

حاشية القليوبي

عليه

شرح الشيخ خالد الأزهرى على الأجر ومية

مصر لأول مرة على غير نسخ خطية

دراسة وتحقيق

أ. د. فراس جلال العناني

تقديم

أ. د. غانم دوري الحمد د. إناؤس صالح صالح الشاعراني

دار ابن حزم

مكتبة أم الخير
مكة المكرمة - ألبسراف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أصل هذا الكتاب رسالة علمية قدمت للجامعة
الإسلامية في لبنان كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
بإشراف: أ.د. محمد عبدالله.
وحاز بها الباحث والمحقق درجة الماجستير في اللغة
العربية وآدابها.

حاشية القليوبي

عليه

شرح الشيخ خالد الأزهرى على الأجر ومية

محقق لأول مرة على محمد نصح خطية

دراسة وتحقيق

أ.م.م. فراس جلال العثماني

تقديم

أ.د. غانم فوري المحمد د. إلهام سالم صالح السامرائي

دار ابن حزم

مكتبة أماني
مكة المكرمة - العراق

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م



ISBN :978-9959-857-73-6

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

مكتبة أمير

كركوك - العراق - جوال 009647702304025

amirmaktaba@yahoo.com

دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس : 701974 - 300227 (009611)

البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ﴾
[الرعد: ١٧].

قال أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني «تلميذ الإمام الشافعي»:

«لَوْ عُورِضَ كِتَابُ سَبْعِينَ مَرَّةً لَوُجِدَ فِيهِ خَطَأٌ، أَبَى اللَّهُ أَنْ يَكُونَ كِتَابٌ صَحِيحاً غَيْرَ كِتَابِهِ»^(١).

يقول ابن الحاج: «صَارَ غَالِبَ النَّاسِ أَوَّلَ مَا يَقْرَأُ بَعْدَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ هَذِهِ الْمَقْدَمَةُ الْآجُرُومِيَّةُ فَيَحْصُلُ بِهِ النِّفْعُ فِي أَقْرَبِ مَدَّةٍ»^(٢).

(١) أبو بكر الخطيب البغدادي ١٤٠٧هـ موضح أوهام الجمع والتفريق، تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المعرفة ٨/١. بيروت - لبنان.

(٢) الأسمرى، إيضاح المقدمة الآجرومية ص ٩. دار الصميعي، الرياض. المملكة العربية السعودية.

الإهداء

• إلى أُمِّي

التي حضنتني، وأنا في المهد صبيًا، وحيدتين لا ثالث لنا إلا ربُّ العزّة... عانت وكابدت ثمَّ أثمرت كشجرة النخل فكان هذا الإنتاج من جرّاء رعايتها.

• إلى أبي في برزخه

أتخيّله - وهو الذي رحلَ إلى الرفيق الأعلى ولم يحضنني - يحتضن هذه الرسالة فرحاً جذلان...

• إلى أخي ورفيق دربي الشيخ الدكتور سمير حفظه الله.

• إلى أساتذتي الأفاضل جزاهم الله عنا كل خير.

• إليهم أهدي هذه الرسالة.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد أطلعني أخي وصديقي الأستاذ أمير العثماني التركماني على رسالته للماجستير (حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد الأزهرى على متن الأجرومية) في علم النحو، ورغب في كتابة تقديم لها، وقد سرنى ما رأيت من عنايته بهذه الحاشية، التي تضم ثلاثة كتب:

١ - متن الأجرومية.

٢ - وشرح الشيخ خالد الأزهرى.

٣ - وحاشية القليوبي على الشرح الأزهرى.

وكل واحد من هذه الثلاثة يشكل عملاً علمياً متميزاً، وجمعها في عمل واحد لا يقوى عليه إلا أصحاب الهمة العالية من الطلبة، وهو ما نعهده بالأستاذ أمير، الذي أحب الكتب والمكتبات، وسعى في نشرها بين طلبة العلم، منذ سنوات عدة.

أما الأجرومية فهي مقدمة مختصرة في النحو من تأليف أبي عبدالله محمد بن آجروم الصنهاجي الفاسي، الذي وُلِدَ بمدينة فاس بالمغرب سنة ٦٧٢هـ، وتلمذ على يد أبي حيان النحوي الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ، ومن أشهر مؤلفاته (المقدمة الأجرومية في مبادئ العربية)، وتوفي سنة ٧٢٣هـ، رَحِمَهُ اللهُ، وقد شرح المقدمة الأجرومية كثيرون، منهم الشيخ خالد الأزهرى.

والشيخ خالد الأزهرى: هو خالد بن عبدالله بن أبي بكر، الملقب بالوَقَاد، وبالأزهرى، ولد سنة ٨٣٨هـ ببلدة جرجا بصعيد مصر، ودرس على شيوخ عصره في الجامع الأزهر بالقاهرة، وتوفي بالقاهرة سنة ٩٠٥هـ، وله عدد من المؤلفات من أشهرها (التصريح على التوضيح في النحو)، وشرح المقدمة الأجرومية، الذي سماه (شرح المقدمة الأجرومية في أصول علم العربية)، وهو من أشهر شروحيها، وعليه حواشٍ بلغت عشرين حاشية، ومن أشهرها حاشية القليوبي.

والقليوبي هو الشيخ أحمد بن أحمد بن سلامة، أبو العباس شهاب الدين القليوبي الشافعي، درس على شيوخ عصره من علماء الأزهر، وجمع بين العلوم الشرعية، واللغوية، والعقلية، وألَّفَ مؤلفات كثيرة، في الفقه، والحديث، والنحو، والطب، والمنطق، تجاوزت العشرين مؤلفاً، منها حاشيته على شرح الشيخ خالد على الأجرومية، وكانت وفاته سنة ١٠٦٩هـ، رحمه الله تعالى.

والمقدمة الأجرومية، وشروحها، وما كُتِبَ على الشروح من حواشٍ تُشكِّلُ سلسلة من الكتب التعليمية للنحو العربي، التي لا يزال ينهل منها طلاب العربية إلى عصرنا هذا، وقد أحسن

الأستاذ أمير العثماني التركماني حين اختار تحقيق حاشية القليوبي لتكون موضوعاً لرسالته للماجستير، وقد بذل جهوداً طيبة في دراسة الحاشية والتعريف بأصولها، وتحليل مضامينها، وبيان أسلوب القليوبي فيها، واعتمد على خمس نسخ خطية في إخراج النص وهذا نادرٌ من خلال ما تكون الدراسات العليا، وقد ضَبَطَهُ بالحركات، ووَثَّقَ مادته من كتب النحو وغيرها، وألحق به فهارس علمية متنوعة تكشف عن مضامينه.

وأرجو للأستاذ أمير العثماني التوفيق في إخراج هذا الكتاب ونشره ليستفيد منه دارسو النحو العربي، وأن يستمر عطاؤه في خدمة اللغة العربية وعلومها.

والله تعالى ولي التوفيق.

كتبه

د. غانم قدوري الحمد

في أربيل

١٧/ربيع الآخر ١٤٤٠هـ

الموافق ٢٤/كانون الأول ٢٠١٨م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله الذي علم القرآن، وزين الإنسان بنطق اللسان،
فأفصح بعجيب البلاغة وسحر البيان، وأوضح بالعربية منار البرهان،
فاختارها لكتابه بأفصح لسان من ولد عدنان ﷺ الذي بلغه إلينا على
أحسن قوام، أمّا بعد:

فتحقيق التراث والعناية بإخراجه عمل جليل، ومقصود محمود،
وإنّ من الواجب على الجيل المثقف الواعي في مجتمعاتنا العربية
والإسلامية في عصرنا الحديث أن يتلقف هذا التراث بكل عناية
وتقدير، لاستخراج كنوزه ونفائسه وإزالة ما علاه من غبار الزمان،
حتى لا يظل في عالم النسيان.

وليست العودة إلى التراث اليوم بالأمر المستحيل، فقد أصبحت
من السهولة بمكان في عصر التقنية الذي نعيشه والتي تعددت وسائله
وطرائقه، وهو لا يحتاج إلا همة عالية، ونية صادقة في خدمة التراث
وإحيائه.

وقد لمست هاتين الصفتين عند الأخ الكُتبيّ الأستاذ أمير العثماني، صاحب مكتبة «أمير»، فقد كان حريصًا على نشر كتب التراث والعناية بها، وها هو اليوم ينبري لتحقيق حاشية الإمام القليوبي (ت ١٠٦٩هـ)، على شرح الشيخ خالد الأزهرى (ت ٨٣٨هـ)، على متن المقدمة الآجروية لابن أجْرُم (ت ٧٤٥هـ)، في رسالته للماجستير، وهو بهذا العمل يذكرني بابن النديم، فإلى جانب عنايته بالوراقة فقد أعتنى بالتأليف فأخرج لنا كتاب الفهرست وهو الذي عرف به، فالأخ أمير لم يكتفِ بطباعة الكتب أو استيرادها ونشرها وإنما أراد أن تكون له بصمة فعلية في صناعة التحقيق، وقد أطلعني على عمله في هذه الرسالة، فسررتُ به، وشكرتُ له حسن هذا الاختيار، لما تمثله هذه الحاشية من فائدة علمية لطلاب العربية، فقد حلاها المؤلف بكثير من الفرائد والفوائد والتنبيهات التي يحتاجها طالب علم العربية والدارس لمتن الآجرومية، فغدت بحق درة من الدرر، ولا يضر تأخر عصر مؤلفها، فغير مستبعد أن يدخر الله لبعض المتأخرين ما لم يدخر لكثير من المتقدمين، وفي هذا المعنى يقول معاصره حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) في مقدمة (كشف الظنون): «اعلم أن نتائج الأفكار لا تقف عند حد، وتصرفات الأنظار لا تنتهي إلى غاية، بل لكل عالم ومتعلم منها حظ يحزره في وقته المقدر له، وليس لأحد أن يزاحمه فيه، لأنَّ العالم المعنوي واسع كالبحر الزاخر، والفيض الإلهي ليس له انقطاع ولا آخر، والعلوم منح إلهية، ومواهب صمدانية، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما لم يدخر لكثير من المتقدمين، فلا تغتر بقول القائل: «ما ترك الأول للآخر»، بل القول الصحيح الظاهر: «كم ترك الأول للآخر!»، فإنما يستجاد الشيء ويسترذل لجودته ورداءته، لا لِقَدَمِهِ وحدوثه».

وقد اعتنى الأخ أمير العثماني عناية فائقة في إخراج هذا الكتاب وخدمته، وبذل فيه جهداً طيباً مباركاً، وهو بهذا العمل يمثل إضافة مميزة للمكتبة اللغوية بعامة والمكتبة النحوية بخاصة،

وقد أحسن الأخ الكريم أمير العثماني الظنَّ بي إذ عرض عليّ أن أقدم له هذه المقدمة وهو يدفع بعمله إلى الطباعة، ليكون أحد مصادر المكتبة النحوية، فأجبتُه على ضعفٍ مني وتقصير، لعلَّ ذلك يكون من باب التعاون على نشر الخير، فجزاه الله خيراً على ما بذل من جهد، وأسأل الله تعالى أن يتقبل هذا العمل وينفع به، وأن يرضى عن كل من أسهم في إخراجه ونشره والحمد لله ربَّ العالمين.

وكتبه:

الدكتور إياد سالم صالح السامرائي

في سامراء

١٧/ربيع الآخر/١٤٤٠هـ

الموافق ٢٤/كانون الأوّل/٢٠١٨م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

ما أجمل الثُّراث الإسلامي، وما أعظمه، هو دُرَّة مكنونة أحبَّها الأعداء قبل الأصدقاء والأصحاب، وتناوب على درسه وإظهاره للنَّاس في البسيطة جمعاء علماء في مشارق الأرض ومغاربها، نهلوا منه، فكان إضافةً عظيمة، وشاهدًا ناطقًا على بناء صرح الحضارة بكاملها.

هذا هو تراثنا الإسلامي الخالد، وهذه هي عظمتُه. ولكن ممَّا يؤسف له أنَّ أغلب الثُّراث وأكثره ما زال مخطوطًا، يقبع في العُرفِ المظلمة بالمكتبات العامَّة في أنحاء العالم ينتظر مَنْ يرفع عنه الغُبار، ويُبَيِّنُ الكمَّ الهائل من المعلومات التي يحويها سواء كانت لغوية أم كانت غير ذلك.

ولا توجد أُمَّة عملت في خدمة لغتها كما فعل علماء العربيَّة، فإنهم ولله الحمد والمنة لم يتركوا بابًا إلَّا وطرقوه، فكتبوا في الجغرافيا، والبلدان، والهندسة، والطب، والجبر والحساب،

والحشرات، والأنواء، وأسماء النّخل، والحيوانات، وفي كلّ نكتة صغيرة، وكلّ جهة ثمة تأليف يدلّ عليها ويتحدّث عنها. هذا هو التراث الإسلاميّ.

وإيماناً منّي به وشغفي الكبير في بثّه بين النّاس جميعاً، آثرتُ أن يكون أوّل دخولي إلى الدّراسات العُليا موضوعاً في تحقيق كتابٍ في تخصّصي من كُتب تراثنا النّحويّ الشّامخ.

ثمّ هبطت عليّ رسالة من صديق عزيز بجمهورية مصر العربيّة - حرسها الله تعالى - يطلب فيها صاحبها تحقيق حاشية على شرح الشيخ خالد الأزهرى على الأجرومية، وبعد قراءة المخطوطة تبين أنها الحاشية التي وضعها الإمام القليوبي (ت ١٠٦٩هـ)، وهي حاشية مشهورة تعليمية مهمة حسب معلوماتي الأولى عنها. ففكرتُ في المخطوطة هذه وما الفائدة المرجوة من تحقيقها وبثها؟ فكان الجواب على هذا السؤال بعد أن فتح الله الأمر لي، واطلعتُ على الحاشية بشكلٍ وافٍ، وترسّخ لديّ أنّ لهذه الحاشية فوائد جمّة، أهمّها:

١. إنّ الأجروميّة وشرحها للشيخ خالد تعليميتان، وما أحوّنا هذه الأيام لكتاب تعليميّ يُفيد المتعلم بعد أن فقدنا القدرة على هضم الدّرس النّحويّ القديم بأسلوبه ومعانيه ونظمه.

٢. المخطوطة التي ننوي تحقيقها لمؤلّف متأخّر، وهذا الأمر يُقرّبُ منهما لطلاب العربيّة هذه الأيام.

٣. في هذه الحاشية أمثلة مهمة، مأخوذة من كتب النحو ومشروحة بأسلوب واضح ورصين.

لهذه الفوائد، حصلَ عندي امتاع وحبٌ لتحقيق الحاشية هذه. ومِمَّا زاد في يقيني ولهفي لتحقيق حاشية الإمام القليوبي تشجيع أستاذي الفاضل الدكتور (محمد عبدالله) تشجيعًا كبيرًا وشدة تَحْمِسِهِ على إتمام الأمر برَمَّتِهِ في رسالة جامعيّة علمية واحدة، على الرِّغم من كِبَرِ الموضوع.

وبعد التَّكْلان على الله تعالى، بدأتُ بجمع ما أَسْتَطِيعُ جمعه من مخطوطات الحاشية، فحصلت على خمس منها وكلّها من دار الكتب المصرية. قرأتها جميعاً، ودرستها دراسة مستفيضة، ثم قدمتُ لاستحصال الموافقة من مجلس الكلية، فجاءت الموافقة والحمدُ لله. وبعدها بدأت بنسخ المخطوطة والتي اتخذتها الأم والمرموز لها بالحرف (أ)، ثم بدأت بعملية المقابلة بين النسخ الأم والنسخ الأخرى، ثم بدأت بتحقيقها ووضع هوامشها، ونسبة الأقوال والأشعار والآراء إلى أصحابها، حتى استوت الرسالة على مقدمة وقسمين وفهارس فنية.

أما القسم الأوّل من الرسالة فكانت الدراسة حول المخطوطة وصاحبها، وجعلته في فصلين:

الفصل الأوّل كان بعنوان: شهاب الدّين القليوبيّ، درستُ فيه اسمه ونسبه ولقبه وكنيته وأخلاقه وتلاميذه وشيوخه وآثاره ووفاته. وكل ما يتعلق بالرجل رحمه الله.

والفصل الثاني جاء بعنوان: حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، فدرستُ أولاً الإمام الأجرومي (ت ٧٢٣هـ) حياته وشيوخه وتلاميذه ووفاته.

ثمَّ عرجنا على ترجمة للشيخ خالد الأزهرى ومؤلفاته وبعد ذلك درسنا الأجرومية ووقفنا عند أهم الشروح التي بلغت المئات فسجلنا أهمهما وكانت (٢٥) شرحاً، وثمة من أعرب الأجرومية وبلغت (٧) كتب. ووجدنا أنَّ من المحدثين مَنْ تصدَّى لشرحها وأثبتنا ذلك أيضاً.

وبعد أن تعرَّفنا على الأجرومية وأهم شروحها، تناولنا شرح الشيخ خالد على الأجرومية ودرسناه دراسة موجزة وعرفنا به، ووقفنا أخيراً عند أهم الحواشي التي وُضعتْ على هذا الشرح فبلغت أكثر من (٢٠) حاشيةً، وهذا يدلُّ على أهمية هذا الشرح وانتشاره بين يد العلماء والطلاب معاً.

وقد وصلنا إلى لبِّ لباب الموضوع فتصدينا لحاشية القليوبي فآثرنا أن نعرِّف بمنهاجه على الشرح فدرسنا: موضوعات الحاشية وطريقته في الحشي واستهلالاته وإعراباته وشرحه للألفاظ وتعريفاته للحدود النحوية بخاصة والعلوم العربيَّة الأخرى بعامة، وبيننا طريقة ضبطه للألفاظ، ومنهاجه في توضيح القاعدة النحويَّة.

وكان لزاماً علينا ونحن ندرس منهاج الشيخ القليوبي أن نقف عند شواهد: فدرسنا منهاجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر والنثر مع التمثيل لتوضيح الفكرة لدى القارىء.

بعد هذا أتينا على الآراء النحويَّة والمسائل الخلافية في

الحاشية، ووضحنا كيف أنَّ الحاشية تزخر بكثير من الآراء النحوية لمذاهب نحويّة أو لآراء فردية لنحويين من مختلف الأصقاع والأزمان. وبما أنَّنا بصدد الآراء النحويّة كان علينا أن نقف عند مصطلحاته النحويّة، وإلى أي مذهبٍ نحويّ تنتمي.

وبما أن الرجل يهتم بعلم المنطق فقد أخذنا بالحسبان أن نقف عند فكره النحوي فخصصنا له مطلبًا خاصًا لنبيّن فكره النحوي من خلال تناوله المسائل النحويّة، فدرسنا ثلاث قضايا في ضمن هذا المطلب هي:

- المنطق.

- العلل النحويّة.

- نقد المسائل النحويّة.

وفي آخر قسم الدراسة من هذه الرسالة قمنا بتوثيق اسم الحاشية والتأكد من اسمها الصحيح فاتضح لدينا أن اسمها الصحيح هو: «حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد على الأجروميّة». وبعدها قمنا بتوثيق نسبة هذا المؤلّف إلى المؤلّف وبأدلة لا تقبل الشكّ.

وقد ذيلنا هذا القسم بتبيين عملنا في التّحقيق والطرائق التي اتخذناها لإيصال النص على ما وضعه مؤلفه، وصور من النسخ المعتمدة مع وصفها للتوثيق.

هذا كان القسم الأوّل من الدراسة.

أمّا القسم الثاني فكان تحقيق الحاشية، فقمنا بتحقيق النصّ تحقيقًا علميًا فنسبنا الآراء إلى قائلها، وصحّحنا إنْ نسبت إلى غير

أصحابها، وخرّجنا الآيات القرآنية الكريمة، وخرّجنا أيضًا الأحاديث النبوية الشريفة من مظانّها وأصولها، أمّا الشواهد الشعرية فخرّجناها من الديوان إن كان للشاعر ديوان وأسعفناه بمصادر نحوية وغير نحوية أخرى، ولم نترك النص بعد هذا من دون تشكيل، وإذا اقتضى الأمر عرّفنا بدلالة الألفاظ من المعجمات وغيرها، ونزعم أننا أردنا من وراء هذا أن نقدّم الحاشية بالطريقة التي وضعها مؤلفها كما قلنا ذلك هنا مراراً.

ثمّ ذيلنا الرسالة بفهارس فنية تخدم النص والقارىء معاً، فوضعنا فهارس للآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والأشعار والأعلام والقبائل والمصادر وغيرها.

ولا نغالي إذا قلنا إننا واجهنا صعوبات جمّة، ولكنّ الإصرار على إتمام العمل، وحبّ الحاشية الذي ازداد كلّما تقدّمنا في التحقيق والبحث فيه حتى كادت أن تكون شيئاً منّي. أمّا الصعوبات فبعد مكان الدراسة على بلدي العزيز. فهذا البعد عن وطني العراق العزيز - حرسه الله - كان أكبر عائق من الناحية النفسية والمادية والاجتماعية.

والمشكلة الثانية هي صعوبة قراءة المخطوطة والمعاناة من الخرم في كثير من المواضع، والتلفيق بين النسخ الخطيّة سبّب مشاكل ذلّلنا أغلبها بفضل الله تعالى وقد استخدمت كثيراً من المصادر قديمها وحديثها وما كان في النحو أو في غيره، مثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرّد، والأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس وغيرها كثير أودعتها في قائمة المصادر في نهاية هذه الرسالة في ضمن الفهارس الفنية.

وأقول أنه لا يسعني إلا أن أشكر أستاذي الفاضل الكريم
الدكتور محمد عبدالله الذي لم يبخل عليّ بمعلومة أو قراءة جادة
للدراصة والنص المحقق وكانت له أيادٍ فاضلة على الباحث والباحث،
فله مني كل الشكر والتقدير وكان الله له.

كما أتقدم بالشكر والعرفان للدكاتره صلاح ساير العبيدي ويوحنا
مرزا خامس وعدنان الإمام لما بذلوه من جهودٍ كبيرة ولولاهم لما
كانت الرسالة على ما هي عليه الآن.

وإذا كان من غلطٍ في الرسالة فهو من قلبي وتقدير في الفهم
مني، والكمال لله سبحانه وحده، وصلى الله على محمدٍ وعلى آله
وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.

﴿فَأَمَّا الزُّبْدُ فَذَهِبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَبِمَكْتُ فِي الْأَرْضِ﴾

[الرعد: ١٧].

أمير فتاح عباس



القسم الأول الدراسة

الفصل الأول: شهاب الدين القليوبي.

الفصل الثاني: حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد
الأزهرى.

الفصل الأوّل

شهاب الدّين القليوبيّ

(ت ١٠٦٩هـ)

١ - اسمُه ونسبُه: هو أحمدُ بنُ أحمدُ بنُ سلامة، أبو العباس، شهابُ الدّين، الشّافعيّ، القليوبيّ، المصريّ^(١).

وقد اتّفقت المصادر على اسمه هذا، إلّا إسماعيل باشا البغدادي فقد ذكر اسمه: «أحمد بن أحمد سلامة القليوبيّ الشّافعي»^(٢)، ويبدو

(١) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للإمام محمد أمين الحنفي (ت ١١١١هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ، ١/ ٢٠٤ - ٢٠٥، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٧٩٧/٢، وهدية العارفين، أسماء المؤلفين والمصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١/ ١٦١٨، وإيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١/ ٢٤٨، والأعلام، لخير الدين الزركلي، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٩م، ١/ ٩٢، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١/ ١٤٨، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، ليوسف إليان سركيس، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦هـ / ١٩٢٨م، ص ١٥٢٥.

(٢) إيضاح المكنون ١/ ٢٤٨.

أَنَّ اسْمَ والدِهِ سقط مِن باب الاختصار، أو أَنَّهُ توهُّمٌ؛ لتشابه اسم الابن والأب معاً.

أمّا نسبته فهي كما ورد في متنِ اسمِهِ آنفاً، الشَّافِعِيُّ/ القليوبيُّ/ المصريُّ. وهذا تفصيل بتلك الألقاب:

أ - الشَّافِعِيُّ: وهو لقب منسوب إلى الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس ابن العباس بن عثمان بن شافع، العالم الفقيه (ت ٢٠٤هـ)، صاحب المذهب الفقهي المشهور^(١)، مِن هنا نعلم أَنَّهُ كان شافعيّ المذهب في الفقه، ومن هنا أيضاً يتبيّن لنا عناية الإمام القليوبي بالمنطق، وأصول الفقه، إذ يُعدُّ الإمامُ الشَّافِعِيُّ مِن الأوائل الذين أَلَّفُوا في أصولِ الفقه ولا سيّما كتابَهُ (الرسالة)^(٢).

ب - القَلْيُوبِيُّ: وهو أشهر ألقابه، وبه عُرفَ في كُتُبِ التَّراجم والتَّاريخ، وذكرَ السُّيُوطِيُّ (ت ٩١١هـ) في وصف مدينة (قَلْيُوب)، فقال: «والذي في حِصَّةِ القاهرة مِن الكورست وثلاثون كورة، تشتملُ على ألفٍ وأربعمئة وتسع وثلاثين قريةً، يجمع ذلك مِن الصَّفَقِ صَفقة القليوبيّة، تنسب لمدينة عامرة كثيرة البساتين تُضاهي دمشق في التفاف

(١) يُنظر ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، لناج الدين السُّبُكِيُّ (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربيّة - القاهرة، ١٩٢/١ وما بعدها، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين السُّيُوطِيُّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت، ٢٣٤/١.

(٢) صدر الكتاب غير مرّة، منشوراً ومحقّقاً لعلّ أشهرها بتحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر. يُنظر: ذخائر التراث العربيّ الإسلاميّ، تأليف: عبد الجبار عبد الرحمن، مطبعة جامعة البصرة - العراق، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، ٦٠٩/١.

شجرها واختلاف ثمارها، وليس لها ولايات»^(١)، إذن كانت (القليوبية) مدينة عامرة كثيرة البساتين والأشجار، إلا أن الإمام المحبّي (ت ١١١١هـ) وصفها بأنها (بليدة)، فقال: «والقليوبي - بفتح القاف وسكون اللام وضّم الياء المثناة من تحتها، وسكون الواو وبعدها باء موحدة، نسبة إلى بليدة صغيرة بينها وبين القاهرة مقدار فرسخين أو ثلاثة فراسخ، ذات بساتين كثيرة»^(٢)،

ج - المصري: كما هو معروف هذه نسبة إلى بلاد (مصر)، ومصر: «هي إقليم العجائب، ومعدن الغرائب، وكانت مدناً متقاربة على الشّطين؛ كأنها مدينة واحدة، والبساتين خلف المدن متصلة كأنها بستان واحد»^(٣)، هكذا يصف جلال الدين السيوطي مصر^(٤)، والحق أن استعمال نسب (مصري) لا يقصد به جمهوريّة مصر العربيّة الآن، وإنما نزع أن المقصود هو (القاهرة)، فكثير من المصريين إلى اليوم يطلقون كلمة (مصر) ويريدون بها (القاهرة)^(٥)، كما يقولون (الشّام) ويقصدون (دمشق)، ودليلنا على ذلك أن مدينة (قليوب) أو (القليوبية) قريبة جداً من القاهرة، فهي تبعد عنها مقدار فرسخين أو ثلاثة فراسخ^(٦) لا أكثر، وهذا يعني أنه كان نزيل القاهرة مع كونه من مدينة القليوبية؛ لقرب البلدين من بعضهما.

(١) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ٢٨/١.

(٢) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٢٠٥/١.

(٣) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ٢٥/١.

(٤) ويُنظر أيضاً: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، لأبي عبد الله المقدسي (ت ٣٨٠هـ)،

تحقيق: محمد الصّناوي، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٣م/

١٤٢٤هـ، ص ١٦٧.

(٥) يُنظر في وصف مدينة القاهرة: معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، ط ٢،

دار صادر، بيروت - لبنان ١٩٩٥م، ٣٠١/٤.

(٦) يُنظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ٢٠٥/١.

٢ - لقبه: من الغريب أنَّ المصدر الوحيد الذي ترجم للإمام القليوبي، هو (خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر) للإمام المحبّي (ت ١١١١هـ)، لم يذكر لقب القليوبي (شهاب الدين)، بل اكتفى بذكر: «القليوبي: الشيخ أحمد بن أحمد بن سلامة المصري القليوبي الشافعي»^(١).

وإنَّ أولَ مَنْ ذكرَ لقبه هذا (شهاب الدين) هو إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٢٤٨هـ)، على ما بين أيدينا من المصادر، قال إسماعيل باشا البغدادي: «القليوبي: أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي شهاب الدين الشافعي...»^(٢). وسكت أيضاً حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) عن ذكر لقبه هذا في (كشف الظنون)^(٣)، على أنَّ إسماعيل باشا البغدادي عاد وسكت عن ذكر لقبه هذا في كتابه (إيضاح المكنون) تارةً، وذكره تارةً أخرى^(٤)، أمّا المصادر الحديثة فإنها ذكرت هذا اللقب جميعاً^(٥).

وهذا كُلُّهُ لا ينفي عنه لقب (شهاب الدين)، لأنَّ الذين ذكروا اللقب علماء ثبتُّ، وفي الأعمَّ الأغلب أنَّ الشَّاخ أوردوا لقبه هذا في الورقة الأولى من كُتُب القليوبي، ودلِّلنا على ذلك أنَّ كتاب (إيضاح

(١) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.

(٢) هدية العارفين ١٦١/١.

(٣) كشف الظنون ١٧٩٧/٢.

(٤) يُنظر: إيضاح المكنون: ٢٤٨/١، ٢٠٩/٢، ٤٤٧، ٤٩٠، ٥٥٨، ٥٨٧، ٦١٨، ٧٢٣.

(٥) يُنظر: الأعلام ٩٢/١، ومعجم المؤلفين ١٤٨/١، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعربة، ص ١٥٢٥.

المكنون) خاصٌّ بأسماء الكتب، وعلى هذا يبدو أنَّ مؤلّف هذا الكتاب نقل ما هو على الورقة الأولى من كُتُب القليوبيّ، فإذا ذَكَر النَّاسِخ لقبه، أوردته إسماعيل باشا البغداديّ في كتابه (إيضاح المكنون)، وإذا لم يذكر النَّاسِخ اللَّقبَ أهمله البغداديّ وسكت عنه أيضاً، ونزعم أنَّ هذا هو السَّبب في ذِكْر اللَّقب مرّة وعدم ذكره أخرى.

٣ - كُنْيَتُهُ: أيضاً سَكَتَ المحبِّي عن ذِكْرِ كُنْيَتِهِ (أبو العباس) في كتابه (خلاصة الأثر)^(١)، والغريب في الأمر أنَّ إسماعيل باشا البغداديّ في كتابيه (هدية العارفين)، و(إيضاح المكنون)، لم يورد هذه الكنية أيضاً، وما وجدتها إلّا عند الدّارسين المحدثين؛ عند خير الدّين الزّركليّ، ويوسف إليان سرّكيس، وعمر رضا كحّالة^(٢). وسبب سكوت المصادر القديمة لكنيته هو عين السَّبب في عدم ذِكْرِ اللَّقب.

٤ - مولده: لم تذكر المصادر جميعاً سنة ولادته رحمه الله، ولكنني وجدتُ في مصدرين ما يأتي:

١ - ورد في هامش كتاب (خلاصة الأثر) للإمام المحبِّي عند ترجمة الإمام القليوبيّ النّصّ الآتي:

«وُجِدَ بها الأصلُ: «قوله: «ولازمه ثلاث سنين»: يعني من ابتداء القرن، لأنَّ الرّملي مات في الرابعة منه، فلا أقلّ من أن يكون القليوبيّ ابن ثلاث عشرة سنة، فيكون عمره أناف على ثمانين، قاله

(١) خلاصة الأثر، ٢٠٤/١.

(٢) يُنظر: الأعلام ٩٢/١، ومعجم المطبوعات العربية والمعرّبة، ص ١٥٢٥، ومعجم المؤلفين ١٤٨/١.

نَصْرُ»^(١). والمقصود في هذا النص «ولازمه ثلاث سنين»، أي لازم القليوبي أستاذهُ الرَّملي^(٢)، ثلاث سنين.

٢ - قال يوسف إليان سركيس: «وقال المحبِّي أَنَّهُ لازم الشَّمس الرَّملي ثلاث سنين وهو منقطع بيته (مع أَنَّ الشَّمس مات في الرَّابعة منه فلا أقلَّ أَنَّ يكونَ القليوبي ابنُ اثنتي عشرة سنة، فيكون عمره أَنافَ على الثمانين)...»^(٣).

والفرق بين النصين أَنَّ الأوَّل ذَكَرَ أَنَّ الإمام القليوبي اختلفَ إلى شيخه الرَّملي وعمره (ثلاث عشرة سنة)، والآخر ذَكَرَ أَنَّهُ اختلفَ إلى شيخه وعمره (اثنتي عشرة سنة)، ولا ضَرَرَ مِن هذا الاختلاف، ولكنَّ المهمَّ أَنَّ النصَّ هذا حدّد ولادة الإمام القليوبي، فإذا دَرَسَ على شيخه الرَّملي وعمره اثنتا عشرة سنة أو ثلاث عشرة سنة، ووفاة شيخه الرَّملي حينئذٍ كانت في سنة (١٠٠٤هـ)، فهذا يعني أَنَّ ولادة الإمام القليوبي هي (٩٨٨هـ) وبذا يكون عمره (٨١) عاماً، أو (٩٨٩هـ) ويكون عمره (٨٠) سنة، وعلى هذا فإنَّ ولادته تكون سنة (٩٨٨هـ) وهو الأصحُّ؛ لأنَّه بها أَنافَ على الثمانين سنة، أمّا لو حدّدنا ولادته (٩٨٩هـ)، فإنَّ عمره عند الوفاة يكون (٨٠) سنة، وعليه لم يزد على الثمانين، ومن هنا كان الترجيح في ولادته سنة (٩٨٨هـ).

٥ - أخلاقه، وطلبه للعلم، والآراء فيه:

نقل من ترجم للقليوبي عدداً من خصاله، ووصف أخلاقه التي

(١) خلاصة الأثر ٢٠٤/١. الهامش رقم (١).

(٢) وستأتي ترجمته في الصفحات القابلة عند ذكر شيوخ القليوبي.

(٣) معجم المطبوعات العربية والمعربة، ص ١٥٢٥.

تؤكد على دمايته وحسن سيرته وعلميته فمما ذكره الإمام المحبّي في أخلاق الرجل:

١ - «وكان مُهاباً لا يستطيعُ أحدٌ أن يتكلّم بين يديه إلّا وهو مطرّق رأسه وجِلاً منه وخوفاً»^(١).

٢ - «لا يتردّد إلى أحدٍ من الكُبراء»^(٢).

٣ - «... ويحبُّ الفقراء»^(٣).

٤ - «ولا يقبلُ من أحدٍ صدقةً مُطلقاً، بل كان في غالبِ أوقاته يُرى مُتصدّقاً»^(٤).

٥ - «ليس له وظائف ولا معاليم ومع ذلك كان في أرغد عيش وأطيب نعيم»^(٥).

٦ - «وكان متقشفاً مُلزاماً للطاعات»^(٦).

رجلٌ هذه أخلاقه، فمما لا يختلف عليه اثنان؛ يُعدُّ عالماً ثبّاتاً، رصيناً، ومحبّاً للعلم بما لا يقبل الشكّ.

أمّا طلبه للعلم، وحبّه له، فيقول الإمامُ المحبّي عن ذلك:

١ - «ولا يترك الدّرس»^(٧). فهذه صفةٌ مهمّة، وخصيصةٌ باهرة

في المؤدّبين عندما يلتزمون بالدّرس ولا يتركونه.

(١) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.

(٢) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.

(٣) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.

(٤) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.

(٥) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.

(٦) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.

(٧) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.

٢ - «جامعاً للعلوم الشرعية متضلعاً من العلوم العقلية»^(١).

فهذا يعني أنه جمع بين العلوم الشرعية (الفقه، وأصوله) وغيرهما، وبين العلوم العقلية (المنطق، وعلوم الكلام)، وهذا الجمع جلب فائدة مهمة للدرس اللغوي بعامة، والنحوي بخاصة، وكما سنتصدى إلى ذلك مفصلاً في الفصل الثاني من هذه الدراسة إن شاء الله.

وبعد أن ذكرنا حبه للعلم وطلبه له، لا بُدَّ أن نذكر العلوم التي تبخر فيها، وأجاد، ما عدا العلوم اللغوية، وهي:

١ - «معرفة بالحساب والميقات والرمل»^(٢).

٢ - «إمامته في العلوم الحرفية»^(٣).

٣ - «تصرفه في الأوقاف والزرايرجا»^{(٤)(٥)}.

٤ - «وكان في الطب ماهراً خبيراً»^(٦).

ومما ذكره المحبّي في الثناء على الإمام القليوبي، ووصف علمه، فقال في حقه:

(١) خلاصة الأثر ١/٢٠٤.

(٢) خلاصة الأثر ١/٢٠٤.

(٣) خلاصة الأثر ١/٢٠٤.

(٤) وهو علم يهتم بقوانين رياضية يشبه الجبر. يُنظر: أبجد العلوم - للقونجي البخاري (ت ١٣٠٧هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ١/٢٦٠.

(٥) خلاصة الأثر ١/٢٠٥.

(٦) خلاصة الأثر ١/٢٠٥.

١ - «الإمام العالم العامل الفقيه المحدث أحد رؤساء العلماء المُجمَع على نبأه وعُلُو شأنه»^(١).

٢ - «وكان كثير الفائدة، نبيه القدر»^(٢).

٣ - «وكان حسن التقرير ويُبَالِغ في تفهيم الطلبة، ويكرّر لهم تصوير المسائل، والناس في درسه كأنّ على رؤوسهم الطير»^(٣).

ومن هذا نعرف مدى علميّة الرّجل، وحبّه للعلم، وجدّته فيه، وما مدى رضى العلماء ولا سيّما المترجمين له، على الرّغم من قلة المصادر التي تحدّثت عن سيرته وشخصه.

٦ - شيوخه: درس الإمام القليوبيّ على يد أهم علماء القرن الحادي عشر في مصر، وهذا العدد الكبير من العلماء الذين سنذكر أسماءهم، يوضّح لنا بعد التّنقير في سيرتهم سبب تنوّع معارف القليوبيّ واهتماماته في علوم شتى مثل: اللّغة، والفقه، والحساب، والطب، وغيرها، وشيوخه هم:

١ - شمس الدّين محمد بن أحمد بن حمزة الرّمليّ المصريّ، الشهير بالشّافعيّ الصّغير، صاحب «نهاية المحتاج في شرح المنهاج»^(٤).

٢ - شحادة بن إبراهيم الحلبيّ الشّافعيّ، علامة المعقول

(١) خلاصة الأثر ١/٢٠٤.

(٢) خلاصة الأثر ١/٢٠٤.

(٣) خلاصة الأثر ١/٢٠٥.

(٤) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ٣/٣٢٨، والأعلام ٦/٧، ومعجم المؤلفين ٨/٢٥٥.

والمنقول، وشيخ أهل الفروع والأصول، والشيخ الجامع، توفي سنة (١٠١٠هـ)^(١).

٣ - سالم بن حسن الشبشيرى المصرى الشافعى، الإمام الحجّة، شيخ وقته، وأعلم أهل عصره، توفي سنة (١٠١٩هـ)^(٢).

٤ - نور الدين علي بن يحيى الزيّادى الشافعى، رئيس العلماء بمصر، توفي سنة (١٠٢٤هـ)^(٣).

٥ - أحمد بن خليل بن إبراهيم، شهاب الدين السبكى، الفقيه الشافعى، توفي سنة (١٠٣٢هـ)^(٤).

٦ - شاهين بن منصور بن عامر الأرمنائى الحنفى، وكان أفقه أهل عصره بمذهب الحنفية، توفي بمصر سنة (١٠٣٢هـ)^(٥).

٧ - نور الدين علي بن إبراهيم بن أحمد بن برهان الدين الحلبي القاهري الشافعى، صاحب السيرة النبوية، المعروفة بالسيرة الحلبية، توفي سنة (١٠٤٤هـ)^(٦).

هؤلاء هم العلماء الشيوخ الذين أخذ عنهم الإمام القليوبى، ومما يؤسف له، أنّ المصادر لم تذكر العلوم التي أخذها عن هؤلاء العلماء.

(١) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ٢/٢١٣.

(٢) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ٢/١٩٦، ومعجم المؤلفين ٤/٢٠٢.

(٣) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ٣/١٨٧، والأعلام ٥/٣٢، ومعجم المؤلفين ٧/٢٦٠.

(٤) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ١/٢١٥، والأعلام ١/١٢٢.

(٥) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ٢/٢١٣.

(٦) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ٣/١١٨، والأعلام ٤/٢٥١، ومعجم المؤلفين ٧/٣.

٧ - تلاميذه: تتلمذ على يد القليوبي علماء، نهلوا منه، ونقلوا عنه في شتى العلوم التي برع فيها، وهم:

١ - منصور بن عبدالرزاق بن صالح الطوخي، الفقيه الأزهرى المصرى الشافعى، إمام جامع الأزهر في وقته، والمدرس فيه، توفي سنـى (١٠٩٠هـ)^(١).

٢ - إبراهيم بن محمد بن شهاب الدين البرماوى الأنصارى الأحمدي الأزهرى، الفقيه الشافعى، وشيخ جامع الأزهر في حينه، توفي سنة (١١٠٦هـ)^(٢).

٣ - شعبان الفيومى الأزهرى الشافعى، الإمام العالم العامل الفقيه المتصلع في العلوم الشرعية، شيخ الأزهر في حينه، توفي سنة (١٠٧٥هـ)^(٣).

٤ - أحمد بن علي السندوبى الشافعى المصرى، شيخ من شيوخ الأزهر، ومن أكابر الأفاضل. توفي سنة (١٠٧٧هـ)^(٤).

٥ - عبدالحى بن أحمد بن محمد العكرى الصالحى الحنبلى، المعروف بابن العماد الحنبلى، صاحب كتاب (شذرات الذهب)^(٥).

(١) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ٤/٤١١، والأعلام ٧/٣٠٠.

(٢) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ١/٢٠٤.

(٣) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ٢/٢٢٣.

(٤) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ١/٢٨٩.

(٥) خلاصة الأثر ٢/٣٣١، والأعلام ٣/٢٩٠، ومعجم المؤلفين ٥/١٠٧.

٦ - حامد بن سالم العجلونى الشافعى، عالم فقيه، مفتى، توفي سنة (١١٠٦هـ)^(١).

٨ - آثاره:

ألف الإمام القليوبي مؤلفات كثيرة، وفي علوم متعددة حتى قال عنه المحبى (ت ١١١١هـ): «وَأَلَّفَ مؤلفات كثيرة عمَّ نفعها»^(٢)، فقد عمَّ النفع لتعددتها في علوم أدبية وعلمية، فله مؤلف في الطب، والفقه، والنحو وغيرها. وأكثر مؤلفاته كما قال خير الدين الزركلى «حواشٍ وشروح ورسائل»^(٣).

وهذا تفصيل بمؤلفاته، منسوقة على حروف المعجم:

١ - أوراق لطيفة، (مخطوط)، قال خير الدين الزركلى عنه: «علّق بها على الجامع الصغير للسيوطي، فبين الحسن والضعيف والصحيح ممّا جاء فيه»^(٤).

٢ - البدور المنورة في معرفة الأحاديث المشتهرة^(٥).

٣ - تحفة الراغب في سيرة جماعة من أهل البيت الأطاليب، نُشر في مطبعة محمد مصطفى ١٣٠٧هـ، (٥٦ ص)^(٦).

(١) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل المرادي (ت ١٢٠٦هـ)، ضبطه وصّحه: محمد عبدالقادر شاهين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، ١٣/٢.

(٢) خلاصة الأثر ٢٠٥/١.

(٣) الأعلام ٩٢/١.

(٤) الأعلام ٩٢/١.

(٥) معجم المؤلفين ١٤٨/١.

(٦) إيضاح المكنون ٢٤٨/١. وجاء فيه: «هو كتاب تراجم»، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة، ص ١٥٢٥، والأعلام ٢٩٢/١.

٤ - التذكرة في الطبّ (أو) تذكرة أحمد القليوبي، طبع غير مرّة، منها: في مطبعة الوهبة سنة ١٣٠٠هـ، وفي مطبعة شرف سنة ١٣٠٣هـ - ١٣٠٤هـ^(١). وسمّاه المحبّي: «كتاب في الطبّ جامع»^(٢).

٥ - تعبير المنامات^(٣).

٦ - حاشية على شرح الجلال المحلّي، على المنهاج، المسمّى بـ (كنز الراغبين)، فقه شافعي، في جزأين، طبع في مطبعة بولاق، والمطبعة الميمنية، وفي مكّة سنة ١٣٠٥هـ، وفي دار الفكر اللبنانية - بيروت، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م^(٤).

٧ - حاشية على شرح أبي شجاع، لابن قاسم الغزّيّ، (مخطوط)^(٥).

٨ - حاشية على شرح شمس الدّين الشّيرسيّ، للمختار في فرع الحنفية^(٦).

٩ - حاشية على شرح التّحرير لشيخ الإسلام^(٧)، (مخطوط).

١٠ - حاشية على شرح الأزهرية^(٨)، (مخطوط).

(١) خلاصة الأثر ٩٢/١، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، ص ١٥٢٥، والأعلام ٩٢/١، ومعجم المؤلفين ١٤٨/١.

(٢) خلاصة الأثر ٩٢/١.

(٣) معجم المؤلفين ١٤٨/١.

(٤) خلاصة الأثر ٢٠٥/١، وإيضاح المكنون ٥٨٧/٢، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة ١٥٢٥ - ١٥٢٦.

(٥) خلاصة الأثر ٢٠٥/١، ومعجم المؤلفين ١٤٨/١.

(٦) إيضاح المكنون ٤٤٧/٢.

(٧) خلاصة الأثر ٢٠٥/١.

(٨) خلاصة الأثر ٢٠٥/١.

١١ - حاشية على شرح الشيخ خالد على الأجرومية^(١)، وهو كتابنا هذا الذي نحققه بإذن الله تعالى، وسنفرد الفصل القابل للحديث عنه مفصلاً.

١٢ - حاشية على شرح إيساغوجي في المنطق للشيخ زكريا الأنصاري (ت ٩٢٥هـ)^(٢)، نشرته دار الكتب العلمية بتحقيق: الشيخ أحمد فريد سنة ٢٠١٧م.

١٣ - صلوات (الشيخ أحمد القليوبي)^(٣)، طبع في مطبعة بولاق سنة ١٣٠٠هـ^(٤).

١٤ - فضل الصلاة على النبي ﷺ، طبع مع كتاب (صلوات الشيخ أحمد القليوبي)، في مطبعة بولاق سنة ١٣٠٠هـ^(٥).

١٥ - فضائل مكة والمدينة وبيت المقدس وشيء من تاريخها، مخطوط في سبعين ورقة في دار الكتب المصرية^(٦).

١٦ - فوائد لطيفة وفرائد نفيسة مقبولة في العلوم المرغوبة والفنون الجميلة الجليلة^(٧).

١٧ - المصابيح السنّة في طبّ خير البريّة^(٨).

(١) خلاصة الأثر ٢٠٥/١.

(٢) خلاصة الأثر ٢٠٥/١.

(٣) لعله كتاب: «رسالة في معرفة القبلة...».

(٤) معجم المطبوعات العربية والمعربة، ص ١٥٢٦.

(٥) معجم المطبوعات العربية والمعربة، ص ١٥٢٦.

(٦) الأعلام ٩٢/١.

(٧) إيضاح المكنون ٢٠٩/٢.

(٨) إيضاح المكنون ٤٩٠/٢.

١٨ - مناسك الحج^(١)، (مخطوط).

١٩ - النوادر، كتاب حكايات وغرائب وعجائب ولطائف ونوادر وفرائد ونفائس، مطبوع في كلكتا ١٨٥٦م (٢٣٦ص)، باعتناء: وليام ليس، والمولوي كبير الدين، وطُبع بعد ذلك مراراً^(٢).

٢٠ - النبذة اللطيفة في بيان مقاصد الحجاز ومعالمه الشريفة، لعلّه كتاب (فضائل مكّة) المارّ ذكره، (مخطوط)^(٣).

٢١ - الهداية من الضلالة في معرفة الوقت والقبلة من غير آلة، (مخطوط)، وتُسمّى: رسالة في معرفة القبلة بغير آلة^(٤).

٩ - وفاته:

تكاد المصادر تُجمع على وفاته في أواخر شوال سنة ١٠٦٩هـ^(٥)، إلّا إسماعيل باشا البغدادي فإنّه ذكر في موضع من كتابه (هدية العارفين) أنّ وفاته كانت سنة ١٠٧٠هـ^(٦)، ثمّ عاد في مواطن عديدة من كتابه (إيضاح المكنون)^(٧)، فذكر أنّ وفاته هي في سنة ١٠٦٩هـ، وبما أنّ الإجماع قائم وثابت على وفاته في ١٠٦٩؛ لذا يثبت لدينا ذلك أيضاً، والله موجّه للصواب سبحانه.

(١) خلاصة الأثر ٢٠٥/١، وذكره إسماعيل باشا البغدادي في إيضاح المكنون ٥٥٨/٢ بعنوان: (مناسك القليوبي).

(٢) معجم المطبوعات العربية والمعربة، ص ١٥٢٦.

(٣) إيضاح المكنون ٦١٨/٢، والأعلام ٩٢/١، ومعجم المؤلفين ١٤٨/١.

(٤) خلاصة الأثر ٢٠٥/١، والأعلام ٩٢/١.

(٥) يُنظر: خلاصة الأثر ٢٠٥/١، وكشف الظنون ١٧٩٧/٢، وإيضاح المكنون ٢٤٨/١، والأعلام ٩٢/١، ومعجم المؤلفين ١٤٨/١.

(٦) يُنظر: هدية العارفين ١٦١/١.

(٧) يُنظر: إيضاح المكنون ٢٤٨/١، ٢٠٩/٢.

الفصل الثاني

حاشية القليوبي

على شرح الشيخ خالد على الآجرومية

قبل أن ندخل في دراسة حاشية الإمام القليوبي التي نحن بصدد تحقيقها لا بُدَّ لنا أولاً أن نُعرِّف بالآجرومية وصاحبها، وشارحها الشيخ خالد الأزهرى كي نعرف المصدر الأساس الذي اعتمد عليه الإمام القليوبي في حاشيته هذه. ولكي تتضح لنا صورة الحاشية أيضاً بهذا التعريف.

الإمام ابن آجروم^(١) هو محمد بن محمد، أبو عبدالله الصنهاجيّ الفاسيّ النحويّ الفقيه المقرئ المالكيّ، و(آجروم) كلمة بربرية معناها: الفقير الصوفيّ.

(١) يُنظر ترجمته: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ١، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨٤هـ / ١٩٤٦م، وشذرات الذهب في أخبار من الذهب، لابن عماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م، وكشف الظنون ١٧٩٦/٢، وهدية العارفين ١٤٥/٢، ومعجم المطبوعات العربية والعربية والمعرّبة ٢٥/١، والأعلام ٣٣/٧، ومعجم المؤلفين ٢١٥/١١.

وُلِدَ بمدينة (فاس) عام (٦٧٢هـ)، مِنْ شيوخه:

١ - الإمام محمد بن يوسف أبو حَيَّان النَّحوي الغرناطيّ
(ت ٧٤٥هـ) صاحب البحر المحيط، وارتشاف الضرب، والتذيل
والتكميل وغيرها.

٢ - الشَّيخ محمد بن عبدالرَّحيم بن عبدالرحمن بن الطَّيِّب، أبو
القاسم القيسيّ الضَّيرير.

* ومن تلاميذه:

١ - ابنه: عبدالله بن محمد، أبو محمَّد.

٢ - الأستاذ عبدالله بن عمر أبو محمد، الفقيه النَّحوي الضَّيرير.

٣ - محمد بن علي بن عمر بن يحيى بن العربيّ الغسانيّ
النَّحويّ.

* ومن مؤلفاته:

١ - المقدِّمة الأجروميَّة في مبادئ العربيَّة^(١)، والتي كانت سبب
شهريَّة. وقد شرحها كثيرون منهم الشَّيخ خالد الأزهرى، والتي وضع
(القليوبيّ) حاشيته التي نحن نحققها الآن.

٢ - فرائد المعاني في شرح حرز المعاني.

توفي سنة (٧٢٣هـ)، رحمه الله.

(١) اعتمدتُ في رسالتي هذه على طبعة دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط١، المملكة
العربية السُّعودية، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

الشيخ خالد الأزهرى^(١):

هو الشيخ خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد،
وكنيته: أبو الفضل، ولُقِّبَ بأكثر من لقب، وهي (زين الدين)
و(الوقاد)، وعُرف أيضاً بـ(الجرجاوي)، لكن أشهر ألقابه التي عُرف
بها هو (الأزهرى).

وُلِدَ الشيخ خالد الأزهرى رَحِمَهُ اللهُ بِجرجا بصعيد مصر سنة
(٨٣٨هـ).

وكان الرَّجل محباً للعلم، وفياً للعلماء.

* ومن شيوخه:

١ - علي نور الدين السّفطي (ت ٨٦٤هـ).

٢ - أحمد بن محمد الشّمني (ت ٨٧٢هـ).

٣ - محبي الدين الكافيجي (ت ٨٧٩هـ).

* ومن تلاميذه:

١ - شهاب الدين القسطلاني (ت ٩٢٣هـ).

٢ - أحمد بن يونس الشّليبي (ت ٩٤٧هـ).

(١) يُنظر ترجمته: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السّخاوي (ت ٩٠٢هـ)
- منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان، ١٧١/٣، وشذرات الذهب ٢٦/٨،
والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة - لنجم الدين الغزي (ت ١٠٦١هـ)، ط ١، دار
الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، ١٩٠/١، وكشف الظنون
١٢٤/١، ١٥٤، ٤٨٣ وغيرها، وإيضاح المكنون ١١٨/١، ٢٩٣، ٢٢٩/٢، ٥٤٣،
والأعلام ٢٩٧/٢، ومعجم المؤلفين ٩٦/٤ - ٩٧.

* ومن مؤلفاته:

- ١ - شرح الأجرومية، طُبعت مراراً^(١).
 - ٢ - شرح التصريح على التوضيح.
 - ٣ - شرح المقدمة الأزهرية.
 - ٤ - مُوَصِّل الطَّلَابِ إِلَى قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ.
- توفي سنة (٩٠٥هـ) رحمه الله.

* كتاب الأجرومية:

يُعَدُّ مَتْنُ الأَجْرُومِيَّةِ الَّذِي طُبِعَ مِرَاراً^(٢) مِنْ مَخْتَصِرَاتِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، فَقَدْ أَلَّفَ عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ مَقَدِّمَاتٍ نَحْوِيَّةً وَمَخْتَصِرَاتٍ مَكْتَفَةً، الْغَايَةُ مِنْهَا هُوَ تَسْهِيلُ تَقْدِيمِ الْمَادَةِ النَّحْوِيَّةِ لِلْمَبْتَدِئِينَ، وَلَا نُغَالِي إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ يُعَدُّ مِنْ أَشْهَرِ مَتُونِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ؛ لَوْضُوحِ عِبَارَاتِهِ، وَسَهُولَةِ تَقْسِيمَاتِهِ، وَاحْتَوَائِهِ عَلَى الْمَادَةِ النَّحْوِيَّةِ بِعَامَّةٍ.

(١) اعتمدتُ في رسالتي هذه طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق: محمود نصّار، ط١، بيروت - لبنان، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

(٢) منها: ١ - في روما سنة ١٥٩٢م. ٢ - في كامبرج ١٨٣٢م ثم ١٨٥٢م. ٣ - الجزائر سنة ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م. ٤ - في بولاق ١٢٣٩هـ / ١٨٢٣م، ١٢٩٣م، ١٨٧٦م. ٤ - نشرها: علي علاء الدين الألوسي في إستانبول ١٣١٥هـ / ١٨٩٧م. ٥ - في مصر، المطبعة الميمنية ١٣٣٣هـ / ١٩١٤م. ٦ - في القاهرة، مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٥٠م. ٧ - نشرها: أحمد حبيب قصير العاملي، النجف ١٩٦٢م. يُنظر: ذخائر التراث العربي الإسلامي، تأليف: عبد الجبار عبدالرحمن، ط١، وزارة الثقافة، الجمهورية العراقية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، ص ٢٦، وقد اعتمدنا على طبعة دار الصميعي الصادرة في المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م. كما قلنا سابقاً.

يبدأ هذا المتن بباب (أنواع الكلام) وينتهي بباب (المخفوضات من الأسماء)، وهو كتابٌ بلا مقدّمة ولا خاتمة، لم يشرح فيه سبب تأليفه لهذا المتن، ولا النتائج التي يتوخّى التوصل إليها.

أمّا منهاجه في سرد المادة النحويّة في الأجروميّة، فيبدأ فيه بذكر الحدّ إن كان لازماً ثمّ يذكر تقسيمات الباب وكلّها بشكل مختصرٍ وواضحٍ مثال ذلك: «باب الإعراب: الإعراب هو: تغيير أواخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا، وأقسامه أربعة: رفع، ونصب، وخفض، وجزم...»^(١)، ويستشهد بأمثلة واضحة إذا اقتضى الأمر لذلك، ولكن بشكلٍ مختصرٍ، ويسير، مثال ذلك، ما ذكره في (باب العطف) فقال: «وحروف العطف عشرة، وهي: الواو، والفاء، وثمّ، وأو، وأم، وإمّا، وبلى... فإنّ عطفت على مرفوع رُفِعَتْ، أو على منصوبٍ نُصِبَتْ، أو على مخفوضٍ خُفِضَتْ، أو على مجزومٍ جُزِمَتْ، تقول: «قام زيدٌ وعمروٌ، ورأيتُ زيداً وعمراً...»^(٢)، هذا غاية ما يُمثله ابن آجروم في متنه (الأجروميّة).

ولم يستشهد بآية، أو شاهدٍ شعريٍّ، أو نثريٍّ في هذا المتن؛ لأنّه كما نرى، كان همُّ ابن آجروم هو تقديم القاعدة النحوية للمبتدئين مع أمثلة سهلة ومختصرة؛ لتكون مقدّمةً وفتحاً لدراسة الطلاب وتمهيداً لهم.

(١) متن الأجرومية، ص ٦.

(٢) متن الأجرومية، ص ١٥.

* شروح الأجرومية:

من أحد أهم اهتمامات العلماء بالأجرومية، هو التصدي للمتن هذا شرحاً وإعراباً ونظماً، ولا نجد كتاباً نحويّاً اهتم به العلماء بعامة وطلاب النحو بخاصة كما اهتموا بالأجرومية، حتى أحصى أحد الباحثين الشروح والحواشي عليها بـ(٤٨٨)^(١) نصّاً، وهذا الكم الكبير يوضح من دون شك على أهمية هذا المتن لدى علماء السلف.

ولم يقتصر الأمر على القدامى فحسب، بل تعدى إلى الباحثين المحدثين فأخذوا بالتصدي له شرحاً وتحقيقاً ودراسةً.

ونذكر هنا أشهر الشروح والحواشي التي وُضعت على متن الأجرومية منسوقة على حروف المعجم:

أولاً: شروح القدامى:

١ - الأسرار النحوية في شرح ألفاظ الأجرومية، للأربعي (ت ٨٩٤هـ).

٢ - إضاءة البدر الجلية على مقدّمة ألفاظ الأجرومية لمحمد رحمة الله أبي الخير النحوي المشهور بابن الخطيب كان حياً سنة ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م.

٣ - الأقوال المرضية على متن الأجرومية للشيخ حسين بن سليمان الرشيدي الشافعي (توفي بعد ١٢٠٥هـ).

(١) بحث منشور على الإنترنت بعنوان: (الدليل إلى شروح الأجرومية) تأليف: محمد تبركان، منشور على الشبكة ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م.

٤ - إملاء شرح الأبراشي لمحمد بن إبراهيم الشافعي النحوي (كان حيًا سنة ١٢٥٠هـ).

٥ - الأنوار البهية في حلّ ألفاظ الآجرومية، لابن المغربي، محمد بن أحمد بن عيسى الدمشقي (ت ١٠١٦هـ).

٦ - التحفة البهية في إعراب الآجرومية، لمحمد بن عمر بن قاسم البقري المقرئ الشافعي (ت ١٠١٤هـ).

٧ - تعليق الدرة السنوانية في شرح الآجرومية، لأبي بكر السنواني (ت ١٠١٩هـ).

٨ - التعليقة السنية في حلّ ألفاظ المقدمة الآجرومية، لأحمد بن علي الحميري (ت ٨٣٧هـ).

٩ - الجواهر السنية في شرح المقدمة الآجرومية، للشيخ عبدالله أبي محمد الجزائري (كان حيًا سنة ٨٨٤هـ).

١٠ - الجواهر المضية في حلّ ألفاظ الآجرومية، لشهاب الدين أحمد بن محمد المصري (ت ٨٤٧هـ).

١١ - الدرة البهية بحلّ ألفاظ معرّب الآجرومية، لحسين جمال الدين الخلفي الأبياري (توفي بعد سنة ١٢٦٦هـ).

١٢ - الدرة البهية في مقدّمة الآجرومية، لمحمد بن عمر الكفيري الدمشقي الحنفي (ت ١١٣٠هـ).

١٣ - الرسالة الحلبية في اختصار الآجرومية، لعبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد الحنبلي الحلبي الشامي (ت ١١٩٢هـ).

- ١٤ - شرح الأجرومية لابن قدّور المغربي، محمد بن محمد المراكشي (ت ١٢٧٠هـ).
- ١٥ - شرح الأجرومية في علم العربيّة، لعليّ بن عبد الله بن علي المالكي الأزهرى السّنهوريّ (ت ٨٨٩هـ).
- ١٦ - شرح الأجرومية للأشمونيّ، علي بن محمد (ت ٩٢٩هـ).
- ١٧ - شرح الأجرومية لأحمد شهاب الدّين الرّاعيّ (ت ٩٢٨هـ).
- ١٨ - الصّحف العلّية في نظم متن الأجرومية، للشيخ طاهر ابن الشيخ عبد علي المالک الحجاميّ (ت ١٢٧٩هـ).
- ١٩ - فتح الباب في شرح الأجرومية لعبدالخالق بن علي المزجاجيّ (ت ١٢٠١هـ)، مجهول المؤلّف.
- ٢٠ - القول المألوف في تعداد الحروف على الأجرومية لعمر بن محمد الطرابيشيّ الحلبيّ (ت ١٢٨٥هـ).
- ٢١ - كشف الأنوار السنيّة في شرح الأجرومية للخطيب الشّربيني (ت ١٠٢٤هـ).
- ٢٢ - اللّمة السنيّة في حلّ ألفاظ الأجرومية للشيخ ریحان آغا (ت بعد ١١٤١هـ).
- ٢٣ - المنحُ العلّية شرح متن الأجرومية لأحمد ميقرى الأهدل (ت ١٣٩٠هـ).
- ٢٤ - الوافي في شرح وبيان معاني متن الأجرومية في علم العربية لعبدالحميد بن سرحان الرّيش.

ثانياً: إعرابها: من العلماء من أعرب الآجرومية؛ لتكون تمريناً للطلاب عملياً، فالطالب يقرأ النص فيفقه القاعدة النحوية، ويكون التطبيق من خلال إعراب المتن، فقد جمع المعرب بين القاعدة وتطبيقها، وهذه طائفة من تلك الكتب:

- ١ - إعراب الآجرومية لسعيد بن إبراهيم (ت ١٢٢١هـ).
- ٢ - إعراب الآجرومية للشيخ أحمد الخليلي الشامي (ت ١١٨٩هـ).
- ٣ - إعراب الآجرومية للشيخ خالد بن عبدالله، ابن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى (ت ٩٠٥هـ). وله كتاب آخر في الإعراب اسمه: بشرى الطلاب العربية بإعراب الآجرومية.
- ٤ - إعراب الآجرومية في علم العربية، لعبدالله عبدالمعطي البرلسي (ت ١١٨١هـ).
- ٥ - إعراب الآجرومية لمحمد بن محمد نجم الدين الغزي (ت ١٠٦١هـ).
- ٦ - إعراب الآجرومية لمحمد بن يوسف قش (ت ١٢٣٢هـ).
- ٧ - إعراب الآجرومية لمحمد بن أحمد الغيطي (ت ٩٨٤هـ).

ثالثاً: الشروح الحديثة:

وشرح الباحثون المحدثون أيضاً الآجرومية، ومن تلك الشروح:

١. الأجرومية الجديدة للسيد محسن بن عبدالكريم الحسيني العامل (١٢٨٤هـ - ١٣٧١هـ).
٢. الأجرومية العصرية لطلاب السنة الأولى الدينية الإسلامية لعبدالمتعال الصعيدي (من علماء القرن الرابع عشر الهجري).
٣. أيسر الشروح على متن الأجرومية، د. عبدالعزيز الحربي.
٤. التُّحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية لمحمد محيي الدين عبدالحميد (ت ١٣٩٣هـ).
٥. التعليقات الجليلة في شرح المقدمة الأجرومية للشيخ محمد بن صالح العثيمين.
٦. تهذيب الأجرومية في علم قواعد العربية للدكتور محمد عبدالمنعم خفاجي.

شرح الشيخ خالد على الأجرومية:

سمّاه الشيخ خالد الأزهرى: (شرح المقدمة الأجرومية في أصول علم العربية)، وقد ذكر أنّه مؤلّف للطلّاب والمبتدئين، يقول: «فهذا شرح لطيف لألفاظ الأجرومية في أصول علم العربية، ينتفع به المبتدئ، إنّ شاء الله تعالى، ولا يحتاج إليه المنتهي؛ عملته للصغار في الفنّ والأطفال، لا للممارسين للعلم من فحول الرّجال؛ حملني عليه شيخُ الوقت والطريقة ومعدن السُّلوك والحقيقة... سيدي الشيخ عباس الأزهرى نفعني الله ببركاته»^(١). إذن الشرح وضعه صاحبه ليكون

(١) شرح المقدمة الأجرومية، ص ١٣ - ١٥.

للأطفال والمبتدئين الذين يرغبون في الولوج إلى دراسة اللغة بعامة والنحو بخاصة.

ومع هذا فإننا نجد أنه ذكر كثيراً من آراء النحويين والمسائل الخلافية بين النحويين، ومن ذلك: «وما لا يصلح معه دليل الفعل؛ أي: ما يُعرف به الفعل من قد والسّين وسوف وتاء التانيث الساكنة، فعدم صلاحيته لدليل الاسم وللدليل الفعل دليل على حرفيته ونظير ذلك كما قال ابن مالك: ج ح خ، فعلامه الجيم نقطة من أسفل، وعلامة الخاء نقطة من فوق، وعلامة الحاء المهملة عدم النقطة بالكلية»^(١).

نجد أنه ينقل رأي ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في الحروف وعلاماتها، ويقول ناقلاً رأي الزّجاجي (ت ٣٤٠هـ) في (كان) وأخواتها: «ومن ثمّ سمّاها الزّجاجي حروفاً»^(٢)، وسنحدث مفصلاً عن المسائل الخلافية عندما ندرس حاشية الإمام القليوبي إن شاء الله.

أمّا شواهدة فتنصب في شكلين: الأوّل آيات القرآنية، ومن ذلك ما أورده الشيخ خالد الأزهرى في بناء الفعل المضارع: «... ممّا يُوجبُ بناءه كُنون النّسوة، نحو: ﴿يَرَبِّصَنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، أو نون التوكيد، نحو: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢]، وقال أيضاً في علامتي الجزم: «وللجزم علامتان: السكون، وهو حذف الحركة؛ والحذف، وهو سقوط حرف العلة أو النون للجازم، واحتُرزتُ بقولي: للجازم من نحو: ﴿سَدَّعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]».

(١) شرح المقدمة الأجرومية، ص ٣٣.

(٢) شرح المقدمة الأجرومية، ص ٨٠.

والشكل الثاني من أشكال شواهد الشيخ خالد الأزهرى هو الشاهد الشعري، ومن ذلك في (إذا ما) الجازمة:

وإنَّكَ إِذَا مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمِرٌّ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ أَتِيَا^(١)

وقال أيضاً في شاهد جاءت فيه (إذا) جازمة:

«ويوجدُ في بعض النسخ: (وإذا في الشعر خاصة)، زيادةً على الثمانية عشر، ومثالها قول الشاعر:

..... وَإِذَا تُصِبُّكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

فـ(إذا) اسم شرط جازم، و(تُصِبُّكَ) فعل الشرط، وهو مجزوم، وعلامة جزمه السكون»^(٢).

على أننا نؤكد هنا أنه يستشهد لتوثيق القاعدة النحوية، أو لتوضيحها كلما كان هناك حاجة لذلك.

أمَّا أسلوبه فهو في غاية الوضوح والسهولة مع تكثيف للمادة النحوية في كتاب صغير مثل شرحه هذا.

الحواشي على شرح الشيخ خالد:

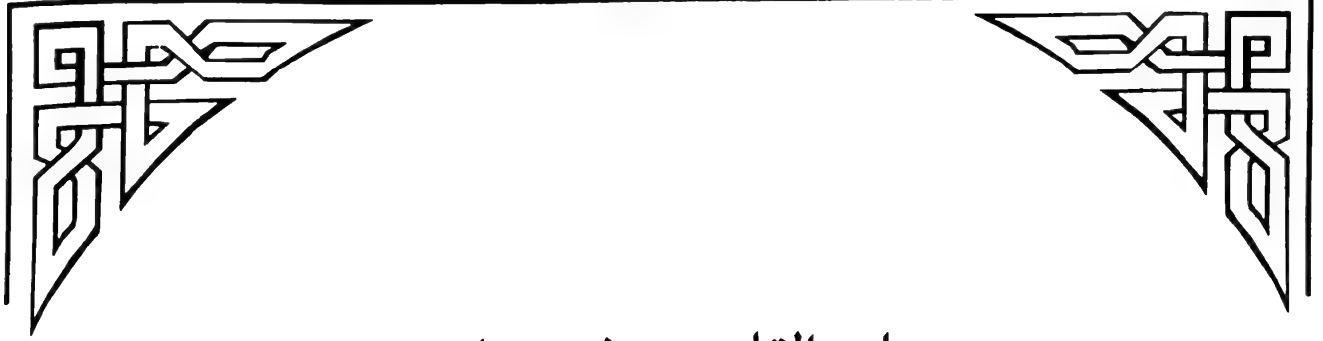
ولأهمية هذا الشرح فقد وضع النحويون كثيراً من الحواشي عليه، ولا نغالي إذا قلنا إنَّ هذا الشرح للأجرومية هو أكثر الشروح الذي اهتم النحويون المتأخرون به تحشيةً وتوضيحاً، ومن تلك الحواشي:

(١) شرح المقدمة الأجرومية، ص ٥٨.

(٢) شرح المقدمة الأجرومية، ص ٦٢.

١. إملاء الأبراشي، محمد بن إبراهيم الشافعي (كان حيًا سنة ١٢٥٠هـ) على شرح الشيخ خالد الأزهرى على الأجرومية.
٢. تسهيل الفوائد لتحصيل شرح الشيخ خالد، للشيخ عبد الحميد بن إبراهيم الشافعي الشرقاوي (ت ١٣١٥هـ).
٣. حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهرى على الأجرومية.
٤. حاشية أحمد بن عمر، أبي العباس الديدبي الشافعي الأزهرى (ت ١١٥١هـ) على شرح الشيخ خالد.
٥. حاشية التيجاني، عبدالرحمن بن محمد بن علي المغربي.
٦. حاشية الحلواني، علي بن علي بن الحسن (من علماء القرن الثالث عشر من الهجرة)، على شرح الشيخ خالد الأزهرى.
٧. حاشية الديجاني على شرح الشيخ خالد.
٨. حاشية الشيخ عبدالمعطي المالكي على شرح الشيخ خالد على الأجرومية.
٩. حاشية محمد بن عبدالحى الشبيني الشافعي (ت ١٢٣٨هـ) على شرح الشيخ خالد على الأجرومية.
١٠. حاشية محمد بن عبداللطيف الإحصائي (ت ١٠٨٣هـ) على شرح الأجرومية للأزهرى.
١١. حاشية محمود بن عبدالعزيز التونسي (ت ١٢٠٢هـ)، على شرح الشيخ خالد على الأجرومية.

١٢. حاشية الشيخ أحمد أبى النجا الجرجاوى الأزهرى المصرى على شرح الشيخ خالد الأزهرى.
١٣. حاشية الشيخ الغنيمى، أحمد بن محمد المصرى الحنفى المصرى (ت ٩٦٤هـ) على شرح الشيخ خالد.
١٤. حاشية النجارى، أحمد نور الدين الدمياطى الشافعى الحفناوى على مواضع شرح الشيخ خالد.
١٥. حاشية عبدالله بن عبدالغفور الجوهري النحوي الشافعى النابلسي (ت ١١٣٧هـ)، على شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهرى.
١٦. حاشية حسن العطار (ت ١٢٥٠هـ) على شرح الشيخ خالد.
١٧. حاشية القليوبي، أحمد بن أحمد بن سلامة، شهاب الدين القليوبي (ت ١٠٦٩هـ)، على شرح الشيخ خالد. (وهو كتابنا الذي سنفضّل القول عليه بعد قليل).
١٨. الدرّة الشنّوانية على شرح الشيخ خالد الأزهرى للآجرومية، لإسماعيل ابن عمر بن عليّ النّحويّ الشّنّواني (ت ١٠١٩هـ).
١٩. العقد الجوهري من فتح القيوم في حلّ شرح الأزهرى على مقدّمة ابن آجروم، أحمد بن محمد بن حمدون المرداسي، المشهور بابن الحاج (ت ١٢٧٣هـ).
٢٠. فتح البرية في حلّ شرح الآجرومية، للشيخ خالد الأزهرى، لعبدالقادر النبتيتي (ت ١٠٦٥هـ).



منهاج القليوبي في حاشيته

تُعَدُّ حاشية الإمام القليوبي من الحواشي التي تُقَدِّم المادة النحويّة بشكلٍ واضحٍ، ولا تقوم على تعقيد المادة النحويّة؛ لأنَّ أصل وضع الشرح للشيخ خالد هو للمبتدئين والأطفال كما صرّح الأخير بنفسه^(١).

ولأجل معرفة منهاج الكتاب لا بُدَّ لنا من أن ندرس موضوعات الكتاب وشواهد وطريقته في عرض المادة ومذهبه النحوي وغيرها من الموضوعات.

أولاً: موضوعات الكتاب: لم يخرج الإمام القليوبي عن شرح الشيخ خالد، وإنّما التزم بالشرح التزاماً كاملاً، وكانت طريقته تقوم على شرح الألفاظ أو إعرابها، أو شرح المادة النحوية ومثال ذلك ما قاله في باب الإعراب: «قوله (لفظياً)^(٢) هو شامل لما كان أصلياً أو زائداً، ملفوظاً به أو مقدّراً»^(٣).

(١) يُنظر: شرح المقدمة الأجرومية، ص ١٤.

(٢) شرح المقدمة الأجرومية، ص ٣٥.

(٣) حاشية القليوبي، ص ١٧٤.

ومهما يكن من شيءٍ فالحاشية تبدأ بمقدمة يسيرة يوضح فيها جمعه هذا فيقول بعد حمد الله والصلاة على رسوله الكريم ﷺ: «فهذا ما تيسرَ جمعُه من الفوائد على شرح الآجرومية لمولانا الشيخ خالد الأزهرى، جعله الله خالصاً لوجهه الكريم، ونفع به كما نفع بأصله، إنَّه على ذلك قدير، وبالإجابة لمن سألَه جدير»^(١).

وبعد ذلك يستمرُّ بالتعليق على الشرح كلما احتاج النصُّ إلى توضيح أو إضافة إلى نهاية الحاشية، بادئاً بشرح المقدمة التي وضعها الشيخ خالد الأزهرى فباب الكلام^(٢)، فباب الإعراب^(٣)، ثم يستمرُّ في التعليق على أبواب النحو المدروسة، مثل باب المرفوعات فباب المنصوبات وأخيراً باب المخفوضات، على أنَّ الإمام القليوبي لم يضع عناوين خاصة داخل الحاشية، بل كما بيَّنا التزم بأبواب الشيخ خالد حتَّى الفرعية التي أضافها الشيخ خالد على متن الآجرومية، فمن ذلك ما وضعه الشيخ خالد عنواناً فرعياً تحت اسم (فصل)^(٤)، فقال الإمام القليوبي: «قوله (فصل) هو لغة الحاجز بين الشيئين، وعُرفاً اسم لجمله العلم»^(٥).

ولكن على ما ذكرناه فإنَّ الإمام القليوبي إذا أراد أن يُضيف على نصِّ الشيخ خالد أو يستدرك عليه فإنَّه يضع ذلك تحت عنوان

(١) حاشية القليوبي، ص ١٠٣.

(٢) يُنظر: حاشية القليوبي، ص ١٢٤.

(٣) يُنظر: حاشية القليوبي، ص ١٦٨.

(٤) يُنظر: شرح المقدمة الآجرومية، ص ٤٩.

(٥) حاشية القليوبي، ص ٢٢٦.

(تنبيه) وقد كثرت تنبيهاته على شرح الشيخ خالد ومن تلك التنبيهات: «يجوز حذف ما عُلِمَ مِنَ الْمَبْتَدَأِ أَوِ الْخَبَرِ، أَوْ هُمَا مَعاً، نَحْوُ: ﴿سَلَامٌ قَالَ سَلَّمَ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، أَي: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ قَوْمٌ، وَإِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَحذُوفاً فَالْأَوَّلَى حَذْفُ الْخَبَرِ فِي الْمَحذُوفِ، فِي نَحْوِ: (زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ) أَقْوَالٌ، ثَالِثُهَا التَّخْيِيرُ»^(١).

ثانياً: طريقة الإمام القليوبي في الحاشية: بعد أن تعرّفنا على موضوعات الحاشية، الآن نحبُّ أن نعرف طريقة القليوبي في سرد المادة النحويّة وغيرها، فكما قلنا غير مرّة إنّهُ لم يخرج على شرح الشيخ خالد، إلّا في حالات نقده كما سنبيّن ذلك في فقرة نقد القليوبي للشيخ خالد.

أمّا طريقة القليوبي بعامة فإنّه يذكر (كلمة) أو (نصّاً) للشيخ خالد ثمّ يقوم بذكر الفوائد على تلك الكلمة أو ذلك النصّ شرحاً أو تفسيراً أو نقداً أو توضيحاً، فمما ذكره في (كلمة) على شرح الشيخ خالد: «قوله (وإِذَا) المكسورة الهمزة على الأفصح، ويجوز فتحها، ويجوز إبدال ميمها ياءً معهما، فهي أربع لغات، وهي مركبة من إن وما»^(٢)، وممّا ذكره في (نصّ) للشيخ خالد: «قوله: (فَأَلَمْ حَرَفٌ تَقْرِيرٌ وَجَزْمٌ)، أَي: مجموع الأمرين جملة معناه، وإلّا فالتقرير ناشئ عن الهمزة والحرف عن لم، والتقرير: حملُ المخاطب على الإقرار بمدخول الحرف، فالهمزة خرجت عن الاستفهام إليه، ولا يُجابُ إلّا ببلى،

(١) حاشية القليوبي، ص ٣١٨.

(٢) حاشية القليوبي، ص ٣٧٠.

وقد تبقى على الاستفهام، وقد تَرَدُّ للإبطاء»^(١).

ونلاحظ أنَّ الكلام المحشَّى في الشرح يبدأ دائماً بـ(قوله) وهي إشارة إلى الشيخ خالد الأزهرى، وهذا ليس من ابتداعات الإمام القليوبى، وإنما اتَّبعه سائر المحشين في التراث الإسلامى.

وثمة قضايا وطرائق نهجها الإمام القليوبى نراها بارزة في حاشيته هذه، هي:

١ - استهلالاته: تتميز الحاشية بالاستهلالات في بداية كلِّ باب إمَّا للتَّوضيح أو لتفسير معاني مصطلحات الباب، أو حدَّ عنوان الباب لغةً واصطلاحاً، ومن ذلك: «باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، أي: في الأصل بشرط كون المبتدأ غير لازم التقدير، أو الحذف، أو التصرف، أو الابتدائية بنفسه، أو بغيره، وكون الخبر غير طلب ولا إنشاء، فخرج أسماء الشرط، وما أخبر عنه بنعتٍ مقطوع، ونحو: (طوبى للمؤمن)، وأقلُّ رَجُلٍ يقول كذا إلَّا زيداً، ومصحوبٌ إذ الفجائية، والخبر بفعل الأمر أو النهي»^(٢)، وقال في أوَّل باب العطف: «باب العطف، هو لغةً: الميلُّ والحنو ونحوهما، وهما قسمان: عطف نسقٍ، وهو المرادُ هنا... وعطف بيانٍ، لأنَّه يبيِّن متبوعه، وهو موضَّح ومخصَّصٌ كما في النعت»^(٣)، وعلى هذا سارَ في كلِّ أبواب الحاشية^(٤).

(١) حاشية القليوبى، ص ٢٦٢.

(٢) حاشية القليوبى، ص ٣١٩.

(٣) حاشية القليوبى، ص ٣٦٣.

(٤) يُنظر: حاشية القليوبى: ص ١٦٨، ص ٢٢٦، ص ٢٣٤، ص ٢٧١.

٢ - إعرابه: كثيراً ما يقوم الإمام القليوبي بإعراب الشرح إذا كان إلى ذلك حاجة، لزيادة في فهم النص، وكذلك يكون تطبيقاً للقواعد النحوية، ومن ذلك إعرابه لكلمة (رافع) في قول الشيخ خالد الأزهرى: «الحمد لله رافع»^(١): «قوله: (رافع) مجرور على التبعية لله، ويجوز رفعه على الخبرية لمحذوف، ونصبه على المفعولية كذلك»^(٢).

نلاحظ مدى أهمية هذا النص، والتوضيح الذي يقدمه لنا كمتلقين له، فهو يعرب النص من كل جوانبه، وبذا يتبين المعنى لنا، ويزداد الفهم للنص من ناحية، والثراء النحوي من ناحية أخرى، ومثال آخر على إعراب الإمام القليوبي لشرح الشيخ خالد: «قوله: (وهو على قسمين) لو أسقط لفظ (على) لكان أنسب، و(ظاهرٌ ومضمّرٌ) بدل منهما بدلٌ مفصل بين مجمل، ويجوز رفعهما على الخبرية لمحذوف وكلام الشارح محتمل لهما»^(٣).

٣ - شرحه للألفاظ: يُعرب الإمام القليوبي الكلمات والجمل كما رأينا، وكذلك يقوم، بشرح معاني العبارات، وتوضيح دلالاتها، وهذا كثير الدوران في هذه الحاشية، ومن ذلك: «والصنوّ: اسم للنخلة إذا كانت مع أخرى في أصل واحد، ويُقال للاثنتين صنوان، وكذا الجمع»^(٤)، وكذلك قال في توضيح معنى (التوكيد): «باب

(١) شرح المقدمة الأجرومية، ص ٢.

(٢) حاشية القليوبي، ص ١٠٩.

(٣) حاشية القليوبي، ص ٢٨٢.

(٤) حاشية القليوبي، ص ١٩٦.

التوكيد: هو لغة: التقرير والتثبيت^(١)، وقال: «أصل الظرف الوعاء فُسْمًا بذلك لشبههما به»^(٢).

من هذه النصوص نفقه طريقة توضيح معاني الألفاظ سواء كانت مصطلحات مثل (الظرف) و(التوكيد) أم كانت غير ذلك مثل كلمة (الصنو). ثم نرى الوضوح في شرح معاني الألفاظ وهذا سبب آخر مهم نضيفه، على أن الحاشية تعليمية تناسب مستوى المبتدئين والطلاب.

٤ - تعريفاته: لم يترك باباً من أبواب الشرح إلا عرّفه، ووضع حدوده، وقد وضع آلية صنع حدود التعريف وكيف يُصاغ، وهذا ذكره في أول باب الفاعل فقال: «اعلم أن تعريف الشيء إن كان بأجزاء حقيقته، قيل له حَدٌّ، وهو تامٌّ إن ميّزه عن جميع ما عداه، كالحيوان الناطق للإنسان وناقصٌ إن ميّزه عن بعضها كالحيوان للإنسان، ويُقال له التعريف بالأعم، لأنه يميّزه عن الجماد لا عن غيره كالغرس، وإن كان بأمورٍ خارجةٍ عن حقيقته...»^(٣).

ويمكن تقسيم التعريفات التي هي الحدود باستعمال ما يأتي:

أ - تعريفات نحوية: إمّا عامة كتعريفه للنحو، فقال: «علم بأصولٍ يُعرَفُ به أحوالُ أواخرِ الكلامِ إعراباً وبناءً»^(٤).

وإمّا خاصّة كتعريف لمفردةٍ من مفردات النحو مثل: «باب

(١) حاشية القليوبي، ص ٣٧٧.

(٢) حاشية القليوبي، ص ٤١٦.

(٣) حاشية القليوبي، ص ٢٧٩.

(٤) حاشية القليوبي، ص ١٢٤.

البدل: هو لغة: العوض، واصطلاحاً: هو التابع المقصود بالحكم بغير واسطة، ونجد أنه يُقدّم المعنى اللغوي، ثم الاصطلاحى وهذا ما سار عليه في أغلب الحاشية هذه.

ب - تعريفات لعلوم العربيّة، الأخرى غير الخاصة بالنحو ولا سيّما البلاغيّة واللّغويّة، وهذا النصّ يحوي حدّاً لهذين العلمين يقول الإمام القليوبي: «والغربة كون الكلمة غير مألوفة الاستعمال، نحو: تكأكأ بمعنى اجتمع، والتّنافر بُعد مخارج الحروف الموجب لثقلها على اللسان، نحو هُغْغُغ، والتّعقيد عُسر معنى الكلام»^(١).

٥ - ضبطه للألفاظ: كثيراً ما يقوم بضبط الألفاظ التي تحتاج إلى ضبط، ويعلم الإمام القليوبي أنها تعصى على القارئ ولا سيّما المبتدئ في ضبطها، فذكر ضبط الكلمة لأمن اللبس، فمن ذلك: «قوله: (إذن) بكسر الهمزة وفتح الدال المعجمة، ورسمها بالنون ويوقف عليها بها»^(٢)، وقال أيضاً: «قوله (وأَيَّانَ) بفتح الهمزة، أي: مع تشديد التحتيّة، وهي مثل متى»^(٣)، وقال: «قوله (وَبَعْدُ) بالضمّ على نيّة معنى المضاف إليه»^(٤)، نفهم من هذه النصوص أن الإمام القليوبي يهتم بضبط الألفاظ كلّما كانت الحاجة ضرورية لذلك.

٦ - توضيحه للقاعدة النحويّة: لا يكتفي الإمام القليوبي بضبط وشرح الألفاظ، وإنّما يقوم بتوضيح القواعد النحويّة والمسائل التي

(١) حاشية القليوبي، ص ١١٣.

(٢) حاشية القليوبي، ص ٢٥٠.

(٣) حاشية القليوبي، ص ١٧٠، ١٧١.

(٤) حاشية القليوبي، ص ١١٥.

يذكرها الشيخ خالد، ومن ذلك تفسيره وتوضيحه لكلمة (الصَّرف) في النَّصِّ التي تقبل عدة تفسيرات وتأويلات فيقول: «... قوله: (جاز فيه الصَّرف)، أي: التَّنوين وعدمه، وعلى كُلِّ فهو يُنصبُ ويُجرُّ بالكسرة، والأوَّلُ اللُّغة المشهورة، وفي الثَّاني مراعاة الجمع والتَّأنيث، وإجراء التَّنوين مجرى تنوين الصَّرفِ لشبهه به، والكسرة حالة نصبٍ نائبةٌ عن الفتحة حينئذٍ»^(١)، وشرحه التعليمي هذا يوضح لنا مدى اهتمام الإمام القليوبيِّ بالمفردة الواضحة السهلة والتي لا تقبل أكثر من معنى داخل النَّصِّ، وبذا نعرف أنَّ الوصف الحقيقي لهذه الحاشية أنَّها تعليمية من أوَّلها إلى آخرها.

ثالثاً: شواهد الحاشية: استشهد الإمام القليوبيُّ بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية، والشواهد النثرية متى دعا الأمرُ إلى ذلك، واحتاج الرأي أو القاعدة إلى شاهدٍ يعضده أو يؤيده، وتنوع شواهد الحاشية يدلُّ على سعة علم الإمام القليوبيِّ بالشواهد؛ ودليلنا على ذلك اختياره الشواهد المشهورة والتي دارت في أكثر كتب النحو واللُّغة، والأعمُّ الأغلب من الشواهد هي ضمن عصر الاستشهاد، لذا جاءت شواهد أصيلة، ومقنعة وثابتة لا تقبل التَّأويل والترجيح، وهذا بيان بشواهد الحاشية:

١ - القرآن الكريم: يُعدُّ القرآن الكريم أفضل الشواهد وأحسنها، لا نغالي إذا قلنا إن كتاب الله هو الحافظ الأوَّل والأخير للغة العربية بعامة والنحو العربي بخاصة، ومن أجل القرآن الكريم وضع علماء

(١) حاشية القليوبي، ص ٢١١.

السلف النحو العربي لفهم معانيه، ومعرفة إعرابه، وهو كتابه وصفه
 ﷺ بقوله: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ
 حَمِيدٍ﴾ (٤٢) [فصلت: ٤٢] بهذا فهو الشاهد الأول والأصح مطلقاً في
 اللغة وغيرها.

وقد أكثر الإمام القليوبي من الاستشهاد بالآيات القرآنية فتارة
 كان يستشهد بكلمة واحدة من الآية، ومثال ذلك: «قوله: (فَمَنْ اسْمِ
 شرط وجزم) ومحله رفع على الابتداء، وجملة: ﴿يَعْمَلُ﴾ [النساء: ١٢٣]
 خبره»^(١). و﴿يَعْمَلُ﴾ كلمة واحدة من قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا
 يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، وكل ما يذكره من الآيات القرآنية بكلمة
 واحدة منها، فهذا يعني أَنَّ الآية برمتها مذكورة في الشرح، فلو عدنا
 إلى نص الشيخ خالد الأزهرى في هذه المسألة النحوية سنرى أَنَّهُ
 استشهد بالآية: «والثالث (من) الشرطية، نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ
 بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]...»^(٢). ولو أخذنا مثلاً آخر من الحاشية لتوصلنا
 إلى النتيجة عينها «قوله: ﴿تَأْتِنَا﴾ [الأعراف: ٢٣٢] فعل الشرط، أي:
 تَأْتِ مِنْ (تأتنا) هو فعل الشرط»^(٣)، ولو عدنا إلى شرح المقدمة
 الآجرومية لوجدنا الآية كاملة، قال الشيخ خالد الأزهرى: «...
 (مهما) نحو قوله تعالى: ﴿...مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ
 لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فمهما: اسم شرط جازم...»^(٤).

(١) حاشية القليوبي، ص ٢٦٦.

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨.

(٣) حاشية القليوبي، ص ٢٦٧.

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٥٨.

من هذا نعرف أنَّ الإمام القليوبيّ يستشهدُ بكلمةٍ من آيةٍ في حال كون نصّ الآية الكريمة مذكورًا في شرح الشيخ خالد.

وقد يستشهد بجزءٍ من الآية، وأقصد أكثر من كلمة في كثير من المرات إذا كان من شواهدهُ هو لا من شواهد الشيخ خالد، ومن ذلك ما أورده في تعريفه بـ(لعلّ) فقال: «قوله: (طلبُ الأمر المحبوب) فيه ما قبله، ولا يكون إلّا فيما يُترجى من المتكلم، أو المخاطب، أو غيرهما، نحو: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣]»^(١).

٢ - الأحاديث النبويّة الشريفة: على الرّغم من قضية هل يجوز الاستشهاد بالحديث النبويّ؟ وما دارَ حولها من سجال ونقاش، وكان للمعترضين أدلتهم، وللمؤيدين أدلتهم أيضاً، وقد أُشبعَت هذه القضية دراسةً وبحثاً ممّا يغنينا عن إعادة الخوض فيها ثانية^(٢)، ومهما يكن من شيء فإنَّ الإمام القليوبيّ استشهد بالحديث النبويّ في حاشيته غير مرّة، ومن استشهاداته على قضية لغويّة معجميّة: «العبد هنا: المتعبّد، مأخوذٌ من العبوديّة، التي هي: التذلُّل والخضوع، لا من العبادة التي هي غاية التذلُّل ويُطلق على المملوك وعلى المخلوق وعلى المتعلّق بأمور الدُّنيا، ومنه حديث: «تَعَسَّ عَبْدُ الدَّرْهِمِ والدِّينَارِ»^(٣).

ومن استشهاداته بالحديث الشّريف على قضية نحوية تخصّ (فاء)

(١) حاشية القليوبي، ص ٢٣٥.

(٢) يُنظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف د. خديجة الحديثي - الجمهورية العراقية - وزارة الثقافة والإعلام - دار الرّشيد للنشر ١٩٨١، ص ١٩١ وما بعدها.

(٣) حاشية القليوبي ص ١٠٤.

السببية و(واو) المعية، قال الإمام القليوبي: «قوله: (بعد النهي) وإن انتقض بإلا بعد الفاء والواو، نحو: لا تضرب زيداً فيغضب إلا تأديباً، بخلاف ما إذا انتقض بها قبلها فيجب الرفع، نحو: لا تضرب زيداً إلا تأديباً فيغضب، وألحق الكوفيون ثم بالفاء كحديث: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغسل»، وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب، ويجوز الجزم أيضاً»^(١).

وكلُّ دارس للأحاديث التي استشهد بها الإمام القليوبي يتوصل إلى نتيجتين مهمتين هما:

أ - الأحاديث المستشهد بها أغلبها أحاديث متفق عليها واردة في الصحيحين، إلا حديث واحد هو «كاد الفقر أن يكون كفراً»^(٢).

ب - التنوع في الاستشهاد، فهناك أحاديث استشهد بها لبيان دلالة لفظة، وهناك أحاديث استشهد بها لتوثيق قاعدة نحوية، أو تأييد لرأي نحوي.

٣ - الشواهد الشعرية: يُعدُّ الشاهد الشعري النحوي مهماً لتعزيد القاعدة النحوية، وتأييد الرأي النحوي، وأيضاً وردت الشواهد النحوية في هذه الحاشية كلما كان الأمر ضرورياً لذلك.

ومهما يكن من شيء فإنَّ شواهد الحاشية يمكن أن نقسمها قسمين:

أ - شواهد لإثبات القاعدة النحوية، كما استشهد بشاهد لإثبات

(١) حاشية الإمام القليوبي، ص ٢٥٧.

(٢) يُنظر الحديث وتخرجه في حاشية الإمام القليوبي، ص ٩.

أَنَّ نونَ الإِنَاثِ تصلُحُ للمذكَّرِ، ولكنَّها تبقى نونَ خاصَّة بالِإِنَاثِ كقول
الشَّاعر^(١):

يَمُرُّونَ بِالذَّهْنَاءِ خِفَافاً عَيَانُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بِجَرِّ الْحَقَائِبِ
وقد يستشهد الإمام القليوبي بالشَّاهد كاملاً أو قد يذكرُ قطعة من
البيت الذي يخصُّ موطن الشَّاهد كما في استشهاده على (أو) العاطفة
التي تأتي بمعنى (الواو)، نحو:

جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا^(٢)

وقد يُورد الشَّاهد الشعري ممزوجاً مع الشَّرح هذا إذا كان
الشَّاهد الشعري من شرح الشيخ خالد، قال الإمام القليوبي: «قوله:
(ومثال بدل الاشتمال... إلخ) إثبات هذا القسم هو الصحيح وقيل
بنفيه (إِنَّ عَلَيَّ... البيت)...»^(٣). ويقصد الشَّاهد الذي استشهد به
الشيخ خالد الأزهرى، وهو^(٤):

إِنَّ عَلَيَّ أَنْ تَبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

ب - شواهد المنظومات النحويّة: يذكرُ الإمام القليوبي في
مواضع، لتسهيل على المبتدئ حفظ المادة النحوية ولا سيّما في
الموضوعات التي تحوي على تقسيمات وتعداد، مثال ما ذكره عن
الممنوع من الصّرف^(٥):

(١) حاشية القليوبي، ص ١٧١، ١٧٢.

(٢) حاشية القليوبي، ص ٣٦٨، ٣٦٩.

(٣) حاشية القليوبي، ص ٣٨٨.

(٤) شرح المقدّمة الأجروميّة، ص ٩٧.

(٥) حاشية القليوبي، ص ٢١٣.

اجْمَعُ وَزِنْ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكَّبَ وَزَدَ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

وقال في باب النعت: «ويقال له الوصف، والصفة، قدمه على بقية التّوابع لما مرّ، وبعضهم ذكرها نظماً بقوله^(١)»:

نَعْتُ الْبَيَانَ مُؤَكِّدٌ هَذَا هُوَ التَّرْتِيبُ فِي الْقَوْلِ

بذا نتأكد بأنّ الإمام القليوبيّ اهتم كثيراً بالشواهد النحويّة، وأعطاهما دوراً بارزاً في تفعيل القاعدة النحويّة، وإعطائها الشرعيّة العلميّة؛ لاستعمالها بالشكل الصحيح دون الشكل الآخر.

رابعاً: الآراء النحويّة والمسائل الخلافية في الحاشية:

تحتلّ المسائل الخلافية جانباً كبيراً، ومساحة واسعة في النحويّ العربي، حتّى أخذ النحويون يفرّدون لها كتباً خاصّةً مثل الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبريّ (ت ٦١٦هـ)، وكتاب ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لابن أبي بكر الشّرجيّ الزّبيديّ (ت ٨٠٢هـ)، وغيرها من الكتب المطبوعة والمخطوطة والمفقودة.

وقد اهتمّ الإمام القليوبيّ كثيراً بالمسائل الخلافية والآراء النحويّة، وأكثر من ذكر الآراء النحويّة، فمن أكثر الآراء النحويّة التي أوردّها للعلماء كانت لسيبويه (ت ١٨٠هـ)، فقد ورد سبع مرّات، وابن مالك (ت ٧٦٢هـ) ثمان مرّات، وتنوّعت آراء العلماء في هذه

الحاشية، فهناك رأي للإمام التّووي (ت ٦٧٦هـ) وهو محدّث وفقهه، وآراء الكوفيين مثل الكسائي (ت ١٨٩هـ)، وآراء البصريين مثل أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، والخليل (ت ١٧٥هـ) وسيبويه، ومن البغداديين الزّجاجي (ت ٣٤٠هـ)، والفارسي (ت ٣٧٧هـ)، ومن المتأخرين الرّضي الأسترآبادي (ت ٦٨٦هـ)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)، وغيرهم من العلماء فمن الآراء النّحويّة الواردة في الحاشية:

١. أورد الإمام القليوبي رأي الخليل وتلميذه سيبويه حول (فوه) والخلاف بينهما: «... (فوه) فإنّ آخره الهاء مع فتح أوّلِه وسكونِ ثانيه عند سيبويه، أو ضمّ أوّلِه عند الخليل»^(١).

٢. أورد الإمام القليوبي رأي الزّمخشري (ت ٥٣٨هـ) في إجازته تقديم البدل على المبدل منه فقال: «قوله: (ومنع المحققون... إلخ)، أي: لأنّهما فيهما معنى الإضافة، لكن أجازّه الزّمخشريّ وغيره من المتأخرين»^(٢).

٣. وذكر رأي الرّضي الأسترآبادي في البدل الذي يكون فعلاً فقال: «قوله: (وأما في الفعل... إلخ) قال الرّضي: ويشترط فيه أن يكون الثّاني أرجح في البيان من الأوّل وإلاّ فهو تأكيد لا بدل...»^(٣).

ومن المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين:

(١) حاشية القليوبي، ص ٢١١.

(٢) حاشية القليوبي، ص ٣٩١.

(٣) حاشية القليوبي، ص ٣٩٢.

١. أورد الإمام القليوبيّ المسألة الخاصة بتقديم الفاعل على الفعل، فقال: «ولا يكون»^(١) «إِلَّا مؤخَّراً» على الفعل هذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون تقديمه»^(٢).

٢. وذكر الإمام القليوبيّ مسألة أصليّة (نائب الفاعل) فقال: «قوله: (والأصل) فيه تصريح بأصالة الفاعل وفرعيّة نائبه، وهو مذهب البصريين، وهو المرجّح، وقال الكوفيون: إنّه أصل برأسيه، ونُسِبَ إلى سيّويه»^(٣).

٣. وقال في (كيفما) الجازمة من عدمها: «قوله: (وكيفما) عند الكوفيين، والرّاجح عند البصريين: أنّها ليست من الجوازم لمخالفتها لغيرها من وجوب موافقة جوابها لشرطها»^(٤).

ونحبّ أن نختم هذا المطلب بذكر المسائل التي خالف فيها الإمام القليوبي غيره، وتُعدّ هذه المسائل إضافة مهمّة إلى النّحو العربي، وفكراً مهماً خصوصاً إذا علمنا أنّ هذه المسائل التي سنذكرُ عدداً منها هي نقدٌ للشارح أو للنحويين بعامة، وهذه أمثلة على ذلك:

١. قال في مسألة رأي النّحويين في الإضافة على الضّمير (هو) والضمير (هي) إذا تُنيت أو جُمعت: «قوله: (وهو) وفروعه والصّحيح أنّ الضّمير جملةٌ (هو، وهي) من (الهاء، والواو، والياء) وقيل:

(١) أي: الفاعل.

(٢) حاشية القليوبيّ، ص ٢٨١.

(٣) حاشية القليوبيّ، ص ٢٩٥.

(٤) حاشية القليوبيّ، ص ٢٧٣.

الواو، والياء للإشباع لا من الضمير...»^(١). فذكر هنا أنَّ الصحيح هو أن ضمير الغائب هو (هو، وهي) بجملتهما.

٢. وقال في جعل (أو) للإباحة: «قوله (والإباحة) وهي: ما تكون بين أمورٍ يمكنُ جمعُها على ما مرَّ، فدعوى أنَّ المراد بالإباحة غير الشرعية ليست في محلّها»^(٢).

٣. وخالف الشيخ خالد في أحد معاني (في)، وقول الشيخ خالد هو: «الأوّل في الاسم المفرد»^(٣)، وخالفه الإمام القليوبي فقال: «كان الوجه إسقاط (في) لأنَّ الشيء لا يكون ظرفاً لنفسه إلاَّ أنَّ يُرادَ بالظرفيّة التّحقّق والوجود، أو يُرادَ بالمواضع أواخر الكلمات»^(٤).

وعلى هذا فإنَّ المسائل الخلافية التي وردت في هذه الحاشية انقسمت ثلاثة أقسام هي:

١. مسائل خلافية عبارة عن آراء النحويين قُدامى ومتأخرين.
٢. مسائل خلافية بين المدرستين البصرية والكوفية.
٣. مسائل خلافية بين الحاشي والنحويين الآخرين من جهة، وبينه وبين الشّارح الشيخ خالد الأزهرى من جهة أخرى.

(١) حاشية القليوبي، ص ٣١١.

(٢) حاشية القليوبي، ص ٣٦٧.

(٣) حاشية القليوبي، ص ١٩٥.

(٤) حاشية القليوبي، ص ١٩٥.

خامساً: مصطلحات الحاشية:

وردت مصطلحات متعددة في الحاشية، والأعم الأغلب منها كان بصرياً، وقد يذكر الإمام القليوبي عدّة مصطلحات مشتركة للمصطلح الواحد. والحقُّ أنَّ المصطلحات النحويّة عالم خاصٌّ في النحو العربي اهتمَّ به القُدّامى والمحدثون، وكان استعمال الإمام القليوبي لها، كما يأتي:

١. استعمل المصطلحات المتداولة في كتب النحو، ولم يخرج عنها ولا سيّما مصطلحات المتأخرين مثل (نائب الفاعل)، أمّا باقي المصطلحات فكانت عامّة والمتداولة بين النحويين، مثل: المبتدأ والخبر، والعطف والفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر، وأسماء الاستفهام... وغيرها، مثال: «باب المبتدأ والخبر»^(١)، و«باب مرفوعات الأسماء»^(٢).

٢. لم يخرج الإمام القليوبي عن مصطلحات الأبواب التي وضعها الشيخ خالد الأزهرى، فكانت مطابقة لما ذكرها، ويبدو أنَّ صنيع الإمام القليوبي هذا كان بسبب ألا تختلط الموضوعات على القراء خصوصاً أنهم من المبتدئين بالدّرس النحويّ كما ذكرنا غير مرّة، وهذا جدول يوضح ذلك.

(١) حاشية القليوبي، ص ٣٠٤.

(٢) حاشية القليوبي، ص ٢٧٦.

مصطلحات الشيخ خالد الأزهرى	مصطلحات الإمام القليوبي
١ - باب الكلام	١ - باب الكلام
٢ - باب الإعراب	٢ - باب الإعراب
٣ - باب معرفة علامات الإعراب	٣ - باب معرفة علامات الإعراب
٤ - باب الأفعال الاصطلاحية	٤ - باب الأفعال الاصطلاحية
٥ - باب النعت	٥ - باب النعت
٦ - باب منصوبات الأسماء	٦ - باب منصوبات الأسماء
٧ - باب لا النافية للجنس	٧ - باب لا النافية للجنس
٨ - باب مخفوضات الأسماء	٨ - باب مخفوضات الأسماء

٣. قد يذكر المصطلحات الخاصة بالتحويين، قال في أول باب (المبتدأ والخبر): «باب المبتدأ والخبر: وهذه التسمية المشهورة، وقد سمّاها سيبويه: بالمبني والمبني عليه»^(١)، إذن يستعمل مصطلحاً هو من ابتداعات سيبويه واستعمالاته.

٤. وإذا اشتركت المصطلحات للمصطلح الواحد، ذكر أغلب المصطلحات الخاصة بالمصطلح الرئيس قال في باب النعت: «ويقال له الوصف، والصفة...»^(٢).

٥. يذكر المصطلحات الخاصة بالمذاهب النحوية، ويبين إن كانت كوفية أم غير ذلك، قال: «رد ويُقال الضمير من الأسماء، وهو السّتر والإخفاء، أو من الضّمور، بمعنى الهزال، لقلة حروفه غالباً،

(١) حاشية القليوبي، ص ٣٠٤.

(٢) حاشية القليوبي، ص ٣٤٣.

ويقال عند الكوفيين كنايةً ومكنى^(١).

٦. يقوم الإمام القليوبي بتوضيح وتفسير المصطلحات الغامضة التي تحتاج إلى توضيح أو تفسير؛ وذلك لغموضها من جهة، وقلة استعمالها من جهة أخرى، قال: «قوله: (وسمّاه خالفةً)، أي: عبّر عن اسمه بهذا اللفظ لكونه خلفاً عن غيره... قوله: (وَعُنِيَ)، أي: قصد، وأراد بذلك الرابع اسم الفعل، أي: أسماء الأفعال»^(٢)، فنى أنه يوضح ويُفسّر مصطلح (الخالفة) ويُبين معناه.

هذه أهم أشكال المصطلحات النحوية التي استعملها الإمام القليوبي في حاشيته.

سادساً: الفكر النحوي في حاشية العلامة القليوبي:

تبرز ظاهرة مهمة بعد أن وضع العلماء الأوائل قواعد النحو، وعُرفت حدوده، وبعد أن وُضعت كتب تُعدّ من أمّهات كتب النحو إلى يومنا هذا، نقول أخذ النحويون بالتوسّع في الدراسات النحويّة، فلم تُعدّ مهمّة النحو تعليم الناس وتشذيب ألسنتهم من اللحن، بل أصبحت مهمّة النحو بعد التلاقح مع العلوم الإسلاميّة الأخرى هي وضع قواعد مستنبطة بطرق علميّة من استدلالات منطقية وعقلية وبذا ظهر الفكر النحوي يتطوّر حتى وصل في القرون المتأخرة إلى عبارة عن جزء من علوم الكلام والمنطق والفلسفة، وسنقف هنا عند عدد من قضايا الفكر النحوي في هذه الحاشية، لنعرف التطوّر النحوي

(١) حاشية القليوبي، ص ٣٥٣.

(٢) حاشية القليوبي، ص ١٤٠.

الذي وصل في القرن الحادي عشر، ووجدنا أن قضايا الفكر النحوي في هذا الكتاب الذي ندرسه تنحصر في القضايا الآتية:

١ - المنطق: عُرِفَ عن الإمام القليوبي بكونه مهتماً بعلم المنطق، فقد ألّف حاشية على شرح من شروح الإيساغوجي، المسمّى: «حاشية القليوبي على المطلع شرح إيساغوجي»^(١).

والمنطق هو «آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر»^(٢). إذن هو علم يحتاج إليه الفقيه والمفسر والنحوي والبلاغي وغيرهم، ما دام يعصم الذهن عن الخطأ عند التفكير، فمن المسائل المنطقية في الحاشية على شرح الشيخ خالد: «قوله: (مجازاً)، أي تجوُّز في تعبيره بالأقسام عن التعبير بالأجزاء التي هي المرادة هنا، وقرينة المجاز عدم صحة الأقسام؛ لأنَّ قسم الشيء ما كان مندرجاً تحته، وأخصُّ منه، ويُقابله القسم وهو ما كان مُقابلاً له ومنه وجاء معه تحت شيءٍ آخر، كالآدمي والفرس تحت الحيوان، وما هنا من هذا القبيل، ولا يصحُّ التجوُّز بالأقسام عن القسيمات لعدم صحّة الإخبار كما مرَّ، فتعيّن إرادة الأجزاء، ولفظ الجزء يعمُّ القسم والقسيم لكن يُعبّر عنه في الأوّل بالجزء، وفي الثاني بالجزء فتأمل»^(٣)، لا أظنُّ أنَّ هذا النصّ يحتاج إلى كبير عناء لنُعرّف به القارئ أنّه يستعمل آلات المنطق للتوصل إلى النتائج، وهذه المسائل

(١) صدر مع شرح إيساغوجي في المنطق للشيخ زاده الكلنوبي (ت ١٢٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: الشيخ أحمد فريد المزيدي، عن دار الكتب العلمية في بيروت - لبنان، ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م.

(٢) حاشية القليوبي على المطلع، شرح إيساغوجي، ص ١٦٦.

(٣) حاشية القليوبي، ص ١٣٨.

في هذه الحاشية قليلة، لكنّها أفادت النص بتوجيهه الوجهة العلميّة^(١).

٢ - العلل النحويّة: شغلت كتب النحو بعد تقييده بتعليل المسائل النحويّة، وأخذت تهتم بمسائل لا تمثّل إلى النحو واللغة بصلة، منها مسائل لِمَ رُفِعَ الفاعل ونُصِبَ المفعول به؟ أو لِمَ تجرّ (من) وتجزم (لم)؟ أو لماذا الفعل المضارع يُجزم والأسماء تُجرّ؟ وغيرها من الأسئلة التي تُعلّل النحو العربي ومسائله^(٢).

وقد وردت عدّة مسائل معلّلة تعليلًا فكريًا فلسفيًا ومن ذلك: «قوله: (اسم) قدّمه على قسيميه لشرفه عليهم بوقوعه في ركني الإسناد، وبالإخبار به وعنه»^(٣).

فهنا يعلّل سبب تقديم الاسم على الفعل والحرف لشرفه عليهما ولوقوعه في الجملة الفعلية والجملة الاسميّة، وليس كذلك الفعل والحرف، وهكذا بيّن سبب تقديم الشّارح للأمر على الفعل المضارع^(٤)، وغيرها من المسائل على أنّنا نوّكد أنّ المسائل النحويّة المعلّلة قليلة؛ وذلك للصفة التعليميّة لهذه الحاشية.

٣ - نقد المسائل النحويّة: تصدّى الإمام القليوبي بنقد عددٍ من آراء النحويين، نقدًا يُظهر فكرًا نحويًا لديه، وكان أغلب النقد موجّهًا إلى الشيخ خالد الأزهرى، ولا سيّما أسلوبه، قال الإمام القليوبي:

(١) ينظر: حاشية القليوبي ص ١٤١.

(٢) يُنظر تفصيل ذلك: كتاب الرّد على النّحاة، لابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط ٢، دار المعارف ١٩٨٢م، ص ١٣٠ وما بعدها.

(٣) حاشية القليوبي، ص ١٤١.

(٤) حاشية القليوبي، ص ٢٤٠.

«قوله في آخر الاسم: لو أسقط لفظ (في) لكان أولى»^(١)، وأيضاً نقد نصر الشيخ خالد: «الأول: في الاسم المفرد...»^(٢)، قال الإمام القليوبي: «قوله: (الأول) في الاسم المفرد، كان الوجه إسقاط (في) لأنَّ الشَّيء لا يكون ظرفاً لنفسه إلاَّ أن يُراد بالظرفية التحقُّق والوجود، أو يُراد بالمواضع أواخر الكلمات»^(٣)، وهذه النقود لأسلوب الشيخ خالد الأزهرى يفهم منها أنَّها تدخل في باب الفكر النحوي.

هذه أهم القضايا التي تخصُّ الفكر النحوي في هذه الحاشية، وبشكل مُجمل.



(١) حاشية القليوبي، ص ١٨٤.

(٢) شرح المقدمة الأجرومية، ص ٤٢.

(٣) حاشية القليوبي، ص ١٩٥.



اسم الحاشية

إذا أردنا أن نُحقِّقَ اسم الحاشية، فإننا سنجد أنَّ لها أكثر من اسم وهذا تفصيل بذلك:

١. قال المحبِّي (ت ١١١١هـ): «وَأَلَّفَ مؤلفات كثيرة... وحاشية على شرح الشيخ خالد على الأجرومية»^(١)، هذا النص لا يُثبت لنا اسم الكتاب؛ إنّما نفهم منه أنّه يبيّن أنَّ للإمام القليوبي حاشيةً على شرح الشيخ خالد وعلى هذا فلا يمكن أن نعول عليه في معرفة اسم الحاشية الحقيقي.

٢. قال حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ): «حاشية العلامة القليوبي»^(٢)، وهذا العنوان أيضاً لا يمكن أن نعول عليه لأنَّ حاجي خليفة ذكره ضمن شروح الأجرومية وحواشيها.

٣. جاء في نسخة (الأم) الأصل المرموز لها بالحرف (أ)، والتي اتخذناها أصلاً في تحقيق هذا النصّ، العنوانُ باسم: «حاشية

(١) خلاصة الأثر ٢/٢٠٥.

(٢) كشف الظنون ٢/١٧٩٧.

القليوبي على شرح الشيخ خالد على الأجرومية»، وقد ذكر السيد محمد تبركان الذي جمع كل الشروح والحواشي الخاصة بالأجرومية في كتابه: (الدليل إلى شروح الأجرومية)، حاشيتنا هذه بهذا العنوان أيضاً^(١).

٤. لم يضع المحشي عنواناً لمؤلفه هذا؛ قال في مقدّمة الحاشية: «فهذا ما تيسّر جمعه من الفوائد على شرح الأجرومية لمولانا الشيخ خالد الأزهرى...»^(٢).

ونرى أنّ سبب الاختلاف في اسم الحاشية متأثّر من عدم تسمية الإمام القليوبي لحاشيته هذه.

وقد استقرّ الرأي أن يكون العنوان: (حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد على الأجرومية)؛ لكونه واضحاً أولاً، وجامعاً مانعاً ثانياً؛ ولوروده على الورقة الأولى للنسخة (لأم) الأصل التي اعتمدناها ثالثاً.

نسبة الحاشية إلى الإمام القليوبي: كلّ المصادر ذكرت أنّ للإمام القليوبي حاشية على شرح الشيخ خالد على الأجرومية؛ لذا فإنّ الاطمئنان إلى أنّ هذه الحاشية هي له مجمع عليه، ولا شكّ في ذلك مطلقاً^(٣).

(١) الدليل إلى شروح الأجرومية، ص ٣٢. الإنترنت.

(٢) حاشية القليوبي، ص ١٠٣.

(٣) يُنظر: خلاصة الأثر ٢٠٥/١، وكشف الظنون ١٧٩٧/٢، والدليل إلى شروح الأجرومية، ص ٣٢. الإنترنت.

عملي في التحقيق

١. اعتمدت في تحقيق هذه الحاشية خمس نسخ خطية، وجعلت النسخة (أ) هي الأصل.
٢. أشرت إلى مكان الفروق بين النسخ الخطية.
٣. عرّفت بالأعلام ولا سيما النحويين الوارد ذكرهم في متن الحاشية.
٤. ضبطت الآيات برسم المصحف.
٥. خرجت الأحاديث النبوية من كتب الأحاديث النبوية الشريفة.
٦. خرجت القراءات القرآنية من كتب القراءات والمعجمات الخاصة بالقراءات القرآنية.
٧. خرجت الأبيات الشعرية والنصوص الأخرى من الدواوين، فإن لم يكن للشاعر ديوان لجأت إلى كتب المجموعات الشعرية والأدبية.
٨. نسبت الآراء النحوية إلى أصحابها، ومن مؤلفاتهم إذا كان لهم مؤلف.

٩. حصرت ما أضفته من النسخ الأخرى، وما وجدته يخدم النص بين عضادتين [].

١٠. قدّمت دراسة في فصلين بيّنتُ فيهما ترجمة صاحب المتن (ابن آجروم) والشارع (الشيخ خالد) والحاشي (الإمام القليوبي)، ثم درستُ الحاشية دراسة مفصلة. وعند إخراج نص المحقق حيث وضعتُ متن شرح الشيخ خالد الأزهرى مع الشكل الكامل في بداية كل صفحة. ثم لونا المتن داخل الحاشية.

١١. صنعتُ فهرس فنيّة علميّة ذيلتُ بها هذه الرسالة، منها فهرس الآيات القرآنية وفهرس الأحاديث النبوية الشريفة، وفهرس الآيات الشعرية، وفهرس المصادر والمراجع، وغيرها.



حاشية العلامة القليوبي
على شرح الشيخ خالد على الأجرومية



وصف المخطوطات المعتمدة

اعتمدت في تحقيق كتاب (حاشية العلامة القليوبي على شرح الشيخ خالد الأزهرى على الأجرومية) خمس نُسخٍ خطيّة، وهي كلها من دار الكتب المصرية بالقاهرة. وهذا وصف مفصل لكل نسخة من النسخ الخمس:

(١) النسخة الأولى (أ) وهي نسخة الأصل:

- الرقم الخصوصي / ٦٣٩.

- الرقم العمومي / ٤٣٣٢ نحو.

- عدد لوحات هذا المخطوط / ١٣٠.

- عدد السّطور في كلّ صفحة تتراوح بين (٢٤) إلى (٢٧) سطراً.

- عدد الكلمات في كلّ صفحة تتراوح بين (١١) إلى (١٣)

كلمة.

- الخط: جيّد.

- العنوان مكتوب على اللوحة الأولى وليس منفرداً في لوحة

خاصة وباللون الأحمر هكذا: «حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد

على الأجرومية»، وليس خطّ الناسخ؛ وذلك لوجود خرم في أوّل المخطوط، سنتحدّث عنه بعد قليل.

- خرم في أوّل المخطوط بمقدار صفحتين بعد المقارنة مع أخواتها، يبدأ الخرم في اللوحة الأولى: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي رفع مقام من نصب نفسه...» إلى قوله: «ويجوز في ابن عبد الله الرّفع على النّعت لخالد أو على خبريّة المحذوف استئنافاً بيانياً...».

- تاريخ النسخ / ١٠٧٧هـ.

- وفي آخر المخطوط: «نُقِلَت هذه النّسخة من النّسخة التي [قوبلت] على خطّ مؤلّفها على حسب الطاقة».

- عليها في اللوحة الأولى ختم باللون الأزرق «الكتبخانة الأزهرية».

ملاحظة: بما أنّ هذه النسخة هي أقدم النسخ التي وقعت بين أيدينا عن هذا المؤلّف إذ تاريخ نسخها هو سنة (١٠٧٧هـ)، وكذلك النسخة منقولة في نسخة المؤلّف؛ لذا ستكون بمشيئة الله ﷻ هي نسخة (الأصل) الأم.

أمّا فيما يخصّ الخرم الواقع في أولّها فإننا سنعالجه في النسخ الأخرى الكاملة.

(٢) النسخة الثانية (ب): مساعدة لنسخة الأصل:

- الرقم الخصوصيّ / ٩٦١.

- الرقم العموميّ / ٧٤٩٤ نحو.
- عدد لوحات هذا المخطوط / ١٥٥.
- عدد الأسطر في كلّ صفحة (٢٥) سطراً.
- عدد الكلمات في كلّ صفحة تتراوح بين (٧) إلى (١٠) كلمات.
- في اللوحة الأولى الخاصة بالعنوان، تملّكات، وأرقام، وملاحظات لا علاقة لها بالمخطوط، هي:
- أ - تعريف للدين لغة واصطلاحاً.
- ب - وفي وسط اللوحة قاعدة الفعل المضارع، متى يُضمّ أوله، ومتى يُفتح.
- ج - وفي أسفل اللوحة أبيات شعرية غير واضحة، مكتوبة بطريقة عموديّة.
- د - وفي أعلى اللوحة من جهة اليسار تملك هذا نصّه: «في نوبة العبد الحقير الفقير إلى مولاه السيد مصطفى المبيّض سنة ١٢١٠هـ».
- هـ - وفي أسفل النصّ المذكور في (د) أنفاً تملك آخر: «نظَرَ في هذا الكتاب الرّاجي رحمة غفور ربّه عبده السيّد ياسين».
- خطها واضح وجميل.
- تاريخ النسخ / ١١٢٧ هجرية.
- ملاحظة: بما أنّ هذا المخطوط كاملٌ ولا سقط فيه، وخطّه

واضح؛ لذا سيكون عون النسخة (الأصل)، وخير عون لها.

(٣) النسخة الثالثة (ت): وهي نسخة مساعدة ثالثة:

- الرقم الخصوصي/ ٩٨٣.

- الرقم العمومي/ ٧٧٣٩ نحو.

- عدد لوحات هذا المخطوط/ ١٦٣.

- عدد السطور في كل صفحة تتراوح بين (١٩) إلى (٢٥) سطراً.

- عدد الكلمات في كل سطر تتراوح بين (٧) إلى (٩) كلمات.

- الخط: واضح، والمخطوط كامل.

- تاريخ النسخ/ ١٣٠٠ هـ.

- لا توجد صفحة للعنوان؛ وإنما تبدأ بالمادة مباشرة: «بسم الله

الرحمن الرحيم...».

الملاحظة على المخطوطة: على الرغم من أنها كاملة، وخطها

واضح، إلا أنها متأخرة عن زمن المؤلف بأكثر من قرنين، ولهذا

ستكون نسخة مساعدة لنسخة الأصل (الأم)، وسنقوم بمقابلتها مع

نسخة الأم لأهميتها ووضوحها واكتمال لوحاتها.

(٤) النسخة الرابعة (ث): وهي نسخة مساعدة رابعة:

- الرقم الخصوصي/ ٢٩٨٢.

- الرقم العمومي/ ٣٩٧٠٣ نحو.

- عدد لوحات هذا المخطوط/ ١١٧.

- عدد السطور في كل صفحة (٢٧) سطرًا.
- عدد الكلمات في كل صفحة تتراوح بين (٧) إلى (١٣) كلمة.
- الخط: رديء جدًا، والمخطوط غير كامل مصاب بالرطوبة والإهمال.
- فيها خرم وسقط كثير في أول المخطوط ووسطه وآخره، فمنها:
- سقط يبدأ في اللوحة الثانية في قوله: «... والفقير والغنيّ التّطابق وهو الجمع...» إلى قوله: «... ما بعده تسهيلٌ مصدرٌ مضاف لفاعله؛ أي أنّ علم النحو المذكور سبب وطريق لتسهيل...». والسّقط هنا بمقدار صفحتين ونصف.
- عليها ختمٌ في اللوحة الأولى باللون الأزرق لـ: «الكتبخانة الأزهرية».
- تاريخ النسخ/ غير مذكور.
- ملاحظة: النسخة هذه رديئة ومصابة بالرطوبة والإهمال، ولكن سنأخذها نسخة معاونة لنسخة الأم، فربما تكون فيها كلمات أو توضيحات ليست موجودة في أخواتها.
- (٥) النسخة الخامسة (ج): وهي نسخة مساعدة خامسة:
- الرقم الخاصّي/ ٢٦٢٦.
- الرقم العموميّ/ ٣٣٦٤٧ نحو
- عدد لوحات هذا المخطوط/ ١٥٧.

- عدد الأسطر في كل صفحة (٢١) سطراً.
- عدد الكلمات في كل صفحة تتراوح بين (١٠) و(١١) كلمة على وجه التقريب.
- في أول المخطوط لوحتان، هي فهرس للموضوعات مع أرقام للوحات.
- على الصفحة الأولى ختم واضح باللون الأزرق لـ (الكتبخانة الأزهرية)، وختم آخر باللون الأسود غير واضح تماماً.
- المخطوط كامل، وخطّه واضح، وبلونين ويبدو في الخط أنها نُسخَت في تاريخ متأخر.
- ملاحظة: وهذه المخطوطة ستكون أيضاً في النسخ التي ستكون خير عونٍ لنسخة (الأصل) الأم.
- وبعد هذا الوصف يتّضح لنا ما يأتي:
- ١ - ستكون المخطوطة المرموز لها بالحرف (أ) هي الأصل (الأم)، للأسباب التي ذكرناها عند وصفها.
- ٢ - المخطوطتان (الرابعة والخامسة) تعدّان من أوضح المخطوطات المعتمدة، وستكونان بمشيئة الله ﷻ خير عون لنسخة الأم، وسنقابلهما مع نسخة الأم.
- ٣ - أمّا المخطوطتان (الأولى والثانية) فستكونان أيضاً نسختين نعتد عليهما وأيضاً سنقابلهما مع نسخة الأم.

صور من النسخ المعتمدة
في التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع مقام من نصب نفسه لتفقيها
والصلاح والسلام على من حرم تحقير مقام أهل
الجهل والعنادي وعلى أتباعه الذين ميزوا بين
أحوال الألفاظ من الصحة والفساد
فهذا ما سبر جمعه من الفوائد على
شرح الأجرومية لمولانا الشيخ خالد
جسده الله خالصا لوجهه الكريم وتفعيلا
كما نفع بآله أم على ما يشاء قد يرد
وبالاجابة لمن يسأله جديره
فيه إشارة إلى الخطبة سابقة تأليف
وأصله مفهوم الواو فقلت الضمة إلى
الساكن قبلها البقع التصرف في حركتها
كما وقع التصرف في دأها في الماضي بقلبها
الفا والمراة بالعبد لهذا المنع ما حوز
من العبودية التي هي التذلل والخضوع لأمير العباد
التي هي غلبة الذلل ويطلق على المملوك وعلى الخوا

ولا

وعلى المتعلق بأمر الدنيا ومنه طيب نفس
عبد الدرهم والدينار الفقير من فقر بالفتح أو
الكسر كغريب وسمع واسمه من كسر فقار
ظهرة والمراد به هنا المحتاج إلى عفو موارثه
للمحتاج مطلقا ولا قليل المال ولا فقير القلب
المشار إليه بقوله صل الله عليه وسلم
كاد الفقر أن يكون كفرا والمولى هنا هو الله
عز وجل لأنه المالك المولى لسائر التعمير وطلق
أيضا على السيد والشريف والفقير والتاثير
بغيرهم والفتى هنا من لا يحتاج إلى غيره على الكلام
ويطلق على كبر المال وفسخ القلب وبالعبد
والمولى والفقير والغني التطاير وهو الجسم
بين متقابلين خالد اسم المؤلف وهو مرفوع
بدل فاعل تقول أو عطف بيان عليه أو خبر
لمحذوف أو منصوب لمحذوف ويجوز في
عبد الله الرفع على الفتحة لخالد أو على الخبر بفتح
استئنا فإيانا والجسده معترضة بين القول
ومحكمه إذا الموصوف وصفته لا دفع الاشتراك
في الاسم وتحرر مثل ذلك في بن أبي بكر الأحمدي

فخالد

٨٣

امضافة المسمى الى الاسماء واطرافه المسمى ما بينه وبين مضافه
من وجد اقوال تلامذته والله سبحانه وتعالى اعلم

تمت حاشية القليوبي على الشيخ شهاب

الدين القليوبي على شرح الشيخ

خالد على متن الأجرومية

يوم الثلاثاء

الرابع والعشرون

في شهر ذي

القعدة

سنة

هجرية

نفع الله بها امين امين امين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

تمت حاشية القليوبي على
شرح الشيخ خالد الأزهرى على
الأجرومية

٨٣

٥٥

الضمير المتصل فان لم يورد وجب النصب ويجوز ان لم يقع المعية نحو ما زيد وعمر وقدم او
 قد تقدمت احوال وخبر احوالها اشارة الى ان احوالها عطف على كان لا على خبر وليس المراد
 خبر كان العلمية بل ما له تعلق بها فلا يقال العطف على خبر العلم ورجوع الضمير اليه
 مجتوج عقب لغز تحتية على الافصح باسم محو لثمة الاسماء واسماؤه ليسا بالواقع
 الى انه ليس بالاخترا اذ لا يدل على الفعل المحقق الشهيرة اشارة الى انه ليس بالواقع
 نحو محر صرب غرب وجودة بعضهم بالفت كذا ذكر وفي نحو التوكيد نحو انت اذ لم يخ انما
 كلهم وتر عطف اليه ان لغز من ذلك وصحة المحقق في البدل للفصل بالعامل المقدر
 وتر عطف النسق للفصل ايضا واجابوا عن خبر الارجل في اية اذا ختم الى الصلاة بما سيلم
 من المثلوات ونحوها خبر الجر بالتوهم متوليس زيد قايما ولا قاعد خبر قائم على توهم الباني خبر
 ليس للكنزة والتحقيق رجوعها للمخض الحرف والاضافة بالاضافة اي بسببها اي
 بمعنى المضاف لان الحرف لا ياتي على الصريح والشهور فالاول المضاف وفي الثاني المضاف
 اليه وقيل عكسه وقيل يجوز في كل والاضافة لغز المسك والالصاق والاستناد وزنا
 نسبة تقييدية بين اثنين ليقين اخبارنا بينهما دايرا ويذكر الجمل لانهما في تاويل الفردوسي
 اما حخته ونسبة بينهما ان اثار تميزها او تخصيصها والافظية وهي اشارة الى معموله
 على ابي الاخفش فهو مرجوع والراجح ان الجار له ما خبر متنوعة الا ان البدل تعامله معدر
 بالحرف اليه لانه لا يتصلق بالعلم من مشتق مطلقا وفعل جامد وفي اسم جامد
 لم يورك وجهه ولا يتصلق به وفي الثاني هو معنى المروف ايراضها ولذلك دخلت على
 ما لا تحرف في الظرف فتكون وقد اريد بالبعد ولدي ولدك ومع وعين وعلى اسميت
 بالمدبل من البدل وهو الاستعلاء او الوسخ وهو معروف في جعل فواليد ونحوه
 الراجح ان التي اخذت اليه المقذرة وتقع بعد الفاء ونم كالواو ويحذر منذ واما للزمان
 خاصة فيمنع من ان دخل على خبر نحو منذ يومنا ولا تدخلان على مشغل ومعنى من وادي
 معا ان دخلا على معدود نحو منذ يومنا ان دخلا على مرفوع او جلة انسية او
 فعلية وما بعد ما الخبر نحو ما ان او منذ زيد قائم او منذ يقوم زيد ما يتقدر باللام اي ما يكون
 المناسب في معناها وان امتنع ذكرها كقولنا لا بد من جميع المضافات ولذلك ذهب
 بعضهم الى ان جميع الاضافات تتقدر بحال فقط وذهب بعضهم الى انه ليس في الاضافات لغة بغير
 اصلا وما يتقدر بمن ونظيره في العودات والمقالات كقصة رجال وطلد ريت ونما
 اذا اضيف عدد الى عدد كقوله ثوب من خزانة هذا انقدر بنوعه وليس من مخدرة في الاضافات
 وايضا الاضافة على معناها وعلى معناه اللام والالتم انه تتعد الاضافات في تفرقة ولا تخصيصا
 لان اللفظ لا يلفظ ولذلك جاز الصواب في عبارة المحقق ان يقول على معنى اللام او معنى من
 ولا يفسر في الاضافات المفعولية والمجرورة بالياء في ما يقع حرف وشبه الاضافة اليها في غير ما عني
 حصة او واسطة بين الحصة وغيرها ويرى ما في الشئ الى نفسه او خاصا في المسمى الى الام او اضافته
 ما يقع وبين مضافه عموما وجه افراد ثلاثة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب الذي احكامه محمد وآله
 وعلم من تحت طهارة الاسلام الذي شهدوا بالدين اقل من ان يقع على ذلك الا ان كان شاح
 في معنى يقع الله بالمائة والاربعة والعشر في الدنيا والاخرة يا رب العالمين آمين
 سبب اسبب

بيناها والجملة معترضة بين القول ومحكيه او الموصوف
وصفته لدفع الاشتراك في الاسم ويجري مثل ذلك
في ابي ابن بكر والازهرى نعت لخالد وكان شافعي المذهب
صعدي الاقليم جرجي البلد وسب الى الجامع الازهر
لاستقراره فيه وصور اول مسجد اسس بالقاهرة العزية
وقد انتشر ذكره في الافاق وسادت علمه وصلواته
بما اتفق فلاموضع التزم من علمه ولا اهل النفس من اهله
ومن فضل الله والمنة ان جعل علم اهل علمه المحنة
لله عامله الله المبراد منها انشا الدعا للقبه والالطف
الاقدام على الطاعة مع فعلها فهو سراف للتوفيق والرفق
والرحمة في اصاله الشفاق او ما لا يمنع الداخلة لورثاة
الهد والهدى الى الحق من اخفي التي معنى شرفه او من
تسببه بغيره بغيره وقيل ما لثان منها والراد وقوله
له من المبرك الناس اولم يظهر لهم قوله واحراة اية
تعد اخرى في اصابته للخصيص او القاصد العرف
والحكمة والشقة فاضافتها ببيانها والحقي بالخاملة
فيل الفل المكسورة من الحفاوة بالفتح والكسر او الحفاوة
الكسرة والبالغة في الاكرام وبين الحق والحق خياص
الخصيف قوله الحمد لله الخ هذه الجملة وما بعدها
في جعل السب على القحاة بالقول ومعناها كاليسرة شرو
يد اجمع من موضع قوله رافع حجر مر على التبعية له
ويجوز رفعه على الخبرية لمخوف رخصه على المعوليه
كذلك وذكره ما بعد من براعة الاستقلال اي حتى الانها
تأفقه من الاعلام بالحق الذي ذلك المؤلف منه والسراد
بالتمام على الموقية في الدنيا والآخرة بغيره والراد بالانصاف

١٦٨

المنشئة نحو بررت برجل حسن وجهه والمعدر نحو
 اهبني ضرب زيد عمرا والمضاف اليه وهو كل اسم هبته
 اليه اسم اهر نحو غلام زيد وخاتم فضته والاسم التام
 نحو راقود ومنوات سينا وقفيزان براد عشر
 درها وملوه عسلا والمعنوية منها عدا فالجملنة
 ما يند عامل العامل في المتبداء والخبر نحو زيد
 قائم والفعل المضارع والعامل في الفعل المضارع
 هو ونوعه مرفع الاسم نحو يضرب والياء هي
 في المتبداء والخبر وهو الاستاء وهو صيغة لا يند في
 كتاب هذه ما يند عامل فلا يستعمل في المضارع
 والكبير والوفايع والرفع عن غيرهما واستعمال

تمت الرسالة بحمد الله
 وعونه والممد لله
 رب العالمين
 آمين

١٦٨



الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي رفع مقام من نصب نفسه نفع
وإن لا دولة إلا بالله على سيد محمد خير من ذم
مقالة ما جئنا به ونفسا لأرباب هذا ما تيسر من
يقول على شرح الأبرار مرة لم لا الشيخ خالد الأزهرى
جعله في خانة الموجهة ونفعه كما نفعنا به الله
على ذلك قدس وبالأمانة قدس الله جدير قوله يقول
الوجه شامخة في الخطبة سابقة على التأليف والتمهيد
ومختصة منصوصة لو أنشئت الضمة التي ساكن قبلها
ليقع التشديد في حرفها كما وقع التشديد في حرفها
بالحسنة النادرة بالبعد عنها التعبد ما فر من العبد
التي هي عند الله في العبادات الزمها غاية العبادات
ويطلب على العبد في عبادته على ما يتعلق بها من
ومنه حد عشر عند الدرهم والدينار والفضل في
نقد بالفتح أو الكسر كذا وسواء من سرق أو
ولم يرد هنا الحجاج وعفوا له ورحمته لا الحجة مطلقا
قليل ما لا ولا في قلبه من الله غولته في الله عليه
وإن كان الفقر لا يكون كسر والمورد هنا هو الله عز وجل
زانه بالذات في سائر نعمه ويطلب من السيد والشرع
والعقد والناس ويخرج والفقر هنا من الاحتياج وغيره
على التملق ويطلب على كثير المال ونحوه القلب وبين
والبر والفقر والنفي إيهام تطابق وهما مع بين
متقابلين قوله خالد اسم المؤلف وهو مرفوع بدل من
فأعلم يقول أو عطف بيان عليه أو خبر يستأخر وقد
منصوب محذوف ويجوز في ابن عبد الله رفع على النفي

وعلى قول القليوبي
من قول الألفاظ
الصحة والفساد

سبح

خالد وعلى الخبرية محذوف استنادا بآيات وخلة
معترضة بين القول وخلة أو الوصف وصفته لغو
الأشغال والاسم ويجوز مثل ذلك في ابن أبي بكر
الأزهرى نعت خالد وكان شاعرا في الذهب صعيد
الأقليم جرجي البلد ونسبته إلى جامع الأزهر لاستقراره
فيه وهو أول مسجد أسس بالقاهرة المعزية وقد
انتشر ذكره في الأفاق وساء علماء وصحابة بالاستفاق
فلا موضع أكثر من ولاه النفس من أهله وموطن
الدهوالة أن جعل عمل أهله عمل أهله قوله عامه
الله الخلة دعائه يراد منها الشاء الدعاة لنفسه
واللطف الاقذار على الطاعة مع فعلها فهو مراد فلو
بالرفق والرحمة وأصله الشفاق أو ملاينة الأذافيه أو
بمشافة القدر والخفي بالياء المعجمة من أخفيت الشيء
بغيره ومن حقيقته نعتي أظهره وقيل هو الغياب فيها
وقيل المراد وقوعه سواء ظهر للناس أو لم يظهر
وأجابه أي استمر منها عليه والعواید جمع عائدة من
العود بمعنى الرجوع مرة بعد أخرى فإضافتها للمخصص
أو أنها بمعنى العود والشيلة والشفقة فإضافتها إليه
والنفي إلى الهمزة قبل الفاء الكسوة من المفارقة بالنفي
والكسر أو العناية بالكسر وهي البالغة في الأكرام وبين
المفرد والمفرد من النصيب قوله الحمد لله الخ هذه الآية
وما جدها في عمل المتنب على العناية بالقول ومعها الآية
مشهورة براجع من موضع قوله رافع هو محذوف على
الشفقة الله ويجوز رفعه على الخبرية محذوف ونصبه على
المفعولية كذلك ورافع بدل من الاسم الشرح الأصنة

فإن شئت
الضعيف أنما
رأى أو عطف

منه

خالد

فكره اليك يوم الاحد يوم تغدو من كل يوم مع المسائل
 ولذا لا ذهب بعضهم الى ان جمع المعاني لا يتقرب
 حرف اصلا من غيره وما يقرب منها ويظهر في كل حرف
 للمعنى دلت والمقادير كعشرة رجال وثلث
 ريت وفيها اذا اضيف عدد الى عدد فلا تسمى مائة قوله
 شئ من جن الخ هذا تعريب تقويم وليس من
 مقدرة في الاضافة فلما الاضافة على معناها على
 معنى اللام واللام ان تغيب الاضافة تعرفها ولا
 تحصى لان القدر كالمقووظ ولذا لو كان الصواب
 في عبارة المعنى ان يقول على معنى اللام او معنى من
 واختل في الاضافة المعنوية والمقصود ليست
 على معنى حرف وضمها الاضافة البيانية وهي اما
 عن حصة او واسطة بين الحطة وغيرها
 وهي من اضافة الشئ الى نفسه او من اضافة
 الشئ الى الاسم او اضافة ما بينه وبينها معنى
 عمومي من وجه اقول ثلاثة وهذا اسم اراو
 ايراده في هذا الكتاب والله تعالى اعلم بالصواب
 واليه المرجع والمآب ولا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل
 الموكيل نعم المولى ونعم النصير
 وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى اله وصحبه وسلم
 تسليما كثيرا
 يا ابا عبد الله
 لقد وقع الفراغ
 من هذه الترجمة
 يوم الثلاثاء
 من شهر ربيع
 القعدة
 الحرام

الاصول
 في شرح



بسم الله الرحمن الرحيم

التمدد الذي رفع مقام من نصب نفسه لنفع العباد والصلوة والسلام
على من حرم خفض مقام أهل الجمل والعداء وعلى اتباعه الذين
ميزوا بين أحوال الأفاضل من الصحة والفساد وبعد هذا ما تيسر
من الفوائد على شرح الأجرومية لولا الشرح فإله جعله الله خالصا
لوجهه ونفع به كما نفع بأصله أنه على ذلك قد تيسر وبالإضافة لمقالة
هو له يقول فيه أشاء أن الخطبة سابقة على الفاتحة وأصله
مضموم الوافقت الفضة إلى الساكن قبلها يقع التصرف في حركتها كما
وقع التصرف في ذاتها في الماضي بغيرها الفاء والكراد بالبعد هنا المتعبد
ما خرد من السودية التي هي التذلل والخصوع لأمير العباد التي هي غاية
التذلل ويطلق على المملوك وعلى الخلق وعلى المتعلق بأمور الدنيا ومنه
عبدت بعض عبيد الدرهم والدينار والقصور فقر بالفتح والكسر كغير
أوسم وأصله من كسر طهر والمراد به هنا المحتاج إلى عفو الله وحسنه
لا المحتاج مطلقا ولا قبل المال ولا فقير القلب المشار إليه بقوله صلى الله
عليه وسلم لا الفقر أن يكون كثر والمولى هنا هو الله عز وجل لا أنه المولى
للمولى لسان النعم ويطلق على السيد والترف والعشق والذات فيها
والتي هي من الاحتياج إلى غيره على الإطلاق ويطلق على كثير المال
وفروع القلب بين العبد والمولى والفقير والغني أيهم المطابق
وهو المولى بين من لا يفرقهم خالد اسم المولى وهو مضموم

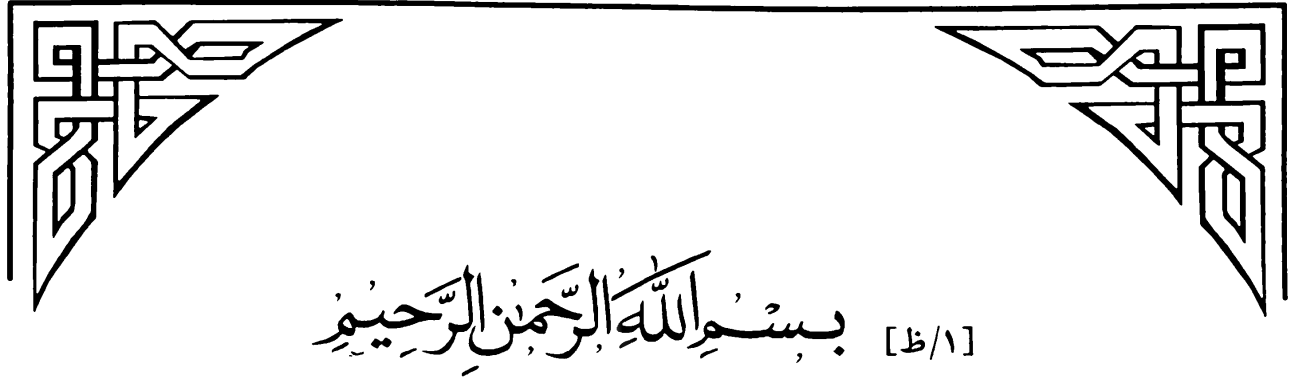
الاحتياج

من فاعل يقول أو عطف بيان عليه أو جمل مجزوف أو منصوب مجزوف
ومحذوف إن عباده الرفع على النسب محذوف على الخبر المجزوف في استن
بإنا وأجله مضمومة بين القول وعكبه أو الموصوف ومنه لرفع
الاستئذان في الاسم ويجري مثل ذلك في ابن أبي بكر والأدري في
خالد وكان صاحب المذهب معيدا الأقليم جرحي المسلم ونسبنا العام
الأزهر لا يستقر فيه وهو أول مسجد أسس بالقاهرة الغربية وقد
بالنسبة كثر في الأفاق وسادت علماء ومحققا بالأفاق فلم يوح
بالأدري من جهة ولا أهل النفس من جهة ومن فضل الله والمنه أن جعل
تأويل من أهل الجنة ثم عامله الله لوجهه بربها أنشأ الله
نفسه بالطف لا قدر على الظاهر مع فعلها فهو مراد من فوق
الملك (الملك) رقيق القلب وأصله الشقاق وما لا يجمع إلا خفيه أو شافه
العدو والمولى الجمل من الخيف التي تسمى شدة أو من خيبة يعني
الطريق في فعلها اختار فيها والمراد وفروعه له سواهم شاقس ولم
يكون لهم وأجره أي استمر منها عليه والعباد جمع بين
من العود بمعنى الرجوع من بعد آخر فأنشأه من الخيف أو
معنى المروءة والصدقة والشفقة فأنشأه ببيانته والخفي بالهتة
فعل المالكسوة من الخفاء بالفتح والكسر أو الخفاء بالكسر على الجاء
أي الإكتمال وبين الخفي والخفي جاسر التعجب في الكثرة الخ
فعل الجمل وما بعد حاف على النفس على الحكاية بالقول ومضاهام
كالسيلة مشهور من الجمل مضمومة في قوله رآهم هو محذوف على
الله ويجوز رفعه على الخبر المجزوف ونسب على المفعول كذا

والتماعا بمقتضى الاضافة فنحو قولك **علام زيد** فزيد محفوض
 بامثلة علام اليه وهو اي المحفوض بالاضافة على قسمين القسم الاول
 ما يقدر باللام الدالة على الملك نحو **علام زيد** او الاختصاص نحو
باب الدار والقسم الثاني ما يقدر بين الدالة على بيان الجنس نحو **توب**
خز و**باب صاج** و**خاتم مديد** اي توب خز و**باب من صاج** و**خاتم مديد**
 والمزئوع من الحرير والساج نوع من المشب وزاد ان ممالك تبع الطائفة
 قسمين ثالثا وهو ما يقدر على الدالة على الظرفية نحو **مكر الليل** اي مكر الليل
 وترى ان اربعة اشهر وما اشبه ذلك من امثلة القسمين الاولين والثلاثة
 واما ما يقع المحفوض من تقدم في الرفع فاحاطت عليه جميع ذلك وهذا
 اخر ما اردنا ذكره على هذه المقدمة وبالله التوفيق قال **مولف**
 ربحي الله عنه ووافق ذلك بعد عشرين ليلة اول يوم رجب
 سنة ١٢٠٠ وثمانين وثمانمائة وجيل الله على سيدنا
 محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كبيرا
 دامنا لهذا اليوم والدين
 والمجد يتبعنا

النص المحقق

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)



الحمدُ لله الذي رفعَ مقامَ مَنْ نصبَ نفسه لنفعِ العبادِ،
والصَّلَاةِ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ جَزَمَ بِخَفْضِ مقامِ أَهْلِ الْجَهْلِ وَالْعِنَادِ،
[وعلى أَتْبَاعِهِ الَّذِينَ مَيَّزُوا بَيْنَ أَحْوَالِ الْأَلْفَاظِ مِنَ الصَّحَّةِ
وَالْفَسَادِ] ^(١)، [وَبَعْدُ] ^(٢):

فهذا ما تيسَّرَ جمعه من الفوائد على شرحِ الْأَجْرُومِيَّةِ لمولانا
الشيخِ خالدٍ [الأزهرى] ^(٣)، جَعَلَهُ اللهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ [الكريم] ^(٤)، وَنَفَعَ
بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ، إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ [قدير] ^(٥)، وبالإجابة لِمَنْ سَأَلَهُ
جديرٌ.

(١) سقطت من (ج) وأثبتت في حاشيتها.

(٢) سقطت من (ت).

(٣) سقطت من (أ)، و(ت).

(٤) سقطت من (أ).

(٥) في (ت): على ما يشاء.

يَقُولُ الْعَبْدُ

[قوله^(١)]: (يَقُولُ) فيه إشارة إلى أَنَّ الخُطْبَةَ سابقةٌ على التَّأْلِيفِ، وأصله: مضموم الواو، فنُقِلَتِ الضَّمَّةُ إلى السَّاكِنِ قَبْلَهَا لِيَقَعَ التَّصَرُّفُ في حركتها كما وقعَ التَّصَرُّفُ في ذاتها في الماضي بقلبها أَلِفًا^(٢). والمراد بـ (العَبْدُ) هنا: الْمُتَعَبِّدُ، مأخوذٌ من العبوديّة، الَّتِي هي: التَّذَلُّلُ والخُضُوعُ، لا مِنَ الْعِبَادَةِ الَّتِي هي غَايَةُ التَّذَلُّلِ^(٣). وَيُطْلَقُ على المملوك، وعلى المخلوق، وعلى المتعلِّقِ بِأُمُورِ الدُّنْيَا، ومنه حديث: «تَعَسَّ عَبْدُ الدَّرْهِمِ والدِّينَارِ»^(٤).

(١) سقطت من (ت). وهي كذلك في النسخة كلها، (والهاء) في (قوله) تعود إلى الشيخ خالد الأزهرى (رحمه الله) في كُلِّ هذا النصِّ المحقق.

(٢) يُنظر المسألة والخلاف فيها: التكملة لأبي عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط ٢، عالم الكتب - بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ص ٥٨٢، الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيليّ (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ٣، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ٧٤٧/٢، وشرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأسترآبادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزّفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، ٩٥/٣، وشرح الشافية، للجاربرديّ (ت ٧٤٦هـ)، ضبطه واعتنى به: محمد عبدالسلام شاهين، ط ١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ٢٥٥ ٢ وما بعدها.

(٣) يُنظر: أساس البلاغة، لأبي القاسم الزّمخشرى (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبدالرحيم محمود، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص ٢٩١، والمصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيوميّ (ت ٧٧٠هـ)، دار الحديث - القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ٢٣٢.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب (الجهاد والسير)، برقم (٢٨٨٦)، وبرقم (٢٨٨٧)، وأخرجه أيضًا في باب: (ما يُتَّقَى مِنْ فِتْنَةِ الْمَالِ)، برقم (٦٤٣٥). والحديث في صحيح البخاري في المواطن المذكورة برواية: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، والدَّرْهِمِ...»، بتقديم الدّينار على الدّرهم. صحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ)، ط ٦، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص ٥٣١، ١١٧٥.

الْفَقِيرُ إِلَى مَوْلَاهُ الْغَنِيِّ،

و(الْفَقِيرُ) مِنْ: فَقَرَ - بِالْفَتْحِ أَوْ الْكسْرِ - كَضَرَبَ أَوْ سَمِعَ،
وَأَصْلُهُ مِنْ: كَسَرَ فَقَارُ ظَهَرَهُ^(١).

المرادُ هنا: المحتاجُ إلى عفوِ [الله] ^(٢) ورحمته، لا المحتاجُ
مطلقاً، ولا قليلُ المالِ، ولا فقيرُ القلبِ المشارُ إليه بقوله ﷺ: «كَادَ
الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا» ^(٣). و(المَوْلَى) ^(٤) هنا: هو الله جل جلاله لأنَّه
[المالك] ^(٥) المولى لسائر النعم، ويُطْلَقُ [أَيْضًا] ^(٦) على السَّيِّدِ،
والشَّريفِ، والمُعْتَقِ، والنَّاصِرِ ^(٧)، [وغيرها] ^(٨). و(الْغَنِيُّ) ^(٩) هنا: مَنْ

(١) الفعل (فَقَرَ) مثلث العين (فَقَرَ) و(فَقَّرَ) و(فَقَّرَ)، وليس ثنائِيَّ العين. ويُنظر مادة (فَقَرَ):
لسان العرب، لابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ١٩٥٥م - ١٩٥٦م، ٥
٦٠، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، عالم الكتب - بيروت، ٢
١١١، وتاج العروس، تحقيق: د.عبدالمعنى خليل، وكريم سيد محمد، ط١، دار
الكتب العلميّة - بيروت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ١٨٥/١٣. ويُنظر أيضاً: المثلث لابن
السَّيِّدِ البَطْلَيْوسِي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: د.صلاح الفرطوسي، وزارة الثقافة والإعلام،
دار الرشيد - بغداد، ١٩٨٢م، ٣٤٥/٢.

(٢) في (ت): ربه.

(٣) يُنظر الحديث: موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة، تأليف: علي الحلبي
وآخرين، ط١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م،
٥٢٢/٦.

(٤) يُنظر: اشتقاق أسماء الله، لأبي القاسم الرِّجَاجِي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د.عبدالحسين
المبارك، ط٢، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص١٤١ - ١٤٥.

(٥) سقطت من (ت). ويُنظر: اشتقاق أسماء الله، ص٤٣.

(٦) سقطت من (ث).

(٧) يُنظر هذه الألفاظ: اشتقاق أسماء الله، ١٤٥ - ١٤٦.

(٨) سقطت من (ج).

(٩) يُنظر معنى (الْغَنِيِّ): الألفاظ الكتابيّة، لعبد الرحمن بن عيسى الهمداني (ت٣٢٠هـ)، =

خَالِدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ

لا يَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَيُطْلَقُ عَلَى كَثِيرِ الْمَالِ، وَقَنُوعِ الْقَلْبِ، وَبَيْنَ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى، وَالْفَقِيرِ وَالْغَنِيِّ [إِيهَامٌ] ^(١) التَّطَابُقِ، وَهُوَ: الْجَمْعُ بَيْنَ مُتَقَابِلَيْنِ ^(٢).

[قَوْلُهُ] ^(٣) (خَالِدٌ): [اسْمٌ] ^(٤) الْمُؤَلَّفِ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بَدَلُ [و/٢] مِنْ فَاعِلٍ (يَقُولُ)، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَيْهِ، أَوْ خَبَرٌ [لِمَبْتَدَأٍ] ^(٥) مَحْذُوفٍ، أَوْ مَنْصُوبٌ بِمَحْذُوفٍ، وَيَجُوزُ فِي (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الِرْفَعُ عَلَى النَّعْتِ لـ (خَالِدِ)، أَوْ عَلَى الْخَبَرِ لِمَحْذُوفٍ ^(٦) [اسْتِنَافًا] ^(٧) بَيَانِيًا ^(٨).

= الدار العربية للكتاب، بيروت ١٩٨٠م، ص ٣٩ - ٤١. والزينة في الكلمات الإسلامية العربية، لأبي حاتم الرازي (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق: حسين فيض الله، ط/١، مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ص ٢٧٩، واشتقاق أسماء الله، ص ١١٧.

(١) سقطت من (ت).

(٢) المقابلة هو الجمع بين ضدين، والمطابقة لا تكون إلا بالجمع بين الأضداد، فالمقابلة تكون بالأضداد وبغير الأضداد، تحرير التحبير، لابن أبي الإصبع المصري، تحقيق: د. حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة، ص ١٧٩، ومعجم البلاغة العربية، تأليف: د. بدوي طبانة، ط/٤، دار ابن حزم - بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص ٤٨٢ - ٤٨٤، ٥٣٣ - ٥٣٨.

(٣) سقطت من (ت).

(٤) سقطت من (ث).

(٥) سقطت من (أ).

(٦) يُنظر: حاشية العلامة ابن الحاج، لأحمد بن محمد المرداسي، ط/١، دار الكتب العلمية - بيروت، ص ١١.

(٧) في (أ): (استفهامًا).

(٨) من البسمة في أول المخطوط إلى هنا سقط من نسخة (ب).

الْأَزْهَرِيُّ؛ عَامَلَهُ اللَّهُ بِلُطْفِهِ

والجملة مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْقَوْلِ وَمَحْكِيهِ^(١)، أو الموصوفِ وصفته لدفع الاشتراك في الاسم، ويجري مثل ذلك أبي ابن بكير. و(الْأَزْهَرِيُّ) نعت لـ (خالد)، وكان شافعي المذهب، صعيدي الإقليم، جُرْجِيّ الْبَلَدِ^(٢)، ونُسِبَ إلى الجامع الأزهر [لاستقراره فيه]^(٣)، وهو^(٤) أَوَّلُ مَسْجِدٍ أُسِّسَ بِالْقَاهِرَةِ [الْمُعْزِيَّة]^(٥)، وَقَدْ انْتَشَرَ ذِكْرُهُ فِي الْآفَاقِ، وَسَادَتْ عِلْمَاؤُهُ وَصِلْحَاؤُهُ بِالِاتِّفَاقِ، فَلَا مَوْضِعَ أَكْثَرُ مِنْ عِلْمِهِ، وَلَا أَهْلَ أَنْفُسٍ مِنْ أَهْلِهِ، وَمَنْ فَضَّلَ اللَّهَ وَالْمَنَّةَ أَنْ جَعَلَ عَمَلَهُ أَهْلُهُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

قَوْلُهُ: (عَامَلَهُ اللَّهُ... إلخ) جُمْلَةٌ يُرَادُ مِنْهَا إِنْشَاءُ الدَّعَاءِ لِنَفْسِهِ، وَ(اللُّطْفُ)^(٦): الْإِقْدَارُ عَلَى الطَّاعَةِ مَعَ فِعْلِهَا، فَهُوَ مُوَافِقٌ لِلتَّوْفِيقِ أَوْ الرَّفْقِ أَوْ الرَّحْمَةِ، وَأَصْلُهُ الشَّفَاقُ أَوْ مَا لَا يَمْنَعُ الدَّخَلَ فِيهِ، أَوْ رَشَاقَةُ الْقَدِّ^(٧).

- (١) يُنْظَرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ عَنْ كُتُبِ الْأَعَارِبِ ٥٠٦/١.
- (٢) سَبَقَتْ تَرْجُمَةُ الشَّيْخِ خَالِدٍ فِي الْمَقْدَمَةِ التَّحْقِيقِيَّةِ لِهَذَا الْكِتَابِ.
- (٣) سَقَطَتْ مِنْ (ث).
- (٤) أَي: الْجَامِعُ الْأَزْهَرُ.
- (٥) وَفِي (ب): الْعَزِيَّةُ، وَفِي (ت): الْمَصْرِيَّةُ. وَيُنْظَرُ: حَسَنُ الْمَحَاضِرَةِ فِي أَخْبَارِ مِصْرَ وَالْقَاهِرَةِ، لَجَلَالِ الدِّينِ السَّيُوطِيِّ (ت ٩١١هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ، الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ - صَيْدَا/لُبْنَانُ، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ١٩٥/٢.
- (٦) مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَالِدٍ فِي شَرْحِهِ لِلْمَقْدَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ «بِلُطْفِهِ»، ص ١١.
- (٧) يُنْظَرُ فِي مَعْنَى (لُطْفٍ): الْمَحِيطُ فِي اللُّغَةِ، لِلصَّاحِبِ بْنِ عَبَّادٍ (ت ٣٨٥هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ حَسَنُ آلِ يَاسِينَ، ط/١، عَالَمُ الْكُتُبِ - بَيْرُوتَ، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ١٧٧/٩، وَلِسَانُ الْعَرَبِ ٣١٦/٩ (لُطْفٍ)، وَالْقَامُوسُ الْمَحِيطُ ١٩٥/٣ (لُطْفٍ)، وَتَاجُ الْعُرُوسِ =

الْخَفِيِّ، وَأَجْرَاهُ عَلَى عَوَائِدِ بَرِّهِ الْخَفِيِّ :

و(الْخَفِيُّ) - [بالخاء المعجمة] ^(١) - مِنْ أَخْفَيْتُهُ الَّتِي بِمَعْنَى سَتَرْتُهُ، أَوْ مِنْ خَفَيْتُهُ بِمَعْنَى : أَظْهَرْتُهُ، وَقِيلَ : هُمَا لُغَتَانِ فِيهِمَا، وَالْمُرَادُ وَقَوْعُهُ لَهُ سَوَاءٌ ظَهَرَ لِلنَّاسِ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ ^(٢).

قَوْلُهُ : (وَأَجْرَاهُ) أَي : اسْتَمَرَّ مُنْعِمًا عَلَيْهِ ^(٣).

و(العَوَائِدُ) جَمْعُ عَائِدَةٍ، مِنَ الْعَوْدِ بِمَعْنَى الرُّجُوعِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، فإِضَافَتُهَا لِلتَّخْصِصِ ^(٤)، أَوْ أَنَّهَا بِمَعْنَى الْمَعْرُوفِ وَالصَّلَةِ وَالشَّفَقَةِ، فإِضَافَتُهَا بَيَانِيَّةٌ ^(٥)، و(الْخَفِيُّ) - بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ قَبْلَ الْفَاءِ الْمَكْسُورَةِ - مِنَ الْحَفَاوَةِ - بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ - أَوْ الْحَفَايَةِ - بِالْكَسْرِ -

= ١٩٧/٢٤ (لطف). والكلمة مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى. يُنْظَرُ: الزَّيْنَةُ فِي الْكَلِمَاتِ الْإِسْلَامِيَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ص ٢٨٠، وَاشْتِقَاقُ أَسْمَاءِ اللَّهِ، ص ١٣٨.

(١) سَقَطَتْ مِنْ (ج).

(٢) يُنْظَرُ: الْأَضْدَادُ، لِلْأَصْمَعِيِّ (ت ٢١٦هـ)، تَحْقِيقُ: أَوْغَسْتُ هَفْنِرَ، ضَمِنَ ثَلَاثَةَ كُتُبٍ فِي الْأَضْدَادِ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بَيْرُوتَ، ص ٢١ - ٢٣، الْأَضْدَادُ، لِأَبِي عُبَيْدٍ (ت ٢٢٤هـ)، تَحْقِيقُ: د. مُحَمَّدٌ حُسَيْنُ آلِ يَاسِينَ، (ضَمِنَ ثَلَاثَةَ نَصُوصٍ فِي الْأَضْدَادِ، ط ١، عَالَمُ الْكُتُبِ - بَيْرُوتَ، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٩م، ص ٥٨).

(٣) يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ ١٣٩/١٤ (جرا)، الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ ٣١٢/٤ (جری)، تَاجُ الْعُرُوسِ ١٧١/٣٧ (جری).

(٤) الْإِضَافَةُ الْمُتَخَصِّصَةُ وَهِيَ أَنْ يَتَخَصَّصَ الْمُضَافُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ. يُنْظَرُ: شَرْحُ الْأَلْفِيَةِ لِابْنِ مَالِكٍ (ت ٧٤٩هـ)، لِلْمُرَادِيِّ (ت ٧٤٩هـ)، تَحْقِيقُ: د. فخر الدِّين قِباوَةُ، ط ١، دَارُ وَمَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ - بَيْرُوتَ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ٤٢٠/١، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ (ت ٩٠٠هـ)، ط ١، دَارُ الْفِكْرِ - بَيْرُوتَ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ٨٢٠/٢.

(٥) وَالْإِضَافَةُ الْبَيَانِيَّةُ: أَيِ الْإِضَافَةُ الَّتِي لَا يَتَعَرَّفُ بِهَا الْمُضَافُ، وَإِنَّمَا هِيَ لِلتَّخْفِيفِ. يُنْظَرُ: شَرْحُ الْأَلْفِيَةِ لِلْمُرَادِيِّ ٤٢٠/١، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٨٢٠/٢ وَمَا بَعْدَهَا.

..... الْحَمْدُ لِلَّهِ رَافِعُ مَقَامِ الْمُتَّصِينَ

وهي المبالغة في الإكرام^(١)، وبين الخفي والحفي جناسُ التصحيف^(٢).

[قوله]^(٣): (الْحَمْدُ لِلَّهِ... إلخ) هذه الجملة وما بعدها في محل النَّصْبِ على الحكاية بالقول، ومعناها كالبسملة مشهورٌ يُرَاجَعُ من موضعه^(٤).

قوله: (رافع) مجرورٌ على التَّبعيةِ لله، ويجوزُ رفعُهُ على الخبريةِ لمحدوفٍ، ونصبُهُ على المفعوليةِ كذلك [٢/ظ] وذكرُهُ وما بعده^(٥) من براعة الاستهلال، أي: حُسْنِ الابتداءِ لما فيه من الإعلامِ بالفنِّ الذي ذلك المؤلفُ فيه^(٦)، والمرادُ بالمقامِ علُوُّ

(١) يُنظر مادة (حفا): لسان العرب ١٤/١٨٦، القاموس المحيط ٤/٣١٨، تاج العروس ٣٧/٤٢٥.

(٢) جناس التصحيف هو: «هو أن تكون النقط فرقاً بين كلمتين». يُنظر: خزانة الأدب وغاية الإرب، لابن حُجّة الحمويّ (ت ٨٣٧هـ)، تحقيق: د. صلاح الدين الهواريّ، ط ١، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م، ١/٦٢، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ٢/٦٠.

(٣) سقطت من (ت). وهو كذلك في أغلب المواضع كما ذكرتُ قبل قليل، لذا فلن أذكره مرة أخرى تجنباً للتكرار.

(٤) يُنظر: حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الأجرومية، للشيخ خالد الأزهرى، ص ١٢.

(٥) وما بعده في نصّ الشيخ خالد الأزهرى هو: «... رافع مقام المتتصين لنفع العبيد، الخافضين جناحهم، للمستفيد، الجازمين بأنّ تسهيل النحو إلى العلوم من الله من غير شك، ولا ترديد». شرح المقدمة الأجرومية، ص ١٢.

(٦) يُنظر: أنوار الرّبيع في أنواع البديع - السيد علي صدر الدين المدني (ت ١١٢٠هـ)، ط ١، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ١/٣٤، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١/١٩٦.

لِنَفْعِ الْعَبِيدِ، الْخَافِضِينَ جَنَاحَهُمْ لِلْمُسْتَفِيدِ؛ الْجَازِمِينَ

المرتبة في الدنيا والآخرة بشرطه^(١)، والمراد بالانتصاب الاستمرار بحسب الطاقة^(٢)، و(النفع) ما يُستعان به على الوصول إلى الخير، وضده الضر^(٣)، و(العبيد) جمع عبد بالمعنى السابق، وله جموع نحو العشرة ذكرها ابن مالك^(٤).

قوله: (الخافضين) جمع خافض بمعنى: اللين والتواضع^(٥)، و(الجناح) الجانب^(٦)، و(المستفيد) طالب الفائدة، وسيأتي معناها. وتعليق الخفض به للإشارة إلى عدم ذلك في غيره، [فاحرص عليه]^(٧)، قوله: (الجازمين) جمع جازم، من الجزم، وهو لغة

(١) يُنظر في معنى (مقام): لسان العرب ٤٩٦/١٢ (قوم).

(٢) يُنظر في كلمة (المنتصين) الهامش السابق في قول الشيخ خالد الأزهرى وفي معنى (الانتصاب)، لسان العرب ٧٥٨/١.

(٣) يُنظر مادة (نفع): لسان العرب ٣٥٨/٨، والقاموس المحيط ٨٩/٣، وتاج العروس ١٤٣/٢٢.

(٤) هو جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله لابن مالك الطائي. صاحب التسهيل والألفية، توفي سنة ٦٧٢هـ. يُنظر ترجمته: فوات الوفيات، لابن شاکر الكتبي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ٤٠٧/٣، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، ١٣٠/١، ونفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب، للشيخ أحمد بن المقرئ التلمساني (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ٢٢٢/٢.

(٥) يُنظر مادة (خفض): لسان العرب ١٤٥/٧، والقاموس المحيط ٣٢٩/٢، وتاج العروس ١٦٧/١٨.

(٦) يُنظر مادة (جنب): لسان العرب ٢٧٥/١، والقاموس المحيط ٤٨/١.

(٧) سقطت من (ث).

بِأَنَّ تَسْهِيلَ النَّحْوِ إِلَى الْعُلُومِ مِنَ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ وَلَا تَرْدِيدٍ؛
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

القطع^(١)، والمراد به: حُكْمُ [الذهن]^(٢) بالأمر، وإن لم يطابق الواقع، والمراد به هنا: اليقين، بدليل ما بعده. و(تسهيل) مصدر مضاف لفاعله، أي إنَّ عِلْمَ النحو المذكور سببٌ وطريقٌ لتسهيل العلوم لتوقُّفِ فهم المعاني على تراكيب الكلمات المتفرَّعة عليه، وأثر (إلى)^(٣) على (اللام) لإفادة معنى الطريق، و(مِنْ الله) متعلق بـ (تسهيل) وما بعده كذلك، أو متعلق بالجازمين، وهو أقرب لإفادة ما مرَّ، وعطفُ التَّرديدِ على الشَّكِّ من عطفِ العام على الخاص [إفادة إخراج الظَّنِّ]^(٤).

قوله: (وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ): اختار الوصلَ هنا لإفادة التَّبعية، خلافَ جملةِ الحمدِ بعدَ البسمةِ لإفادة الاستقلال^(٥). والصلاة من الله: رحمةٌ، ومن الملائكة: استغفارٌ، ومن غيرهما: دعاء^(٦).

(١) يُنظر مادة (جزم): لسان العرب ٩٧/١٢، والقاموس المحيط ٨٨/٤، وتاج العروس ٢١٠/٣١.

(٢) في (أ): (الذاهب).

(٣) من قول الشيخ خالد الأزهرى: «... بأن تسهيل النَّحْوِ إِلَى الْعُلُومِ...».

(٤) سقطت من (ج).

(٥) يُنظر: حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الأجرومية، ص ١٤.

(٦) يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط ١، دار القلم، الدار الشامية - دمشق وبيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص ٤٩١.

عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْمُعَرَّبِ بِاللِّسَانِ

والسَّلَامُ بمعنى: السَّلَامَةُ من النَّقَائِصِ، أو بمعنى التَّسْلِيمِ^(١)، والمرادُ منهما إنشاءُ الصَّلَاةِ والسَّلَامِ تعظيمًا له، وكمالًا للمصلي.

قوله: (سَيِّدِنَا) فيه إطلاقُ السَّيِّدِ على غيرِ الله تعالى، قال النَّوَوِيُّ: يجوزُ إطلاقُهُ على الله وعلى غيره مُعَرَّفًا وَمُنْكَرًا^(٢)، وأصلُهُ لمن يتولَّى السَّوَادَ، أي: الجماعةَ الكثيرةَ، وَيُطْلَقُ على الشَّرِيفِ والحليمِ وَمَنْ لَهُ شَرَفٌ في نفسه، ونحوُ ذلك، وضميرُهُ أَمَّا للعقلاءِ فغيرُهُم [٣/و] أولى، أو للجمع وهو الأنسبُ^(٣).

قوله: (مُحَمَّدٍ) هو بدلٌ من سَيِّدٍ، [أو بيانٌ له لا نعتٌ]^(٤)، لأنَّ العَلَمَ لا يُنْعَتُ بِهِ^(٥)، و(المُعَرَّبِ) اسمُ فاعلٍ نعتٌ له لا لسَيِّدٍ، لأنَّ النَّعْتَ لا يتأخَّرُ عن غيره من التَّوابعِ، ومعناه: المُبِينُ والمُوضِحُ، والبَاءُ في (باللِّسَانِ) للسَّبِيَّةِ، أي: بِنُطْقِهِ، أو لِلتَّعْدِيَةِ^(٦)، أي: بذاتِهِ، ووَصْفُهُ بالفصاحةِ على هذا بمعنى خلوصِهِ من اللَّكْنَةِ ونحوها،

(١) يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص ٤٢١ - ٤٢٤.

(٢) الأذكار - للنَّوَوِيُّ - تحقيق: عبدالقادر الأناؤوط - دار الفكر - بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ص ٣٦٢.

(٣) يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص ٤٣٢.

(٤) سقطت من (ج).

(٥) يُنظر: شرح ابن النَّاظم، لبدر الدِّين محمد بن الإمام ابن مالك (ت ٦٨٦هـ)، مطبعة العلوية - النجف الأشرف، ١٣٤٢هـ، ص ٢١٢.

(٦) يُنظر: جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدِّين الشَّيْطَوِيِّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب - القاهرة ١٥٦/٤.

أَلْفَصِيحٍ عَمَّا فِي ضَمِيرِهِ مِنْ غَيْرِ غَرَابَةٍ وَلَا تَنَافُرٍ وَلَا تَعْقِيدٍ، وَعَلَى
آلِهِ

وضميره نفسه، أي: إنه يُظهِرُ ما فيها من الأحكام وغيرها.

قوله: (مِنْ غَيْرِ... إلخ)^(١) متعلّق بالمُعَرَّبِ، أو بالفصيح،
إيضاحٌ لمعناه، والغرابَةُ كَوْنُ الكلمةِ غَيْرَ مألُوفَةٍ الاستعمال^(٢)، نحو:
تَكَأَكَّا بمعنى اجتمع، والتَّنَافَرُ: بُعْدُ مخارجِ الحروفِ الموجِبُ لِثِقَلِهَا
على اللِّسانِ، نَحَوَ: هُجُوعٌ^(٣)، والتَّعْقِيدُ عُسْرُ معنى الكلام^(٤).

قوله: (وعلى آله) وهم في الزَّكَاةِ مَنْ حَرُمَ عليهم أخذُها مِنْ بني
هاشم، وبني المَطَّلَبِ^(٥)، وفي مقامِ المدحِ الأتقياء، وفي مقامِ الدُّعَاءِ

(١) مِنْ قول الشيخ خالد الأزهرى: «والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، الْمُعَرَّبِ
باللِّسانِ الفصيحِ، عَمَّا فِي ضَمِيرِهِ مِنْ [غيرِ] غَرَابَةٍ، وَلَا تَنَافُرٍ، وَلَا تَعْقِيدٍ». شرح
المقدِّمة الآجرومية، ص ١٣.

(٢) والغرابَةُ: «أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها، فيحتاج في معرفتها إلى أن يُنَقَّرَ
عنها في كُتُبِ اللُّغَةِ المبسوطة». المزهر في علوم اللُّغَةِ وأنواعها، لجلال الدِّين
السُّيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، محمد أبو
الفضل إبراهيم، دار الفكر - بيروت، ١/١٨٦.

(٣) والتَّنَافَرُ: «ما تكون الكلمة بسببه مُتَنَاهِيَةٌ في الثَّقَلِ على اللِّسانِ، وَعُسْرُ النُّطْقِ بها».
الإيضاح في علوم البلاغة، لجلال الدِّين محمد بن عبدالرحمن المعروف بالخطيب
القزويني (ت ٧٣٩هـ)، مطبعة السُّنَّةِ المحمديَّة - القاهرة، ١/٢. ويُنظر: التَّلْخِصُ في
علوم البلاغة، للخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: عبدالرحمن البرقوقي،
المكتبة التجاريَّة الكُبرى - القاهرة، ص ٢٤.

(٤) والتَّعْقِيدُ: «أن لا يكون الكلام ظاهرًا الدَّلالة على المراد به...». الإيضاح في علوم
البلاغة، ١/٥.

(٥) يُنظر: الاختيار لتعليل المختار، لعبدالله بن محمود بن مؤدود الموصلي (ت ٦٨٣هـ)،
تحقيق: علي عبدالحميد ومحمد وهبي، ط/١، دار الخير - دمشق،
١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ١/١٣٦ وما بعدها، وإصباح الشيعة بمصباح الشريعة، لقطب =

وَأَصْحَابِهِ أُولَى

كما هنا: كُلُّ مُؤْمِنٍ، وَأَصْلُهُ أَوَّلٌ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ أَلِفًا، أَوْ أَهْلٌ فَقُلِبَتِ الْهَاءُ هَمْزَةً، ثُمَّ الْهَمْزَةُ أَلِفًا، وَذُكِرَ عَلَيَّ، فإِضَافَتُهُ إِلَى الضَّمِيرِ لِلرَّدِّ عَلَى مَانِعِيهِمَا، وَلَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الْأَشْرَافِ مِنَ الْعُقَلَاءِ [وَلَوْ ادَّعَاءً]^(١).

قوله: (وَأَصْحَابِهِ) جَمْعُ صَحْبٍ - بِالسُّكُونِ - مُخَفَّفِ صَحْبٍ بِالْكَسْرِ، بِمَعْنَى صَاحِبٍ أَوْ جَمْعُ صَاحِبٍ بِمَعْنَى الصَّحَابِيِّ، وَهُوَ: مَنْ اجْتَمَعَ مُؤْمِنًا بَنِينًا اجْتِمَاعًا عَرَفِيًّا وَإِنْ قَلَّ، أَوْ كَانَ غَيْرَ مُمَيِّزٍ، أَوْ نَائِمًا، مِنَ الْبَشَرِ أَوْ غَيْرِهِمْ، وَالتَّقْيِيدُ بِمَوْتِهِ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِأَنَّهُ شَرْطٌ لِدَوَامِهَا، وَعَظْفُهُمْ عَلَى الْآلِ أَمَّا عَامٌّ أَوْ خَاصٌّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفْسِيرِ^(٢). قوله: (أُولَى) أَي: أَصْحَابٍ، صِفَةٌ لِلْآلِ وَالْأَصْحَابِ، [أَوْ لِلْأَصْحَابِ]^(٣).

وَالْفَصَاحَةُ تُوصَفُ بِهَا الْمَفْرَدَاتُ بِمَعْنَى خُلُوصِهَا مِنَ التَّنَافُرِ وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ، وَيُوصَفُ بِهَا الْكَلَامُ عَلَى مَعْنَى خُلُوصِهِ مِنْ ضَعْفِ

= الدِّينُ الْبِيهَقِيُّ الْكِدْرِيُّ (فِي أَعْلَامِ الْقُرْنِ السَّادِسِ)، تَحْقِيقُ: إِبْرَاهِيمَ الْبَهَادَرِيِّ، ط/١، مُؤَسَّسَةُ الْإِمَامِ الصَّادِقِ - قُمْ، ١٤١٦هـ، ص ١٠٧، وَالْهُدَايَةُ شَرْحُ بَدَايَةِ الْمُبْتَدِي، لِبَرْهَانَ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْفَرْغَانِيِّ (ت ٥٩٣هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ عَدْنَانُ دُرُوشِ، شَرَكَةُ دَارِ الْأَرْقَمِ - بَيْرُوتَ، ١١٧/١ وَمَا بَعْدَهَا.

(١) سَقَطَتْ مِنْ (ج).

(٢) يُنْظَرُ: الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ، لِابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ (ت ٨٥٢هـ)، تَحْقِيقُ: خَلِيلُ مَأْمُونِ شَيْحَا، ط/١، دَارُ الْمَعْرِفَةِ - بَيْرُوتَ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ٧/١ وَمَا بَعْدَهَا.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ث).

الْفَصَاحَةُ وَالْبَلَاغَةُ وَالتَّجْوِيدُ وَبَعْدُ؛

.....

التَّأْلِيفُ بِمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ النَّحْوِيِّ، كَالِإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَيُوصَفُ بِهَا الْمَتَكَلَّمُ [٣/ظ] كَمَا هُنَا بِمَعْنَى أَنَّهَا مَلَكَةٌ يُقْتَدَرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَلَى الْمَقْصُودِ بِلَفْظٍ فَصِيحٍ^(١)، وَالْبَلَاغَةُ يُوصَفُ بِهَا الْكَلَامُ بِمَعْنَى مُطَابَقَتِهِ لِمَقْتَضَى الْحَالِ^(٢)، أَيْ الْإِتْيَانُ بِهِ عَلَى وَجْهِ مُنَاسِبٍ لِلْأَمْرِ الدَّاعِي إِلَى وَجُودِهِ، كَعَدَمِ التَّأْكِيدِ لِحَالِي الذَّهْنِ، وَالتَّأْكِيدِ لِلْمُنْكَرِ، وَزِيَادَةِ التَّأْكِيدِ لِقَوِي الْإِنْكَارِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَيُوصَفُ بِهَا الْمَتَكَلَّمُ كَمَا هُنَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا مَلَكَةٌ يُقْتَدَرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ، وَالتَّجْرِيدُ: انْتِزَاعُ أَمْرٍ مِنْ أَمْرِ ذِي صِفَةٍ مِثْلِهِ فِي تِلْكَ الصِّفَةِ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَبَعْدُ) بِالضَّمِّ عَلَى نِيَّةٍ مَعْنَى الْمُضَافِ [إِلَيْهِ]^(٤)، وَبِالرَّفْعِ مَنْوَنَةً عَلَى مَعْنَى قَطْعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَبِالنَّصْبِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى نِيَّةٍ لَفْظِ الْمُضَافِ [إِلَيْهِ]^(٥)، أَيْ: بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْبَسْمَلَةِ وَمَا بَعْدَهَا. وَهِيَ لِلانْتِقَالِ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى آخَرَ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَيْنَ أَمْرَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ. وَأَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَا قُسُّ بْنُ سَاعِدَةَ^(٦)، أَوْ يَغْرُبُ بْنُ

(١) يُنْظَرُ: سِرُّ الْفَصَاحَةِ، لَابْنِ سَنَانَ الْخَفَاجَةِ (ت ٤٦٦هـ)، ط/١، دَارُ الْفِكْرِ (نَاشِرُونَ وَمُوزَعُونَ) - الْأُرْدُنْ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص ١٢ وَمَا بَعْدَهَا، وَالْإِيضَاحُ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ ٧/١، وَالْمَزْهَرُ فِي عُلُومِ اللُّغَةِ وَأَنْوَاعِهَا ١٨٤/١.

(٢) يُنْظَرُ: الْإِيضَاحُ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ ٩/١.

(٣) يُنْظَرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ وَغَايَةُ الْأَرْبِ ٤٢٥/٢.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ت).

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (أ).

(٦) هُوَ قُسُّ بْنُ سَاعِدَةَ الْإِيَادِيّ، أَحَدُ حُكَمَاءِ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، تَوَفَّى نَحْوَ سَنَةِ ٦٠٠ مِيلَادِيَّةً. يُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ: الْمَعَارِفُ - لَابْنُ قُتَيْبَةَ الدِّينُورِيّ (ت ٢٧٦هـ)، تَحْقِيقُ: د. ثُرُوتُ =

فَهَذَا

قحطان^(١). وقيل: إنها فصلُ الخطابِ الذي أُوتيه داودُ [عليه السّلام]، [وقيل غير ذلك]^(٢)، والفاءُ بعدها على تَوْهَمٍ شرطٍ قبلها، وهو أَمَّا النّائبةُ عن مَهْمَا، وقيل: الواوُ نائبةٌ عن أَمَّا، والمقصودُ منها تعليقُ أوصافِ المؤلّفِ على وجودِ شيءٍ من الكونِ [المقتضى لوجودِها، لأنّ المعلق على الوجودِ حاصلٌ، لأنّ الكونَ لا يخلو عن وجودِ شيءٍ فيه]^(٣).

قوله: (فهذا) إشارةٌ إلى المؤلّفِ الحاضرِ في الذّهنِ استحضارًا قريبًا من المحسوسِ، وما في الذّهنِ مُجَمَلٌ، والمؤلّفُ اسمٌ لِمُفَصِّلِهِ، فهو على مضافٍ محذوفٍ، أي مُفَصِّلِ هذا المجملِ، ولمّا كان المؤلّفُ لا يختصُّ بهذا الفردِ أُخْتِيجَ إلى مضافٍ آخرَ، أي: نوعِ

= عكاشة، ط/٢، دار المعارف بمصر، ص ٦١، وخزانة الأدب، لعبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبدالسّلام هارون، ط/١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م، ٣٧٠/١٠ وما بعدها. الأعلام ١٩٦/٥.

(١) هو يعرب بن قحطان بن عابر أحد ملوك العرب في الجاهلية. ولا تُعرف ولادته ولا وفاته. يُنظر ترجمته: المعارف ص ٢٧، جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسيّ (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: عبدالسّلام هارون، ط/٤، دار المعارف بمصر، ص ٣٢٩ - ٣٣٠.

(٢) سقطت من (ج). ويُنظر المسألة برمتها: حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام، لعبدالله البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: نظيف خواجة، دار نشر فرانتس شتاينر بفسبادن، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

(٣) سقطت من (ب). يُنظر المسألة: شرح قواعد الإعراب لابن هشام، لمحبي الدين الكافيجيّ (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط/٣، دار طلاس - دمشق، ١٩٩٦م، ص ٤٣، و(حاشية الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ)، على مغني اللبيب، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة ٢/١.

شَرْحُ لَطِيفٍ لِأَلْفَاظِ «الْأَجْرُومِيَّةِ»،

مُفَصِّلٌ ذَلِكَ، وَأَسْمَاءُ الْكُتُبِ وَغَيْرُهَا مِنْ أَعْلَامِ الْجَنَسِ مَوْضُوعَةٌ [بِإِزَاءِ] ^(١) الْأَلْفَاظِ بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهَا عَلَى الْمَعَانِي. [وَقِيلَ: بِإِزَاءِ الْأَلْفَاظِ، وَقِيلَ: الْمَعَانِي] ^(٢)، وَقِيلَ: النُّقُوشِ، وَقِيلَ: اثْنَيْنِ مِنْهَا، وَقِيلَ: الثَّلَاثَةِ، اِحْتِمَالَاتٌ سَبْعَةٌ غَيْرُ الْأَوَّلِ، وَبِمَا ذَكَرَ عَلِمَ أَنَّ الْإِشَارَةَ لِمَا فِي الذَّهْنِ وَإِنْ تَأَخَّرَتْ [٤/و] الْخُطْبَةُ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ خِلَافَهُ ^(٣).

قَوْلُهُ: (شَرْحُ) أَي: كَشَفٌ وَإِضَاحٌ بِالْفَاظِ مَرْتَبَةً مَخْصُوصَةً عَلَى الْمَعَانِي كَمَا مَرَّ، وَوَصَفَهُ بِاللِّطَافَةِ مِنْ حَيْثُ قَصَرُهُ وَبَدِيعُ صُنْعِهِ ^(٤)، قَوْلُهُ: (لِأَلْفَاظِ الْأَجْرُومِيَّةِ) هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمُسَمَّى إِلَى الْاسْمِ، [فَهِىَ بَيَانِيَّةٌ] ^(٥).

وَمَوْلَفُهَا: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ دَاوُدَ الصَّنْهَاجِيِّ،

(١) سقطت من (ت).

(٢) من حاشية (أ).

(٣) يُنْظَرُ فِي مَسْأَلَةِ (هَذَا): تَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ بِشَرْحِ تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ، لِمَحَبِّ الدِّينِ يَوْسُفَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ بِنَازِرِ الْجَيْشِ (ت ٧٧٨هـ)، تَحْقِيقُ: د. عَلِيِّ مُحَمَّدٍ فَاخِرٍ وَآخَرِينَ، ط ١، دَارُ السَّلَامِ - الْقَاهِرَةُ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ١/١١٣، وَشَرْحُ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ لِابْنِ هِشَامٍ، لِلْكَافِيَجِيِّ، ص ٤٣، وَفِيضُ نَشْرِ الْإِنْشِرَاحِ مِنْ رَوْضِ طَيِّ الْإِقْتِرَاحِ، لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ الْفَاسِيَّ (ت ١٧٠هـ)، تَحْقِيقُ: د. مُحَمَّدٍ يَوْسُفَ فَجَّالٍ، ط ٢، دَارُ الْبَحْثِ لِلدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَإِحْيَاءِ الثَّرَاثِ - الْإِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُتَّحِدَةِ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ١/١٧٩.

(٤) قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ الْكَفَوِيُّ (ت ١٠٩٤هـ): «الشَّرْحُ: هُوَ حَقِيقَةُ فِي الْأَعْيَانِ، وَاسْتِعَارَةٌ فِي الْمَعَانِي». الْكَلِيَّاتِ، لِأَبِي الْبَقَاءِ الْكَفَوِيِّ، تَحْقِيقُ: د. عَدْنَانَ دُرُوشٍ وَمُحَمَّدَ الْمَصْرِيِّ، ط ٢، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ - بَيْرُوتَ، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص ٤٥٢.

(٥) سقطت من (ث).

..... فِي أُصُولِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ،

.....
الشَّهِيرُ بِابْنِ أَجْرُومٍ^(١) - [بِهَمْزَةٍ ثُمَّ أَلِفٍ ثُمَّ جِيمٍ مضمومة ثُمَّ راءٍ مُهْمَلَةٍ مُشَدَّدَةٍ مضمومة]^(٢)، [ومعناه بلسان البربر: الفقير الصوفي، وكان عالماً صالحاً، حكي أنه أَلَفَ هذه المقدمة تجاه البيت الشريف]^(٣).

قوله: (فِي أُصُولِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ) المراد بالظرفية هنا المجازية على معنى أنه آله إليه^(٤)، [كما تتأملُهُ في خُطْبَتِهِ]^(٥)، أو أَنَّ (في) بمعنى اللَّام^(٦)، وعلى غير المشهور في أسماء الكتب، لا حاجة للتأويل، والأصول: جمع أصل، وهو لغة: ما بُنِيَ عليه غيره^(٧)، وعُرفاً: قضية

(١) هو الشيخ الفقيه أبو عبدالله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، المشهور بـ (ابن أجروم)، والصنهاجي نسبة إلى قبيلة بالمغرب، وُلِدَ في فاس سنة (٦٧٢هـ)، تُوْفِيَ سنة (٧٢٣هـ). يُنْظَرُ ترجمته: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٢٣٨/١. شذرات الذهب في أخبار من الذهب، لابن عماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ٦. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، دار إحياء الكتاب العربي - بيروت، ١٧٩٦/٢، هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي (ت ٤٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٩٥٥م، ١٤٥/٦، ومعجم المؤلفين ٢١٥/١١، والأعلام ٣٣/٧.

(٢) سقطت من (ج).

(٣) سقطت من (ت).

(٤) قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): في الظرفية إما مكانية أو زمانية أو مجازية. يُنْظَرُ: مُغْنِي اللَّيْب ٢٢٣/١. وَيُنْظَرُ: الجنى الداني في حروف المعاني، لحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. طه محسن، مطابع جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ/١٩٨٦م، ص ٢٦٦.

(٥) سقطت من (أ).

(٦) قال المرادي (ت ٧٤٥هـ): «مذهب سيويه والمحققين من أهل البصرة أَنَّ (في) لا تكون إلا ظرفية حقيقة أو مجازاً». الجنى الداني ص ٢٦٨.

(٧) يُنْظَرُ مادة (أصل): لسان العرب ١١/١٦، والقاموس المحيط ٣/٣٢٨، وتاج العروس ٢٧١/٢٧.

.....

.....
 كليةٌ يُتَعَرَّفُ منها أحكامُ جزئياتِ موضوعِها، ويرادُّفه: القاعدةُ،
 والضَّابطُ، والقانونُ، ويُطْلَقُ الأصلُ على غيرِ ذلك، كالدَّلِيلِ،
 [والرَّاجِحِ]^(١)، والمُسْتَضَحِّ^(٢)، والمرادُ بعلمِ العربيةِ: النَّحْوُ^(٣).
 وإضافةُ أصولٍ إليه من إضافةِ العامِّ إلى الخاصِّ بناءً على أنَّ المرادَ
 بالنَّحْوِ: المسائلُ، وقد يُطْلَقُ على إدراكِها، أي: على التَّصديقِ بها،
 وعلى المَلَكَةِ: أيُّ قوةٍ استحضارِها، وكذا علمُ العربيةِ [لأنَّها علمٌ
 أيضًا]^(٤)، وقد تُطْلَقُ العربيةُ على اثني عشرَ علماً كما قاله
 الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥). وهي: اللغةُ، والنَّحْوُ، والصَّرْفُ، والاشتقاقُ،
 والمَعَانِي، والبيَّانُ، والعَرُوضُ، والقَافِيَةُ، والخَطُّ، وقَرَضُ الشُّعْرِ،
 وإنشاءُ الرِّسَائِلِ، والمُحَاضَرَاتِ، والخُطْبُ، وَمِنْهُ: التَّوَارِيخُ، وأما
 البديعُ: فَإِنَّهُ ذِيْلٌ لا قِسمٌ برَأْسِهِ.

(١) في (ت): (والمرجِّح).

(٢) يُنظر: كَشَاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي (ت ١١٥٨هـ)، تحقيق: أحمد يسبح،
 ط/٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ١١٤/١ - ١١٦.

(٣) يُنظر: اللُّمَع في العربية، لابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، ط/١،
 جمعِيَّة منتدى النُّشْر، النجف الأشرف، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص ٢٤ (المقدمة).

(٤) سقط من (ت).

(٥) هو أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزَّمَخْشَرِيُّ، له: المفصَّل في علم العربية،
 والكشاف، الأنموذج في النَّحو وغيرها، توفي سنة (٥٣٨هـ). يُنظر ترجمته: بغية
 الوعاة ١٩/٢، ومعجم المؤلفين ١٨٦/١٢، والأعلام ١٧٨/٧، ويُنظر رأيه القسطاس
 في علم العروض، للزَّمَخْشَرِيِّ (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط/٢، دار
 المعارف - بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ص ١٥ - ١٦.

يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُبْتَدِئُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُنتَهِي؛
عَمِلَتْهُ لِلصَّغَارِ فِي الْفَنِّ وَالْأَطْفَالِ،

قوله: (يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُبْتَدِئُ) أي: بِحَسَبِ الكَثَرَةِ والأصالة، فلا ينافي نفع غيره به، وهو بغير همز، من ابتدا في كذا بداية - بكسر الموحدة - بلا هَمْزٍ، أو مهموز من بدأ - بالهمز^(١) - [٤/ظ] بُدَاءَةً - بضم الموحدة والهمز والمد - والمراد به: مَنْ لم يصل إلى حدِّ تصوير المسألة، ويقابله المنتهي، وهو: مَنْ وصلَ إلى ذلك مع قدرته على قواعد العلم وإقامة الأدلة، والمتوسِّط: مَنْ قَدَرَ على التَّصْوِيرِ فقط، وتدافعهُ المفهومَانِ، وإلحاقُهُ بالمبتدي أقرب، خصوصاً إِنْ جَعَلَ عَدَمَ احتياج المنتهي إليه مِنْ هضم المقام والتَّوَضُّعِ مِنَ المؤلَّف. وجملة (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) دُعَائِيَّةٌ [ذَكَرْتُ لِلتَّبَرُّكِ]^(٢).

قوله: (عَمِلَتْهُ لِلصَّغَارِ... إلخ)^(٣) في إضافتها إلى الفنِّ إشارةٌ إلى أَنَّهُ ليس المراد صِغَرَ العُمُرِ، فَعَطَفُ الأَطْفَالِ عَلَيْهِ خاصٌّ، فَإِنْ أُرِيدَ العُمُرُ فهو مرادفٌ، و(أل) في الفنِّ للعهدِ الذَّهْنِيِّ^(٤)، وهو

(١) يُنظر: لسان العرب ٢٧/١ (بدأ)، وقد ذكر الصنعاني (ت ٦٥٠هـ): «وربما تركوا همزة لكثرة الاستعمال». العباب الزَّأخِر واللباب الفاخر لرُضِي الدِّين الحسن بن الصنعاني، تحقيق: د. فير محمد حسن، مطبوعات مجمع العلمي العراقي ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، القسم الأول/٢٣.

(٢) سقطت من (ج).

(٣) قال الأزهرى: «... عملته للصغار في الفنِّ، والأطفال للمعارضين للعلم، في فحول الرجال...». شرح المقدمة الأجرومية، ١٤.

(٤) (أل) العهدية: «هي التي يعهد مصحوبها يتقدَّم ذكر»، ولها ثلاثة أقسام: المعهود الذَّكْرِي، والمعهود الذَّهْنِي، والمعهود الحَضُورِي. الجنى الداني، ص ٢١٧، مغني اللبيب ٧٢/١.

لَا لِلْمُمَارِسِينَ لِلْعِلْمِ مِنْ فُحُولِ الرِّجَالِ؛ حَمَلَنِي عَلَيْهِ شَيْخُ الْوَقْتِ
وَالطَّرِيقَةِ، وَمَعْدُنُ السُّلُوكِ الْحَقِيقَةِ؛

النَّحْوُ، (وَالْمُمَارِسُ) لِلشَّيْءِ الْمُسْتَمَرُّ عَلَى الْاِشْتِغَالِ بِهِ^(١)، و(الْفُحُولُ)
جَمْعُ فَحْلٍ، وَهُوَ عَالِي الْهِمَّةِ عَظِيمُ الشَّانِ^(٢).

قوله: (حَمَلَنِي عَلَيْهِ) أَي: أَمَرَنِي بِهِ، أَوْ أَعَانَنِي عَلَيْهِ بِحَالِهِ أَوْ
قَالَه، و(الشَّيْخُ)^(٣) قَدْ يُرَادُ التَّبَجِيلُ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ السَّنِّ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ
مَنْ اسْتَبَانَ فِي السَّنِّ، قِيلَ لِمَجَاوِزَةِ الْأَرْبَعِينَ، وَقِيلَ: الْخَمْسِينَ لِآخِرِ
عُمُرِهِ، أَوْ إِلَى الثَّمَانِينَ^(٤). و(الْوَقْتُ) عَصْرُهُ وَزَمْنُهُ^(٥)، و(الطَّرِيقَةُ)
قَصْدُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ. وَالشَّرِيعَةُ عِبَادَتُهُ تَعَالَى^(٦).
و(الْحَقِيقَةُ)^(٧) أَنْ يَشْهَدَ بِنُورٍ أَوْدَعَهُ [اللَّهُ]^(٨) فِي الْقَلْبِ أَنَّ كُلَّ بَاطِنٍ لَهُ
ظَاهِرٌ وَعَكْسُهُ، وَهِيَ بَاطِنُ الشَّرِيعَةِ [وَمُلَازِمَةٌ]^(٩) لَهَا، [وَالْحَقِيقَةُ] بَدُونِ

(١) الممارس بمعنى المعالج أيضًا. يُنظر: ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق الفارابي
(ت ٣٥٠هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة،
٣٨٦/٢.

(٢) يُنظر مادة (فحل): لسان العرب ٥١٦/١١، القاموس المحيط ٢٨/٤، تاج العروس
٨٥/٣٠.

(٣) فيه (شيخ) بلا (أل) التعريف.

(٤) جاء في لسان العرب: «هو شيخ من خمسين إلى آخره، وقيل: هو من إحدى
وخمسين إلى آخر عمره، وقيل: هو من الخمسين إلى الثمانين» ٣١/٣٠ (شيخ).

(٥) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٢٨٥/٤.

(٦) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون ١٦٠/٣.

(٧) والنص في شرح المقدمة الأجرومية للشيخ خالد في هذه الفقرة: «حملني عليه شيخ
الوقت، والطريقة، ومعدن السلوك والحقيقة»، ص ١٤ - ١٥.

(٨) سقط لفظ الجلالة من (أ).

(٩) في (أ): (وملازمة). ويُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٤٥٣/١.

سَيِّدِي وَمَوْلَايَ الْعَارِفُ بِرَبِّهِ الْعَلِيِّ، سَيِّدِي الشَّيْخُ عَبَّاسُ
الْأَزْهَرِيُّ؛ نَفَعَنِي اللَّهُ بِبَرَكَاتِهِ، وَأَعَادَ عَلَيَّ وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ
صَالِحِ دَعَوَاتِهِ؛

الشَّريعة باطلة، والشَّريعة بدون الحقيقة عاطلة^(١).

قوله: (العارِف) هو هنا مَنْ كَانَتْ معرفتُهُ لِرَبِّهِ عَنْ كَشْفٍ
صَرِيحٍ، [وَنَظَرٍ صَحِيحٍ]^(٢)، أَوْ مَنْ هُوَ مُلَاحِظٌ لِدَاتِهِ وَصِفَاتِهِ فِي جَمِيعِ
أَفْعَالِهِ، قَوْلُهُ (نَفَعَنِي اللَّهُ... إلخ)^(٣) النَّفْعُ مَا يُسْتَعَانُ بِهِ إِلَى الْوَصُولِ
إِلَى الْخَيْرِ، وَالْجَمْلَةُ دُعَائِيَّةٌ، وَالْبُرْكَةُ لُغَةٌ: الزِّيَادَةُ وَالنَّمَاءُ^(٤)، وَيُرَادُ بِهَا
هنا علومُه ومعارفُه.

قوله: (وَأَعَادَ... إلخ) أَي: أَدَامَ أَوْ جَدَّدَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى،
وَإِضَافَةُ (صَالِحٍ) لـ (دَعَوَاتِهِ) مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا لِمُرَاعَاةِ
السَّجْعِ، وَالصَّالِحَةُ مَا يَحْصُلُ مِنْهَا مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَهَذِهِ
جَمْلَةُ دُعَائِيَّةٍ [٥/و] أَيْضًا، وَعَمَّمَ فِيهَا دُونَ مَا قَبْلَهَا إِمَّا لِدُخُولِ الْأُولَى
فِيهَا، أَوْ حَذْفِ مِنَ الْأُولَى لِدَلَالَةِ الثَّانِيَةِ عَكْسَ الْأَغْلَبِ، [أَوْ لَغَيْرِ
ذَلِكَ]^(٥).

(١) سقطت من (ج).

(٢) سقطت من (ب). ويُنظر: كشف اصطلاحات الفنون ٢٧٢/٣.

(٣) قال الأزهرى: «... نفعتني الله تعالى ببركاته، وأعاد عليّ، وعلى المسلمين من
صالح دعواته، وإنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير»، ص ١٥.

(٤) يُنظر مادة (برك): لسان العرب ٣٩٥/١٠، والقاموس المحيط ٢٩٣/٣، وتاج العروس
٣٣/٢٧.

(٥) سقطت من (ج).

أَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ، وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ.

قوله: (إِنَّهُ) أي الله تعالى، (عَلَى مَا يَشَاءُ) مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ (قَدِيرٌ) أي: قادرٌ، وَالْمَشِئَةُ مرادفةٌ للإرادة، وهي: صفةٌ أزليةٌ تُخَصِّصُ الحوادثَ بأوقاتها. والقُدْرَةُ صِفَةٌ أَزْلِيَّةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدُورَاتِ بِالتَّأْثِيرِ فِيهَا فِيمَا لَا يَزَالُ^(١).

قوله: (وَبِالْإِجَابَةِ) أي لِمَا طُلِبَ مِنْهُ مِمَّا ذُكِرَ وَغَيْرِهِ، (جَدِيرٌ)^(٢) أي حَقِيقٌ فَضْلًا وَتَكْرُمًا، وَتَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ لِلْحَصْرِ وَالسَّجْعِ.

تَنْبِيْهُ:

لَمْ يَذْكُرِ الشَّارِحُ عَنِ [المُصَنِّفِ]^(٣) بَسْمَلَةً وَلَا حَمْدَلَةً، وَلَا يَلِيقُ بِهِ عَدْمُهُمَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ أَتَى بِهِمَا لَفْظًا، وَهُوَ كَافٍ فِي حَصُولِ التَّبَرُّكِ وَنَفْيِ النِّقْصِ.



(١) قال الكفوي (ت ١٠٩٤): «والمشيئة مأخوذة من الشيء وهو اسمٌ للموجود وهي كالإرادة عند أكثر المتكلمين». الكلّيات، ص ٦١.

(٢) قال الكفوي (ت ١٠٩٤) عن القدرة: «صفة يتأتى بها كون الجائز ممكن الوجود من الفاعل». الكلّيات، ص ٢١٢.

(٣) كُتِبَتْ فِي (أ): (المُصْ) اختصارًا. وقد رأيتُ أنَّ من الأفضل كتابتها كاملةً هنا وفي الكتاب كله، لذا فلن أنبه عليه في المواضع الأخرى.

(الْكَلَامُ) فِي أَصْطِلَاحِ النَّحْوِيِّينَ



[بَابُ الْكَلَامِ]

قوله: (فِي أَصْطِلَاحِ النَّحْوِيِّينَ)^(١) الاصطلاحُ: اتفاق طائفةٍ على أمرٍ معهودٍ بينهم، و(النَّحْوِيِّينَ) جمعُ نحويٍّ، وَيُجْمَعُ على نُحَاةٍ، جَمْعٍ نَاحٍ، وهو نسبةٌ إلى النَّحْوِ الذي هو لغةُ المِثْلِ، أو الجِهَّةُ، أو القُرْبُ أو نَحْوُ ذَلِكَ، وَعُرْفًا: عِلْمٌ بِأُصُولٍ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ إِعْرَابًا وَبِنَاءً^(٢)، وَمَوْضُوعُهُ: الْأَلْفَاظُ الْعَرَبِيَّةُ، وفائدتهُ صَوْنُ اللِّسَانِ عن الخطأ، والجملةُ [محلُّها]^(٣) نَصَبٌ على الحالِ من الكلامِ لأنَّه مضافٌ إليه أصالةً، وتقديره تفسيرُ الكلامِ كذا، أو على الحالِ مِنْ ضميرٍ منصوبٍ، أي: أَعْنِيهِ، أو متعلقةٌ بالنَّسبةِ التي بين المبتدأ والخبر، أيُّ

(١) يتحدَّث الإمام القليوبيُّ عن «الكلام».

(٢) يُنظر: شرح كتاب الحدود للأبدي، للشيخ عبدالرحمن بن محمد المالكي النحوي (ت ٩٢٠هـ)، تحقيق: المتولَّى بن رمضان أحمد - القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص ٢٥، وشرح الحروف النحوية، لعبدالله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: د.زكي الألوسي، مطبوعات جامعة الموصل، ١٩٨٨م، ص ٢٩.

(٣) سقطت من (ب).

(هُوَ: اللَّفْظُ)؛

.....
ثبوت اللَّفْظِ للكلامِ في اصطلاح مَنْ ذكرَ.

وخرجَ به اصطلاحُ أهلِ اللغةِ، فهو: عبارةٌ عمّا يُتكلَّمُ به ولو مُهملاً أو حرفاً، أو عمّا يدلُّ على المرادِ بنفسِهِ، أو عن كلِّ ما حصلتْ منه فائدةٌ، وستأتى الإشارةُ إليه. وخرجَ [أيضاً]^(١) اصطلاحُ المتكلمينَ، فإنه عبارةٌ عن المعنى القائمِ بالنَّفْسِ، واللَّفْظُ دليلٌ عليه، وعن اصطلاحِ الشَّارعِ، فإنه عبارةٌ عن حرفٍ مُفهِمٍ أو حرفينِ فأكثرَ مطلقاً^(٢).

قوله: (هُوَ [ه/ظ] اللَّفْظُ) فيه [تأكيدٌ]^(٣) الحصرِ المستفادِ مِنَ التَّعْرِيفِ بضميرِ الفصلِ تقويةً وتأكيداً له، ولأَمُّهُ للجنسِ، فيشملُ الحرفَ والمهملاً، ولا مانعَ منه لإخراجه بالمفيدِ ولا حاجةٌ لتخصيصهِ بالمستعملِ ولا لِجَعْلِ القولِ الذي هو خاصٌّ بالمستعملِ أَوَّلَى منه. وهو لغةٌ: الطَّرْحُ والرَّمْيُ^(٤)، وعُرفاً ما سيأتي، والمرادُ به الملفوظُ به

(١) سقطت من (ث).

(٢) يُنظر تفصيل التعريفات كافة: أبجد العلوم، للسيد صديق بن حسن القُنُوجي (ت ١٣٠٧هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط/١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ٤٦١/٢، ودستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول نكري، تحقيق: حسن هاني فحص، ط/١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ٢٧٣/٣.

(٣) في (ج): تأكيد.

(٤) يُنظر مادة (لفظ): لسان العرب ٤٦١/٧، والقاموس المحيط ٣٩٩/٢، وتاج العروس ١٤٦/٢٠.

أَيُّ: الصَّوْتُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى بَعْضِ الحُرُوفِ الِهَجَائِيَّةِ الَّتِي أَوَّلُهَا
الْأَلِفُ وَآخِرُهَا الْيَاءُ؛

مِنَ اللِّسَانِ خَاصَّةً، والمرادُ بِاللِّسَانِ آلهُ النُّطْقِ^(١).

قوله: (الصَّوْتُ) أَي: الهواءُ الممتدُّ مِنْ دَاخِلِ الرِّئَةِ إِلَى
خَارِجِهَا مَعَ النَّفْسِ^(٢) الْمُشْتَمِلِ عَلَى (مَقْطَع) أَي: مَخْرَجٍ مِنْ مَقَاطِعِ
حُرُوفِ الْحَلْقِ وَاللِّسَانِ وَالشَّفَتَيْنِ، فَشَمِلَ الْحَرْفَ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ^(٣)،
فَقَوْلُهُ (الْمُشْتَمِلُ عَلَى بَعْضِ الحُرُوفِ) فِيهِ تَسَامُحٌ، إِذِ الْحَرْفُ يُعْتَبَرُ فِي
حَصُولِهِ الصَّوْتُ وَالْمَقْطَعُ مَعًا. وَ(الِهَجَائِيَّةِ) نِسْبَةٌ إِلَى الِهَجَاءِ الَّذِي هُوَ
تَقْطِيعُ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ لِذِكْرِ أَسْمَائِهَا.

قوله: (الَّتِي أَوَّلُهَا الْأَلِفُ) أَي: فِي التَّنْزِيلِ عَلَى آدَمَ، وَغُيِّرَتْ
بَعْدَهُ لِحِكْمٍ تَتَعَلَّقُ بِهَا إِلَى أَبْجَدَ إِلَى آخِرِهِ، وَإِلَى أَيْفَعٍ إِلَى آخِرِهَا

(١) جاء في لسان العرب (لسن) ٣٨٦/١٣: «اللسان: جارحة الكلام... واللسان
المِقْوَلُ». ويُنظر: القاموس المحيط ٢٦٦/٤، وتاج العروس ٥٦/٣٦.

(٢) يُنظر في تعريف الصوت عند القُدَامِي: سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)،
تحقيق: د. حسن هندراوي، ط ٢، دار القلم - دمشق، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ٩/١ - ١٣.
وعند المحدثين: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية،
٢٠٠٧م، ص ٩ - ١٨، ودراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب -
القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص ١٩ - ٢٠، وشرح المقدمة الجزرية، د. غانم قدوري
الحمد، ط ١، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، جدة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م،
ص ١٧٤.

(٣) عَرَفَ الْقُدَامِي الْمَقْطَعَ فَقَالُوا: وَهُوَ مَا تَأْلَفَ مِنْ صَامَتٍ وَمَصَوِّتٍ قَصِيرٍ، وَإِلَى مَقْطَعٍ
طَوِيلٍ، وَهُوَ مَا تَأْلَفَ مِنْ صَامَتٍ وَمَصَوِّتٍ طَوِيلٍ. يُنظر: كتاب الموسيقى الكبير،
تحقيق: غطاس عبد الملك، ود. محمود محمد الحنفي، دار الكتاب العربي - القاهرة،
ص ١٠٧٥. شرح المقدمة الجزري، ص ٦٦٠.

(الْمُرْكَبُ)، وَهُوَ الَّذِي تَرَكَّبَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَصَاعِدًا، (الْمُفِيدُ)

بِالْإِسْنَادِ

والمراد بالألف الهمزة، ويُقال لها الألف الياسة^(١). [وحروف الهجاء مسميات هذه الأسماء، كما سيأتي]^(٢). وَخَرَجَ بِالحروفِ الحَرَكَاتِ، فلا تُسَمَّى لفظًا، وإن كانت يُتَلَفَّظُ بها [كما يأتي]^(٣).

قوله: (الْمُرْكَبُ) مِنَ التَّرْكِيبِ، وهو [لغة]^(٤): وَضَعُ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ، وَعُرْفًا: مَا ذَكَرَهُ^(٥). و(صَاعِدًا) بمعنى أكثر، وهو حالٌ عامِلُهُ محذوفٌ، أي: فذهبَ المَرْكَبُ صَاعِدًا، ودخلَ في الكلمتينِ الاسمانِ والفعالينِ والحرفانِ والمختلفانِ، وسيأتي المرادُ منهما.

قوله: (الْمُفِيدُ) فِي إِسْنَادِهِ الْإِفَادَةُ لِلْفِظِ تَجَوُّزُ، أَيِ مَا تَرْتَبَتْ عَلَيْهِ فائِدَةٌ، وَهُوَ لُغَةً: مَا اسْتُفِيدَ مِنْ عِلْمٍ أَوْ مَالٍ^(٦)، وَعُرْفًا: الْمَصْلُحَةُ الْمَتَرَبِّتَةُ عَلَى الْفِعْلِ^(٧)، قوله: (بِالْإِسْنَادِ) هُوَ ضَمُّ كَلِمَةٍ إِلَى أُخْرَى عَلَى وَجْهِ يُفِيدُ، وَهَذَا الْقَيْدُ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَقَامِ، لِأَنَّ الْمَقْيَدَ بغيرِهِ مِنَ الْكَلَامِ

(١) يُنْظَرُ: كِتَابُ الْخَطِّ، لابن السَّرَاجِ (ت ٣١٦هـ)، تَحْقِيقُ: د. خَوْلَةُ صَالِحِ الْجِيَّورِي، ط/١، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بَيْرُوتَ، ص ١٠٥. لِسَانُ الْعَرَبِ ١٧/١ (صَرَفُ الْهَمْزَةِ).

(٢) سَقَطَ مِنْ (ت)، وَ(ث).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ج).

(٤) سَقَطَ مِنْ (أ).

(٥) «الْمُرْكَبُ»: مَا تَرَكَّبَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَصَاعِدًا». وَيُنْظَرُ فِي (رَكَبَ) لُغَةً: لِسَانُ الْعَرَبِ ٤٢٨/١، وَالْقَامُوسُ الْمُحِيطُ ٧٥/١، وَتَاجُ الْعُرُوسِ ٣١٨/٢.

(٦) يُنْظَرُ فِي مَادَّةِ (فِيدَ): لِسَانُ الْعَرَبِ ٣١٠/٣، الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ ٣٢٤/١، تَاجُ الْعُرُوسِ ٣٠٠/٨.

(٧) الْكَلِيَّاتِ، ص ٥٨٥.

فَائِدَةٌ تَامَّةٌ يَحْسُنُ سُكُوتُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهَا بِحَيْثُ لَا يَصِيرُ السَّامِعُ مُنْتَظِرًا لِشَيْءٍ آخَرَ (بِالْوَضْعِ) الْعَرَبِيِّ، وَهُوَ جَعْلُ اللَّفْظِ دَلِيلًا عَلَى

اللُّغَوِيِّ [٦/و] كما تقدّم^(١)، قوله: (الْمُتَكَلِّمُ)^(٢) لَامُهُ لِلجِنْسِ فَيَشْمَلُ الْوَاحِدَ وَالْأَكْثَرَ، وَلَا يَتَقَيَّدُ بِمُتَكَلِّمٍ مَخْصُوصٍ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى كَوْنِ اللَّفْظِ مُفِيدًا فِي نَفْسِهِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي السَّامِعِ فَلَا حَاجَةَ لِقَوْلِهِ (بِحَيْثُ لَا يَصِيرُ إِلَى آخِرِهِ)^(٣)، وَلَا لِقَوْلِهِمْ (اِنْتَظَارًا تَامًّا إِلَى آخِرِهِ) [فَتَأْمَلْ]^(٤).

قَوْلُهُ: (الْوَضْعُ الْعَرَبِيُّ) أَيِ الْمُنْسُوبِ إِلَى الْعَرَبِ، [وَسَيَأْتِي مَا يَخْرُجُ بِهِ]^(٥)، وَتَعْرِيفُهُ بِقَوْلِهِ: (وَهُوَ جَعْلُ اللَّفْظِ إِلَى آخِرِهِ) يَشْمَلُ غَيْرَ الْعَرَبِيِّ، فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ أَعَمَّ مِنَ الْمُعَرِّفِ، وَمَالَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا تَبَعًا لِشَيْخِهِ الْعَبَّادِيِّ^(٦)، لَكِنْ رُبَّمَا يُنَازَعُ فِيهِ بِقَوْلِهِ (بِأَنْ يَكُونَ عَلَى الْأَوْضَاعِ الْعَرَبِيَّةِ) فَتَأْمَلْهُ، وَمَعْنَى جَعْلِ اللَّفْظِ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى: تَعْيِينُهُ لَهُ وَفَهْمُهُ مِنْهُ.

(١) قال سيبويه (ت ١٨٠هـ) في المسند والمسنود إليه: «وهما ما لا يُغْنَى وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَلَا نَجْدُ الْمُتَكَلِّمُ مِنْهُ بُدًّا»، الكتاب، لأبي بشر بن عمرو بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط/٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ٢٣/١، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢٠١/١، وموسوعة المصطلح النحوي، د - يوحنا مرزا الخامس، ط/١، دار الكتب العلمية، ٢٠١٢م، ٢٤٥/١.

(٢) من قول الشيخ خالد الأزهرى: «المفيد: بالإسناد فائدة يُحسن سكوت المتكلم عليها بحيث لا يعيد السامع مُنتظرًا لشيءٍ آخر». شرح المقدمة الأجرومية، ص ١٦.

(٣) يُنظر الهامش السابق.

(٤) في (ج): فتأمله جيدًا.

(٥) سقط من (ب).

(٦) لعله: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي المصري الشافعي الأزهرى (ت ٩٩٤هـ).

الْمَعْنَى كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ، وَقَالَ جُمْهُورُ الشَّارِحِينَ: الْمُرَادُ بِالْوَضْعِ هُنَا الْقَصْدُ، وَهُوَ أَنْ يَقْصِدَ الْمُتَكَلِّمُ إِفَادَةَ السَّامِعِ، وَهَذَا الْخِلَافُ لَهُ أَلْتِفَاتٌ إِلَى الْخِلَافِ فِي أَنَّ دَلَالََةَ الْكَلَامِ هَلْ هِيَ وَضْعِيَّةٌ أَوْ عَقْلِيَّةٌ؟ وَالْأَصَحُّ الثَّانِي؛

قَوْلُهُ: (كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ) أَي: بِنَاءً عَلَيْهِ، فَالْكَافُ بِمَعْنَى عَلَى أَوْ مِثْلَ، فَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ، [و(ما) مَوْصُولٌ حُذِفَ عَائِدُهُ، وَالْمَغَايِرَةُ بِالْإِعْتِبَارِ] ^(١). قَوْلُهُ: (جُمْهُورُ الشَّارِحِينَ) أَي: أَكْثَرُهُمْ وَجَلُّهُمْ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ مَرْجُوحٌ [وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ] ^(٢).

قَوْلُهُ (وَهَذَا الْخِلَافُ) فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَضْعِ الْقَصْدُ أَوْ الْوَضْعُ الْعَرَبِيُّ لَهُ: التَّفَاتُ، أَي: رَجُوعٌ إِلَى خِلَافٍ آخَرَ يَنْبَنِي عَلَيْهِ مَا هُنَا، وَهُوَ كَوْنُ دَلَالََةِ الْكَلَامِ وَضْعِيَّةً، أَي: مَنْسُوبَةً إِلَى الْوَضْعِ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْوَضْعِ هُنَا الْعَرَبِيُّ، أَوْ عَقْلِيَّةً، أَيْ مَنْسُوبَةً إِلَى الْعَقْلِ الْمَحْضِ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْوَضْعِ الْقَصْدُ.

قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ الثَّانِي) أَيِ إِنَّهَا عَقْلِيَّةٌ، فَيَكُونُ الْأَصَحُّ هُنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَضْعِ الْقَصْدُ، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ مَرْجُوحٌ مَبْنِيٌّ عَلَى مَرْجُوحٍ، وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ لَا يُجْدِي لَهُ نَفْعًا، فَإِنَّه جَارٍ عَلَى الْقَوْلَيْنِ، وَالتَّصْرِيحُ بِمُقَابِلِ هَلْ هُنَا مُتَعَيِّنٌ، [لَأَنَّهُ غَيْرُ مُحْصُورٍ] ^(٣)، فَإِنَّ الدَّلَالََةَ، وَهِيَ كَوْنُ

(١) سقط من (ت).

(٢) سقطت من (ج).

(٣) سقطت من (ث).

فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ مُسَمَّى زَيْدٍ مَثَلًا وَعَرَفَ مُسَمَّى قَائِمٍ، وَسَمِعَ «زَيْدٌ قَائِمٌ» بِإِعْرَابِهِ الْمَخْصُوصِ، فَهَمَ بِالضَّرُورَةِ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ، وَهَذَا الْحَدُّ لِحِمَاةٍ، مِنْهُمْ الْجَزُولِيُّ.

الشَّيْءِ بِحَالَةٍ يُعْلَمُ مِنَ الْعِلْمِ بِهَا الْعِلْمُ بِشَيْءٍ آخَرَ قَدْ تَكُونُ طَبِيعِيَّةً أَيْضًا، كَدَلَالَةِ أُخٍ عَلَى وَجَعِ الصَّدْرِ فَافْهَمُ.

قوله: (فَهَمَ بِالضَّرُورَةِ) أي: من غيرِ نظرٍ وفكرٍ، [٦/ظ] ومعنى الكلام نسبةُ القيامِ إلى زَيْدٍ، وهذا غيرُ المعنى المعروفِ أَوَّلًا الَّذِي هُوَ الْمُسَمَّيَاتُ، قوله: (وَهَذَا الْحَدُّ) المذكورُ بقوله (فَهُوَ اللَّفْظُ إِلَى آخِرِهِ) ^(١) لِحِمَاةٍ قَبْلَ الْمُؤَلَّفِ فَهُوَ مُسَبَّوقٌ بِهِ، وَتَابِعٌ لغيرِهِ، وَذَكَرَ ^(٢) الْجَزُولِيُّ ^(٣) لزيادةِ التقويةِ لكونِهِ من أَجَلِّهِمْ، وَالْمَقْصُودُ من ذِكْرِ [هَذِهِ] ^(٤) التَّوْطِئَةُ لِرَدِّ الْقَوْلِ الْآتِي ^(٥)، وَالْحَدُّ هُوَ الْمَعْرُوفُ، أَي:

(١) ويقصد ما شرحه الشيخ خالد الأزهرى من تعريف الأجرومي للكلام الذي هو: «اللفظ المركَّب، المفيد بالوضع». متن الأجرومية، للأجرومي، ط/، دار الضميمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص ٥.

(٢) أي: ذَكَرَ الشيخ خالد الأزهرى للإمام (الجزولي).

(٣) هو أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي، وُلِدَ فِي جُزُلَةَ سَنَةِ ٥٤٠، وَتَوَفَّى سَنَةَ ٦٠٧هـ. ومن مؤلفاته: شرح الإيضاح للفارسي، شرح المفصل للزمخشري، والمقدمة الجزولية. يُنظر ترجمته: وفيات الأعيان، لابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٥٧/٣، بغية الوعاة ٢/٢٣٦، والأعلام ٥/٢٨٨، ومعجم المؤلفين ٢٧/٨.

(٤) في (أ)، و(ب): (هذا).

(٥) ويُنظر تعريف الجزولي والذي هو: «هو اللفظ المركَّب المفيد بالوضع». المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي (ت ٦٠٧هـ)، تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد، منشورات أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص ٣.

وَحَاصِلُهُ يَرْجِعُ إِلَى أَعْتِبَارِ أَرْبَعَةِ أُمُورٍ: اللَّفْظُ، وَالتَّرْكِيبُ،
وَالْإِفَادَةُ، وَالْوَضْعُ؛ مِثَالُ اجْتِمَاعِهَا: زَيْدٌ قَائِمٌ، فَيَصْدُقُ عَلَى زَيْدٍ

المَوْضِعُ والمَبِينُ [للشيء] ^(١)، ويرادفُهُ التَّعْرِيفُ والرَّسْمُ، غَيْرَ أَنَّ
الرَّسْمَ بالعَوَارِضِ، والْحَدَّ بالذَّاتِيَّاتِ.

قوله: (وَحَاصِلُهُ) أي الحدُّ المذكورُ يرجعُ، أي: يوجدُ ويتحققُ
بأربعةِ أمورٍ ^(٢)، أي بمعاني أربعةِ ألفاظٍ ^(٣)، وتعبيرُهُ بالمصادرِ لا
يُنَاسِبُ الحدَّ إِلَّا على تأويلها باسمِ المفعولِ، قوله: (مِثَالُ اجْتِمَاعِهَا)
أي الأربعةِ المذكورةِ، والمِثَالُ جُزْئِيٌّ يُذَكِّرُ لإيضاحِ الكلِّي لوجودِ
الكلِّي فيه مع زيادةِ [التَّشْخِصِ] ^(٤)، وقد يُطْلَقُ عليه شاهدٌ، وهو جزئِيٌّ
يُذَكِّرُ لإثباتِ القاعدةِ.

قوله: (فَيَصْدُقُ... إلخ) أي فيصحُّ أَنْ يقالَ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ،
لفظٌ إلى آخره، ويجوزُ في (زيدٌ) الضَّمُّ على الحكايةِ ^(٥)، ورفعُهُ مَقْدَرٌ،
والرَّفْعُ بالابتداءِ والجَرُّ بـعلى، ورفعُهُ مَقْدَرٌ، وفي قائمٌ الضَّمُّ على

(١) سقط من (ت).

(٢) الكليات، ص ٣٢٦.

(٣) وأضاف ابن مالك (ت ٦٧١هـ)

أمرًا خامسًا هو: «مقصودًا لذاته». تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك
(ت ٦٧١هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية
المتحدة، ص ٣.

(٤) في (ت): (التخصيص).

(٥) الحكاية هي: «إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أوردته في الكلام». شرح الحدود
التحوية، ص ١٤٤. ويُنظر: الكليات، ص ٤٠٩، موسوعة المصطلح التحوي، ١/ ١٨٠.

قَائِمٌ أَنَّهُ لَفْظٌ، لِأَنَّهُ صَوْتُ مُشْتَمِلٌ عَلَى الزَّايِ وَالْيَاءِ وَالذَّالِ
وَالْقَافِ وَالْأَلِفِ وَالْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ، وَهِيَ بَعْضُ حُرُوفِ ا ب ت
ث... إِلَى آخِرِهَا؛ وَيَصْدُقُ عَلَى زَيْدٍ قَائِمٌ أَنَّهُ مُرَكَّبٌ، لِأَنَّهُ تَرَكَبَ
مِنْ كَلِمَتَيْنِ: الْأُولَى: زَيْدٌ، وَالثَّانِيَّةُ: قَائِمٌ؛ وَيَصْدُقُ عَلَى «زَيْدٌ
قَائِمٌ» أَنَّهُ مُفِيدٌ لِأَنَّهُ أَفَادَ فَايِدَةً لَمْ تَكُنْ عِنْدَ السَّامِعِ، لِكَوْنِ السَّامِعِ

الحكاية، والرفع بالخبرية فتأمل. قوله: (على الزاي إلى آخره) ^(١) أي
على مسميات تلك الأسماء، وكذا ما بعده ^(٢)، قوله: (من كلمتين)
بقطع النظر عن الضمير في الوصف لأنه بمنزلة الخالي عنه بدليل عدم
تغيره بالتكلم وغيره، نحو: أنا قائم، وأنت قائم، وهو قائم، كما لا
يتغير الخالي عنه، نحو: أنا رجل، وأنت رجل، وهو رجل.

قوله: (لأنه أفاد... إلخ) هو مبني على اشتراط تجدد الفائدة،
وهو مرجوح خلافا لابن مالك ^(٣)، وإلا فيلزم أن يكون اللفظ الواحد

(١) يُنظر للنص الذي ذكرناه في الهامش (٣)، ويبدو أن الحاشي لم يُراعِ الترتب في
شرحه لنص الشيخ خالد الأزهرى، فالنص السابق تالٍ لهذا النص.

(٢) ويقصد: زه، وبه، وبه... إلخ، وهي مسمياتها. يُنظر: حاشية ابن الحاج على شرح
متن الأجرومية، للشيخ خالد، ص ٢٧.

(٣) قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): «والكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا
لذاته». تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٣. ويُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك
(ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر د. طارق فتحي، ط ١، دار الكتب العلمية -
بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ١٥/١. شرح الكافية الشافية، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)،
تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، ط ١، دار صادر - بيروت، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م،
٩/١.

يَجْهَلُ قِيَامَ زَيْدٍ؛ وَيَصْدُقُ عَلَى «زَيْدٌ قَائِمٌ» أَنَّهُ مَقْصُودٌ، لِأَنَّ
الْمُتَكَلِّمَ قَصَدَ بِهَذَا اللَّفْظِ إِفَادَةَ الْمُخَاطَبِ. فَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ: «الْلَفْظُ»
الْإِشَارَةُ وَالْكِتَابَةُ وَالنُّصْبُ وَالْعَقْدُ، وَتُسَمَّى الدَّوَالُّ الْأَرْبَعُ.....

.....
كَلَامًا أَوْ غَيْرَ كَلَامٍ إِذَا خَوِطَبَ بِهِ مَنْ يَعْلَمُهُ وَمَنْ يَجْهَلُهُ، وَلَا يَخْفَى
بُعْدُهُ أَوْ فُسَادُهُ، قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَصَدَ... إِنْخ) هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ
الْمُرَادَ بِالْوَضْعِ الْقَصْدُ، [٧و] وَقَدْ عَلِمْتَ ضَعْفَهُ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ
مَعْتَقَدُهُ، وَكَانَ حَقُّهُ ذِكْرُ مُقَابِلِهِ [كَمَا فَعَلَ فِيمَا يَأْتِي] ^(١).

قَوْلُهُ: (فَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ: اللَّفْظُ... إِنْخ) أَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ فِيمَا مَرَّ
أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ حَدَّ الْكَلَامِ ^(٢)، وَالْوَاجِبُ فِي الْحَدِّ كَمَا هُوَ مَقَرَّرٌ
فِي مَحَلِّهِ أَنْ يَكُونَ مُشْتَمِلًا عَلَى جَنْسٍ وَفَصْلٍ أَوْ فُصُولٍ، وَالْوَاجِبُ فِي
الْجَنْسِ الْإِدْخَالُ وَلَا يَصِحُّ الْإِخْرَاجُ بِهِ، وَالْجَنْسُ هُنَا هُوَ اللَّفْظُ،
فَالْإِخْرَاجُ بِهِ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، نَعَمْ قَالُوا إِنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ الْجَنْسِ وَالْفَصْلِ
عُمُومٌ مِنْ وَجْهِ جَازٍ أَنْ يَخْرُجَ بِكُلِّ مِنْهُمَا مَا شَمَلَهُ الْآخَرُ، وَفِي صَحَّةِ
ذَلِكَ هُنَا تَأْمُلُ، فَرَاجِعُهُ.

قَوْلُهُ: (الْإِشَارَةُ) أَيِ الْإِفْهَامُ بِنَحْوِ الْيَدِ، وَالْكِتَابَةُ: الْإِفْهَامُ
بِالنُّقُوشِ، وَالنُّصْبُ: الْإِفْهَامُ بِالْعَلَامَاتِ الْمَنْصُوبَةِ، وَالْعَقْدُ:
الْإِفْهَامُ بِالْأَصَابِعِ لِأَعْدَادٍ مَخْصُوصَةٍ، وَتُسَمِّيُهَا بِالدَّوَالِّ يَفِيدُ أَنَّهَا

(١) سقطت من (ج).

(٢) ويقصد ما أورده الآجرومي في حَدِّ الْكَلَامِ، وهو: «الْلَفْظُ الْمَرْكَبُ، الْمَفِيدُ بِالْوَضْعِ».
متن الآجرومية، ص ٥.

وَنَحْوَهَا؛ وَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ: «الْمُرْكَبُ» الْمُفْرَدَاتُ، كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو؛
وَالْأَعْدَادُ الْمَسْرُودَةُ نَحْوُ: وَاحِدٌ أَثْنَانِ... إِلَى آخِرِهَا؛ وَقِيلَ: لَا
حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ التَّرْكِيبِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِالْمُفِيدِ، إِذِ الْمُفِيدُ الْفَائِدَةُ
الْمَذْكُورَةُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُرْكَبًا؛ وَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ: «الْمُفِيدُ» غَيْرُ الْمُفِيدِ،
كَالْمُرْكَبِ الْإِضَافِيِّ كَعَبْدِ اللَّهِ،

موضوعة للإفهام المذكور وإلا لم تكن بينهما علاقة فلا ينتقل
الذهن إليه.

قوله: (وَنَحْوَهَا) بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى الْإِشَارَةِ كَالْمَعْنَى الْقَائِمِ
بِالنَّفْسِ وَمَا يُفْهَمُ مِنْ حَالِ الشَّيْءِ، قوله: (الْمَسْرُودَةُ) الَّتِي تُذَكَّرُ
مُتَتَابِعَةً، مِنْ: سَرَدَ الدَّرْعَ: نَسَجَهُ، وَسَرَدَ الْحَدِيثَ: أَجَادَ سِيَاقَهُ^(١)،
وَالْمَرَادُ (بِآخِرِهَا): آخَرُ مَا يُذَكَّرُ مِنْهَا إِذْ لَا آخَرَ لَهَا فِي ذَاتِهَا.

قوله: (وَقِيلَ لَا حَاجَةَ... إلخ) حَكَاهُ بِصِيغَةِ التَّمْرِيطِ لِضَعْفِهِ
كَمَا عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ، وَلِأَنَّ الْحُدُودَ لَا يُكْتَفَى فِيهَا بِاللَّوَاظِمِ، وَلِأَنَّ
الْأَصْلَ فِي الْقِيُودِ بَيَانُ الْمَاهِيَةِ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ (ذِكْر... إلخ) إِلَى أَنَّ
الْخِلَافَ فِي التَّصْرِيحِ بِلَفْظِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ مُعْتَبَرٌ اتِّفَاقًا. وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ
(الْمَذْكُورَةُ) إِلَى الْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ.

قوله: (كَالْمُرْكَبِ الْإِضَافِيِّ) وَهُوَ [كُلُّ]^(٢) كَلِمَتَيْنِ نَزَلَتْ ثَانِيتهما

(١) يُنْظَرُ مَادَّةُ (سَرَدَ): لِسَانُ الْعَرَبِ ٢١١/٣، الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ ٣٠١/١، تَاجُ الْعُرُوسِ
٧/٨.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ج).

وَالْمَرْجِي كَبْعَلَبِكَ، وَالتَّقْيِيدِي كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ، وَالْإِسْنَادِي
الْمُتَوَقَّفِ عَلَى غَيْرِهِ نَحْوُ: إِنَّ قَامَ زَيْدٌ، وَالْمَعْلُومِ لِلْمُخَاطَبِ نَحْوُ:

.....
منزلة التَّائِيثِ مِمَّا قَبْلَهُ بِجَامِعٍ أَنَّهَا مُلَازِمَةٌ لِحَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالْإِعْرَابُ
عَلَى مَا قَبْلَهَا^(١).

قَوْلُهُ: (وَالْمَرْجِي) وَهُوَ كُلُّ كَلِمَتَيْنِ نَزَلَتْ ثَانِيَتُهُمَا مِنْزَلَةً تَاءِ
التَّنْوِينِ مِمَّا [٧/ظ] قَبْلَهُ بِجَامِعٍ [أَنَّهَا مُلَازِمَةٌ لِحَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَالْإِعْرَابُ
عَلَى مَا قَبْلَهَا]^(٢). أَنَّ الْإِعْرَابَ عَلَيْهَا، وَأَنَّ مَا قَبْلَهَا مُلَازِمٌ لِحَالَةٍ
وَاحِدَةٍ^(٣). (وَالْتَّقْيِيدِي) وَهُوَ مَا كَانَتِ الْكَلِمَةُ [الثَّانِيَةُ]^(٤) قِيدًا
لِلْأُولَى^(٥)، وَأَشَارَ بِالْكَافِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَتَقَيَّدُ بِالْمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ كَمَا
ذَكَرَهُ، بَلْ يَجُوزُ فِي الْمُضَافِ وَغَيْرِهِ، [نَحْوُ: ضَرَبَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ،
فَتَأَمَّلْ]^(٦).

قَوْلُهُ: (وَالْإِسْنَادِي) أَيُّ بِحَسَبِ الْأَصْلِ قَبْلَ التَّرْكِيبِ، فَلَا
يُخَالَفُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَفِيدِ، قَوْلُهُ (وَالْمَعْلُومُ... إلخ) هُوَ مَبْنِي عَلَى
تَحْدِيدِ الْفَائِدَةِ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ مَرْجُوحٌ، وَهَذَا وَمَا بَعْدَهُ مَعْطُوفٌ عَلَى
الْمُتَوَقَّفِ.

(١) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ، ص ٤٤.

(٢) اضْطَرَبَ تَرْتِيبُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي (ت).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ت). وَيُنْظَرُ الْحَدَّ شَرْحُ الْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ، ص ٤٥.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ت).

(٥) يُنْظَرُ: كَشَافُ اصْطِلَاحِ الْفُنُونِ، ٥٠٩/٣.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (ث).

السَّمَاءُ فَوْقَنَا وَالْأَرْضُ تَحْتَنَا، وَالْمَجْعُولِ عِلْمًا نَحْوُ: بَرَقَ نَحْرُهُ
وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ وَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ: «بِالْوَضْعِ» عَلَى التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ مَا لَيْسَ
بِعَرَبِيٍّ كَالْأَعْجَمِيِّ، وَالْمُفِيدُ بِالْعَقْلِ، كِيفَادَةُ حَيَاةِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ وَرَاءِ
جِدَارٍ؛ وَيَخْرُجُ عَلَى التَّفْسِيرِ الثَّانِي كَلَامُ النَّائِمِ وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ

قوله: (بَرَقَ نَحْرُهُ) بفتح الرَّاءِ: أضاء، والنَّحْرُ هنا العُنُقُ، وأما
بَرَقَ بالكسرِ فمعناه تَحَيَّرَ^(١)، قوله: (وَنَحْوُ ذَلِكَ) مستدرِكٌ، وانظرْ على
مَاذَا عُطِفَ؟ قوله: (عَلَى التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ) وهو جعلُ اللَّفْظِ دليلاً على
المعنى، [لا يخفى عليك ما مرَّ أَنَّ هذا التَّفْسِيرَ شاملٌ للأَعْجَمِيِّ]^(٢)
فلا يصحُّ إخراجُهُ به، فلو أُسْقِطَ لَفْظُ التَّفْسِيرِ لكانَ أولى إِلَّا أن يُرَادَ
بِالتَّفْسِيرِ ما مرَّ بقوله أَيُّ الوَضْعِ العَرَبِيِّ فتأمل.

قوله: (وَالْمُفِيدُ بِالْعَقْلِ) أَيُّ الذي تحصلُ الفائدةُ منه بِمَحْضِ
العقلِ لا بواسطةِ وَضْعٍ، ويخرجُ أيضاً المفيدُ بالطبعِ كدلالةِ أَخٍ على
وجعِ الصدرِ كما مرَّ، فَإِنَّهَا لم تُوضَعْ لذلك، قوله: (مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ)
قَيَّدَ بِهِ لنفيِ علمِ حَيَاتِهِ بالمشاهدة، قوله: (عَلَى التَّفْسِيرِ الثَّانِي) وهو
أَن يَقْصُدَ الْمُتَكَلِّمُ إفادَةَ السَّامِعِ وَهُوَ المَرْجُوحُ كما تقدَّمَ.

قوله: (وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ) عَطْفُهُ عامٌّ إن أُريدَ بالعقلِ التَّمْيِيزُ،
ومغايِرٌ إن أُريدَ به الغريزِيُّ الَّذِي هو غريزةٌ يتبعه العلمُ بالضروريات

(١) يُنظر: إصلاح المنطق، لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام
هارون، ط/٤، دار المعارف بمصر، ص ١٩٣.

(٢) سقطت من (ج).

وَمَنْ جَرَى عَلَى لِسَانِهِ مَا لَا يَقْصِدُهُ، وَمُحَاكَأَةُ بَعْضِ الطُّيُورِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[أَنْوَاعُ الْكَلَامِ]

وَلَمَّا كَانَ كُلُّ مُرَكَّبٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَجْزَاءٍ يَتَرَكَّبُ مِنْهَا أَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ مُعَبَّرًا عَنْهَا بِالْأَقْسَامِ

عند سلامة الآلات، أي: الحواس لأنّه لا يزيله إلا الجنون، [قوله (وَمَنْ جَرَى... إلخ) لأنّ له قصدًا، أو ما ذكره غير مقصود]^(١).

قوله: (وَمُحَاكَأَةُ بَعْضِ الطُّيُورِ) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تُحَاكِي أَيْ تَشَابَهُ كَلَامَ الْعُقَلَاءِ، وَمُحَاكَأَةُ مَرْفُوعَةٌ عَطْفًا عَلَى كَلَامِ [٨/و] النَّائِمِ، وَلَا يَصَحُّ جَرُّهَا عَطْفًا عَلَى النَّائِمِ كَالَّذِي قَبْلَهَا، وَعَلَى هَذَا فَلَيْسَتْ دَاخِلَةً فِي الْكَلَامِ فَلَا يَصَحُّ إِخْرَاجُهَا مِنْهُ فَتَأَمَّلْ.

قوله: (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)^(٢) كَأَلْفَاظِ الْبَهَائِمِ، وَانْظُرْ عَلَى مَاذَا عُطِفَ، قَوْلُهُ: (وَلَمَّا كَانَ... إلخ) فَهُوَ تَوَطُّعٌ لاعتراضٍ عَلَى الْمُصَنِّفِ^(٣) مَعَ جَوَابِهِ عَنْهُ، وَإِفَادَةُ أَحْكَامٍ مِنْهَا: أَنَّ الْأَجْزَاءَ هُنَا مَرْتَبَةٌ عَلَى قَيْدِ التَّرْكِيبِ السَّابِقِ، وَتَعْبِيرُهُ بِالْأَجْزَاءِ الَّذِي الْمُرَادُ مِنْهَا مَا فَوْقَ

(١) سقط من (ت).

(٢) يُنْظَرُ النَّصُّ فِي الْهَامِشِ السَّابِقِ.

(٣) يُنْظَرُ: مَتْنُ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ٥.

مَجَازًا،

الواحد يُفِيدُ أَنَّهُ مِنْ تَقْسِيمِ الْكُلِّيِّ إِلَى أَجْزَائِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَصُحُّ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنْ كُلِّ قِسْمٍ مِنْهَا، إِذْ لَا يَصُحُّ أَنْ يُقَالَ: الْاسْمُ كَلَامٌ لَا مِنْ تَقْسِيمِ الْكُلِّيِّ إِلَى جُزْئِيَّاتِهِ الَّذِي يَصُحُّ فِيهِ ذَلِكَ، كَتَقْسِيمِ الْكَلِمَةِ إِلَى اسْمٍ وَفَعْلٍ وَحَرْفٍ، إِذْ يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ الْاسْمُ كَلِمَةٌ، [وهكذا]^(١).

قوله: (مَجَازًا) أَي تَجَوُّزٌ فِي تَعْبِيرِهِ بِالْأَقْسَامِ عَنْ التَّعْبِيرِ بِالْأَجْزَاءِ الَّتِي هِيَ الْمُرَادَةُ هُنَا، وَقَرِينَةُ الْمَجَازِ عَدَمُ صِحَّةِ الْأَقْسَامِ، لِأَنَّ قِسْمَ الشَّيْءِ مَا كَانَ مُنْدرِجًا تَحْتَهُ، وَأَخْصَصَ مِنْهُ، وَيُقَابِلُهُ الْقِسْمُ وَهُوَ مَا كَانَ مُقَابِلًا لَهُ وَمِنْهُ وَجَاءَ مَعَهُ تَحْتَ شَيْءٍ آخَرَ، كَالْأَدْمِيِّ وَالْفَرَسِ تَحْتَ الْحَيَوَانِ، وَمَا هُنَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَلَا يَصُحُّ التَّجَوُّزُ بِالْأَقْسَامِ عَنِ الْقِسِمَاتِ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْإِخْبَارِ كَمَا مَرَّ، فَتَعَيَّنَ إِرَادَةُ الْأَجْزَاءِ، وَلَفْظُ الْجُزْءِ يَعُمُّ الْقِسْمَ وَالْقِسِمَ لَكِنْ يُعَبَّرُ عَنْهُ فِي الْأَوَّلِ بِالْجُزْءِ، [وفي الثاني بالجزئي]^(٢)، فتأمل]^(٣).

(١) سقطت من (ج).

(٢) وقصارى الكلام فَإِنَّ الْحَاشِيَّ يَرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ تَقْسِيمَ الْكَلَامِ إِلَى اسْمٍ وَفَعْلٍ وَحَرْفٍ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ، وَهُوَ تَفْرِيعٌ مَجَازِيٌّ وَلَيْسَ مِنْ بَابِ التَّقْسِيمِ فَالْمَجَازُ: «هُوَ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي غَيْرِ مَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ لَهُ». وَالتَّقْسِيمُ هُوَ: «أَنْ نَقْسِمَ الْكَلَامَ عَلَى جَمِيعِ أَنْوَاعِهِ وَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا جَنْسٌ مِنْ أَجْنَاسِهِ». يُنْظَرُ: كِتَابُ الصَّنَاعَتَيْنِ، لِأَبِي هَلَالٍ الْعَسْكَرِيِّ (ت ٣٩٥هـ)، تَحْقِيقُ: عَلِيِّ مُحَمَّدٍ الْبَجَاوِيِّ وَمُحَمَّدِ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ صَيْدَا - بَيْرُوتَ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٢١، وَمِفْتَاحُ الْعُلُومِ، لِأَبِي يَعْقُوبَ يَوْسُفَ السَّكَاكِيِّ (ت ٦٢٦هـ)، الْقَاهِرَةُ، ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م، ص ١٧٠، وَمَعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ الْبَلَاغِيَّةِ وَتَطَوُّرِهَا، ٣٢٩/٢، ١٩٣/٣، وَمَعْجَمُ الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ص ٥٤٨.

(٣) سقطت من (ث).

كَمَا فَعَلَهُ الزَّجَّاجِيُّ فِي «جُمْلِهِ»، فَقَالَ: (وَأَقْسَامُهُ)؛ أَي: أَجْزَاءُ
الْكَلَامِ مِنْ جِهَةِ تَرْكِيبِهِ مِنْ مَجْمُوعِهَا لَا مِنْ جَمِيعِهَا (ثَلَاثَةٌ) لَا

قوله: (كَمَا فَعَلَ الزَّجَّاجِيُّ^(١) فِي جُمْلِهِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ
المصنّف مسبوّق بهذا التّعبير لکنّه لَا یفید دفع الاعتراض عنه، قوله:
(مِنْ جِهَةِ تَرْكِيبِهِ... إلخ) فِيهِ دَفْعٌ لِمَا یُقَالُ إِنَّ جَعَلَ هَذِهِ الْأَجْزَاءَ
أَجْزَاءً لِلْكَلَامِ یَقْتَضِي تَوَقُّفَ حَقِيقَتِهِ عَلَى وَجُودِ كُلِّهَا، وَلِیْسَ كَذَلِكَ.

وحاصلُ الجواب: أَنَّ المرادَ توقّف حقیقته على مجموعها
الصّادقِ ببعضها لَا على کلّها، وقولُ بعضهم یمكنُ الجوابُ أيضًا
بجعلِ الضّمیرِ فی أقسامه راجعًا للکلامِ بمعنی الكلمة، ففیه استخدامٌ،
أو راجعًا لللفظِ لَا یقیدُهُ غیرُ [٨/ظ] مستقیم کما لَا یخفی، قوله: (مِنْ
مَجْمُوعِهَا لَا مِنْ جَمِيعِهَا)^(٢)، هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ فِي مَعْنَى هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ
عَكْسَ مَا ذَكَرَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ فِيهِمَا، فَرَاغَهُ.

[قوله: (وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ) بِدَلِيلِ نَقْلِيٍّ، وَهُوَ أَنَّهُ أَمَّا أَنْ يَقَعَ فِي
رُكْنِي الْإِسْنَادِ وَيُخْبَرَ بِهِ وَعَنْهُ، أَوْ لَا، الْأَوَّلُ: الْأَسْمُ، وَالثَّانِي: أَمَّا

(١) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ، له (الجمال) و(الإيضاح في علل
النحو) و(الأمالی) وغيرها، توفي سنی ٣٤٠هـ. يُنظر ترجمته: إنباه الرواة في أنباه
النّحاة، للوزير جمال الدّین القفطي (ت ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،
ط/١، مطبعة دار الكتب المصريّة، ١٣٧٧هـ/١٩٥٢م، ١٦٠/٢، ووفيات الأعيان
١٣٦٣، وبغية الوعاة ٧٧/٢.

(٢) يُنظر: الجمال في النحو، لأبي القاسم الزّجّاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: علي توفيق
الحمد، ط/٤، مؤسسة الرّسالة، دار الأمل - بيروت/الأردن، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م،
ص ١٧. ويُنظر: شرح المقدّمة الأجروميّة، ص ٢٠.

رَابِعَ لَهَا بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا أَلْتَفَاتَ لِمَنْ زَادَ رَابِعًا وَسَمَّاهُ: خَالِفَةً،
وَعُنِيَ بِذَلِكَ أَسْمَ الْفِعْلِ، نَحْوُ: صَهٍ،

أَنْ يَقَعَ فِي أَحَدٍ رُكْنِي الْإِسْنَادِ وَيُخْبِرَ بِهِ لَا عَنْهُ، أَوْ لَا، الْأَوَّلُ:
الْفِعْلُ، وَالثَّانِي: الْحَرْفُ^(١).

[قوله: (بِالْإِجْمَاعِ)]^(٢) هو مبنيٌّ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَ النُّحَاةِ فِي
الْأُمُورِ اللُّغَوِيَةِ مُعْتَبَرٌ، وَفِيهِ تَرَدُّدٌ لِبَعْضِهِمْ.

قوله: (وَلَا أَلْتَفَاتٌ... إلخ)^(٣) إشارةٌ لرفضِهِ وعدمِ الاعتناء بِهِ،
فليسَ خارقًا لِلْإِجْمَاعِ لِتَأْخُرِهِ عَنْهُ، قوله: (وَسَمَّاهُ خَالِفَةً)^(٤) أَيِ عَبَّرَ
عَنْ اسْمِهِ بِهَذَا اللَّفْظِ لكونِهِ خَلْفًا عَنْ غَيْرِهِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ، قوله:
(وَعُنِيَ) أَيِ قَصَدَ، وَأَرَادَ بِذَلِكَ الرَّابِعَ اسْمَ الْفِعْلِ، أَيِ: أَسْمَاءَ
الْأَفْعَالِ^(٥)، فَالْإِضَافَةُ لِلْعُمُومِ، وَفِي ذَلِكَ رَدٌّ عَلَيْهِ لِتَسْمِيَتِهِمْ لَهُ اسْمًا،

(١) تأخرت عن هذا الموضع في (ت) وذكرها بعد حديثه عن الخالفة.

(٢) سقطت من (ت).

(٣) يُنظر: الخصائص، لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد
علي النجا، ط/٤، مشروع النشر المشترك، دار الشؤون الثقافية - بغداد، ١٩٩٠م،
١/١٩٠، كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)،
تحقيق: د. أحمد سليم، ود. محمد أحمد، ط/١، جروس برس، ص ٦٦.

(٤) مصطلح (الخالفة) كوفي، وهو أَنَّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ.
يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق:
محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر، ٢٤٥/١ المسألة له.

(٥) وهو تقسيم أحمد بن صابر، فقد قسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف وخالفة والأخير
اسم الفاعل. يُنظر: همع الهوامع في شرح من جمع الجوامع - لجلال الدين
السيوطي (ت ٩١١هـ) - تحقيق: د - عبدالعال سالم مكرم - عالم الكتب - القاهرة،
١٤٢١هـ - ٢٠٠١م ٧/١ بغية الوعاة ٣١١/١.

فَإِنَّهُ خَلَفَ عَنِ اسْكُتْ.

وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ: (اسْمٌ)، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مُضْمَرٌ، نَحْوُ إِنَّا؛

ولوجود علامات الاسم فيه [كما يأتي]^(١).

قوله: (خَلَفًا عَنِ اسْكُتْ) أي عن لفظه، وهو خالٍ عن اقترانه بالزمن، لأنَّ المقترنَ به معناه. وعند المحققين أنَّ أسماء الأفعال موضوعة للمعنى المصدرى ثم استعملت في معنى الفعل^(٢).

قوله: (اسْمٌ) قَدَّمَهُ على قسيميه لشرفه عليهما بوقوعه في ركني الإسناد، وبالإخبار به وعنه، وله حَدٌّ وحكمٌ وعلامةٌ واشتقاقٌ، وكذا لقسيميه، وستأتي كلها، قوله: (ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ) بدليل عقلي، وهو أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَصْلَحَ أَنْ [يُشارَ به إلى]^(٣) كلِّ جنسٍ أو لا، الأول: المبهم، والثاني إِمَّا أَنْ يكون كنايةً عن غيره أو لا، الأول: المضمَر، والثاني: المُظْهَر.

قوله: (مُضْمَرٌ) قَدَّمَهُ لَأَنَّهُ أَعْرَفُ مِمَّا بَعْدَهُ ولانحصار أقسامه وأعقبه بالمظهر، لاشتماله على العلم الذي يلي الضمير في الأعرافية ولعدم انحصار أقسامه، وأخَّرَ المبهم لتأخُّره عنهما في التعريف ولإبهامه، [٩/و] والمضمَر ما كُنِيَ به عن الظاهر اختصاراً، والمظهر ما

(١) سقطت من (ث).

(٢) يُنظر تفصيل ذلك: معجم أسماء الأفعال في اللغة العربية، إعداد: د. أيمن عبدالله الشَّوَّاء، ط/١، مطبوعات مجمع اللغة العربية - بدمشق، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص ١٥ - ٢٤.

(٣) سقطت من (أ).

وَمُظْهَرٌ، كَزَيْدٍ؛ وَمُبْهَمٌ، نَحْوُ: هَذَا. (وَفِعْلٌ)، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ
 أَيْضًا: مَاضٍ، كَضَرَبَ؛ وَمُضَارِعٌ، كَيَضْرِبُ؛ وَأَمْرٌ، كَأَضْرِبْ.
 (وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى)، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ أَيْضًا: حَرْفٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ
 الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ،

دَلٌّ بلفظه على معناه، ومنه المبهم، وجعله قسمًا برأسه لاحتياجه في
 دلالة إلى [ضميمة]^(١).

قَوْلُهُ: (وَفِعْلٌ) سُمِّيَ بذلك باعتبار مدلوله الذي هو الفعل
 اللُّغَوِيُّ، وقَدَّمَهُ على الحرف لشرفه عليه بوقوعه في أحد ركني
 الإسناد، وبالإخبار به، قوله: (وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ) بدليل انحصار بيان
 زمنه، والتَّلبُّسُ بمعناه. قوله: (أَيْضًا) مصدرٌ آخَرٌ بالمدِّ، إذا رَجَعَ، ولا
 يَقَعُ إِلَّا بين شيئين متجانسين، فلا يقال: قام زيدٌ أيضًا، ولا جاء زيدٌ
 وذهب عمروٌ أيضًا^(٢).

قَوْلُهُ: (جَاءَ لِمَعْنَى)^(٣) أي وُضِعَ لمعنى، قوله: (ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ)
 وانحصارُهُ فيها يُعْلَمُ مِمَّا ذَكَرَهُ، قوله: (مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ)
 وهو إمَّا أَنْ يَعْمَلَ فيها^(٤) كالأحرف المشبَّهات بليس، وإمَّا أَنْ لَا
 يَعْمَلَ فيها كما مثل من بلٌ وهلٌ، وتَعَيَّنَ الفعلُ بعدَ هلٍ إذا كان في

(١) في (ت): (غيره). والمضمر هو: «ما دلت وضعًا على مُتَكَلِّمٍ، أو مخاطبٍ، أو
 غائبٍ». يُنظر: شرح الحدود التحويتية، ص ٦٧. شرح كتاب الحدود، ص ٤٠.

(٢) يُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن نور الدين الأشموني
 (ت ٩٠٠هـ)، ط ١، دار الفكر - بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ٣٥٥/١.

(٣) وهنا بدأ يتكلَّم عن (الحرف).

(٤) أي: تعمل الحروف في الأسماء والأفعال.

نَحَوَ: هَلْ؛ وَحَرَفٌ مُخْتَصٌّ بِالْأَسْمَاءِ، نَحَوَ: فِي؛ وَحَرَفٌ مُخْتَصٌّ
بِالْأَفْعَالِ، نَحَوَ: لَمْ. وَأَخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «جَاءَ لِمَعْنَى» مِنْ حُرُوفِ
التَّهْجِيِّ إِذَا كَانَتْ أَجْزَاءَ كَلِمَةٍ، كَزَايَ زَيْدٍ وَيَائِهِ وَدَالِهِ، لَا مُطْلَقًا،
لِأَنَّ حُرُوفَ التَّهْجِيِّ إِذَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ فَهِيَ أَسْمٌ لِمَعَانٍ، فَجِئِمٌ
مَثَلًا أَسْمٌ جَهْ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا أَسْمٌ قَبُولُهَا لِعَلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ،
نَحَوَ: كَتَبْتُ جِيمًا، وَهَذِهِ الْجِئِمُ أَحْسَنُ مِنْ جِيمِكَ، وَكَذَا الْبَاقِي.

.....
حِيزَهَا فَعْلٌ لَا يَخْرُجُهَا عَنِ الْإِشْتِرَاكِ، [فَلَا حَاجَةَ لِلتَّقْيِيدِ بِهِ] ^(١).

قَوْلُهُ: (مُخْتَصٌّ بِالْأَسْمِ) وَهُوَ إِمَّا عَامِلٌ فِيهِ الْعَمَلُ الْخَاصُّ بِهِ
كَالَّذِي ذَكَرَهُ ^(٢)، أَوْ لَا، نَحَوَ: إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، قَوْلُهُ: (مُخْتَصٌّ بِالْفَعْلِ)
وَهُوَ عَامِلٌ فِيهِ كَمَا مَثَلٌ ^(٣)، أَوْ لَا، نَحَوَ: قَدْ وَالسَّيْنِ.

قَوْلُهُ: (إِذَا كَانَتْ... إلخ) الصَّوَابُ إِسْقَاطُ هَذَا الشَّرْطِ لِأَنَّ
حُرُوفَ التَّهْجِيِّ هِيَ الْمَسْمِيَّاتُ، وَلَيْسَ لَهَا مَعَانٍ مُطْلَقًا، وَكَوْنُهَا تَدُلُّ
عَلَى الْأَعْدَادِ كَمَا فِي الْجُمَلِ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ عَلَى
أَنَّهَا دَالَةٌ عَلَى ذَلِكَ سِوَاءُ كَانَتْ أَجْزَاءَ الْكَلِمَاتِ أَوْ لَا، وَلَعَلَّ الشَّارِحَ
اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَسْمُ بِالْمَسْمَى فَقَيَّدَ بِمَا ذَكَرَ، وَيدُلُّ لَذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ
(فَهِيَ أَسْمَاءٌ لِمَعَانٍ إِلَى آخِرِهِ) كَذَا قِيلَ، وَهُوَ مُرَدُّدٌ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ دَالَةٌ
عَلَى الْمَسْمِيَّاتِ سِوَاءُ كَانَتْ أَجْزَاءَ الْكَلِمَاتِ أَوْ لَا، فَالْوَجْهُ وَقُوعُ
الِاشْتِبَاهِ، وَعَدَمُ صَحَّةِ التَّقْيِيدِ.

(١) سقطت من (ث).

(٢) أي حروف الجر.

(٣) أي: أدوات الجزم.

[عَلَامَاتُ الْأَسْمِ]

وَإِذَا أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ كُلِّ مِنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ (فَالْأَسْمِ)

قوله: (وَإِذَا أَرَدْتَ... إلخ) فيه إشارة إلى أَنَّ هذه الفاء [٩/ظ] تُسَمَّى الفصيحة، لأنها تفصح عن شرطٍ مقدَّر^(١)، والمراد بالمعرفة: التَّمييز أو إدراك التَّمييز، وهذا من المعرفة بالعلامة كما تقدّمت الإشارة إليها، وأمّا مُعَرِّفُهَا بالحدِّ، فالاسم: كلمةٌ دلّت على معنى في نفسها، أي بغير واسطة، ولم تقترن بزمانٍ وَضْعًا^(٢)، والفعل: كلمةٌ دلّت على معنى في نفسها واقتترنت بزمانٍ وَضْعًا^(٣)، والحرف: كلمةٌ دلّت على معنى في غيرها^(٤).

وأمّا أحكامها: فحُكْمُ الْأَسْمَاءِ الإعرابُ أصالةً، وحُكْمُ الْأَفْعَالِ البناءُ إلا الفعل المضارع فخرج عنها إلى حُكْمِ الإعرابِ، وحُكْمُ الحروفِ البناءُ مطلقًا.

وأمّا اشتقاقها: فالاسمُ مشتقٌّ مِنَ السُّمُو، وهو العَلُو وَزُنًا ومعنى، أو مِنَ السِّمَةِ، وهِيَ الْعَلَامَةُ^(٥)، والفعلُ مشتقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ،

(١) قال محمد بن أسعد: الدَّوَانِيُّ (ت ٩٢٨هـ): «وَأَمَّا فَاءُ الْفَصِيحَةِ فَهِيَ فَاءُ التَّعْقِيبِ أَيْضًا». الفاء الفصيحة، لمحمد بن أسعد جلال الدين الدَّوَانِيُّ، تحقيق: د. طه محسن، ط/١، دار تموز - دمشق، ٢٠١١، ص ٣٥.

(٢) يُنْظَرُ: شرح الحدود النحوية، ص ٤٦، شرح كتاب الحدود، ص ٣٦.

(٣) يُنْظَرُ: شرح الحدود النحوية، ص ٤٨، شرح كتاب الحدود، ص ٣٦.

(٤) يُنْظَرُ: شرح الحدود النحوية، ص ٥١، شرح كتاب الحدود، ص ٣٧.

(٥) يُنْظَرُ الْمَسْأَلَةُ: الإنصاف في مسألة الخلاف ٦/١، المسألة (١)، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العُكْبَرِيِّ (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: =

الْمُتَقَدِّمُ فِي التَّقْسِيمِ (يُعْرَفُ) مِنْ قَسِيمِيهِ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ (بِالْخَفْضِ) فِي آخِرِهِ، وَالْخَفْضُ عِبَارَةٌ عَنِ الْكُسْرَةِ

.....

فَضَرَبَ مُشْتَقٌّ مِنَ الضَّرْبِ، وَالْحَرْفُ مُشْتَقٌّ مِنَ التَّحْرِفِ وَهُوَ التَّطَرُّفُ وَزَنَا وَمَعْنَى، لَوْ قَوَعَهُ طَرَفًا فِي الْمُرَكَّبَاتِ^(١)، وَسَيَأْتِي بَعْضُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ [وَالشَّارِحِ فِي بَعْضِ الْأَبْوَابِ]^(٢).

قوله: (الْمُتَقَدِّمُ) إشارة إلى أَنَّ لَامَهُ لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ، وَعَدَلَ عَنِ الْإِضْمَارِ خَوْفَ رَجُوعِهِ لِلْحَرْفِ لِقُرْبِهِ، وَالْمُرَادُ بِالِاسْمِ مَا صَدَقَهُ، قوله: (بِالْخَفْضِ) وَجْهٌ اخْتِصَاصِ الْاسْمِ بِهِ حَتَّى صَارَ عَلَامَةً لَهُ أَنَّ كُلَّ مَجْرُورٍ مُخْبَرٌ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى وَلَمْ يَجْعَلِ الْإِخْبَارُ عَنْهُ عَلَامَةً لَخَطَابِهِ عَلَى الْمُبْتَدِئِ، وَالْمُرَادُ (بِالْخَفْضِ) لَفْظُهُ، قَوْلُهُ (عِبَارَةٌ) وَهِيَ مُصَدَّرُ عَبَرٍ كَنَصَرَ أَي: مُعَبَّرٌ بِهَا عَنْ كَذَا^(٣)، قوله: (فِي آخِرِهِ) لَوْ قَالَ عَلَى آخِرِهِ لَكَانَ أَنْسَبَ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ فِي الْعِبَارَةِ تَسْمُحٌ، وَالْخَفْضُ قِيلَ عَدَلَ عَنِ الْإِضْمَارِ إِلَى الظَّاهِرِ لِأَنَّ الْخَفْضَ الْأَوَّلَ شَامِلٌ لِمَا بِالْحَرْفِ وَغَيْرِهِ، بِخِلَافِ الثَّانِي فَإِنَّهُ لِلْكُسْرَةِ فَقَطْ، وَفِيهِ بَحْثٌ فَرَّاجِعُهُ^(٤)، عَنِ الْكُسْرَةِ

= د.عبدالرحمن العثيمين، ط/١، مكتبة العبيكان - المملكة العربية السعودية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص ١٢١، المسألة (٢).

(١) يُنْظَرُ الْمَسْأَلَةُ: الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ٢٣٥/١، الْمَسْأَلَةُ (٢٨)، وَالتَّبَيُّنُ عَنِ مَذَاهِبِ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ، ص ١٤٣.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ت).

(٣) يُنْظَرُ: كَشَافُ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ ٢١٤/٣.

(٤) الْخَفْضُ الْأَوَّلُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَالِدٍ: «فَالِاسْمُ الْمُتَقَدِّمُ فِي التَّقْسِيمِ، يُعْرَفُ مِنْ قَسِيمِيهِ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ بِالْخَفْضِ...»، وَالْخَفْضُ الْآخِرُ مِنْ قَوْلِهِ أَيْضًا: «وَالْخَفْضُ عِبَارَةٌ عَنِ الْكُسْرَةِ...». شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ٢٢ - ٢٣.

الَّتِي تَحْدُثُ عِنْدَ دُخُولِ عَامِلِ الْخَفْضِ، كَكَسْرَةِ الدَّالِ مِنْ زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فَزَيْدٌ أَسْمٌ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِكَسْرِ آخِرِهِ. (وَالْتَّنْوِينِ)، وَهُوَ نُونٌ سَاكِنَةٌ.....

بناءً على أَنَّ الإِعْرَابَ لَفْظِيٌّ كَمَا هُوَ الْأَصَحُّ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ مَا مَشَى عَلَيْهِ الْمَصْنُفُ، وَفِي التَّعْرِيفِ قُصُورٌ لِعَدَمِ شُمُولِهِ لغير [١٠/و] الكسرة وفيه دورٌ أيضًا لأخذه المَعْرِفُ فِي التَّعْرِيفِ، قَوْلُهُ: (تَحْدُثُ) أَيُّ حَقِيقَةٍ أَوْ اعْتِبَارًا، كَالْمُضَافِ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمُرَادُ بِالدُّخُولِ الْوُجُودُ، وَشَمَلَ الْعَامِلُ الْحَرْفَ وَالْأَسْمَ كَمَا فِي الْمُضَافِ، وَلَمْ يَقُلْ يَحْدُثُهُمَا عَامِلُ الْخَفْضِ، [لَأَنَّ الْعَوَامِلَ أَسْبَابٌ لَا مَوْثِرَاتٌ، فَتَأَمَّلْ] (١).

قَوْلُهُ: (بِكَسْرِ آخِرِهِ) ذِكْرُهُ لِكَوْنِهِ الْمَقْصُودَ هُنَا، [وَإِنْ كَانَ فِيهِ عِلَامَةٌ أُخْرَى] (٢)، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا يَأْتِي، قَوْلُهُ: (وَالْتَّنْوِينُ) مَاخُذٌ مِنْ نَوْنِ الطَّائِرِ إِذَا صَوَّتَ (٣)، وَعُرْفًا مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (وَهُوَ نُونٌ) أَيُّ لَفْظٌ (سَاكِنَةٌ) وَصَفًا فَلَا يُرَادُ تَحْرِيكُهَا لِعَارِضٍ زَائِدٍ (٤) كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ، أَيُّ عَلَى أَصْلِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ، تَتَّبِعُ آخِرَ الْأَسْمِ، [أَيُّ تَقَعُ بَعْدَ

(١) سقطت من (ث).

(٢) سقطت من (ج).

(٣) جاء في لسان العرب: «وَالْتَّنْوِينُ وَالتَّنْوِيَةُ: مَعْرُوفٌ. وَنَوْنُ الْأَسْمِ: أَلْحَقُهُ التَّنْوِينُ» ٤٢٩/١٣ في اللُّغة الْعَرَبِيَّةِ، د.عَوْضُ الْمَرْسِيِّ جِهَادِي، ط/١، مَكْتَبَةُ الْخَانَجِي - الْقَاهِرَةِ، دَارُ الرَّفَاعِيِّ - الرِّيَاضِ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.

(٤) وَالتَّنْوِينُ: «عِبَارَةٌ عَنْ حَرَكَةٍ قَصِيرَةٍ بَعْدَهَا نُونٌ»، ظَاهِرَةُ التَّنْوِينِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ص ١٠. مِنْ أَسْرَارِ اللُّغَةِ، د.إِبْرَاهِيمَ أَنَيْسَ، ط/٧، مَكْتَبَةُ الْأَنْجَلُو الْمَصْرِيَّةِ، ١٩٨٥م، ص ٢٥٨.

.....

آخره^(١)، ولو حكمًا، نحو: يدٍ، ولو أبدل الاسم بالكلمة لَسَلِمَ من الدَّورِ.

وتُفارقُهُ، أي الاسم في الخطِّ، فلا تُرَسَّم ذاتها، ولا بُدَّ لها وألفُ المنصوبِ للتمييزِ عن غيرِه، وهذه القيودُ أغلبيةٌ، فخرجَ نونُ التَّوكيدِ الخفيفةُ، فلا حاجةَ أنْ يُزادَ في الحدِّ لغيرِ توكيدٍ، والشَّكْلَةُ الحركةُ، نحو: زيدٌ، ورجلٌ... إلخ^(٢)، أشار بتعدادِ الأمثلةِ إلى بيانِ أنواعِ التَّنوينِ الخاصةِ بالاسمِ، وهي أربعةٌ^(٣).

أحدها: تنوين التَّمكين^(٤) الدَّالُّ على تمكينِ الكلمةِ في الاسمِية بكونها لم تشبه الحرفَ فتُبْنَى، ولا الفعلَ فُتْمَعُ مِنَ الصَّرْفِ، وأشار له بزيدٍ ورجلٍ النِّكرة.

ثانيها: تنوينُ التَّنكير^(٥) اللاحقُ لبعضِ الأسماءِ المبنيةِ للدَّلالةِ على تنكيرِ الكلمةِ لعمومها وخفتها^(٦)، وأشار بغيرِ المفيدةِ لطلبِ

(١) سقطت من (ب).

(٢) يتحدث الحاشي عن قول الشارح: «والتنوين وهو: نون ساكنة... وتفارقُهُ في الخطِّ؛ استغناءً عنها بتكرار الشكْلَة عند الضَّبْط بالقلم نحو: زيدٌ، ورجلٌ، وصِهْ، ومسلماتٍ، وحينئذٍ...»، ص ٢٣.

(٣) والحقيقة هي عشرة أنواع، وهي: (التمكين، والنكرة، والعوض، والمقابلة، والتندّم، والغالي، وما لا ينصرف، والمنادى المضموم، والشاذ). يُنظر: ظاهره التَّنوين في اللغة العربية، ص ١٣ - ٢١.

(٤) يُنظر تعريفه: شرح كتاب الحدود، ص ٦١، ظاهره التَّنوين في اللغة العربية، ص ١٣.

(٥) يُنظر تعريفه: شرح كتاب الحدود، ص ٦٢، ظاهره التَّنوين في اللغة العربية، ص ١٤.

(٦) وهي الأسماء المختومة بـ (ويه). مثل: سيبويه، وخالويه، ونفطويه.

تَتَّبِعُ آخَرَ الْأَسْمِ فِي اللَّفْظِ، وَتُفَارِقُهُ فِي الْخَطِّ أَسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِتَكَرُّارِ
الشَّكْلَةِ عِنْدَ الضَّبْطِ بِالْقَلَمِ، نَحْوُ: زَيْدٌ وَرَجُلٌ وَصَهٍ وَمُسْلِمَاتٌ
وَحَيْنِئِذٍ،

السُّكُوتِ عَنْ مَطْلَقِ الْحَدِيثِ، فَإِنْ لَمْ [يَنْبَ] فَهُوَ لَطَبُ السُّكُوتِ عَنْ
حَدِيثٍ مُعَيَّنٍ.

ثالثها: تنوينُ المقابلة^(١) اللاحقُ لجمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ في مقابلةِ
النُّونِ في جمعِ المذكرِ السَّالِمِ، لئَلَّا يُلْزَمَ مزيةُ الفرعِ عَلَى أَصْلِهِ،
وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِمُسْلِمَاتٍ.

رابعها: تنوينُ [١٠/ظ] العَوَضِ^(٢): وهو إمَّا عن جملةٍ، وَأَشَارَ
إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (حَيْنِئِذٍ) وَالْأَصْلُ فِيهِ: حِينَ إِذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا، فَحُذِفَتْ
الجملةُ وَعَوِضَ عَنْهَا التَّنْوِينُ، وَكُسِرَتِ الذَّالُ لالتقاء الساكنين، وإمَّا
عن حرفٍ، ولم يذكرْ لَهُ مَثَالًا لَخَفَائِهِ وَغَيْرِ تَصْرِيفِهِ، نَحْوُ: جَوَارٍ، مِنْ
كُلِّ جَمْعٍ مَعْتَلٍّ عَلَى وَزْنِ فَوَاعِلٍ فِي حَالَةِ رَفْعِهِ وَجَرِّهِ، وَأَصْلُهُ جَوَارِيٌّ
بِالتَّنْوِينِ وَالصَّرْفِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ الصَّرْفُ، وَتَقْدِيمُ الْإِعْلَالِ
عَلَى مَنَعِ الصَّرْفِ، وَاسْتِثْقَالُ الْحَرَكَةِ عَلَى الْيَاءِ فَحُذِفَتْ، فَالْتَقَى
سَاكِنَانِ الْيَاءِ وَالتَّنْوِينُ فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِذَلِكَ لِأَنَّهَا جُزْءُ الْكَلِمَةِ ثُمَّ بَعْدَ
الْإِعْلَالِ نَظَرُوا إِلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ تَقْدِيرًا، لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ لِعِلَّةٍ
كَالثَّابِتِ فَحَذَفُوا تَنْوِينَ الصَّرْفِ الْمَوْجُودَ ثُمَّ خَافُوا مِنْ عَوْدِ الْيَاءِ لِعَدَمِ

(١) يُنْظَرُ تَعْرِيفُهُ: شَرْحُ كِتَابِ الْحُدُودِ، ص ٦٢، ظَاهِرَةُ التَّنْوِينِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ص ٤.

(٢) يُنْظَرُ تَعْرِيفُهُ: شَرْحُ كِتَابِ الْحُدُودِ، ص ٦٢، ظَاهِرَةُ التَّنْوِينِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ص ٤.

فَهَذِهِ أَسْمَاءٌ لِدُخُولِ التَّنْوِينِ فِي آخِرِهَا.

(وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ) عَلَيْهِ فِي أَوَّلِهِ، نَحْوُ: الرَّجُلُ وَالْغُلَامُ، فَالرَّجُلُ وَالْغُلَامُ أَسْمَانِ لِدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي أَوَّلِهِمَا. (و) دُخُولِ (حُرُوفِ الْخَفْضِ) فِي أَوَّلِهِ أَيْضًا، نَحْوُ: مِنَ الرَّسُولِ، فَالرَّسُولُ أَسْمٌ لِدُخُولِ حَرْفِ الْخَفْضِ عَلَيْهِ، وَهُوَ مِنْ؛ وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمِ أَرْبَعٌ: اثْنَتَانِ تَلَحُّقَانِ الْأَسْمَ فِي آخِرِهِ،

المانع منها، فعَوَّضُوا عنها تنوينًا غير الأولِ وأَبَقُوا فِيهِ مَنَعَ الصَّرْفِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ تَنْوِينًا آخَرَ عِوَضًا عَنْ كَلِمَةٍ: وَهُوَ اللَّاحِقُ لِكُلِّ وَبَعْضٍ، وَالْأَصْلُ: كُلُّ إِنْسَانٍ، مَثَلًا، وَوُذِّ بَأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ هُوَ تَنْوِينٌ تَمْكِينٌ^(١).

قوله: (فهذه) أي الكلمات المذكوراتُ أسماءٌ لدخولِ التَّنْوِينِ فِي آخِرِهَا، أي عَقِبَهُ أَوْ بَعْدَهُ، قوله: (ودخولُ الألفِ واللَّامِ)^(٢) بنفسها أَوْ بَدَلِهَا، نَحْوُ (أُمُّ) فِي لُغَةِ حِمِيرٍ^(٣)، وَلَوْ قَالَ أَوْ دُخُولُ أَلْ لَكَانَ أَنْسَبَ

(١) قِصَارَى الْقَوْلِ فِي تَوْضِيحِ الْحَاشِي أَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يُؤَكِّدَ أَنَّ لَفْظَ (الصَّرْفِ) يُطْلَقُ عَلَى (تَنْوِينِ التَّمْكِينِ) بِخَاصَّةٍ، وَلَكِنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهِ مِثْلَ تَنْوِينِ (الْعَوْضِ). يُنْظَرُ: مَعْجَمُ الْمِصْطَلَحَاتِ النُّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ، د. مُحَمَّدٌ سَمِيرٌ نَجِيبٌ، ط/١، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ - بَيْرُوتَ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ٣٥.

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي الْأَصْلِ مِنْ مِثْنِ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ٥، فِي حَدِيثِ ابْنِ أَجْرُومَ عَنْ عِلَامَةِ الْأَسْمِ.

(٣) أَيِ تَكُونُ (أُمُّ) بِلُغَةٍ بَعْضُ أَهْلِ الْيَمَنِ بِمَعْنَى (الْأَلِفِ وَاللَّامِ). يُنْظَرُ: سِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٤٢٣/١. وَهِيَ أَيْضًا لُغَةٌ (طِيَّاء). يُنْظَرُ: الْجَنَى الدَّانِي، ص ٢٢٧، وَحُرُوفُ الْمَعَانِي فِي مَعْجَمِ لِسَانِ الْعَرَبِ (رِسَالَةُ مَاجِسْتِير)، يُوْحَنَّا مَرْزَا خَامِسٌ، كُتْلِيَّةُ التَّرْبِيَةِ لِلْبَنَاتِ - جَامِعَةُ تَكْرِيتَ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص ١٩٥.

وَهُمَا: الْخَفْضُ وَالتَّنْوِينُ، وَاثْنَتَانِ تَدْخُلَانِ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِهِ، وَهُمَا:

الْأَلِفُ وَاللَّامُ وَحُرُوفُ الْخَفْضِ.

بقاعدة أَنْ كُلَّ كَلِمَةٍ زَادَتْ عَلَى حَرْفٍ يُعَبَّرُ عَنْهَا بِلَفْظِهَا، إِلَّا أَنْ يُقَالَ رَاعَى الْأَقْرَبَ الْمَبْتَدَأَ، وَلَمْ يَقُلْ أَدَاةَ تَعْرِيفٍ لِيَشْمَلَ الزَّائِدَةَ وَالْمَوْصُولَةَ كَالَّتِي، وَالْمَضْرُوبَ، لِأَنَّهُمَا مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمِ.

ودخول الأولى على الحرف في الذي عند مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ حَرْفٌ مُرَدُودٌ، لِأَنَّهُ اسْمٌ، ودخول الثانية على الفعل نحو:

[١] مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ^(١)

شاذٌّ، واختارَ هذه الأدواتِ دُونَ بَقِيَةِ الْمَعْرِفَاتِ كَالِإِضَافَةِ، وَالِإِشَارَةِ، وَالِإِضْمَارِ، وَالْعَلَمِيَّةِ، لَوْضُوحِهَا وَشَهْرَتِهَا وَقَرَبِهَا.

قوله: (عَلَيْهِ فِي أَوَّلِهِ) مُسْتَفَادٌ مِنَ الدُّخُولِ، وَ(فِي) بِمَعْنَى عَلَى أَوْ مَعَ، وَنَبَّهَ بِالرَّجَالِ عَلَى الذَّوَاتِ، وَالْقِيَامُ عَلَى اسْمِ الْمَعْنَى، قَوْلُهُ: (وَدُخُولُ حُرُوفِ الْخَفْضِ) وَفِي نَسْخَةٍ (حَرْفِ الْخَفْضِ) وَهُوَ مَفْرُوضٌ

(١) صدر بيت من (البسيط)، وعجزه:

وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ

الشَّاهِدُ فِيهِ: دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ تَشْبِيهًا لَهُ بِالصِّفَةِ لِأَنَّهُ مِثْلُهَا فِي الْمَعْنَى، وَهَذَا ضَرُورَةٌ عِنْدَ التَّنْوِينِ. وَالشَّاهِدُ مَنْسُوبٌ لِلْفَرَزْدَقِ وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ. يُنْظَرُ: شَرْحُ الْأَلْفِيَةِ (لِلْمُرَادِيِّ)

٣٦/١، المقاصد النحوية، لبدر الدين محمود العيني (ت ٨٥٥هـ)، ط ١، (بحاشية خزانة الأدب)، دار صادر - بيروت ١١١/١، خزانة الأدب ٣٢/١.

وَعَكْسَ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ

مضاف، [ونبه بدخول على أن (حُرُوفَ) معطوفة على الألف واللام لا على الخفض]^(١).

قوله: (أربع) دفع بذكر هذا العدد توهم أن الألف واللام وحروف الخفض علامة واحدة، لذكر الدخول فيهما، واقتصر عليها لسهولة [١١/و] وشهرتها كما عُلِمَ، فلا يُراد أن من علاماته كونه ذا حالٍ أو تمييزاً أو مستثنى أو مفعولاً معه أو مفعولاً أو موصوفاً أو توكيداً معنوياً أو مضمراً أو مبتدأً أو منصوباً أو منصرفاً أو مضافاً أو مرخماً أو مثنى أو مجموعاً أو محدثاً عنه، وهذه أنفع العلامات لإفادتها اسمية التاء في ضربت ونحوها.

قوله: (وَعَكْسَ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ) [أي: خالف الترتيب]^(٢) المنسوب إلى الطبع المقتضي تقديم المقدم وتأخير المؤخر الموافق لمعناه اللغوي، وهو جعل كل شيء في مرتبته وليس مخالفاً لمعناه في عُرف النحاة الذي هو ثبوت المحكوم به لأشياء [متعددة]^(٣) بحيث يُطلق عليها اسم الواحد^(٤)، فراجع.

(١) سقطت من (ث).

(٢) سقطت من (ت).

(٣) سقطت من (ت).

(٤) ما يقصده الإمام القليوبي من هذا النص، هو أن الشيخ خالد بين أن ابن آجروم عكس ترتيب التحوين فبدأ بالخفض والتثوين أي ما يلحق الاسم ثم جاء على ما يدخل في أوله وهما الألف واللام وحروف الخفض.

لِطُولِ الْكَلَامِ عَلَى حُرُوفِ الْخَفْضِ، وَعَظْفِ الْعَلَامَاتِ بِالْوَاوِ
الْمُفِيدَةِ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ إِشْعَارًا بِأَنَّ بَعْضَهَا قَدْ يُجَامِعُ بَعْضًا فِي
الْجُمْلَةِ، كَالْخَفْضِ مَعَ التَّنْوِينِ، أَوْ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ؛ وَقَدْ لَا
يُجَامِعُ، كَالْأَلِفِ وَاللَّامِ مَعَ التَّنْوِينِ.

ثُمَّ اسْتَطْرَدَ

قوله: (لِطُولِ... إلخ) أي: وَأَخَرِ الْأَلِفَ وَاللَّامَ لِمُنَاسِبَتِهَا لَهَا
فِي الدُّخُولِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ حِكْمُهُ لَارْتِكَابِ عَكْسِ التَّرْتِيبِ
الْمَذْكُورِ، وَلَا يَلْزَمُ عَمُومُهَا فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ حِكْمَةً لِلتَّقْدِيمِ، قَوْلُهُ:
(وَعَظْفَ) هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى عَكْسِ الرَّاجِعِ ضَمِيرُهُ لِلْمَوْئَلَفِ، وَالْمَرَادُ أَنَّ
الْمُصَنِّفَ اخْتَارَ أَنْ يَكُونَ الْعَظْفُ الْوَاقِعُ فِي الْعَلَامَاتِ بِالْوَاوِ لِمَحْكِيَّتِهِ
فَلَا اعْتِرَاضَ^(١).

قوله: (إِشْعَارٌ)^(٢) أي: تَنْبِيْهًا لِمَنْ لَهُ شَعُورٌ، أَيْ: إِدْرَاكٌ بِمَوَاقِعِ
الْعِبَارَاتِ كَالْوَاوِ هُنَا، الَّذِي يَعْطِفُ بِهَا مَا فِيهِ مَعِيَّةٌ وَغَيْرُهُ، وَالْبَعْضُ
يَشْمَلُ الْأَقْلَّ وَالْأَكْثَرَ، فَلَا حَاجَةَ لِقَوْلِهِ فِي الْجُمْلَةِ، قَوْلُهُ: (أَوْ مَعَ...
إِلخ) هِيَ مَانِعَةٌ جَمْعٌ، [وَالْكَافُ بَعْدَهُ اسْتِقْصَائِيَّةٌ]^(٣).

قوله: (ثُمَّ اسْتَطْرَدَ) أي: اتَّبَعَ مَا تَقَدَّمَ بِمَا يَأْتِي عَلَى سَبِيلِ
الاسْتِطْرَادِ، وَهُوَ: ذِكْرُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ لِمُنَاسِبَةٍ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّ

(١) ويقصد عندما عطف علامات الأسماء (بالواو) مثل: الخفض والتنوين....

(٢) (إشعارًا) بالتصّب.

(٣) سقطت من (ج).

فَذَكَرَ جُمْلَةً مِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ، فَقَالَ: (وَهِيَ)؛ أَي: حُرُوفُ الْخَفْضِ:

(مِنْ)، بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَمِنْ مَعَانِيهَا: الْإِبْتِدَاءُ.

.....
الـخـفـضُ محلُّه آخِرُ الْكِتَابِ، وَيناسبُهُ ذَكَرُ حُرُوفِهِ مَعَهُ، فَلَمَّا ذَكَرَهُ هُنَا عَلَى وَجْهِ الْعَلَامَةِ ذَكَرَ حُرُوفَهُ [١١/ظ] مَعَهُ، قَوْلُهُ: (فَذَكَرَ جُمْلَةً)^(١) أَي: وَلَمْ يَسْتَوْفِهَا لِأَنَّهُ بَقِيَ مِنْهَا: كَيَّ وَحَتَّى وَمُذَّ وَمُنْذُ وَخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا إِذَا جَعَلْتَ حُرُوفًا جَارَةً كَمَا يَأْتِي، [قَوْلُهُ: (أَي: حُرُوفُ الْخَفْضِ) الْمَذْكُورَةُ هُنَا]^(٢).

قَوْلُهُ: (مِنْ) هِيَ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا خَبَرُ الضَّمِيرِ، فَلَا اعْتِرَاضَ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ: دَلَالَةُ الْعَامِّ كَلِيَّةٌ، وَصَحَّ الْإِخْبَارُ بِالْحُرُوفِ عَلَى إِرَادَةِ لَفْظِهَا، وَقَدَّمَهَا لِأَنَّهَا الْأُمُّ، وَمِنْ مَعَانِيهَا: الْإِبْتِدَاءُ^(٣)، وَهُوَ أَشْهَرُ مَعَانِيهَا الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ^(٤)، وَبَدَأَ بِهَا لِأَنَّهَا أُمُّ الْبَابِ، وَفِي مَعْنَاهَا الْمَذْكُورِ مُنَاسِبَةٌ لَمَّا بَعْدَهَا.

وَمِنْ مَعَانِيهَا الْإِنْتِهَاءُ^(٥)، وَهِيَ أَشْهَرُ مَعَانِيهَا السِّتَّةُ، قَوْلُهُ:

(١) المقصود بَمِنْ (ذَكَرَ) هُوَ ابْنُ أَجْرُومٍ. يُنْظَرُ: مَتْنُ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ٥.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ث).

(٣) يُنْظَرُ: رِصْفُ الْمَبَانِي فِي شَرْحِ حُرُوفِ الْمَعَانِي، لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ عَبْدِ النَّوْرِ الْمَالِقِيِّ (ت ٧٠٢هـ)، تَحْقِيقُ: د. أَحْمَدُ الْخَرَّاطُ، ط/٣، دَارُ الْقَلَمِ - دِمَشْقَ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٣٨٨، وَالْجَنَى الدَّانِي، ص ٣١٤، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ١/٤١٩.

(٤) اخْتَلَفَ التَّحْوِيلُونَ فِي عِدَدِ مَعَانِيهَا، فَذَهَبَ الْمَالِقِيُّ (ت ٧٠٢هـ) إِلَى أَنَّ مَعَانِيهَا خَمْسَةٌ وَالْمُرَادِيُّ (ت ٧٤٩هـ) أَرْبَعَةٌ عَشَرَ مَعْنًى، وَابْنُ هِشَامٍ (ت ٧٦١هـ) خَمْسَةٌ عَشَرَ مَعْنًى. يُنْظَرُ: رِصْفُ الْمَبَانِي، ص ٣٨٨، وَالْجَنَى الدَّانِي، ص ٣١٤، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ١/٤١٩.

(٥) وَيَقْصِدُ مَعَانِي (إِلَى).

(وَالِى)، وَمِنْ مَعَانِيهَا: الْأَنْتِهَاءُ؛ وَمِثَالُهُمَا: «سِرْتُ مِنْ
الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ»، فَالْبَصْرَةُ وَالْكُوفَةُ أَسْمَانِ لِدُخُولِ حَرْفِ
الْخَفْضِ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ «مِنْ» فِي الْأُولَى، وَ«إِلَى» فِي الثَّانِيَةِ.

(وَعَنْ)، وَمِنْ مَعَانِيهَا: الْمُجَاوِزَةُ، نَحْوُ: «رَمَيْتُ عَنْ
الْقَوْسِ»، فَالْقَوْسُ أَسْمٌ لِدُخُولِ «عَنْ» عَلَيْهِ.

(وَعَلَى)، وَمِنْ مَعَانِيهَا: الْأَسْتِعْلَاءُ، نَحْوُ: «صَعِدْتُ عَلَى
الْجَبَلِ»، فَالْجَبَلُ أَسْمٌ لِدُخُولِ «عَلَى» عَلَيْهِ.

(سِرْتُ... إلخ) هذا في الابتداء وانتهاء في الأمكنة، ومثالها في
الأزمنة: سافرت من يوم الخميس إلى يوم الاثنين، ولم يقل كغيره
لابتداء الغاية وانتهائها، لأنها ليس لها ابتداء وانتهاء، فالمراد: ما
بينهما، والمداد أجل، والغاية خارجة على الأصح، إلا لقرينة
بخلافه^(١).

قوله: (والمجاوزة) خصها من معانيها الثمانية لما مرّ، ومعناها
مفارقة شيء لشيء بعد مروره عليه غالباً^(٢)، قوله: (الاستعلاء) ما
مرّ، والمراد به علو شيء فوق آخر، حقيقة أو حكماً، نحو: عليه
دين، [ولها معانٍ ثمانية]^(٣)، وتقع فعلاً، نحو: علا زيد فوق الجبال،

(١) يُنظر في معاني (إلى)

المذكورة: رصف المباني، ص ١٦٦، والجنى الداني، ص ٣٧٣، ومغني اللبيب
ص ١٠٤.

(٢) يُنظر في معاني (عن): رصف المباني، ص ٤٢٩، رصف المباني، ص ٢٦٠، ومغني
اللبيب، ص ١٩٦.

(٣) سقطت من (ب).

(وَفِي)، وَمِنْ مَعَانِيهَا: الظَّرْفِيَّةُ، نَحَوَ: «الْمَاءُ فِي الْكُوزِ»،
فَالْكُوزُ اسْمٌ لِدُخُولِ «فِي» عَلَيْهِ.

(وَرُبَّ)، بِضَمِّ الرَّاءِ، وَمِنْ مَعَانِيهَا: التَّقْلِيلُ، نَحَوَ:

.....

وتقعُ اسمًا بمعنى فوق، [نحو: نزلتُ من على الجبلِ، فتأمل!] ^(١).

قوله: (الظَّرْفِيَّةُ) إمَّا حقيقةً أو حُكْمًا، نَحَوَ: ﴿وَلَكُمْ فِي
الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، ولها سِتَّةُ معانٍ ^(٢)، قوله: (بِضَمِّ الرَّاءِ
مع فتح الباءِ مشدودةً) وهي أشهرُ لغاتها الثمانية، أو مخففةً، أو
الياءُ مخففةً، أو إسكانها مخففةً، وأمَّا بفتح الرَّاءِ مع فتح الياءِ
مشدودةً، أو مخففةً، وقد تلحقها في اللُّغَتَيْنِ الأولىينِ، [تاءُ
التَّأْنِيثِ مفتوحةً] ^(٣).

قوله: (ومن معانيها) المرادُ: بالجمع هنا ما فوق الواحد لأنَّ
لها معنيين، وهما: [١٢/و] التَّقْلِيلُ والتَّكْثِيرُ، قِيلَ: والأوَّلُ فيها أغلبُ،
وقيل: عكسه، وقيل: إنَّهما سواءٌ، وقيل: إنَّها للأوَّلِ فقط دائماً،
وقيل: عكسه ^(٤).

(١) سقطت من (ج). ويُنظر في معاني (على): رصف المباني، ص ٤٣٣، والجنى
الدَّانِي، ص ٤٤١، ومغني اللبيب ١/١٨٩

(٢) يُنظر في معاني (في): رصف المباني، ص ٤٥٠، والجنى الداني، ص ٢٦٦، ومغني
الليبي ١/٢٢٣.

(٣) سقطت من (ب). ويُنظر تفصيل ذلك: رصف المباني، ص ٢٦٦ - ٢٧١.

(٤) يُنظر: رصف المباني، ص ٢٦٦، والجنى الداني، ص ٤١٧، ومغني اللبيب ١/١٧٩.

«رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيْتُهُ»، فَرَجُلٌ أَسْمٌ لِدُخُولِ «رُبَّ» عَلَيْهِ.

(وَالْبَاءُ) الْمُوَحَّدَةُ، وَمِنْ مَعَانِيهَا:

قوله: (رُبَّ رَجُلٍ... إلخ)^(١) أَشَارَ إِلَى أَنَّهَا لَا تَجْرُ إِلَّا نَكْرَةً موصوفةً ظاهرةً، عاملها فعلٌ ماضٍ متأخِّرٌ عنها، معربةٌ كانتُ كما مثَّلَ^(٢)، أو مبنيةٌ نحو^(٣):

[٢] رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا وَلَمْ يُطْع

وقد تَجُرُّ الضميرَ بشرطِ كونه مفردًا مذكرًا مفسَّرًا بنكرة منصوبة ولو غير مفردة، مؤنثة أو مذكرة، وهذا الضميرُ معرفةٌ على الأصحَّ جَرى مَجَرى النكرة، نحو: رُبَّهُ رَجُلًا، أو رُبَّهُ امْرَأَةً، أو رُبَّهُ رَجُلَيْنِ، أو رُبَّهُ امْرَأَتَيْنِ، أو رُبَّهُ رَجَالًا، أو رُبَّهُ نِسَاءً.

قوله: (والباءُ) عَبَّرَ عَنْهَا بِاسْمِهَا لَكُونِهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ،

(١) يُنْظَرُ: الهامش ما قبل السَّابِق.

(٢) أَي: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيْتُهُ.

(٣) الشَّاهِدُ مِنَ (الرَّمَلِ)، لسويد بن أبي كاهل. الشَّاهِدُ فِيهِ دُخُولُ (رُبَّ) عَلَى (مَنْ) لِيَدُلَّ أَنَّهَا نَكْرَةٌ موصولة، ولم يستشهد النحويون على ما ذكره الحاشي. يُنْظَرُ: ديوان سويد بن أبي كاهل، تحقيق: شاكر العاشور، ط/٤، دار صادر - بيروت، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، ص ٦٥، والأُمالي الشَّجَرِيَّة، لابن الشَّجَرِيَّة (ت ٥٤٢هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٦٩/٢. مغني اللبيب ١/٤٣٢، وشرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، ٧٤٠/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب لعبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد دقاق، ط/١، دار المأمون للتراث، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ٣٣٤/٥.

التَّعْدِيَّةُ، نَحَوَ: «مَرَرْتُ بِالْوَادِي»، فَالْوَادِي أَسْمٌ لِدُخُولِ الْبَاءِ عَلَيْهِ.
(وَالْكَافُ)، وَمِنْ مَعَانِيهَا: التَّشْبِيهُ، نَحَوَ: «زَيْدٌ كَالْبَدْرِ»،
فَالْبَدْرُ أَسْمٌ لِدُخُولِ الْكَافِ عَلَيْهِ.

(وَاللَّامُ)، وَمِنْ مَعَانِيهَا:

كما تقدّم، ونبّه بالموحدة على أنّها بنقطة واحدة وليس لها نظيرٌ
في الحروف، [ولذلك قد يقتصرُ في معرفتها على لفظ
الموحدة]^(١).

قوله: (التَّعْدِيَّةُ) وهي الأكثر والأغلب من معانيها الاثني عشر،
ومعناه إيصالُ حدثِ الفعلِ إلى ما بعدها لأنّه قَصُرَ عن الوصولِ
بنفسه^(٢)، قوله: (التَّشْبِيهِ) هو أكثرُ معانيها الأربعة، وهو مشاركةُ أمرٍ
لأمرٍ في معنى شريفٍ أو خسيسٍ، كالإضافة في مثاليه المذكور،
وكالبلادة في: زيدٌ كالحمارِ^(٣).

قوله: (وَاللَّامُ) وتُكْسَرُ مَعَ الظَّاهِرِ، وتُفْتَحُ مَعَ الضَّمِيرِ، قوله:

(١) سقطت من (ت).

(٢) يُنْظَرُ فِي (الْبَاءِ) وَمَعَانِيهَا: معاني الحروف - لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّمَانِي (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: د. عبدالفتاح شلبي، ط/٢، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، ص ٣٦. وسُمِّي الرُّمَانِي فِي هَذَا الْكِتَابِ (التَّعْدِيَّةُ) (الإضافة)، ورصف المباني، ص ٢٢٠، والجنى الداني، ص ١٠٢، ومغني اللبيب ١/١٣٧.

(٣) يُنْظَرُ فِي مَعَانِي (الْكَافِ) الْجَارَةِ: معاني الحروف، ص ٤٧، ورصف المباني، ص ٢٧٢، والجنى الداني، ص ١٣٢، ومغني اللبيب ١/٢٣٢.

الْمُلْكُ، نَحْوُ: أَلْمَالُ لِلْخَلِيفَةِ، فَالْخَلِيفَةُ أَسْمٌ لِدُخُولِ أَلَّامٍ عَلَيْهِ.

(وَحُرُوفُ الْقَسَمِ)، بِفَتْحِ الْقَافِ وَالسَّيْنِ الْمُثَمَلَةِ، بِمَعْنَى الْيَمِينِ، وَحُرُوفُ الْقَسَمِ مِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ، وَسُمِّيَتْ حُرُوفُ الْقَسَمِ لِدُخُولِهَا عَلَى الْمُقْسَمِ بِهِ. (وَهِيَ) ثَلَاثَةٌ:

(الْمُلْكُ)^(١) هو أظهر معانيها الخمسة عشر^(٢)، ومحله إذا دخلت على مَنْ يَمْلِكُ، وَإِلَّا فَهِيَ للاختصاصِ، نَحْوُ: الْجُلُّ لِلْفَرَسِ، قَوْلُهُ: (بِفَتْحِ الْقَافِ وَالسَّيْنِ)^(٣) أَيُّ بَفَتْحِهَا مَعًا، وَاحْتِرَازَ بِالْأَوَّلِ عَنْ كَسْرِ الْقَافِ فَإِنَّهُ جَمْعٌ قِسْمَةٌ، وَمَعَ سُكُونِ السَّيْنِ بِمَعْنَى النَّصِيبِ، وَبِالْثَّانِي عَنْ سُكُونِ السَّيْنِ، [فَإِنَّهُ بِمَعْنَى الْعَدْلِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ]^(٤).

قَوْلُهُ: (مِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ) أَيُّ فَهِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَنْ، فَتَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ الْخَبَرِ عَنِ الضَّمِيرِ السَّابِقِ، قَوْلُهُ: (وَسُمِّيَتْ... إلخ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى [١٢/ظ] الْجَوَابِ عَنْ فَصْلِهَا عَمَّا قَبْلَهَا بِقَوْلِهِ: (وَحُرُوفُ الْقَسَمِ).

(١) يُنْظَرُ فِي لَامِ (الْمُلْكِ): كِتَابُ الْأَمَاتِ، لِأَبِي الْقَاسِمِ الرَّجَاجِيِّ (ت ٣٤٠هـ)، تَحْقِيقُ: د. مَازِنُ الْمُبَارَكِ، مَطْبُوعَاتُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - دِمَشْقُ، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ص ٤٧.

(٢) يُنْظَرُ فِي مَعَانِيهَا: مَطْبُوعَاتُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - دِمَشْقُ، ١٣٨٩هـ/١٩٧١م، ص ٢٩٨، صَفِ الْمُبَانِي، ص ٢٩٣، وَالْجَنَى الدَّانِي، ص ١٤٣، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٢٤٣/١.

(٣) وَيَتَحَدَّثُ الْحَاشِي هُنَا عَنِ الْقَسَمِ وَحُرُوفِهِ: «وَحُرُوفُ الْقَسَمِ بِفَتْحِ الْقَافِ وَالسَّيْنِ الْمُثَمَلَةِ بِمَعْنَى الْيَمِينِ»، ص ٢٩.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ج).

(الْوَاوُ)، وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ، نَحَوُ: «وَاللَّهِ»، وَ ﴿وَالطُّورِ﴾

[٥٢ سورة الطور / آية: ١].

(وَالْبَاءُ) الْمُوَحَّدَةُ، وَتَدْخُلُ عَلَى الظَّاهِرِ، نَحَوُ «بِاللَّهِ»؛ وَعَلَى

الْمُضْمَرِ، نَحَوُ: «اللَّهُ أَقْسَمُ بِهِ».

(وَالتَّاءُ) الْمُثَنَّاةُ فَوْقَ، وَتَخْتَصُّ بِلَفْظِ الْجَلَالَةِ غَالِبًا، نَحَوُ:

«تَاللَّهِ»، وَأَصْلُهَا الْوَاوُ؛

.....

قوله: (وتختص بالظاهر) معرفة كانت أو نكرة، ويشار إليها في ذلك الكاف، وجرّها للضمير شاذ، وفي الثاني (رُبَّ) كما مرّ، وتختص الواو أيضًا بحذف فعل القسم معها [فلا يُقال: أقسم والله، وبأنّها لا تُستعمل في قَسَم السُّؤال، فلا يُقال: والله أخبرني بالأمر]^(١).

قوله: (وتَدْخُلُ... إلخ) ويشار إليها في ذلك بقية حروف الخفض السابقة، وشَمَلَ الظَّاهِرُ المَعْرِفَةَ والنَّكْرَةَ كما مرّ^(٢)، قوله: (المثناة فوق) اِحْتَرَزَ بِالمَثْنَاءِ عَنِ المَوْحَدَةِ والمُثَلَّثَةِ، وبِما بَعْدَهُ مِنَ الياء المَثْنَاءِ مِنْ تَحْتِ، قوله: (وأصلها الواو) أي أَصْلُ التَّاءِ الواو كما في تُراث، ووراث^(٣) لما فِيهَا مِنْ إصْاقِ فِعْلِ القَسَمِ بِالمَقْسَمِ بِهِ كبقية حروف

(١) من حاشية (أ). ويُنظر في (واو) القسم: رصف المباني، ص ٤٨٢، والجنى الداني، ص ١٨٥، ومغني اللبيب ١/٤٧٣.

(٢) يُنظر في (الباء) التي هي للقسم: رصف المباني، ص ٢٢٤، والجنى الداني، ص ١٠٨، ومغني اللبيب ١/٤٣.

(٣) يُنظر: سرُّ صناعة الإعراب ١/١٤٥.

وَقَدْ تُجْعَلُ هَاءٌ، نَحْوُ: «هَالِلُهُ لَأَفْعَلَنَّ»؛ وَقَدْ تَخْلِفُهَا أَلَلَامٌ، نَحْوُ:
«لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ».



[عَلَامَاتُ الْفِعْلِ]

..... (وَالْفِعْلُ)،

القسم، وَحَكَى الْأَخْفَشُ^(١): تَرَبَّى، وَتَرَبَّ الكَعْبَةُ، وَحَكَى أَيْضًا:
تَالرَّحْمَنِ، [وَكَلَهَا شَاذَةً]^(٢).

قَوْلُهُ: (هَا اللَّهُ) بَقَطْعِ الْهَمْزَةِ وَوَصَلِهَا، وَكُلُّ مِنْهُمَا مَعَ إِثْبَاتِ
أَلْفِهَا أَوْ حَذْفِهَا^(٣)، قَوْلُهُ: (لِلَّهِ) لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ بِكسْرِ لَامِ (لِلَّهِ) وَحُكِّي
فَتْحُهَا، وَاللَّامُ بِمَعْنَى الْوَائِ، لَكِنَّهَا مَخْتَصَةٌ بِلَفْظِ اللَّهِ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا
فِي الْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي يُتَعَجَّبُ مِنْهَا، فَلَا يُقَالُ: لِلَّهِ قَدْ قَامَ زَيْدٌ^(٤).

قَوْلُهُ: (وَالْفِعْلُ) الْمَتَقَدِّمُ مِنْ حَيْثُ هُوَ بِالْمَعْنَى الشَّامِلِ لَأَقْسَامِهِ
الثَّلَاثَةِ، وَسُمِّيَ بِاسْمِ مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ، وَهُوَ الْحَدَثُ الْوَاقِعُ مِنَ الْفَاعِلِ،

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط، وله معاني القرآن وكتاب القوافي، توفي سنة ٢١٥ هـ ينظر ترجمته: طبقات النحويين واللغويين - لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩) تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم - دار المعارف - القاهرة، ص ٧٤، وإنباه الرواة ١٥٧/٢، ووفيات الأعيان ٢٨١/٢.

(٢) سقطت من (ث). ويُنظر رأي الأخفش، رصف المباني، ص ٢٤٧.

(٣) يُنظر في (ها) التي تُفيد القسم: رصف المباني، ص ٤٦٩، والجنى الداني، ص ٣٤٤، ومغني اللبيب ٤٥٦/١.

(٤) يُنظر: رصف المباني، ص ٢٩٦.

بِكْسِرِ الْفَاءِ. (يُعْرَفُ) مِنْ قَسِيمِيهِ: الْأَسْمِ وَالْحَرْفِ. (بِقَدْ) الْحَرْفِيَّةُ،
وَتَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي، نَحْوُ: «قَدْ قَامَ»؛ وَعَلَى الْمُضَارِعِ، نَحْوُ:
«قَدْ يَقُومُ»؛ فَ«قَامَ» وَ«يَقُومُ» فِعْلَانِ لِدُخُولِ «قَدْ» عَلَيْهِمَا، بِخِلَافِ
«قَدْ» الْأَسْمِيَّةِ، فَإِنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالْأَسْمَاءِ،

قَوْلُهُ: (بِكْسِرِ الْفَاءِ) هُوَ اسْمٌ لِلْكَلِمَةِ الْمَخْصُوصَةِ اصْطِلَاحًا، وَأَصْلُهُ
مَصْدَرٌ كَالْمَفْتُوحِ الْفَاءِ، قَوْلُهُ: (بِقَدْ) الْحَرْفِيَّةُ الْمَنْصَرِفُ إِلَيْهَا الْأَسْمُ عِنْدَ
الِإِطْلَاقِ، وَاخْتَصَّتْ بِالْفِعْلِ لاختصاص معناها به، وَهُوَ تَحْقِيقُ الْفِعْلِ
أَوْ تَقْلِيلُهُ أَوْ تَقْرِيبُ زَمْنِهِ مِنَ الْحَالِ فِي الْمَاضِي، وَهِيَ فِي كَلَامِ
الْمَصْنُفِ اسْمٌ، لِدُخُولِ الْبَاءِ عَلَيْهَا، وَوَصَفِهَا بِالْحَرْفِيَّةِ نَظَرًا لِحَالِ
دُخُولِهَا عَلَى الْفِعْلِ، قَوْلُهُ [١٣/و] (وَتَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي) ^(١) الْمَنْصَرِفِ
الْمَثْبُتِ الْخَبَرِيِّ، وَلَا يَجُوزُ فَصْلُهُ عَنْهُ، إِلَّا بِالْقَسَمِ، وَأَمَّا قَوْلُ
عَدِيِّ ^(٢):

[٣] لَوْلَا الْحَيَاءُ وَأَنَّ رَأْسِي قَدْ عَسَا فِيهِ الْمَشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ الْقَاسِمِ

فَ(عَسَا) فِيهِ بِمَعْنَى اشْتَدَّ ^(٣)، لَا الْجَامِدَةُ، قَوْلُهُ: (وَعَلَى
الْمُضَارِعِ) بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ مَعَ تَجَرُّدِهِ مِنْ نَاصِبٍ أَوْ جَازِمٍ، وَحُرُوفُ

(١) أي: قد.

(٢) الشَّاهِدُ مِنَ (الْكَامِلِ)

لعديّ بن زيد الرّباع العاملي، وفي ديوانه برواية: «لولا الحياء... قد عسا...»..
يُنظر: ديوانه - برواية أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: د.
نوري القيسي ود - حاتم الضّامن، مطبوعات مجمع العلمي العراقي - بغداد،
١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ١٢٢. ويُنظر: شرح أبيات مُغْنِي اللَّيْب ٩٦/٤.

(٣) الْقَامُوسُ الْمَحِيط ٣٦٢/٤ (عسا).

لأنَّهَا بِمَعْنَى حَسَبَ، نَحْوَ: «قَدْ زَيْدٌ دِرْهَمٌ». (وَالسَّيْنِ وَسَوْفَ)،

التَّنْفِيسِ لَا تَنْفَصِلُ مِنْهُ كَمَا مَرَّ، قَوْلُهُ: (بِمَعْنَى حَسَبَ)^(١) بِالسُّكُونِ،
أَيُّ: كَافٍ، وَيَجُوزُ فِيهَا الْبِنَاءُ مِرَاعَاةً لِلْفُظْهَاءِ، وَيُؤْتَى مَعَهَا بَنُونَ الْوَقَايَةِ
عِنْدَ الْإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ حِرْصًا عَلَى بَقَاءِ السُّكُونِ، نَحْوَ:
قَدْ نِي، وَيَجُوزُ إِعْرَابُهَا نَظْرًا لِإِضَافَتِهَا، فَلَمْ يَتَحْتَمَّ بِنَاؤُهَا، [وَلَا يَلْحَقُهَا
النُّونُ الْمَذْكُورَةُ نَحْوَ: قَدْ نِي]^(٢).

قَوْلُهُ: (قَدْ زَيْدٌ دِرْهَمٌ) بِسُكُونِ الدَّالِّ: اسْمٌ مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى
السُّكُونِ مَحَلُّهُ رَفْعٌ، وَبِضْمِّ الدَّالِّ اسْمٌ مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ ظَاهِرَةٍ فِي
آخِرِهِ، وَزَيْدٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ فِيهِمَا، وَدِرْهَمٌ خَبَرٌ.

قَوْلُهُ: (وَالسَّيْنُ) الْمَهْمَلَةُ أَيُّ: بِقَبُولِهِ لَهَا، وَيُقَالُ لَهَا حَرْفُ
تَنْفِيسٍ، وَقُدِّمَتْ عَلَى الْمَسْبُوقِ لِقَصْرِ زَمَنِهَا وَبَسَاطَتِهَا، وَاخْتَصَّتْ
بِالْفِعْلِ لِدَلَالَتِهَا عَلَى تَنْفِيسِ زَمْنِهِ، أَيُّ تَأْخِيرِهِ عَلَى الْحَالِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ
بِرَأْسِهَا لَا قِطْعَةً مِنْ سَوْفَ عَلَى الرَّاجِحِ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَسَوْفَ) وَاخْتَصَّتْ بِالْفِعْلِ لِمَا ذَكَرَ، وَالتَّنْفِيسُ فِيهَا أَكْثَرُ
مِنْهُ فِي السَّيْنِ، وَيُقَالُ فِيهَا سَوْ، بِحَذْفِ الْفَاءِ، وَسِي بِقَلْبِ الْوَائِ يَاءٌ،

(١) يَتَحَدَّثُ عَنْ (قَدْ) الْأَسْمِيَّةِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ب). وَيُنْظَرُ فِي (قَدْ): مَعَانِي الْحُرُوفِ (الرُّمَانِي)، ص ٩٨، الْأُزْهِيَّةُ،
ص ٢٢٠، رِصْفُ الْمَبَانِي، ص ٤٥٥، وَالْجَنَى الدَّانِي، ص ٢٦٩، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٢٥٦/١.

(٣) ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ (السَّيْنَ) حَرْفٌ مُسْتَقِلٌّ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا مُقْتَطَعَةٌ مِنْ
(سَوْفَ). يُنْظَرُ: الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ٦٤٦/٢، الْمَسْأَلَةُ (٩٢)، وَشَرْحُ
الْمِفْصَلِ، لِابْنِ يَعِيشَ الْحَلَبِيِّ (ت ٦٤٦هـ)، عَالَمُ الْكُتُبِ بَيْرُوتَ، ٢٨/٨، وَالْجَنَى
الدَّانِي، ص ١١٩.

وَيَخْتَصَّانِ بِالْمُضَارِعِ، نَحَوُ: سَيَقُولُ، وَسَوْفَ يَقُولُ؛ فَيَقُولُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ لِدُخُولِ السَّيْنِ وَسَوْفَ عَلَيْهِ. (وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ)، وَتَخْتَصُّ بِالْمَاضِي، نَحَوُ: قَامَتْ.

وسف بحذف الواو مع سكون الفاء^(١)، قوله: (فَيَقُولُ) فِعْلٌ، وفي نسخة: فعلٌ مضارع، وكلٌّ منهما صحيحة لما فيها من الدلالة على الفعلية المقصودة مع زيادة في الثانية.

قوله: (وتاء التَّأْنِيثِ) أي: وبقبول آخر الكلمة للتاء الدالة على تأنيث فاعلها، ولذلك اختصت بالفعل لأنها لا توجد إلا فيما له فاعل مؤنث، وبذلك فارقت التاء في أسماء الصفات الآتية، والمراد بالسَّاكِنَةِ من حيث الوضع، وإن حُرِّكَتْ لعارض كالكسر في نحو ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [سورة يوسف: ٣٣] والفتح [١٣/ظ] في نحو: قَالَتَا، والضَّمُّ في نحو: (قالتُ اخرج) على أحد الوجهين فيه^(٢)، وإنما اختصت بالسكون لثقل الفعل، وخرج بها المتحرّكة اللاحقة للأسماء للدلالة على تأنيث معنى ما هي فيه، نحو: فاطمة، ومسلمة، أو على اللاحقة للحروف للدلالة على تأنيث الكلمة التي هي فيها نحو: ثَمَّةَ، وَرُبَّتْ^(٣).

(١) وهي لغات محكية عن الكوفيين. يُنظر: الجنى الداني، ص ٤٣١.

(٢) وهي قراءة ابن كثير والكسائي ونافع وابن عامر، بضم التاء. يُنظر: كتاب السبعة في القراءات - لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) - تحقيق: د. شوقي ضيف - ط/٣ - دار المعارف بمصر - ٤٣٨، ومعجم القراءات القرآنية - د - أحمد مختار عمر ود - عبدالعال سالم مكرم - ط/٢ مطبوعات جامعة الكويت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - ١٦٦/٣.

(٣) يُنظر: الجنى الداني، ص ١١٧ - ١١٨، ومغني اللبيب ١٥٧/١ - ١٥٨.

[عَلَامَاتُ الْحَرْفِ]

(وَالْحَرْفُ) يُعْرَفُ بِأَنَّهُ (مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْأَسْمِ)؛ أَيْ:
 مَا يُعْرَفُ بِهِ الْأَسْمُ

وحاصل ما ذكره من علاماتِ الفعلِ أربعٌ كما تقدَّم في الاسمِ،
 ثلاثةٌ تدخلُ عليه من أوَّله، والأولى منها مشتركةٌ بين المضارعِ
 والماضي، والأخريانِ مختصَّانِ بالمضارعِ، وقدَّمهما على الرَّابِعةِ
 الخاصةِ بالدُّخولِ على آخر الماضى موافقةً للوضعِ الطَّبِيعِيِّ، ولأنَّها
 كالمرَّكبةِ بخلافِها، واقتصرَ على تلكَ العلاماتِ لوضوحِها وسهولتِها
 على المبتدئ، ولذلك لم يذكر علامةَ الأمرِ التي هي دلالتُّه على
 الطَّلَبِ بذاته مع قبولِه ياءَ المخاطبةِ، لغموضِها وعسْرِها، وخرجَ بها ما
 لا يدلُّ على الطَّلَبِ، فإنَّه فعلٌ ماضٍ أو مضارعٌ، وما دلَّ على الطَّلَبِ
 بغيرِه، نحو: (لِيُنْفِقْ) فإنه مضارعٌ، وما دلَّ على الطَّلَبِ ولم يقبلِ الياءَ
 المذكورةَ نحو: نَزَالَ بمعنى انزل، فإنَّه اسمٌ فعلٍ، ونحو: ضَرَبَا زَيْدًا
 فإنَّه مصدرٌ.

قوله: (وَالْحَرْفُ) المتقدِّم في التَّقْسِيمِ، وقدَّر الشَّارِحُ (يُعْرَفُ) ليفيدَ
 أَنَّ ما ذكره المصنِّفُ علامته لا حقيقته المذكورة بالحدِّ السَّابِقِ، وما إنْ
 جُعِلَتْ بمعنى كلمةٍ، اندفعَ إيرادُ الجملةِ، وهذا هو الظاهرُ بلِ المتعيَّنُ،
 وإنْ جُعِلَتْ بمعنى اللفظِ شملتُ الجملةُ، وهو بعيدٌ، لئلا يلزُمُ أَنَّ يكونَ
 التَّعْرِيفُ أَعْمُ مِنَ المَعْرِفِ، على أَنَّهُ على هذا التَّعْرِيفِ بالأعمِّ، وهو
 الصَّحِيحُ جائزٌ، والمرادُ بالصَّلاحيَّةِ مِنْ حَيْثُ القَوَاعِدُ النُّحَوِيَّةُ.

مِنَ الْخَفْضِ وَالتَّنْوِينِ وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَحُرُوفِ الْخَفْضِ. (و) مَا (لَا) يَصْلُحُ مَعَهُ (دَلِيلُ الْفِعْلِ)؛ أَي: مَا يُعْرَفُ بِهِ الْفِعْلُ مِنْ قَدْ وَالسَّيْنِ وَسَوْفَ وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ؛ فَعَدَمُ صِلَاحِيَّتِهِ لِدَلِيلِ الْأَسْمِ وَلِدَلِيلِ الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَى حَرْفِيَّتِهِ،

قوله: (مِنَ الْخَفْضِ... إلخ) إشارة إلى أَنَّ المراد بالدليل هنا ما تقدّم في كلامه لا مطلقاً، لئلا يلزم الإحالة على مجهول، وهو لا يناسب المبتدي، وقد مرّ جواز التعريف بالأعم، ويلزم على إرادة ما هنا وغيره [١٤/و] أَنَّهُ لا يحكم على كلمة بالحرفية حتى يستقصي جميع العلامات، وهو متعسّر أو متعذر، فيفوت المقصود عليه، لا يقال يلزم على الأوّل أَنَّهُ يحكم بالحرفية على ما ليس بحرف، لأنّنا نقول الخطأ في الأقلّ مع معرفة حكم الأكثر أخفّ من عدم الحكم على الجميع، فتأمل.

قوله: (فعدم صلاحيته... إلخ) لما كان في هذه العلامات معنى السبب الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم، كما مرّت الإشارة إليه، لزم من عدمها عدم الاسمية والفعليّة الموجب إلى الحكم بالحرفية، إذ لا زائد عليها، وقولهم إنّ فيها معنى الشرط الذي يلزم من عدمه العدم بطرقه أنّ لا يلزم من وجودها الحكم بالاسمية أو الفعليّة، لأنّه لا يلزم من وجوده الوجود، [فافهم وتأمل] (١).

(١) سقطت من (ج).

وَنَظِيرُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ج ح خ، فَعَلَامَةٌ الْجِيمِ نُقْطَةٌ مِنْ
أَسْفَلٍ، وَعَلَامَةُ الْخَاءِ نُقْطَةٌ مِنْ فَوْقٍ، وَعَلَامَةُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ عَدَمُ
النُّقْطَةِ بِالْكُلِّيَّةِ.



قال بعضهم^(١): وإنما لم يجعلوا للحرف علامة وجودية لأنه
علامة على غيره، فلو جعلوا له علامة لكانت حرفاً، ويلزم الدور
والتسلسل، قوله: (ونظير ذلك... إلخ) أي من حيث إنهم جعلوا
علامات تميز ما تشابه في القول، كما جعلوا علامات تميز ما تشابه
في اللفظ، ولا يضر كون التمييز في الأول من حيث الاسم، وفي
الثاني من حيث المسمى، [فتأمل]^(٢).

تنبيه:

قال بعضهم: إن الحروف محصورة، وضبطها بالعد أحسن من
ضبطها بالحد، وقد عدها ابن فلاح^(٣) في مغنيه سبعين^(٤) حرفاً [ي طرح

(١) يُنظر: الجنى الداني، ص ٨٦.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) هو الشيخ منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان اليميني النحوي، من علماء أهل
اليمن له الكافي في العربية وشرح الكافية والمغني في النحو، توفي سنة ٦٨٠هـ.
يُنظر ترجمته: بغية الوعاة ٣٠٢/٢، كشف الظنون ١٧٥١/٢، هدية العارفين ٤٧٤/٢،
الأعلام ٣٠٣/٧، معجم المؤلفين ١٩/١٣.

(٤) يُنظر: المغني في النحو، لابن فلاح اليميني (ت ٦٨٠هـ)، تحقيق: د. عبدالرزاق
السَّعدي، ط/١، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ١٩٩٩م، ١٨٦/١ - ١٨٨.

المشترك^(١).

ثلاثة عشر آحاد^(٢)، وهي: الهمزة، والألف، والباء، والتاء،
والسين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو،
والياء.

وأربعة وعشرون ثنائيتة، وهي: آ، وأل، وأم، وإن، وأن،
وأو، وإي، وبَل، وعَن، وفي، وقَدْ، وكَي، ولَا، ولم، ولَن، ومَا،
ومُذ، ومَعَ عَلَى رأي، وَمَن، ومَا، وهَلْ، ووَا، ووِي، ويا^(٣).

وتسعة عشر ثلاثية، وهي: أَجَلْ، وإِذْن، وإِلَى، وإِلَّا، وأمَّا،
وإنَّ، وأنَّ، وأَيَا، وبَلَى، وثُمَّ، وَجَيْر، وَخَلَا، وَرُبَّ، وسوف، [١٤/ظ]
وعَدَا، وَعَلَى، وليت، ونَعَم، وهَيَا.

وثلاثة عشر رباعية، وهي: إِلاَّ، وألَّا، وأمَّا، وإمَّا، وحَاشَا،
وَحَتَّى، وكَأَنَّ، وكَلَّا، ولعلَّ، ولمَّا، ولوما، وهَلَّا.

والخماسي واحد، وهو: لَكِنَّ فقط، انتهى، وبقي من الثنائيتي:
لَوْ، وَمِن الثلاثي: مُنْذ، وَمِن الرباعي: إِذ مَا.

(١) سقطت من (ب).

(٢) سَمَّاها ابن فلاح «بسيطة». المغني في النحو ١٨٦/١.

(٣) حصل اضطراب في ترتيب هذه الحروف في (ب)، و(ت).

(بَابُ الْإِعْرَابِ)

بِكْسِرِ الْهَمْزَةِ.

بَابُ الْإِعْرَابِ

هو^(١) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، أو منصوبٍ بنحوٍ: اقرأ، وأصلُّه لغةٌ: فُرْجَةٌ يُتَوَصَّلُ بِهَا مِنْ دَاخِلٍ إِلَى خَارِجٍ، وَعَكْسُهُ، وَعُرْفًا: اسْمٌ لَجَمَلَةٍ مِنَ الْعِلْمِ، وَيَغْلِبُ اشْتِمَالُهُ عَلَى فُصُولٍ، وَتَبْوِيبِ الْمُصَنَّفَاتِ لِسَهُولَةِ الرُّجُوعِ إِلَى مَسَائِلِهَا، وَتَنْشِيطِ طَالِبِهَا^(٢)، وَقِيْدَ بِكْسِرِ الْهَمْزَةِ احْتِرَازًا مِنْ فَتْحِهَا الَّذِي هُوَ اسْمٌ لِسُكَّانِ الْبَوَادِي^(٣)، وَهُوَ لُغَةٌ: التَّحْسِينُ، وَالتَّبْيِينُ، وَالتَّغْيِيرُ^(٤).

(١) يقصد كلمة (باب). ويُنظر المعنى اللُّغَوِيّ لها في مادة (بوب): لسان العرب ٢٢٣/١.

(٢) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون ١٤٧/١.

(٣) يُنظر: لسان العرب ٥٨٦/١ (عرب).

(٤) يُنظر مادة (عرب): لسان العرب ٥٨٩/١، القاموس المحيط ١٠٢/١، تاج العروس

(الْإِعْرَابُ) فِي أَصْطِلَاحِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَعْنَوِيٌّ: (هُوَ تَغْيِيرُ) أَحْوَالِ (أَوَاخِرِ الْكَلِمِ)

قَوْلُهُ: (فِي أَصْطِلَاحِ مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ مَعْنَوِيٌّ)، وَهُوَ مَرْجُوحٌ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَفْظِيٌّ، وَيُعَرَّفُ بِأَنَّهُ مَا جِيءَ بِهِ لِبَيَانِ مَقْتَضَى الْعَامِلِ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ سَكُونٍ أَوْ حَذْفٍ، وَمَقْتَضَى الْعَامِلِ: هُوَ مَا يَطْلُبُهُ مِنَ الْفَاعِلِيَّةِ أَوْ الْمَفْعُولِيَّةِ أَوْ الْإِضَافَةِ، كَمَا يَأْتِي^(١).

قَوْلُهُ: (تَغْيِيرُ) بِمَعْنَى التَّغْيِيرِ الَّذِي هُوَ: وَصْفُ الْكَلِمَةِ لَا فِعْلُ الْفَاعِلِ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (أَحْوَالِ) إِلَى أَنَّ ذَاتَ الْآخِرِ لَا تَتَغَيَّرُ بِالنَّظَرِ لِلْأَصْلِ الَّذِي هُوَ بِالْمُرَاعَاةِ أَوْلَى، فَلَا يَرُدُّ تَغْيِيرُهَا فِي الْفُرُوعِ كَالْمَثْنَى وَالْجَمْعِ حَقِيقَةً مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، وَحُكْمًا مِنَ النَّصْبِ إِلَى الْخَفْضِ، [كَذَا قِيلَ]^(٢)، وَالْوَجْهُ خِلَافُهُ، لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَتَغَيِّرَ إِنَّمَا هُوَ اللَّاحِقُ لِلْإِسْمِ الَّذِي هُوَ الْعَلَامَةُ لِإِعْرَابِهِ، فَتَأَمَّلْ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّهُ يُرَادُّ بِتَغْيِيرِ الْآخِرِ تَصْيِيرُهَا دَالَّةً عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا فَيَشْمَلُ تَغْيِيرَ الذَّاتِ وَالصِّفَةِ فِيهِ نَظَرٌ بِمَا يَأْتِي، وَإِضَافَةُ الْآخِرِ لِلْجِنْسِ أَوْ هُوَ مِنْ مَقَابِلَةِ الْجَمْعِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْآخِرِ وَالْكَلِمِ، فَيَشْمَلُ تَغْيِيرَ آخِرِ وَاحِدٍ، وَهُوَ لِبَيَانِ أَنَّ التَّغْيِيرَ أَنْوَاعٌ^(٣).

(١) يُنْظَرُ تَفْعِيلُ ذَلِكَ: شَرْحُ كِتَابِ الْحُدُودِ، ص ٦٣. نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ فِي شَرْحِ الْإِظْهَارِ لِمَحْيِي الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الْبَرْكَلِيِّ (ت ٩٨١هـ)، ط ١، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بَيْرُوتَ، ٢٠٠٣م/١٤٢٤هـ، ص ١٦ وما بعدها.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٣) وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ، فَقَدْ ذَهَبَ قُطْرُبُ (ت ٢٠٦هـ) إِلَى أَنَّ الْإِعْرَابَ لَمْ يَدْخُلْ لَعَلَّةُ تَدَلُّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ، وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهَا تَدَلُّ عَلَى الْمَعْنَى، الْخَصَائِصُ =

حَقِيقَةً، كَأَخِرِ زَيْدٍ؛ أَوْ حُكْمًا، كَأَخِرِ يَدٍ؛ وَالْمُرَادُ بِتَغْيِيرِ الْآخِرِ
تَصْيِيرُهُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَخْفُوضًا

والمراد بالكلم الكلمات، ولأمه للجنس، لأنها الاسم والفعل
[١٥/و] المعربين، وسيأتي، وخرج بالأواخر الأوائل والأواسط، نحو:
فَلَسْ وَأَفْلَسْ، والنُّونُ في المثني والجمع، والكاف في نحو: أَبُوكَ
زائدة على الآخر لأنها كالتنوين.

قوله: (حقيقة... إلخ) هو راجع إلى الأواخر، بدليل تمثيله،
ويمكن رجوعه إلى التَّغْيِيرِ أيضًا ليشمل نحوَ الفتحة فيما لا ينصرف،
فإنَّ التَّغْيِيرَ معها حُكْمِيٌّ، قوله: (تصويره) أي: صيرورته بمعنى إيجاده
كذلك، فلا يلزم سبق حالة تَغْيِيرٍ عَنْهَا، وضميره عائد إلى الآخر، وفيه
وصف الجزء بوصف كَلَّة، لأنَّ الموصوف بالرفع وغيره جميعُ الكلمة،
ولا يصحُّ كونه على حذف المضاف، [فتأمل^(١)].

قوله: (مرفوعًا... إلخ) لو زادَ أَوْ مجزومًا لكان أولى، إلا أن
يُقَالَ: ولم يذكره لأنه لم يرد الفعل المجزوم بحذف آخره، فتأمل،

= ٣٦/١. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص ١٥٦، ص ١٦٧،
واللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي
طليمات، ط ١، دار الفكر - دمشق، دار الفكر المعاصر - بيروت،
١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ٥٢/١، وكتاب الرد على النُّحَاة، لابن مضاء القرطبي
(ت ٥٩٢هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ص ٧٦، وإحياء النحو،
إبراهيم مصطفى، ط ٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص ١
وما بعدها.

(١) سقطت من (ت).

بَعْدَ أَنْ كَانَ مَوْقُوفًا قَبْلَ التَّرْكِيبِ، وَالْمُرَادُ بِـ «الْكَلِمِ» هُنَا الْأَسْمُ الْمُتَمَكِّنُ وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ نُونُ الْإِنَاثِ

قوله: (بعد أن كان... إلخ) لو أسقط هذه الجملة لكان أولى، كما مرّت الإشارة إليه، مع أنّه مبنيّ على مرجوح، وهو كون الأسماء قبل التّركيب موقوفة لا معربة ولا مبنية، والأصحّ أنّها مبنية، وفيه أيضاً إيهام أنّ الانتقال من الرّفع إلى النّصب أو عكسه، أو منه إلى الخفض أو عكسه، ونحو ذلك لا يسمّى تغييراً، [وليس كذلك فافهم] ^(١).

قوله: (المتمكن) أي: الذي لم يشبه الحرف الموجب لبنائه ^(٢)، وتفسيره بالمعرب فيه دورٌ، وتحصيلُ الحاصلِ إلّا أن يُؤوّلَ، قوله: (الذي لم يتّصل... إلخ) المراد منه المعربُ أيضاً، كما تقدّم آنفاً، وعدل عنه لما مرّ، وخُصّ الإعرابُ بالآخر لأنّه دالٌّ على الوصفِ بكونِ الكلمةِ عمدةً، أو فضلةً، والوصفُ متأخّر عن الموصوفِ، فناسب كون الدّالِّ عليه في الآخر.

قوله: (ونون الإناث) ^(٣) وإنّ استعيرَ للذكور، أو كانت علامةً، فيشمل ^(٤):

- (١) سقطت من (ب).
- (٢) يُنظر: شرح ابن عقيل ٢٦/١ - ٢٧.
- (٣) يُنظر الهامش السابق.
- (٤) الشّاهد من (الطويل)، منسوب إلى أعشى همدان وغيره، ويصف فيه لصوصاً أو تُجّاراً. الدهناء: موضع لبني تميم، الحقائق جمع حقيقة: وعاء يضع فيه الرّجل زاده، دارين: موضع في البحرين. ورواية الديوان: (عيابهم) بدلاً عن (عيانهم)، و(يخرجن) بدلاً عن (يرجعن). والشّاهد فيه: (ويخرجن) وأراد به الرّواحل. يُنظر: ديوانه (ضمن =

وَلَمْ تُبَاشِرْهُ نُونُ التَّوَكِيدِ (لَاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ)، مُتَعَلِّقٌ بِـ «تَغْيِيرِ»
عَلَى أَنَّهُ عِلَّةٌ لَهُ،

[٤] يَمُرُّونَ بِالذَّهْنَاءِ خِفَافًا [عَيَانُهُمْ]^(١) وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بِجَرِّ الْحَقَائِبِ

ونحو^(٢):

[٥] يَغْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ.

قوله: (وَلَمْ تُبَاشِرْهُ... إلخ) عدلَ عن [١٥/ظ] الاتِّصَالِ المذكورِ
فيما قبله للإشارة إلى أنَّ الاتِّصَالَ مِنَّا قَدْ يَوْجَدُ مع عدم البناءِ في
نحو: (يصدنك) لوجودِ الفاصلِ المقدَّرِ، فلم توجدِ المباشرةُ، فتأمَّلْ،
قوله: (عَلَى أَنَّهُ عِلَّةٌ لَهُ) أي: على أنَّ الاختلافَ عِلَّةٌ للتغييرِ،

= أشعار الأعشى، ص ٣١٧. الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد
هارون، ٣/٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ١/١١٥.

(١) في (أ): فأعيانهم.

(٢) الشَّاهد من (الطويل)

للفرزدق، وهو قطعة من عجز، وتماه:

وَلَكِنْ دِيَاْفِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحَوْرَانِ يَغْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ
السَّلِيْطُ: الزَّيْتُ. الشَّاهد فيه: قوله: «يعصرن» فأتى بالحرف الذي يكون ضميراً علامةً
للجمع في لغة (أكلوني البراغيث). يُنظر: شرح ديوان الفرزدق، تحقيق: إيليا
الحاوي، ط/١، دار الكتاب اللبناني - بيروت، ١٩٨٣م، ص ٨٢، وشرح أبيات
سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، ط/١،
دار الفيحاء - دمشق، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، ٤٩١/١. تحصيل عين الذهب من معدن
جواهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق:
د. زهير عبدالمحسن سلطان، ط/١، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ١٩٩٢م،
ص ٢٤٧.

وَالْمُرَادُ بِـ «أَخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ» تَعَاقُبُهَا عَلَى الْكَلِمِ (الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا)،
وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ؛ وَالْعَوَامِلُ جَمْعُ عَامِلٍ، وَالْمُرَادُ بِالْعَامِلِ مَا بِهِ
يَتَقَوَّمُ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلْإِعْرَابِ،

والأولى كونه سببًا تامًّا، وعلى الأول فاللام للتعليل^(١)، ويصح كونها
توقيتية^(٢) كما قيل، لكنه لا يناسب الإخراج لما يتغير لغير عامل،
نحو: حيث، بضم المثلثة أو فتحها أو كسرهما مع الياء أو الواو أو
الألف، ونحو الإتياع والنقل والحكاية، وبذلك عليم ردُّ ما قيل إنَّ
تغيير الأواخر لا يكون إلا عن عامل، وإنَّ لفظ الاختلاف مستدرك،
وتفسيره بالتعاقب نظرًا لمعناه اللغوي، لا لاعتباره، لأنَّ المقصود
وجودها، أو وجود العوامل، أو لدفع أن يُراد به تزامنها، أو
للإشارة إلى اختلاف عملها، ليخرج به اختلاف لفظها، فلا يردُّ نحو:
ضربت زيدًا، ورأيت زيدًا، وإنَّ زيدًا.

قوله: (واحدٌ بعدَ واحدٍ) فلا يجتمع اثنان على معمولٍ واحدٍ،
وهذا بيان لفائدة التعاقب، وليس مُعْتَبَرًا [كما تقدّم]^(٣)، [قوله:
(وَالْعَوَامِلُ جَمْعُ عَامِلٍ)، لأنَّه غيرُ عاقلٍ فلا يَرِدُ أَنَّ ذلك ممنوعٌ في
المذكرِ العاقلِ]^(٤).

قوله: (مَا بِهِ يُتَقَوَّمُ... إلخ) أي: شيءٌ يستقيم ويتحصَّلُ بسببه

(١) موسوعة المصطلح النحويّ ٧٨٠/٢ - ٧٨١.

(٢) موسوعة المصطلح النحويّ ٨٧٢/٢.

(٣) سقطت من (ت).

(٤) سقطت من (ج).

سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْعَامِلُ لَفْظِيًّا أَوْ مَعْنَوِيًّا؛ فَالْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ نَحْوُ: جَاءَ، فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْفَاعِلَ الْمُقْتَضِي لِلرَّفْعِ؛ وَنَحْوُ: رَأَيْتُ، فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْمَفْعُولَ الْمُقْتَضِي لِلنَّصْبِ؛ وَنَحْوُ: الْبَاءِ، فَإِنَّهَا تَطْلُبُ الْمُضَافَ إِلَيْهِ الْمُقْتَضِي لِلْجَرِّ؛ وَالْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ هُوَ الْإِبْتِدَاءُ وَالتَّجَرُّدُ.

المعنى الذي أوجب الإعراب، كما يأتي، نحو: جاء، فإنه يطلب فاعلاً، ونحو: رأيت، فإنه يطلب مفعولاً يقع عليه الفعل، ونحو: مررتُ بزيد، فإنَّ الباء يحصلُ بها إضافة ما قبلها لما بعدها، وقد أشار الشارحُ إلى ذلك، وتقديم الظرف للاهتمام وليس للحصر، وخرج بالسببية الإسناد، وذات الفاعل، لأنَّ المراد هنا السبب الاصطلاحي لا غيره، [كالموجد للفعل مثلاً]^(١)، وتعريف العامل المذكور لا يوجب دوراً في تعريف الإعراب، [فتأملهُ]^(٢).

قوله: (لَفْظِيًّا) هو شامل لما كان أصلياً أو زائداً، ملفوظاً به أو مقدَّراً، قوله: (يَطْلُبُ الْفَاعِلَ) أي: فاعليه [١٦/و] الفاعلُ كما مرَّ، وكذا ما بعده، فتأمل، قوله: (الْمُقْتَضِي لِلرَّفْعِ) وإنَّما نسب الرِّفْعَ للفعل لا للفاعلية لأنَّه أمرٌ ظاهرٌ جليٌّ، وهي أمرٌ غامضٌ خفيٌّ، وكذا يُقالُ في غير الرِّفْعِ.

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (ث).

وَالْمُرَادُ بِدُخُولِ الْعَوَامِلِ مَجِيئُهَا لِمَا تَقْتَضِيهِ مِنَ الْفَاعِلِيَّةِ
وَالْمَفْعُولِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ، سَوَاءٌ اسْتَمَرَّتْ أَمْ حُذِفَتْ، وَسَوَاءٌ تَقَدَّمتْ
عَلَى الْمَعْمُولَاتِ كـ «رَأَيْتُ زَيْدًا»، أَمْ تَأَخَّرَتْ، نَحْوُ: «زَيْدًا رَأَيْتُ».

قوله: (مِنَ الْفَاعِلِيَّةِ... إلخ) هذا لا يشملُ عواملَ الفعلِ [الشَّامِلِ
لِهَا] ^(١) تعريفُ العاملِ السَّابِقِ، فالإقتصارُ على ذلك إمَّا لأنَّ الإِعْرَابَ
مُتَّصِلٌ فِي الْأَسْمَاءِ، أَوْ لِأَنَّهُ الْأَغْلَبُ فِيهَا، فَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى غَيْرِهِ، أَوْ
لأنَّ الْمُرَادَ هَذِهِ وَغَيْرَهَا، كَالنَّهْيِ عَنْ كُلِّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ، أَوْ عَنِ الْجَمْعِ
بَيْنَهُمَا، أَوْ عَنِ الْأَوَّلِ فَقَطْ، فِي نَحْوِ: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبْ، لِأَنَّ
الْأَوَّلَ يَقْتَضِي جَزْمَهَا، وَالثَّانِي يَقْتَضِي جَزْمَ الْأَوَّلِ وَنَصَبَ الثَّانِي،
وَالثَّلَاثَ يَقْتَضِي جَزْمَ الْأَوَّلِ وَرَفَعَ الثَّانِي، فَتَأَمَّلْ ^(٢)، وَالْمُرَادُ بِالْفَاعِلِيَّةِ
كَوْنُ الْأِسْمِ فَاعِلًا حَقِيقَةً، أَوْ حُكْمًا فِي كَوْنِهِ عُمْدَةً ^(٣)، وَالْمَفْعُولِيَّةِ كَوْنُهُ
مَفْعُولًا كَذَلِكَ فِي كَوْنِهِ فَضْلَةً ^(٤)، أَوْ شَبَهَهُ، كَأَسْمِ إِنَّ، وَالْيَاءُ فِيهِمَا
مَصْدَرِيَّةٌ، وَالْإِضَافَةُ كَوْنُ الْأِسْمِ مُضَافًا إِلَيْهِ، لَا مُضَافًا، وَحُذِفَ الظَّرْفُ
لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ، وَلَمْ تَحْتَجْ لِلْيَاءِ [لِأَنَّهَا مَصْدَرٌ] ^(٥).

قوله: (سَوَاءٌ اسْتَمَرَّتْ) كَمَا ذَكَرْتُ أَخْذًا مِمَّا بَعْدَهُ، قَوْلُهُ:

(١) مَطْمُوسَةٌ فِي (أ).

(٢) هَمْعُ الْهَوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ ١٢٨/٤.

(٣) الْعُمْدَةُ هُوَ: «عِبَارَةٌ عَمَّا لَا يَسُورُ حَذْفُهُ مِنْ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَقُومُ مَقَامَ اللَّفْظِ بِهِ». هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٣/٢.

(٤) الْفَضْلَةُ هُوَ: «خِلَافُ الْعُمْدَةِ، وَهِيَ مِمَّا يُسْتَغْنَى عَنْهُ فِي الْكَلَامِ، وَذَلِكَ كَالْمُفَاعِيلِ وَالتَّمْيِيزِ وَالْحَالِ»، وَمَعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ التَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ، ص ١٧٣.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ج).

وَقَوْلُ الْمَكُودِيِّ: «إِنَّ الْعَوَامِلَ لَا تَكُونُ إِلَّا قَبْلَ
الْمَعْمُولَاتِ»، جَرَى عَلَى الْأَصْلِ الْغَالِبِ. وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (لَفْظًا
أَوْ تَقْدِيرًا) حَالَانِ مِنْ «تَغْيِيرٍ»، يَعْنِي أَنَّ تَغْيِيرَ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ تَارَةً
.....
(الْمُكُودِي) بتخفيف الكاف، نسبة إلى الْمُكُودِ، وهي الإبل التي لا
تنقطع ذريتها، وهو: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح، عُرفَ
بِالْمُطَرِّزِ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى^(١).

قوله: (جَرَى عَلَى [الْأَصْلِ] الْغَالِبِ) أي: نظرًا للفظ،
وَيُحْتَمَلُ بَقَاؤُهُ عَلَى عَمُومِهِ نَظَرًا لِلرُّتْبَةِ، قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ)^(٢)
أي: مقوله، مبتدأ و(حالان) خبره، والحكم عليهما بالحالية في
كلام المصنف، والمراد بهما الملفوظ والمقدّر، ويصح كونهما
مصدرين، أي: تَغْيِيرًا ملفوظًا أثره، أو مقدّرًا، ويصح كونهما تمييزًا
محوّلًا عن المضاف، أي: تَغْيِيرُ لَفْظٍ، أو تقديرًا، أي: تفسير
ملفوظ أو مقدّر أثره، ويصح كونهما خبرًا لكان، وأمّا في كلام
الشارح فهما بدلٌ من قول، أو بيانٌ له، مرفوعان بضمّة مقدّرة
[١٦/ظ] منعتهما حركة الحكاية.

[قوله: (تارة) منصوبٌ على الظرفيّة أو المصدريّة ومثله: مرّة]

(١) نحويّ ولغويّ، له شرح الألفية، وشرح على الأجرومية، توفي سنة (٨٠٧هـ). يُنظر
ترجمته: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن
السّخاوي (ت ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، ٩٧/٤، بغية
الوعاء ٨٣/٢، شذرات الذهب ٤/٨.

(٢) أي: ابن آجروم. ويُنظر: متن الأجرومية، ص ٦.

يَكُونُ فِي اللَّفْظِ، نَحْوُ: يَضْرِبُ زَيْدٌ، وَلَنْ أَكْرَهَ حَاتِمًا، وَلَمْ أَذْهَبْ بِعَمْرٍو؛ فَتَلَفِظُ بِالرَّفْعِ فِي «يَضْرِبُ» وَ«زَيْدٌ»، وَبِالنَّصْبِ فِي «أَكْرَهَ» وَ«حَاتِمًا»، وَبِالْجَزْمِ فِي «أَذْهَبَ»، وَبِالْجَرِّ فِي «عَمْرٍو». وَتَارَةً يَكُونُ التَّغْيِيرُ عَلَى سَبِيلِ الْفَرْضِ وَالتَّقْدِيرِ، وَهُوَ الْمَنْوِيُّ، كَمَا تَنْوِي الضَّمَّةُ فِي: مُوسَى يَخْشَى؛ وَالْفَتْحَةُ فِي: لَنْ أَخْشَى الْفَتَى؛ وَالْكَسْرَةُ فِي: مَرَزْتُ بِالرَّحَا؛ فَ«مُوسَى» وَ«يَخْشَى» مَرْفُوعَانِ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ؛ وَ«أَخْشَى» وَ«الْفَتَى» مَنْصُوبَانِ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ؛ وَ«الرَّحَا» مَخْفُوضٌ بِكَسْرَةٍ مُقَدَّرَةٍ. وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا»، وَ«أَوْ» هُنَا لِلتَّقْسِيمِ لَا لِلتَّرْدِيدِ.

وطورًا، قوله: (يَكُونُ فِي اللَّفْظِ) على^(١) الظرفية المجازية أي: يكون ملفوظًا بأثره، أو علامته، أو يكون مقدرًا أثره، أو علامته، قوله: (وبالجزم) هو عطفٌ على الرفع^(٢)، فيلزم أن يكون لفظًا، وليس كذلك، لأنه بحفِ اللفظ، نعم يصحُّ أن يقال في علامته التي هي السكون لفظية، قوله: (الفرض) والتقدير: عطفه تفسير.

قوله: (وَهُوَ الْمَنْوِيُّ) أي المنوي أثره، أخذًا مما بعده، قوله: (مرفوعان بضمة) أي: بعلامة هي الضمة، وكذا يُقال في الذي بعده، قوله: (وَأَوْ هُنَا لِلتَّقْسِيمِ)^(٣) أي: تقسيم اللفظ، والتقدير على قسمي التغير، إذ التقسيم ضمُّ قيودٍ إلى أمرٍ مشتركٍ لتحصيل أمورٍ متعددة،

(١) اضطربت العبارة في (ت).

(٢) يُنظر: الهامش (١٠).

(٣) (أو) الوارد ذكرها في متن الأجرومية: «لفظًا أو تقديرًا»، ص ٦.

وَكَيْفِيَّةُ الْإِعْرَابِ اللَّفْظِيَّ أَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: «يَضْرِبُ زَيْدٌ»:

«يَضْرِبُ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ؛ وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعُ التَّجَرُّدُ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ.

قوله: (وَكَيْفِيَّةُ الْإِعْرَابِ اللَّفْظِيَّ) أي: وتصويرُ تطبيقِ المركباتِ على القواعدِ النحويةِ في التَّغْيِيرِ الملفوظِ بعلامته.

قوله: (ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ) لا يخفى أَنَّ الظَّرْفِيَّةَ هنا منتفيةٌ، والمرادُ بها المعيةُ، وهو أحدُ أقوالِ ثلاثةٍ في أَنَّ الحركةَ قبلَ الحرفِ، أو معه، أو بعده^(١)؟ والأصحُّ الثالثُ، لكنَّها لشِدَّةِ اتِّصَالِهَا بِهِ فَكَأَنَّهَا معه، ودليلُ كونِهَا بعدهُ مَنعُ الإِدْغَامِ فِي الْمِثْلَيْنِ، لكونِهَا فاصلةً بينهما، وبَدَلِيلِ قَلْبِ الْوَائِ أَلْفَا فِي نَحْوِ: قَالَ، لَأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَجَاوِزْهُ لَمْ تَقْلِبْهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ الشَّارِحِ شَامِلًا لِلْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ بِجَعْلِ (فِي) لِلْمَصَاحِبَةِ، وَمَعْنَى (ظَاهِرَةٌ): مَلْفُوظٌ بِهَا، قَوْلُهُ: (التَّجَرُّدُ... إلخ) هُوَ الرَّاجِعُ مِنْ أَقْوَالٍ سَتَأْتِي.

(١) وخلاصة القول في هذه المسألة هو:

١ - الحركة تأتي بعد الحرف، وهو رأي سيبويه، وابن جنِّي وغيرهما.

٢ - الحركة تأتي مع الحرف، وهو رأي أبي البقاء العكبري.

٣ - الحركة تأتي قبل الحرف، ولم أظفر بأصحاب هذا الرأي.

ويُنظر هذه المسألة: سرُّ صناعة الإعراب ١/١٢٨، الخصائص ٢/٣٢٣، وارتشاف الضرب في لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. أحمد النمام، ط/١، مطبعة المدني - مصر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ١/١١. المسائل الخلافية في الحركات العربية، يوحنا مرزا الخامس، مجلة العرب السعودية، الجزآن (٥ و ٦) ذو القعدة وذو الحجة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ٣٣٣.

و«زَيْدٌ»: فاعِلُ «يَضْرِبُ»، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعُ «يَضْرِبُ». وَتَقُولُ فِي مِثْلِ: «لَنْ أَكْرَهُ حَاتِمًا»: «لَنْ»: حَرْفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ وَأَسْتِقْبَالٍ. وَ«أَكْرَهُ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ «لَنْ»، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَالنَّاصِبُ لَهُ «لَنْ». وَ«حَاتِمًا»: مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَالنَّاصِبُ لَهُ «أَكْرَهُ». وَتَقُولُ فِي: «لَمْ أَذْهَبْ بِعَمْرٍو»: «لَمْ»: حَرْفُ نَفْيٍ وَجَزْمٍ وَقَلْبٍ. وَ«أَذْهَبْ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِـ «لَمْ»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ سُكُونٌ آخِرُهُ لَفْظًا، وَالْجَازِمُ لَهُ «لَمْ».

قوله: (والعاملُ فيه الرَّفْعُ يَضْرِبُ) لكونه دالًّا على الفاعليَّة، فقام مقامها لظهوره، كما تقدَّم، قوله: (حرفُ نفي ونصبٍ)^(١) أي: مفاده وجودُ ذلك فيما بعده، فلا يُنافي ما تقدَّم في تعريفه، قوله: (والناصبُ له) أي: لاستناده إلى فاعله، قوله [١٧/و] (سكونُ آخره لفظًا) هو حالٌ من سكونٍ لما مرَّ من جوازِ تسميته لفظًا أو حالًا من آخر أو تمييزًا له على حذفِ المضاف، أي: سكونُ لفظِ آخره إن قلنا لا يُسمَّى السُّكُونُ لفظًا.

(١) الحديث عن (لن) الناصبة.

و«بِعَمَرُو»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ، وَعَلَامَةٌ جَرُّه كَسْرَةُ ظَاهِرَةٍ فِي آخِرِهِ، وَالْجَارُ لَهُ الْبَاءُ.

وَكَيْفِيَّةُ الْإِعْرَابِ التَّقْدِيرِي أَنْ تَقُولَ فِي مِثْلِ: «مُوسَى يَخْشَى»:

«مُوسَى»: مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلِفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعُ الْإِبْتِدَاءُ.

و«يَخْشَى»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ فِي آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعُ التَّجَرُّدُ، وَفَاعِلُ يَخْشَى مُسْتَتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ هُوَ؛ وَهُوَ وَفَاعِلُهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ

قوله: (الإعرابُ التقديرى) أي: الذي تُقَدَّرُ عليه كما مرّ، قوله: (التَّعَذُّرُ) وهو: كَوْنُ الْحَرْفِ الْآخِرِ مِنَ الْكَلِمَةِ لَا يَقْبَلُ الْحَرَكَةَ أَصْلًا، كَالْأَلِفِ، سِوَاءٍ كَانَ مَوْجُودًا أَوْ مَحْذُوفًا لِلْسَّاكِنِينَ كَمَا يَأْتِي، قوله: (مُسْتَتَرًّا) أي: ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ جَوَازًا لِأَنَّهُ يَخْلُفُهُ الظَّاهِرُ، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: تَقْدِيرُهُ هُوَ: أَنَّ هَذَا صَوْرَتُهُ لَا عَيْنُهُ، [وَكَذَا سَائِرُ الضَّمَائِرِ الْمُسْتَرَّةِ]^(١).

قوله: (جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ) أي: تُسَمَّى بِذَلِكَ لِبِدَائِهَا بِالْفِعْلِ، وَلَوْ فِي الرُّتْبَةِ، فَتُسَبِّتُ إِلَيْهِ سِوَاءٍ سَبَقَهُ حَرْفٌ أَمْ لَا، وَتُسَمَّى اسْمِيَّةً إِنْ بُدِئَتْ بِاسْمٍ وَلَوْ رَتْبَةً لِبِدَائِهَا بِهِ، فَتُسَبِّتُ إِلَيْهِ سِوَاءٍ سَبَقَهُ حَرْفٌ أَمْ لَا،

(١) سقطت من (ت).

فِي مَحَلِّ رَفَعٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِمُوسَى، فَالْرافِعُ لِمَحَلِّ الْجُمْلَةِ
الْوَاقِعَةِ خَبَرًا الْمُبْتَدَأُ.

وَتَقُولُ فِي: «لَنْ أَخْشَى الْفَتَى»:

«لَنْ»: حَرْفُ نَفْيٍ وَنَضْبٍ.

و«أَخْشَى»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْضُوبٌ بِـ «لَنْ»، وَعَلَامَةُ نَضْبِهِ
فَتْحَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلِفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ.

والمبدوءة بالظرف تُنسَبُ إلى متعلِّقِها^(١)، قوله: (في محلِّ رفع) أي:
في محلِّ اسمٍ لو ذَكَرَ كَانَ مرفوعًا، فهو على حذفِ المضافِ، أو
المرادُ بالرفعِ المرفوعُ.

قوله: (على الخبرية)^(٢) بناءً على ما في الخبرِ، وهو أحدُ أوجهِ
ستأتي في محلِّها، قوله: (الفعل) مرَّ فيه إشارةٌ إلى أَنَّ قولَ بعضِ
المعربينَ حدُّ الفعلِ مرَّ غيرُ مستقيمٍ، إذ ليسَ قبلُه محدودٌ، قوله:
(والفاعلُ التَّاءُ) المثناةُ فوقُ؛ لأنَّها اسمُ لصحَّةِ الحديثِ عنها بنسبةِ
المرورِ إليها، [وإنَّ لم]^(٣) يتقدَّمُ في العلاماتِ ما يدلُّ عليها، قوله:
(على الألفِ)^(٤)؛ لأنَّها الملفوظُ بها، ولا عبرةَ برسمِها ياءً مثلاً،

(١) مغني اللبيب ٤٩٢/٢ - ٤٩٣.

(٢) يتحدث القليوبي عن إعراب الشيخ خالد للجمله (موسى يخشى)؛ فموسى في محلها
رفع على الخبرية لموسى. يُنظر: شرح المقدمة الأجرومية، ص ٣٧.

(٣) في (ت): ولو لم يتقدم.

(٤) أي: إعراب (بالرُحَا) بكسرة مقدرة على الألف من في ظهورها التعذر.

و«الْفَتَى»: مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِـ «أَخْشَى»، وَعَلَامَةٌ
نَصْبِهِ فَتَحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ.

وَتَقُولُ فِي: «مَرَرْتُ بِالرَّحَا»:

«مَرَرْتُ»: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، الْفِعْلُ «مَرَّ»، وَالْفَاعِلُ التَّاءُ.

و«بِالرَّحَا»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَالْمَجْرُورُ مَخْفُوضٌ، وَعَلَامَةٌ
خَفْضِهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ. هَذَا إِذَا
كَانَتِ الْأَلِفُ مَوْجُودَةً، فَإِنْ كَانَتْ مَحذُوفَةً، نَحْوُ: جَاءَ فَتَى،
وَرَأَيْتُ فَتَى، وَمَرَرْتُ بِفَتَى؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي الَّرْفِعِ: عَلَامَةٌ رَفْعِهِ
ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ الْمَحذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ وَفِي النَّصْبِ:

[كما يأتي] ^(١).

قَوْلُهُ: (لِلالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ) هُوَ عَلَةٌ لِلحذفِ، أَي: حُذِفَتْ لِدفعِ
الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَهَذَا فِي غَيْرِ حَالَةِ الْوَقْفِ، أَمَّا فِيهِ فَقِيلَ: إِنَّهَا
كَذَلِكَ تَبْقَى عَلَى الحذفِ وَالْأَلِفُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهَا بَدَلُ التَّنْوِينِ
مَطْلَقًا، وَقِيلَ: إِنَّهَا تَعُودُ مَطْلَقًا لِعَدَمِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ بَعْدَ التَّنْوِينِ،
وَالْتَّقْدِيرُ عَلَيْهَا، وَقِيلَ: إِنَّهَا لَا تَعُودُ فِي الْمَنْصُوبِ، وَتَعُودُ [١٧/ظ]
فِي غَيْرِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ ^(٢)، وَهُوَ الرَّاجِحُ لِأَنَّهُ الْمَوَافِقُ لِلْاسْمِ

(١) سقطت من (ج).

(٢) هُوَ أَبُو بَشَرٍ عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ بْنِ قَبْرِ الْمَعْرُوفِ بِـ سَنَةِ (سِيبَوِيهِ)، شَيْخُ الْبَصْرِيِّينَ، لَهُ
(الْكِتَابُ الَّذِي يُعَدُّ أَهَمَّ كُتُبِ النُّحُوِّ وَأَوَّلُهَا. تُوْفِيَ سَنَةَ (١٨٠هـ). يُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ: أَخْبَارُ
النُّحَوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ، لِأَبِي سَعِيدِ السَّيْرَافِيِّ (ت٣٦٨هـ)، تَحْقِيقُ: فَرَنْسُ كَرْنُكُو، =

عَلَامَةٌ نَضْبِهِ فَتَحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ الْمَحذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛
وَفِي الْجَرِّ: عَلَامَةٌ جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ الْمَحذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ
السَّاكِنَيْنِ.

وَتَقُولُ فِيمَا إِذَا مَنَعَ مِنْ ظُهُورِ الْحَرَكَةِ الْأَسْتِثْقَالُ: «جَاءَ
الْقَاضِي»، فَ «الْقَاضِي»: فَاعِلٌ بِ «جَاءَ»، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ
رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْأَسْتِثْقَالُ.

و«مَرَرْتُ بِالْقَاضِي»، فَ «الْقَاضِي» مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ، وَعَلَامَةٌ
جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْأَسْتِثْقَالُ.

هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَتْ الْيَاءُ مَوْجُودَةً، فَإِنْ كَانَتْ مَحذُوفَةً، نَحْوُ:
«جَاءَ قَاضٍ»، وَ«مَرَرْتُ بِقَاضٍ»؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي الرَّفْعِ: عَلَامَةٌ

الصَّحِيحُ فِيهِمَا^(١)، قَوْلُهُ: (الاستثقال...) وهو ضدُّ التَّعْذِيرِ السَّابِقِ،
لَأَنَّ الْحَرْفَ فِيهَا يَقْبَلُ الْحَرَكَةَ لَكِنَّهُ يَثْقُلُ مَعَهَا فَحُذِفَتْ لِدَفْعِ الثَّقَلِ
سِوَاءً كَانَ مَوْجُودًا أَوْ مَحذُوفًا كَمَا يَأْتِي، وَلِذَلِكَ لَمْ تَقْدَرِ الْحَرَكَةُ
فِي حَالَةِ النَّصْبِ لَخَفَةِ الْفَتْحَةِ فَلَمْ يَثْقُلِ الْحَرْفُ فَيُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ
الظَاهِرَةِ وَلِذَلِكَ: لَمْ يَمَثُلِ الشَّارِحُ لَهُ، قَوْلُهُ: (جاء القاضي...).

= المطبعة الكاثوليكية - بيروت، ص ٤٨، ومراتب النحويين، لأبي الطيّب اللغوي
(ت ٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، المكتبة العصرية، صيدا -
بيروت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٧٣، وطبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الرُّيْدِي
(ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف بمصر،
ص ٦٦، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد
المصري، منشورات وزارة الثقافة السُّورية، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ص ١٧٣.

(١) يُنْظَرُ رَأْيُ سَيَّوِيهِ الْكِتَابِ ٥٣٢/٣ - ٥٣٤.

رَفَعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ؛ وَفِي الْجَرِّ كَذَلِكَ.

وَقَسْ عَلَى هَذِهِ الْأُمُثَلَةِ مَا أَشْبَهَهَا، فَحَيْثُ كَانَ فِي آخِرِ الْأَسْمِ الْمُعْرَبِ حَرْفٌ صَحِيحٌ أَوْ حَرْفٌ يُشَبِّهُ الصَّحِيحَ كَالْوَاوِ وَالْيَاءِ السَّاكِنِ مَا قَبْلَهُمَا، كَ «دَلُو» وَ«ظَبِي»، فَأَلِغَرَابُ ظَاهِرٌ فِي آخِرِهِ؛

إِلخ) لم يمثل الشَّارِحُ لما آخِرُه (واو) مع أَنَّهَا كَالْيَاءِ فِي ثِقَلِ الْحَرَكَةِ عَلَيْهَا، لِأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ فِي الْأَسْمَاءِ إِلَّا وَهُوَ يُشَبِّهُ (الصَّحِيحَ) كَمَا يَأْتِي، وَلَا يَرِدُ (عَصَايَ) مَعَ أَنَّ أَصْلَهُ (عَصُو)؛ لِأَنَّ الْوَاوَ قُلِبَتْ فِيهِ أَلِفًا لِعِلَّةِ تَعْرِيفِيَّةٍ قَبْلَ تَرْكِيبِهِ فَصَارَ مِثْلَ (الْقِيَاءِ) فَتَقَدَّرُ فِيهِ الْحَرَكَاتُ عَلَى (الْأَلْفِ) مَوْجُودَةً أَوْ مَحذُوفَةً، نَعَمْ قَدْ يَوْجَدُ الثَّقُلُ عَلَى (الْوَاوِ) فِي الْأَفْعَالِ نَحْوُ: (يَدْعُو) وَكَانَ الْمُنَاسِبُ لِلشَّارِحِ أَنْ يَذْكُرَهُ، لَا أَنْ يُقَالَ تَرَكَّهُ لِانْفِرَادِهِ عَنِ الْأَسْمِ فَتَأَمَّلْ، قَوْلُهُ عَلَى (الياء المحذوفة...) وَلَوْ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ لِأَنَّهُ لَا يُذَكَّرُ لَهَا بَدَلٌ فِيهِ فَإِنْ عَادَتْ فِيهِ كَمَا يَقُولُهُ بَعْضُ الْقُرَّاءِ فِي حَالَةِ الْجَرِّ تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهَا.

قوله: (كَذَلِكَ) أَيُّ: علامةُ جَرِّه كسرةٌ إِلَى آخِرِهِ، ففِي التَّشْبِيهِ تَسْمُحُ ظَاهِرٌ، قَوْلُهُ: (فَحَيْثُ كَانَ... إلخ) هُوَ قَاعِدَةٌ لِإِفْرَادِ مَا أَشْبَهَ الْأُمُثَلَةَ الْمَذْكُورَةَ بِقَوْلِهِ: (وَكَيْفِيَّةُ الْإِعْرَابِ اللَّفْظِيِّ) إِلَى هُنَا، قَوْلُهُ: (فِي آخِرِ الْأَسْمِ) لَوْ أَسْقَطَ لَفْظَ (فِي) لَكَانَ أَوْلَى وَكَذَا مَا يَأْتِي، قَوْلُهُ: (كَالْوَاوِ وَالْيَاءِ إلخ) هَذِهِ (الْكَافُ) اسْتَقْصَيْتُ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَفْرَادِ الْخَارِجِيَّةِ، إِذْ لَيْسَ هُنَا غَيْرُ (الْوَاوِ وَالْيَاءِ) الْمَذْكُورَيْنِ وَتَمَثِيلُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِفْرَادِ

وَحَيْثُ كَانَ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ [مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا]، كَ «أَلْفَتَى»، أَوْ يَاءٌ
مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا، كَ «أَلْقَاضِي»، فَأَلَاغَرَابُ مُقَدَّرٌ فِيهِ، إِلَّا أَنَّ
أَلْفَ تُقَدَّرُ فِيهَا الْحَرَكَةُ تَعَذُّرًا لِكَوْنِهَا لَا تَقْبَلُ التَّخْرِيكَ، وَأَلْيَاءُ

الذهنية، قوله: (مكسورة ما قبلها) راجع للياء، لأنه لا يمكن في
الألف، وسكت عن الواو المضموم ما قبلها، لما مرّ، قوله: (والياء
تقدّر فيها الحركة)، وهي الضمة، والكسرة كما مرّ، وكذا [١٨/و] تقدّر
فيها الفتحة إذا نابت عن الكسرة في غير المنصرف وما ذكره في
القاعدة المشار إليها فيما مرّ مقيّد بما إذا لم يكن مانع أو ضرورة،
وإلا فقد تُقدّر الحركة في الصّحيح الآخر لمانع كالإضافة لياء
المتكلم، والوقف، والإدغام، والإتباع، والحكاية، والتّخفيف،
كتسكين همزة (باريكم) [سورة البقرة: ٥٤]^(١) في قراءة أبي عمرو^(٢)،

(١) من قوله تعالى: ﴿فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾. وقراءة أبي عمرو بن العلاء باختلاس الهمزة: «باريكم». والاختلاس هو ترك إكمال الحركى بأن يأتي القارئ بثلاثها فقط. يُنظر القراءة: السبعة في القراءات، ص ٥٥، وحُجّة القراءات السبع، لابن زُرعة (من علماء القرن الرابع الهجري)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط/٥، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص ٩٧، والتّيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الدّاني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. حاتم الضّامن، ط/١، مكتبة الصحابة - الشارقة/الإمارات، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص ٢٢٦.

(٢) هو زبّان بن العلاء بن عمّار، المعروف بـ (أبي عمرو بن العلاء)، نحوي وقارئ، توفي سنة (١٥٤هـ). يُنظر ترجمته: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدّين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. طيار آلتي قولاج، ط/١، منشورات مركز البحوث الإسلامية - إسطنبول، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ٢٢٣/١، وغاية النهاية، طبقات القراء، لابن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: براجستراسر، ط/١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م، ٢٦٢/١.

تَقْدَرُ فِيهَا الْحَرَكَةُ أَسْتِثْقَالًا لِكَوْنِهَا تَقَبُّلُ الْحَرَكَةِ وَلَكِنَّهَا ثَقِيلَةٌ عَلَيْهَا.
وَالْمُرَادُ بِالْأَلِفِ الْأَلِفُ فِي اللَّفْظِ، وَلَا أَلِفَاتٌ إِلَى كَوْنِهَا تُكْتَبُ يَاءٌ
فِي مِثْلِ: «يَخْشَى» وَ«الْفَتَى».

فَظْهَرَ أَنَّ لِآخِرِ كُلِّ مِنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ الْمُعْرَبَيْنِ ثَلَاثَةٌ
أَحْوَالٍ،

وكقراءة^(١) جعفر^(٢) ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٨٩]،
بسكون الياء، بَلْ قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذِهِ لُغَةٌ^(٣)، وَقَدْ تَظْهَرُ الْحَرَكَةُ فِي
الْمَعْتَلِ لِحُضُورِ شَعْرٍ وَنَحْوِهِ، نَعَمْ الْمَرْكَبُ الْمَزْجِيُّ الَّذِي آخِرُ الْخَبْرِ
وَالأَوَّلُ مِنْهُ (يَا) إِذَا أُعْرِبَ إِعْرَابَ الْمُتَضَايِفِينَ نَحْوَ: رَأَيْتُ مَعْدِي
كَرْبًا، وَنَزَلْتُ (قَالِي - قَلَا) لَا تَقْدَرُ فِيهِ الْحَرَكَةُ اتِّفَاقًا اسْتِصْحَابًا لِحَالَةِ
الْبِنَاءِ وَمَنْعِ الصَّرْفِ.

قَوْلُهُ: (فَظْهَرَ أَنَّ الْآخِرَ... إلخ) فِي ذِكْرِ الْآخِرِ تَسْمِيحٌ، وَلَوْ
أَسْقَطَهُ لَكَانَ أَوْلَى، قَوْلُهُ: (ثَلَاثَةٌ أَحْوَالٍ)^(٤) يَحْتَمِلُ أَنَّ يَرَادَ بِهَا أَوْلَى

(١) فِي غَيْرِ (أ) وَ(ت): «كقراءة أَبِي جَعْفَرٍ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَيُنْظَرُ: الْقِرَاءَةُ: تَفْسِيرُ الْبَحْرِ
الْمَحِيط - لِأَبِي حَيَّانِ الْأَنْدَلُسِيِّ (ت ٧٤٥هـ) - تَحْقِيقٌ: د. زَكْرِيَّا عَبْدَالمَجِيدِ وَد. أَحْمَدُ
الْجَمَل - دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بَيْرُوت ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ١٣/٤، وَمَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ
الْقُرْآنِيَّةِ ٢/٢٣٥.

(٢) هُوَ أَبُو عَبْدِاللهِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ طَالِبُ الصَّادِقِ،
تُوفِيَ سَنَةَ (١٤٨هـ). يُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ: غَايَةُ النِّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقِرَاءِ ١/١٧٩.

(٣) يُنْظَرُ: الْمُحْتَسَبُ فِي تَبْيِينِ وَجْهِهِ شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ وَالْإِيضَاحِ عَنْهَا، لِأَبِي الْفَتْحِ عَثْمَانَ
ابْنَ جَنِّي (ت ٣٩٢هـ)، تَحْقِيقٌ: عَلِيُّ النَّجْدِيِّ نَاصِفٌ وَآخِرِينَ، الْمَجْلِسُ الْأَعْلَى
لِلشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ - الْقَاهِرَةُ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ١/٢١٧.

(٤) يُنْظَرُ الْهَامِشُ السَّابِقُ.

وَأَنَّ الْأَنْتِقَالَ مِنَ الْوَقْفِ إِلَى الرَّفْعِ، وَمِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، وَمِنَ النَّصْبِ إِلَى غَيْرِهِ هُوَ الْإِعْرَابُ، وَأَنَّ تِلْكَ الْأَحْوَالَ الْمُنْتَقِلِ إِلَيْهَا تُسَمَّى: أَنْوَاعَ الْإِعْرَابِ مَجَازًا؛ وَقَدْ بَيَّنَّهَا بِقَوْلِهِ:

[أَنْوَاعُ أَوْ أَقْسَامُ الْإِعْرَابِ]

(وَأَقْسَامُهُ)؛

مِنَ الْإِعْرَابِ مَلْفُوظًا بِهِ، أَوْ مَقْدَّرًا تَعْدُّرًا أَوْ مَقْدَّرًا لِلثَّقَلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ أَنْوَاعُ الْإِعْرَابِ، وَهِيَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ فِي الْأِسْمِ، وَالرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ كَمَا مَرَّ، قَوْلُهُ: (وَأَنَّ الْأَنْتِقَالَ... إلخ) هُوَ بِمَعْنَى الْمُنْتَقِلِ إِلَيْهِ الَّذِي هُوَ الرَّفْعُ مَثَلًا وَلَيْسَ الْأَنْتِقَالَ إِعْرَابًا قِطْعًا، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ (وَأَنَّ تِلْكَ الْأَحْوَالَ الْمُنْتَقِلِ إِلَيْهَا إِلَى آخِرِهِ) وَهِيَ الصَّوَابُ، وَجَمَلَةُ الْأَحْوَالَ الْمُنْتَقِلِ إِلَيْهَا تِسْعَةٌ، [وَهِيَ: مِنَ الْوَقْفِ إِلَى الرَّفْعِ أَوْ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ، وَمِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ وَالْخَفْضِ، وَمِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ أَوْ الْخَفْضِ، وَمِنَ الْخَفْضِ إِلَى الرَّفْعِ أَوْ النَّصْبِ]^(١)، وَالْمَذْكُورُ مِنْهَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ أَرْبَعَةٌ فَقَطْ فَتَأَمَّلْ، قَوْلُهُ: (مَجَازًا) فَهُوَ سَاقِطٌ مِنْ غَالِبِ النَّسخِ، [وَهُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّهَا أَنْوَاعٌ حَقِيقَةٌ وَتَسْمِيَّتُهَا حَقِيقَةٌ]^(٢).

قَوْلُهُ: (وَأَقْسَامُهُ)^(٣) الَّتِي هِيَ الْمَذْكُورَةُ إِذِ الْقِسْمُ، وَالنَّوعُ،

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (ث).

(٣) يعني أقسام الإعراب.

أَيُّ: أَقْسَامُ الْإِعْرَابِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ، (أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ) فِي أَسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ: «يَقُومُ زَيْدٌ»، وَ«إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ»؛ (وَحَفْضٌ) فِي أَسْمٍ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، (وَجَزْمٌ) فِي فِعْلٍ، نَحْوُ: «لَمْ يَقُمْ».

والضَّرْبُ [١٨/ظ]، والصِّنفُ متقاربة المعنى، أو متحدته، والمراد: الأنواع الاصطلاحية، بمعنى أَنَّ بعضها رفعٌ وهكذا، ولا مانع من جعلها أنواعًا منطقيًا خلافًا لمن زعم خلافه، لكنّه غير محتاج إليه، قوله: (أَيُّ أَقْسَامِ الْإِعْرَابِ) أعاد المضاف لأجل تعلُّق النسبة به دفعًا لتوهم تعلُّقها بالإعراب فتأمل، وأشار بقوله: (إِلَى الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ)^(١) إِلَى أَنَّهُ لَا تَصَحُّ إِرَادَةُ أَحَدِهِمَا لِأَنَّهَا بِالنِّسْبَةِ لَهُ ثَلَاثَةٌ [ولئلا] ^(٢) يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، أو استدراك أحد الخاصين، ولم يذكر كونهما معربين لأنّه معلوم فتأمل، قوله: (أَرْبَعَةٌ)^(٣) محافظة على نكتة الإجمال والتفصيل، وعلمان خير من علم واحد، قوله: (رفع...) إلخ) هذه بدل من أربعة، أو إخبار لمحذوف، [وهي ألقاب الإعراب]^(٤).

والرَّفْعُ لُغَةٌ: الْعُلُوُّ وَالْإِرْتِفَاعُ^(٥)، وَالنَّصْبُ: الْإِسْتَوَاءُ

(١) أي أقسام الإعراب بالنسبة للاسم والفعل.

(٢) في (ت): وحتى لا يلزم.

(٣) في الأصل هو كلام الأجرومي من قوله: «وأقسامه أربعة...».. متن الأجرومية، ص ٦.

(٤) سقطت من (ج).

(٥) لسان العرب ١٢٩/٨ (رفع).

هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ، وَأَمَّا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ:

والاستقامة^(١)، والخفض: التَّوَاضُعُ والخضوع^(٢)، وَأَمَّا عُرْفًا: فيقال في [كل] ^(٣) منهما على ما مشى عليه المصنف: تغييرٌ مخصوصٌ في آخر كذا، علامته كذا وعلى الأصحَّ أَنَّهُ لفظيٌّ، يُقال: الرَّفْعُ هو الضَّمة وما نابَ عنها ويُقاسُ عليه البقية، وَأَمَّا أَلْقَابُ الْبِنَاءِ فهي: الضَّمُّ، والفتحُ، والكسرُ، والسُّكُونُ^(٤).

وَأَمَّا الضَّمة والفتحة والكسرة والسُّكُونُ فيغيَّرُ بها في كلِّ منهما، وَقَدَّمَ الرَّفْعَ لاختصاصِهِ بالعملِ، ولأنَّه لا يخلو تركيبٌ عنه، وأعقبَهُ بالنَّصْبِ، لأنَّ عامِلَهُ قد يكون فعلاً، وهو أصلٌ في العملِ، وأعقبَهُ بالجَرِّ، لاختصاصِهِ بالاسمِ، وسَمَّى الأوَّلَ رفْعاً وضماً لارتفاعِ الشَّفتينِ فيه وضمَّهما، والثَّاني: فتحاً ونصباً لانتصابهما فيه مع فتحهما، والثَّالثُ: خفضاً وجراً وكسراً لانخفاضِ الشَّفةِ السُّفلى به، أو بعلامته وبجرِّها وكسرِها، ولأنَّ عامِلَهُ يجرُّ معنى ما قبله لما بعده، والرَّابِعُ: جزمًا وسكونًا، لانقطاعِ الحركةِ فيه، وسكونُ ما كانت فيه، والجزمُ [١٩/و] القطعُ، والسُّكُونُ عدمُ الحركةِ^(٥)، قوله: (على سَبِيلِ الْإِجْمَالِ)

(١) لسان العرب ٧٥٨/١ (نصب).

(٢) لسان العرب ١٤٥/٧ (خفض).

(٣) في (ت): كلها.

(٤) الكتاب ١٣/١ - ١٧.

(٥) يُنظر: الإيضاح في علل النَّحو، لأبي القاسم الرَّجَاجِي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ط/٣، دار النفائس - بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ص ٩٣، وأسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ص ٢٠.

(فِلَا أَسْمَاءٍ مِنْ ذَلِكَ) الْمَذْكُورِ مِنَ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ: (الرَّفْعُ)،
 نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ»، (وَالنَّصْبُ)، نَحْوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا»، (وَالْخَفْضُ)،
 نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، (وَلَا جَزَمَ فِيهَا)؛ أَيْ: لَا جَزَمَ فِي الْأَسْمَاءِ.
 (وَلِلْأَفْعَالِ) الْمُعْرَبَةِ (مِنْ ذَلِكَ) الْمَذْكُورِ: (الرَّفْعُ)، نَحْوُ: «يَقُومُ
 زَيْدٌ»، (وَالنَّصْبُ)، نَحْوُ: «لَنْ يَقُومَ»، (وَالْجَزْمُ)، نَحْوُ: «لَمْ يَقُمْ»،
 (وَلَا خَفَضَ فِيهَا)؛ أَيْ: لَا خَفَضَ فِي الْأَفْعَالِ؛ وَالْحَاصِلُ أَنَّ
 هَذِهِ الْأَقْسَامَ الْأَرْبَعَةَ تَرْجِعُ إِلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ مُشْتَرِكٌ، وَقِسْمٌ
 مُخْتَصٌّ؛ فَالْمُشْتَرِكُ شَيْئَانِ: الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، وَالْمُخْتَصُّ شَيْئَانِ:
 الْخَفْضُ وَالْجَزْمُ؛ وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ يَشْتَرِكُ فِيهِمَا
 الْأِسْمُ وَالْفِعْلُ، وَأَنَّ الْخَفْضَ يَخْتَصُّ بِالْأِسْمِ، وَأَنَّ الْجَزْمَ يَخْتَصُّ
 بِالْفِعْلِ؛ وَذَلِكَ مُسْتَفَادٌ مِنْ كَلَامِهِ، لِأَنَّهُ كَرَّرَ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ مَعَ

الإضافة فيه بيانية، أَيْ: على صفةٍ هي ذلك، وكذا ما بعده.

قوله: (المذكور) تأويلٌ لاسم الإشارة الرَّاجِعُ لمتعددٍ، قوله:
 (وللأفعال) جمعها لمقابلتها بالأسماء، أو بالنظر لإفرادها الذهنية،
 قوله: (مشارك) الأصلُ مشتركٌ فيه، فهو من الحذف والإيصال، قوله:
 (وبيان ذلك) أَيْ: بيان الاشتراك والاختصاص، قوله: (وَأَنَّ الْخَفْضَ
 مُخْتَصٌّ... إلخ) وجهُ ذلك ثقلُ الخفض، وخفةُ الاسم [لكون] ^(١)
 مدلوله بسيطاً، وخفةُ الجزم، وثقلُ الفعل لكونِ مدلوله مركباً، قوله:
 (وذلك) أَيْ: البيانُ المذكور، أو الاشتراك والاختصاص، قوله:

(١) في (ج): لأنَّ.

الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّهُ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا؛ وَخَصَّ الْأَسْمَاءَ
بِالْخَفْضِ وَنَفَى عَنْهَا الْجَزْمَ، وَخَصَّ الْأَفْعَالَ بِالْجَزْمِ وَنَفَى عَنْهَا
الْخَفْضَ؛ ثُمَّ لِكُلِّ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْخَفْضِ وَالْجَزْمِ عِلَامَاتٌ
لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا، فَلِذَلِكَ أَعَقَبَهَا بِقَوْلِهِ:

.....
(ثُمَّ لِكُلِّ... إلخ) فيه تغليبٌ غيرُ الجزمِ عليه، أو المرادُ بالجمع ما
فوق الواحد، إذ ليس للجزمِ إلا علامتان، أو هو من استعمالِ اللَّفْظِ
في حقيقته ومجازه معاً، ومعنى (لا بُدَّ): لا فراقَ ولا مخلصَ،
[وهذه الجملة توطئة لما بعدها، ولذلك عبّر فيها بالمعرفة]^(١).



(١) سقطت من (ث)، و(ج).

(بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ أَقْسَامِ الْإِعْرَابِ)

الَّتِي هِيَ الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْخَفْضُ وَالْجَزْمُ.

بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

لفظ (المعرفة) مستدرَك، لأنَّ المقصودَ ذكرُ العِلَامَاتِ، وفي الشَّارحِ آنفًا إشارةٌ إلى رده، أو مِن إضافةِ السَّبَبِ إلى المسبَّبِ لأنَّ مِن طالعِ البابِ حصلَ لَهُ المعرفةُ، وهي قد تكونُ مرادِفَةً للعلمِ، وأصلُها: أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ فِي البَسَائِطِ وَالْجَزَائِيَّاتِ، وفيما يسبقُهُ جهْلٌ، ولذا يُقالُ: عرفتُ اللهَ، ولا يُقالُ عَلِمْتُهُ، وإنَّ العلمَ يُسْتَعْمَلُ فِي الكِلِّيَّاتِ والمَرَكَّبَاتِ والإِدْرَاكِ المَجَرَّدِ عن ذلك، ولذلك يُقالُ فِي اللهَ: عالِمٌ، ولا يُقالُ عارفٌ، وإضافةُ العِلَامَاتِ إلى الإِعْرَابِ للعمومِ، فيفيدُ معرفةَ جميعِ عِلَامَاتِهِ، وَذَكَرَ العِلَامَاتِ لكونِ الإِعْرَابِ معنويًا، وذكرَ الأقسامَ [لكون] ^(١) تلكَ العِلَامَاتِ لها كما مرَّ، قوله: (الَّتِي هِيَ... إلخ) بيانٌ

(١) فِي (ت): لَأَن.

(لِلرَّفْع) مِنْ حَيْثُ هُوَ (أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ) عَلَى الْأَصْلِ
(وَالْوَاوُ وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ) نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ، قَدَّمَ الضَّمَّةَ لِأَصَالَتِهَا،
وَتَنَّى بِالْوَاوِ لِكَوْنِهَا تَنَشُّا عَنْهَا، أَيْ: عَنِ الضَّمَّةِ إِذَا أُشْبِعَتْ، فَهِيَ
بَنَتْهَا، وَثَلَّثَ بِالْأَلِفِ لِأَنَّهَا أُخْتُ الْوَاوِ فِي الْمَدِّ وَاللِّينِ، وَخَتَمَ
بِالنُّونِ لِضَعْفِ شَبْهِهَا بِحُرُوفِ الْعِلَّةِ فِي الْغَنَّةِ

[١٩/ظ] للأقسام، قوله: (مِنْ حَيْثُ هُوَ) أي: بَقِيْدِ كَوْنِهِ فِي الْاسْمِ أَوْ
الْفِعْلِ، دَفَعَ بِهِ تَقْسِيمَ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ، فَالْمَرَادُ بِالْحَيْثِيَّةِ هُنَا
الْإِطْلَاقُ، وَقَدْ يَرَادُ بِهَا التَّقْيِيدُ، نَحْوُ: الْإِنْسَانُ مِنْ حَيْثُ عَرُوضُ
الصَّحَّةِ لَهُ وَالْمَرَضُ مَوْضُوعُ الطَّبِّ، وَقَدْ يَرَادُ بِهَا التَّعْلِيلُ، نَحْوُ: النَّارُ
مِنْ حَيْثُ حَرَارَتُهَا تَسْخَنُ.

قوله: (عَلَى الْأَصْلِ) حَالٌ مِنَ الصَّحَّةِ، أَوْ صِفَةٌ لَهَا مَعْرِفَةٌ بِجَعْلِ
(أَل) فِيهَا مَعْرِفَةٌ، أَوْ نَكْرَةٌ بِجَعْلِهَا لِلْجِنْسِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ الْحَرَكَاتُ
أَصْلًا لِنَصِّهَا عَلَى الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَقْصُودِ، وَلِخَفَّتِهَا عَنِ الْحُرُوفِ لِأَنَّهَا
كَأَبْعَاضِهَا^(١)، قوله: (نِيَابَةً) حَالٌ مِنَ الْأَحْرَفِ الثَّلَاثَةِ، قوله: (وَتَنَّى
بِالْوَاوِ... إلخ) حَاصِلُهُ: أَنَّ تَرْتِيبَهُ لِهَذِهِ الْعَلَامَاتِ مُوَافِقٌ لِمَقْتَضَى
الطَّبَاعِ مِنْ تَقْدِيمِ الْوَلَدِ عَلَى الْأُخُوَّةِ، وَهُمْ عَلَى الْأَجَانِبِ، قوله:
(وَخَتَمَ... إلخ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ قَدْ عَلَّمَ تَأْخِيرَهُ مِنْ تَعَلُّمِنَا قَبْلَهُ،
وَلَيْسَ بَعْدَهُ غَيْرُهُ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (فِي الْغَنَّةِ) إِلَى مَحَلِّ وَجُودِ الشَّبْهِ

(١) وهذا قول ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ): «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين».

عِنْدَ سُكُونِهَا، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ أَلْعَامَاتِ الْأَرْبَعِ مَوَاضِعُ تَخْتَصُّ بِهَا.

المصنّف، وبقوله: (عند سكونها) إلى حالة وجود الشبه المذكور، وهو وجود المدّ فيها حينئذٍ، والغنة: صوت يخرج من الأنف يشبه في لذته وقوته صوت الرياح في الأشجار والملتفة، ومنه قولهم: روضة غناء^(١).

قوله: (مواضع) فيه تغليب، إذ للواو موضعان، وللألف موضع واحد، وإرادة الأفراد الشخصية بعيد جداً لأنها لا تسمى مواضع، قوله: (تختص بها) ضمير تختص راجع إلى المواضع، وضمير بها راجع إلى كل، وأنه لوضعه بواحدة [كما مر]^(٢).

ويحتمل عكسه وهو الأنسب بمعنى الاختصاص ولما يأتي بعده، والمراد بالمواضع الكلمات التي هي محل تلك العلامات، أو أواخر تلك الكلمات، وهو المتعين لما سيأتي.

(١) يُنظر: المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، للملا القاري (ت ١٠١٤هـ)، تحقيق: أسامة عطايا، ط ١، دار الوثقاني للدراسات القرآنية - دمشق، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م، ص ١٩٦، وشرح المقدمة الجزرية، د.غانم قدوري الحمد، ط ١، مركز الدراسات والمعلومات القانونية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص ٤٥٤، ومعجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به، د.عبدعلي المسؤول، ط ١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ٢٥٩.

(٢) سقطت من (ت).

(فَأَمَّا الضَّمَّةُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً الرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :)
 الْأَوَّلُ : (فِي الْأَسْمِ الْمُفْرَدِ)، سَوَاءٌ كَانَ لِمَذَكَّرٍ، نَحْوُ : «جَاءَ زَيْدٌ
 وَالْفَتَى وَالْقَاضِي»، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوُ : «جَاءَتْ هِنْدٌ وَحُبْلَى». (و)
 الثَّانِي : فِي (جَمْعِ التَّكْسِيرِ)، سَوَاءٌ كَانَ لِمَذَكَّرٍ، نَحْوُ : «جَاءَ
 الرِّجَالُ وَالْأَسَارَى»، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوُ : «جَاءَتِ الْهُنُودُ

قوله: (الأوّل) ^(١) في الاسم المفرد، كان الوجه إسقاط (في) ^(٢)
 لأنّ الشّيء لا يكون ظرفاً لنفسه إلا أن يُراد [٢٠/و] بالظرفيّة التحقُّق
 والوجود، أو يرادّ بالمواضع أواخر الكلمات، والمرادّ بالمفرد هنا [ما
 ليس مثنى] ^(٣)، ولا مجموعاً، ولا من الأسماء الخمسة، [أو
 الستة] ^(٤).

قوله: (جاء زيد والفتى) كرّر المثال في هذا وما يأتي للإشارة
 إلى الإعراب اللفظي والتّقديري، قوله: (جمع التّكسير) ومنه: اسم
 الجمع الذي لا واحد له من لفظه، كقوم، ونساء، واسم الجنس الذي
 يزاو غالباً في واحد التّاء، نحو: تمرّ، وتمرّة، قوله: (والأسارى)
 بضمّ الهمزة أفصح من فتحها جمع أسرى، جمع أسير، أو مأسور،
 مأخوذ من الإِسار بالكسر، وهو القيد الذي يربط به غالباً.

(١) أي: الأوّل من علامات الرّفْع. يُنظر المقدّمة الأجروميّة، ص ٤٢.

(٢) وفي هذه وردت في متن الأجروميّة؛ أي هي مما ذكره الشيخ خالد كفقرة من فقرات
 الأجرومية. يُنظر: متن الأجروميّة، ص ٦، وشرح المقدّمة الأجروميّة، ص ٢.

(٣) في (ج): غير المثنى والجمع.

(٤) سقطت من (ث).

وَالْعَذَارَى»؛ وَالْمُرَادُ بِجَمْعِ التَّكْسِيرِ مَا تَغَيَّرَ فِيهِ بِنَاءٌ مُفْرَدِهِ، وَهُوَ سِتَّةُ أَقْسَامٍ، الْأَوَّلُ: التَّغْيِيرُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْمُفْرَدِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ شَكْلٍ، نَحْوُ: «صِنُوْ وَصِنَوَانُ»؛ الثَّانِي: التَّغْيِيرُ بِالنَّقْصِ عَنِ الْمُفْرَدِ

قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ) أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْجَمَاعَةِ مُطْلَقًا، قَوْلُهُ: (مَا تَغَيَّرَ... إلخ) أَي: جَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُفْرَدِهِ تَغْيِيرَ حَقِيقَةٍ، أَوْ حُكْمًا، بَدَالًا عَلَيْهِ لَا لِإِعْلَالٍ، وَلَا تَعْوِضٍ، وَلَا مَقَابِلَةٍ، فَلَا يَرُدُّ نَحْوُ: قَاضُونَ، وَزِيدُونَ، وَهِنْدَاتُ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ) ^(١) أَي: التَّغْيِيرُ أَوْ الْمُتَغَيَّرُ، وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِ، قَوْلُهُ: (سِتَّةُ أَقْسَامٍ) ^(٢) أَي: بِحَسَبِ الْمَوْجُودِ، وَإِلَّا فَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَقْسَامٍ، لِأَنَّهُ: إِمَّا بِزِيَادَةٍ فَقَطْ، أَوْ نَقْلٍ فَقَطْ، أَوْ بِهِمَا مَعًا، أَوْ بَعْضٍ مِنْهُمَا، وَكُلُّ مِنْهُمَا: إِمَّا مَعَ تَغْيِيرِ شَكْلٍ أَوْ لَا، لَكِنَّهُ سَقَطَ مِنْهَا قِسْمَانِ لِعَدَمِ وَجُودِهِمَا فِي كَلَامِهِمْ، وَهُمَا: وَجُودُ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ، أَوْ عَدَمُهُمَا مَعَ عَدَمِ التَّغْيِيرِ فِيهِمَا.

قَوْلُهُ: (وَصِنَوَانُ) بِكَسْرِ الصَّادِ جَمْعٌ مُعَرَّبٌ بِحَرَكَةِ عَلَى النُّونِ، وَمِثْلَاهُ عَلَى صَوْرَتِهِ، لَكِنَّ إِعْرَابَهُ بِالْأَلْفِ أَوْ الْيَاءِ، وَالصِّنَوُ: اسْمٌ لِلنَّخْلَةِ إِذَا كَانَتْ مَعَ أُخْرَى فِي أَصْلٍ وَاحِدٍ، وَيُقَالُ لِلثَّانِي: صِنَوَانُ، وَكَذَا الْجَمْعُ ^(٣).

(١) أَي جَمْعُ التَّكْسِيرِ.

(٢) أَي أَقْسَامُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ.

(٣) يَنْظُرُ التَّفْصِيلُ فِي (جَمْعِ التَّكْسِيرِ): الْمُقَرَّبُ، لابن عَصْفُورِ الْإِشْبِيلِيِّ (ت ٦٦٩هـ)، تَحْقِيقُ: د. أَحْمَدُ عَبْدِ السَّاتَرِ الْجَوَارِي وَد. عَبْدِ اللَّهِ الْجَبُورِي، مَطْبَعَةُ النِّعْمَانِ - بَغْدَاد، ص ٤٦١ وَمَا بَعْدَهَا.

من غَيْرِ تَغْيِيرِ شَكْلِ، نَحَوَ: «تُخَمَّةٌ وَتُخَمٌ»؛ الثَّالِثُ: التَّغْيِيرُ بِتَبْدِيلِ
الشَّكْلِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ، نَحَوَ: «أَسَدٌ وَأُسْدٌ»؛ الرَّابِعُ:
التَّغْيِيرُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْمُفْرَدِ مَعَ تَغْيِيرِ الشَّكْلِ، كَ: «رَجُلٌ وَرِجَالٌ»؛
الخَامِسُ: التَّغْيِيرُ بِالنَّقْصِ عَنِ الْمُفْرَدِ مَعَ تَغْيِيرِ الشَّكْلِ، كَ «رَسُولٌ
وَرُسُلٌ»؛ السَّادِسُ: التَّغْيِيرُ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ وَتَغْيِيرِ الشَّكْلِ، نَحَوَ:
«غُلَامٌ وَغُلَمَانٌ»؛ فَهَذِهِ كُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ. (و) الْمَوْضِعُ الثَّالِثُ:
فِي (جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ)، وَهُوَ مَا جُمِعَ بِالْفِ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ،
نَحَوَ: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ»، وَتَقْيِيدُ الْجَمْعِ بِالتَّأْنِيثِ وَالسَّلَامَةِ جَرَى

قوله: (تخمة، وتخم)^(١) هما بضم، ثم فتح، قوله: (نحو: أسد،
وأسد) الأول بفتح الهمزة وفتح السين مفرد، قالوا وله خمسمئة اسم وصفة،
والثانية بضمهما معاً أو سكون السين، قوله: (غلام، وغلمان) فيه نقص.
[٢٠/ظ] الألف قبل الميم، وزيادة الألف والنون بعدها، قوله: (جمع
المؤنث السالم) يجوز في السالم أن يكون صفة لجمع، فهو من النعت
السببي، وأن يكون صفة لمؤنث، وهو المراد في الحقيقة، لأن المعنى: أن
مفرده سالم من التغيير الواقع في جمع التكسير، قوله: (وهو ما جمع...
إلخ) أي: جمع حصلت جمعيته وتحققت بذلك، وفيه إشارة إلى أن جمع
المؤنث صار حقيقة عُرْفِيَّةً عند النحاة لما وجد فيه هذا الضابط، فلا حاجة
لقوله: (وتقييد الجمع... إلخ) وإذا جعلت الباء للسببية^(٢)، أي: ما

(١) يُنظر: لسان العرب ٤٧٠/١٤ (صنا).

(٢) يقصد الباء في قول الشيخ خالد الأزهرى: «وتقييد الجمع بالتأنيث والسَّلَامَةُ...»، ص ٤٣.

عَلَى الْغَالِبِ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ لِمُذَكَّرٍ، نَحْوُ: «إِصْطَبَلَاتٌ»، جَمْعُ «إِصْطَبَلٍ»؛ وَقَدْ يَكُونُ مُكْسَرًا، نَحْوُ: «حُبَلِيَّاتٌ»، جَمْعُ «حُبَلِيٍّ». (و) الرَّابِعُ: فِي (الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) [مِمَّا] يُوجِبُ بِنَاءَهُ، كَنُونِ النَّسْوَةِ، نَحْوُ: ﴿يَتَرَبَّصَنَّ﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ/ آيَةُ: ٢٢٨]، أَوْ نُونِ التَّوَكِيدِ، نَحْوُ: ﴿لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا﴾ [سُورَةُ يُوسُفَ/ آيَةُ: ٣٢]، أَوْ يَنْقُلُ إِغْرَابَهُ،

حصلت جمعيته بألفٍ وتاءٍ، لم يحتج لقوله مزيدتين، وإلَّا كَانَ جُعِلَتْ لِلْمَلَابِسَةِ فَيُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِإِخْرَاجِ قِضَاةٍ وَأَبْيَاتٍ.

قوله: (إِصْطَبَل) بهمزة مكسورة مقطوعة، [وليس من ألفاظ العرب]^(١)، قوله: (لم يتصل)^(٢) أي: اتَّصَلَ مباشرةً، كما تقدَّم، قوله: (يوجب بناءه)^(٣) أشار بذلك إلى وصف ذلك الشيء، وبقوله: (كَنُونِ النَّبْوَةِ) إلى بيانه، أي: الشيء المتَّصل بالفعل مُقتضي لبنائه، وهو: نون النسوة، والتَّأكيد، والكاف استقصائية، [كما مرَّ]^(٤)، قوله: (أو ينقل) فيه ما تقدَّم وكونُ أو لنفي الأمرين جميعًا كما هنا هو استعمال اللغة، وكونها لنفي أحدهما هو أصل اللغة، و(ينقل) عطف على (يوجب) لو عبّر بالنقل الذي هو المصدر ليكون عطفًا على بناء

(١) سقطت من (ج). ويُنظر: المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط/٢، دار الكتب المصرية، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ص ٦٧.

(٢) يتحدَّث هنا عن الفعل المضارع وما يتصل بآخره.

(٣) أي: بناء الفعل المضارع.

(٤) سقطت من (ث)، و(ج).

كَأَلِفِ الْاِثْنَيْنِ، نَحَوَ: «يَضْرِبَانِ»، أَوْ وَاوِ الْجَمْعِ، نَحَوَ: «يَضْرِبُونَ»، أَوْ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ، نَحَوَ: «تَضْرِبِينَ»؛ وَمِثَالُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، نَحَوَ: «يَضْرِبُ» وَ«يَخْشَى».

(وَأَمَّا الْوَاوُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: الْأَوَّلُ: (فِي جَمْعِ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ)، نَحَوَ: «جَاءَ الزَّيْدُونَ»، وَسُمِّيَ سَالِمًا

المسلط عليه الوجوب لكان حسناً، وقيل إعرابه مضاف محذوف، أي: علامة إعرابه عن محلها، مع تغييرها إلى محل آخر، وعلامة أخرى كما أشار إليه بقوله: (كألف الاثنين إلى آخره)^(١)، وسيأتي له مزيد بيان، والكاف استقصائية [أيضاً]^(٢).

قوله: (في جمع المذكر السالم) في إعراب السالم ما مر، والمراد علامة مفردة من التغيير المتقدم في جمع التكسير، كما سيُشير إليه بقوله مع قطع النظر [٢١/و] إلى آخره، إلى أن المراد بالجمع المذكور: ما حصلت جمعيته بواو ونون، أو ياء ونون، فيشمل ما ألحق به من نحو: عشرون، وسنون، وغيرها، وشمل كلامه ما كانت الواو فيه ظاهرة، أو مقدرة للتعذر، أو للاستثقال، فالأول [نحو: جاء مسلمي المضاف لياء المتكلم]^(٣)، فإنه مرفوع بالواو المقدرة لأنها قلبت ياءً وأدغمت، والثاني نحو: جاء مسلمو الناس، وإنما ألحق النون بعد العلامة خوف توهم

(١) يُنظر الهامش السابق.

(٢) سقطت من (ث).

(٣) سقطت من (ب).

لِسَلَامَةٍ بِنَاءِ الْمُفْرَدِ فِيهِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ زِيَادَةِ الْوَاوِ وَالنُّونِ أَوْ
 أَلْيَاءِ وَالنُّونِ. (وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ:
 أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ)، نَحَوَ: «هَذَا أَبُوكَ،
 وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ»، فَتَرْفَعُ بِالْوَاوِ نِيَابَةً عَنْ

الإضافة في نحو: جاء خليلون موسى وعيسى ويحيى، وكذا في المثني،
 وخوف الإفراد في نحو: (مررت بالمهتدين)، وقال سيبويه: إنها عوض
 عن الحركة والتنوين في مفردِهِ^(١).

قوله: (في الأسماء الخمسة) وأصلها ثلاثية محركة الوسط إلا
 واو (فوه) فهي ساكنة، لأنَّ آخره الهاء على الأصحَّ، نحو: أبوه،
 وأخوه، وحموه، وفوه، وذوو، فقلبت الواو ألفاً لفتح ما قبلها،
 وحُذِفَتْ لاجتماعها مع العلامة الساكنة، أو حذف الواو لذلك،
 وحذف التنوين للإضافة، قوله: (وحموك) هو بكسر الكاف لأنه قريبُ
 الزوج، وعلى جواز إطلاقه على أقارب الزوجة الذي هو الرَّاجِحُ
 يجوز فتحها، قوله: (ترفع بالواو) ظاهرة، أو مقدرة للتعذر، أو
 للثقل، والثاني نحو: جاء أبو الخير، [والأوّل سيأتي في النصب]^(٢).

وأعربت هذه الأسماء بالحروف ليكون في الأسماء المفردة ما
 يُعَرَّبُ بالأقوى، وهو الحرف، واختاروا هذه الأسماء لاعتلال أواخرها،
 ولأنَّ كلَّ ذاتٍ منها تستلزم ذاتاً أخرى فقربت من المثني، والجمع في

(١) قال سيبويه: «والتنوين بمنزلة النون». الكتاب ١٨/١.

(٢) سقطت من (ت)، و(ج).

الضَّمَّة. وَأَسْتَغْنَى عَنْ أَشْتِرَاطِ كَوْنِهَا

.....
الأمريين المذكورين، قوله: (واستغنى... إلخ) هو جوابٌ عن سكوت المصنّف عن شروطها، وكذا استغنى عن اشتراطِ عدم المسَمَّى مِنَ الضَّمِّ، وعن عدم إلحاق ياء النسبة كذلك نحو: هذا أبويك، ورأيتُ [٢١/ظ] أبويك، ومررتُ بأبويك، قوله: (مضافة) ولو تقديرًا، نحو^(١):

[٦] خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَاشِيمَ وَفَا

أي: خياشيمها وفاها، وأشار بقوله: (لغير ياء المتكلم) إلى أنَّ الشَّرْطَ وجُود الإِضَافَةِ لا يقيّد كونها للكافِ أو للحالِ، فغيرُ الكافِ في غيرِ الأخيرِ مثلهُ مِنَ الضمائرِ والظواهرِ، وغيرها الحالُ في الأخيرِ مثلهُ مِنْ كُلِّ اسمِ جنسٍ نكرة، وإِضافتُهُ إلى الضميرِ أو العلمِ أو الجملةِ نادرٌ، أو شاذٌّ، نحو: زيدٌ جاءَ ذووه، و(أنا الله ذو بكّة)^(٢)، و(أذهبُ بِذي تَسَلَمِ)^(٣).

(١) الشَّاهد مِنْ مشطور الرّجز، للعجاج، وقبلة:

حَتَّى تَنَاهَى فِي صَهَارِيجِ الصَّفَا

يُنظر: ديوان العجاج برواية عبد الملك بن قُريب الأَصمعي (ت ٢١٦هـ)، وشرحه، تحقيق: د. عَزّة حسن، مكتبة دار الشرق - بيروت، ص ٤٩٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٦، دار الندوة الجديدة - بيروت ١٩٨٠م، ٢٨/١.

(٢) وهذا النصُّ شاهدٌ على إضافة (ذو) إلى العلم. يُنظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصَّبَّان (ت ١٢٠٦هـ)، ط ١، دار الفكر - بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ١١٨/١.

(٣) وهذا النصُّ شاهدٌ على إضافة (ذو) إلى الجملة، أي: اذهب في وقت صاحب سلامة. يُنظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني ١١٨/١ - ١١٩.

مُفْرَدَةً مُكَبَّرَةً مُضَافَةً لِغَيْرِ يَاءٍ الْمُتَكَلِّمِ لِكَوْنِهِ ذَكَرَهَا كَذَلِكَ، وَأَسْقَطَ
الْهَنْ

وشرط ذو أن يكون بمعنى صاحب ليخرج الموصولة فإنها مبنية
على المشهور، نحو^(١):

[٧] فَحَسْبِي مَنْ [ذِي]^(٢) عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

ولم يعدلوا إلى صاحب، الذي هو بمعناه لأنه يضاف للإعلام،
وإنما شرطوه لأنه وصلة إلى الوصف بالجنس المتعذر، إذ لا يقال:
زيدٌ مالٌ، وخرج بقوله: (مفردة) ما لو ثنيت فتعرب بالألف، أو
جُمِعَتْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ فَتُعْرَبُ بالحركات، فإن جُمِعَتْ جَمْعَ سَلَامَةٍ فهي
مثلُه، وبقوله: (مكبرة) ما لو صغرت فتعرب بالحركات، وبقوله:
(مضافة) ما لو قُطِعَتْ عَنِ الإِضَافَةِ فَتُعْرَبُ بالحركات أيضًا، وبقوله:
(لغير ياء المتكلم) ما لو أُضِيفَتْ إِلَيْهَا، فَتُعْرَبُ بحركات مقدرة على
ما قبلها، قوله: (وأسقط الهن) هو اعتذار عن المصنّف في عدم
ذكره مع الأسماء الخمسة مع أنه معرب بإعرابها، ومعناه: قيل:
اسمُ الجنس، نحو: رجلٌ، وفرسٌ، وقيل: ما يُسْتَقْبَحُ ذِكْرُهُ، وقيل:

(١) عجز بيت من الطويل لمنظور بن سُحيم الفقعسي، وهو شاعر إسلامي، وصدده:

وإِذَا كَرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ

موسرون: أغنياء. الشاهد فيه: (ذو) الذي في لغة طيئ. يُنظر: شرح المفصل
١٤٨/٣، الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر، لمحمد بن أبي الفتح البعلبي
(ت ٧٠٩هـ)، تحقيق: د. ممدوح خسارة، ط ١، المجلس الوطني للثقافة والفنون
والآداب - الكويت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ٦٨/١.

(٢) في (ت): ذو.

تَبَعًا لِلْفَرَاءِ وَالزَّجَاجِيِّ، لِأَنَّ إِعْرَابَهُ بِالْحُرُوفِ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ.

(وَأَمَّا الْأَلِفُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً)، نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدَانِ»، فَ«الزَّيْدَانِ» فَاعِلٌ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْأَلِفُ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ.

[نِيَابَةُ النُّونِ عَنِ الضَّمَّةِ]

(وَأَمَّا النُّونُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَّةٍ)،

الْفَرْجُ^(١)، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (تَبَعًا... إِلَى آخِرِهِ) لَتَقْوِيَةِ إِسْنَادِهِ فِي إِسْقَاطِهِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، [أَي تَابَعًا]^(٢).

قَوْلُهُ: (خَاصَّةً) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ بِعَامِلٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: أَخْصَصْتُ، وَلَيْسَ حَالًا، وَإِلَّا لَمَا صَحَّ: جَاءَنِي الرَّجُلُ، أَوْ الزَّيْدُونَ خَاصَّةً، قَوْلُهُ: (ضَمِيرُ تَثْنِيَّةٍ) أَيْ: ضَمِيرُ اثْنَيْنِ، وَلَوْ مُؤَنَّثَيْنِ، أَوْ غَائِبَيْنِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا [٢٢/و] أَوْ تَغْلِيْبًا، أَوْ مَقْدَرًا، وَالتَّثْنِيَةُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ، ثُمَّ جُعِلَ اسْمًا لِكُلِّ مَخْصُوصَةٍ مُلَاحَظًا فِيهَا اسْمُ الْمَفْعُولِ وَلَيْسَتْ اسْمَ مَفْعُولٍ.

(١) يُنْظَرُ تَفْصِيلُ ذَلِكَ: الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ فِي شَرْحِ الْخُلَاصَةِ الْكَافِيَةِ، لِلْإِمَامِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى الشَّاطِبِيِّ (ت ٧٩٠هـ)، تَحْقِيقُ: د.عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْعُمَيْنِ (الْجُزْءُ الْأَوَّلُ)، ط/١، مَطْبُوعَاتُ جَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى - مَكَّةُ الْمَكْرَمَةِ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ١٤٧/١.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ث)، وَ(ج).

وَهُوَ الْأَلِفُ، نَحْوُ: «يَضْرِبَانِ وَتَضْرِبَانِ»، بِالتَّحْتَانِيَّةِ وَالْفَوْقَانِيَّةِ؛ (أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ) لِمَذْكَرٍ، وَهُوَ الْوَاوُ، نَحْوُ: «يَضْرِبُونَ وَتَضْرِبُونَ»، بِالتَّحْتَانِيَّةِ وَالْفَوْقَانِيَّةِ؛ (أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ)، وَهِيَ التَّاءُ الْفَوْقَانِيَّةُ، نَحْوُ: «تَضْرِبِينَ»، وَتُسَمَّى: الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ مَرْفُوعَةٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهَا ثُبُوتُ النُّونِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ.

[عَلَامَاتُ النَّصْبِ]

(وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ)؛ قَدَّمَ الْفَتْحَةَ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، وَأَعَقَبَهَا بِالْأَلِفِ لِأَنَّهَا تَنْشَأُ عَنْهَا، وَثَلَّثَ بِالْكَسْرَةِ لِأَنَّهَا أُخْتُ الْفَتْحَةِ فِي التَّحْرِيكِ، وَأَعَقَبَهَا بِالْيَاءِ لِأَنَّهَا بِنْتُ الْكَسْرَةِ،

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْأَلِفُ) وَقَدْ يَخْرُجُ عَنِ الضَّمِيرِ إِلَى الْعَلَامَةِ إِذَا تَقَدَّمَتْ، نَحْوُ: يَضْرِبَانِ الزَّيْدَانِ، قَوْلُهُ: (لِمَذْكَرٍ) وَلَوْ مَجَازًا، أَوْ تَغْلِيْبًا، وَقَدْ يَخْرُجُ إِلَى الْعَلَامَةِ عَلَى نَحْوِ مَا مَرَّ، قَوْلُهُ: (وَتُسَمَّى الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ) بِالنَّظَرِ إِلَى مُوَازِينِهَا، وَهِيَ: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَهِيَ عَلَى نَظِيرِ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَلَا تَزِيدُ عَلَيْهَا كَمَا عُلِمَ مِنَ التَّعْمِيمِ الْمَذْكُورِ، قَوْلُهُ: (ثُبُوتُ النُّونِ) أَيِ: النُّونُ الثَّابِتَةُ، وَنِيَابَةُ حَالٍ مِنْهُ وَسَوَاءٌ كَانَتْ ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً، قَوْلُهُ: (وَلِلنَّصْبِ) أَيِ: مِنْ حَيْثُ هُوَ، [كَمَا مَرَّ]^(١)، وَسَكَتَ عَنْهُ كَأَصْلِهِ كَمَا

(١) سقطت من (ج).

وَحَتَمَ بِحَذْفِ النُّونِ لِبُعْدِ الْمُشَابَهَةِ فِيهَا، وَلِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ
الْخَمْسِ مَوَاضِعُ تَخْصُّهَا.

[الْفَتْحَةُ وَمَوَاضِعُهَا]

(فَأَمَّا الْفَتْحَةُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّضْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:)
أَوَّلُ: (فِي الْأَسْمِ الْمُمْفَرَدِ)، نَحْوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَالْفَتَى
وَعَبْدَ اللَّهِ»؛ (وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي: فِي (جَمْعِ التَّكْسِيرِ)، نَحْوُ:
«رَأَيْتُ الزُّيُودَ وَالْهُنُودَ وَالْأَسَارَى وَالْعَذَارَى»؛ (وَالْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ
فِي (الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ)
مِمَّا تَقَدَّمَ فِي عِلَامَاتِ الرَّفْعِ، نَحْوُ: «لَنْ يَضْرِبَ وَلَنْ يَخْشَى».

[نِيَابَةُ الْأَلِفِ عَنِ الْفَتْحَةِ]

(وَأَمَّا الْأَلِفُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّضْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ)
الْمُتَقَدِّمَةِ فِي عِلَامَاتِ الرَّفْعِ، (نَحْوُ: رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ)، فَأَبَاكَ

مرّ، قوله: (وَحَتَمَ بِالنُّونِ) وفي نسخة (بحذف النون) [وفيه ما مرّ] (١).

قوله: (ولكل واحد... إلخ) فيه ما تقدّم، وكذا مواضع
وتختصّ بها قرينته، إذ ليس للألف والكسرة إلا موضع واحد، وليس

(١) سقطت من (ج).

وَأَخَاكَ مَنْصُوبَانِ بِـ «رَأَيْتُ»، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِمَا الْأَلِفُ نِيَابَةً عَنِ
الْفَتْحَةِ. (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)، مِنْ نَحْوِ: «رَأَيْتُ حَمَاكَ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ».

[نِيَابَةُ الْكُسْرَةِ عَنِ الْفَتْحَةِ]

(وَأَمَّا الْكُسْرَةُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ
السَّالِمِ)، نَحْوِ: «خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ»، فَالسَّمَاوَاتُ مَفْعُولٌ بِهِ،
وَقِيلَ: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ الْكُسْرَةُ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ.

[نِيَابَةُ الْيَاءِ عَنِ الْفَتْحَةِ]

(وَأَمَّا الْيَاءُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي التَّثْنِيَةِ)،
نَحْوِ: «رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ»، فَالزَّيْدَيْنِ مَنْصُوبٌ بِـ «رَأَيْتُ»، وَعَلَامَةٌ

.....

لِلْيَاءِ إِلَّا مَوْضِعَانِ، قَوْلُهُ: (مِنْ نَحْوِ: رَأَيْتُ حَمَاكَ... إلخ) لَأَنَّهَا تَشْبَهُ
الْأَبَّ وَالْأَخَّ فِي إِعْرَابِهِمَا كَمَا سَبَقَ، فَمَفَادُ هَذَا غَيْرُ مَفَادِ نَحْوِ: فَلَا
تَكَرَّارٌ وَلَا إِشْكَالٌ، فَتَأَمَّلْ، قَوْلُهُ: (فَالسَّمَاوَاتُ) مَفْعُولٌ بِهِ، وَقِيلَ:
مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الرَّاجِحَ عِنْدَ النُّحَاةِ الْأَوَّلِ، وَإِنَّ رَجَحَ
الثَّانِي فِي الْمَعْنَى مُعَلَّلًا بِأَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ يَكُونُ وَجُودُهُ سَابِقًا عَلَى الْفِعْلِ
لِيَقَعَ الْفِعْلُ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ فَإِنَّ إِيجَادَهُ بِذَلِكَ الْفِعْلِ،
وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ بِالنِّسْبَةِ لِفِعْلِ الْإِيجَادِ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا سَبَقَهُ فِي غَيْرِ
فِعْلِ الْإِيجَادِ فَهُمَا سَوَاءٌ، قَوْلُهُ: (فَالزَّيْدَيْنِ) مَنْصُوبٌ، هُوَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ،

نَضْبِهِ أَلْيَاءُ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورُ مَا بَعْدَهَا لِأَنَّهُ مُثْنَى ؛ (و) فِي
(الْجَمْع) الْمَذْكُورِ السَّالِمِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الْعُمَرَيْنِ»، فَ«الْعُمَرَيْنِ»
مَنْصُوبٌ بِـ «رَأَيْتُ»، وَعَلَامَةُ نَضْبِهِ أَلْيَاءُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُوحُ
مَا بَعْدَهَا لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُذَكَّرٌ سَالِمٌ؛ وَأُطْلِقَ الْجَمْعَ لِكَوْنِهِ عَلَى حَدِّ
الْمُثْنَى، فَإِذَا ذُكِرَ الْجَمْعُ مَعَ الْمُثْنَى أَنْصَرَفَ إِلَى جَمْعِ الْمَذْكُورِ
السَّالِمِ، لِأَنَّهُ أَخُوهُ فِي الْإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ.

والمبتدأ فيه مرفوعٌ بالألف المقدرة للتعذر، ومُنِعَ منها الحكاية،
والإخبارُ عنه بالنَّصْبِ بالنَّظَرِ [٢٢/ظ] لتركيبه الأول، قوله: (فَالْعُمَرَيْنِ)
منصوبٌ، والمبتدأ فيه مرفوعٌ بالواوِ إلى آخرِ ما قبله، قوله: (المكسورُ
ما قبلها المفتوحُ ما بعدها)^(١) على عكس ما مرَّ في المعنى للتمييزِ
بينهما، ولم يعكسُ للزوم الألفِ في المثنى حالة رفعه الموجبة لفتحِ
ما قبلها وكسر ما بعدها، فبقيَ على ما كان، ولأنَّه أَسْبَقُ مِنَ الْجَمْعِ،
والفتحِ أَسْبَقُ مِنَ الْكَسْرِ [فتأمل] ^(٢)، قوله: (وأطلق الجمع) أي: لم
يقيِّده بالمذكَّرِ السَّالِمِ، وهذا اعتراضٌ وجوابٌ عن المضمَرِ في
الإطلاق، قوله: (على حدِّ المثنى) أي: على طريقيته، فيما يأتي في
الإعرابِ بالحروفِ، فلا يُقَالُ: إِنَّهُ يَشْمَلُ جَمْعَ التَّكْسِيرِ، قوله:
(بالحروفِ) ^(٣) بقطع النَّظَرِ عن اتِّحَادِهَا وَعَدَمِهِ، كالألفِ، والواوِ.

(١) «يقصد حركة جمع المذكر السالم.

(٢) سقطت من (ب)، و(ت).

(٣) يُنْظَرُ الْهَامِشُ السَّابِقُ.

[نِيَابَةُ حَذْفِ النُّونِ عَنِ الْفَتْحَةِ]

(وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ، فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ (الَّتِي رَفَعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ)، وَتَقَدَّمَ أَنَّهَا كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الثَّانِيَةِ، نَحْوُ: «لَنْ يَفْعَلَا»، وَ«لَنْ تَفْعَلَا»؛ أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، نَحْوُ: «لَنْ يَفْعَلُوا»، وَ«لَنْ تَفْعَلُوا»؛ أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: «لَنْ تَفْعَلِي»، فَهَذِهِ مَنْصُوبَةٌ بِـ«لَنْ»، وَعَلَامَةُ نَصْبِهَا حَذْفُ النُّونِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ.



[عَلَامَاتُ الْخَفْضِ]

(وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الْكُسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ)، بَدَأَ بِالْكَسْرَةِ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، وَثَنَى بِالْيَاءِ لِأَنَّهَا بِنْتُهَا، وَخَتَمَ بِالْفَتْحَةِ لِأَنَّهَا أُخْتُ الْكُسْرَةِ فِي التَّحْرِيكِ، وَلِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ الثَّلَاثِ مَوَاضِعُ تَخْصُّهَا.

قوله: (وتقدّم أنّها... إلخ) أي: تقدّم ما يعلم منه، أنّها كلّ فعلٍ إلى آخره، وإدخال (كُلِّ) في الحدّ غير مناسبٍ، لأنّه للماهيّة وليس لها أفرادٌ، إلّا أن يُقالَ إنّهُ لإحاطة الأفراد الذّهنيّة أو للاطراد، قوله: (في التّحريك) أي: في الحركة، وتقدّم ما يتعلّق بقوله: (ولكلّ واحدٍ... إلى آخره).

[الْكُسْرَةُ وَمَوَاضِعُهَا]

(فَأَمَّا الْكُسْرَةُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:)
 الْأَوَّلُ: (فِي الْأَسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ)، وَهُوَ الْأَسْمُ الْمُتَمَكِّنُ
 الْأَمَكَّنُ، نَحْوَ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، وَسُمِّيَ مُنْصَرِفًا لِدُخُولِ تَنْوِينِ
 الصَّرْفِ فِيهِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى تَنْوِينُ التَّمْكِينِ؛ (و) الثَّانِي: فِي (جَمْعِ

قَوْلُهُ: (الْمُنْصَرِفُ) وَلَوْ حَكْمًا، فَيَدْخُلُ الْمُضَافُ وَالْمَقْرُونُ بِأَلٍ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْأَسْمُ... إلخ) هَذَا التَّعْرِيفُ أَعْمُ مِنَ الْمَعْرِفِ،
 وَهُوَ جَائِزٌ كَمَا تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ لِلْأَسْمِ^(١) لَا بِقَيْدِ كَوْنِهِ
 مُفْرَدًا أَوْ الْمُتَمَكِّنُ بِمَعْنَى الْمَعْرَبِ، بَأَنَّ لَمْ يَشْبِهِ الْحَرْفَ، وَالْأَمَكَّنُ
 بِمَعْنَى الْمُنْصَرِفِ بَأَنَّ لَمْ يَشْبِهِ الْفِعْلَ^(٢)، قَوْلُهُ: (تَنْوِينُ الصَّرْفِ)
 الْإِضَافَةُ فِيهِ وَفِيمَا بَعْدَهُ بَيَانِيَّةٌ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الصَّرْفِ،
 وَهُوَ صَوْتُ الْبُكْرَةِ عِنْدَ الْإِسْتِقَاءِ، أَوْ مِنْ صَرِيفِ الْبَعِيرِ بِنَابِهِ، أَوْ مِنْ
 صَرِيفِ الْقَلَمِ، [وَقِيلَ: مِنْ الْإِنْصَرَفِ لِأَنَّهُ أَنْصَرَفَ فِي جِهَاتِ
 الْحَرَكَاتِ]^(٣)، وَقِيلَ: بِمَعْنَى أَنَّهُ أَنْصَرَفَ عَنْ جِهَةِ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ^(٤)،
 وَالْأَمَكَّنُ أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ مُصَاغٌ مِنْ (مَكَّنَ) الثَّلَاثِي كَحَسَنَ، لَا مِنْ تَمَكَّنَ
 فَلَا شَذُوذَ [و/٢٣] فِيهِ، قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُسَمَّى بِتَنْوِينِ التَّمْكِينِ)، فِيهِ رَدٌّ

(١) أَيِ «هُوَ» فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَالِدٍ: «هُوَ الْأَسْمُ».

(٢) يُنْظَرُ تَفْصِيلُ ذَلِكَ: مُوسَوَةُ الْمِصْطَلَحِ النَّحْوِيِّ ٥٨٩/٢ - ٥٩٤.

(٣) نَسَقَطَتْ مِنْ (ث)، وَ(ج).

(٤) يُنْظَرُ مَادَّةُ صَرْفٍ: لِسَانُ الْعَرَبِ ١٨٩/٩، الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ ١٦١/٣، تَاجُ الْعُرُوسِ

التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ)، نَحَوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْوَدٍ وَهْنُوْدٍ»، وَسَيَأْتِي أَنَّ غَيْرَ الْمُنْصَرِفِ يُخَفِّضُ بِالْفَتْحَةِ؛ (وَ) الثَّالِثُ: فِي (جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ)، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُنْصَرِفًا، نَحَوُ: «مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ» إِذَا لَمْ يَكُنْ عِلْمًا، فَإِنْ كَانَ عِلْمًا جَازَ فِيهِ الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ.

على مَنْ قَالَ: إِنَّ التَّنْوِينَ مَعَ الْجَرِّ، أَوْ أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى تَنْوِينِ الْعِوَضِ وَالْمُقَابِلَةِ، قَوْلُهُ: (وسَيَأْتِي أَنَّ غَيْرَ الْمُنْصَرِفِ) أَي: مِنَ الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ، قَوْلُهُ: (ولا يكون إلا منصرفًا) فِيهِ إِطْلَاقُ الصَّرْفِ عَلَى تَنْوِينِ الْمُقَابِلَةِ، وَقَدْ عَلِمْتَ ضَعْفُهُ، [ولعلَّه جَارَى كَلَامَ الْمُصَنِّفِ قَبْلَهُ] (١).

قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَكُنْ عِلْمًا) (٢) هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ (٣)، لِأَنَّهُ [حَالَةٌ] (٤) الْعِلْمِيَّةُ لَيْسَ جَمْعًا، إِلَّا أَنْ يُقَالَ بِالنَّظَرِ لِأَصْلِهِ، أَوْ لِفِظِهِ لِأَنَّ التَّاءَ لَيْسَتْ لِلتَّائِيثِ، لِعَدَمِ قَلْبِهَا وَقَفًا، قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ عِلْمًا) أَي: لِمُؤَنَّثٍ، وَإِلَّا صُرِفَ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، وَعَلَى كُلِّ فَهْوٍ قَيْدٌ لِقَوْلِهِ: (ولا يكون إلا منصرفًا) وَلَوْ قَالَ: وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُنَوَّنًا، وَإِنْ جُعِلَ عِلْمًا، وَيَجُوزُ فِي الْعِلْمِ عَدَمُ تَنْوِينِهِ، لَكَانَ أَخْصَرُ وَأَوْلَى.

قَوْلُهُ: (جَازَ فِيهِ الصَّرْفُ) أَي: التَّنْوِينُ وَعَدَمُهُ، وَعَلَى كُلِّ فَهْوٍ يُنْصَبُ وَيُجَرَّ بِالْكَسْرِ، وَالْأَوَّلُ اللَّغَةُ الْمَشْهُورَةُ، وَفِي الثَّانِي مِرَاعَاةُ

(١) سقطت من (ب).

(٢) يُنْظَرُ: الْهَامِشُ قَبْلَ السَّابِقِ.

(٣) وَيَقْصَدُ بِهِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَالِدٍ: «وَلَا يَكُونُ مُنْصَرِفًا»، الْمَذْكُورُ آنْفًا.

(٤) فِي (ج): فِي حَالَةِ الْعِلْمِيَّةِ.

[نِيَابَةُ الْكُسْرَةِ عَنِ الْيَاءِ]

(وَأَمَّا الْيَاءُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:)
الْأَوَّلُ: (فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ) الْمُعْتَلَّةِ الْمُضَافَةِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ

الجمع والتَّائِيثِ، وإِجْرَاءُ التَّنْوِينِ مجرى تنوينِ الصَّرْفِ لشبهه به،
والكُسْرَةُ حالة نصبه نائبة عن الفتحة حينئذٍ^(١).

تنبيه:

إِذَا سُمِّيَ بِالْمَثْنَى أَوْ الْجَمْعِ بَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَلْزَمَ
الْأَلْفَ فِي الْمَثْنَى، وَيُعْرَبُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ، وَأَنْ تَلْزَمَ الْيَاءَ فِي
الْجَمْعِ وَيَلْحَقُ بِـ (جَيْر)^(٢) فَيُعْرَبُ بِحَرَكَاتِ ظَاهِرَةٍ، وَبِنُونٍ، أَوْ تَلْزَمُ
الْوَاوَ وَيُعْرَبُ كَذَلِكَ، أَوْ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ.

قَوْلُهُ: (الْمُعْتَلَّةُ) أَيُّ: حَالَةُ الْإِضَافَةِ، وَكَذَا حَالَةُ الْإِفْرَادِ، إِلَّا
(فَوَهُ) فَإِنَّ آخِرَهُ الْهَاءُ مَعَ فَتْحِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ عِنْدَ سَيَبُويهِ^(٣)، أَوْ
ضَمِّ أَوَّلِهِ عِنْدَ الْخَلِيلِ^(٤).

(١) يُنْظَرُ: مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ، لِأَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَاجِ (ت ٣١١هـ)، تَحْقِيقُ: هَدَى
قِرَاعَةً، مَنَشُورَاتُ الْمَجْلِسِ الْأَعْلَى لِلشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ - الْقَاهِرَةِ، ١٣٩١هـ/١٩٧١م،
ص ٤٩ - ٥١. حَاشِيَةٌ: الْعَلَامَةُ ابْنُ الْحَاجِّ عَلَى شَرْحِ الشَّيْخِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ، ص ٦٩.

(٢) يُنْظَرُ: الْجَنَى الدَّانِي، ص ٤١٢ - ٤١٣.

(٣) الْكِتَابُ ٤١٢/٣.

(٤) هُوَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيِّ، شَيْخُ الْبَصْرِيِّينَ، وَأُسْتَاذُ سَيَبُويهِ، لَهُ الْعَيْنُ، تَوَفَّى
سَنَةَ ١٧٥هـ، أَخْبَارُ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ، ص ٣٨. مَرَاتِبُ النَّحْوِيِّينَ ٣٤١/١. وَيُنْظَرُ رَأْيُهُ
مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ: شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ١١١/١. حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ١١١/١ -
١١٢.

بِأَبِيكَ وَأَخِيكَ وَحَمِيكَ وَفِيكَ وَذِي مَالٍ»، فَهَذِهِ مَخْفُوضَةٌ بِالْبَاءِ
 الْمُوَحَّدَةِ، وَعَلَامَةٌ خَفِضَها أَلْيَاءُ نِيَابَةٍ عَنِ الْكُسْرَةِ؛ (و) الثَّانِي: فِي
 (التَّثْنِيَةِ) مُطْلَقًا، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ وَالْهِنْدَيْنِ»، فَ«الزَّيْدَيْنِ»
 وَ«الْهِنْدَيْنِ» مَخْفُوضَانِ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَعَلَامَةٌ خَفِضَها أَلْيَاءُ
 الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورَةُ مَا بَعْدَهَا نِيَابَةٌ عَنِ الْكُسْرَةِ؛
 (و) الثَّالِثُ: فِي (الْجَمْعِ)؛ أَيُّ: جَمَعَ الْمَذْكَرَ السَّالِمَ، نَحْوُ:
 «مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ»، فَ«الزَّيْدَيْنِ» مَخْفُوضٌ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَعَلَامَةٌ
 خَفِضَها أَلْيَاءُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُوحُ مَا بَعْدَهَا نِيَابَةٌ عَنِ الْكُسْرَةِ.

[نِيَابَةُ الْفَتْحَةِ عَنِ الْكُسْرَةِ]

(وَأَمَّا الْفَتْحَةُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْأَسْمِ

قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: لِمَذْكَرٍ أَوْ مُؤَنَّثٍ، قَوْلُهُ: (فِي الْأَسْمِ) الَّذِي
 لَا يَنْصَرِفُ، وَهُوَ مَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ فِي فِرْعَتَيْنِ:

أَحَدَاهُمَا: رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ، وَالْأُخْرَى: إِلَى الْمَعْنَى، وَأَصْلُ
 ذَلِكَ أَنَّ فِي الْأَسْمِ كَمَالًا بِالْإِعْرَابِ وَالصَّرْفِ، وَقَدْ خَلَا عَنْهُمَا الْفِعْلُ
 فَتَبَّعُوا سَبَبَ خُلُوهِ [٢٣/ظ] عَنْهُمَا فَوَجَدُوهُ لَأَمْرَيْنِ سَمَوَهُمَا بِالْعَلَّةِ تَشْبِيهًا
 بِالْعَلَّةِ فِي الْبَدَنِ الَّتِي تُوجِبُ نَقْصَ صِحَّتِهِ:

أَحَدُهُمَا: مَرْجِعُهُ إِلَى اللَّفْظِ، وَهُوَ اشْتِقَاقٌ فِي لَفْظِ الْفِعْلِ مِنْ
 لَفْظِ الْأَسْمِ الْمَصْدَرِ، وَالْمَشْتَقُّ فِرْعٌ عَنِ الْمَشْتَقِّ مِنْهُ.

وِثَانِيَهُمَا: مَرْجِعُهُ إِلَى الْمَعْنَى، وَهُوَ احْتِيَاجُ الْفِعْلِ لِلْأَسْمِ

.....

 الفاعل، والمحتاج فرُع عن المحتاج إليه، فإذا وجد مثلهما في الاسم انحط عن كماله، واكتفوا في عدم كماله بمنع الصَّرفِ دون البناء، لئلا يساوي شبه الحرف، ولأنَّهم قد أعرَّبوا بعضَ الأفعالِ لشبهها بالاسم، فيلزم انعكاسُ الشَّبه، ثُمَّ استقرأوا الأمرَ المعنويَّ فوجدوه منحصرًا في شيئين، وهما: العَلَمِيَّةُ، والوَصْفِيَّةُ، والأمرُ اللَّفْظيُّ فوجدوه منحصرًا في سبعة أشياء، وهي: صيغةُ الجمع، والتَّأْنِيثُ، والعَدْلُ، والعُجْمَةُ، والتَّرْكِيبُ، ووزنُ الفعلِ، وزيادةُ الألفِ والنونِ، فصار المجموعُ تسعةَ [أشياء] ^(١)، وقد أشاروا إلى ضَبْطِهَا بالنَّظْمِ لسهولة حفظه، ومنه قولهم ^(٢):

[٨] اَجْمَعُ وَزِنُ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكِبَ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا

[ثُمَّ زَادُوا فِي الاستقراء] ^(٣)، فوجدوا علَّةً أخرى معنويَّةً، وهي اللُّزومُ، ثُمَّ نظروا فيه أيضًا فرأوا أَنَّ علَّةَ اللُّزومِ توجدُ مع إحدى عِلَّتَيْنِ مِنَ السَّبعة، وهما: صيغةُ منتهى الجُموع، وألفُ التَّأْنِيثِ، وَأَنَّ علَّةَ العَلَمِيَّةِ توجدُ مع إحدى سِتَّةٍ منها، وهي: ماعدا صيغةُ الجُموع، وألفُ التَّأْنِيثِ، وَأَنَّ علَّةَ الوصفِيَّةِ توجدُ مع إحدى ثَلَاثَةٍ منها، وهي: العَدْلُ، والوَزْنُ، والزِّيَادَةُ، ثُمَّ لما رأوا أَنَّ ذلكَ الاسمُ حصلَ له ثقلٌ

(١) في: (ث)، و(ج): أمور.

(٢) البيت من (البسيط)، منسوبٌ لابن النُّحاس (ت ٣٣٨هـ). يُنظر: شرح الحدود التحوية، ص ٦١.

(٣) سقطت من (ث).

الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ)، وَهُوَ مَا كَانَ عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، نَحْوَ:

.....
يشبهُ الفعلَ أبدلوا كسرته بالفتحة لِخِفَتِهَا، وحملاً لجره على نصبه،
لأنَّ كلاَ منهما فضلةٌ، فاحفظ هذا التَّقريرَ، فقلَّ أنْ تجده في تسطير،
وإنَّه يُغنيك عن كثيرٍ مما يعينك، والله وليُّ التوفيقِ والهدايةِ إلى أقومِ
طريق.

قوله: (وهو) أي: الاسمُ [٢٤/و] الذي لا ينصرفُ، من حيثُ
هو، سواءً كان من الاسمِ المفردِ، أو من جمعِ التَّكسيرِ كما مرَّ،
قوله: (على صيغةٍ منتهى الجُمُوعِ) اعلمُ أنَّهم اكتفوا بذكرِ هذه العبارةِ
عنِ التَّعبيرِ بعَلَّتَيْنِ، كما يأتي، لتضمُّنِها لهما، فهي كالعلمِ عليهما،
فكأنَّها بمنزلةِ جمعينِ، واللفظيَّةُ فيها خُروجهُ عن صيغِ الآحادِ،
والمعنويَّةُ فيها لزومُ هذا الجَمعِ بحيثُ لم ينتقلْ إلى جمعٍ آخرَ، ومثلُها
ألفُ التَّأنيثِ، والمعنويَّةُ فيها لزومُ التَّأنيثِ لتلك الألفِ، فنزلَ منزلةَ
تأنيثٍ آخرَ، واللفظيَّةُ فيها الألفُ الدَّالةُ عليه بحسبِ الوضعِ.

قوله نحو: مررتُ بمساجدَ، ومصابيحَ، أي نحو: مساجدَ،
ومصابيحَ المجرورُ من كلِّ جمعٍ أوَّلُهُ مفتوحٌ، وإنْ لم يكنْ ميمًا،
وثالثُهُ أَلِفٌ تكسِيرُ أَصْلِيَّةٍ لم يقصدْ بما بعدها الانفصالُ، وبعدها
حرفانِ أو ثلاثةٌ، أوَّلُها مكسورٌ كسرةٌ أَصْلِيَّةٌ ولو تقديرًا، كدوابٍ،
[وأوسطَ] ^(١) الثلاثةُ ساكنَ، فخرجَ [نحو] ^(٢): عذافِرُ، للجملِ الضَّخمِ،

(١) مطموسة في (أ).

(٢) سقطت من (ج).

«مَرَزْتُ بِمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ»؛ أَوْ كَانَ مَخْتُومًا بِأَلِفِ التَّائِيثِ
الْمَمْدُودَةِ كَ «صَحْرَاءَ»، أَوْ الْمَقْصُورَةِ كَ «حُبْلَى»؛

[بضم أوله المهمل] ^(١)، [ونحو: يمان، وشام] ^(٢) لكون ألفه عوضاً
عن إحدى يائي النسب وأصله: يمني، وشامي، ونحو: حواري،
للناصر، وحوالي للمحتال، لنية الانفصال لما بعد الألف، ونحو:
عبال، بتشديد اللام جمع عبالة، للثقل لسكون ما بعد الألف، ونحو:
براكًا، لفتح، ونحو: تدارك، لضمه، ونحو: توان، لكون كسريته
بدلاً من ضمة لأجل الياء، ونحو: طواعية، وكراهية، لتحريك
وسطها، [ولا يضر خروج هذه بعدم الجمعية أيضاً] ^(٣).

قوله: (بألف التائيث) وهي: ألف قبلها ألف، فقلبت هي همزة
فتسميتها ألف تجوزاً، ولأن الهمزة تسمى ألفاً، وهو جائز كما تقدم،
ونسبة المد إليها تجوز أيضاً، لأن الممدود ما قبلها فتأمل، قوله:
(كصحراء) اسم نكرة، و(زكريا) اسم علم، و(أصدقاء) جمع،
و(حمراء) صفة، قوله: (كحُبْلَى) هي صفة. [٢٤/ظ] ومثله أخرى،
وكذكرى: اسم نكرة، وكرضوى ^(٤): علم جبل، ومثله: كلتا علماً

(١) سقطت من (ت).

(٢) مطموسة في (أ).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) هو جبل ضخمة من جبال تهامة. يُنظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد
والمواضع، للوزير أبي عبيد البكري (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: د. جمال طلبة، ط ١،
دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ٢٥١/٢. لسان العرب ٣٢٤/١٤
(رضا).

أَوْ كَانَ فِيهِ الْعَلَمِيَّةُ وَالْتَّرَكِيبُ الْمَزْجِيُّ، نَحْوُ: «مَعْدِي كَرَبَ»؛ أَوْ
الْعَلَمِيَّةُ وَالْتَّائِيثُ، نَحْوُ: «زَيْنَبُ» وَ «فَاطِمَةُ»؛

لأنثى^(١)، وكجرحى جمع، وقدر في ذلك الفتحة لأنها بدل عن ثقل،
وهو الكسرة، فلا يقال تقديرًا [لكسر]^(٢) خفيف.

قوله: (أو كانت... إلخ) شروع فيما ذكر فيه العلتان، قوله:
(والتركيب) أي: المزجي، كما في بعض النسخ، وقد تقدم، والمراد
به هنا ما ليس جزؤه الأخير ذا إعراب، ولا مبنياً، فخرج: عبد الله،
وسيبيويه، قوله: (كمعدي كَرَبَ) بسكون التَّحْتِية مطلقاً، ولو في حالة
النَّصْب، وفتح الموحدة نصباً وجراً، ويجوز فيه إضافة الجزء الأول
إلى الثاني، فيجر بالكسرة ما لم يوجد ما يمنع صرفه، ويجوز أيضاً
بناء الجزئين، [كخمسة عشر]^(٣).

قوله: (والتائيث) أي: اللفظي بالتاء التي ليست جزءاً للكلمة،
سواء أكان تأنيثه لفظاً ومعنى كفاطمة، أو لفظاً فقط إن كان علماً
لمذكر كطلحة، أو لخفة التاء، للتصغير كهنيدة، تصغير هند، فإن
كانت جزءاً للكلمة كبنيت، وأخت، امتنع الصرف، إن جعلت علماً
لمؤنث وإلا فلا، وتقدم اللفظي بالألف.

أو التائيث المعنوي، وهو: إمّا زائد على ثلاثة أحرف، فيتعين
منع صرفه إن كان علماً لمؤنث مطلقاً، أو لمذكر، وكان استعماله في

(١) لسان العرب ٢٢٨/١٥ - ٢٢٩ (كلا).

(٢) في (أ): (لكسرة).

(٣) سقطت من (ث).

أَوِ الْعَلَمِيَّةُ وَالْعُجْمَةُ، نَحْوُ: «إِبْرَاهِيمُ»؛ أَوِ الْعَلَمِيَّةُ

.....
الأصل لمؤنث فقط، فإن استعمل في أصله لمؤنث ومذكر، فإن غلب التذكير وجب الصّرف، أو التّأنيث فالأولى منع الصّرف، أو استويا كان الصّرف وعدمه سواء، فإن لم يزد على الثلاث، فشرط وجوب منع صرفه تحرك وسطه حقيقة كسفر، أو كونه أعجمياً نحو: ماء، وبلخ، وجور، أعلام بلاد، أو نقله من المذكر إلى المؤنث كزيد لامرأة، إمّا نحو: هند، ودار، فيجوز صرفه، والأفصح منع صرفه نظراً لبقاء الفرعيتين فيه في الجملة^(١).

قوله: (أو العلمية والعجمة) أي: كون اللفظ أعجمياً، واستعملته العرب في أوّل وضعه [٢٥/و] علماً، سواء أكان في العجمية أو لا، وشرط منع صرفه مع العلمية كونه زائداً على ثلاثة أحرف، أو متحرك الوسط، وهذا ما رجّحه شيخنا^(٢)، وأما ما اتّفق استعماله في العربية والعجمية كإسحاق، [مصدر أسحق]^(٣)، فإن قصد به المصدرية صرف، أو العجمة مُنع الصّرف، وأمّا ما جهل حاله فيرجع فيه إلى قصد استعمال الناس وعاداتهم، وتعرف العجمة بنقل الأئمة، أو بالخروج عن أبنية العرب، كإبراهيم، ونرجس، أو باجتماع الجيم مع الصاد، أو الكاف، أو القاف في كلمة، نحو: جص، وسكرجة،

(١) يُنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٣٩ وما بعدها.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤٣٨/١ - ٤٣٩.

(٣) سقطت من (ج).

وَزَنُ الْفِعْلِ، نَحَوَ: «أَحْمَدُ» وَ«يَزِيدُ»؛

وَجُلِّقَ، بَضُمَ الْجِيمُ مَثَقَلًا عَلِمَ لدمشق^(١)، أو بحرفٍ من الحروفِ
المذلَّقةِ في رباعيٍّ أو خماسيٍّ.

فائدة:

أَسْمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ كُلُّهَا أَعْجَمِيَّةٌ إِلَّا أَرْبَعَةً: هُودُ، صَالِحُ، وَشُعَيْبُ،
وَمُحَمَّدُ، وَكُلُّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا سِتَّةً، هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ، وَنُوحُ،
وَلُوطُ، وَكُلُّ أَسْمَاءِ الْمَلَائِكَةِ أَعْجَمِيَّةٌ إِلَّا أَرْبَعَةً: مُنْكَرُ، بَفَتْحِ الْكَافِ،
وَنَكِيرُ، وَرِضْوَانُ، وَمَالِكُ.

قوله: (وزن الفعل) سواء الماضي، والمضارع، والأمر، وشرطه
اختصاصُ صيغته بالفعلِ أصالةً بَأَنَّ لَا تَوْجُدُ فِي الْأِسْمِ الْمَنْقُولَةِ عَنْهُ،
نَحَوَ: شَمْرُ، عَلَمًا لِفَرَسٍ^(٢)، أو كونه مبدوءًا بحرف زائدٍ على أصلِ
الكلمة يدلُّ في الفعلِ على معنى، نَحَوَ: أَحْمَدُ، وَيَشْكُرُ، عِلْمِينَ
لنبيِّنا، وَنُوحُ، صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَيْهِمَا، وَكَوْنُهُ مَلَازِمًا لَصِيغَةٍ وَاحِدَةٍ،
فَخَرَجَ بِالْأَوَّلِ نَحَوَ: بَقْمُ، اسْمٌ لِنَبْتٍ، لِأَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ^(٣)، وَبِالْثَّانِي نَحَوَ:

(١) يُنْظَرُ: مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ، لَشَهَابِ الدِّينِ يَاقُوتَ الْحَمَوِيِّ (ت ٦٢٦هـ)، ط/٢، دَارُ صَادِرٍ -
بَيْرُوت ١٩٩٥م، ١٥٤/١ - ١٥٥.

(٢) وَهُوَ الشُّمَيْرِيُّ: الْمُشَمَّرُ. يُنْظَرُ: أَسْمَاءُ خَيْلِ الْعَرَبِ وَفَرَسَانِهَا، لِابْنِ الْأَعْرَابِيِّ (ت ٢٣١هـ)،
رَوَايَةٌ: أَبِي مَنْصُورِ الْجَوَالِيقِيِّ (ت ٥٤٠هـ)، تَحْقِيقُ: نُورِيِّ حَمُودِي الْقَيْسِيِّ، وَد. حَاتِمِ
صَالِحِ الضَّامِنِ، ط/٢، عَالَمُ الْكُتُبِ - بَيْرُوت، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ص ٥٤.

(٣) قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الدِّينُورِيُّ (ت ٢٨٢هـ): «... الْبَقْمُ وَلَيْسَ نَبَاتُ أَرْضِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ
يُؤْتُونَ بِهِ». كِتَابُ النَّبَاتِ، لِأَبِي حَنِيفَةَ الدِّينُورِيِّ (ت ٢٨٢هـ)، تَحْقِيقُ: بَرْنَهَارْدُ بَفْنِ،
دَارُ النَّشْرِ فِرَانْزِ شَتَاينِر - بَيْسَبَادَنْ، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، ص ١٧٤ - ١٧٥.

أَوِ الْعَلَمِيَّةِ وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ، نَحَوَ: «عُثْمَانُ»؛ أَوِ الْعَلَمِيَّةِ
وَالْعَدْلُ، نَحَوَ: «عُمَرُ»؛ أَوْ كَانَ فِيهِ الْوَصْفُ وَالْعَدْلُ،

نهشل، لأن نونه أصلية، نحو: أمر، فإنه في الرفع كالأمر من خرج،
وفي النصب كالأمر من علم، [وفي الجرّ كالأمر من اضرب] ^(١).

قوله: (أَوِ الْعَلَمِيَّةِ وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ، وَالنُّونِ) أي: الألف، والنون
الزائدتان، والعلة في منعهما كونهما مضارعين لألف التانيث
الممدودة، لأنهما في بناء يختص المذكر، وهي: في بناء يختص
المؤنث، وكل منهما لا تلحقه التاء، وقيل: علة المنع فيهما
زيادتهما، والمزيد فرع من المزيد [٢٥/ظ] عليه، ولو أبدلت نون الأخير
لاماً لبقى على منع الصّرف، نحو: أصيلاً في أصيلان، بخلاف
عكسه، نحو: حنان في حنا، بإبدال الهمزة نوناً، وبخلاف سليطين
في سلطان، [بإبدال الألف ياء] ^(٢)، لأن المصغر صيغة مستقلة ^(٣)،
قوله: (أَوِ الْعَلَمِيَّةِ، وَالْعَدْلُ) أي: التقدير، وهو استعمال الكلمة
على وضع غير ما كان يقتضيه استعماله الأصلي، نحو: عمر، فإنه
معدول به عن عامر، خوف التباسه بالصفة، وسمي تقديرًا، لأنه:
مفروض، ومقدر، ومثله العدل الحقيقي عند الجمهور، نحو: (مثنى
وثلاث) إذا جعلت أعلامًا، قوله: (أَوِ الْوَصْفُ، وَالْعَدْلُ) المراد
بالوصف: الوصفية، لأن الوصف اسم لذات وصفة قائمة بها يصح

(١) سقطت من (ث).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) يُنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٣٥ - ٣٦.

نَحَوَ: «مَثْنَى» وَ«ثَلَاثَ» وَ«رُبَاعَ»؛ أَوْ الْوَصْفُ وَوَزْنُ الْفِعْلِ، نَحَوَ: «أَفْضَلَ»؛ أَوْ الْوَصْفُ وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ، كَ «سَكْرَانَ».

إِطْلَاقُهُ عَلَى كُلِّ مَنْ اتَّصَفَ بِهَا، وَلَكِنَّهُ لَا يَضُرُّ هُنَا فِي مَنَعِ الصَّرْفِ، كَأَسْوَدَ، وَأَرْقَمَ، لَكِنْ يَخْرُجُ بِهِ مَا لَيْسَ مُحَقِّقَ الْوَصْفِيَّةِ، كَأَرْبَعٍ، وَصَفٌ لِعَدَدٍ، لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ أَصَالَةً لِنَفْسِ الْعَدَدِ، وَالْمُرَادُ بِالْعَدْلِ التَّحْقِيقِيِّ لِأَنَّ الْمَعْدُولَ عَنْهُ مَوْجُودٌ مُحَقَّقٌ فَإِنَّ مَثْنَى مَعْدُولٌ عَنْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَهَكَذَا^(١)، قَوْلُهُ: (نَحَوَ) مَثْنَى، وَثَنًا، وَثَلَاثُ، وَمِثْلُثُ، وَرُبَاعُ، وَمَرْبَعُ، وَهَكَذَا: عَشَارُ، وَمَعَشَرُ، عَلَى الرَّاجِحِ، وَمِنْ ذَلِكَ أُخِرَ، بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَالْقَصْرِ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٤] فَإِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ آخِرٍ، بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْمَدِّ، لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ إِذَا تَجَرَّدَ مِنْ أَلٍ وَالْإِضَافَةِ وَجَبَ إِفْرَادُهُ وَتَذْكِيرُهُ، وَإِنْ كَانَ مَوْصُوفُهُ مَوْثَنًا، أَوْ مَثْنَى، أَوْ مَجْمُوعًا، نَحَوَ: زَيْدٌ وَرَجُلٌ آخَرُ، وَامْرَأَةٌ أُخَرُ، وَرَجُلَانِ أُخَرُ، وَرَجَالٌ أُخَرُ، وَهَكَذَا، قَوْلُهُ: (أَوْ الْوَصْفُ) وَوَزْنُ الْفِعْلِ، أَيِ: فِي صِفَةٍ أَصْلِيَّةٍ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلَ) خَاصَةً مَوْثَنًا خَالٍ مِنَ (التَّاءِ) أَيْضًا فَيَجِبُ صَرْفُ أَرْنَبٍ^(٢)، بِمَعْنَى ذَلِيلٍ، وَأَرْمَلٌ، لِقَوْلِهِمْ أَرْمَلَةٌ، [وَنَحَوَ: حَائِضٌ، لِعَدَمِ الْوِزْنِ]^(٣).

قَوْلُهُ: (أَوْ الْوَصْفُ) وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ، أَيِ: [٢٦/و] فِي

(١) يُنْظَرُ: مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ، ص ٤٤.

(٢) يُنْظَرُ: حَيَاةُ الْحَيَوَانَ الْكُبْرَى، لِكَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى الدَّمِيرِيِّ (ت ٨٠٨هـ)، قَدَّمَ لَهُ: أَحْمَدُ حَسَنُ بَسْجٍ، ط/٣، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بَيْرُوتَ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ٣٦/١ - ٣٧.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ث).

وَلَهَا شُرُوطٌ تُطْلَبُ مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ. فَهَذِهِ كُلُّهَا تُخَفَضُ بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً
عَنِ الْكُسْرَةِ مَا لَمْ تُضَفْ أَوْ تَتَأَلَّلَ، فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ تُخَفَضُ بِالْكَسْرِ

وصفٍ أصليٍّ على (فعلان) بفتح أوله خاصةً، وأن لا يكون مؤنثه قابلاً (للتاء) بخلاف هذين مع العلمية كما مرَّ، فيجب الصَّرفُ في نحو: (هذا قلبٌ صفوانٌ)، بمعنى قاسٍ^(١)، لعدم الأصالة، وفي نحو: ثعبانٌ، [وحمصانٌ]^(٢)، وضربانٌ، لعدم الفتح الذي تفوت به المضارعة السابقة، وفي نحو: ندمانٌ، لأنَّ مؤنثه ندمانةٌ، سكرانٌ هو مثال لما كان مؤنثه خالياً من التاء لأنَّه: سكرى، ومن قال: إنَّ مؤنثه سكرانةٌ صرفه، ولا يصرف ما ليس له مؤنث أصلاً نحو: رحمنٌ، على الأرجح، ولو شكَّ في زيادة الألف والنون، أو أحديهما جاز الصَّرفُ وعدمه، نحو: شيطانٌ، فإنه قيل: مأخوذٌ من: شاط، بمعنى: احترق، وقيل: من شطن^(٣)، بمعنى وسوسَ، ونحو: حسانٌ من حسنٍ، أو من حُسن.

قوله: (نحو: أفضَلُ) لأنَّ مؤنثه: فضلى، ومثله ما لا مؤنث له نحو: أكمر، وأحمر، وإنَّ صغَرَ كأحمرَ، قوله: (ولها شروط... إلخ) تقدم ذكرُ كلِّها أو غالبها، وهذا من مقابلة الجمع بالجمع فلا ينافي إنَّ لبعضها شرطاً واحداً أو شرطين، قوله: (ما لم) أو نَقَلَ (أل) أي: ما لم تُضَفْ لما بعدها، أو تدخلَ عليها (أل) من أولها، واستعمالُ (أو) في

(١) لسان العرب ٤٦٤/١٤ (صف).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب ٤٣٢/١.

عَلَى الْأَصْلِ، نَحَوَ: «مَرَرْتُ بِأَفْضَلِكُمْ وَبِالْأَفْضَلِ».

[عَلَامَتَا الْجَزْمِ]

(وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ)، وَهُوَ حَذْفُ الْحَرَكَةِ؛

حِزَّ النَّفْيِ لِنَفْيِ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، هُوَ عَرَفُ اللَّغَةِ لَا أَصْلَهَا.

قوله: (فَإِنَّهَا تُخَفِّضُ بِالْكَسْرِ) وتكونُ مصروفةً إِنْ زَالَ مِنْهَا إِحْدَى الْعَلَتَيْنِ، (كَالْعَلَمِ) إِذَا أُضِيفَ، وَإِلَّا فَبَاقِيَةٌ عَلَى عَدَمِ الصَّرْفِ، كَمَا لَوْ جُرَّ مَا لَا يَنْصَرَفُ، وَنُونُ لُزُومَةٍ شَعْرٍ، أَوْ نَحْوِهِ وَسُكُوتُ الْمُصَنِّفِ عَنْ هَذَا الْقَيْدِ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ، وَنَبَّهَ الشَّارِحُ عَلَيْهِ لِئَلَّا يَغْفَلَ عَنْهُ.

قوله: (وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ... إلخ) لَا يُقَالُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْحَذْفِ لَكَفَى عَنِ السُّكُونِ، لِأَنَّ الْحَذْفَ يَعْمُ حَذْفَ الْحَرَكَةِ وَالْحَرْفِ، لِأَنَّ السُّكُونَ هُوَ الْأَصْلُ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ فَتَرْكُهُ يُوهِمُ أَصَالََةَ الْحَذْفِ مَعَ أَنَّ نِسْبَةَ الْحَذْفِ لِلْحَرَكَةِ مُجَازٌ لِأَنَّهَا غَيْرُ [٢٦/ظ] موجودٍ فِي الْجُمْلَةِ قَبْلَ الْجَازِمِ، فَإِنَّهَا إِنَّمَا تَوْجَدُ مَعَ وَجُودِ عَامِلِهَا بِخِلَافِ الْحَرْفِ الْمَحذُوفِ لِلْجَازِمِ، لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْكَلِمَةِ موجودٌ قَبْلَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ، وَكَانَ حَقُّ الشَّارِحِ أَنْ يَقُولَ: عَلَى نَسْقٍ مَا مَرَّ، قُدِّمَ السُّكُونُ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَأُتِيَ بِالْحَذْفِ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ فَتَأَمَّلْ، قوله: (وَهُوَ حَذْفٌ... إلخ) عَبَّرَ فِي السُّكُونِ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ، وَفِي الْحَذْفِ بِسُقُوطِ الْحَرْفِ مَعَ أَنَّ الْمُنَاسِبَ عَكْسُ ذَلِكَ لَمَّا مَرَّ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْحَذْفَ قَدْ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى (التَّرْكِ) فَلَا يَسْتَلْزَمُ سَبْقُ وَجُودِ شَيْءٍ غَيْرِ سَاقِطٍ لِيَطْرَأَ لَهُ السُّقُوطُ، وَكَوْنُهُ

(وَالْحَذْفُ)، وَهُوَ سُقُوطُ حَرْفِ الْعِلَّةِ أَوْ النُّونِ لِلْجَازِمِ. وَأَحْتَرَزْتُ بِقَوْلِي: «لِلْجَازِمِ» مِنْ نَحْوِ: ﴿سَدْعُ الزَّيْنَةِ﴾ [١٨] سُرَّةُ الْعَلَقِ / آيَةُ: [١٨]، فَإِنَّ الْوَاوَ حُذِفَتْ فِي الْخَطِّ تَبَعًا لِحَذْفِهَا فِي اللَّفْظِ لِالتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَمِنْ نَحْوِ: ﴿لَتُبْلَوْنَ﴾ [٣] سُرَّةُ آلِ عِمْرَانَ / آيَةُ: [١٨٦] فَإِنَّ النُّونَ حُذِفَتْ لِتَوَالِي النُّونَاتِ.

من التفنن في العبارة يعارضُ بعكسِهِ، وقد يُقالُ أيضًا: ليناسبَ القولُ بأنَّ الحرفَ سقطَ عندَ الجازمِ لا لهُ، [كما يأتي]^(١).

قوله: (والنُّونُ) يصحُّ عطفُهُ على حرفِ العِلَّةِ وعلى العِلَّةِ، لأنَّ فيه العمومَ بالإضافة، قوله ﴿الزَّيْنَةِ﴾ [سورة العلق: ١٨] هم ملائكةُ العذابِ الغلاظُ الشَّدَادُ تجرُّ النَّاسَ إليها مِنَ الزَّيْنِ، وهو: الدَّفْعُ، وأحدها: زَيْنَةٌ، كتصليَّةٌ، أو زَيْنِيٌّ، على النَّسَبِ، وأصلُهُ (زبانيٌّ) وياؤه عِوضًا عَنِ الْأَلْفِ^(٢)، قوله: (لالتقاء... إلخ) عِلَّةٌ لِحَذْفِهَا فِي اللَّفْظِ، قوله: ﴿لَتُبْلَوْنَ﴾ [سورة آل عمران: ١٨٦]... إلخ) أي: (النُّونُ) الَّذِي هِيَ عِلَامَةُ الرَّفْعِ فِيهِ حُذِفَتْ لغيرِ جازمٍ، بل لتوالي النُّونَاتِ الزَّوَائِدِ عَلَى أَصْلِ الْكَلِمَةِ، وأصلُهُ: (لتبْلُوونَ) حُذِفَتْ ضِمَّةُ الْوَاوِ الْأُولَى لِلثَّقَلِ، ثُمَّ حُذِفَتْ قَبْلَ قَلْبِهَا أَلْفًا، أو بَعْدَهُ، وَهُوَ أَوْلَى لِلسَّاكِنَيْنِ، ثُمَّ دَخَلَتْ نُونُ التَّوَكِيدِ الثَّقِيلَةِ فَاجْتَمَعَ [ثلاثَةٌ]^(٣) نُونَاتٍ،

(١) سقطت من (ث).

(٢) يُنظر: تفسير غريب القرآن، لابن قُتَيْبَةَ الدِّينُورِيِّ (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: السَّيِّدُ أَحْمَدُ صَقَر، المكتبة العلميَّة - بيروت، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ٥٣٣.

(٣) في (أ): ثلاث نونات.

وَلِكُلِّ مِّنَ السُّكُونِ وَالْحَذْفِ مَوَاضِعٌ تَخْتَصُّ بِهِ.

[مَوْضِعُ السُّكُونِ]

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ (الْآخِرِ) إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ جَازِمٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ، نَحْوُ: «لَمْ يَضْرِبْ»، فَيَضْرِبُ مَجْزُومٌ بِ«لَمْ»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ؛ وَالْمُرَادُ بِ«الصَّحِيحِ الْآخِرِ» مَا لَمْ يَكُنْ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَلَا وَاوٌ وَلَا يَاءٌ.

فُحِذِفَتِ التَّوْنُ الْأُولَى لِتَوَالِيهَا فَالْتَقَى سَاكِنَانِ الْوَاوِ، وَالتَّوْنُ الْأُولَى مِنْ تَوْنِي التَّوْكِيدِ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِعَدَمِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْوَاوِ، وَفَوَاتِ الْغَرَضِ فِي التَّوْنِ فَحُرِّكَتِ الْوَاوُ بِحُرْكَةِ تُجَانِسِهَا، وَهِيَ: الضَّمَّةُ وَلَمْ تَحْذَفْ هَذِهِ الضَّمَّةُ [٢٧/و] لِعَرُوضِهَا^(١)، قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) مِمَّا يُوجِبُ بِنَاءَهُ، أَوْ يَنْقَلُ إِعْرَابُهُ فَلَمْ يَذْكُرْهُ لِعِلْمِهِ مِمَّا سَبَقَ، قَوْلُهُ: (فِي آخِرِهِ) لَوْ أَسْقَطَ لَفْظُ (فِي) لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَنْسَبَ، قَوْلُهُ: (الْمَعْتَلُّ الْآخِرِ) أَيِ: الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ، أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ.

قَوْلُهُ: (وَعَلَامَةُ [جَزْمِهِمَا]^(٢) حَذْفُ حَرْفِ الْعَلَّةِ) أَيِ: لِأَنَّ

(١) يُنْظَرُ: الدَّرُّ المَصْنُوعُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكْنُونِ، لِلْإِمَامِ شَهَابِ الدِّينِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمَعْرُوفِ بِالسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ (ت ٧٥٦هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ عَوْضٌ وَآخَرِينَ، ط/١، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ٢٧٨/٢.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَبَاقِي النُّسخِ (جَزْمُهُمَا) وَالصَّحِيحُ مَا ثَبَتَنَاهُ فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْآجْرُومِيَّةِ، ص ٤٨.

[مَوَاضِعُ الْحَذْفِ]

(وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ) فِي مَوْضِعَيْنِ: الْأَوَّلُ (فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُغْتَلِّ الْآخِرِ)، وَهُوَ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ حَرْفُ عِلَّةٍ، نَحْوُ: «لَمْ يَذْغُ» وَ«لَمْ يَخْشَ» وَ«لَمْ يَزْمِ»، فَ«يَذْغُ» وَ«يَخْشَ» وَ«يَزْمِ» مَجْزُومَةٌ بِ«لَمْ»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهَا حَذْفُ حَرْفِ الْعِلَّةِ مِنْ آخِرِهَا نِيَابَةً عَنِ السُّكُونِ، فَالْمَحذُوفُ مِنْ «يَذْغُ» الْوَاوُ، وَالضَّمَّةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا؛ وَالْمَحذُوفُ مِنْ «يَخْشَ» الْأَلِفُ، وَالْفَتْحَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا؛ وَالْمَحذُوفُ مِنْ «يَزْمِ» الْيَاءُ، وَالْكَسْرَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا.

(وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي (فِي الْأَفْعَالِ) الْخَمْسَةِ (الَّتِي رَفَعَهَا بِشَبَاتِ الثُّنُونِ)، وَهِيَ كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَّةٍ، نَحْوُ: «لَمْ يَضْرِبَا» وَ«لَمْ تَضْرِبَا»، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، نَحْوُ: «لَمْ يَضْرِبُوا» وَ«لَمْ تَضْرِبُوا»، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: «لَمْ تَضْرِبِي»؛ فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ مَجْزُومَةٌ بِ«لَمْ»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهَا حَذْفُ الثُّنُونِ نِيَابَةً عَنِ السُّكُونِ.

الجازم لما دخل ولم يجد حركة يتسلط عليها لكون آخر الفعل ساكناً قبله، وكان حرف العلة لضعفه شبيهاً بالحركة تسلط عليه فحذفه، نعم لو اتصل بآخر الفعل نون النسوة، أو التوكيد مثلاً وجب بقاء حرف العلة نحو: النسوة لم يخشين، ولم يرمين، ولم يدعون.

[المُغْرَبَاتُ]

(فَصْلٌ) فِي ذِكْرِ حَاصِلِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَوَّلِ بَابِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ إِلَى هُنَا

تَمْرِينًا لِلْمُبْتَدِئِ عَلَى عَادَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى
أَجْمَعِينَ؛ وَحَاصِلُهُ أَنْ يُقَالَ:

[فَصْلٌ^(١)]

قَوْلُهُ: (فَصْلٌ) هُوَ لُغَةٌ الْحَاجِزُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، وَعُرْفًا اسْمٌ لَجُمْلَةٍ
مِنَ الْعِلْمِ^(٢)، وَهُوَ خَبْرٌ عَنْ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ وَهُوَ كِبْقِيَةُ التَّرَاجِمِ اسْمٌ
لِلْأَلْفَافِ بِاعْتِبَارِ دِلَالَتِهَا عَلَى الْمَعَانِي، فَالظَّرْفِيَّةُ بِقَوْلِهِ فِي ذِكْرِ بَاعْتِبَارِ
شُمُولِ مَا تَقَدَّمَ [فِيهِ]^(٣) وَهُنَا، وَأَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْأَحْكَامَ عُلِمَتْ مِمَّا
سَبَقَ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ حَاصِلُ [ذَلِكَ]^(٤) إِلَى أَنَّ هَذَا إِجْمَالٌ بَعْدَ تَفْصِيلٍ،
وَلَمَّا اسْتَشْعَرَ أَنَّهُ حِينَئِذٍ خَالٍ عَنِ الْفَائِدَةِ، أَجَابَ بِقَوْلِهِ: (تَمْرِينًا) أَيِ:
تَقْوِيَةٍ وَتَعْوِيدًا لِلْمُبْتَدِئِ، مِنْ مَرْنِ الشَّيْءِ تَعْوِدُهُ، وَدَفَعَ تَوْهَمَ أَنَّ
الْمُصَنِّفَ ابْتَكَرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (عَلَى عَادَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ)، وَجُمْلَةٍ
(رَحِمَهُمُ اللَّهُ) إِنْشَائِيَّةٌ لِلدُّعَاءِ لَهُمْ، قَوْلُهُ: (وَحَاصِلُهُ) أَيِ مَا ذَكَرَ، أَوْ مَا
تَقَدَّمَ، أَيِ: خِلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ أَنْ يُقَالَ إِلَى آخِرِهِ.

(١) زيادة من شرح المقدمة الأجرومية، ص ٤٩.

(٢) قال التهانوي: «الفصل: ... طائفة من المسائل فُصِّلَتْ، أَيِ: فُرِّقَتْ وَقُطِعَتْ عَمَّا
تَقَدَّمَ لِفَرْضِ»، ٤٥٣/٣. ويُنظر: الكليات، ص ٥٧٨.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) سقطت من (ب)، و(ت). ويقصد بذلك قول الشيخ خالد الأزهرى: «فصل: في ذكر
حاصل ما تقدم...». شرح المقدمة الأجرومية، ص ٤٩.

(الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ) الثَّلَاثُ: الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ وَالْكَسْرَةُ، أَوْ بِالسُّكُونِ؛ (وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ) الْأَرْبَعَةُ: الْوَاوُ وَالْأَلِفُ وَالْيَاءُ وَالنُّونُ، أَوْ بِالْحَذْفِ.

[الْمُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ]

(فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ) إجمالاً (أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ): نَوْعٌ مِنْ الْأَفْعَالِ وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَأَنْوَاعُ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةُ: (الْأَسْمُ الْمَفْرَدُ)، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ؛ (وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ)، نَحْوُ: جَاءَ الرِّجَالُ، وَرَأَيْتُ الرِّجَالَ، وَمَرَرْتُ بِالرِّجَالِ؛ (وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ)، نَحْوُ: جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ، وَرَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ، وَمَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ؛ (و)نَوْعُ الْأَفْعَالِ: (الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ

قوله: (المعربات) لانه للجنس، فصَحَّ الإخبارُ عنه بالمشئى،
قوله: (بالحركات) أي: وجودًا فقط، فلذلك عطفَ عليه السُّكُونُ لا يُقالُ إِنَّ السُّكُونَ عَدَمُ الحَرَكَةِ، فيُقالُ بالحركاتِ وجودًا، أَوْ عَدَمًا [كما هو ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ]^(١)، لَأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنَّ حَذْفَ الحَرَكَةِ يُقالُ لَهُ إِعْرَابٌ، لَيْسَ كَذَلِكَ، نَعَمْ إِنَّ أُريدَ التَّغْلِيْبُ كَانَ صَحِيحًا.

قوله [٢٧/ظ]: (بالحروف) أي: وجودًا وعدَمًا، كما هو ظاهرُ
كلامِ المصنِّفِ فلا حاجةَ لقوله: (أَوْ بِالْحَذْفِ) بَلْ عطفُهُ يقتضي أَنَّ لا

(١) سقطت من (ج).

الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ)، نَحْوُ: يَضْرِبُ، وَلَنْ يَضْرِبَ، وَلَمْ يَضْرِبْ.



[الْأَضْلُ فِي إِعْرَابِ مَا يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَمَا خَرَجَ عَنْهُ]

(وَكُلُّهَا)؛ أَيُّ: مَجْمُوعُ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ، لَا جَمِيعُهَا،

يُقَالُ لَهُ إِعْرَابٌ بِالْحُرُوفِ، وَهُوَ بَعِيدٌ^(١)، قَوْلُهُ: (أَيُّ مَجْمُوعِ الْأَنْوَاعِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ تَخَلُّفَ بَعْضِهَا عَنْ هَذَا الْعُمُومِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْكَلِمَةِ غَيْرِ مُضَرٍّ، وَالْمُرَادُ: الْمَجْمُوعُ فِي كُلِّ نَوْعٍ مِنْهَا، لِأَنَّ كَلَامَ مِنَ الْمَرْفُوعِ بِالضَّمَّةِ، وَالْمَنْصُوبِ بِالْفَتْحَةِ، وَالْمَخْفُوضِ بِالْكَسْرِ، ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ، الْمَجْزُومُ نَوْعٌ وَاحِدٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ، قَوْلُهُ: (أَشْيَاءٌ) هُوَ اسْمٌ جَمَعَ لَشَيْءٍ لَا جَمَعَ لَهُ، وَالرَّاجِحُ فِي تَصْرِيفِهِ أَنَّ أَصْلَهُ (شَيْءٌ) أَوْ فَعْلَاءٌ كَحَمَرَاءَ، فَنَقَلْتُ هَمْزَتَهُ الْأُولَى إِلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ كِرَاهَةً اجْتِمَاعِ هَمْزَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ، فَوَزَنُهُ (لَفْعَاءٌ) وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ^(٢).

(١) ويقصد عطف الإعراب بالحروف على الإعراب بالحذف.

(٢) وهذا الذي ذكره هو رأي الخليل وسيبويه، ورأي الكسائي (ت ١٨٩هـ)، أنَّها (أَفْعِلَاء) جمع (شَيْءٍ)، ومذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ)، والأخفش أنَّها (أَفْعِلَاء) والأصل (أَشْيَاءٌ). يُنْظَرُ تَفْصِيلُ الْمَسْأَلَةِ: الْمَنْصَفُ، لابن جَنِّي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط/١، إدارة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، ٩٤/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٨١٢/٢، المسألة رقم (١١٨)، والممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر =

لِتَخْلُفَ بَعْضُ الْأَحْكَامِ فِي بَعْضِهَا؛ أَيُّ: فَمَجْمُوعُهَا (تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ)، نَحَوَ: يَضْرِبُ زَيْدٌ وَرِجَالٌ وَمُؤْمِنَاتٌ، (وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ)، نَحَوَ: لَنْ أَضْرِبَ زَيْدًا أَوْ رِجَالًا، (وَتُخَفَضُ بِالْكَسْرِ)، نَحَوَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَرِجَالٍ وَمُؤْمِنَاتٍ، (وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ)، نَحَوَ: لَمْ يَضْرِبْ؛ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ. (وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ) الْأَصْلُ (ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ يُنْصَبُ بِالْكَسْرِ)، نَحَوَ: رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُنْصَبَ بِالْفَتْحَةِ؛ (وَالْأَسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخَفَضُ

قَوْلُهُ: (وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُنْصَبَ بِالْفَتْحَةِ)^(١) أَيُّ: كَانَ الْمُنَاسِبُ الْجَارِي عَلَى الْأَصْلِ ذَلِكَ، وَذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ^(٢) فَنَصَبُوهُ بِالْفَتْحَةِ مَطْلَقًا، وَبَعْضُهُمْ قَالَ^(٣): إِنَّ هَذَا فِيمَا لَمْ تَرُدْ لَامُهُ فِي الْجَمْعِ، كَلِغَاتٍ، وَبَنَاتٍ، وَإِلَّا كَسَنَوَاتٍ، فَيُنْصَبُ بِالْكَسْرِ، وَحُمِلَ نَصْبُهُ عَلَى جَرِّهِ كَمَا فِي الْجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، فَيَرْفَعُ بِالْفِ وَيُنْصَبُ وَيُخَفَضُ بِالْيَاءِ، هَذَا عَلَى الْمَشْهُورِ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ أَلْزَمَهَا الْأَلْفَ مَطْلَقًا، وَجَعَلَ إِعْرَابَهَا بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَيْهَا، أَوْ بِحَرَكَاتٍ ظَاهِرَةٍ عَلَى النُّونِ كَالْمَفْرَدَاتِ، [وَتَقَدَّمَ مَا إِذَا سُمِّيَ بِهِ]^(٤).

= الدِّينِ قَبَاوَةَ، ط/٣، دَارُ الْآفَاقِ الْجَدِيدَةِ - بَيْرُوتَ، ٥١٣/٢، وَشَرَحَ شَافِيَةُ ابْنُ الْحَاجِبِ، لِرُضِيِّ الدِّينِ الْأَسْتَرَابَادِيِّ (ت ٦٨٦هـ)، ٢٩/١.

(١) أَيُّ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ. يُنْظَرُ: شَرَحُ الْمَقْدَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ٥٠.

(٢) يُنْظَرُ: هَمْعُ الْهُوَامِعِ ٦٧/١.

(٣) وَهُوَ هِشَامُ الضَّرِيرِ (ت ٢٠٩هـ). يُنْظَرُ: هَمْعُ الْهُوَامِعِ ٦٧/١.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ث). وَتُنْظَرُ تَفْصِيلُ ذَلِكَ: هَمْعُ الْهُوَامِعِ ٦٧/١ - ٧٥.

بِالْفَتْحَةِ)، نَحَوُ: مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ وَمَسَاجِدَ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُخَفِّضَ
بِالْكَسْرِ؛ (وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ)،
نَحَوُ: لَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَرْمِ؛ وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُجْزَمَ
بِالسُّكُونِ.



[الْمُعْرَبَاتُ بِالْحُرُوفِ]

(وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ) أَيْضًا: ثَلَاثَةٌ مِنْ
الْأَسْمَاءِ وَنَوْعٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَفْعَالِ، فَأَنْوَاعُ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةُ:
(التَّثْنِيَّةُ)، نَحَوُ: الزَّيْدَانِ، (وَجَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ)، نَحَوُ:
الزَّيْدُونَ، (وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ)، وَهِيَ: أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ
وَذُو مَالٍ، (وَنَوْعُ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلَانِ)
بِالْيَاءِ الْمُثَنَّى تَحْتَ، (وَتَفْعَلَانِ) بِالتَّاءِ الْمُثَنَّى فَوْقَ، (وَيَفْعَلُونَ)
بِالْيَاءِ الْمُثَنَّى تَحْتَ، (وَتَفْعَلُونَ) بِالتَّاءِ الْمُثَنَّى فَوْقَ، (وَتَفْعَلِينَ) بِالتَّاءِ
الْمُثَنَّى فَوْقَ لَا غَيْرَ.



[إِعْرَابُ الْمُثَنَّى]

(فَأَمَّا التَّثْنِيَّةُ)، بِمَعْنَى الْمُثَنَّى، مِنْ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ عَلَى اسْمِ
الْمَفْعُولِ، (فَتَرْفَعُ بِالْأَلِفِ)، نَحَوُ: جَاءَ الزَّيْدَانِ، (وَتُنْصَبُ وَتُخَفِّضُ
بِالْيَاءِ) الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا، نَحَوُ رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ
وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ.

[إِعْرَابُ جَمْعِ الْمَذَكِّرِ السَّالِمِ]

(وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذَكِّرِ السَّالِمِ، فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ)، نَحَوَ: جَاءَ الزَّيْدُونَ، (وَيُنْصَبُ وَيُخَفَضُ بِالْيَاءِ) الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُوحِ مَا بَعْدَهَا، نَحَوَ: رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ.

[إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ]

(وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ، فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ)، نَحَوَ: هَذَا أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ، (وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ)، نَحَوَ: رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ، (وَتُخَفَضُ بِالْيَاءِ)، نَحَوَ: نَظَرْتُ إِلَى أَبِيكَ وَأَخِيكَ وَحَمِيكَ وَفِيكَ وَذِي مَالٍ؛ (وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ)، نَحَوَ: يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ

.....

قوله: (وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ... إلخ) [وما ذكر وهو المشهور فيها]^(١)، وفيها لغات أخر منها: إلزامها الألف مطلقاً، وتعرُّب الحركات مقدرة عليها^(٢)، قوله: (وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ... إلخ) وأعرِبت بالحروف على نظير الأسماء الخمسة لتوافقهما في الدلالة

(١) سقطت من (ت).

(٢) يُنظر تفصيل ذلك: ارتشاف الضرب ٤١٥/١، وشرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، ٦١/١، وجمع الهوامع ١٢٢/١.

وَتَفْعَلَيْنِ، (وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا)؛ أَي: بِحَذْفِ النُّونِ، نَحْو: لَنْ يَفْعَلَا وَلَمْ تَفْعَلَا وَلَنْ يَفْعَلُوا وَلَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلِي وَلَمْ تَفْعَلِي.

وَحَاصِلُ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ: الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ وَالسُّكُونُ وَالْأَحْرَفُ الثَّلَاثَةُ وَحَذْفُهَا لِلجَازِمِ وَالنُّونُ وَحَذْفُهَا لِلنَّاصِبِ وَالْجَازِمِ.



على المعنى وغيره، وحملوا نصبها على جزمها كما حملوا في الأسماء نصبها على جرّها لمكان [٢٨/و] الخصوصية فيهما، وما ورد من حذف النون لغير ناصب وجازم لا يقاس عليه، وإذا اجتمعت النون مع نون الوقاية جاز الإدغام وعدمه، وجاز حذف أحديهما، وهو نون الرفع عند سيبويه^(١) وابن مالك^(٢)، ونون الوقاية عند أكثر المتأخرين^(٣)، قوله: (وحاصل علامات... إلخ) هو تتمّة لكلام المصنّف لأنّه عدّ المعربات ولم يعدّ العلامات، قوله: (والسكون) هو علامة واحدة محذوفة الضمة أو الفتحة.

قوله: (وحذفها للجازم) هو علامة واحدة، وضميرُهُ عائِدٌ للأحرف الثلاثة، قوله: (وحذفها للناصب والجازم) وهو علامة واحدة

(١) الكتاب ٥١٣/٣.

(٢) شرح الكافية الشافية، لابن مالك ٢١/١.

(٣) يُنظر تفصيل المسألة: الجنى الداني، ص ١٨٢، ومغني اللبيب ٤٥٠/١، الدرّ المصون ١٠٨/٣.

.....

أيضاً، ولما كان الحذف في هذا أعمّ مما قبله لم يدخله فيه ويجعل حذف الحروف الأربعة علامةً، واحدةً [فتأمل] ^(١)، وجعل هذه المذكورات علامات جرّ على طريقة المصنّف في أنّ الإعراب معنويٌّ، وعلى مقابله في الإعراب، وقد يجري لفظ علامة على لسان قائله من غير قصد ألفه، وكذا عكسه لنحو اختصار، [والله أعلم] ^(٢).

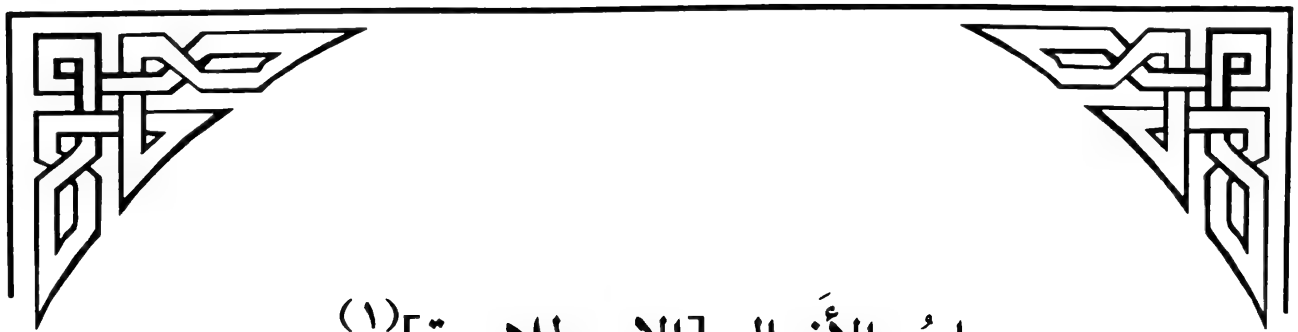
□ □ □ □ □ □

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (ث).

[الْأَفْعَالُ وَأَنْوَاعُهَا]
(بَابُ الْأَفْعَالِ) الْأَصْطِلَاحِيَّةِ

(الْأَفْعَالُ)، جَمْعُ فِعْلٍ، وَهِيَ (ثَلَاثَةٌ) لَا رَابِعَ لَهَا: (مَاضٍ)،



بَابُ الْأَفْعَالِ [الاصطلاحية] ^(١)

وهي الألفاظ الدالة على الأفعال اللغوية، فهي من تسميته الدالّ باسم مدلوله، قوله: (الأفعال) عدلٌ عن الإضمار الذي هو مقتضى المقام إيضاحاً، قوله: (لا رابع لها) إجماعاً لم يقع فيه نزاعٌ، ولذلك ذكره بعد العدد المعلوم منه عدم الزيادة، قوله: (ماضٍ) هو بدلٌ من ثلاثة، أو خبرٌ لمحذوفٍ، أي: لفظٌ يوصفُ بذلك، فخرجَ لفظُ ماضٍ، لأنّه اسمٌ، وسُمِّيَ بذلك لمضيِّ معناه حالة التَّكَلُّمِ بحسبِ الوضع الأوّل فيه قبل وقوعه يُقالُ له مستقبلٌ، وحالٌ وقوعه يُقالُ له مضارعٌ، وبعد فراغه يُقالُ له ماضٍ.

(١) سقطت من (ت)، و(ج).

وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بِزَمَانٍ مَاضٍ، [وَالْمُرَادُ بِالْمَاضِي

قَوْلُهُ: (وهو ما دلّ... إلخ) ^(١) أي: لفظ دلّ بمعناه [٢٨/ظ]
التّضميني إن اعتبرت النسبة إلى فاعل، أو المطابقي إن لم تعتبر، على
حدث، أو زمانٍ ماضي وجودهما بحسب الوضع، فالزمان جزء
ومدلوله خلافاً لكلام الشّارح، فلو عطف الزّمان، وأسقط لفظ
مقترن ^(٢)، لوفى بالمراد فخرج، ما دلّ على الحدث بلفظه كالمصدر،
وما دلّ على الزّمن الماضي كذلك، نحو: أومض، أو لعارض
كالمضارع المنفي بلم، وخرج اسم الفعل الماضي، لأنّه موضوع
للفظ الفعل على رأي، أو لمصدره، ثمّ استعمل في معناه على
الرّاجح [كما مرّ] ^(٣)، وخرج المضارع، والأمر، ودخل الفعل المتجرّد
عن الحدث، نحو: (كان) على رأي ^(٤)، والمتجرّد عن الزّمان نحو:
(عسى) ^(٥) والمتجرّد عنهما معاً ^(٦)، نحو: (أَرَادَ اللهُ فِي الْأَزَلِ)، وما
لم يدلّ على الماضي لعارض كالماضي في حيّز الشّروط، أو الذي
أريد به الإنشاء كِبِعْتُ، أو الذي أريد به تحقّق الوقوع نحو: (أتى

(١) أي الفعل الماضي.

(٢) ويقصد قول ابن آجروم: «الأفعال ثلاثة: ماضٍ، ومضارع، وأمر، نحو: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ...».. متن الأجرومية، ص ١٠.

(٣) سقطت من (ج).

(٤) هو رأي ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وابن بُرهان (ت ٤٥٦هـ)، وعبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ). يُنظر: تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد ٣/١٠٨٤.

(٥) يُنظر: همع الهوامع ٢/١٣٨.

(٦) يُنظر: تمهيد الفوائد بشرح تسهيل الفوائد ٣/١٠٨٧.

الأَوَّل: الْأَصْطِلَاحِي، وَالثَّانِي: اللَّغَوِي؛ فَلَا دَوْرَ، وَقَبْلَ تَاءِ
الَّتَانِيثِ السَّاكِئَةِ، نَحْو: ضَرَبْتُ؛ (وَمُضَارِعُ)؛ أَي: مُشَابِهٌ،

أَمْرُ اللَّهِ)، أَي: السَّاعَةَ قَرَرْنَاهُ، عَلِمَ أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ جَامِعٌ مَانِعٌ لَا
دَوْرَ فِيهِ، قَوْلُهُ: (وَقَبْلَ... إلخ) هُوَ عَطْفٌ عَلَى دَلٍّ^(١) وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ
جِزءً مِنَ التَّعْرِيفِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ عَلَامَةٌ [كَمَا مرَّ]^(٢)، فَلَوْ قَالَ:
بشَرطِ قَبُولِهِ ذَلِكَ لَكَانَ صَوَابًا، وَالْمَرَادُ: قَبُولُهَا وَضَعًا وَإِنْ التَّزَمَ عَدَمُهُ
فِي الِاسْتِعْمَالِ، نَحْو: فَعَلُ التَّعْجُبِ، وَحَبٌّ مِنْ حَبِّذَا، وَأَفْعَالُ
الِاسْتِثْنَاءِ، وَكَفَى، وَتَقَدَّمَ مَا خَرَجَ بِالتَّانِيثِ وَالسُّكُونِ، قَوْلُهُ:
(وَمُضَارِعُ، أَي: مُشَابِهٌ) فَسَّرَ الشَّارِحُ الْمُضَارِعَةَ بِالمُشَابَهَةِ، لِأَنَّهَا مَعْنَاهُ
لُغَةً فَكَانَ الْمُتَشَابِهِينَ ارْتِضَاعًا مِنْ ضَرْعٍ وَاحِدٍ، وَهَذِهِ الْمُشَابَهَةُ اقْتَضَتْ
إِعْرَابُهُ وَخُرُوجُهُ عَنْ أَصْلِهِ، وَاخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهَا، فَقِيلَ: إِنَّهَا جَرِيَانُهُ
عَلَى لَفْظِ الْاسْمِ فِي حَرَكَاتِهِ وَسُكُنَاتِهِ كضَارِبٍ، وَقِيلَ إِنَّهَا وَجُودُ
الِإِبْهَامِ وَالتَّخْصِيصِ فِيهِ، [وَقِيلَ: قَبُولُهُ لِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ]^(٣)، وَقِيلَ: تَعَاوُرُ
مَعَانٍ عَلَيْهِ لَا تَتَمَيَّزُ إِلَّا بِالْإِعْرَابِ، فِي نَحْو: لَا تَأْكُلِ [٢٩/و] السَّمَكُ
وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ، وَاعْتَمَدَ هَذَا ابْنُ مَالِكٍ^(٤)، وَرَدَّ مَا قَبْلَهُ بِوُجُودِ مِثْلِهِ فِي
الْمَاضِي مَعَ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ اتِّفَاقًا، فَالْأَوَّلُ نَحْو: فَرِحَ، وَشَرِهَ، وَالثَّانِي نَحْو:
قَامَ زَيْدٌ، فَإِنَّهُ مَبْهُمٌ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي، فَإِذَا قِيلَ: قَدَ قَامَ تُخَصَّصُ

(١) أَي (دَلٌّ) الَّتِي فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ: «وَأَمْرٌ وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى طَلَبِ، حَدَثٍ
فِي زَمَانِ الْإِسْتِقْبَالِ، وَقَبْلَ...»، ص ٥٣.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ث).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ث).

(٤) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ لِابْنِ مَالِكٍ ١٢/١.

وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ زَمَانِي الْحَالِ وَالْأَسْتِقْبَالِ،

.....
بالزَّمنِ الْقَرِيبِ، وَالثَّلَاثُ، نَحْوُ: لَوْ جَاءَ زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِهِ^(١)، وَاعْتَرَضَ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ بِمَجِيءِ مِثْلِ مَا كَانَ فِي الْمَاضِي، نَحْوُ: مَا صَامَ زَيْدٌ وَاعْتَكَفَ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ نَفْيَهُمَا مَعًا، وَنَفْيُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا، وَنَفْيُ اجْتِمَاعِهِمَا، قَالَ بَعْضُهُمْ^(٢): وَلَا حَاجَةَ لِهَذَا كُلِّهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُ سَبَبًا فِي إِعْرَابِ الْأِسْمِ حَقِيقَةً، وَإِلَّا لَمَا بُنِيَ الْأِسْمُ إِذَا أَشْبَهَ الْحَرْفَ، وَإِنَّمَا هِيَ حَكْمٌ وَمُنَاسَبَاتٌ لَا يَلْزَمُ أَطْرَادُهَا، وَلَعَلَّ تَخْصِصَ الْمَضَارِعِ وَجُودَ الْمَشَابِهَاتِ كُلِّهَا فِيهِ تَرْكِيبٌ وَاحِدٌ غَالِبًا [فَتَأْمَلْ]^(٣).

قَوْلُهُ: (وَهُوَ، أَيُّ: اصْطِلَاحًا، مَا دَلَّ... إلخ)^(٤) فِيهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (بِأَحَدِ زَمَانِي الْحَالِ وَالْأَسْتِقْبَالِ) إِلَى أَنَّ الْمَضَارِعَ مَوْضُوعٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِوَضْعٍ مُسْتَقِلٍّ، فَهُوَ حَالِي فِيهِمَا عَلَى الْأَصَحِّ، وَخَرَجَ عَنْهُ اسْمُ الْفَاعِلِ لِعَدَمِ اعْتِبَارِ الزَّمَانِ فِيهِ، وَلَفْظُ الْمُسْتَقْبَلِ إِذَا أُريدَ بِهِ الزَّمَانُ، وَلَفْظُ الْفَعْلِ وَاسْمُ الْفَعْلِ لَمَّا مَرَّ، وَدَخَلَ فِيهِ مَا تَجَرَّدَ عَنِ الْحَدَثِ، أَوْ عَنِ الزَّمَانِ، أَوْ عَنْهُمَا، أَوْ مَا صَارَ مَاضِيًا لِعَارِضٍ.

(١) يُنْظَرُ رَأْيَ ابْنِ مَالِكٍ (ت ٦٧٢هـ): شَرْحُ التَّسْهِيلِ (له): ٢٦/١.

(٢) وَمِنْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الْأَخْفَشُ (ت ٢١٥هـ)، وَمَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ (ت ٢٨٥هـ). يُنْظَرُ: الْمُقْتَضَبُ، لِأَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ (ت ٢٨٥هـ)، تَحْقِيقُ: عَبْدِ الْخَالِقِ عَضِيمَةَ، عَالَمُ الْكُتُبِ - بَيْرُوت ٤٧/١، ٢٣٥/٢، وَالْمُسَاعَدُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ لِبَهَاءِ الدِّينِ بْنِ عَقِيلٍ (ت ٧٦٩هـ)، تَحْقِيقُ: د. كَامِلُ بَرَكَاتٍ، ط/٢، مَرْكَزُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ - مَكَّةُ الْمَكْرَمَةِ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ١٢/١، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ بِشَرْحِ تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ١٨٩/١.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ب)، وَ(ت).

(٤) أَيُّ الْفَعْلِ الْمَضَارِعِ.

وَقَبِلَ «لَمْ»، نَحْوَ: لَمْ يَضْرِبْ؛ (وَأَمْرٌ)، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى طَلَبٍ حَدَثَ فِي زَمَنِ الْأَسْتِقْبَالِ، وَقَبِلَ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوَ: أَضْرِبِي. فَهَذِهِ حَقِيقَةُ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ، (نَحْوَ: ضَرَبَ وَيَضْرِبُ وَأَضْرَبُ).

قوله: (وَقَبِلَ لَمْ) هي علامة [وفي ذكرها ما مر^(١)]، واختاروا لم دون غيرها لأنها أشهر علاماته، ولا متزاجها به كالجُزءِ حتَّى أنها غيَّرت معناه، قوله: (وَأَمْرٌ) أي: بصيغة أفعَل، ومعناه لغةً: الطلبُ مطلقاً، قوله: (وهو) أي: اصطلاحاً ما دَلَّ إلى آخره، على وزنِ ما مرَّ، ولو قال: على حدثٍ مطلوبٍ أو سكت عن لفظِ طلبٍ لكان صواباً إذ معناه الحدثُ والزَّمانُ، أو هما والنَّسبةُ، كأخويه السابقين، والطلبُ إنّما جاء من حيث الصيغة كما مرَّت الإشارةُ إليه، وخرج بها ما لم يدلَّ على الطلبِ [٢٩/ظ] كَفِعْلِ التَّعَجُّبِ، لأنَّ معناه الخبرُ، وصيغته كذلك، وإنَّ كانت على صورة الأمر، وخرج (ضرباً زيداً) بمعنى (اضرب)، و(كَلَّا) بمعنى الزَّجر والرَّدع، و(تؤمنون) بمعنى (آمنوا) لأنها لم توضع للطلبِ، وخرج نحو: (لتضرب) لأنَّ دلالتَهُ على الطلبِ بغير الصيغة، وخرج بقوله: (وَقَبِلَ ياءِ المخاطبةِ) سواء قلنا إنّها من تعريفه، كما هو ظاهر كلامه، أو قلنا إنّها علامة، وهو الأصحُّ، اسم الفعل ونحوه، و(كَلَّا) إنّ قلنا موضوعاً للطلب بمعنى انته.

قوله: (فهذه حقيقة الأفعال الثلاثة) فيه نظرٌ، لأنَّ ما ذكره مجموع الحقيقة والعلامة كما تقدَّم، قوله: (نحو: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاَضْرَبُ) هذا

(١) سقطت من (ج).

وَأَمَّا أَحْكَامُهَا :

[أَحْكَامُ الْفِعْلِ]

(فَالْمَاضِي مَفْتُوحٌ الْآخِرِ أَبَدًا) عَلَى الْأَصْلِ، نَحْوُ: ضَرَبَ
وَدَخَرَجَ وَأَنْطَلَقَ وَأَسْتَخْرَجَ، مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرٌ رَفَعَ مُتَحَرِّكٌ،

.....
ما ذكره مجمله في كلام المصنّف، وتقدّم ذكر الشّارح لها مفصلة كل واحد
في محله، قوله: (فالماضي مفتوح الآخر) أي: مبني على فتح آخره أما بناؤه
فعلى الأصل، وأمّا كونه على حركة فلمشابهته الاسم في وقوعه صفة،
وصلة، وحالاً، ولئلا يلتقي ساكنان في نحو: ضرباً، وكانت فتحة لخفتها
مع أنّها لفعلٍ وفتح آخره، إمّا لفظاً أو تقديرًا، كما أشار إليه بقوله: (أبدًا)
نحو: ضرب، ورمى، وضربت، وضربوا، وسواء كان الآخر مذكورًا أو
محذوفًا في (رمي الحجر) مثلاً^(١)، قوله: (على الأصل)^(٢) راجع إلى الفتح
اللفظي فسكون آخره أو ضمّه على خلاف ذلك الأصل، كما سيُصرّح به،
ولا يصحّ جعل سكونه خلاف الأصل، [لأنّ السكون هو الأصل في المبنى
اتّفاقاً]^(٣).

قوله: (ما لم يتّصل به... إلخ) هو مستثنى من اللفظ، لأنّه
مبني على فتح مقدّر، وإلى ذلك يرشدُ تعبير الشّارح بقوله: يسكن دون

(١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٦١/١.

(٢) أي: فتح الماضي على الأصل.

(٣) سقطت من (ث).

فَإِنَّهُ يُسَكِّنُ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ، وَمَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ وَאוּ الْجَمَاعَةِ، فَإِنَّهُ يُضَمُّ، نَحْوُ: «ضَرَبُوا» عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ؛ (وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ

أَنْ يَقُولَ فَيُبْنَى عَلَى السُّكُونِ، وَمِثْلُهُ (ضَرَبُوا) وَإِلَيْهِ يَرشُدُ تَعْبِيرُهُ (بِضَمِّ) دُونَ أَنْ يَقُولَ فَيُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، فَلَيْسَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَاشٍ عَلَى الْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ، قَوْلُهُ [٣٠و] فَيُسَكِّنُ أَيْ تَخْفِيفًا لِكِرَاهَةِ تَوَالِي أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ فِيمَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، قَوْلُهُ: (فِيضَمُّ) ^(١) أَيْ: لِمُنَاسِبَةِ (الْوَاوِ)، فَإِمَّا (رَمَوْا، وَدَعَوْا) فَالْفَتْحَةُ فِيهِ مَقْدَرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْيَاءِ، وَالْوَاوِ الْمَحْذُوفَةِ لِلْسَّاكِنِينَ لِدَلَالَةِ الْفَتْحَةِ عَلَيْهَا، أَوْ عَلَى الْيَاءِ، وَالْوَاوِ لِعَوْدِهِمَا مَعَ الضَّمِيرِ الْمَذْكُورِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ﴾ [سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ: ٦٥].

قَوْلُهُ: (عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ) مِنَ الْفَتْحِ اللَّفْظِيِّ كَمَا مَرَّ، قَوْلُهُ: (وَالْأَمْرُ) قَدَمُهُ ^(٢) عَلَى الْمَضَارِعِ عَلَى خِلَافِ صِفَةِ السَّابِقِ لِقَلَّةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، وَتَفْسِيرُهُ بِمَجْزُومٍ الَّذِي هُوَ لِقَبِّ الْإِعْرَابِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ مَعْرَبٌ، [وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ] ^(٣)، وَلِذَلِكَ حَمَلُهُ الشَّارِحُ عَلَيْهِ، وَخَصَّ الْكَسَائِيَّ ^(٤) بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُمْ أَتْبَاعُهُ، لَكِنْ فِيهِ أَنَّ الْأَمْرَ عِنْدَهُمْ قِطْعَةً مِنَ

(١) أَيْ الْفِعْلُ الْمَاضِي.

(٢) الْهَاءُ تَعُودُ إِلَى ابْنِ أَجْرُومٍ. يُنْظَرُ: مَتْنُ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ١٠.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ث). وَيُنْظَرُ الْمَسْأَلَةُ: الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ٥٢٤/٢، الْمَسْأَلَةُ رَقْم (٧٢)، وَالتَّبَيُّنُ عَنْ مَذَاهِبِ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ، ص ١٧٦.

(٤) هُوَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حَمْزَةَ الْكَسَائِي، إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ وَشَيْخُهُمْ، لَهُ مَعَانِي الْقُرْآنِ، تُوُفِيَ سَنَةَ (١٨٩هـ). يُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ: مَرَاتِبُ النُّحَوِيِّينَ، ص ٨٩، وَطَبَقَاتُ النُّحَوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ، ص ١٢٧، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ١٦٢/٢.

أَبَدًا) عِنْدَ الْكِسَائِيِّ بِلَامِ الْأَمْرِ مُقَدَّرَةً، فَأَصْلُ أَضْرَبَ عِنْدَهُ
لِتَضْرِبَ، حُذِفَتِ اللَّامُ تَخْفِيفًا، ثُمَّ التَّاءُ خَوْفَ الِالتِّبَاسِ بِالْمُضَارِعِ
فِي حَالَةِ الْوَقْفِ، ثُمَّ أَتَى بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ، تَوْصُلًا عِنْدَ الْاِخْتِیَاجِ
إِلَيْهَا؛ وَعِنْدَ سِيبَوِيهِ الْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ إِنْ كَانَ صَحِيحَ

المضارع لا أصل برأسيه، فتكون الأفعال قسمين وهو ينافي عدَّ
المصنّف السابق لها ثلاثة فكأنَّ الشَّارِحَ حملَ كلامه على مذهبِ
سيبويه^(١)، ويُعتذرُ عن المصنّف بأنَّه راعى الاختصارَ، أو أنَّ في
الكلامِ مضافًا أو تشبيهاً مقدَّرًا [أي] مثلَ المجزومِ أو كالمجزومِ، أو
أنَّه جرى على طريقةٍ مَنْ يعبَّرُ بِأَلْقَابِ الإِعْرَابِ عَنِ أَلْقَابِ الْبِنَاءِ
وَعَكْسِهِ، وَلَا حَاجَةَ لِقَوْلِهِ: (أَبَدًا) لِأَنَّ الْجَزْمَ شَامِلٌ لِحَذْفِ الْحَرَكَةِ،
وَحَذْفِ الْحَرْفِ، إِلَّا إِنْ قِيلَ إِنَّهُ مَعَ نَوْنِ التَّوَكِيدِ الْآتِيَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى
سُكُونِ مُقَدَّرٍ فَرَاغَهُ^(٢)، قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ سِيبَوِيهِ)^(٣) أَي: وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ،
وخصَّ سيبويه لأنَّهم أتباعه، قَوْلُهُ: (بُنِيَ عَلَى السُّكُونِ) لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي
الْأَفْعَالِ: الْبِنَاءُ، وَفِي الْبِنَاءِ: السُّكُونُ، إِمَّا لَفْظًا نَحْوَ: اضْرِبْ، أَوْ
تَقْدِيرًا، نَحْوَ: اضْرِبِ الرَّجْلَ، وَعَضَّ، وَاشْتَدَّ، نَعَمْ إِنْ بَاشَرْتُهُ نَوْنُ
التَّوَكِيدِ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ، نَحْوَ: اضْرِبَنَّ.

(١) الكتاب ١٢/١.

(٢) المعروف في النحو أنَّ فعل الأمر يبنى على ما يجزم به الفعل المضارع؛ فإن كان الفعل المضارع يُجزم بالسُّكُونِ؛ فإنَّ الأمر منه كذلك. يُنظر: شرح العلامة الشيخ حسن الكفراوي على متن الأجرومية، ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٣) يُنظر رأي سيبويه ١٢/١ - ١٣.

الْآخِرِ، نَحَوَ: «أَضْرِبْ»، أَوْ عَلَى حَذْفِ الْآخِرِ إِنْ كَانَ مُعْتَلًّا،
 نَحَوَ: أَحْشَ وَأَغْزُ وَأَزَمَ، أَوْ عَلَى حَذْفِ النُّونِ إِنْ كَانَ مُسْنَدُ
 الضَّمِيرِ تَثْنِيَّةً، نَحَوَ: أَضْرِبَا؛ أَوْ ضَمِيرَ جَمْعٍ، نَحَوَ: أَضْرِبُوا؛ أَوْ
 ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، نَحَوَ: أَضْرِبِي؛ وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ

قَوْلُهُ: (وعلى حذف الآخر إن كان مُعْتَلًّا)^(١) أي: ولم يتصل
 به ما يُوجبُ بناءً، أو ينقلُ إعرابه وإلا فيبنى مع نونِ النسوةِ على
 السُّكُونِ. [٣٠/ظ] نَحَوَ: أَحْشَيْنَ يا هِنْدَاتُ، وَمَعَ نونِ التَّوَكِيدِ نَحَوَ:
 أَحْشَيْنَ يا زَيْدُ، وَعَلَى الحذفِ فِي النِّقْلِ عَلَى الفتحِ كَالصَّحِيحِ،
 قَوْلُهُ: (وعلى حذف النون)^(٢) لَأَنَّهَا علامةُ الإعرابِ والبناءِ يَنَافِيهِ،
 قَوْلُهُ: (لِضَمِيرِ تَثْنِيَّةٍ) أَي: لَفْظًا، وَإِنْ كَانَ فِي الْوَاقِعِ لَوَاحِدٍ أَوْ
 جَمْعٍ، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَهُ، قَوْلُهُ: (وهذا المذهبُ) أَي: مذهبُ
 سَيَبَوِيهِ^(٣) أَنَّهُ مَبْنِيٌّ مُطْلَقًا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمُتَصَوِّرُ الَّذِي رَجَّحَهُ الْأَثَمَةُ
 وَالْجُمْهُورُ، وَضَابِطُهُ: أَنَّ يُقَالُ الْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُجْزَمُ بِهِ
 الْمَضَارِعُ، قِيلَ: وَإِنَّمَا عَدَلَ الشَّارِحُ عَنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ مَعَ اخْتِصَارِهَا
 إِلَى مَا ذَكَرَهُ، لَأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ فِي أَمْرِ جَمْعِ النِّسْوَةِ لَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ فِي
 الْمَضَارِعِ وَالْأَمْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، بَأَنَّهُ لَا يَنْظَرُ فِي الْقَوَاعِدِ إِلَى صِيغَةٍ
 بِخُصُوصِهَا، [فَتَأَمَّلْ]^(٤).

(١) أي فعل الأمر.

(٢) أيضًا يتكلم عن فعل الأمر.

(٣) الكتاب ١٢/١ - ١٣.

(٤) سقطت من (ب).

الْمَنْصُورُ. (وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ)
الْمُسَمَّاةِ بِأَحْرِفِ الْمُضَارَعَةِ، (يَجْمَعُهَا) حُرُوفُ قَوْلِكَ: أَنْيْتُ،

قوله: (والمضارع ما كان في أوله... إلخ) أي: ما وُجِدَ في
أوله ذلك دائماً، فكان لبيان أطراد ذلك، واحترازٍ عن الآخر عن قول
الكوفيين السابق^(١)، وجعلَ كانَ لما مضى يلزمُ عكسَ ذلك، ولا قائلَ
به، لأنَّه في المذكورِ حكمٌ من أحكام المضارع لا تعريفَ له بدليل
قولِ الشَّارِحِ السابق، وأمَّا أحكامُها فلا حاجة للاعتذار فيه، والظرفيةُ
في الأولِ والآخرِ صارت من العبارات التي تجري على الألسنة غيرَ
مقصودٍ بها معناها فلا حاجة للجواب عنها، والزوائد جمع: زائدة
بدليل تأنيثِ إحدى وسميت بذلك، لأنها زائدة على ميزانِ الفعلِ
الماضي^(٢)، [ووجهُ اختيارِ هذه الحروفِ وتخصيصُ كُلِّ حرفٍ بقبيلِ
يُطلبُ من المطَّولاتِ]^(٣).

قوله: (المسماة بأحرف المضارعة) لأنَّ بها تحصلُ مشابهة
الفعلِ للاسمِ في الوزنِ السابق، قوله: (يجمعها) بالتحية لإسناده إلى
المذكَّرِ في كلامِ المصنِّفِ، ولا يمنعُه زيادةُ حروفٍ في كلامِ الشَّارِحِ،

(١) أي ما ذكرناه من أنَّ الكوفيين يجعلون فعل الأمر فعلاً مضارعاً مجزوماً بـ (لام) الأمر.

(٢) قال النحويون: إن حروف المضارع تزيد على حروف الفعل الماضي؛ لأنَّ الماضي في التصريف سابقٌ للمضارع؛ هذا أولاً، وعلى هذا فإنَّ السابق يكون مجرداً على خلاف ما يلحقه ثانياً؛ لذا نجد النحويين يقولون إنه أُعطيَ السابق للسابق واللاحق لللاحق. يُنظر: حاشية العلامة الحاج على شرح الشيخ خالد الأزهرى، ص ٨٥، وشرح العلامة الشيخ حسن الكفراوي على متن الأجرومية، ص ١٢٦.

(٣) سقطت من (ت).

بِمَعْنَى أَدْرَكْتُ، وَحُرُوفُ أُنَيْتُ: أَلْهَمْزَةُ بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ لِلْمَتَكَلِّمِ
وَحْدَهُ، نَحْوَ: «أَقُومُ»، بِخِلَافِ هَمْزَةِ «أَكْرَمَ»؛ وَالنُّونُ بِشَرَطِ أَنْ
تَكُونَ لِلْمَتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ،

والقولُ بمعنى المقولِ [٣١و] وهو: الجامعُ، والمجموعُ هو (أُنَيْتُ)،
قوله: (بمعنى أَدْرَكْتُ) فيه إشارة إلى أَنَّ طَالِبَ ذَلِكَ يَدْرِكُهُ، فَلذَلِكَ
اخْتَارَ هَذَا اللَّفْظَ عَلَى مَا يَجْمَعُهَا مِنْ غَيْرِهِ، نَحْوَ: نَأَيْتُ، بِمَعْنَى:
بُعْذْتُ، وَأَتَيْتُ، وَنَأَتِي، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَرْقِي قَارِئِهَا كَتَرْقِي مَعَانِيهَا كَمَا
يَأْتِي^(١)، قوله: (وَحُرُوفُ أُنَيْتُ) أَي: تَفْصِيلُ أَسْمَاءِ أَفْرَادِهَا، أَنْ يُقَالَ
الْهَمْزَةُ إِلَى آخِرِهَا، وَرَسْمُ صُورَةِ الْهَمْزَةِ أَلْفًا لَا يَمْنَعُ مِنْ إِرَادَتِهَا بِقَرِينَةٍ
عَدَمِ النُّطْقِ بِهَا فِي الْإِبْتِدَاءِ الَّذِي هُوَ لَازِمٌ هُنَا، قَوْلُهُ: (بَشَرَطُ...
إِلَخ) فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْمَرَادَ مَطْلَقُ الْهَمْزَةِ، [لَا بِقَيْدِ كَوْنِهَا فِي
الْمُضَارِعِ]^(٢)، وَكَذَا مَا بَعْدَهَا وَهُوَ خِلَافُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، مَعَ أَنَّ هَذَا
الشَّرْطَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، لِأَنَّ الْخَارِجَ بِهِ مَعْلُومُ الْخُرُوجِ بِعَلَامَةِ الْمَاضِي
السَّابِقَةِ، وَلَا يَحْتَاجُ الْمَبْتَدِئُ فِيهِ إِلَى تَوْقِيفٍ كَمَا قِيلَ، قَوْلُهُ:
(لِلْمَتَكَلِّمِ) أَي: لِيَتَكَلَّمَ الْمَتَكَلِّمُ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مَوْضُوعَةٌ لِلْمَتَكَلِّمِ
وَالْخَطَابِ وَالْغِيَةِ بِخِلَافِ الضَّمَائِرِ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَحْدَهُ) إِلَى أَنَّ لَهَا
مَعْنَى وَاحِدًا، قَوْلُهُ: (لِلْمَتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ) ظَاهِرُهُ أَنَّ مَصَاحِبَهُ غَيْرِهِ
شَرَطَ لِلْمَوْضُوعِ لَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ مَوْضُوعَةٌ لِهَمَا مَعًا، وَإِنَّمَا

(١) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ حَسَنِ الْكَفْرَاوِيِّ عَلَى مَتْنِ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ١٢٦، حَاشِيَةُ
الْعَلَامَةِ ابْنِ الْحَاجِّ عَلَى شَرْحِ الشَّيْخِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ، ص ٨٦.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ج).

أَوْ الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ، نَحَوَ: «نَقُومُ»، بِخِلَافِ نُونٍ: «نَرْجَسُ»؛ وَالْيَاءُ
الْمُثَنَّاةُ تَحْتَ بِشْرٍ أَنْ تَكُونَ لِلْغَائِبِ، نَحَوَ: «يَقُومُ»، بِخِلَافِ يَاءِ
«يَرْنَأُ»؛ وَالْتَاءُ الْمُثَنَّاةُ فَوْقَ بِشْرٍ أَنْ تَصْلَحَ لِلْمُخَاطَبِ، نَحَوَ:

.....
ذَكَرَ الْمَعْيَةَ لِدْفَعِ تَوْهَمِ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمُتَكَلِّمِ كَالْغَائِبِ، قَوْلُهُ: (أَوْ الْمَعْظَمِ
نَفْسَهُ) أَيِ: الَّذِي يَأْتِي بِهَا عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ، بِإِقَامَةِ نَفْسِهِ مَقَامَ جَمَاعَةٍ،
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْوَاقِعِ كَذَلِكَ، وَقَدْ تَأْتِي لِفَخَامَةِ الْمَفْعُولِ كَالْعِبَادَةِ فِي
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [سورة الفاتحة: ٥] لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ، وَفِي كَلَامِهِ
إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَعْنَاهَا اثْنَانِ، وَهُمَا ضَعْفُ مَا قَبْلَهَا.

قَوْلُهُ: (نَرْجَسُ) أَيِ: جَعَلَ فِي الدَّوَاءِ مَثَلًا، (نَرْجَسًا) وَهُوَ زَهْرُ
البَصْلِ الْبَرِّي غَالِبًا^(١)، قَوْلُهُ: (لِلْغَائِبِ) أَيِ: غَيْرِ الْمَشَاهِدِ، أَوْ بِحَسَبِ
الْلَفْظِ فَلَا يَرُدُّ اسْتِعْمَالُهَا فِي اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ إِمَّا: مَفْرَدٌ مَذْكَرٌ، أَوْ
مُثَنَّاةٌ، أَوْ الْجَمْعُ وَلَوْ مُؤَنَّثًا فَهِيَ أَرْبَعَةٌ [٣١/ظ] مَعَانٍ ضَعْفَ مَا قَبْلَهَا
قَوْلُهُ: (يَرْنَأُ) بوزن (دَحْرَجَ) يُقَالُ: (يَرْنَأُ الشَّيْبُ) إِذَا خَضَبَهُ بِالْيَرْنَاءِ بَضْمٌ
الْيَاءِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ ثُمَّ هَمْزَةٌ بِلَا مَدٍّ أَوْ بَفَتْحِ الْيَاءِ مَعَ الْمَدِّ،
وَهُوَ: الْحِنَاءُ بِالْمَدِّ^(٢)، قَوْلُهُ: (أَنْ تَصْلَحَ لِلْمُخَاطَبَةِ) ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ
بَفَتْحِ الطَّاءِ، وَأَشَارَ [بِالْصَّلَاحِيَّةِ]^(٣) إِلَى عَدَمِ اخْتِصَاصِهَا بِالْمُخَاطَبِ،

(١) قَالَ الصَّغَانِي (ت ٦٥٠هـ): «هُوَ الْمَشْمُومُ، وَهُوَ مَعْرَبُ (نَرْجَسَ) ...».. الْعُبَابُ الزَّآخِرُ
وَاللِّبَابُ الْفَاخِرُ، لِلْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ الصَّغَانِيِّ (ت ٦٥٠هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ
حَسَنُ آلِ يَاسِينَ، ط/١، دَارُ الشُّؤُونِ الثَّقَافِيَّةِ، بَغْدَاد ١٩٨٧م، ص ١٨٦ (حَرْفُ السَّيْنِ).

(٢) جَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: «وَالْيَرْنَاءُ وَالْيَرْنَاءُ، بَضْمٌ الْيَاءِ وَهَمْزَةُ الْأَلْفِ: اسْمٌ لِلْحِنَاءِ»،
٨٩/١ (رَنَأً).

(٣) فِي (ب)، وَ(ث): بِالْأَصْطِلَاحِيَّةِ.

«تَقُومُ»، بِخِلَافِ تَاءِ «تَعَلَّمَ»، فَ «أَقُومُ» وَ«نَقُومُ» وَ«يَقُومُ» وَ«تَقُومُ» أَفْعَالٌ مُضَارِعَةٌ لِدَلَالَةِ الزَّوَائِدِ فِي أَوَّلِهَا عَلَى الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ، وَ«أَكْرَمَ» وَ«نَرَجَسَ» وَ«يَرْنَأُ» وَ«تَعَلَّمَ» أَفْعَالٌ مَاضِيَةٌ لِعَدَمِ دَلَالَةِ الزَّوَائِدِ فِي أَوَّلِهَا عَلَى الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ. (وَهُوَ)؛
أَيُّ: الْمُضَارِعُ الْمُجَرَّدُ مِنَ النُّونَيْنِ وَمِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، (مَرْفُوعٌ

والأولى أَنَّهُ بكسرِ الطَّاءِ بمعنى: التَّخَاطُبِ الشَّامِلِ لِلْمَذْكَرِ وَالْمُؤنَّثِ مفردًا ومثنى ومجموعًا، ويدخلُ فيه بِالصَّلَاحِيَّةِ الْغَائِبِ الْمُؤنَّثِ مفردًا، أَوْ مثنى، فَهِيَ ثَمَانِيَةُ مَعَانٍ ضِعْفُ مَا قَبْلَهَا.

قَوْلُهُ: (لِدَلَالَةِ الزَّوَائِدِ) كَانَ الْوَجْهُ أَنَّ يَقُولُ لَوْجُودِ الزَّوَائِدِ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَامَةً مِنْ عِلَامَاتِ الْمُضَارِعِ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (عَلَى الْمَعَانِي) إِلَى التَّأْوِيلِ السَّابِقِ بِتَكْلُمِ الْمُتَكَلِّمِ وَهَكَذَا، قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ دَلَالَةِ الزَّوَائِدِ... إلخ) كَانَ الْوَجْهُ أَيْضًا أَنَّ يَقُولَ لِقَبُولِهَا تَاءَ التَّنْثِيثِ إِذْ عَدَمُ الدَّلَالَةِ الْمَذْكُورَةِ لَيْسَ مِنْ عِلَامَاتِ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ، أَوْ كَانَ يَقُولُ بَدَلَ أَفْعَالٍ مَاضِيَةٍ لَيْسَتْ أَفْعَالًا مُضَارِعَةً مَعَ أَنَّ؛ كَوْنُ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي الْوَسْطَيْنِ مِنَ الزَّوَائِدِ فِي الْمَاضِيِ غَيْرِ مُسْتَقِيمٍ [فَتَأْمَلْ وَافْهَمْ] ^(١)، قَوْلُهُ: (الْمَجْرَدُ مِنَ النُّونَيْنِ) هُمَا: نُونُ الْإِنَاثِ، وَنُونُ التَّوَكِيدِ، وَهَذَا قَيْدٌ فِي إِعْرَابِهِ لَفْظًا مُطْلَقًا، وَهُوَ وَمَا بَعْدَهُ قَيْدٌ لِرَفْعِهِ فَقَطْ لَا يَكُونُ إِلَّا لَفْظًا وَلَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ رَفْعٌ مَعَ إِحْدَى النُّونَيْنِ أَبَدًا، وَلَهُ مَحَلٌّ مَعَ النَّاصِبِ أَوْ الْجَازِمِ كَمَا يَأْتِي، فَقَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّهُ أَشَارَ

(١) سقطت من (ج).

أَبَدًا) بِالتَّجَرُّدِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، وَيَسْتَمِرُّ عَلَى رَفْعِهِ (حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ) فَيَنْصِبُهُ (أَوْ جَازِمٌ) فَيَجْزِمُهُ. وَلِكُلِّ مِنَ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ عَدَدٌ يَحْصُرُهُ.

[نَوَاصِبُ الْمُضَارِعِ]

(فَالنَّوَاصِبُ) لِلْمُضَارِعِ وَفَاقًا وَخِلَافًا (عَشْرَةٌ) عَلَى مَا ذَكَرَ هُنَا،

بقوله: (أَبَدًا)^(١) إِلَى أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا مَعَ أَحَدِ التَّنوينِ غَيْرِ مُسْتَقِيمٍ، قوله: (بِالتَّجَرُّدِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ) هُوَ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ فِي رَافِعِهِ^(٢).

قوله: (فَيَنْصِبُهُ) هُوَ نَتِيجَةُ دُخُولِ النَّاصِبِ لَا صِفَةُ لَهُ، فَقَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّهُ أَشَارَ بِهِ إِلَى إِخْرَاجِ مَا لَوْ أَهْمَلْ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِنْ كَانَ كَلَامًا مُسْتَقِيمًا [٣٢و] فِي نَفْسِهِ، وَكَذَا فَيَجْزُّ بِهِ، وَلَمْ يَنْبِهِ الشَّارِحُ عَلَى إِهْمَالِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، لِأَنَّ حَالَةَ الْإِهْمَالِ لَا يُقَالُ لِلْعَامِلِ نَاصِبٌ وَلَا جَازِمٌ فَتَأَمَّلْ، قوله: (على ما هنا) هُوَ جَوَابٌ عَنِ الْحَصْرِ بِالْعَشْرَةِ

(١) المقصود قول ابن آجروم في متن الأجرومية: «وهو مرفوع [أي الفعل المضارع] أَبَدًا»، ص ١٠.

(٢) في هذه المسألة أربعة أقول هي:

- ١ - الفعل المضارع مرفوع لتجرُّده عن الناصب والجازم، وهو رأي الفراء.
- ٢ - الفعل المضارع مرفوع لحلوله محل اسم، وهو رأي البصريين.
- ٣ - الفعل المضارع مرفوع لمشابهته للاسم وهو رأي ثعلب والزجاج.
- ٤ - الفعل المضارع مرفوع بالحروف الزوائد في أوله.

يُنظر: معاني القرآن (للفراء)، ٥٣/١، ٤٦٩، وجمع الهوامع ١/١٦٤، وحاشية العلامة ابن الحاج على شرح الشيخ خالد الأزهرى، ص ٨٧، وشرح الأجرومية في علم العربية (للسنهوري) (ت ٨٨٩هـ) ١/١٩٩ - ٢٠٠.

وَالْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ، (وَهِيَ : أَنْ) الْمَفْتُوحَةُ الَّهْمَزَةُ السَّائِكَةُ النُّونَ،
تَنْصِبُ الْمُضَارِعَ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا، وَهِيَ مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ تُسَبِّكُ مَعَ مَنْصُوبِهَا
بِمَصْدَرٍ، فَلِذَلِكَ تُسَمَّى : مَصْدَرِيَّةً، مِثَالُ ذَلِكَ : «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ

في كلامه، أي: فلا ينافي أَنْ يكونَ لَهُ نواصبُ أخرى، قوله:
(وَالْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ) فيه نظرٌ، فَإِنَّهُ قد اختلفتْ في غيرِ أَنْ مِنَ الثَّلَاثَةِ
المذكورةِ أيضًا، [وإنَّما النَّصْبُ بها قولُ الجمهورِ]^(١).

قوله: (تنصبُ المضارعُ)^(٢) حملًا على أَنَّ المشدَّدةَ في نصبِها
الأسماءُ^(٣)، وإنَّما لم تعملِ الرَّفْعَ هنا وحدهُ، أو مع النَّصْبِ للزومِ
جهلِ عملِها حينئذٍ، قوله: (لفظًا) أي: إِنْ كَانَ معرَّبًا أو محلًّا إِنْ كَانَ
مبنيًّا، وفي بعضِ النُّسخِ تنصبُ الماضي محلًّا، وهو خلافُ الصَّوابِ،
إِذْ لَا يُحْكَمُ على محلِّ الماضي إِلَّا في الجزمِ فقط لوجودِ تغييرِ معناه،
قوله: (موصولٌ حرفيٌّ) فلا يحتاجُ إِلَّا أصلُه عائدٌ، قوله: (تُسَبِّكُ مَعَ
منصوبِها) بمصدرٍ فيه تجوزُ فَإِنَّ المنسبكَ مدخولُها بواسطِتها، وهذا
تفسيرٌ لكونِها موصولًا حرفيًّا، قوله: (تُسَمَّى مصدريةً) وبها تخرجُ
المفسَّرةُ والزائدةُ، خلافًا للأخفش^(٤) في جوازِ إعمالِ الزَّائدةِ كحرفِ
الجرِ الزَّائدِ، وفرَّقَ باختصاصِ الحرفِ بالاسمِ، وهي لا تختصُّ

(١) سقطت من (ث)، و(ج).

(٢) أي (أَنْ) المصدرية.

(٣) قال المالقي (ت٧٠٢هـ): «... هي مخففةٌ مِنَ الثَّيْلَةِ...»، ص١٩٤.

(٤) يُنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص٢٢٩، وشرح الرضوي على الكافية
٢/٢٣٥، والجنى الداني في حروف المعاني، ص٤٠.

تَضْرِبَ»، التَّقْدِيرُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ؛ فـ «أَنْ»: حَرْفُ مَصْدَرِيٍّ وَنَصْبٍ
وَأَسْتِقْبَالٍ، وَ«تَضْرِبَ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ «أَنْ»، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ
الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ؛ (وَ)الثَّانِي: (لَنْ) وَهُوَ حَرْفٌ لِنْفِي الْمُسْتَقْبَلِ، نَحْوُ: «لَنْ

بالفعل، وضابط المفسرة: أَنْ يسبقها جملة فيها معنى القول دون
حروفه، ويتأخر عنها جملة ولا تقترن بجارٍ، ونحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ
أَنِ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ [سورة المؤمنون: ٢٧]، والزائدة أَنْ تقع بعد لما، أو بين
القسم ولو نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [سورة يوسف: ٩٦]، وأقسم أَنْ
لو يأتيني زيد لأكرمته، قوله: (فَأَنْ حرفٌ [مصدر] ^(١)) ونصبٌ
واستقبالٌ) سُمِّيتَ بذلك لسبك معمولها [كما مر] ^(٢)، ونصبه وخلوصه
عن الحالِ إلى الاستقبالِ، قوله: (لَنْ) والأصحُّ عند الجمهورِ أنَّها
حرفٌ بسيطٌ ^(٣)، وإنَّها لا تفيدُ تأييد النفي ولا تأكيدَه، وقد تأتي
للدُّعاء، قِيلَ وقد يُجزم [٣٢/ظ] بها ^(٤)، قوله: (لنفي المستقبل) أي:
لنفي وقوع حدث معمولها في الزَّمنِ المستقبلِ.

(١) ساقطة من النسخ جميعاً وما أثبتناه في شرح المقدمة الأجرومية، ص ٥٤.

(٢) سقطت من (ث).

(٣) ذهب سيبويه إلى أنَّها بسيطة، وذهب الخليل والكسائي إلى أنَّها مركبة، يُنظر:
الكتاب ٤٠٧/١، والصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس
(ت ٣٩٠هـ)، تحقيق: مصطفى الشَّويمي، بيروت ١٩٦٣م، ص ١٦٥، والجنى الداني
في حروف المعاني، ص ٢٨٥.

(٤) يُنظر: رصف المباني ٣٥٥ - ٣٥٨، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لبدر
الدين بن محمد الإربلي (ت ٧٢٩هـ)، تحقيق: السيد محمد مهدي السيد حسن،
ط/٢، منشورات المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م، ص ١٥٠،
ومغني اللبيب ٣٧٣/١.

نَبْرَحَ»، فَ «لَنْ» حَرْفُ نَفْيٍ وَنَضْبٍ، وَ«نَبْرَحَ»، فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ
 «لَنْ»، وَعَلَامَةُ نَضْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ؛ (وَ) الثَّالِثُ: (إِذَا)، وَهُوَ حَرْفُ
 جَوَابٍ وَجَزَاءٍ، نَحْوُ: «إِذَا أَكْرَمَكَ»، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: «أُرِيدُ أَنْ
 أَزُورَكَ»، فَ «إِذَا» حَرْفُ جَوَابٍ وَنَضْبٍ، وَ«أَكْرَمَكَ» مَنْصُوبٌ بِـ «إِذَا»،
 وَعَلَامَةُ نَضْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ عَلَى الْمِيمِ؛ وَالْكَافُ مَفْعُولٌ بِهِ؛ وَشَرْطُ
 النَّضْبِ بِـ «إِذَا» أَنْ تَكُونَ فِي صَدْرِ الْجَوَابِ،

قوله: (إِذَنْ) بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة، ورسمها بالنون
 ويوقف عليها بها^(١)، قاله الدماميني^(٢) لكن رجَّح الجمهور أنه يُوقف
 بالألف بدلًا منها، قوله: (حرف) جواب لكلام سابق، عليها، فلا تقع
 في الابتداء أبدًا، وهذا ثابت لها دائمًا، قوله: (وجزاء) أي: في
 مقابلة شيء يقع جزاء له، وهذا ثابت لها غالبًا، [وقيل دائمًا]^(٣).

قوله: (وشرط النصب... إلخ) هو مفردٌ مضافٌ، ويجوزُ
 إلغاؤها مع استيفاء الشروط على الأصحّ، قوله: (في صدر الجواب)
 أي: صدرُ جملتها بحيث لا يسبقها ما له تعلق بما بعدها ولو معمولًا
 له، نحو: زيدًا إذن أكرم، نعم إن وليت عاطفًا جاز النصب بقلّة
 كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة الإسراء: ٧٦]،

(١) يُنظر: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، لمحمد ابن أبي بكر الدماميني
 (ت ١٢٧هـ)، تحقيق: د. عمر مصطفى، ط/١، دار النبايع - دمشق ٢٠٠١م، ص ٣٧٣.

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر الدماميني، له: شرح التسهيل، ثلاثة
 شروح على مغني اللبيب، توفي سنَى ٨٢٧هـ. يُنظر ترجمته: الضوء اللامع ١٨٤/٧،
 وبغية الوعاة ٦٦/١، والأعلام ٥٧/٦، ومعجم المؤلفين ١٧٠/٣.

(٣) سقطت من (ث).

وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ بِهَا، وَلَا يَضُرُّ فَضْلُهُ مِنْهَا بِالْقَسَمِ؛

قُرِئَ فِي الشَّوَاذِ (يَلْبَثُوا)^(١)، وَقَدْ يَتَعَيَّنُ الرَّفْعُ مَعَ كَوْنِهَا جَوَابًا إِذَا كَانَتْ جَوَابَ قَسَمٍ، أَوْ شَرْطٍ نَحْوَ: لَئِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ إِذْنٌ لَأُكْرِمُهُ، أَوْ إِنْ جَاءَنِي إِذْنٌ لَأُكْرِمُهُ، وَكَذَا إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا نَحْوَ: زَيْدٌ إِذْنٌ أُكْرِمُهُ، قَوْلُهُ: (وَالْفِعْلُ) هُوَ مُبْتَدَأُ خَبَرٍ مُسْتَقْبَلٍ، وَالْجُمْلَةُ عَطْفٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ، وَفِي نَسْخَةٍ: يَنْصَبُ مُسْتَقْبَلًا، فَالْفِعْلُ عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ، فَيَكُونُ مُسَلَّطًا عَلَيْهِ، وَهُوَ مُؤَنَّثٌ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ^(٢):

[٩] عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

قَوْلُهُ: (مُسْتَقْبَلٌ) أَيُّ: بِاعْتِبَارِ الْفِعْلِ لِلْإِسْتِقْبَالِ، قَوْلُهُ: (بِالْقَسَمِ) وَكَذَا (بَلَا) فَمِثَالُ لَا نَحْوَ: إِذْنٌ لَا أَهْنِيكَ، وَمِثَالُ الْقَسَمِ نَحْوَ: إِذْنٌ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ، وَلَا يَضُرُّ مَجْمُوعُهُمَا، نَحْوَ: إِذْنٌ وَاللَّهِ لَا أَهْنِيكَ، لِأَنَّ الْقَسَمَ فِيهِ تَأْكِيدٌ فَاعْتَفَرَ، وَلِأَنَّ (لَا) تَقَعُ بَعْدَ أَنْ فَكَذَا بَعْدَ إِذْنٍ، قَوْلُهُ: (كِي

(١) وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ. يُنْظَرُ: مُخْتَصَرٌ فِي شَوَاذِ الْقُرْآنِ، لِابْنِ خَالَوَيْهِ (ت ٣٧٠هـ)، تَحْقِيقُ: بَرَجِسْتَرَأْسَر، دَارُ الْهَجْرَةِ، ص ٧٧، وَإِعْرَابُ الْقِرَاءَاتِ الشَّوَاذِ، لِأَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ (ت ٦١٦هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ السَّيِّدُ أَحْمَدُ عَزُوزٌ، ط ٢، عَالَمُ الْكُتُب - بَيْرُوت، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ١/٧٩٧.

(٢) الشَّاهِدُ مِنَ الرَّجْزِ، مَنْسُوبٌ إِلَى ذِي الرُّمَّةِ. وَتَمَامُهُ:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا..... حَتَّى شَتَّتْ هِمَالَةً عَيْنَاهَا

وَالْبَيْتُ فِي رِوَايَةِ الدِّيَوَانِ، مَنْسُوبٌ إِلَى ذِي الرُّمَّةِ ص ٦٦٤:

لَمَّا حَطَّطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

يُنْظَرُ: الْخَصَائِصُ ٤٣٣/٢، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢٢٨/٥، وَالدَّرَرُ الْهَوَامِعُ عَلَى هَمْعِ الْهَوَامِعِ، وَشَرْحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، أَحْمَدُ بْنُ الْأَمِينِ الشَّنْقِيطِيُّ (ت ١٣٣١هـ)، الْمَكْتَبَةُ التَّوْفِيقِيَّةُ - الْقَاهِرَةُ ٤٢٧/٢.

(و) الرَّابِعُ: (كَي) الْمَصْدَرِيَّةُ، وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا لَامُ التَّغْلِيلِ لَفْظًا، نَحْوُ: ﴿لَكَيْلًا تَأْسُوا﴾ [٥٧ سُورَةُ الْحَدِيدِ / آيَةُ: ٢٣]، أَوْ تَقْدِيرًا، نَحْوُ: «كَيْلًا تَأْسُوا» فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ إِنْ قُدِّرَتْ اللَّامُ قَبْلَهَا أَسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِنَيْتِهَا، فَاللَّامُ حَرْفُ تَغْلِيلٍ وَجَرٍّ، وَ«كَي» حَرْفٌ

المصدرية) خرج التعليلية [٣٣/و] كما يأتي، والمختصرة من كيف، نحو: كي ينجحون^(١)، قوله: (وهي الداخلة... إلخ) هو شرط لكونها المصدرية، ويشترط أن لا تتأخر عنها اللام نحو: حيث لكي أن تكرمني، فإنها حينئذٍ تعليلية تأكيد للام، لا مصدرية ناصبة، [لئلا]^(٢) يلزم تقديم الفرع على أصله، ولأن أن ملاصقة للفعل تقديرًا أو لفظًا فهي أحق بالعمل فيه، قوله ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [سورة الحديد: ٢٣] أي: لعدم أسأكم أي حزنكم، وفعله: أسأ مقصورًا، وتعبيره في الأزهرية (بعدم أسأتكم)^(٣) خلاف الصواب، لأنه من أساء الممدود بمعنى أذنب، وليس مرادًا هنا فتأمل، قوله: (في غير القرآن) لا حاجة إليه، إلا أن يقال لدفع توهم أن قطعه مما قبله بإسقاط اللام، قوله: (إذا قُدِّرَتِ اللَّامُ) أي: نويت بدليل ما بعده، قوله: (وجرّ) والمجرور الاسم المسبوك بعدها من (كي) معمولها.

(١) المعروف أنها تأتي بمعنى (كيف). يُنظر: الجنى الداني، ص ٢٧٩.

(٢) في: (ث)، و(ج): حتى لا.

(٣) بل في شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهرى وليس في متن الأزهرية. ينظر: شرح الأزهرية، للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى ببواقي - القاهرة، ص ٤٦.

مَصْدَرِيٌّ وَنَصْبٍ، وَ«لَا» حَرْفُ نَفْيٍ، وَ«تَأْسُوا» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ «كَيِّ»، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ حَذْفُ النُّونِ؛ فَإِنْ لَمْ تَتَقَدَّم «كَيِّ» لَامٌ تَعْلِيلٌ، لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا، فَـ «كَيِّ» تَعْلِيلِيَّةٌ، وَالْمُضَارِعُ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ بِـ «أَنْ» مُضْمَرَةٌ وَجُوبًا.

وَالنَّوَاصِبُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا سِتَّةٌ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ النَّاصِبَ بَعْدَهَا «أَنْ» مُضْمَرَةٌ؛ (وَ) هِيَ: (لَامٌ كَيِّ) التَّعْلِيلِيَّةُ، وَأُضِيفَتْ إِلَى «كَيِّ»

قَوْلُهُ: (مُضْمَرَةٌ وَجُوبًا) هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ^(١)، لِأَنَّهُمْ لَا يُجِيزُونَ إِظْهَارَ أَنْ بَعْدَ (كَيِّ)، وَالْجَوَازُ الْمَعْبَرُ بِهِ فِي بَعْضِ النُّسخِ يَرَادُ مَا قَابِلَ الْمَنْعِ الصَّادِقَ بِالْوَاجِبِ، وَلَا تُضْمَرُ أَنْ جَوَازًا إِلَّا بَعْدَ لَامِ التَّعْلِيلِ كَذَا قَالَهُ شَيْخُنَا فَانْظُرْهُ مَعَ مَا مَرَّ قَبْلَهُ فِي: كَيِّ أَنْ تُكْرِمَنِي، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَا يُجِيزُونَ ذَلِكَ مَعَ كَوْنِ كَيِّ مَصْدَرِيَّةً فَتَأْمَلْ^(٢)، قَوْلُهُ: (لَامٌ كَيِّ) وَمِنْهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ لَامُ الْعَاقِبَةِ^(٣)، نَحْوُ: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [سورة القصص: ٨]، [وَالزَّائِدَةُ نَحْوُ^(٤): ﴿لِيَذْهَبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾]^(٥) [سورة الأحزاب: ٣٣].

قَوْلُهُ: (وُنُسِبَتْ إِلَى كَيِّ... إلخ) أَي: وَنُسِبَتْ اللَّامُ إِلَى كَيِّ

(١) قَالَ الزُّجَاجِيُّ (ت ٣٤٠هـ) عَنْ هَذِهِ اللَّامِ: «وَيَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ بِإِضْمَارِ (أَنْ)، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ اللَّامُ نَاصِبَةٌ لِلْفِعْلِ». كِتَابُ اللَّامَاتِ، ص ٥٣، وَالْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ٥٧٥/٢، الْمَسْأَلَةُ (٧٩)، وَالْجَنَى الدَّانِي، ص ١٥٠.

(٢) يُنْظَرُ: مَغْنِي اللَّيِّبِ ٢٤١/١ - ٢٤٢.

(٣) وَتُسَمَّى عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ (لَامُ الصِّيْرُورَةِ) وَ(لَامُ الْمَالِ). يُنْظَرُ: كِتَابُ اللَّامَاتِ، ص ١٢٥.

(٤) وَالَّذِي عَدَّهَا زَائِدَةً هُوَ الْمَالِقِيُّ (ت ٧٠٢هـ). يُنْظَرُ: رِصْفُ الْمَبَانِي، ص ٢٩٩.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

لأنَّهَا تَخْلِفُهَا فِي إِفَادَةِ التَّعْلِيلِ، نَحْوَ: «جِئْتُكَ لِأُزَوِّرَكَ»، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تُحْذَفَ اللَّامُ وَتُعَوِّضَ عَنْهَا «كَي»، وَتَقُولُ: «جِئْتُكَ كَي أَزَوِّرَكَ»، فَ «أُزَوِّرَكَ» مَنْصُوبٌ بِ «أَنْ» مُضْمَرَةٌ بَعْدَ اللَّامِ جَوَازًا، وَتُسَمَّى هَذِهِ اللَّامُ لَامَ التَّعْلِيلِ؛ (و) الثَّانِي: (لَامُ الْجُحُودِ)؛ أَيِ: لَامُ النَّفْيِ، وَهِيَ الزَّائِدَةُ الْوَاقِعَةُ فِي خَبَرِ «كَانَ» الْمُنْفِيَّةُ بِ «مَا»، أَوْ فِي خَبَرِ «يَكُونُ» الْمُنْفِيَّةُ بِ «لَمْ»، نَحْوَ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ

لأنَّ كَي تختلف اللَّامُ في إفادة التَّعْلِيلِ هذا صريحُ كلامِهِ، وعليه فكان الوجهُ أنْ يقولَ: ونُسبتُ كَي إلى اللَّامِ لأنَّ الفرعَ يُنسبُ إلى الأصلِ لا عكسِهِ، إِلَّا أنْ يُرادَ بالنِّسبةِ الإضافةُ، كما في بعضِ النُّسخِ، قوله: (وتسمى هذه اللَّامُ... إلخ) هو مستدرِكٌ لذكرِهِ [٣٣/ظ] أوَّلاً بقوله: (التَّعْلِيلِيَّةُ) كما مرَّ، ويحتملُ أنَّ الأوَّلَ لكَي فيحتاجُ إلى هذا، وهو الظَّاهرُ احترازٌ من كَي المصدريَّةِ، وعليه فالتَّعْلِيلِيَّةُ مجرورٌ صفةً لكَي، قوله: (في خبرِ كان)^(١) يفيدُ أنَّ الجملةَ هي الخبرُ، وقيلَ: الخبرُ محذوفٌ، أي مريدًا أو قاصرًا، وعليه فاللَّامُ زائدةٌ للتَّقويةِ، ويلزِمُ عليه خُلُوَ الفعلِ عن ناصِبٍ وعن سابِكٍ، وهو فاسدٌ^(٢)، ومقتضى ما ذُكِرَ تخصيصُها بكانَ ويكونُ، وقيلَ: بجوازِها مع أخواتِها، وقيلَ: بجوازِها

(١) وهنا يتحدَّث عن (لام الجحود).

(٢) وقُصارَى القول إنَّ الكوفيين يذهبون إلى أنَّ الفعل الذي دخلت عليه اللَّام هو خبر (كان)، ولا حذف عندهم، وعند البصريين الخبر محذوف وتقديره (مريدًا). يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٣/٢، المسألة (٨٢). التصريح على التَّوضيح ٢٣٦/٢، والجنى الداني، ص ١٥٨.

لِيُعَذِّبَهُمْ ﴿٨﴾ سُورَةُ الْأَنْفَالِ / آيَةُ: ٣٣ ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [٤ سُورَةُ
النِّسَاءِ / آيَةُ: ١٣٧ وَ ١٦٨] فَ «يُعَذِّبُ» وَ «يَغْفِرُ» مَنْصُوبَانِ بِ «أَنْ»
مُضْمَرَةٍ بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ وَجُوبًا، وَسُمِّيَتْ هَذِهِ اللَّامُ لَامُ الْجُحُودِ
لِكَوْنِهَا مَسْبُوقَةٌ بِالْكَوْنِ الْمَنْفِيِّ، وَالنَّفْيُ يُسَمَّى جُحُودًا؛ (وَ) الثَّالِثُ:
(حَتَّى) الْجَارَةُ الْمُفِيدَةُ لِلْغَايَةِ، نَحْوُ: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (٩١)
[٢٠ سُورَةُ طه / آيَةُ: ٩١]، أَوْ لِلتَّعْلِيلِ، نَحْوُ: «أُسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ

في بابِ (ظَنَّ)، [لكنه مرجوح] ^(١)، قوله: (وسُمِّيَتْ... إلخ) قال
بعضهم: الصَّوابُ تسميتها لَامُ النَّفْيِ، لأنَّ الجحدَ لغة: إنكارُ ما تعرفه
لا مطلقُ الإنكارِ ^(٢)، قوله: (لكونها مسبوقة... إلخ) فهي من إطلاقِ
العامِّ على الخاصِّ، والمعنى اللَّامُ الواقعةُ بعدَ النَّفْيِ، وعبرَ بالكونِ
ليعمَّ الفعلين فتأملهُ.

قوله: (حتى الجارة) خرج الابتدائية والعاطفة، قوله: (المفيدة
للغاية) بأن يكون ما قبلها ينتهي عند حصول ما بعدها، قوله: (أو
للتعليل) وعلامتها: أن يصلح موضعها كي، والمعنى: أن يكون ما
قبلها علّة، أي: سببًا مقتضيًا لحصول ما بعدها، وإن لم يستلزمه
منصوبًا بأن [بعد] ^(٣) حتى وجوبًا لوجود شرط النصب فيها، وهو كون

(١) سقطت من (ج). ويُنظر المسألة: الجنى الداني، ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) ذهب البصريون إلى استعمال مصطلح (النفي) وذهب الكوفيون إلى استعمال
(الجحد)، وهو استقراء المحدثين. ينظر: مجلة العرب، ج ٥ و ٦، تشرين ثاني/كانون
أول ٢٠٠٩م، أثر كثرة استعمال المصطلح التحوي وقلته في عزوه إلى البصريين أو
الكوفيين، ص ٣٠١ - ٣٠٢.

(٣) سقطت من (ت).

الْجَنَّةَ»، فَ «يَرْجِعُ» وَ «تَدْخُلُ» مَنْصُوبَانِ بِ «أَنْ» مُضْمَرَةٌ بَعْدَ «حَتَّى»
وَجُوبًا؛ (وَ) الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ: (الْجَوَابُ بِالْفَاءِ) الْمُفِيدَةُ لِلْسَّبَبِيَّةِ
(وَالْوَاوِ) الْمُفِيدَةُ لِلْمَعِيَّةِ الْوَاقِعَتَيْنِ بَعْدَ الْأَمْرِ،

الفعل بعدها مستقبلاً حقيقةً بالنسبة لزمن التكلم، فإن كان الفعل قد مضى قبل زمن التكلم وإنما المقصود حكايته فإن قُدِّرَ المخبرُ استقباله بالنسبة لما قبلها خاصةً جاز النصب في الرفع كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [سورة البقرة: ٢١٤]، ولو لم يكن مستقبلاً وجب الرفع، نحو: طلبتُ لقاءك حتى أحدثك، أي: الآن.

قوله: (والرَّابِعُ والخامسُ جوابٌ... إلخ) أشار بهذا العدُّ مع أنَّ الجوابَ واحدٌ إلى أنَّ في العبارة قلباً، والأصلُ والفاء والواو في الجوابِ كما سيُصرَّحُ به فيما يأتي، قوله: (المفيدة للَسَّبِيَّةِ) أي: التي يقصدُ بها [٣٤/و] الجزاءُ مع العطفِ، ليخرجَ المفيدة للعطفِ وحده والسَّبَبُ من نحو: زيدٌ ما يأتينا فيحدثنا، كما يأتي، ونحو: زيدٌ ما يأتينا إلَّا فيحدثنا، قوله: (المفيدة للمَعِيَّةِ) أي: مع العطفِ أيضاً، بخلافِ المفيدة للعطفِ وحده، وللسَّبَبِ وحده، نحو: لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ، إذا جزمتَ أو رفعتَ، قوله: (الواقعتين بعد الأمرِ)^(١) أي: وما بعده، ويُقال لها الأجوبة الثمانية الواقعة في جوابِ طلبٍ، أو نفْيٍ محضٍ، وخرجَ بالأمرِ نحو: زيدٌ يأتينا فيحدثنا، أو ويحدثنا، فيجب الرفعُ.

(١) أي (الفاء) و(الواو).

نَحَوَ: «أَقْبِلْ فَأُحْسِنَ إِلَيْكَ»، أَوْ «وَأُحْسِنَ إِلَيْكَ»، وَبَعْدَ النَّهْيِ،

قَوْلُهُ نَحَوَ: (أَقْبِلْ فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ... إلخ) أي: ليكنْ مِنْكَ إِقْبَالٌ
فإِحْسَانٌ، أَوْ وإِحْسَانٌ مِنِّي، وَهَكَذَا جَمِيعُ مَا يَأْتِي، وَخَرَجَ بِصِغَةِ
الْأَمْرِ الْمَعْلُومَةِ مِنَ الْمِثَالِ نَحَوَ: حَسْبُكَ حَدِيثُ فِينَاُمِ النَّاسِ، وَنَحَوَ:
صِهٍ فَأَكْرَمُكَ، [فِيحِبُّ الرِّفْعَ فِيهِمَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ] ^(١).

وَالْأَمْرُ الْمُرَادُ هُنَا: طَلَبُ الْفِعْلِ بِالصِّغَةِ، وَالنَّهْيُ: طَلَبُ التَّركِ
بِالصِّغَةِ، وَالْعَرْضُ: الطَّلَبُ بِلِينٍ وَرَفَقٍ، وَالتَّحْضِيضُ الطَّلَبُ الْمُؤَكَّدُ،
وَيُقَالُ: بِإِزْعَاجٍ، وَالتَّمْنِي: طَلَبُ مَا لَا طَمَعَ فِيهِ، أَوْ مَا فِيهِ عَسَرٌ،
وَالتَّرَجِي: طَلَبُ الْأَمْرِ الْمَحْبُوبِ، أَوْ الْإِشْفَاقِ مِنَ الْمَكْرُوهِ، وَالدُّعَاءُ:
طَلَبُ تَحْصِيلِ الشَّيْءِ، وَالِاسْتِفْهَامُ: طَلَبُ الْفَهْمِ، أَوْ التَّفْهِيمِ، وَالنَّهْيُ
الْإِخْبَارُ بِالْعَدَمِ.

قَوْلُهُ: (بَعْدَ النَّهْيِ) وَإِنْ انْتَقَضَ بِإِلَّا بَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ، نَحَوَ: لَا
تَضْرِبُ زَيْدًا فَيَغْضَبُ إِلَّا تَأْدِيبًا، بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَقَضَ بِهَا قَبْلَهَا فَيَحِبُّ
الرِّفْعَ، نَحَوَ: لَا تَضْرِبُ زَيْدًا إِلَّا تَأْدِيبًا فَيَغْضَبُ ^(٢)، وَالْحَقُّ الْكُوفِيُّونَ
ثُمَّ بِالْفَاءِ كَحَدِيثِ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ» ^(٣)،
وَجُوزُ ابْنِ مَالِكٍ ^(٤) فِيهِ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ، وَيَجُوزُ الْجَزْمُ أَيْضًا، وَمَا أُورِدَ

(١) سقطت من (ث).

(٢) يُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤٠٨/٢ - ٤٠٩.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ الْمَاءِ الدَّائِمِ، الْحَدِيثُ رَقْمُ (٢٣٩)، وَمُسْلِمٌ فِي بَابِ النَّهْيِ
عَنِ الْبُولِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ، الْحَدِيثُ رَقْمُ (٢٨٢). يُنْظَرُ: صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ص ٦٠،
وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ، ص ١٢٢.

(٤) يُنْظَرُ رَأْيُ ابْنِ مَالِكٍ (ت ٦٧٢هـ): شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمَشْكَلَاتِ الْجَامِعِ =

نَحَوَ: «لَا تُخَاصِمَ زَيْدًا فَيَغْضَبَ» أَوْ «وَيَغْضَبَ»، وَبَعْدَ الْغَضَبِ،
 نَحَوَ: «أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ عِلْمًا» أَوْ «وَتُصِيبَ عِلْمًا»، وَبَعْدَ
 التَّخْضِيسِ، نَحَوَ: «هَلْ أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَيَشْكُرَ» أَوْ «وَيَشْكُرَ»،
 وَبَعْدَ التَّمْنَى، نَحَوَ: «لَيْتَ لِي مَالًا أَتَصَدَّقَ مِنْهُ» أَوْ «وَأَتَصَدَّقَ
 مِنْهُ»، وَبَعْدَ التَّرَجُّيِ، نَحَوَ: «لَعَلِّي أُرَاجِعَ الشَّيْخَ فَيُفَهِّمَنِي» أَوْ
 «وَيُفَهِّمَنِي»، وَبَعْدَ الدُّعَاءِ، نَحَوَ: «رَبِّ وَفَّقْنِي فَأَعْمَلَ صَالِحًا»
 أَوْ «وَأَعْمَلَ صَالِحًا»، وَبَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ، نَحَوَ: «هَلْ زَيْدٌ فِي

على النَّصْبِ مِنْ أَنَّ الْبَوْلَ فِي الْمَاءِ مِنْهِيَّ عَنْهُ وَلَوْ بِغَيْرِ غَسَلٍ فِيهِ لَا
 يَنَافِيهِ، لثَبُوتِهِ بِدَلِيلٍ مُفَصَّلٍ [فَتَأَمَّلْ] ^(١).

قَوْلُهُ: (وَبَعْدَ الدُّعَاءِ) أَيِ: بِصِيغَةِ الْفَعْلِ بِخِلَافِ، نَحَوَ: [٣٤/ظ]
 (سَقِيَّا لَكَ فَيُرِيكَ اللَّهُ) ^(٢) فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ.

قَوْلُهُ: (وَالِاسْتِفْهَامُ) سَوَاءٌ كَانَ بِالْحَرْفِ، كَمَا مَثَلٌ، أَوْ بِالِاسْمِ،
 نَحَوَ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، أَوْ بِالظَّرْفِ، نَحَوَ: أَيْنَ بَيْتِكَ
 فَأَزُورَكَ، وَمَتَى تَسِيرُ فَأَسِيرَ مَعَكَ، وَكَيْفَ تَكُونُ فَأَصْحَبَكَ، نَعَمْ إِنْ
 وَلِيَ الْإِسْتِفْهَامُ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً خَبَرُهَا جَامِدٌ، أَوْ تَضَمَّنَ وَقَوْعَ الْفَعْلِ اِمْتِنَعَ
 النَّصْبُ، فَالْأَوَّلُ، نَحَوَ: هَلْ أَخُوكَ زَيْدٌ فَأَكْرِمُهُ، وَالثَّانِي، نَحَوَ: لَمْ
 تَضْرِبْ زَيْدًا فَيَجَازِيكَ، لِأَنَّ مَا وَقَعَ لَا يُسْبِكُ مِنْهُ مَصْدَرٌ مُسْتَقْبَلٌ.

= الصَّحِيحُ، لجمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، وزارة الأوقاف
 والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، العراق ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص ٢٢٠.

(١) سقطت من (ج).

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب ٤٠٩/٢.

الدَّارِ فَأَمْضِيَ إِلَيْهِ؟» أَوْ «وَأَمْضِيَ إِلَيْهِ؟»، وَبَعْدَ النَّفْيِ الْمَحْضِ،
نَحْوُ: «لَا يَقْضِي عَلَى زَيْدٍ فَيَمُوتَ» أَوْ «وَيَمُوتَ»، فَالْجَوَابُ
بَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ فِي هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ كُلُّهَا مَنْصُوبٌ بِـ «أَنْ»
مُضْمَرَةٌ وَجُوبًا، وَلَوْ قَالَ: «وَالْفَاءُ وَالْوَاوُ فِي الْجَوَابِ» لَكَانَ
أَوْضَحَ، لِأَنَّ الْجَوَابَ مَنْصُوبٌ لَا نَاصِبٌ؛ (و) السَّادِسُ: (أَوْ)
الَّتِي بِمَعْنَى «إِلَّا»،

قوله: (النفي المحض) أي الذي ليس معناه الإثبات، سواء كان
بالحرفِ كما مثل أو بالفعلِ، نحو: ليس زيدٌ حاضرًا فيكرمك، أو
بالاسم، نحو: أنتَ غير آتٍ فتحدثنا، وما قام فيأكلُ إلا طعامك،
قوله: (إذا تسقط الفاء) ^(١) من جوابِ الطلبِ، [وقصد به الجزم] ^(٢)،
كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [سورة الأنعام: ١٥١] أي: تأتوني أتلُ،
قوله: (لكان أوضح) يفيدُ أنَّ فيه وضوحًا، والعلَّةُ بعده تنافيه، لكنَّ
المصنِّفَ تسمَّحَ في ذلك لوضوح المعنى المراد.

قوله: (أو التي بمعنى ألا) وهي أن يكونَ ما قبلها ينقضي شيئًا
فشيئًا، نحو: الملازمةُ المذكورةُ، ويلحق بذلك أو التي للتعليلِ،
نحو: لأطيعنَّ اللهَ أو يغفر لي، وإذا خَلَّتْ أو عن هذه المعاني جازَ
نصبُ الفعلِ بعدها أيضًا بأنَّ مضمرَّةً جوازًا إنْ سُبِقَتْ باسمٍ خالصٍ من
التَّأويلِ بالفعلِ.

(١) لم أجدها في متن شرح المقدمة الأجرومية.

(٢) سقطت من (ث).

نَحَوَ: «لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ»، أَوْ «إِلَى»، نَحَوَ: «لَأَلْزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي»، فَ «يُسْلِمَ» وَ«تَقْضِيَنِي» مَنْصُوبَانِ بِ «أَنْ» مُضْمَرَةٌ بَعْدَ «أَوْ» وَجُوبًا. وَالْحَاصِلُ أَنَّ «أَنْ» تُضْمَرُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، وَهِيَ: اللَّامُ وَكَيِّ التَّغْلِيلِيَّةِ وَحَتَّى، وَبَعْدَ ثَلَاثَةِ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، وَهِيَ: الْفَاءُ وَالْوَاوُ وَأَوْ.



قوله: (لألزمَنَّك... إلخ) يجوزُ أَنْ يكونَ أَوْ فيه بمعنى إِلَّا وللتعليلُ أيضًا فتأمل، قوله: (والحاصلُ) ممَّا لا ينصبُ بنفسِه على طريقِ البصريينَ ظاهرُ كلامِه أَنَّ هذا الحاصلَ في كلامِ المصنِّفِ، وفيه نظرٌ، فَإِنَّ المصنِّفَ جعلها كَلَّها ممَّا ينصبُ بنفسِه على مذهبِ الكوفيين^(١)، ولم يذكرْ (كي) التَّغْلِيلِيَّةَ، وتقديرُ كلامِه على ما تقدَّم لا يقتضي أَنَّهُ ذكره بلْ صدرُ [٣٥ و] كلامُه صريحٌ في خلافِه، قوله: (وهي اللَّامُ)^(٢) أي: لامُ الجحودِ، أَوْ لامُ التَّغْلِيلِ، ومحلُّ إضمارِها بعدَ هذه ما لم يُذكرْ لا بعدها، وإِلا وجبَ إظهارُها، نحو: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [سورة الحديد: ٢٩] فتحصلَ أَنَّ لَأَنَّ ثلاثةَ أحوالٍ: وجوبُ الإضمارِ، ووجوبُ الإظهارِ، وجوازُ الأمرينِ.

(١) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني، ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٢) يُنظر متن الأجرومية، ص ١٠.

[جَوَازِمُ الْمُضَارِعِ]

(وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ) جَازِمًا، وَهِيَ قِسْمَانِ: مَا يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا، وَمَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ؛ فَالَّذِي يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا سِتَّةٌ: (وَهِيَ: لَمْ)، نَحْوُ: «لَمْ يَقُمْ»، فَ «لَمْ» حَرْفٌ يَجْزِمُ الْمُضَارِعَ وَيَنْفِي مَعْنَاهُ وَيَقْلِبُهُ إِلَى الْمُضِيِّ، وَ«يَقُمْ» مَجْزُومٌ بِـ «لَمْ» وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ؛ (وَ) الثَّانِي: (لَمَّا) الْمُرَادِفَةُ لِـ «لَمْ» فِيمَا تَقَدَّمَ، نَحْوُ: «لَمَّا

قَوْلُهُ: (وَالْجَوَازِمُ) جَمْعُ جَازِمٍ أَوْ جَازِمَةٍ، [وَتَأْنِيثُ الْعَدَدِ لَا يَنَافِيهِ] ^(١).

قَوْلُهُ: (مَا يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا) بغيرِ تَبَعِيَّةٍ وَكَذَا الْفَعْلَيْنِ، وَجَزْمُ الْجُمْلَةِ لِقِيَامِهَا مَقَامَ الْفِعْلِ، قَوْلُهُ: (يَجْزِمُ الْمُضَارِعَ) ^(٢) وَقَدْ يُهْمَلُ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَنْصُبُ بِهِ أَيْضًا، قَوْلُهُ: (وَيَنْفِي مَعْنَاهُ) أَي: يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الْحَدَثِ الَّذِي هُوَ جُزْءٌ مَعْنَاهُ، بِمَعْنَى عَدَمِ وَقُوعِهِ مِنَ الْفَاعِلِ، قَوْلُهُ: (وَيَقْلِبُهُ) أَي: يَدُلُّ عَلَى انْقِلَابِ الزَّمَنِ الَّذِي هُوَ جُزْءٌ مَعْنَاهُ مِنْ عَدَمِ الْمَعْنَى إِلَيْهِ، قَوْلُهُ: (مُرَادِفَةُ لِلَمْ) ^(٣) وَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ لَمْ وَمَا ^(٤)، وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْحَرْفِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَكَذَا فِي دُخُولِ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ عَلَيْهِمَا، وَأَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهَا تَفَارَقُهَا فِي غَيْرِهِ،

(١) سقطت من (ث).

(٢) يتحدث عن (لم) الجازمة.

(٣) وهنا بدأ في الحديث عن (لما).

(٤) اختلف النحويون في (لما)، فقليل: مركبة من (لم) و(ما)، وقيل: بسيطة. يُنظر: الجنى الداني، ص ٥٣٧.

يَضْرِبُ»، فَ «لَمَّا» حَرْفٌ يَجْزِمُ الْمُضَارِعَ وَيَنْفِي مَعْنَاهُ وَيَقْلِبُهُ إِلَى الْمُضِيِّ، وَ«يَضْرِبُ» مَجْزُومٌ بِ «لَمَّا»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ؛ (و) الثَّالِثُ (أَلَمْ)، نَحْوُ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾ [٩٤ سُورَةُ الشَّرْحِ / آيَةٌ: ١] فَ «أَلَمْ» حَرْفٌ تَقْرِيرٌ وَجَزْمٌ، وَ«نَشْرَحُ» مَجْزُومٌ بِ «أَلَمْ»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ؛ (و) الرَّابِعُ: (أَلَمَّا)، وَهِيَ أُخْتُهَا، نَحْوُ: «أَلَمَّا أَحْسَنَ إِلَيْكَ؟»،

[وكذا]^(١) فَإِنْ لَمْ تَجَامِعْ إِنْ الشَّرْطِيَّةَ، وَتَدُلُّ عَلَى انْقِطَاعِ مَنْفِيهَا وَعَدَمِهِ مَعَهُ، وَإِنَّهُ لَا يُحذفُ بِخِلَافِ لَمَّا، وَلِذَلِكَ امْتَنَعَ لَمَّا يَجْتَمِعُ الضَّدَانِ، وَلَمْ يَقَمْ زَيْدٌ ثُمَّ قَامَ وَخَرَجَ بِهَا لَمَّا الِاسْتِثْنَائِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [سُورَةُ الطَّارِقِ: ٤] بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ، وَالْجُودِيَّةِ^(٢)، نَحْوُ: لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمَتْهُ.

قَوْلُهُ: (فَأَلَمْ حَرْفٌ تَقْرِيرٌ وَجَزْمٌ) أَي: مَجْمُوعُ الْأَمْرَيْنِ جَمْلَةٌ مَعْنَاهُ، وَإِلَّا فَالتَّقْرِيرُ نَاشِئٌ عَنِ الْهَمْزَةِ وَالْحَرْفِ عَنْ لَمْ، وَالتَّقْرِيرُ: حَمْلُ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْإِقْرَارِ بِمَدْخُولِ الْحَرْفِ، فَالْهَمْزَةُ خَرَجَتْ عَنِ الْاسْتِفْهَامِ إِلَيْهِ، وَلَا يُجَابُ إِلَّا بِبَلَى، وَقَدْ تَبَقَّى عَلَى الْاسْتِفْهَامِ، وَقَدْ تَرَدَّدَ لِلإِبْطَاءِ، نَحْوُ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [سُورَةُ الْحَدِيدِ: ١٦]، وَلِلتَّوْبِيخِ، نَحْوُ: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ﴾ [سُورَةُ فَاطِرٍ: ٣٧]، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَنْصَبُ بِأَلَمْ^(٣)، قَوْلُهُ: (أَلَمَّا أُخْتُهَا) أَي: أُخْتُ أَلَمْ فِيمَا مَرَّ، وَهُوَ

(١) سقطت من (ت).

(٢) قال المرادي: «لَمَّا التعليلية»، وهي حرف وجوبٍ لوجوبٍ، وبعضهم يقول: حرف وجودٍ لوجودٍ. الجنى الداني، ص ٥٣٨، لذا سمّاها الإمام القليوبي (الوجودية).

(٣) حكاه اللحياني عن بعض العرب. يُنظر: الجنى الداني، ص ٢٨٠، ومغني اللبيب ١/٣٦٥.

فَ «أَلَمَّا» حَرْفُ تَقْرِيرٍ وَجَزْمٍ، وَ«أَحْسِنُ» مَجْزُومٌ بِـ«أَلَمَّا»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ
 أَلْسُكُونُ؛ (وَ)الْخَامِسُ: (لَا مُ الْأَمْرِ)، نَحْوُ: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [سُورَةُ
 الطَّلَاقِ / آيَةُ: ٧]، فَ «يُنْفِقُ» مَجْزُومٌ بِلَامِ الْأَمْرِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ أَلْسُكُونُ؛
 (وَ) لَا مُ (الدُّعَاءِ)، وَهِيَ لَا مُ الْأَمْرِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ سُمِّيَتْ لَا مُ
 الدُّعَاءِ تَأْدِبًا، نَحْوُ: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [سُورَةُ الزُّخْرِفِ / آيَةُ: ٧٧]
 فَ «يَقْضِ» مَجْزُومٌ بِلَامِ الدُّعَاءِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ؛ (وَ)
 السَّادِسُ: (لَا) الْمُسْتَعْمَلَةُ (فِي النَّهْيِ)، نَحْوُ: ﴿لَا تَخَفْ﴾ [سُورَةُ

احترازٌ عن الجوابية، نَحْوُ: أَلَمَّا يَقُومُ زَيْدٌ، فِي جَوَابِ [٣٥/ظ] مَنْ قَالَ:
 مَتَى يَقُومُ أَوْ الْحِينِيَّةِ، نَحْوُ: أَلَمَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا، أَيْ: حِينَ أَكْرَمْتَهُ،
 وَالَّتِي هِيَ فِعْلٌ مَاضٍ، نَحْوُ: زَيْدٌ وَعَمَرُو أَلَمَّا، [مِنْ الْإِلْمَامِ] ^(١).

قَوْلُهُ: (وَلَا مُ الْأَمْرِ) أَيْ: الدَّالَّةُ بِذَاتِهَا عَلَى الطَّلَبِ، وَإِنْ كَانَتْ
 فِي الْخَبَرِ ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ [سُورَةُ مَرْيَمَ: ٧٥] أَوْ لِلتَّهْدِيدِ، نَحْوُ: ﴿وَمَنْ
 شَاءَ فَلْيُكْفِرْ﴾ [سُورَةُ الْكَهْفِ: ٢٩]، وَجَزْمُهَا لِفِعْلِ التَّكْلِمِ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ
 قَلِيلٌ وَلِفِعْلِ الْمَخَاطَبِ كَذَلِكَ أَقْلٌ، قَوْلُهُ: (فِي الْحَقِيقَةِ) لِأَنَّهَا دَلَّتْ
 عَلَى الطَّلَبِ كَالَّتِي قَبْلَهَا، لَكِنَّ لَمَّا كَانَ الْأَمْرُ هُنَا دُونَ الْمَأْمُورِ سُمِّيَتْ
 دُعَائِيَّةً تَأْدِبًا مَعَهُ، وَيُقَالُ لَهَا لَا مُ الْإِلْتِمَاسِ فِي الطَّلَبِ مِنْ مَسَاوِيهِ ^(٢).

قَوْلُهُ: (الْمُسْتَعْمَلَةُ) ^(٣) إِشَارَةٌ إِلَى مَتَعَلَّقِ الظَّرْفِ الْمَحْذُوفِ، وَلَوْ

(١) سقطت من (ث). ويُنظر في (لَمَّا): رصف المباني، ص ٣٥١، والجنى الداني،

ص ٢٨٠، ومغني اللبيب ٣١٥/١.

(٢) يُنظر: كتاب اللامات: ٨٩.

(٣) يتحدَّث عن (لا) الناهية.

الْعَنْكَبُوتِ / الْآيَةُ: ٣٣]، فَ «لَا» حَرْفٌ نَهَى وَجَزَمَ، وَ«تَخَفَ» مَجْزُومٌ بِلَا النَّاهِيَةِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ؛ (و) لَا الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي (الدُّعَاءِ)، وَهِيَ لَا النَّاهِيَةُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ سُمِّيَتْ دُعَائِيَّةً تَأْدُبًا، نَحْوُ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [٢ سُورَةُ الْبَقَرَةِ / الْآيَةُ: ٢٨٦]، فَ «لَا» حَرْفٌ دُعَائٍ وَجَزَمَ، وَ«تُؤَاخِذُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَا الدُّعَائِيَّةِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالَّذِي يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ

قَدَرَهُ نَكَرَهُ لَوَافَقَ الْأَصْلَ فِيهِ، وَالنَّهْيُ: طَلَبُ التَّرْكِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَقِيقَةً، نَحْوُ: (مَنْ قَالَ لَوْلَدَهُ لَا تَطِيعَنِي) وَجَزَمُهَا لِفِعْلِ الْمَتَكَلِّمِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ قَلِيلٌ، وَخَرَجَ بِهَاءِ الزَّائِدَةِ وَالنَّاهِيَةِ وَسُمِعَ الْجَزْمُ بِهَذِهِ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ^(١)، قَوْلُهُ: (وَهِيَ لَا النَّاهِيَةُ) فِي الْحَقِيقَةِ فِيهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (فِعْلَيْنِ) مُضَارِعَيْنِ أَوْ مَاضِيَيْنِ، أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ وَإِنْ تَقَدَّمَ الْمُضَارِعُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ مِنْهُمَا شَرْطًا لِتَعَلُّقِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ، وَيُقَالُ: فِعْلُ الشَّرْطِ أَيْضًا، وَيُسَمَّى الثَّانِي جَوَابًا وَجَزَاءَ التَّرْتِيبِ عَلَى الشَّرْطِ، كَجَوَابِ السُّؤَالِ وَلَوْ قَوِيَ مَضْمُونُهُ جَزَاءَ الْمَضْمُونِ الشَّرْطِ، [وَهَذِهِ تَسْمِيَةٌ اصْطِلَاحِيَّةٌ]^(٢).

وَيَشْتَرِطُ أَنْ لَا يَكُونَ أَحَدُ الْفِعْلَيْنِ طَلَبًا وَلَا مَقْرُونًا بِقَدْ، وَلَا بِحَرْفِ تَنْفِيسٍ، وَلَا بِحَرْفِ نَفْيٍ غَيْرِ لَمْ وَلَا، وَلَا جَامِدًا، وَلَا مَاضِيًا

(١) يُنْظَرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ ٢/٢٤٦.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ت)، وَ(ج).

أثنا عشر جازماً، (وَ) هِيَ: (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ، بِكَسْرِ الهمزة وسكون النون، وَهِيَ حَرْفٌ يَجْزِمُ الْمُضَارِعَ لَفْظًا وَالْمَاضِي مَحَلًّا، وَيَقْلِبُ مَعْنَى الْمَاضِي إِلَى الْأَسْتِقْبَالِ، عَكْسُ «لَمْ»، نَحْوُ: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ» فَ «إِنْ» حَرْفُ شَرْطٍ وَجَزْمٍ، وَ«قَامَ» فِعْلُ الشَّرْطِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ بِ «إِنْ»، وَ«زَيْدٌ» فَاعِلُ «قَامَ»، وَ«قُمْتُ» جَوَابُ الشَّرْطِ؛ (وَ)

معنى، فيمتنع نحو: إن قام زيد أمس، فإن وجد شيء من ذلك تعين اقترانه بالفاء كما يأتي، قوله: (اثنا عشر) وكلها لها صدر الكلام وكلها مبنية إلا (إيّا) وكلها أسماء إلا (إن)، فهي حرف اتفاقاً، وإذا على الصحيح، والأسماء منها إن دلت على مكان أو زمان فظروف، وعلى الحدث فمفعول مطلق، وإلا فإن وقع بعدها فعل لازم فهي مبتدأ، وخبرها [٣٦و] جملة الشرط على الراجح، أو فعل متعّد، فهي مفعول به إن وقع عليها، فإن وقع على ضميرها فهو اشتغال، قوله: (الشرطية) خرج النافية والمخففة من الثقلية والزائدة وقد تقرر بلا، نحو: ﴿إِلَّا نَضْرُوهُ﴾ [سورة التوبة: ٤٠]، قوله: (لفظاً) إن كان معرباً وإلا فمحلاً، كالماضي [وقد تهمل حملاً على إذا]^(١).

قوله: (وقام فعل الشرط) فالحكم للفعل وحده لا للجملة، وكذا الجواب بقوله: قُمْتُ، فقام، في محلّ الجزم، والتاء ضمير الفاعل، قوله: (ما) أصلها لما لا يُعقل، ثمّ ضُمّنت معنى الشرط، قوله: (فما) اسم شرط جازم، ومحلّه النصب على

(١) سقطت من (ث). وقال أبو حيّان (ت٧٤٥هـ): «يُجزم بها في الكلام خلافاً لمن

خصّ ذلك بالشعر وجعلها كإذا». ارتشاف الضرب ٥٤٧/٢.

الْثَانِي: (مَا) الشَّرْطِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [٢] سُورَةُ الْبَقَرَةِ / آيَةُ: ١٩٧، فـ «مَا» اِسْمُ شَرْطٍ وَجَزْمٍ، وَ«تَفْعَلُوا» فِعْلُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ بِـ «مَا»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَ«يَعْلَمُ» جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ أَيْضًا بِـ «مَا»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ اَلْسُكُونُ؛ (وَ) الثَّالِثُ: (مَنْ) الشَّرْطِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [٤] سُورَةُ النَّسَاءِ / آيَةُ: ١٢٣، فـ «مَنْ» اِسْمُ شَرْطٍ وَجَزْمٍ، وَ«يَعْمَلُ» فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِـ «مَنْ»، وَ«يُجْزَ» جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ أَيْضًا بِـ «مَنْ»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ اَلْأَلِفِ مِنْ آخِرِهِ؛ (وَ) الرَّابِعُ: (مَهْمَا)،

المفعوليَّة، وقيل: إِنَّهَا مصدرٌ، وَمَنْ خبرٌ هُوَ المفعولُ بزيادة الجارِّ، قوله: ﴿يَعْلَمُهُ﴾^(١) [سورة البقرة: ١٩٧] جوابُ الشَّرْطِ، ومعناه المجازاةُ، أو المجازاةُ مقدَّرةٌ عقبه، قوله: (مَنْ) أصلها لمن يُعقل، ثُمَّ ضُمِّنَ معنى الشَّرْطِ، قوله: (فَمَنْ اسم شرط وجزم)، ومحلُّه رفعٌ على الابتداء، وجملته ﴿يَعْمَلُ﴾^(٢) [سورة النساء: ١٢٣] خبره، قوله: (مهما) أصله لما لا يُعقل، ثُمَّ ضُمِّنَ معنى الشَّرْطِ، وهي بسيطةٌ، وألفها للتأنيث، ومحلُّها رفعٌ على الابتداء أَيْضًا^(٣)، قوله: ﴿تَأْتِنَا﴾^(٤) [سورة الأعراف: ١٣٢] فعلُ الشَّرْطِ، أي: تَأْتِ مِنْ

(١) من سورة البقرة: ١٩٧: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾.

(٢) من سورة النساء: ١٢٣: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾.

(٣) يُنظر: الجنى الداني، ص ٥٥١.

(٤) من سورة الأعراف: ١٣٢: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا تَحْنُ لَكَ يَوْمَئِذٍ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [٧ سُورَةُ الْأَعْرَافِ / آيَةُ: ١٣٢]، فَ «مَهْمَا» أَسْمُ شَرْطٍ وَجَزْمٍ، وَ«تَأْتِ» فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِ «مَهْمَا» وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ، وَ«نَا» مَفْعُولٌ بِهِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَ«بِهِ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ «نَا»، وَ«مِنْ آيَةٍ» بَيَانٌ لـ «مَهْمَا» فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْهَاءِ فِي «بِهِ»، وَ«لِّتَسْحَرَ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِ «إِنْ» مُضْمَرَةٌ جَوَازًا بَعْدَ لَامِ كَيٍّ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا، وَ«نَا» مَفْعُولٌ بِهِ، وَ«بِهَا» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ «تَسْحَرَ»، وَالْفَاءُ رَابِطَةٌ لِلْجَوَابِ،

(تَأْتِنَا) هُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ، وَفِي نَسْخَةٍ: (وَتَأْتِ) وَهِيَ أُولَى.

قَوْلُهُ: (عَلَى الْحَالِ) وَعَامِلُهُمَا مُتَعَلِّقَةُ الْمَحْذُوفِ، قَوْلُهُ: (جَوَازًا) بَعْدَ لَامِ كَيٍّ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمَعْتَمَدَ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: وَجُوبًا، وَهُوَ مَرْجُوحٌ كَمَا تَقَدَّمَ، قَوْلُهُ: (مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا)^(١) هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: جَوَازًا، وَهُوَ ضَعِيفٌ، قَوْلُهُ: (الْفَاءُ رَابِطَةٌ لِلْجَوَابِ)^(٢)، لِأَنَّهُ لَمْ يَصْلُحْ لِمُبَاشَرَةِ الْأَدَوَاتِ، فَوَجِبَتْ الْفَاءُ، وَخُصِّتْ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ، وَلَمَّا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّعَقُّبِ الْمُنَاسِبِ لِلْجَزَاءِ، وَقَدْ تَخَلَّفَهَا (إِذَا) الْفَجَائِيَّةُ نَعَمْ إِنْ كَانَ الْجَوَابُ

(١) يَقْصِدُ الْفَاعِلَ مُسْتَتِرٌ جَوَازٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِّتَسْحَرَنَا﴾ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ١٣٢ الْمَذْكُورَةِ آنْفًا.

(٢) يَقْصِدُ الْفَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا نَحْنُ﴾ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ١٣٢، الْمَذْكُورَةِ آنْفًا.

و«مَا» نَافِيَةً، وَ«نَحْنُ» أَسْمُهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ إِنْ قُدِّرَتْ حِجَازِيَّةٌ، وَ«لَكَ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ «مُؤْمِنِينَ»، وَ«بِمُؤْمِنِينَ» فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ خَبَرٌ «مَا»، وَجُمْلَةٌ «فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ» فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ جَوَابُ الشَّرْطِ؛ (و) الْخَامِسُ: (إِذَا مَا) كَقَوْلِهِ [مِنْ الطَّوِيلِ]:

وَإِنَّكَ إِذَا مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ أَتِيَا

فـ «إِذَا مَا» حَرْفُ شَرْطٍ عَلَى الْأَصَحِّ، وَ«تَأْتِ» فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِـ «إِذَا مَا»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ أَلْيَاءِ، وَ«تُلْفِ» جَوَابُ الشَّرْطِ،

مضارعاً مثبتاً، أو منفيّاً بلا جازٍ فيه وجهان: خبريةٌ بغير إدخال الفاء، ورفعُهُ معها^(١)، قوله: (إِنْ قُدِّرَتْ حِجَازِيَّةٌ)^(٢)، ورجَّحَهُ في المغني^(٣)، قوله: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٤) [سورة الأعراف: ١٣٢] خبرُهُ، والباءُ زائدةٌ على التقديرين.

قوله: (وجملةٌ فما... إلخ) فالحكمُ [٣٦/ظ] هُنا للجملة، لعدم تسلُّط الأداة على الفعل، قوله: (حرفُ شرطٍ)^(٥) على الأصحِّ مرَّكَبٌ مِنْ: (إِذَا وَمَا)، ومقابل الأصحِّ إِنَّهُ اسْمٌ^(٦)، ومحله نصبٌ على

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب ٥٥٢/٢ - ٥٥٣.

(٢) المقصود (ما) في قوله تعالى: ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

(٣) مغني اللبيب ٤٣٥/١ - ٤٣٦.

(٤) وأيضاً يقصد قوله تعالى المذكور: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾.

(٥) يقصد (إِذَا مَا).

(٦) يُنظر: الجنى الداني، ص ٤٧٢.

وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ أَلْيَاءٍ أَيْضًا؛ (و) السَّادِسُ: (أَيُّ)،
نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [١٧ سُوْرَةُ الْإِسْرَاءِ / آيَةُ:
[١١٠]، فَ «أَيَّا» اسْمٌ شَرْطٌ جَازِمٌ مَنْصُوبٌ بِ «تَدْعُوا» وَ «مَا» صِلَةٌ،
وَ «تَدْعُوا» فِعْلٌ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ بِ «أَيَّا»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ،
وَ «فَلَهُ» أَلْفَاءٌ رَابِطَةٌ لِلْجَوَابِ، وَ «لَهُ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، خَبَرٌ مُقَدَّمٌ،
وَ «الْأَسْمَاءُ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ «الْحُسْنَى» نَعْتُ «الْأَسْمَاءِ»، وَجُمْلَةُ «فَلَهُ»
الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فِي مَوْضِعِ جَزْمِ جَوَابِ الشَّرْطِ؛ (و) السَّابِعُ:
(مَتَى)، نَحْوُ: قَوْلِهِ [وَهُوَ لِسُحَيْمٍ الرِّيَّاحِيِّ، مِنْ الْوَافِرِ]:

أَنَا أَبْنُ جَلَا وَطَّلَاعِ الثَّنَايَا مَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

الظَّرْفِيَّةُ، قَوْلُهُ: (وَتَأْتِ) مِنَ الْإِتْيَانِ، وَرُويَ: (وَتَأْب) مِنَ الْإِبَاءِ
بِمَعْنَى: الْامْتِنَاعِ، وَمِثْلُهُ أَتَيَا، قَوْلُهُ: (أَيُّ) وَهِيَ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ
الْيَاءِ، تُطْلَقُ عَلَى الْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ، فَإِنْ أُضِيفَتْ لظَرْفٍ فَهِيَ ظَرْفٌ، أَوْ
لِمَفْعُولٍ بِهِ فَهِيَ كَذَلِكَ، أَوْ لِمَصْدَرٍ فَهِيَ كَذَلِكَ، فَهِيَ هُنَا بِمَعْنَى أَيِّ
اسْمٍ لَأَنَّهَا دَائِمًا بِحَسَبِ مَا تَضَافُ إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (مَنْصُوبٌ) عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ فَهُوَ مَعْرَبٌ بِفَتْحَةِ ظَاهِرَةٍ عَلَى
آخِرِهِ، قَوْلُهُ: (صِلَةٌ) ^(١) أَيِ زَائِدَةٍ ^(٢)، وَيُقَالُ لَهَا فِي الْقُرْآنِ صِلَةٌ تَأْدُبًا،
قَوْلُهُ: (مَتَى) أَصْلُهَا لِلزَّمَانِ ثُمَّ ضُمَّنْتَ مَعْنَى الشَّرْطِ وَمَحَلُّهَا النَّصْبُ
عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ، قَوْلُهُ: (مَتَى أَضْعُ... إلخ) هُوَ عَجْزُ بَيْتٍ،

(١) أَيِ (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَّا مَا﴾ [الإسراء: ١١٠].

(٢) يُنْظَرُ الْمِصْطَلَحُ: مَوْسُوعَةُ الْمِصْطَلَحِ النَّحْوِيِّ ٤٨/١، ١٩٦، ٣٢٧، ٣٤٣.

ف «مَتَى» أَسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَ«أَضَعُ» فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِـ «مَتَى»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ، وَحُرْكَ بِالْكَسْرِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَ «الْعِمَامَةُ» مَفْعُولٌ بِهِ، وَ«تَعْرِفُونِي» جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ مِنْهُ، وَالْأَصْلُ تَعْرِفُونِي بِنُونَيْنِ، الْأُولَى نُونُ الرَّفْعِ، وَالثَّانِيَةُ نُونُ الْوَقَايَةِ؛ (وَ) الثَّامِنُ: (أَيَّانَ) بِفَتْحِ الهمزة، نَحْوَ قَوْلِهِ [مِنْ الطَّوِيلِ]:

[إِذَا النَّعْجَةُ الْأَدْمَاءُ بَاتَتْ بِقَفْرَةٍ] فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ
ف «أَيَّانَ» أَسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَ«مَا» زَائِدَةٌ، وَ«تَعْدِلُ» فِعْلُ

وصدُرُهُ^(١):

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَّلَاعِ الثَّنَايَا

قاله [سحيم بن وثيل]^(٢) يمدح نفسه ووالده (وجلا) وصف لمحدوف أي: رجلٌ جلا (وطلاّع) مشدّد عطف على جلا، فهو مجرورٌ ووصفٌ لوالده، وقيل: مرفوعٌ خبره ثانٍ لأنّنا، أي: أنا ابنٌ من يكشفُ الأمور الصّعبَ ويركبها.

قوله: (وأَيَّانَ) بفتح الهمزة، أي: مع تشديد التّحتية، وهي مثلُ

(١) الشّاهد من الوافر. يُنظر: الكتاب ٢٠٧/٣، والأصمعيّات، لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب، الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط ١، دار المعارف بمصر، ص ٧، وشرح أبيات سيبويه، لابن النّحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط ١، عالم الكتب - بيروت، ص ١٧٦، وتحصيل عين الذهب، ص ٤٧٧.

(٢) سقطت من (ث).

الشَّرْطُ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ، وَ«تَنْزِلِ» جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ سُكُونُ آخِرِهِ، وَكَسْرُهُ عَارِضٌ؛ (وَ) التَّاسِعُ: (أَيْنَ)، نَحْوُ: «أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ» [٤ سُورَةُ النِّسَاءِ / آيَةُ: ٧٨]، فَ «أَيْنَ» اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَ«مَا» صِلَةٌ، وَ«تَكُونُوا» فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَ«يُدْرِكُكُمُ» جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ سُكُونُ الْكَافِ الْأُولَى، وَالْكَافُ الثَّانِيَّةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ، وَ«الْمَوْتُ» مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ؛ (وَ) الْعَاشِرُ: (أَنَّى) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ الْمُشَدَّدَةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ [عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُرِّ الْجُعْفِيِّ، مِنْ الطَّوِيلِ]:

فَأَصْبَحْتُ أَنَّى تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِهَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا

فَ «أَنَّى» اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَ«تَأْتِيهَا» فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ

متى، قَوْلُهُ: (أَيْنَ) أَصْلُهُ ظَرْفُ مَكَانٍ ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَمَحَلُّهُ نَصْبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَكَانِيَّةِ، قَوْلُهُ: «يُدْرِكُكُمُ» ^(١) [سُورَةُ النِّسَاءِ: ٧٨] جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَقُرِئَ بِرَفْعِهِ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ ^(٢)، وَ(أَيْنَمَا) مُتَّصِلٌ بِ«وَلَا تُظْلَمُونَ فَنِيْلًا» [سُورَةُ النِّسَاءِ: ٧٧] قَبْلَهُ، قَوْلُهُ: (أَنَّى تَأْتِيهَا... إلخ) لَعَلَّهُ تَمَثِيلٌ مِنَ الشَّارِحِ، وَلَيْسَ

(١) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ».

(٢) وَهِيَ قِرَاءَةُ طَلْحَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ. يُنْظَرُ الْقِرَاءَةُ: الْمُحْتَسَبُ ١/١٩٣، وَإِعْرَابُ الْقِرَاءَاتِ الشَّوَاذِ ١/٣٩٦ - ٣٩٧، وَمَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، د.عَبْدُ الْعَالِ سَالِمُ مَكْرَمُ وَد.أَحْمَدُ مَخْتَارُ عَمْرٍ، ط/٢، مَطْبُوعَاتُ جَامِعَةِ الْكُوَيْتِ - ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ٢/١٤٧.

مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ، وَ«تَسْتَجِرُ» بَدَلٌ مِنْهُ، وَ«تَجِدُ»
جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ؛ (و) الْحَادِي
عَشَرَ: (حَيْثُمَا)، نَحْوُ: قَوْلِهِ [مِنْ الْخَفِيفِ]:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُ يُقَدِّرُ لَكَ أَلَدٌ هُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

فَ «حَيْثُمَا» أَسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَ«تَسْتَقِمُ» فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ
مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ، وَ«يُقَدِّرُ» جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ
مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ أَيْضًا؛ (و) الثَّانِي عَشَرَ: (كَيْفَمَا)،
نَحْوُ: «كَيْفَمَا تَجْلِسُ أَجْلِسُ»،

جُزْءًا مِنَ الْبَيْتِ، وَهُوَ^(١):

فَأَصْبَحْتُ أَنَّى تَأْتِيهَا تَسْتَجِيرُ بِهَا تَجِدُ حَظَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا
وَأَلَفَ تَأْجَجَا لِلإِطْلَاقِ، أَوْ ضَمِيرُ مَثْنَى عَائِدٌ لِلْحَطْبِ وَالنَّارِ، أَوْ
بَدَلٌ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ الْعَائِدَةِ لِلنَّارِ، قَوْلُهُ: (حَيْثُمَا) هِيَ كَأَيْنَ [فِيمَا
مَرَّ]^(٢)، وَالْأَقْرَبُ فِي الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ أَنَّهَا لِلزَّمَانِ، وَعَلَى كُلِّ فَمَحْلُهَا
[٣٧/و] نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَالنَّجَاحُ: الظَّفَرُ بِالْمَطْلُوبِ، وَغَابِرٌ بِالْغَيْنِ
الْمَعْجَمَةِ وَالْمَوْحَدَةِ وَالرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ، بِمَعْنَى: الزَّمَانُ الْمُسْتَقْبَلُ، وَيُطْلَقُ

(١) الشَّاهِدُ لِعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْحُرِّ الْجَعْفِيِّ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ، وَكَمَا ذَكَرَ الْإِمَامُ الْقَلِيُوبِيُّ أَنَّ
الشَّطْرَ الْأَوَّلَ لَيْسَ مِنَ الْبَيْتِ، وَالْبَيْتُ كَمَا وَرَدَ فِي دِيَوَانِهِ:

تَجِدُ حَظَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا

دِيَوَانُهُ ضَمَّنَ شُعْرَاءَ أُمُويُّونَ، دَرَاةً وَتَحْقِيقًا: د.نُورِي حَمُودِي الْقَيْسِي، مَنَشُورَاتُ
جَامِعَةِ الْمَوْصَلِ ٩٨/١، الْكِتَابُ ٨٦/٣، الْمَقْتَضِبُ ٦٣/٢، خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٩٠/٩.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ت).

فَ «كَيْفَمَا» أَسْمُ شَرْطٍ جَازِمٍ، وَ «تَجْلِسُ» فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ، وَ «أَجْلِسُ» جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ أَيْضًا.

وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسخِ: (وَإِذَا فِي الشَّعْرِ خَاصَّةً)، زِيَادَةٌ عَلَى الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ، وَمِثَالُهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ [عَبْدِ قَيْسِ بْنِ خُفَافٍ] الْبُرْجُمِيِّ، مِنْ الْكَامِلِ]:

بمعنى الماضي أيضًا، قوله: (وكيفما) عند الكوفيين، والراجح عند البصريين^(١): أنها ليست من الجوازم لمخالفتها لغيرها من وجوب موافقة جوابها لشرطها، [فهى للمجازاة معنى لا عملاً]^(٢).

تنبيه:

فَهُمْ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ شَرْطَ الْجَزْمِ (بِإِذٍ، وَحَيْثُ، وَكَيْفَ) اتِّصَالُهَا بِمَا، وَأَمَّا غَيْرُهَا فَلَيْسَ شَرْطًا، لَكِنَّ مِنْهُ مَا لَا يَجُوزُ إِدْخَالُ مَا عَلَيْهِ، وَهُوَ: مِنْ وَمَا وَمَهُمَا وَأَنْىَ، وَيَجُوزُ إِدْخَالُهَا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ. قوله: (وَإِذَا) بِسُكُونِ آخِرِهِ الْأَلْفِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (فِي بَعْضِ النُّسخِ) إِلَى أَنَّ عَدَمَ ذِكْرِهَا هُوَ الْأَصْلُ، وَبِقَوْلِهِ: (زِيَادَةٌ عَلَى الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ) إِلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى (ثَمَانِيَةِ عَشَرَ) فِيمَا مَرَّ،

(١) حاصل المسألة: «... تكون [كيف] شرطًا فتقتضى فعلين متفقين اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو: (كيف تصنع أصنع) ولا يجوز (كيف تجلس أذهب) باتفاق، ولا (كيف تجلس أجلس) بالجزم عند البصريين إلا قُطْرُبًا؛ لمخالفته لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرَّ، وقيل: يجوز مطلقًا، وإليه ذهب قطرب والكوفيون، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بها». مغني اللبيب ٢٧٠/١ - ٢٧١.

(٢) سقطت من (ث).

[وَأَسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى] وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ

فَ «إِذَا» أَسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَ«تُصِيبُكَ» فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ، وَ«تَحْمَلِ» فِعْلُ أَمْرٍ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا، وَهُوَ وَفَاعِلُهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ عَلَى

وَأِنَّمَا لَمْ تَكُنْ جَازِمَةً فِي النَّثْرِ لِأَنَّ زَمَنَهَا مَعَيَّنٌ وَاجِبُ الْوُقُوعِ، وَالْجَازِمُ لَا يَكُونُ فِي مِثْلِهِ، وَلِذَلِكَ لَا تَجْزِمُ فِي الشَّعْرِ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا عَلَى النَّدْوَرِ أَوْ الشُّدُوذِ، وَقِيلَ: إِنَّهَا جَازِمَةٌ مُطْلَقًا^(١)، وَأَلْحَقَ بَعْضُهُمْ بِهَا لَوْ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا، قَوْلُهُ: (فَإِذَا تُصِيبُكَ... إلخ) الْخِصَاصَةُ الْفَقْرُ، وَالْحَاجَةُ وَالْمَتَجَمُّلُ: إِمَّا بِالْجِيمِ، بِمَعْنَى إِظْهَارِ الْجَمَالَةِ وَالتَّعَفُّفِ، أَوْ بِالْحَاءِ مِنَ الْإِحْتِمَالِ وَالصَّبْرِ، وَهَذَا عَجَزَ بَيْتٍ وَصَدْرُهُ^(٢):

[١٢] اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَا

قَوْلُهُ: (وَهُوَ وَفَاعِلُهُ)^(٣) أَي: وَالْفَاءُ أَيْضًا كَمَا هُوَ الْمَتَّفِقُ عَلَيْهِ،

(١) يُنْظَرُ: الْجَنَى الدَّانِي، ص ٣٦٤.

(٢) الشَّاهِدُ مِنَ الْكَامِلِ، لَعَبْدِ قَيْسِ بْنِ خُفَافٍ، وَتَمَامُهُ:

وَاسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ
يُنْظَرُ: الْمَفْضَلِيَّاتُ، لِلْمَفْضَلِ الضُّبِّي (ت ١٧٨هـ)، تَحْقِيقُ: أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرٌ وَعَبْدُ السَّلَامِ هَارُونُ، ط/٥، دَارُ الْمَعَارِفِ بِمِصْرَ، ص ٣٨٥، وَالْأَصْمَعِيَّاتُ، ص ٢٢٠، وَشَرْحُ الْمَفْضَلِيَّاتِ، لِأَبِي مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْبَارِيِّ (ت ٣٠٤هـ)، تَحْقِيقُ: كَارْلُوسُ لَايْلُ، مَطْبَعَةُ الْأَبَاءِ الْيَسُوعِيِّينَ ١٩٢٠م، ص ٧٥٢.

(٣) يَقْصِدُ «وَتَجَمَّلِ» الْمَذْكُورَةَ فِي الْبَيْتِ آنْفًا. يُنْظَرُ: شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ٦٢.

أَنَّهَا جَوَابُ الشَّرْطِ، وَقَرْنَ بِالْفَاءِ الْمُفِيدَةَ لِلرَّبْطِ لِأَنَّهُ فِعْلٌ طَلَبٌ،
وَأِنَّمَا عَمِلْتُ «إِذَا» وَإِنْ كَانَتْ شَرْطًا غَيْرَ جَازِمٍ حَمَلًا عَلَى «مَتَى»،
كَمَا أَهْمِلْتُ «مَتَى» حَمَلًا عَلَيْهَا؛ كَقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ
أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَأَنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ. رَوَاهُ
أَبْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» [٢٣٨/٨] كَمَا قَالَ أَبُو مَالِكٍ
[النَّسَائِيُّ فِي «الَسَّنَنِ الْكُبْرَى» ٢٦٣/٤، رَقْم: ٧١١٩؛ وَالطَّبْرَانِيُّ ٥٧/٧، رَقْم: ٦٣٦٧،
قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» ١٨٣/٥: رَجَالُهُ ثِقَاتٌ].



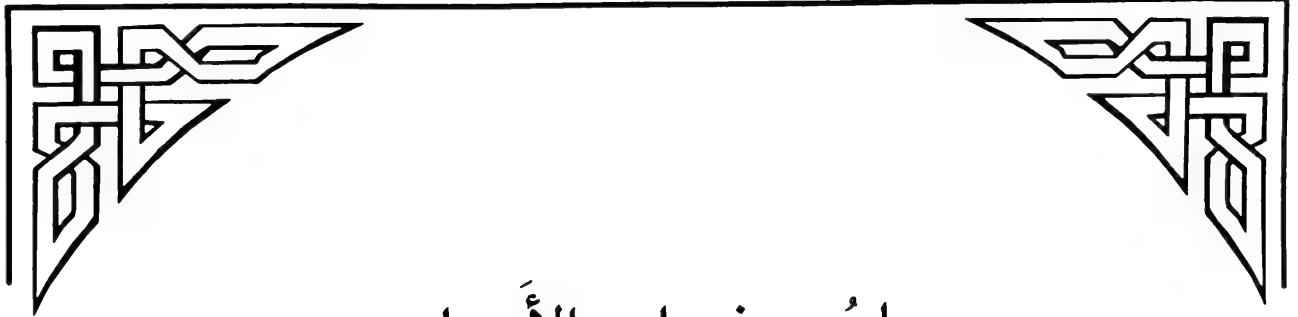
ويدلُّ له ما سبق في كلامه، قوله: (أَسِيفٌ)^(١) فعيلٌ بمعنى فاعلٍ من
الْأَسْفِ، وهو شِدَّةُ الْحَزَنِ وَالْبَكَاءِ لِرَقَّةِ قَلْبِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ
الْأَسِيفَ الرَّقِيقَ^(٢) الرَّحِيمَ، وَسُمِعَ بَضْمٌ أَوَّلَهُ، وَالنَّاسَ مَفْعُولُهُ،
وَضَمِيرُهُ لِأَبِي بَكْرٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ، وَالنَّاسُ فَاعِلُهُ.



(١) يتحدث عن حديث رسول الله ﷺ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «مُرِّي أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي
بِالنَّاسِ»، قَالَتْ: إِنَّهُ رَجُلٌ أَسِيفٌ...».. أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء
برقم (٣٣٨٤). وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الصلاة برقم (٤٢٠).
(٢) وعلى هذه اللفظة (الرقيق) روى مسلم الحديث، يُنظر الهامش السابق.

[عَدَدُ الْمَرْفُوعَاتِ وَأَمْثَلُهَا]
(بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ)

خَاصَّةً؛ (الْمَرْفُوعَاتُ) مِنَ الْأَسْمَاءِ (سَبْعَةٌ، وَهِيَ:
الْفَاعِلُ)، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ»؛ (و) الثَّانِي: (الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ
فَاعِلُهُ)، نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ»، بِضَمِّ الضَّادِ وَكَسْرِ الرَّاءِ؛ (و) الثَّالِثُ
وَالرَّابِعُ: (الْمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ)، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ (و) الْخَامِسُ:



بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

وَتَقَدَّمَ مَرْفُوعَاتُ الْأَفْعَالِ، وَقُدِّمَتْ لِأَنَّهَا عَوَامِلٌ، وَهِيَ جَمْعُ
مَرْفُوعٍ، أَوْ مَرْفُوعَةٌ، وَهَذَا الْجَمْعُ مَطْرُودٌ فِيمَا لَا يَعْقِلُ [٣٧/ظ] كَالْجِبَالِ
الرَّاسِيَاتِ، وَقَدِّمَهَا لِأَنَّهَا الْعُمَدُ، وَلَا يُسْتَغْنَى عَنْهَا، وَأَعْقَبَهَا
بِالْمَنْصُوبَاتِ لِأَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ لَفْظًا، وَأَخَّرَ الْمَجْرُورَاتِ لِأَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ
مَحَلًّا، قَوْلُهُ: (سَبْعَةٌ)^(١) هُوَ إِمَّا اقْتِصَارٌ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْهَا، أَوْ لِأَنَّ

(١) وهو قول ابن آجروم في متن الأجرومية، ص ١١.

(أَسْمُ كَانَ وَ) أَسْمُ (أَخَوَاتِهَا)، نَحَوَ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»؛ (وَ) السَّادِسُ: (خَبَرُ إِنَّ وَ) خَبَرُ (أَخَوَاتِهَا)، نَحَوَ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»؛ (وَ) السَّابِعُ: (التَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: (أَوَّلُهَا: (النَّعْتُ)، نَحَوَ: «جَاءَ زَيْدٌ أَلْكَاتِبُ»؛ (وَ) ثَانِيهَا: (الْعَطْفُ)، نَحَوَ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»؛ (وَ) ثَالِثُهَا: (التَّوَكِيدُ)، نَحَوَ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»؛ (وَ) رَابِعُهَا: (الْبَدَلُ)، نَحَوَ: «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ». وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهَا فِي

اسم (كادَ وأخواتها) واسم لا ولات وإن المشبهات بليس داخله في أخوات كان، لأنَّ المراد أخواتها في العمل، ولا يضرُّ اقتصاره على بعضها فيما يأتي، ولا اسم لا النافية للجنس داخل في أخوات إنَّ لما ذكر، مع أنَّه ذكره في المنصوبات كما يأتي، وقدَّم الفاعل لأنَّه أصلُ المرفوعات عند الجمهور لكون عامله لفظيًا وأعقبه، بما لم يسمَّ فاعله أي: مفعول لم يُذكر فاعل فعله لأنَّه نائبة، ولذلك كان التعبير فيه بنائب الفاعل أولى ليدخل نحو: الظرف والمجرور، وأعقبه بالمبتدأ، وقدَّمه على ما بعده لأنَّه أصلٌ له، وجمع معه خبره لملاحقته له، وأعقبهما باسم كان، وقدَّمه على ما بعده لأنَّ المبتدأ في الأصل فاعلُ رفعه وإنَّ تغيرَ وصفه، وأعقبه بخبر إنَّ، وقدَّمه على ما بعده لأنَّه خبرُ بقي على الأصل، وقدَّمه على ما بعده لأنَّ رتبة المتبوع التقديم، والأوجه في التَّوابع عطفُ النسق لأنَّ النعت كالجزء من متبوعه، [والبيان جارٍ مجراه]^(١)، والتَّوكيد شبيه بالبيان، والبدل على نيَّة عاملٍ فهو كالمنفصل، والعطف فيه بالواسطة اللفظية، قوله:

(١) سقطت من (ث)، و(ج).

أَبْوَابُهَا مُتَفَرِّقَةٌ عَلَى الْأَثَرِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ بَعَيْنِهِ، مُقَدِّمًا الْأَوَّلَ
فَالْأَوَّلَ.



.....
(مُقَدِّمًا الْأَوَّلَ فَاَلْأَوَّلَ) يَجُوزُ فِي (مُقَدِّمًا) كَسْرُ الدَّالِ عَلَى الْبِنَاءِ
لِلْفَاعِلِ، فَمَا بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ، وَيَجُوزُ فَتْحُهَا عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ فَمَا بَعْدَهُ
نَائِبُهُ^(١)، وَعَلَى كُلِّ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مَعَ مَا قَبْلَهُ مِنَ التَّرْتِيبِ، وَلَمْ يَسْتَغْنِ
بِالتَّفْرِيقِ عَنِ التَّرْتِيبِ [لَأَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ لَهُ]^(٢).



(١) والكسر في (المقدمة) أشهر. يُنظر: شرح المقدمة الجزرية، ص ١٦٨.

(٢) سقطت من (ت).

(بَابُ الْفَاعِلِ)

رَسَمَهُ يَبْعُضُ خَوَاصِّهِ



بَابُ الْفَاعِلِ

أَيُّ: حَدُّهُ، وَحَكْمُهُ، وَأَقْسَامُهُ، قَوْلُهُ: (وَسَمَهُ يَبْعُضُ خَوَاصِّهِ)^(١)
 اَعْلَمْ أَنَّ تَعْرِيفَ [٣٨/و] الشَّيْءِ إِنْ كَانَ بِأَجْزَاءٍ حَقِيقَتِهِ، قِيلَ لَهُ حَدٌّ، وَهُوَ
 تَامٌّ إِنْ مَيَّزَهُ عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ، كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ لِلإِنْسَانِ، وَنَاقِصٌ إِنْ
 مَيَّزَهُ عَنْ بَعْضِهَا كَالْحَيَوَانِ لِلإِنْسَانِ، وَيُقَالُ لَهُ التَّعْرِيفُ بِالْأَعْمِ لِأَنَّهُ يَمَيِّزُهُ
 عَنِ الْجَمَادِ لَا عَنْ غَيْرِهِ كَالْفَرَسِ، وَإِنْ كَانَ بِأُمُورٍ خَارِجَةٍ عَنْ حَقِيقَتِهِ،
 وَيُقَالُ لَهَا خَوَاصُّهُ، قِيلَ: رَسَمَ، وَهُوَ تَامٌّ أَوْ نَاقِصٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ،
 وَالْخَاصَّةُ إِنْ كَانَتْ لَا تَوْجُدُ فِي غَيْرِهِ قِيلَ لَهَا الْمَطْلَقَةُ كَتَقْدِيمِ فَعَلِ
 الْفَاعِلِ عَلَيْهِ، وَعَدَمِ تَأْخُرِهِ عَنْهُ، وَمِنْهُ اسْمُ كَانَ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْأَصْلِ،
 فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ فَهِيَ مِنَ الْإِضَافِيَةِ الْآتِيَةِ، وَإِنْ شَارَكَهُ فِيهَا غَيْرُهُ قِيلَ لَهَا
 الْإِضَافِيَّةُ، كَكُونِهِ مَرْفُوعًا وَكُونِهِ لَا تَلَحُّقُهُ عِلَامَةُ تَثْنِيَةٍ، وَلَا جَمْعٍ، وَلَا

(١) شرح المقدمة الأجرومية، ص ٦٥.

تَقْرِيْبًا عَلَى الْمُبْتَدِئِ، فَقَالَ: (الْفَاعِلُ هُوَ الْأِسْمُ الْمَرْفُوعُ) بِفِعْلِهِ،

يلحقُ عاملُهُ علامةُ تَأْنِيْثٍ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَأَشَارَ إِلَى اخْتِيَارِ الْمُصَنِّفِ لَذِكْرِ الْخَوَاصِّ بِقَوْلِهِ: (تَقْرِيْبًا عَلَى الْمُبْتَدِئِ)^(١) لِأَنَّهَا أَظْهَرُ وَأَسْهَلُ، بِخِلَافِ حَدِّهِ الَّذِي هُوَ: اِسْمٌ أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِهِ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ فِعْلٌ، أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِهِ عَلَى جِهَةِ تَعَلُّقِهِ بِهِ^(٢)، نَعَمْ يَنْتَجِيهِ أَنْ يَقَالَ هَذِهِ الْخَوَاصُّ أَحْكَامٌ، وَالتَّعْرِيفُ بِالْحُكْمِ فِيهِ دَوْرٌ كَمَا قَالُوهُ، كَذَا، قِيلَ: وَقَدْ يُرَدُّ بِإِنَّمَا الْمَتَوَقَّفُ هُنَا الْحُكْمُ بِالْفَاعِلِيَّةِ عَلَى الْاِسْمِ الْمَرْفُوعِ بِفِعْلِهِ لَا عَكْسِهِ، مَعَ أَنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي التَّعْرِيفِ إِنَّمَا هُوَ الرَّفْعُ لَا بَقِيْدُ الْفَاعِلِيَّةِ، [فَتَأَمَّلْ]^(٣)، قَوْلُهُ: (هُوَ الْاِسْمُ) وَلَوْ تَأْوِيلًا، نَحْوَ: يَعْجُبُنِي أَنْ تَقُومَ، أَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، فإِطْلَاقُهُ عَلَى ذَلِكَ حَقِيْقَةٌ عَرَفِيَّةٌ.

قَوْلُهُ: (الْمَرْفُوعُ)^(٤) لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا أَوْ مُحَلًّا، قَوْلُهُ: (بِفِعْلِهِ)^(٥) تَقْيِيْدُهُ بِهِ لَخُصُوصِ الْمَقَامِ، وَالْمَرَادُ بِهِ فِي عُرْفِ النُّحَاةِ: مَا يَرْفَعُ الْفَاعِلَ كَاسْمِ الْفَاعِلِ، وَأَمَثَلَةُ الْمَبَالِغَةِ، وَالصِّفَةُ الْمَشَبَّهَةُ، وَاسْمُ التَّفْضِيلِ، وَالْمَصْدَرُ وَاسْمُهُ، وَاسْمُ الْفِعْلِ، وَالظَّرْفُ وَعَدِيلُهُ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ، كَالْجَوَامِدِ، وَالْمَلَا حُظُّ فِيهَا الْاِشْتِقَاقُ، وَمِنْهُ اِسْمُ وُضْعَ مَوْضِعَ الْفِعْلِ، نَحْوَ: إِيَّاكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ أَنْ تَخْرُجَا، فإِيَّاكَ مَوْضِعُ

(١) يُنْظَرُ حُدُّ الْفَاعِلِ: شَرْحُ الْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ، ص ٩٤، وَشَرْحُ كِتَابِ الْحُدُودِ، ص ١٠٥.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ج).

(٣) يَقْصِدُ الْفَاعِلَ.

(٤) شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْاَجْرُومِيَّةِ، ص ٦٥.

(٥) وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَجْرُومٍ: «الْفَاعِلُ هُوَ: الْاِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ». مَتْنُ الْاَجْرُومِيَّةِ.

(الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ)، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ»، ف «زَيْدٌ» فَاعِلٌ، وَهُوَ أَسْمٌ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِهِ الصَّادِرِ مِنْهُ، وَهُوَ «قَامَ»، وَ «قَامَ» مَذْكُورٌ قَبْلَ «زَيْدٍ»، فَعِلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا أَسْمًا، وَلَا يَكُونُ مَعَ الْفِعْلِ إِلَّا مَرْفُوعًا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُؤَخَّرًا عَنِ الْفِعْلِ.

احذر، وفيه ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ. [٣٨/ظ] ولذلك أُكِّدَ بالضمير المنفصل.

قوله: (المذكور) أو المقدر، أو المراد ذكره، أو ذكر ما يدل عليه، كما في الاشتغال، قوله: (قبله) ولو حكمًا، كالضمائر المستترة، فإنَّ القبلية فيها حكمية، قوله: (مرفوع بفعله) أي: لا بالإسناد كما قيل، قوله: (الصادر منه) هو لبيان خصوص المقام فلا يردُّ نحو: مات زيد، أو المراد بصدوره منه تعلُّقه به كما مرَّ، قوله: (فعلم... إلخ) هو تقريرٌ وبيانٌ لما أشار إليه من الخواص، قوله: (ولا يكون مع الفعل إلا مرفوعًا) هو الأصحُّ من أوجه أربعة، وهي: رفعه، ونصبُ المفعول، وعكسه، ورفعُهما ونصبُهما، وما عدا الأول شاذٌّ أو خاصٌّ بالجَرِّ، ولا يكون إلا عند أمن اللبس، قوله: (ولا يكون إلا مؤخرًا) على الفعل [هذا مذهب البصريين]^(١)، وأجاز الكوفيون تقديمه، وتظهرُ فائدة الخلاف في التثنية والجمع، نحو: الزيدان قام، والزيدون قام، بالإفراد^(٢)، وهو جائز عند الكوفيين، وممنوع عند [البصريين]^(٣).

(١) سقطت من (ج).

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب ١٧٩/٢، ١٥٨١/٤، وجمع الهوامع ٢٥٤/٢ - ٢٥٥.

(٣) في (ت): المصريين، وهو تصحيف. ويُنظر الخلاف في المسألة الهامش السابق.

[أَقْسَامُ الْفَاعِلِ وَأَنْوَاعُ الظَّاهِرِ مِنْهُ]

(وَهُوَ)؛ أَي: الْفَاعِلُ. (عَلَى قِسْمَيْنِ:) قِسْمٌ (ظَاهِرٌ، وَ) قِسْمٌ (مُضْمَرٌ؛ فَالظَّاهِرُ) يَرْفَعُهُ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى غَائِبٍ، وَلَا يَرْفَعُهُ الْأَمْرُ؛ ثُمَّ الظَّاهِرُ أَقْسَامٌ: الْأَوَّلُ: الْمَفْرَدُ الْمَذْكُورُ،

قَوْلُهُ: (وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ) لَوْ أُسْقِطَ لَفْظُ (عَلَى) لَكَانَ أَنْسَبُ، وَ(ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ) بَدَلٌ مِنْهُمَا بَدَلٌ مَفْصَلٌ بَيْنَ مَجْمَلٍ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِمَحْذُوفٍ، وَكَلَامُ الشَّارِحِ مُحْتَمِلٌ لِهَما وَالظَّاهِرُ: مَا دَلَّ بِلَفْظِهِ عَلَى مَعْنَاهُ، وَالْمُضْمَرُ مَا كُنِيَ بِهِ عَنِ الظَّاهِرِ اخْتِصَارًا، وَسَيَأْتِي، قَوْلُهُ: (يَرْفَعُهُ) أَي: الظَّاهِرُ لَا بِقَيْدِ كَوْنِهِ فَاعِلًا، لِأَنَّ الْفَاعِلِيَّةَ حَكْمٌ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ بَعْدَ الرَّفْعِ، وَيُسْتَثْنَى مِنَ الْمَاضِي أَفْعَلٌ فِي التَّعَجُّبِ، وَمَا خَلَا، وَمَا عَدَا، وَمَا حَاشَا، وَلَيْسَ مِنَ [أَفْعَالٍ] ^(١) الْإِسْتِثْنَاءُ فَإِنَّهَا لَا تَرْفَعُ إِلَّا الضَّمِيرَ، وَيُسْتَثْنَى مِنَ الْمُضَارِعِ لَا يَكُونُ مِنَ أَفْعَالِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَيْضًا، فَإِنَّهُ لَا يَرْفَعُ إِلَّا ضَمِيرًا، قَوْلُهُ: (إِذَا أُسْنِدَ) أَي: الْمُضَارِعُ إِلَى غَائِبٍ مَذْكُورٍ، أَوْ مُؤَنَّثٍ مَفْرَدٍ، أَوْ مثنًى، أَوْ جَمْعٍ، قَوْلُهُ: (وَلَا يَرْفَعُهُ الْأَمْرُ) أَي: لَا الْمُضَارِعُ الْمُسْنَدُ إِلَى [٣٩و] حَاضِرٍ مُتَكَلِّمٍ، أَوْ مُخَاطَبٍ وَكَانَ الْمُنَاسِبُ لِلشَّارِحِ ذِكْرُهُ، قَوْلُهُ: (ثُمَّ الظَّاهِرُ) أَقْسَامٌ عَدَّهَا الْمُصَنِّفُ عَشْرَةً، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ ثَمَانِيَةٌ فَقَطْ لِأَنَّ الْاسْمَ إِمَّا: مَفْرَدٌ، أَوْ مثنًى، أَوْ مَجْمُوعٌ جَمْعَ تَصْحِيحٍ، أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ، وَكُلُّ مِنْهَا إِمَّا لِمَذْكُورٍ، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمَفْرَدُ فِيهِ مُضَافٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ، [وَمُضَافٌ

(١) فِي (أ): (الْأَفْعَالِ).

(نَحْوَ قَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ»، وَ«يَقُومُ زَيْدٌ»؛ وَ) الثَّانِي: الْمُثْنَى
الْمَذْكُورُ، نَحْوَ قَوْلِكَ: («قَامَ الزَّيْدَانِ»، وَ«يَقُومُ الزَّيْدَانِ»؛ وَ)
الثَّالِثُ: جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: («قَامَ الزَّيْدُونَ»،
وَ«يَقُومُ الزَّيْدُونَ»؛ وَ) الرَّابِعُ: جَمْعُ الْمَذْكَرِ الْمُكْسَرِّ، نَحْوَ قَوْلِكَ:
 («قَامَ الرِّجَالُ»، وَ«يَقُومُ الرِّجَالُ»؛ وَ) الْخَامِسُ: الْمَفْرَدُ الْمُؤَنَّثُ،
نَحْوَ قَوْلِكَ: («قَامَتِ هَيْدٌ»، وَ«تَقُومُ هَيْدٌ»؛ وَ) السَّادِسُ: مُثْنَى
الْمُؤَنَّثِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: («قَامَتِ الْهَيْدَانِ»، وَ«تَقُومُ الْهَيْدَانِ»؛ وَ)
السَّابِعُ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: («قَامَتِ الْهَيْدَاتُ»،
وَ«تَقُومُ الْهَيْدَاتُ»؛ وَ) الثَّامِنُ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ الْمُكْسَرِّ، نَحْوَ قَوْلِكَ:
 («قَامَتِ الْهُنُودُ»، وَ«تَقُومُ الْهُنُودُ»؛ وَ) التَّاسِعُ: الْمَفْرَدُ الْمُضَافُ
لِغَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: («قَامَ
أَخُوكَ»، وَ«يَقُومُ أَخُوكَ»؛ وَ) الْعَاشِرُ: الْمُضَافُ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوَ
قَوْلِكَ: («قَامَ غَلَامِي»، وَ«يَقُومُ غَلَامِي»،
.....

يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ الْمَقْدَّرَةِ جَعْلُهُمَا عَلَى قَسْمَيْنِ زَائِدَيْنِ فَتَأْمَلُ^(١).

قوله: (نحو: قولك قام زيد) أي نحو: زيد من ذلك، وكذا
يقدَّر في البقيَّة، وفيه عدُّ المذْكَرِ بأقسامه الأربعة، أو لشرفه، ثمَّ
المؤنَّث كذلك ثانياً، وقَدَّمَ في كلِّ الأقلِّ فالأقلِّ، قوله: (من الأسماء
الخمسَةِ) من بيانِيَّة لا تبعيضيَّة.

(١) سقطت من (ث).

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ فَالْفَاعِلُ فِي هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ كُلُّهَا أَسْمٌ ظَاهِرٌ.

[أَنْوَاعُ الْفَاعِلِ الْمُضْمَرِ]

(و) الْفَاعِلُ (الْمُضْمَرُ) أَثْنَا عَشَرَ ضَمِيرًا، وَهُوَ: مَا كُنِيَ بِهِ
عَنِ الظَّاهِرِ اخْتِصَارًا، وَهُوَ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ؛ وَكُلُّ مِنْهُمَا
إِمَّا لِمُتَكَلِّمٍ وَحْدَهُ

.....

قَوْلُهُ: (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)^(١) مِنْ الْأَسْمَاءِ الْمَقْدَّرِ إِعْرَابُهَا تَعْذِرًا
وَاسْتِثْقَالًا بِعَلَامَاتٍ مَوْجُودَةٍ أَوْ مَحْذُوفَةٍ، قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا كُنِيَ بِهِ...
إِلْخ)^(٢) هُوَ تَعْرِيفٌ لِلْمُضْمَرِ، لَا بِقَيْدِ كَوْنِهِ فَاعِلًا، قَوْلُهُ: (مُتَّصِلٌ) قَدَّمَ
لَأَنَّهُ أَخْصَرُ مِنَ الْمُنْفَصِلِ، وَيَقْدِّمُ الْمُسْتَتَرُّ مِنَ الْمُتَّصِلِ عَلَى الْبَارِزِ مِنْهُ
لِذَلِكَ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ فِي الضَّمَائِرِ.

قَوْلُهُ: (وَكُلُّ مِنْهُمَا)^(٣)... (إِلْخ) [اعْلَمْ أَنَّ]^(٤) أَصْلَ كُلِّ نَوْعٍ مِنَ
الضَّمَائِرِ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ لِأَنَّهُ: إِمَّا لِمُتَكَلِّمٍ [أَوْ مُخَاطَبٍ، أَوْ غَائِبٍ، وَكُلُّ
مِنْهَا إِمَّا لِمَفْرَدٍ، أَوْ مثنًى، أَوْ مَجْمُوعٍ، وَكُلُّ مِنْهَا]^(٥) إِمَّا لِمَذْكَرٍ أَوْ
مؤنثٍ، لَكِنْ سَقَطَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ أَرْبَعَةٌ، وَمِنْ كُلِّ مِنْ مثنًى الْمُخَاطَبِ
وَالْغَائِبِ وَاحِدٌ، فَبَقِيَ مِنْهَا اثْنَا عَشَرَ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَسَتَأْتِي
الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ، وَسَيَأْتِي فِي الْمَبْتَدَأِ مَا يَتَعَلَّقُ بِضَبْطِ الضَّمَائِرِ وَبَيَانِ

(١) والنص في الأصل لابن آجروم في متن الأجرومية، ص ١١.

(٢) من هنا بدأ الحديث عن المضممر بعد أن أنهى الشرح عن الظاهر.

(٣) أي: المتصل والمنفصل.

(٤) سقطت من (ت).

(٥) من حاشية (أ).

أَصْلِهَا، وَنَحْوَ ذَلِكَ، قَوْلُهُ: (أَوْ مَعَهُ غَيْرُهُ)^(١) وَلَوْ حُكْمًا، فَدَخَلَ
الْمَعْظَمُ نَفْسُهُ، وَتَقَدَّمَ مَا فِي الْمَعْيَةِ، وَاکْتَفَى فِي الْمَفْرَدِ مُطْلَقًا بِضَمِيرٍ
وَاحِدٍ فِي غَيْرِهِ كَذَلِكَ، قَوْلُهُ: (أَوْ لِمُثْنَاهُمَا) أَيِ: الْمُخَاطَبِ وَالْمُخَاطَبَةِ
فَاكْتَفَى فِيهِمَا بِضَمِيرٍ وَاحِدٍ، قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ: مُذَكَّرًا، أَوْ مُؤَنَّثًا
وَاکْتَفَى فِيهِمَا بِضَمِيرٍ.

قوله: (من ضرب اثنين) وهما المتصل [٣٩ظ] والمنفصل، قوله: (فالمتصل) أي: بعامله لا بقيد كونه فاعلاً، هو الذي لا يبتدأ به مطلقاً، ولا يقع بعد إلا في الاختيار من فصيح الكلام، وذكر الأمرين لإفادة الحكمين، وإلا فأحدهما كافٍ عن الآخر، لأنه لازم له، ودخل فيه المستتر وجوباً أو جوازاً، والأوّل: ما لا يخلفه الظاهر بخلاف الثاني، قوله: (ويرفعه الماضي، والمضارع، والأمر) وكلّ

(١) أي: مع غير المتكلم.

(نَحْوَ قَوْلِكَ: «ضَرَبْتُ») بِسُكُونِ أَلْبَاءِ فَالْتَاءِ أَلْمَضْمُومَةِ ضَمِيرِ أَلْمُتَكَلِّمِ وَخَدَهُ، مَحَلُّهُ رَفْعٌ عَلَى أَلْفَاعِلِيَّةٍ بِـ «ضَرَبَ». (وَ «ضَرَبْنَا») بِسُكُونِ أَلْبَاءِ، فَ «نَا» ضَمِيرُ أَلْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ، أَوْ أَلْمُعْظَمِ نَفْسَهُ؛ وَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ عَلَى أَلْفَاعِلِيَّةٍ بِـ «ضَرَبَ»؛ وَهَذَا حَيْثُ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا وَكَانَ غَيْرَ أَلِفٍ، فَإِنَّهَا فَاعِلَةٌ، وَإِنْ أُنْفَتْحَ مَا قَبْلَهَا فَهِيَ مَفْعُولَةٌ؛

.....
 منها اثنا عشر، واقتصر المصنّف على أمثلة الماضي لوضوحه، وتقدّم أنّه يرفعه غير الماضي مما ألحق به، وأمّا أمثلته في المضارع والأمر فستأتي، قوله: (فالْتَاءُ المضمومة... إلخ) وقد تبدّل طاءً، أو دالًّا شذوذًا لما فيه من محو صورتها بالكلية، نحو: حُصِّطُ في حُصَّتٍ من الحوص^(١)، [وهو الإحاطة]^(٢)، فالطَّاءُ فاعلٌ في محلِّ رفعٍ على الفاعليّة، ونحو: فُزْتُ في فوزٍ، فالدَّالُّ فاعلٌ كذلك^(٣)، قوله: (محله) أي: التَّاءُ رفعٌ، وفيه مبالغةٌ بجعلِ المحلِّ رفعًا للزوم الرِّفْعِ لَهُ أو هُوَ عَلَى [نِيَّةٍ] المضافِ، أي محلُّ رفعٍ، أو ذا رفعٍ، والمعنى: أنّها في محلِّ اسمٍ لو كانَ معربًا لكانَ مرفوعًا، قوله: (وإنْ انفتحَ ما قبلها)^(٤) أي: أو كانَ أَلِفًا، نحو: كفانا الله مَنْ آذانا، وكانَ حقُّ الشَّارِحِ ذكره لأنّه مفهومُ القيدِ قبله، إلّا أنْ يقالَ: أرادَ فتحَ ما قبلها حقيقةً، أو تقديرًا، لأنّ هذه الألفَ منقلبةً عن ياءٍ لو كانت

(١) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٣ - ٢٩٠.

(٢) سقطت من (ث).

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٢٨٨/٣.

(٤) أي انفتح ما قبل الضمير (نا).

نَحْوُ: «ضَرَبْنَا زَيْدًا». (وَ «ضَرَبْتَ»)، بِفَتْحِ التَّاءِ لِلْمُخَاطَبِ الْمَذْكُورِ،
مَوْضِعُ التَّاءِ رَفْعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِـ «ضَرَبَ». (وَ «ضَرَبْتَ») بِكَسْرِ التَّاءِ
لِلْمُخَاطَبَةِ، مَوْضِعُ التَّاءِ رَفْعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِـ «ضَرَبَ». (وَ «ضَرَبْتُمَا»)
بِضَمِّ التَّاءِ لِمُثْنَى الْمُخَاطَبِ مُطْلَقًا، مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا، فَالتَّاءُ أَسْمٌ
مُضْمَرٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِـ «ضَرَبَ»، وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ
حَرْفَانِ دَالَّانِ عَلَى التَّثْنِيَةِ؛ (وَ «ضَرَبْتُمْ») بِضَمِّ التَّاءِ لِمَجْمَعِ الذُّكُورِ
الْمُخَاطَبِينَ، وَالتَّاءُ أَسْمٌ مُضْمَرٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِـ
«ضَرَبَ»، وَالْمِيمُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى جَمْعِ الذُّكُورِ. (وَ «ضَرَبْتُنَّ») بِضَمِّ
التَّاءِ لِمَجْمَعِ الْإِنَاثِ الْمُخَاطَبَاتِ، وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى

موجودةً لكانت مفتوحةً، لكن يلزم على هذا استدراكٌ تقييدهُ السابق،
وهذا كله مع الماضي، إمَّا مع المضارع والأمرِ فهي مفعولةً مطلقًا،
قوله: (والميمُ والألفُ... إلخ) أصلُ الدالِّ على المثنى هو الألفُ،
وإنما زيدت الميمُ لدفعِ اشتباهِ المثنى بالمفردِ المخاطبِ، إذ أشبعت
حركةُ التَّاءِ فيه، فنُسبتِ الدلالةُ إليها أيضًا، قوله: (والميمُ حرفٌ...
إلخ) وأصلُهُ: ضربتموا، بواوٍ بعد الميمِ فحذفتُ وسكنتِ الميمُ على
الأشهرِ. [٤٠/و] إذا لم يليها ضميرٌ، قوله: (والنُّونُ المشدودةُ... إلخ)
أصلُها ضربتُمَن بِميمِ الجمعِ ونونِ التَّأْنِيثِ، فأبدلتِ الميمُ نونًا
وأدغمتُ إدغامًا لازمًا.

تنبيه:

يغلبُ المذكَرُ على المؤنَّثِ، والمخاطبُ على الغائبِ عند

الاجتماعِ.

جَمْعِ الْإِنَاثِ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ التَّاءَ فِي الْجَمِيعِ هِيَ الْفَاعِلُ، وَمَا اتَّصَلَ بِهَا حُرُوفٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ هُوَ الصَّحِيحُ؛ وَلَا تَقَعُ هَذِهِ التَّاءُ إِلَّا فَاعِلَةً؛ فَهَذِهِ أَمْثَلَةُ الْحَاضِرِ وَمَا بَقِيَ لِلْغَائِبِ، (و) هُوَ قَوْلُكَ: «زَيْدٌ (ضَرَبَ)»، فِي «ضَرَبَ» ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ، عَائِدٌ عَلَى «زَيْدٍ»، مَحَلُّهُ رَفْعٌ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ «ضَرَبَ»؛ (و)

قَوْلُهُ: (مِنْ أَنَّ التَّاءَ... إلخ) سَكَتَ عَنْ ضَمِيرِ (نَا وَنَحْنُ) لِأَنَّ الْجَمِيعَ هُوَ الضَّمِيرُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَسَيَأْتِي فِي الْبَابِ الْآتِي أَنَّ هَذِهِ (التَّاءَ) لَمَّا وَضَعْتُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ الْمَفْرَدِ وَغَيْرِهِ أَلْحَقُوهَا بِمَا يَمِيزُ مَا هِيَ لَهُ، أَوْ حَرَكُوهَا بِذَلِكَ، وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ، قَوْلُهُ: (هُوَ الصَّحِيحُ) هُوَ صَرِيحٌ فِي وَجُودِ خِلَافٍ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَمْ يَوْقِفْ عَلَيْهِ فِي كَلَامٍ أَحَدٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ^(١)، قَوْلُهُ: (فَلَا تَقَعُ هَذِهِ التَّاءُ إِلَّا فَاعِلَةً) أَصَالَةٌ أَوْ نِيَابَةٌ وَلَا تَقَعُ مَفْعُولَةً، وَلَا مُضَافَةً، قَوْلُهُ: (الْحَاضِرُ) وَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ وَالْمَخَاطَبُ، قَوْلُهُ: (جَوَازًا)^(٢) أَيْ اسْتِتَارًا، أَوْ جَائِزًا، أَوْ ذَا جَوَازٍ، وَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ تَمْيِيزًا بِمَعْنَى مُسْتَتَرًا جَوَازُهُ، لِأَنَّهُ لَا يُوصَفُ الْجَوَازُ بِالْإِسْتِتَارِ، وَإِنَّمَا اسْتَتَرَ لِأَنَّهُ مُفَسَّرٌ بِمُتَقَدِّمٍ لَفْظًا، بِخِلَافِهِ فِي الْمُتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ، قَوْلُهُ: (تَقْدِيرُهُ)^(٣) أَيْ: تَقْدِيرُ الدَّالِّ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْمُسْتَتَرَ لَهُ صُورَةٌ فِي الْعَقْلِ لَا فِي اللَّفْظِ، وَقُدِّرَ (هُوَ) لِأَنَّهُ عَائِدٌ لِمَذْكَرٍ،

(١) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٩١/٥.

(٢) بِدَأْ هُنَا الْحَدِيثُ عَنِ الضَّمَائِرِ الْمُسْتَتَرَةِ. يُنْظَرُ: شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ٦٨.

(٣) يَتَحَدَّثُ عَنْ مِثَالٍ: «هَذَا ضَرَبَتْ». يُنْظَرُ: شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ٦٨.

«هِنْدُ (ضَرَبَتْ)»، ففِي «ضَرَبَتْ» ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هِيَ، عَائِدٌ عَلَى «هِنْدٍ»، مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالْتَاءُ السَّاكِنَةُ الْمُتَّصِلَةُ بِالْفِعْلِ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ؛ (و) «الزَّيْدَانِ (ضَرَبَا)»، فَأَلِيفُ ضَمِيرُ الْمُثْنَى الْمَذَكَّرِ الْغَائِبِ، عَائِدٌ عَلَى «الزَّيْدَانِ»، مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ؛ وَ«الْهِنْدَانِ ضَرَبَتَا»، فَأَلِيفُ ضَمِيرُ الْمُثْنَى الْمُؤَنَّثِ الْغَائِبِ، عَائِدٌ عَلَى «الْهِنْدَانِ»، وَالْتَاءُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ، وَأَصْلُهَا السُّكُونُ، وَلَكِنَّهَا حُرِّكَتْ لِالتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَفُتِحَتْ لِمُنَاسَبَةِ الْأَلِفِ، وَهَذَا الْمِثَالُ سَاقِطٌ مِنْ أَصْلِ الْمُصَنَّفِ

قوله: (ضَرَبَتْ)^(١) بقاء التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، كما سَيَبُّهُ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ قُدِّرَ (هِيَ)، قوله: (وَالْتَاءُ السَّاكِنَةُ... إلخ) أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى رَدِّ مَا قِيلَ: إِنَّهَا اسْمُ فَاعِلٍ، وَهُوَ خَرَقٌ لِلْإِجْمَاعِ، قوله: (ضَرَبَتَا) بفتح تاءِ التَّأْنِيثِ لِمُنَاسَبَةِ الْأَلِفِ، وَهُوَ لَا يَنَافِي اعْتِبَارَ سَكُونِهَا الْأَصْلِيِّ، وَلِذَلِكَ حُذِفَ الْأَلِفُ فِي نَحْوِ: (رَمَتَا) عَلَى اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ^(٢).

قوله: (وَهَذَا الْمِثَالُ سَاقِطٌ... إلخ) وَكَانَ حَقُّ الشَّارِحِ إِسْقَاطَهُ أَيْضًا؛ لِيَصَحَّ عَدُّهُ السَّابِقُ أَنَّ كُلَّ نَوْعٍ اثْنَا عَشَرَ، لِأَنَّ بَذْكِرِهِ يَكُونُ هَذَا النَّوعُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ضَمِيرًا، إِلَّا أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الضَّمِيرَ فِيهِمَا هُوَ الْأَلِفُ، وَهُوَ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا تَعَدُّوهُ الْمِثَالِ كَمَا [٤٠/ظ] أَشَارَ إِلَيْهِ.

(١) يُنْظَرُ الْهَامِشُ السَّابِقُ.

(٢) وَقُصَارَى الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ التَّاءَ هَذِهِ تَكُونُ سَاكِنَةً وَلَا تَكُونُ مُتَحَرِّكَةً إِلَّا بِالْفَتْحِ مَعَ الْأَلِفِ خَاصَّةً، مِثْلُ: قَامَتَا. وَبِالْكَسْرِ إِذَا التَّقَتْ مَعَ سَاكِنٍ آخَرَ عَلَى أَصْلِ التِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ مِثْلُ: قَامَتِ الْهِنْدُ. يُنْظَرُ: رِصْفُ الْمَبَانِي، ص ٢٤١.

رَحِمَهُ اللَّهُ؛ (و) «الزَّيْدُونَ (ضَرَبُوا)»، فَأَلَوَاوُ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ
 الْغَائِبِينَ، يَعُودُ عَلَى «الزَّيْدُونَ»، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ،
 وَالْأَلِفُ زَائِدَةٌ؛ (و) «الْهِنْدَاتُ (ضَرَبْنَ)»، فَالْنُونُ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ
 الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ، عَائِدٌ عَلَى الْهِنْدَاتِ، مَوْضِعُهُ رَفْعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ
 بِـ «ضَرَبَ»؛ هَذَا كُلُّهُ حُكْمُ الْفَاعِلِ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ، وَأَمَّا الْفَاعِلُ
 الْمُضْمَرُ الْمُتَفَصِّلُ، فَهُوَ مَا يَقَعُ بَعْدَ «إِلَّا»،

قوله: (والألف زائدة) ورُسمت لتدلَّ على انفصال الكلمة عما
 بعدها، فيخرج نحو: (كالوهم أو وزنوهم)^(١) [سورة المطففين: ٣]،
 ولدفع التباسها بواو العطف في نحو: (جاءوا، أو سادوا)، أو لم
 ترسم بعد واو الفعل، نحو: يغزوا، لأنَّ الواو جزء منه، وحذفها في
 الاسم أكثر نحو: ضاربوا، لقلة اتصال واو الجمع به^(٢)، [قوله:
 (فالنون... إلخ) واقتصروا على نون مفردة لأنها في مقابلة واو
 الجمع المذكور]^(٣).

قوله: (وأما الفاعل المضمَر) أي: الفاعل معنى وظاهراً، وإلَّا
 فالفاعل حقيقة محذوف، إذ الأصل (ما ضَرَبَ أحداً إلا أنا) فأنا بدل
 من أحد، قوله: (فهو ما يقع بعد إلَّا) كان حقه أن يقيَّد بالاختيار،
 وكما مرَّ ليخرج نحو^(٤):

(١) من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾.

(٢) يُنظر المسألة والخلاف فيها: همع الهوامع ٣٢٤/٦ - ٣٢٥.

(٣) سقطت من (ج).

(٤) عجز بيت لا يُعرف له قائل، وهو من البسيط، وصدرة:

وما نبالي إذا ما كُنْتَ جَارَتْنَا ديارُ =

أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهَا؛ نَحْوَ قَوْلِكَ: «مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا نَحْنُ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمْ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتَنَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُوَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هِيَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُمَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُمْ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُنَّ»؛ وَتَقُولُ:

[١٣] وَمَا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كِدْيَارُ

وسكتَ عن الابتداءِ به لما مرَّ، قوله: (أو ما في معناه) أي: من حيث وجودِ الضميرِ المنفصلِ بعده، وليس المرادُ: ما هو بمعنى ما، وإلا، قاله شيخنا فراجعهُ، قوله: (أنا) تقدّم إنَّ جملة (أنا، ونحن) هو الضميرُ على الصَّحيح، ومثله (هو، وهي) وأمّا ما عداها فالضميرُ إنَّ أو الهاءُ وحدها، [واللاحقُ لهما حروفٌ دالةٌ على ما تقدّم] ^(١).

قوله: (إنَّما ضَرَبَ) ويُقال: إنَّما أداة حصر لأنَّها بمعنى ما وإلا، قوله: (هذا كلُّه) أي: المتقدّم في كلام المصنّف، والشارحُ من

= (إِلَّاكَ): بمعنى إِلَّا إِيَّاكَ. ديَّار: أحد. وقد رُوي البيت برواياتٍ عدّة منها: «أَنْ لَا يَجَاوِرُنَا حَاشَاكَ دِيَّارُ»، و«أَنْ لَا يَجَاوِرُنَا سِوَاكَ دِيَّارُ». وأغلب المصادر التي عُدنا إليها تروي العجزُ: «أَنْ لَا يَجَاوِرُنَا...» بدلاً من: «مَا يَجَاوِرُنَا». والشَّاهد فيه: (إِلَّاكَ) فَإِنَّهُ أَتَى بِالْضَّمِيرِ الْمَتَّصِلِ بَعْدَ إِلَّا وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ: (إِلَّا إِيَّاكَ). يُنْظَرُ: المقاصد النحوية ٢٥٣/١ - ٢٥٥، وتنبية الطلبة على معاني الألفية، لسعيد بن سليمان السُّوسِيّ (ت ٨٨٢هـ)، تحقيق: د. خالد سعود، ط/١، دار التّدمريّة، السُّعوديّة ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ٢٥٦/١، وخزانة الأدب ٢٧٨/٥.

(١) سقطت من (ت).

«إِنَّمَا ضَرَبَ أَنَا»، وَ«إِنَّمَا ضَرَبَ نَحْنُ»، وَكَذَا الْبَاقِي؛ هَذَا كُلُّهُ مَعَ الْمَاضِي؛ وَتَقُولُ مَعَ الْمُضَارِعِ فِي الْأَتِّصَالِ: «أَضْرِبُ»، وَ«نَضْرِبُ»... إِلَى آخِرِهِ، وَفِي الْأَنْفِصَالِ: «مَا يَضْرِبُ إِلَّا أَنَا»، وَ«إِنَّمَا يَضْرِبُ أَنَا»... إِلَى آخِرِهَا؛ وَمَعَ الْأَمْرِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا

.....
 حِينَ قَوْلِ الْمَصْنُفِ^(١) (ضَرَبْتُ) إِلَى هُنَا، وَهِيَ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ مَثَالًا، أَوْ سَبْعَةٌ وَثَلَاثُونَ بِذِكْرِ الْمَثَالِ الَّذِي أَسْقَطَهُ الْمَصْنُفُ، قَوْلُهُ: (وَتَقُولُ مَعَ الْمَضَارِعِ) وَفِي نَسْخَةِ فِي الْمَضَارِعِ... إلخ، وَجَمَلْتُهُ أَيْضًا سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ مَثَالًا، اقْتَصَرَ مِنْهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْثَلَةٍ، وَأَشَارَ إِلَى الْبَاقِي، قَوْلُهُ: (أَضْرِبُ) بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ لِلْمَتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، (وَنَضْرِبُ) بِنُونِ الْجَمِيعِ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ إِلَى آخِرِهِ إِلَى بَقِيَّةِ الْأَقْسَامِ الْاِثْنِي عَشَرَ^(٢)، أَي: وَأَنْتَ فِي التَّمَثِيلِ إِلَى آخِرِ بَقِيَّتِهَا، نَحْو: أَنْتَ تَضْرِبُ، أَنْتِ تَضْرِبِينَ، أَنْتُمَا تَضْرِبَانِ، أَنْتُمْ [و/٤١] تَضْرِبُونَ، أَنْتَن تَضْرِبْنِ، زَيْدٌ يَضْرِبُ، هِنْدٌ تَضْرِبُ، الزَّيْدَانِ يَضْرِبَانِ، الْهِنْدَانِ تَضْرِبَانِ، الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ، الْهِنْدَاتُ تَضْرِبْنَ، مَا يَضْرِبُ إِلَّا أَنَا، أَي: وَمَا يَضْرِبُ إِلَّا نَحْنُ، وَمَا يَضْرِبُ إِلَّا أَنْتَ، وَمَا يَضْرِبُ إِلَّا هُوَ، وَقَسِ الْبَاقِي، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ فِي هَذَا، [أَوْ مَا قَبْلَهُ بِقَوْلِهِ: (إِلَى آرِهَا) أَي: وَأَنْتَ إِلَى آخِرِ الْأَمْثَلَةِ]^(٣).

قَوْلُهُ: (وَمَعَ الْأَمْرِ) عَطَفْتُ عَلَى مَعَ الْمَضَارِعِ، أَي: وَتَقُولُ مَعَ

(١) متن الأجرومية، ص ١١.

(٢) يقصد ما ذكره الشيخ خالد الأزهرى في النص الذي أوردناه في الهامش السابق.

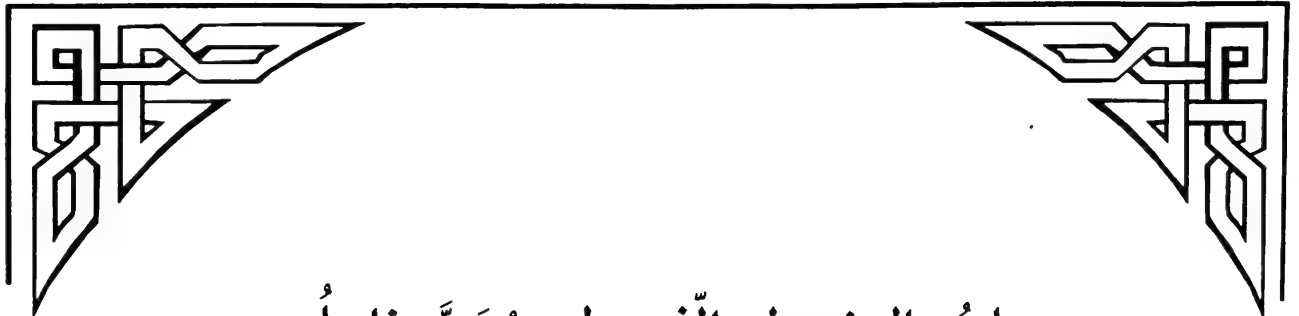
(٣) سقطت من (ب).

مُتَّصِلًا ، نَحْوَ : «أَضْرِبْ ، أَضْرِبَا ، أَضْرِبُوا ، أَضْرِبِي ، أَضْرِبْنَ».

.....
الأمر، وذكر فيه خمسة أمثلة، أو ستة، كما يُعلم مما يأتي، قوله:
(ولا يكون) أي: الفاعل مع الأمرِ إِلَّا مُتَّصِلًا، أي: ولا يأتي في
المتكلم، ولا في الغائب، ولذلك سكت الشارح عن أمثله، وعن
الإشارة إليه، وذكره في المخاطب بخمسة أمثلة للمذكر المنفرد
والمؤنث المنفرد، والمثنى مطلقًا، وجمع المذكر وجمع المؤنث وفي
بعض النسخ زيادة (اضربا) بعد اضربي، لمثنى المؤنث، ولا حاجة
إليه كما علمت.

[النائب عن الفاعل]
(بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ)

أَيُّ: الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ الَّذِي صَدَرَ مِنْهُ الْفِعْلُ،
وَرَسَمَهُ بِذِكْرِ بَعْضِ خَوَاصِّهِ تَقْرِيْبًا عَلَى الْمُبْتَدِئِ، فَقَالَ: (وَهُوَ
الْأَسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ)، لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ فِي رَفْعِهِ



بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

ولو عبّر بنائب الفاعل كما قال ابن مالِك^(١)، لكان أولى،
ليدخل الظرف ونحوه، ويشمل المفعول الثاني من أعطى، ولأنه
أخصر وأظهر، قوله: (لم يذكر) أي: ولم يقدّر بل جعل نسيًا منسيًا،
قوله: (الذي صدر منه الفعل) فيه ما تقدّم في الفاعل، قوله: (فاعله)
أي الاصطلاحى فلا يردّ نحو: (أنبت الربيع البقل)، قوله: (في
رفعه... إلخ) لو قال في جميع أحكامه لكان أخصر وأعم، ولو قال

(١) وما هو صحيح أن المصطلح من ابتكارت أبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ). يُنظر:
موسوعة المصطلح النحوي ٦٩٦/٢.

وَعَمْدِيَّتِهِ وَوُجُوبِ تَأْخِيرِهِ عَنِ الْفِعْلِ وَتَأْنِيثِ الْفِعْلِ لِتَأْنِيثِهِ، وَذَلِكَ
نَحْوَ: «ضَرَبَ زَيْدٌ»، وَالْأَصْلُ: «ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدًا»، فَحُذِفَ
«عَمْرُو» الَّذِي هُوَ فَاعِلُ «ضَرَبَ» لِغَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ، فَبَقِيَ
الْفِعْلُ مُحْتَاجًا إِلَى مَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ، فَأُقِيمَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ فِي

.....
في الرَّفْعِ والعمدية لكان أولى أيضًا، لأنَّ عمديته دونَ عمديّة الفاعل،
قوله: (ووجوب تأخيره) مقتضاهُ عدمُ وجوبِ ما قبله، وليسَ كذلكِ إلَّا
أَن يُقَالَ: صرَّحَ به هنا لمكانِ الخلافِ فيه [كما تقدّم] ^(١)، قوله:
(وتأنيث الفعل) هو إمَّا معطوفٌ على رفعه فيشملُ التأنيثَ الواجبَ،
وهو: إِذَا كَانَ النَّائِبُ مُؤَنَّثًا حَقِيقِيًّا وَاتَّصَلَ بِالْفِعْلِ [٤١/ظ] والجائزُ فيما
عدا ذلكَ، أَوْ معطوفٌ على تأخيره فيختصُّ بالأوَّلِ، وهذا فيه قصورٌ،
والأوَّلُ أَكْثَرُ فائِدَةً وَأَعَمُّ، قوله: (لتأنيثه) ما لم يكن مجرورًا، نحو:
مُرَّ بهنْدٍ، لأنَّ الجار والمجرورَ لا يوصَفَ بتأنيثٍ، قوله: (والأصلُ)
فيه تصرُّيحٌ بأصالةِ الفاعلِ وفرعيّةِ نائبه، وهو مذهبُ البصريينَ، [وهو
المرجح] ^(٢)، وَقَالَ الكوفيونَ: إِنَّهُ أَصْلُ بِرَأْسِهِ، وَنُسِبَ إِلَى سيبويه ^(٣)،
قوله: (لغرضٍ) مِنَ الْأَغْرَاضِ، نحو: تعظيمه، أَوْ تحقيره، أَوْ إبهامه،
أَوْ عَدَمُ تَعَلُّقِ الْقَصْدِ بِهِ، أَوْ الإيجازُ، أَوْ استقامةُ الوزنِ، أَوْ غَيْرُهَا،
كما هوَ فِي محلِّهِ، قوله: (فأقيم المفعولُ) أَي: حَيْثُ وَجَدَ، وَإِلَّا

(١) سقطت من (ث).

(٢) سقطت من (ت).

(٣) يُنظر: الكتاب ٤٢/١، وشرح عيون الإعراب، ص ٨٩، وارتشاف الضرب ١٨٤/٢ وما بعدها.

الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ، فَصَارَ مَرْفُوعًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَنْصُوبًا، فَالْتَبَسَ بِالْفَاعِلِ صُورَةً، فَاحْتِيجَ إِلَى تَمْيِيزِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ، فَأُبْقِيَ الْفِعْلُ مَعَ الْفَاعِلِ عَلَى أَصْلِهِ، وَغُيِّرَ مَعَ نَائِبِهِ فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ.

[تَغْيِيرُ الْفِعْلِ بَعْدَ حَذْفِ الْفَاعِلِ]

(فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ)

.....
فيقامُ غيرُهُ مما يَأْتِي، ويمكنُ كَوْنُ ذِكْرِهِ لِبَيَانِ الْأَصْلِ لَا لَتَعْيُنِ عَيْنِهِ، قَوْلُهُ: (صُورَةً)^(١) أَيِ وَمَعْنَى عِنْدَ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ أَصْلَهُ، أَوْ عِنْدَ الْإِلْبَاسِ، قَوْلُهُ: (فَاحْتِيجَ) إِلَى تَمْيِيزِ أَحَدِهِمَا وَإِنْ أَمِنَ اللَّبْسَ، قَوْلُهُ: (فَأُبْقِيَ... إلخ) هُوَ كَلَامٌ سَاقِطٌ، لِأَنَّ الْأَصْلَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا، قَوْلُهُ: (وغير مَعَ نَائِبِهِ) وَإِنَّمَا غَيَّرُوهُ إِلَى مَا ذَكَرَ لِتَمْيِيزٍ عَنِ الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ، وَلَوْ عَكَسَ مَا ذَكَرَهُ لَحَصَلَ ذَلِكَ التَّمْيِيزُ، لَكِنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الْكُسْرِ إِلَى الضَّمِّ ثَقِيلٌ فَرَاعُوا مَا فِيهِ الْخَفَةُ^(٢).

قَوْلُهُ: (فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ) وَسَكَتَ عَنِ الْأَمْرِ لِعَدَمِ وَجُودِهِ فِيهِ، وَسَيَأْتِي. (وَكُسِرَ... إلخ)^(٣) أَيِ: نَطَقَ بِهِ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ سَابِقًا نَحَوَ: شَرِبَ، وَيَجُوزُ فِي صَحِيحِ اللَّامِ إِسْكَانُ ثَانِيهِ، وَفِي مَعْتَلِهِمَا فَتْحَةُ نَحَوَ: (رَمَى) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَقَلْبِ الْيَاءِ أَلْفًا، وَهُمَا لَغَتَانِ لِبَعْضِ

(١) يَتَحَدَّثُ عَنِ التَّبَاسِ صُورَةُ الْفَاعِلِ عَنِ النَّائِبِ لِلْفَاعِلِ.

(٢) يُنْظَرُ: الْبَابُ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ ١٥٧/١ وَمَا بَعْدَهَا.

(٣) وَالنَّصُّ هَذَا فِي الْأَصْلِ فِي مَتْنِ الْأَجْرُومِيَّةِ: «فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ»، مَتْنُ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ١٢. وَيُنْظَرُ: شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ٧٠.

تَحْقِيقًا، كَ «ضَرَبَ»، أَوْ تَقْدِيرًا، كَ «قِيلَ»، وَ«بِيعَ»، وَ«شُدَّ»؛
(وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضَمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) تَحْقِيقًا، نَحْوُ:
«يُضْرَبُ»، أَوْ تَقْدِيرًا، نَحْوُ: «يُقَالُ»، وَ«يُبَاعُ»، وَ«يُشَدُّ»؛ وَسَكَتَ
عَنْ فِعْلٍ الْأَمْرِ لِأَنَّهُ لَا يُبْنَى لِلْمَفْعُولِ.

العرب^(١)، وما قيلَ إِنَّ ضَمَّ أَوَّلِهِ عوضٌ عن المرفوع المحذوف ليسَ
بشيءٍ، لأنَّ المفعولَ عوضٌ عنه، وأشارَ بقوله وكسُرُ ما قبلَ آخِرِهِ إلى
شموله للمزيد وغير الثلاثي، كالرُّباعيِّ والسُّداسيِّ، قوله: (أو تقديرًا)
أي: في الضَّمِّ والكسْرِ معًا أو في أحدهما، قوله: (كقيل) [٤٢/و]
أصلُهُ (قُول) بضمِّ القافِ وكسْرِ الواوِ، فنُقلت حركتها إلى القافِ بعد
سلبِ حركتها، فقلبتْ ياءً لكسْرِ ما قبلها الآنَ وتحريكها الأصليِّ، أو
سكونها الآنَ، وفي فائِهِ الكسْرُ الخالصُ والإشمامُ، وكذا فيما بعده
من المعتلِّ والصَّحيحِ، وأصلُ (بيع) بكسْرِ التَّحْتِيَّةِ فنُقلتِ الكسرةُ إلى
الموحَّدة بعدَ سلبِ حركتها فسُكنت، وأصلُ (شُدَّ) بكسْرِ الدَّالِ
الأولى فأسكنت للَخَفَةِ وأدغمت^(٢).

قوله: (ضَمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) أي: نطقَ به كذلك كما
مرَّ، ليدخلَ: يُسَمَّعُ، ويعطى، واختيرَ هنا الفتحُ لثقلِ المضارعِ، ودخلَ
فيه الرُّباعيُّ والخماسيُّ والسُّداسيُّ نحو: يُسْتَخْرَجُ، قوله: (أو تقديرًا)
أي: في الفتحِ فقط، ولا يأتي التَّقديرُ في الضَّمِّ هنا [فراجعهُ]^(٣).

(١) وتُعزى لبني فقعس وبني دُبَيْر. يُنظر: شرح الأشموني ٥٥٣/٢.

(٢) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٦٤١/٤ - ١٦٤٦، وشرح الأشموني ٥٥١/٢ - ٥٥٧.

(٣) سقطت من (ب)، و(ث).

[أقسام نائب الفاعل]

(وهو)؛ أي: المفعول الذي لم يسم فاعله، (على قسمين: ظاهر ومضمّر) كما تقدّم في الفاعل؛ (فالظاهر) المُسند إليه الماضي، (نحو قولك: «ضرب زيد») بضم الضاد وكسر الراء، وإعرابه: «ضرب» فعل ماضٍ مبنيّ لما لم يسم فاعله، و«زيد» مفعول ما لم يسم فاعله، ويسمى أيضًا: نائب الفاعل؛ (و) المُسند إليه المضارع، نحو قولك: «يُضرب زيد») بضم أوله وفتح ما قبل آخره، وإعرابه: «يُضرب» فعل مضارع مبنيّ لما لم يسم فاعله، وإن شئت قلت:

تنبيه:

يخرج من كلام المصنّف الأفعال الجامدة، ويدخل فيه الأفعال الناقصة، نحو: كاد، وكان، بناءً على الأصح من جواز بناء اسم المفعول منها، نحو: يكون [وعليه: فالنائب ضمير المصدر أو الظرف إن كان لا خبرها.

قوله: (فالظاهر... إلخ) ^(١) بما ويرفعه الماضي مطلقاً والمضارع المسند إلى الغائب كما تقدّم، وفي ذكر أقسامه ما مرّ، أنّها ثمانية أو عشرة كما أشار إليه بقوله، وقس على ما بقي إلى آخره، قوله: (مبنيّ لما لم يسم فاعله) أي: مبنيّ للإسناد إلى مفعولٍ لم يسم فاعل فعله فما واقعهُ على المفعول، قوله: (مفعول ما لم يسم فاعله)

(١) من حاشية (أ).

مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، أَوْ لِلْمَجْهُولِ؛ وَ«زَيْدٌ» نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ أَوْ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ. (و) لَا فَرْقَ فِي الْفِعْلِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُجَرَّدًا كَمَا مَرَّ، وَمَزِيدًا نَحْوَ قَوْلِكَ: «(أَكْرِمَ عَمْرُو)» بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَ«يُكْرِمُ عَمْرُو» بِضَمِّ أَلْيَاءِ وَفَتْحِ الرَّاءِ، وَإِعْرَابُهُمَا عَلَى وَزَانِ مَا مَرَّ قَبْلَهُمَا، وَقِسْ مَا بَقِيَ مِنْ أَقْسَامِ الظَّاهِرِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي بَابِ الْفَاعِلِ.

(و) الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ (الْمُضْمَرُ) قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ، فَالْمُتَّصِلُ (نَحْوَ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ) بِضَمِّ الضَّادِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالْتَاءُ الْمَضْمُومَةُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ (وُضِرْنَا) بِضَمِّ الضَّادِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَ«نَا» ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ أَوْ الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ (وَضَرَبْتُ) بِضَمِّ الضَّادِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِ التَّاءِ، وَإِعْرَابُهُ:

أي: مفعول فعلٍ لم يسم فاعله، قوله: (مبني للمفعول) أي مبني للإِسْنَادِ إِلَى الْمَفْعُولِ وَكَذَلِكَ لِلْمَجْهُولِ، أَي يَقَالُ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا نَظَرًا لِلصِّيغَةِ، قَوْلُهُ: (مَزِيدًا) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ اسْمُ مَفْعُولٍ أَيْ: مَزِيدًا فِيهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ اسْمُ مَكَانٍ، أَيْ: مَحَلُّ الزِّيَادَةِ، [وَفِي أَقْسَامِهَا وَأَمْثَلِهَا مَا تَقَدَّمَ] (١).

(١) سقطت من (ث).

«ضَرَبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ وَالْتَاءُ الْمَفْتُوحَةُ ضَمِيرُ
 الْمُخَاطَبِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛
 (وَضَرَبْتَ) بِضَمِّ الضَّادِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَالْتَاءُ الْمُثَنَاءُ فَوْقَ، وَإِعْرَابُهُ:
 «ضَرَبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالْتَاءُ الْمَكْسُورَةُ ضَمِيرُ
 الْمُخَاطَبَةِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛
 (وَضَرَبْتُمَا) بِضَمِّ الضَّادِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَضَمِّ الْتَاءِ الْمُثَنَاءُ فَوْقَ،
 وَإِعْرَابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالْتَاءُ الْمَضْمُومَةُ
 الْمُتَّصِلَةُ بِالْفِعْلِ ضَمِيرُ الْمُثَنَى الْمُخَاطَبِ مُطْلَقًا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى
 أَنَّهَا مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ عَلَامَةٌ عَلَى التَّثْنِيَةِ؛
 (وَضَرَبْتُمْ) بِضَمِّ الضَّادِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَضَمِّ الْتَاءِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْمِيمِ،
 وَإِعْرَابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالْتَاءُ الْمَضْمُومَةُ
 ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِينَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى النِّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ،
 وَالْمِيمُ عَلَامَةٌ الْجَمْعِ؛ (وَضَرَبْتُمْ) بِضَمِّ الضَّادِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَضَمِّ
 الْتَاءِ الْمُتَّصِلَةِ بِالنُّونِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ
 لِلْمَفْعُولِ وَالْتَاءُ الْمَضْمُومَةُ ضَمِيرُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ الْحَاضِرِ وَالنُّونُ
 الْمُشَدَّدَةُ عَلَامَةٌ جَمْعِ الْإِنَاثِ الْمُخَاطَبَاتِ؛ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْفِعْلَ
 فِي الْجَمِيعِ مَضْمُومٌ الْأَوَّلِ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَ الْآخِرِ، وَأَنَّ الْتَاءَ فِي
 الْجَمِيعِ مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، إِلَّا أَنَّهَا لَمَّا وُضِعَتْ مُشْتَرَكَةً
 بَيْنَ الْمَفْرَدِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَالْمُخَاطَبَةِ وَالْمُثَنَى وَالْمَجْمُوعِ

قوله: (والْتَاءُ المثناءُ فوقَ) أي: [٤٢/ظ] المكسورة وكان حقه

ذكره ولعله استغنى بما بعده.

أَحْتِيجَ إِلَى تَمْيِيزِ كُلِّ مِنْهَا عَنِ الْآخِرِ، فَضَمُّوْهَا فِي الْمُتَكَلِّمِ،
وَفَتْحُوهَا فِي الْمُخَاطَبِ الْمَذْكُورِ، وَكَسَرُوهَا فِي الْمُخَاطَبَةِ الْمُؤَنَّثَةِ،
وَزَادُوا أَلِمِيمَ وَالْأَلِفَ فِي خِطَابِ الْمُثْنَى، وَالْمِيمَ وَحَدَهَا فِي
خِطَابِ الْجَمْعِ فِي التَّذْكِيرِ، وَالنُّونَ الْمُشَدَّدَةَ فِي خِطَابِ الْجَمْعِ
فِي التَّأْنِيثِ؛ وَمُنَاسَبَةُ كُلِّ بِمَا اخْتَصَرَ بِهِ تُطْلَبُ مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ؛
هَذَا كُلُّهُ فِي الْحَاضِرِ.

(و) تَقُولُ فِي الْغَائِبِ: (ضَرَبَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسَرِ مَا قَبْلَ
آخِرِهِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ
مُسْتَتِرٌ جَوَازًا مَرْفُوعٌ الْمَحَلُّ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ،
تَقْدِيرُهُ هُوَ، وَهُوَ ضَمِيرُ الْمَفْرَدِ الْغَائِبِ؛ (وَضَرَبْتَ) بِضَمِّ الضَّادِ

قَوْلُهُ: (ومناسبة كل... إلخ) تقدّم ما يشير إلى بعضه في
الفعل، وأمّا في الضمير فمنه إنهم أعطوا أوّل الحركات وهو الضمة
لأوّل الضمائر وهو المتكلّم وحده، وألحقوا به مثنى المخاطب وجمعه
رجوعاً إلى الأصل مع عدم الالتباس وللخفة أيضاً، وفتحت في
المخاطب المفرد المذكر لأنّه يلي المتكلّم، والفتح يلي الرفع،
والكسر مع المخاطبة لأنّ الكسر يلي الفتح، ولمناسبة الكسر للتأنيث،
وغير ذلك ممّا يعلم من مراجعة محله^(١).

(١) يُنظر: علل النحو، لابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: د.محمود جاسم الدرويش،
مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، تأليف: د.محمد يحيى سالم الجبوري،
ط/١، دار الكتب العلمية - بيروت، ٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ، ص ١٠٢ - ١٠٤.

وَكَسَرَ الرَّاءِ وَسُكُونِ التَّاءِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ
لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ السَّاكِنَةُ فِي آخِرِهِ حَرْفٌ تَأْنِيثٌ، وَمَفْعُولٌ مَا لَمْ
يُسَمَّ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا فِي «ضَرَبْتَ»، تَقْدِيرُهُ هِيَ، وَهِيَ
ضَمِيرُ الْمُفْرَدَةِ الْغَائِبَةِ؛ (وَضَرَبَا) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ،
وَإِعْرَابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْأَلِفُ
الْمُتَّصِلَةُ بِالْفِعْلِ ضَمِيرُ الْمُثْنَى الْمَذْكَرِ الْغَائِبِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى
أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ وَأَخْلَ بِ «ضَرَبْتَا» لِمُثْنَى الْمُؤَنَّثِ
الْغَائِبِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ حَرْفٌ
تَأْنِيثٌ، وَالْأَلِفُ ضَمِيرُ الْمُثْنَى الْمُؤَنَّثِ الْغَائِبِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى
النِّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ؛ (وَضَرَبُوا) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ،
وَإِعْرَابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالْوَاوُ ضَمِيرُ
الْجَمَاعَةِ الْمَذْكَرِينَ الْغَائِبِينَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى النِّيَابَةِ عَنِ
الْفَاعِلِ، وَالْأَلِفُ حَرْفٌ زَائِدٌ؛ (وَضَرَبْنَ) بِضَمِّ الضَّادِ وَكَسْرِ الرَّاءِ
وَسُكُونِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ
يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْتُونُ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ
عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْمُتَّصِلِ.

وَتَقُولُ فِي الْمُنْفَصِلِ: «مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا

قَوْلُهُ: (وَأَخْلَ بِضَرَبْتَا) وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (وَتَقُولُ فِي الْمُنْفَصِلِ) أَي: الْوَاقِعُ بَعْدَ إِلَّا، أَوْ مَا فِي

مَعْنَاهُ.

نَحْنُ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتِ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمْ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُنَّ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُوَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هِيَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُمَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُمْ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُنَّ»، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: «إِنَّمَا ضَرَبَ أَنَا»، «إِنَّمَا ضَرَبَ نَحْنُ»، ... إِلَى آخِرِهِ؛ وَالْفِعْلُ فِي الْجَمِيعِ مَضْمُومٌ الْأَوَّلِ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَ الْآخِرِ، وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا أَمَكَّنَ فِي الْمُضَارِعِ، فَلَا نَطَوَّلُ بِذِكْرِهِ.

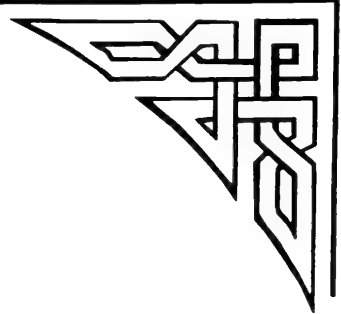
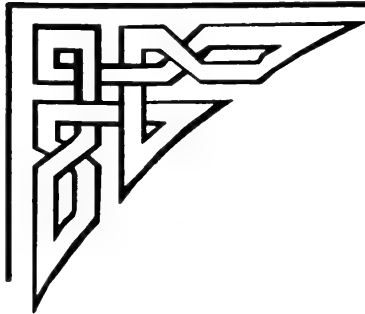
قوله: (إِلَى آخِرِهَا) أَي: الْأَمْثَلَةُ الْإِثْنِي عَشَرَ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَعَ الْمَاضِي، قَوْلُهُ: (وَقَسَّ عَلَيْهِ) مَا أَمَكَّنَ فِي الْمُضَارِعِ، وَسَكَتَ عَنِ الْأَمْرِ لِعَدَمِ إِمْكَانِهِ كَمَا مَرَّ، وَالْمَمَكْنُ مِنَ الْمُضَارِعِ هُوَ الْمُتَّصِلُ مُطْلَقًا، وَالْمَنْفَصِلُ الْمُسْنَدُ إِلَى الْغَائِبِ، نَحْوُ: (أَنَا أَضْرَبُ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ إِلَى آخِرِهِ، وَمَا يَضْرَبُ إِلَّا أَنَا، وَإِنَّمَا يُضْرَبُ أَنَا، بِضَمِّ التَّحْتِيَّةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ إِلَى آخِرِهِمَا، [وَاللَّهُ أَعْلَمُ] ^(١).

(١) سقطت من (ت).

[الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ]
(بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ)

وَهُوَ أَلْبَابُ الثَّلَاثِ وَالرَّابِعُ مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ.

(الْمُبْتَدَأُ هُوَ: الْأَسْمُ) الصَّرِيحُ



بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وهذه التسمية المشهورة، وقد سماها سيويه^(١): بالمبني والمبني عليه، وأهل الميزان^(٢): بالموضوع^(٣) والمحمول^(٤)، وجمعهما في محلٍّ لتلازمهما، قوله: (الاسم) أي: المعرفة لأنه لا يُبتدأ بنكرة إلاَّ بمسوِّغٍ من خصوصٍ أو عمومٍ، قوله: (الصَّريحُ) المقابلُ للمؤوَّلِ، كما

(١) الكتاب ١٢٦/٢. ويُنظر: موسوعة المصطلح النحوي ٢٤٦/١.

(٢) وهم أهل الكلام والمنطق، ويُنظر في مفهوم (المبني) عندهم: التعريفات، ص ١١١.

(٣) الموضوع: «هو ما يُبحث فيه عن عوارضه الذاتية». كشف اصطلاحات الفنون ٣٣٦/٣.

(٤) والمحمول هو: «هو المحكوم به في القضية الحملية دون الشرطية». كشف اصطلاحات الفنون ٤٨٧/١.

أَوْ الْمُؤَوَّلُ، (الْمَرْفُوعُ) لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا بِالْأَبْتِدَاءِ، (الْعَارِي)؛ أَي: الْمُجَرَّدُ، (عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ) غَيْرِ الزَّائِدَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا؛ فَخَرَجَ بِـ «الْأَسْمِ» الْفِعْلُ وَالْحَرْفُ،

ذكره فیدخلُ فيه الظَّاهِرُ والمضمَرُ، وليسَ المرادُ به ما قابلَ الكنايةَ، لأنَّه اصطلاحُ أهلِ الأصولِ^(١)، قوله: (المؤوَّل) حقيقةً بالسَّبكِ، ومنه: (تَسْمَعُ بِالمُعَيَّنِ)^(٢) فإنَّه على تقديرِ أنْ، أي: سماعك، وقيل: المراد لفظ الفعل فلا حاجةً لتأويلٍ، والمؤوَّل [٤٣/و] حكمًا، ومنه: (لا إلهَ إلا الله كنز)^(٣)، قوله: (لفظًا) في المعربِ، فهو شاملٌ للتَّقديرِ، قوله: (بالابتداءِ) فعاملُهُ معنويٌّ، [وهو الرَّاجِحُ]^(٤)، قوله: (العاري) أي: الموجودُ على تلك الصِّفَةِ، فلا يستدعي سبقَ وجودِها، والمرادُ: العاري من حيثُ رفعه، وإنْ لم يَعْرِ من جهةٍ أخرى، قوله: (فخرجَ بالاسمِ الفعلُ والحرفُ) أي: ما لم يردْ لفظُهُما، وإلَّا فهما من الأسماءِ، ويجوزُ فيها البناءُ والإعرابُ.

(١) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون ١٣/٣.

(٢) يُنظر المثل: كتاب جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، المكتبة العصرية - صيدا/بيروت، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ٢٢٧/١، ومجمع الأمثال، لأي الفضل الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/٣، دار الفكر - بيروت، ١٣٩٣هـ/١٩٧٢م، ١٢٩/١.

(٣) حديث أخرجه الترمذي (ت ٢٧٩هـ) في باب فضل لا حول ولا قوَّة إلا بالله بلفظ: «أَكْثَرُ مِنْ قَوْلِ لا حول ولا قوَّة إلا بالله، فإنَّها من كنز الجنة»، برقم (٣٦٠١)، سنن الترمذي، للحافظ محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن، ط/٢، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص ٨١٨.

(٤) سقطت من (ج).

وَبِـ «الْمَرْفُوعِ» الْمَنْصُوبُ وَالْمَجْرُورُ بِغَيْرِ الزَّائِدِ أَوْ شَبْهِهِ،
وَبِـ «الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ» الْفَاعِلُ وَأَسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا
لِكَوْنِ عَامِلِهِمَا لَفْظِيًّا، وَهُوَ الْفِعْلُ؛ مِثَالُ الْأَسْمِ الصَّرِيحِ الْوَاقِعِ
مُبْتَدَأً: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، فَ «زَيْدٌ» مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْأَبْتِدَاءِ،

قوله: (وبالمرفوع... إلخ) وخرج به أيضًا ما لا إعراب له كاسم
الفعل، قوله: (الزائد)^(١) كالباء في: بحسبك درهم، ومن في نحو: ﴿هَلْ مِنْ
خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [سورة فاطر: ٣]، قوله: (وشبهه) أي: الزائد كلعل في نحو^(٢):

[١٤] لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ

(ورب) في نحو: (رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيْتُهُ)، فالمجرور في محل
رفع على الأصح بالابتداء، قوله: (الفاعل) ولو حكمًا، فدخل نائبه،
قوله: (واسم كان وأخواتها) وكذا خبر إن وأخواتها، ولم يذكره
للاكتفاء في الإخراج ببعض ما يحترز منه، قوله: (والابتداء... إلخ)
هو تعريف بالأعم فلا يردُّ نحو: (أقائم الزيدان) مما فاعله سد مسدَّ
الخبر، ولا نحو: أقلُّ رجل يقول كذا، فإنَّ أقلُّ مبتدأ لا خبر له،
والجملة بعد رجلٍ صفة له، وقد يُقال: المراد بالخبر ما يعمُّ

(١) يُنظر: الهامش السابق.

(٢) قطعة من شاهد، من (الطويل) لكعب بن سعيد الغنوي. وتمامه:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْزُقِ الصَّوْتِ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ
أبو المغوار: اسم أخي الشاعر. الشاهد فيه: قوله: (لعلَّ أبي) حيث جرَّ (لعلَّ) لفظ
(أبي) على لغة عُقِيل.

يُنظر: شرح ابن عقيل ٤/٢، المقاصد النحوية ٢٤٦/٣، وشرح الأشموني ٧٧٠/٢.

وَالْأَبْتِدَاءُ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِهْتِمَامِ بِالشَّيْءِ وَجَعْلِهِ أَوَّلًا لِثَانٍ بِحَيْثُ يَكُونُ
الْثَّانِي خَبَرًا عَنِ الْأَوَّلِ، وَ«قَائِمٌ» خَبَرُهُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ؛
وَمِثَالُ الْأَسْمِ الْمُرْوُولِ الْوَاقِعِ مُبْتَدَأً: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [٢١]
سُورَةُ الْبَقَرَةِ / آيَةُ: [١٨٤] فَ «أَنْ تَصُومُوا» فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ عَلَى
الْأَبْتِدَاءِ، وَ «خَيْرٌ» خَبَرُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: صَوْمُكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ.

(وَالْخَبَرُ) الْأَصْلِيُّ (هُوَ: الْأَسْمُ الْمَرْفُوعُ) بِالْمُبْتَدَأِ (الْمُسْنَدِ

الْحَقِيقِيِّ وَالْحَكْمِيِّ، وَالْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ خَبَرٌ حُكْمًا، وَكَذَا صِفَةُ النَّكْرَةِ
الْمَذْكُورَةِ لِقَوْلِهِمْ: إِنَّهَا سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ، قَوْلُهُ: (صِيَامُكُمْ) وَفِي
نَسْخَةٍ: صَوْمُكُمْ، قَوْلُهُ: (الْأَصْلِيُّ) لِإِخْرَاجِ نَحْوِ الْجُمْلَةِ، لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ
لَهَا اسْمٌ، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ الْإِفْرَادَ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النِّسْبَةِ
الْإِفْرَادُ، وَفِي الْخَبَرِ الْجُمْلَةُ أَكْثَرُ مِنْ نِسْبَةٍ لِأَنَّ فِيهَا نِسْبَةَ الْفِعْلِ مِثْلًا
إِلَى فَاعِلِهِ، وَنِسْبَةَ مَجْمُوعِهِمَا إِلَى الْمُبْتَدَأِ وَهَكَذَا، وَلَيْسَ فِي تَعَدُّدِ
الْخَبَرِ وَحْدَهُ، أَوْ مَعَ الْمُبْتَدَأِ تَعَدُّدُ نِسْبَةٍ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مَعْتَبَرٌ مَعَ
وَاحِدٍ، قَوْلُهُ: (الْأَسْمُ) خَرَجَ بِهِ [٤٣/ظ] الْفِعْلُ، وَالْحَرْفُ عَلَى مَا مَرَّ،
وَشَمَلَ الْمَرْفُوعَ لَفْظًا، أَوْ تَقْدِيرًا، أَوْ مُحَلًّا، وَقَدْ يَغْنِي عَنْهُ إِذَا كَانَ
وصفًا معتمدًا على استفهام، أَوْ نفي مرفوع به فاعلاه، أَوْ نائبُهُ، نَحْوُ:
قَائِمٌ زَيْدٌ، وَمَضْرُوبٌ عَمْرٌو، وَيَجُوزُ كَوْنُ الْوَصْفِ خَبَرًا مُقَدَّمًا، وَيَجِبُ
هَذَا إِذَا كَانَ الْوَصْفُ غَيْرَ مُفْرَدٍ، نَحْوُ: قَائِمَانِ الزَّيْدَانِ.

قَوْلُهُ: (بِالْمُبْتَدَأِ)^(١) مُتَعَلِّقٌ بِالْمَرْفُوعِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ طَالِبًا لَهُ،

(١) أَي: الْخَبَرِ.

إِلَيْهِ)؛ أَي: إِلَى الْمُبْتَدَأِ؛ ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مُفْرَدَيْنِ لِمَذْكَرٍ (نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ)، فَ «زَيْدٌ» مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْأَبْتَدَاءِ، وَ «قَائِمٌ» خَبَرُهُ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ؛ (وَ) تَارَةً يَكُونَانِ مُثْنَيْنِ لِمَذْكَرٍ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ) فَ «الزَّيْدَانِ» مَرْفُوعٌ عَلَى الْأَبْتَدَاءِ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْأَلِفُ، وَ«قَائِمَانِ» خَبَرُهُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْأَلِفُ أَيْضًا؛ (وَ) تَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ لِمَذْكَرٍ جَمَعَ تَصْحِيحٌ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ)

ولذلك عمل فيه مع جموده، قوله: (مفردين)^(١) من الإفراد المقابل للمثنى، [والمجموع]^(٢)، لا المقابل للتعدد [كما مرّت الإشارة إليه]^(٣)، فإذا تعدّد الخبر: فإما لمبتدأ متعدّد حقيقةً، نحو: بنوك كاتبٌ، وشاعرٌ، وعالمٌ، أو حكمًا نحو: ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ الآية [سورة الحديد: ٢٠]، ويجب العطف في ذلك على الأصحّ أو لمبتدأ مفردٍ، وتعدّد الخبر فيه: إمّا لفظًا ومعنى، نحو: زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ، ويجوزُ فيه العطف وتركه، وأمّا لفظًا فقط، نحو: الرُّمَانُ حِلْوٌ حامضٌ، ولا يجوزُ فيه العطف، ولا توسطُ الخبرِ بينهما، ولا تقديمهما عليه [على الأصحّ]^(٤).

قوله: (قائمون)، أو قيام ويجوزُ بدلُ قيام: قائمون، ويجوزُ بدلهُ

(١) والنّصُّ في الأصل في متن الأجرومية: «والخبر: هو الاسم المرفوع المسند إليه...»، - ص ١٢.

(٢) سقطت من (ث).

(٣) سقطت من (ج).

(٤) سقطت من (ث).

فَ «الزَّيْدُونَ» مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْوَاوُ نِيَابَةٌ
عَنِ الضَّمَّةِ، وَ«قَائِمُونَ» خَبَرُهُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْوَاوُ
أَيْضًا نِيَابَةٌ عَنِ الضَّمَّةِ؛ وَتَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ لِمُذَكَّرِ جَمْعٍ
تَكْسِيرٍ، نَحْوَ قَوْلِكَ: «الزُّيُودُ قِيَامٌ»؛ وَتَارَةً يَكُونَانِ مُفْرَدَيْنِ
لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوَ: «هِنَّدٌ قَائِمَةٌ»؛ وَتَارَةً يَكُونَانِ مُثَنَّيْنِ لِمُؤَنَّثٍ،
نَحْوَ: «الْهِنْدَانُ قَائِمَتَانِ»؛ وَتَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ لِمُؤَنَّثٍ جَمْعٍ
تَصْحِيحٍ، نَحْوَ: «الْهِنْدَاتُ قَائِمَاتٌ»؛ وَتَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ
جَمْعٍ تَكْسِيرٍ لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوَ: «الْهُنُودُ قِيَامٌ».

[الْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ]

(وَالْمُبْتَدَأُ) مِنْ حَيْثُ هُوَ (قِسْمَانِ): قِسْمٌ (ظَاهِرٌ، وَ) قِسْمٌ
(مُضْمَرٌ؛ فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ) مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»،
وَ «الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ»، وَ«الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ (وَ)

أَيْضًا (قَائِمَةٌ) عَلَى تَأْوِيلِ الْجَمَاعَةِ، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ، وَبَدَلَ (قَائِمَاتٌ،
قِيَامٍ)، وَبَدَلَ (قِيَامٍ، قَائِمَاتٍ).

قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ)^(١) هُوَ لَا يَقِيدُ كَوْنَهُ ظَاهِرًا، أَوْ مُضْمَرًا،
وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ: أَنَّ مَوْرَدَ الْقِسْمَةِ مَفْهُومُ الْمُبْتَدَأِ لَا مَا صَدَقَ ذَلِكَ،
الْمَفْهُومُ وَالْمَحْكُومُ فِي قَوْلِنَا: الْمُبْتَدَأُ إِمَّا ظَاهِرٌ، أَوْ مُضْمَرٌ، هُوَ مَا
صَدَقَ الْمَفْهُومُ، لَا نَفْسُهُ فَلَمْ يَتَّحِدَا، [قَوْلُهُ: (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) مِنْ

(١) مِنْ هُنَا بَدَأَ فِي شَرْحِ الْمُبْتَدَأِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُضْمَرٌ بَعْدَ أَنْ شَرَحَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ ظَاهِرًا.

الْمُبْتَدَأُ (الْمُضْمَرُ أَتْنَا عَشَرَ) ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا، (وَهِيَ: أَنَا) لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، (وَنَحْنُ) لِلْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ أَوْ الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ، (وَأَنْتَ)،

الأمثلة السابقة^(١).

قوله: (منفصلاً) قيد به لأنه لا يكون متصلاً إلا في، نحو: لولاي، ولولاك، ولولاه، فإنَّ الضمير في محل رفع بالابتداء وخبره [٤٤/و] محذوف قال الجمهور: وفي محل جر بـ(لولا) أيضاً، وقال الأخفش: إنها ليست جارة له، وإنما أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا في ما أنا كانت، ولا أنت كانا، لكنهم قالوا: إنَّ النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها بالأسماء الظاهرة في الاستقلال^(٢)، قوله: (أنا) وقد تبدل همزته ها نحو: (هنا)^(٣) وقد تُمَدُّ همزته، نحو: أنا فعلت، وقد تسكن نونه في الوصل للمتكلم وحده مذكراً أو مؤنثاً، قوله: (ونحن) هو لما فوق الواحد مذكراً، أو مؤنثاً، وضمه إمّا لكونه ضميراً مرفوعاً، أو لدلالته على المجموع الذي حقه الواو، والضمّة

(١) سقطت من (ت).

(٢) وقصارى القول في هذه المسألة: إنَّ سيبويه وأصحابه يذهبون إلى أنَّ (لولا) حرف خفض، والضمير الذي بعدها مخفوض بها. ورأي الأخفش وعد من الكوفيين أنَّ (لولا) باقية على بابها من رفع ما بعدها وخرج بالصيغة من الرفع إلى الخفض. يُنظر: الكتاب ٣٨٨/١، والمقتضب ٧٣/٣، رصف المباني، ص ٣٦٤، والجنى الداني، ص ٥٤٥.

(٣) يُنظر: كتاب الإبدال، لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مجمع اللغة العربية - القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، ص ٨٨.

بِفَتْحِ التَّاءِ لِلْمُخَاطَبِ، (وَأَنْتِ) بِكَسْرِ التَّاءِ لِلْمُخَاطَبَةِ، (وَأَنْتُمَا)،
بِضَمِّ التَّاءِ لِلْمُثَنَّى مُطْلَقًا، (وَأَنْتُمْ)، بِضَمِّ التَّاءِ لِجَمْعِ الذُّكُورِ
الْمُخَاطَبِينَ، (وَأَنْتُنَّ) لِجَمْعِ الْإِنَاثِ الْمُخَاطَبَاتِ، (وَهُوَ) لِلْمُفْرَدِ
الْغَائِبِ، (وَهِيَ) لِلْمُفْرَدَةِ الْغَائِبَةِ، (وَهُمَا) لِلْمُثَنَّى الْغَائِبِ مُطْلَقًا،
مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا، (وَهُمْ) لِجَمْعِ الذُّكُورِ الْغَائِبِينَ، (وَهُنَّ) لِجَمْعِ

.....
مِنْ جِنْسِهَا، أَوْ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْمَرْفُوعِ، فَحُرْكَ بِحَرَكَتِهِ، أَوْ تَشْبِيهَا
(بِقَبْلُ، وَبَعْدُ)، وَقِيلَ أَصْلُهُ مَضْمُومُ الْحَاءِ، سَاكِنُ التَّوْنِ، فَعَكَسَ
بِالنَّقْلِ تَخْفِيفًا، وَزَعُمَ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ ضَمِيرَ (نَحْنُ) إِذَا كَانَ لِلْمَعْظَمِ
نَفْسَهُ يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِمُفْرَدٍ مُرَدُّودٍ^(١)، قَوْلُهُ: (وَأَنْتِ) وَفِرْعُوهُ
وَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمِيرَ فِيهَا أَنَّ وَحْدَهَا، وَأَصْلُهَا أَنَا، وَكَانَ الْقِيَاسُ
فِيهِ أَنَّ يَلْحَقَ بِتَاءِ مَضْمُومَةٍ، لَكِنَّهُمْ تَرَكُوهَا لَكُونَ الْمُتَكَلِّمِ هُوَ
الْأَصْلُ، وَجَعَلُوا تَرْكَ الْعَلَامَةِ عِلَامَةً لَهُ، وَقِيلَ: الضَّمِيرُ جَمِيعُ
الْكَلِمَةِ، وَقِيلَ: الضَّمِيرُ (التَّاءِ) وَحْدَهَا، وَوَصِلْتُ بِمَا قَبْلَهَا لِعَدَمِ
اسْتِقْلَالِهَا^(٢)، قَوْلُهُ: (وَهُوَ) وَفِرْعُوهُ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمِيرَ جَمْلَةٌ
(هُوَ، وَهِيَ) مِنْ (الْهَاءِ، وَالْوَاوِ، وَالْيَاءِ) وَقِيلَ: الْوَاوِ، وَالْيَاءِ
لِلْإِشْبَاعِ لَا مِنَ الضَّمِيرِ، وَرَدَّ بِتَحْرِيكِهِمَا، وَعَلَى الْأَوَّلِ: يَجُوزُ فِيهِمَا
الْإِسْكَانُ وَالتَّشْدِيدُ، وَإِنَّ الضَّمِيرَ فِي غَيْرِهَا هُوَ (الْهَاءُ) وَحْدَهَا،
وَكَانَ قِيَاسُ الْمُثَنَّى هُوَ (مَا، وَهِيَا) وَالْجَمْعُ (هُم، وَهِنَّ) وَلَكِنَّهُمْ

(١) يُنْظَرُ فِي (نَحْنُ): لِسَانُ الْعَرَبِ ٤٢٧/١٣ (نَحْنُ).

(٢) يُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤٦٢/١ - ٤٧٤.

الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ؛ وَتُسَمَّى هَذِهِ الضَّمَائِرُ ضَمَائِرَ الرَّفْعِ الْمُنْفَصِلَةِ،
وَالْغَالِبُ فِيهَا إِذَا وَقَعَتْ مُبْتَدَأَاتٍ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهَا بِمَا يُطَابِقُهَا فِي
الْمَعْنَى، (نَحْوَ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ)، فَ «أَنَا» ضَمِيرُ رَفْعٍ مُنْفَصِلٌ فِي
مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْأَبْتِدَاءِ، وَ«قَائِمٌ» خَبَرُهُ، (وَنَحْنُ قَائِمُونَ)، فَ «نَحْنُ»
مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ ضَمِيرُ رَفْعٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِغْرَابٌ لِأَنَّهُ
ضَمِيرٌ، وَمَحَلُّهُ رَفْعٌ، وَ«قَائِمُونَ» خَبَرُهُ مَرْفُوعٌ بِالْوَاوِ نِيَابَةً عَنِ
الضَّمَّةِ، (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) مِنْ نَحْوِ: «أَنْتَ قَائِمٌ»، وَ«أَنْتِ قَائِمَةٌ»،
وَ «أَنْتُمَا قَائِمَانِ»، وَ«أَنْتُمْ قَائِمُونَ»، وَ«أَنْتُنَّ قَائِمَاتٌ»، وَ«هُوَ قَائِمٌ»،
وَ«هِيَ قَائِمَةٌ»، وَ«هُمَا قَائِمَانِ»، وَ«هُمْ قَائِمُونَ»، وَ«هُنَّ قَائِمَاتٌ»؛
فَالْمُبْتَدَأُ فِي هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ كُلُّهَا مُضَمَّرٌ مَبْنِيٌّ لَا يَدْخُلُ فِيهِ إِغْرَابٌ؛
وَالصَّحِيحُ فِي أَنَا وَأَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ أَنَّ الضَّمِيرَ هُوَ

حذفوا الواو، والياء تخفيفاً^(١).

قوله: (والغالب... إلخ) ومن غير الغالبِ أفعال التَّفْضِيلِ إِذَا
جُرِّدَ مِنْ (أَل) والإضافةِ فَإِنَّهُ يُفْرَدُ [٤٤/ظ] ويذكرُ مطلقاً وما استوى فيه
المذكرُ وغيره، نحو: (أَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ) وَأَنْتُنَّ أَفْضَلُ مِنْ
عَمْرُو، ونحو: (أَنْتَ، وَأَنْتِ) صَبُورٌ أَوْ جَرِيحٌ.

قوله: (والصَّحِيحُ) أَنَّ الضَّمِيرَ قد مرَّ تقريرُهُ (أَنْتُمَا) ومنه: أَنَا،
هو جملة الضمير خلافاً لما ذكره، ومقابلُ الصَّحِيحِ فيه، وسكتَ عن
(نَحْنُ)، والصَّحِيحُ أَنَّ جملته هي الضَّمِيرُ، وعن ضمائر الغائبِ،

(١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٥٥/١ - ٤٥٩.

«أَنَّ» فَقَطْ، وَأَنَّ اللَّوَّاحِقَ لَهَا حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ.

[أَقْسَامُ الْخَبَرِ]

(وَالْخَبَرُ) مِنْ حَيْثُ هُوَ (قِسْمَانِ:) قِسْمٌ (مُفْرَدٌ، وَ) قِسْمٌ (غَيْرُ مُفْرَدٍ)، وَالْمُرَادُ بِـ «الْمُفْرَدِ» هُنَا مَا لَيْسَ بِجُمْلَةٍ وَلَا شِبْهِهَا، وَلَوْ

وَالصَّحِيحُ مِنْهَا قَدْ عِلْمُهُ وَسَكَتَ عَنِ (التَّاءِ) فِي الْمَخَاطَبِ مِنْ أَنَّهَا حَرْفٌ خَطَابٍ، وَقَدْ يَجْعَلُ كَلَامَهُ شَامِلًا لَهَا بِقَوْلِهِ: (وَاللَّوَّاحِقُ إِلَى آخِرِهِ) قَوْلُهُ: (مُفْرَدٌ) وَهُوَ إِمَّا: جَامِدٌ وَهُوَ مَا لَا يَحْتَمِلُ ضَمِيرًا نَحْوَ: (زَيْدٌ أَسَدٌ) إِذَا لَمْ يُوَوَّلْ بِمَعْنَى شَجَاعٌ، وَقِيلَ يَتَحَمَلُ الضَّمِيرُ كَالْمَشْتَقِّ، وَرُدَّ بِأَنَّهُ لَوْ تَحَمَّلَهُ لَجَازَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ مُؤَكَّدًا، نَحْوَ: (هَذَا أَخُوكَ هُوَ وَزَيْدٌ) كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ هُوَ وَعَمْرُو)، وَإِمَّا مَشْتَقٌّ: وَهُوَ مَا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرُ مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ مَشْتَقًّا^(١)، فَإِنْ رَفَعَ ظَاهِرًا حَقِيقَتُهُ، نَحْوَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ أَبَوْهُ)، أَوْ حَكَمًا، نَحْوَ: (زَيْدٌ مَمْرُورٌ بِهِ) فَلَا ضَمِيرَ فِيهِ، وَإِلَّا فَفِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ فَقَطْ عَلَى الرَّاجِحِ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ خَلْفًا عَنْ مَوْصُوفٍ، فَفِيهِ ضَمِيرَانِ: أَحَدُهُمَا لِلْمُبْتَدِئِ، وَالْآخَرُ لِلْمَوْصُوفِ الَّذِي صَارَ خَلْفًا عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ صِلَةً (أَل) فَفِيهِ ثَلَاثَةُ ضَمَائِرٍ لِلْمُبْتَدِئِ، أَوْ لِلْمَوْصُوفِ الْخَلْفِ [وَلَأَل]^(٢)، فَإِذَا أُكِّدَ قِيلَ فِيهِ: (زَيْدٌ الْقَائِمُ نَفْسُهُ نَفْسُهُ نَفْسُهُ) ثَلَاثًا، قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَيْسَ جُمْلَةً وَلَا شِبْهِهَا)^(٣) هُوَ تَقْرِيرٌ

(١) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ، ص ٩٠.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ت).

(٣) هَذَا تَعْرِيفُ الشَّيْخِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ لِلْمُفْرَدِ.

كَانَ مُثْنِيٍّ أَوْ مَجْمُوعًا، فَإِنَّهُ فِي هَذَا أَلْبَابٍ يُسَمَّى: مُفْرَدًا.
 (فَالْمُفْرَدُ نَحْوَ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ») وَ«الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ»، وَ«الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ»، فَالْخَبَرُ فِي هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ مُفْرَدٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ جُمْلَةً وَلَا شِبْهَهَا، (وَعَبْرُ الْمُفْرَدِ)، وَهُوَ الْجُمْلَةُ وَشِبْهَهَا؛ وَمَجْمُوعٌ ذَلِكَ (أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ): شَيْئَانِ فِي الْجُمْلَةِ وَشَيْئَانِ فِي شِبْهَهَا؛ فَالشَّيْئَانِ فِي شِبْهِ الْجُمْلَةِ هُمَا: (الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ وَالظَّرْفُ) التَّامَّانِ، (وَ) الشَّيْئَانِ فِي الْجُمْلَةِ هُمَا: (الْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ) الظَّاهِرِ أَوْ الْمُضْمَرِ، (وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ) الْمُفْرَدِ أَوْ غَيْرِهِ؛ فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ (نَحْوَ

لِلدَّلِيلِ السَّابِقِ الْمَذْكُورِ عَلَى جِهَةِ التَّعْرِيفِ، قَوْلُهُ: (فَالشَّيْئَانِ فِي شِبْهِ الْجُمْلَةِ)^(١)، قَدَّمَهُمَا عَلَى الْجُمْلَةِ لِأَنَّ الْخَبَرَ فِيهَا مُفْرَدٌ [كَمَا سَيَذْكُرُهُ]^(٢)، قَوْلُهُ: (التَّامَّانِ) وَهُمَا مَا يَفْهَمُ مَعْنَاهُمَا مِنْ غَيْرِ تَوْقُفٍ عَلَى مَقْدَرٍ مَحْذُوفٍ فَخَرَجَ، نَحْوَ: (زَيْدٌ بَكَ)، أَوْ نَحْوَ: (زَيْدٌ أَمْسَ) لِتَوْقُفِهِ عَلَى وَائِقٍ أَوْ ذَاهِبٍ [٤٥/و] مَثَلًا، قَوْلُهُ: (الْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ)^(٣) حَقِيقَةً، أَوْ حَكْمًا، فَدَخَلَ نَائِبُ الْفَاعِلِ، نَحْوَ: (زَيْدٌ ضَرَبَ أَبُوهُ)، وَنَحْوُ: (زَيْدٌ كَانَ قَائِمًا أَبُوهُ)، قَوْلُهُ: (وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ)^(٤) وَلَوْ بِحَسَبِ الْأَصْلِ، فَدَخَلَ نَحْوُ: (زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ).

قَوْلُهُ: (الْمُفْرَدُ أَوْ غَيْرُهُ) تَعْمِيمٌ فِي الْخَبَرِ الْوَاقِعِ مَعَ مُبْتَدِئِهِ خَبَرًا،

(١) أي: (الفعل والفاعل)، و(المبتدأ أو الخبر).

(٢) سقطت من (ث).

(٣) وهذا النصُّ في الأصل من متن الآجرومية، ص ١٣.

(٤) وهذا أيضًا في الأصل من متن الآجرومية، ص ١٣.

قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَ) الظَّرْفُ نَحْوَ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ)،
وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْخَبَرَ مُتَعَلِّقٌ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ الْمَحْذُوفِ لَا
هُمَا، وَأَنَّ تَقْدِيرَهُ كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقَرٌّ،

قَوْلُهُ: (نَحْوُ قَوْلِكَ... إلخ) أَي: نَحْوَ فِي الدَّارِ، وَعِنْدَ مِنْ ذَلِكَ
الْمَقُولِ، قَوْلُهُ: (وَالصَّحِيحُ) أَنَّ الْخَبَرَ مُتَعَلِّقٌ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ،
وَالظَّرْفِ، وَمُقَابِلُهُ إِنَّهُمَا هُمَا الْخَبَرُ، وَالْمُتَعَلِّقُ صَارَ نَسِيًا مَنْسِيًا، وَإِنَّ
الْمَجْمُوعَ هُوَ الْخَبَرُ، لِأَنَّ الْجَمْعَ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا بَعْضَهُ،
وَسَمَّوْا الْبَاقِيَ بِاسْمِهِ مُجَازًا، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَالْخِلَافُ لَفْظِيٌّ مِنْ حَيْثُ
التَّسْمِيَةُ، لِأَنَّ كُلَّ قَوْلٍ لَا يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنِ الْآخِرِ، لِأَنَّ الْقَائِلَ بِأَنَّهُ
الْمَحْذُوفُ نُظِرَ إِلَى الْأَصْلِ بِقَيْدٍ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَالْقَائِلُ بِأَنَّهُ الْمَلْفُوظُ نُظِرَ
إِلَى الظَّاهِرِ بِقَيْدٍ إِنَّهُ الْمَعْمُولُ لِعَامِلٍ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهِ، وَالْقَائِلُ بِأَنَّهُ
مَجْمُوعُهُمَا نُظِرَ إِلَى الْمَقْصُودِ، ثُمَّ إِنْ كَلَّا مِنْهُمَا مُحْتَمِلٌ لُضْمِيرٍ سِوَاءٍ
تَقَدَّمَ، أَوْ تَأَخَّرَ، مَا لَمْ يَرْفَعْ ظَاهِرًا، نَحْوُ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَبُوهُ، وَحِينَئِذٍ
يُقَالُ: لَهُ ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ بَفَتْحِ الْقَافِ، وَالْأَصْلُ مُسْتَقَرٌّ فِيهِ، وَإِنْ رَفَعَ
الظَّاهِرَ نَظَرًا لِأَنَّ الضَّمِيرَ اسْتَقَرَّ فِيهِ فِي الْجُمْلَةِ، أَوْ لِأَنَّهُ اسْتَقَرَّ فِيهِ
مَعْنَى عَامِلِهِ، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ يُقَالُ لَهُ ظَرْفٌ لَغَوٍ لَغَايَةٍ عَنْ اعْتِبَارِ شَيْءٍ
فِيهِ^(١)، قَوْلُهُ: (وَأَنَّ) تَقْدِيرُهُ عَطْفٌ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ، أَي: أَنَّ تَقْدِيرَهُ
مَفْرَدًا هُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ الْإِفْرَادُ، [كَمَا مَرَّ]^(٢)،

(١) يُنْظَرُ الْمَسْأَلَةُ: مُوَصَّلُ الطُّلَابِ إِلَى قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ، لِلشَّيْخِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ

(ت ٩٠٥هـ)، تَحْقِيقُ: عَادِلُ مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَخَلِيلُ إِبْرَاهِيمَ السَّامِرَائِيِّ، ط/١،

دِيَوَانُ الْوَقْفِ السَّنِيِّ، الْعِرَاقُ ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص ١٥٨ - ١٦٣.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ج).

لَا كَانَ أَوْ اسْتَقَرَّ؛ (وَ) الْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)، فَ «زَيْدٌ» مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ «قَامَ أَبُوهُ» مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرٍ عَنْ زَيْدٍ،

ومثلُ كائنٍ: ثابتٌ، وحاصلٌ، وموجودٌ، وهذا في تقديره عامًّا، وحذفه حينئذٍ واجبٌ، فإن قُدِّرَ خاصًّا للدليل، نحو: زيدٌ مِنَ العلماءِ، أي معدودٌ منهم فحذفه جائزٌ، وليس منه (فلَمَّا رآه مستقرًّا عنده) لأنَّه بمعنى ساكنًا [لا متحرِّكًا] ^(١).

قوله: (لَا كَانَ، أَوْ اسْتَقَرَّ) هو مقابلُ الصَّحِيحِ، وتعيينُهُ [٤٥/ظ] في بعضِ المواضعِ لعارضٍ لا يوجبُ أرجحيَّته كما في الصَّلَةِ، إذ قد يتعيَّنُ الأوَّلُ كذلك، نحو: أَمَّا عندك فزيدٌ، وخرجتُ فإذا عندك زيدٌ، لأنَّ الفعلَ لا يلي أَمَّا، ولا إذا الفجائيَّةُ، ومثلُ كَانَ: ثَبَتَ، وجعلَ، ووجدَ، ونحوهُما، قال في المغني ^(٢): وإذا كَانَ الفعلُ مستقبلًا قُدِّرَ المضارعُ، نحو: الصومُ غدًا، فإنَّ جهَلَ قُدِّرَ الوصفُ لأنَّه صالحٌ للكلِّ، وأعلمُ أنَّه متى قُدِّرَ (كائنٌ، أَوْ كَانَ) فهو مِنَ التَّامَةِ، والظَّرْفِ بالنِّسبةِ لها لغوٌ ^(٣)، وإلَّا لتسلسَلَ الأمرُ لوقوعِ الظَّرْفِ في موضعِ الخبرِ أيضًا، قوله: (مِنَ الفعلِ، والفاعلِ، والمُضَافِ إِلَيْهِ) فيه إشارةٌ إلى أَنَّ جميعَ ما يوجدُ في الجملةِ مِن مفعولٍ أو حالٍ أو غيرِهما يحكمُ عليه بحكمِها.

(١) سقطت من (ث).

(٢) مغني اللبيب ٥٨٧/٢.

(٣) (اللغو) الزائد. يُنظر: موسوعة المصطلح النحوي ٢٣٧/١.

وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الِّهَاءُ مِنْ «أَبُوهُ»؛ (وَ) الْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ جَارِيَّتُهُ ذَاهِبَةٌ)، فَ «زَيْدٌ» مُبْتَدَأٌ أَوَّلٌ، وَ«جَارِيَّتُهُ» مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ«ذَاهِبَةٌ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرِهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ، وَالرَّابِطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ وَخَبَرِهِ الِّهَاءُ مِنْ «جَارِيَّتُهُ».

قَوْلُهُ: (وَالرَّابِطُ... إلخ) أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ رَابِطٍ فِي الْخَبَرِ غَيْرِ الْمَفْرَدِ، وَالرَّوَابِطُ الْمَتَّفِقُ عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ: الضَّمِيرُ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ، وَإِعَادَةُ الْمُبْتَدَأِ بِلَفْظِهِ، وَالْعُمُومُ، وَأَوْصَلَهَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَى عَشْرَةٍ^(١)، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرِهِ أَيُّ: مَعَ مَتَعَلَقَاتِهِمَا، قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَتَتْ بَيْنَ الْأَوَّلِ... إلخ)^(٢) وَلَوْ تَعَدَّدَتِ الْمُبْتَدَأَاتُ، جَازَ جَعْلُ كُلِّ رَابِطٍ مُبْتَدَأً مَعَ خَبَرِهِ، وَجَازَ تَأْخِيرُ جَمِيعِ الرَّوَابِطِ عَنْ جَمِيعِ الْمُبْتَدَأَاتِ، فَالْأَوَّلُ كَمَا مَثَّلَ الْمَصْنُفُ، وَمِنْهُ نَحْوُ: زَيْدٌ عَمُّهُ خَالُهُ أَخُوهُ أَبُوهُ قَائِمٌ، وَالْمَعْنَى: أَبُو، أَخٍ، خَالٍ، عَمٌّ زَيْدٍ قَائِمٌ، بِجَعْلِ الْآخِرِ أَوَّلًا، وَإِضَافَةِ مَا قَبْلَهُ إِلَيْهِ عَلَى التَّوَالِي، حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي، نَحْوُ: زَيْدٌ هُنْدُ الْأَخْوَانِ، الزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُمَا عِنْدَهَا بِإِذْنِهِ، وَالْمَعْنَى: الزَّيْدُونَ ضَارِبُوا الْأَخْوِينَ عِنْدَ هِنْدٍ بِإِذْنِ زَيْدٍ.

(١) وَالسُّتَةُ الْمَكْمَلَةُ الَّتِي أَضَافَهَا ابْنُ هِشَامٍ هِيَ: ١ - إِعَادَتُهُ بِمَعْنَاهُ. ٢ - أَنْ يُعْطَفَ بِفَاءِ السَّبَبِيَّةِ جُمْلَةً ذَاتَ ضَمِيرٍ عَلَى جُمْلَةٍ خَالِيَةٍ مِنْهُ أَوْ بِالْعَكْسِ. ٣ - الْعُطْفُ بِالْوَاوِ. ٤ - شَرْطٌ يَشْتَمِلُ عَلَى ضَمِيرٍ مَدْلُولٍ عَلَى جَوَابِهِ بِالْخَبَرِ. ٥ - (أَل) النَّائِبَةُ عَنِ الضَّمِيرِ. ٦ - كَوْنُ الْجُمْلَةِ نَفْسَ الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى. يُنْظَرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ ٦٤٧/٢ - ٦٥٢.

(٢) لَمْ أَجِدْ هَذَا النَّصَّ فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ.

تنبيه:

يجوز حذف ما عُلِمَ مِنَ الْمَبْتَدَأِ أَوِ الْخَبَرِ، أَوْ هُمَا مَعًا، نَحْوَ: ﴿سَلَّمَ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [سورة الذَّارِيَات: ٢٥] أَي: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ قَوْمٌ، وَإِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَحذُوفًا فَالْأَوَّلَى [٤٦/و] حَذْفُ الْخَبَرِ فِي الْمَحذُوفِ فِي نَحْوِ: (زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ) أَقْوَالٌ^(١)، ثَالِثُهَا التَّخْيِيرُ^(٢).



(١) وخلاصة إعراب هذه الآية الكريمة: أَنَّ «سَلَامٌ» مَبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ (عَلَيْكُمْ). وَ«قَوْمٌ» خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: (أَنْتُمْ قَوْمٌ). يُنْظَرُ تَفْصِيلُ ذَلِكَ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ (النَّحَاس)، ص ٨٨، وَمَشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، لِمَكِّي بْنِ أَبِي طَالِبٍ (ت ٤٣٧هـ)، تَحْقِيقُ: يَاسِينَ مُحَمَّدٍ السَّوَّاسِ، مَطْبُوعَاتُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - دِمَشْقَ ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، ٣٢٤/٢ - ٣٢٥، وَتَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ١٣٦/٨ - ١٣٧.

(٢) فِي (ت): بَابُ الْعَوَامِلِ.

[نَوَاسِخُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ]
(بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ)

وَتُسَمَّى النَّوَاسِخُ، (وَهِيَ) هُنَا أَقْسَامُ ثَلَاثَةٌ: الْأَوَّلُ: (كَانَ

بَابُ الْعَوَامِلِ [الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ]^(١)

أَي: فِي الْأَصْلِ بِشَرْطِ كَوْنِ الْمُبْتَدَأِ غَيْرَ لَازِمِ التَّقْدِيرِ، أَوْ
الْحَذْفِ، أَوْ عَدَمِ التَّصَرُّفِ، أَوْ الْإِبْتِدَائِيَّةِ بِنَفْسِهِ، أَوْ بغيرِهِ، وَكَوْنِ
الْخَبَرِ غَيْرِ طَلَبٍ وَلَا إِنْشَاءٍ، فَخَرَجَ اسْمَا^(٢) الشَّرْطِ، وَمَا أَخْبَرَ عَنْهُ
بِنَعْتٍ مُقْطُوعٍ، وَنَحْوُ: (طُوبَى لِلْمُؤْمِنِ)، وَأَقْلُ رَجُلٍ يَقُولُ كَذَا إِلَّا
زَيْدًا، وَمَصْحُوبٌ إِذِ الْفَجَائِيَّةِ، وَالْخَبَرِ بِفَعْلِ الْأَمْرِ أَوْ النَّهْيِ^(٣)، قَوْلُهُ:
(وَتُسَمَّى النَّوَاسِخُ) جَمَعَ نَاسِخٌ مِنَ النَّسْخِ، بِمَعْنَى: الْإِزَالَةِ، لِإِزَالَتِهَا
حُكْمَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ الْأَصْلِيِّ^(٤)، قَوْلُهُ: (وَهِيَ هُنَا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ) لَا

(١) الْمَسْأَلَةُ بِرِمَتْهَا فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ ٦٥/٢ - ٧١.

(٢) وَفِي شَرْحِ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ: «اسْمُ الشَّرْطِ» ١٨٣/١. وَهُوَ الصَّحِيحُ.

(٣) يُنْظَرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ ١٨٣/١ - ١٨٤.

(٤) لِسَانُ الْعَرَبِ ٦١/٢ (نَسْخ).

وَأَخَوَاتُهَا، وَ) الثَّانِي: (إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَ) الثَّالِثُ: (ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا)؛ وَهَذِهِ الْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ عَمَلُهَا مُخْتَلِفٌ.

[كَانَ وَأَخَوَاتُهَا]

(فَإِذَا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الْأَسْمَ)؛ أَي: الْمُبْتَدَأُ،

يَخْفَى أَنَّ كَوْنَهَا ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ لَا يَتَقَيَّدُ بِمَا هُنَا، فَإِنَّ مَا لَمْ يَذْكُرْ هُنَا لَا يَخْلُو عَنْهَا، فَالْوَجْهُ أَنَّ يُوَخَّرُ لَفْظُ هُنَا لِمَا بَعْدَهُ، فَيَقُولُ: بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَالْمَذْكُورُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ هُنَا، [كَذَا إِلَى آخِرِهِ فَتَأَمَّلْ] ^(١).

قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) ^(٢) أَي: مِنَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ، أَي: الْمَذْكُورُ مِنْهُ كَمَا عَلِمْتُ، قَوْلُهُ: (وَأَخَوَاتُهَا) أَي: نِظَائِرُهَا مِنْ كُلِّ فِعْلٍ لَا يَكْتَفِي بِمَرْفُوعِهِ، وَإِضَافَةٍ غَيْرِ كَانَ إِلَيْهَا لَكُونِهَا أُمَّ الْبَابِ، قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي) ^(٣) مِنَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ، أَي: الْمَذْكُورُ مِنْهُ كَمَا مَرَّ، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ، وَفِي الْإِضَافَةِ مَا مَرَّ، قَوْلُهُ: (عَمَلُهَا مُخْتَلِفٌ) ^(٤) أَي: مِنْ حَيْثُ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ، قَوْلُهُ: (تَرْفَعُ الْأَسْمَ) ^(٥) أَي: عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: هُوَ مَرْفُوعٌ بِمَا كَانَ قَبْلَهَا، وَلَا عَمَلٌ لَهَا فِيهِ لِعَدَمِ تَغْيِيرِهِ، وَرُدَّ بِاتِّصَالِهِ بِهَا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا، وَالضَّمِيرُ لَا يَتَّصِلُ إِلَّا بِعَامِلِهِ بِالِاسْتِقْرَاءِ، وَأَيْضًا

(١) سقطت من (ب).

(٢) وهي كان وأخواتها.

(٣) وهي (إِنَّ) وأخواتها.

(٤) وهنا بدأ بالقسم الثالث. وهي: «ظننت وأخواتها».

(٥) هنا عادَ إلى (كان وأخواتها) وبدأ بملاحظاتِهِ عَلَيْهَا.

وَيُسَمَّى أَسْمَهَا، (وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ)؛ أَي: خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ، وَيُسَمَّى خَبَرَهَا؛ وَإِنَّمَا لَمْ يُسَمَّوْا الْأَسْمَ الْمَرْفُوعَ [بِهَا] فَاعِلًا وَالْمَنْصُوبَ مَفْعُولًا لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ فِي حَالِ نَقْصَانِهَا تَجَرَّدَتْ عَنِ الْحَدَثِ الَّذِي

لم يُعْهَدْ فعلٌ ناصِبٌ لا رافعٌ^(١)، قوله: (وَيُسَمَّى اسْمَهَا) أَي: تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى، وإِلَّا فَهُوَ اسْمٌ [٤٦/ظ] لمعناه الدَّالِ عليه، [وكذا يُقالُ في خبرها]^(٢)، لَأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ خَبَرٌ عَنِ اسْمِهَا، وَتَحْوِيلُهُ الْأَسْمَ بِالْمُبْتَدَأِ أَوْ الْخَبَرَ بِخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ فَرَارًا مِنْ تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ، وَقَدْ يَقَعُ الْجُزْءَانِ بَعْدَهَا مَرْفُوعَيْنِ، فَيَكُونُ اسْمُهَا ضَمِيرَ شَأْنٍ مُسْتَرًّا فِيهَا، وَجَمَلْتُهَا الْخَبَرَ^(٣).

قوله: (وَإِنَّمَا لَمْ يُسَمَّ) [وفي نسخة: يُسَمُّوْا]^(٤)، أَي: اصطلاحًا، وإِلَّا فَالْمَرْفُوعُ فاعِلٌ مجازًا، وَالْمَنْصُوبُ مَفْعُولٌ كَذَلِكَ، قوله: (فِي حَالِ نَقْصَانِهَا) هَذَا قَيْدٌ لِمَا ذَكَرَهُ، فَعِنْدَ تَمَامِهَا يَكُونُ الْمَرْفُوعُ فاعِلًا حَقِيقَةً وَالْمَنْصُوبُ مَفْعُولًا كَذَلِكَ، قوله: (عَنِ الْحَدَثِ

(١) وهي مسألة خلافية مفادها:

- ١ - إِنَّ الْمُبْتَدَأَ مَنْسُوخٌ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ، وَهُوَ رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ.
 - ٢ - إِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ نَصَبَتْ الْخَبَرَ، وَإِنَّ الْمُبْتَدَأَ بَاقٍ عَلَى رَفْعِهِ، وَهُوَ رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ.
 - ٣ - إِنَّ الْأَسْمَ يَرْتَفِعُ لَشَبْهِهِ بِالْفَاعِلِ. وَهُوَ رَأْيُ الْفَرَّاءِ.
 - ٤ - إِنَّ الْخَبَرَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ. وَهُوَ رَأْيُ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ.
- يُنْظَرُ: الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ٨٢١/٢، الْمَسْأَلَةُ رَقْمَ (١١٩)، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ بِشَرْحِ تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ١٠٦٨/٣ - ١٠٦٩.

(٢) سقطت من (ث).

(٣) يُنْظَرُ تَفْصِيلُ ذَلِكَ: شَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَبُوه ١٢٤/١، ١٥٣/٢ - ١٥٤.

(٤) سقطت من (ت)، و(ث).

مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَصْدُرَ عَنِ الْفَاعِلِ وَيَقَعَ عَلَى الْمَفْعُولِ، وَصَارَتْ
كَالرَّوَاطِطِ، وَمِنْ ثَمَّ سَمَّاها الزَّجَّاجِيُّ حُرُوفًا. (وَهِيَ) ثَلَاثَةُ عَشَرَ فِعْلًا

الَّذِي... إلخ) بخلافٍ مطلقٍ الحدثِ، فإنَّها لم تتجرَّد عنه كما يأتي،
قوله: (كالرَّوَاطِطِ) مِنْ حَيْثُ احتياجُها لمعمولين لا مِنْ حَيْثُ توقُّفُ
معناها على غيرها، قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: مِنْ هُنَا، فهو إشارةٌ إلى
المكانِ الاعتباري، أي: مِنْ حَيْثُ أَنَّها تجرَّدتْ إلى آخِرِهِ، والأَظْهَرُ
أَنْ يرادَ بها التَّعْلِيلُ أي مِنْ [أجل] ما ذكر، قوله: (سَمَّاها الزَّجَّاجِيُّ^(١)
حُرُوفًا)^(٢)، وأشارَ بقوله: (اتِّفَاقًا) إلى أَنَّ الخلافَ لفظيٌّ مِنْ حَيْثُ
التَّسْمِيَةُ، وأمَّا معناها وحقيقتها فباقيانِ لما مرَّ، ولأنَّه لا يصحُّ أَنْ يُقالَ
في جملةٍ (كَانَ زَيْدٌ قائمًا) إِنَّها جملةٌ إسميةٌ اتِّفَاقًا^(٣)، [فتأمَّل] ^(٤).

قوله: (ثَلَاثَةُ عَشَرَ) أي: مِنْ حَيْثُ ألفاظُها، وهي مِنْ حَيْثُ
عملُها ثَلَاثَةُ أَقسامٍ: ما يعملُ ذلكَ العملَ بلا شرطٍ، وهو الثَّمَانِيَةُ
الأَوَّلُ^(٥)، وما يعملُهُ بشرطٍ تقدُّمِ نفي أو شبهه، وهو الأَرْبَعَةُ الَّتِي

(١) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجِيُّ. له كتاب حروف المعاني، وكتاب
الجمال، والأُمالي وغيرها. توفي سنة (٣٤٠هـ). يُنظر ترجمته: طبقات النحويين
واللغويين، ص ١٢٩، إنباه الرُّوَاة ١٦٠/٢، وفيات الأعيان ١٣٦/٣، وبغية الوعاة
٧٧/٢.

(٢) قال الزَّجَّاجِيُّ: «باب الحروف التي ترفعُ الأسماء وتنصبُ الأخبار، وهي: كان،
وَأَمسى، وَأَمسى، وَأَصْبَح...»، ص ٤١.

(٣) قال ابن هشام عن الجملة الفعلية: «هي التي صَدْرُها فعل، كقام زيد، وَضُرِبَ
اللَّصُّ، وَكانَ زَيْدٌ قائمًا...».. مغني اللبيب ٤٩٢/٢.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) أي: كان، وَأَمسى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحى، وظلَّ، وياتَ، وصارَ، وليس.

عَلَى مَا ذَكَرَهُ هُنَا، وَإِلَّا فَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؛ الْأَوَّلُ: (كَانَ)، وَهِيَ لَا تُصَافِ الْمُخْبِرُ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الْمَاضِي، إِمَّا مَعَ الدَّوَامِ وَالْإِسْتِمْرَارِ، نَحْوُ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [٤: سُورَةُ النَّسَاءِ / آيَةُ: ٩٦]؛ وَإِمَّا مَعَ الْأَنْقِطَاعِ، نَحْوُ: «كَانَ الشَّيْخُ شَابًّا»؛ (وَ) الثَّانِي: (أَمْسَى)، وَهِيَ لَا تُصَافِ الْمُخْبِرُ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الْمَسَاءِ، نَحْوُ: «أَمْسَى زَيْدٌ غَنِيًّا»؛ (وَ) الثَّلَاثُ: (أَصْبَحَ)، وَهِيَ لَا تُصَافِ الْمُخْبِرُ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الصَّبَاحِ، نَحْوُ: «أَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا»؛ (وَ) الرَّابِعُ: (أَضْحَى)، وَهِيَ

تليها^(١)، وما يعملُهُ بشرطِ تقدُّمِ (ما) المصدرية الظرفية، وهو الواحد الباقي^(٢)، قوله: (على ما ذكر هُنا)^(٣) أي: في هذه المقدمة، قوله: (وإلا فهي أكثر من ذلك) وسيأتي بعضُهُ، وإنما اختارَ هذه لشهرتها، والاتِّفاقِ عليها، قوله: (وهي... إلخ)^(٤) وقد تكونُ بمعنى صارَ [٤٧/و] نحو: ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا﴾ [سورة الواقعة: ٦] وقد تكونُ تامةً، فما بعدها فاعلٌ ولا تحتاجُ لمنصوبٍ، قوله: (إمَّا مع... إلخ) ليسَ هذا من جملة تعريفها، ويظهرُ أحدُ الأمرينِ بالقرينة، قوله: (في المساء)^(٥) ليسَ قيدًا، فقد تأتي بمعنى (صارَ)، والمثالُ المذكورُ يدلُّ له^(٦)، وتأتي بمعنى الدُّخُولِ في وقتِ المساءِ، قوله: (في الصُّباح)^(٧)

(١) أي: ما زال، وما انفكَّ، وما فتى، وما برحَ.

(٢) أي: ما دامَ.

(٣) أي: ثلاثة عشرَ فعلًا التي ذكرها ابن الأجرم. يُنظر: متن الأجرومية، ص ١٣.

(٤) الحديث عن (كان): «كان وهي لا تُصافِ المخبر عنه بالمخبر في الماضي»، ص ٨٠.

(٥) الحديث عن (أَمْسَى): «... أَمْسَى وهي لا تُصافِ المخبر عنه بالخبر في المساء...».

(٦) يقصد مثال الشيخ خالد الأزهرى: «أَمْسَى زَيْدٌ غَنِيًّا».

(٧) الحديث عن (أَصْبَحَ): «... أَصْبَحَ وهي لا تُصافِ المخبر عنه بالخبر في الصُّباح».

لَا تَصَافِ الْمُخْبِرُ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الضُّحَى، نَحْوُ: «أَضْحَى الْفَقِيهُ وَرِعًا»؛ (و) الْخَامِسُ: (ظَلَّ)، بِالْظَّاءِ الْمُشَالَةِ، وَهِيَ لَا تَصَافِ الْمُخْبِرُ عَنْهُ بِالْخَبَرِ نَهَارًا، نَحْوُ: «ظَلَّ زَيْدٌ صَائِمًا»؛ (و) السَّادِسُ: (بَاتَ)، وَهِيَ لَا تَصَافِ الْمُخْبِرُ عَنْهُ بِالْخَبَرِ لَيْلًا، نَحْوُ: «بَاتَ زَيْدٌ مُفْطَرًا»؛ (و) السَّابِعُ: (صَارَ)، وَهِيَ لِلتَّحْوِيلِ وَالْإِنْتِقَالِ، نَحْوُ: «صَارَ السَّعْرُ رَخِيصًا»؛ (و) الثَّامِنُ: (لَيْسَ)، وَهِيَ لِنَفْيِ الْحَالِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ

أَي: غَالِبًا، وَتَأْتِي بِمَعْنَى صَارَ، [وَتَامَّةٌ كَمَا مَرَّ]^(١)، قَوْلُهُ: (فِي الضُّحَى)^(٢) وَتَأْتِي بِمَعْنَى: صَارَ، وَتَامَّةٌ أَيْضًا، قَوْلُهُ: (نَهَارًا)^(٣) وَتَأْتِي بِمَعْنَى صَارَ نَحْوُ: (بَاتَ زَيْدٌ مُفْطَرًا) وَتَامَّةٌ عَلَى قَلَّةٍ، نَحْوُ: (بِتَّ بِالْمَسْجِدِ)، قَوْلُهُ: (صَارَ) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ^(٤): وَيرادفها: أَضَى، وَرَجَعَ، وَعَادَ، وَقَعَدَ، وَاسْتَحَالَ، وَصَارَ، وَارْتَدَّ، وَتَحَوَّلَ، وَغَدَا، وَرَاحَ.

قَوْلُهُ: (لِلتَّحْوِيلِ، وَفِي نَسْخَةٍ: وَالْإِنْتِقَالِ)^(٥) وَهُوَ بِمَعْنَى مَا قَبْلَهُ، وَكَلَامُهُ يَشْمَلُ تَحْوِيلَ الصِّفَةِ، نَحْوُ: (صَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا)، وَالذَّاتُ نَحْوُ: (صَارَ الْمَاءُ حَجْرًا)، قَوْلُهُ: (لَيْسَ) فَهِيَ فَعْلٌ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: إِنَّهَا حَرْفٌ، وَيردُّهُ اتِّصَالُ تَاءِ التَّأْنِيثِ، وَضَمِيرُ الرَّفْعِ الْبَارِزِ بِهَا^(٦)، قَوْلُهُ: (لِنَفْيِ الْحَالِ) أَي: لِنَفْيِ خَبَرِهَا عَنْ اسْمِهَا فِي وَقْتِ التَّكَلُّمِ، وَقِيلَ

(١) سقطت من (ب).

(٢) الحديث عن (أضحى): «وهو لا تصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى».

(٣) الحديث عن (ظلَّ): «وهي لا تصاف المخبر عنه بالخبر نهارًا».

(٤) يُنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٥٣، وشرح التسهيل ٣٢٦/١ - ٣٣٠.

(٥) والحديث عن (صار): «صار وهي للتحوّل، والانتقال».

(٦) يُنظر تفصيل ذلك: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١١٤٦/٣ - ١١٥٢.

وَالْتَجَرُّدُ عَنِ الْقَرِينَةِ، نَحْوُ: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا»؛ أَي: أَلَانَ؛ (و) التَّاسِعُ وَالْعَاشِرُ وَالْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ: (مَا زَالَ وَمَا أَنْفَكَ وَمَا فَتَى وَمَا بَرَحَ)، مَقْرُونَةٌ بِـ «مَا» النَّافِيَةِ أَوْ شِبْهَهَا، كَالنَّهْيِ وَالِدُّعَاءِ؛

.....
لِلنَّفْيِ مطلقًا، وعلى الأول: إِذَا قُبِدَتْ بِالْحَالِ كَانَ تَأْكِيدًا، فتأمل، قوله: (والتجرد عن القرينة) هو بمعنى الإِطلاقِ قبله، وخرج به ما يدلُّ على المستقبل، مثلًا، نحو: (ليس يُولد في الدهر مثلُ إمامنا الشَّافعي^(١))، واسمُها في هذا ضميرُ الشَّأنِ مستترٌ فيها، قوله: (والتَّاسِعُ... إلخ) جَمَعَ هَذِهِ الأربعةَ في العددِ لاتِّفَاقِهَا فِي معناها، وفي كونِهَا لَا تكونُ تامَّةً، وفي أَنَّهَا ليس لها أمرٌ، ولا مصدرٌ، وفي شرطِ العملِ، [كما تقدَّمتِ الإشارةُ إليه]^(٢).

قوله: (ما زال) أَي: ماضِي يزَالُ مِنْ باب: عَلِمَ، ولا مصدرٌ له، فخرجَ ماضِي يزولُ القاصرُ^(٣) من باب [٤٧/ظ] نَصَرَ، ومصدرُهُ الزَّوَالُ، بمعنى الانتقالِ، ونحو: (زال زيدٌ عن مكانه)، وخرجَ ماضِي يُزِيلُ لأنَّه مثلُ (ماز) لفظًا ومعنى، ومصدرُهُ (الزَّيْلُ) ويتعدَّى إلى واحدٍ، قوله: (مقرونةٌ بما) التَّاءُ فيه كما مثلَ المصنَّفُ، والنَّفْيُ بغيرِ ما

(١) هو محمد بن إدريس بن العباس الشَّافعي، ولد سنة (١٥٠هـ)، محدِّث فقيه، يُنسب له المذهب الشَّافعي. له: (الأُم) في الفقه الشَّافعي، و(الرسالة) في أصول الفقه. توفي سنة (٢٤٠هـ). يُنظر ترجمته: حُلِيَّة الأُولياء وطبقات الأَصْفِيَاء، لأبي نعيم الأَصْفَهاني (ت ٤٣٠هـ)، المكتبة السلفية، ٦٧/٩، وتاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ٥٧/٢.

(٢) سقطت من (ج).

(٣) والقاصر هو الفعل اللازم. يُنظر: موسوعة المصطلح النحوي ٧١٧/٢.

وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ الْأَرْبَعَةُ لِمُلَازِمَةِ الْخَبَرِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ عَلَى حَسَبِ مَا

كذلك، وكالتنفي، والنهي كقوله^(١):

[١٥] صَاحٍ شَمَّرٌ وَلَا تَزُلْ ذَاكِرُ الْمَوْتِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

والدعاء، كقوله^(٢):

[١٦] أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَمِي عَلَى الْبَلَا وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِحِرْعَائِكَ الْقَطْرُ

قوله: (الخبِرُ) مفعولٌ ملازمةٌ منصوبٌ بالفتحة، وفي نسخة (للخبِرِ) بلام الجر، أي: كون اسمها ملازمًا لخبيرها، عدل عن أن يقول وهي (لاتّصاف... إلخ)، كما تقدّم في غيرها لأجل إفادة الملازمة هنا، التي هي أخصّ من الديمومة اللازمة لها، قوله: (على حَسَبِ) بفتح السين، وقد تسكّن بمعنى: قدر ما يقتضيه الحال، أي: على حسب قبول المخبر عنه، للاتّصاف بالخبير عرفًا، فهي ملازمة العلم لزيد إنّما هو من وقت وجود العلم فيه، وملازمة له، واستمراره بعده، وإثبات الجلوس لعمرو إنّما هو في مدّة وجود الجلوس منه وإثبات الكرم.

(١) الشاهد لا يعرف له قائل. من الخفيف. الشاهد فيه: في قوله: «ولا تزال» فإنّه أجرى فيه زال مجرى (كان) ح لتقدّم شبه التني وهو التني. يُنظر: المقاصد التحوية ١٤/٢، وشرح الأشموني ٣٥٤/١.

(٢) الشاهد لذي الرّمة. من الطويل. البلى: الثوب إذا خلق. مُنْهَلًا: المنسكب. القطر: المطر. والشاهد فيه: عمل (لا زال) لوجود (لا) النافية. يُنظر: ديوانه، ص ٢٠٦. ارتشاف الضرب ٨٢/٢، وشرح الأشموني ٣٥٤/١.

يَقْتَضِيهِ الْحَالُ، نَحْوُ: «مَا زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا»، وَ«مَا أَنْفَكَ عَمْرُو جَالِسًا»، وَ«مَا فَتِيَ بَكْرٌ مُحْسِنًا»، وَ«مَا بَرَحَ مُحَمَّدٌ كَرِيمًا»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ (و) الثَّالِثُ عَشَرَ: (مَا دَامَ) مَقْرُونَةٌ بِـ «مَا» الظَّرْفِيَّةِ الْمَصْدَرِيَّةِ، وَهِيَ لِاسْتِمْرَارِ الْخَبَرِ، نَحْوُ: «لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ»، وَسُمِّيَتْ «مَا» هَذِهِ ظَرْفِيَّةً لِنِيَابَتِهَا عَنِ الظَّرْفِ، وَمَصْدَرِيَّةً لِتَأْوُلِهَا مَعَ

قَوْلُهُ: (لِمُحَمَّدٍ)^(١) إِنَّمَا هُوَ مِنْ وَقْتِ وجودِهِ مِنْهُ، [وهكذا]^(٢).

وإِنَّمَا أَفَادَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الثُّبُوتَ، وَالِاسْتِمْرَارَ لِأَنَّ مَعْنَاهَا النَّفْيُ، وَدُخُولُ النَّفْيِ عَلَيْهَا يَفِيدُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا اعْتِبَارُ الْقَابِلِيَّةِ وَالصَّلَاحِيَّةِ فَمَعْلُومٌ مِنَ الْعَقْلِ، قَوْلُهُ: (بِمَا الْمَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ) فَشُرُوطُ عَمَلِهَا ثَلَاثَةٌ: سَبْقُهَا (بِمَا)، وَكَوْنُ مَا مَصْدَرِيَّةً، وَظَرْفِيَّةً، [وهي شُرُوطٌ بِجَوَازِ عَمَلِهَا لَا لَوْجُوبِهِ]^(٣)، إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِ الشَّرْطِ وَجُودُ الْمَشْرُوطِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [سورة هود: ١٠٧] وَإِذَا لَمْ تَوْجَدْ الظَّرْفِيَّةُ فـ (دَامَ) تَامَةً، نَحْوُ: (تَعْجَبَنِي مَا دَمْتُ [٤٨/و] صَحِيحًا) لِأَنَّهَا بِمَعْنَى بَقِي، وَصَحِيحًا حَالًا، وَلَا تَوْجُدُ الظَّرْفِيَّةُ بِدُونِ الْمَصْدَرِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (لِتَأْوُلِهَا) مَعَ صَلَاتِهِمَا بِمَصْدَرٍ، أَي: لِتَأْوِيلِ صَلَاتِهَا بِسَبَبِهَا، فَإِنَّ الْمَصْدَرَ مِنْ صَلَاتِهَا لَا مِنْهَا، كَمَا تَقَدَّمَ مِثْلُ ذَلِكَ غَيْرَ

(١) يتحدّث عن المثال الذي أورده الشيخ خالد الأزهرى: «وما برح محمد كريماً».

(٢) سقطت من (ث).

(٣) سقطت من (ب)، و(ت).

صَلَتْهَا بِمَصْدَرٍ، وَالتَّقْدِيرُ مُدَّةٌ دَوَامٍ زَيْدٍ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ؛ (وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا)؛ أَيُ: وَالَّذِي تَصَرَّفَ مِنْ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا يَعْمَلُ عَمَلَ مَاضِيهَا؛ فَالْمُتَصَرَّفُ، (نَحْوُ: كَانَ)

مرة، قوله: (والتقدير... أَي: مِنْ حَيْثُ بَيَانُ الظَّرْفِيَّةِ الْمَعْبَرِ عَنْهَا بِمُدَّةٍ، وَالْمَصْدَرِيَّةِ الْمَعْبَرِ عَنْهَا بِدَوَامٍ، وَأَمَّا التَّقْدِيرُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَهُوَ: مُدَّةٌ دَوَامٍ تَرَدَّدَ زَيْدٌ إِلَيْكَ، لِأَنَّ الدِّيمُومَةَ فِي التَّرَدُّدِ لَا فِي زَيْدٍ، وَسَيَأْتِي أَنَّ (دَامَ) هَذِهِ لَا تَتَصَرَّفُ عَلَى الْأَصَحِّ^(١)، قوله: (وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا) أَي: مَا تَحَوَّلَ مِنْ مَادَةٍ إِلَى مَادَةٍ أُخْرَى، بِاخْتِلَافِ صِيغَةٍ مِنْ مَصْدَرٍ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ^(٢)، وَيَدُلُّ لَهُ مَا بَعْدَهُ، قوله: (مِنْ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا) يَشِيرُ إِلَى أَنَّ ضَمِيرَ (مِنْهَا) عَائِدٌ إِلَى جَمِيعِ الْأَفْعَالِ السَّابِقَةِ، عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَمِنْ مَصْدَرِهَا وَمَصْدَرِ أَخَوَاتِهَا، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (يَعْمَلُ عَمَلَ مَاضِيهَا) إِلَى أَنَّ (مَا تَصَرَّفَ) عَطْفٌ عَلَى اسْمٍ إِنَّ السَّابِقَ بِقَوْلِهِ: (فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الْأِسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ) وَإِلَى أَنَّ التَّصَرَّفَ هُنَا غَيْرُ الْمَاضِي، لِأَنَّهُ الْمَشَبَّهُ بِهِ فِي الْعَمَلِ، فَالضَّمِيرُ الْمُضَافُ فِي مَاضِيهَا رَاجِعٌ لِلْمَذْكُورِ مِنْ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، قوله: (فَالْمُتَصَرَّفُ) هُوَ بِكسْرِ الرَّاءِ فَقَطْ، وَفَتْحَهَا لَحْنٌ، وَلَمْ يَقْيِدِ الْمُتَصَرَّفُ بِشَيْءٍ لِلْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ مُطْلَقٌ مَا حَصَلَ فِيهِ تَصَرُّفٌ مِنْ مَصْدَرٍ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّهَا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مَا لَا يَتَصَرَّفُ أَصْلًا، وَهُوَ (لَيْسَ) اتِّفَاقًا، وَدَامَ، عَلَى

(١) يُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٧٢/٢.

(٢) شَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ ١٨٦/١.

فِي الْمَاضِي، (وَيَكُونُ) فِي الْمُضَارِعِ، (وَكُنْ) فِي الْأَمْرِ؛ (وَ) نَحْوُ: (أَصْبَحَ) فِي الْمَاضِي، (وَيُضْبِحُ) فِي الْمُضَارِعِ، (وَأَصْبَحَ) فِي الْأَمْرِ؛ (تَقُولُ) فِي عَمَلِ الْمَاضِي مِنْ «كَانَ»: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا)، وَإِعْرَابُهُ: «كَانَ» فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ؛ وَ«زَيْدٌ» اِسْمُهَا؛ وَ«قَائِمًا» خَبَرُهَا؛ وَتَقُولُ فِي عَمَلِ الْمُضَارِعِ مِنْ «كَانَ»: «يَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَإِعْرَابُهُ: «يَكُونُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ؛ وَ«زَيْدٌ» اِسْمُهَا؛ وَ«قَائِمًا» خَبَرُهَا؛ وَتَقُولُ فِي عَمَلِ الْأَمْرِ مِنْ «كَانَ»: «كُنْ قَائِمًا»، وَإِعْرَابُهُ: «كُنْ» فِعْلٌ أَمْرٍ نَاقِصٌ، وَأَسْمُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، وَ«قَائِمًا» خَبَرُهُ؛ وَتَقُولُ: «أَصْبَحَ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَ«يُضْبِحُ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَ«أَصْبَحَ قَائِمًا»، وَإِعْرَابُهُ عَلَى وَزَانٍ مَا قَبْلَهُ.

.....
الْأَصَحُّ وَسَيَأْتِي، وَمَا تَصَرَّفُهُ نَاقِصٌ وَهُوَ (زَالَ وَأَخَوَاتِهِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا أَمْرٌ وَلَا مَصْدَرٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ تَصَرَّفُهُ تَامٌ.

قَوْلُهُ: (فِي الْمَاضِي) أَي: فِي أَخَذِ صِيغَةِ الْمَاضِي مِنْ مَصْدَرِهِ الَّذِي هُوَ الْكَوْنُ، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ، وَاسْمُ فَاعِلِهِ (كَائِنْ) وَاسْمُ مَفْعُولِهِ مَكُونٌ. [٤٨/ظ] وَلَا يَقَامُ خَبَرُ اسْمٍ مَقَامَ اسْمِهِ، بَلْ يُسْنَدُ إِلَى مَصْدَرِهِ، أَوْ إِلَى ظَرْفٍ أَنَّ وَجَهَ بِنَائِهِ عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهَا تَعْمَلُ فِيهِ، قَوْلُهُ: (عَلَى وَزْنٍ مَا قَبْلَهُ) أَي: نَظِيرُهُ وَكَيْفِيَّتُهُ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْمَسَاوِي فِي الْوِزْنِ، وَعَلَى الْمَسَاوِي فِي الْمَرْتَبَةِ.

تنبيه:

يجوزُ في هذه الأفعالِ توسُّطُ أخبارِها، وكذا تقديمُها، إِلَّا إِذَا

وَالَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ مِنْهَا «مَا دَامَ» وَ«لَيْسَ»، تَقُولُ: «لَا أَكَلَّمُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ قَائِمًا»، (وَلَيْسَ عَمَرُو شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) مِنْ الْأَمْثَلَةِ.



دَخَلْتُ عَلَيْهَا مَا، فَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ عَلَى مَا، وَيَمْتَنَعُ فِي (لَيْسَ، وَدَامَ) مُطْلَقًا، وَتَخْتَصُّ الْخَمْسَةُ الْأُولَى مِنْهَا بِمَرَادِفَةٍ (صَارَ) وَيَجُوزُ فِيهَا التَّمَامُ إِلَّا: زَالَ، وَفَتَى، وَلَيْسَ.

فائدة:

يَعْمَلُ عَمَلُ لَيْسَ حُرُوفَ أَرْبَعَةٍ: لَا تَ، وَلَا، وَمَا، وَإِنْ النَّافِيَاتِ، فَأَمَّا (لَا تَ): فَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي (الْحَيْنِ)، وَنَحْوَهُ كَسَاعَةِ، وَالْآنَ، وَ(أَنْ): وَيَجِبُ حَذْفُ أَحَدٍ مَعْمُولِيهَا، وَالْغَالِبُ حَذْفُ مَرْفُوعًا، وَأَمَّا (لَا): فَهِيَ النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ ظَاهِرًا، أَوْ لِلْوَحْدَةِ، وَشُرُوطُ عَمَلِهَا أَرْبَعٌ: تَنْكِيرُ مَعْمُولِيهَا، وَتَقْدُّمُ اسْمِهَا عَلَى خَبَرِهَا، وَتَقْدُّمُ خَبَرِهَا عَلَى مَعْمُولِهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا، وَأَنْ لَا يَنْتَقِضُ خَبَرُهَا بِإِلَّا، وَأَمَّا (مَا) فَعَمَلُهَا عِنْدَ [الْحَجَازِيِّينَ] ^(١) بِشُرُوطِ أَرْبَعَةٍ أَيْضًا: الثَّلَاثَةُ الْآخِيرَةُ فِي الَّتِي قَبْلَهَا، وَعَدَمُ اقْتِرَانِ اسْمِهَا بِأَنْ الزَّائِدَةِ، وَأَمَّا (إِنْ) فَعَمَلُهَا قَلِيلٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعَالِيَةِ ^(٢).

(١) سَقَطَتْ مِنْ (تَ)، وَفِي (ثَ): وَيَعْمَلُهَا أَهْلُ الْحَجَازِ.

(٢) قَالَ أَبُو حَيَّانَ: «... وَالصَّحِيحُ إِعْمَالُهَا إِذْ قَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ لُغَةً لِأَهْلِ الْعَالِيَةِ نَشْرًا وَنَظْمًا». ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٠٩/٢.

[إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا]

(وَأَمَّا) الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ النَّوَاسِخِ، فَهُوَ (إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْأَسْمَ)؛ أَيُّ: الْمُبْتَدَأُ، وَيُسَمَّى أَسْمَهَا، (وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ)؛ أَيُّ: خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ، وَيُسَمَّى خَبَرَهَا.

(وَهِيَ) سِتَّةُ أَحْرَفٍ: (إِنَّ) بِكَسْرِ الهمزة وَتَشْدِيدِ النُّونِ، وَهِيَ أُمُّ الْبَابِ؛

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ النَّوَاسِخِ) وَهُوَ الْحُرُوفُ، وَقُدِّمَتْ عَلَى (ظَنَّ) لِبَقَاءِ رَفْعِ أَحَدِ الْجَزَيْنِ فِيهَا.

قَوْلُهُ: (فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْأَسْمَ) إِنَّ لَمْ يَلْزَمِ التَّقْدِيرُ، أَوْ الْحَذْفُ، أَوْ عَدَمُ التَّصَرُّفِ، أَوْ الْإِبْتِدَائِيَّةُ بِنَفْسِهِ، أَوْ بغيرِهِ، فَخَرَجَ اسْمَا الشَّرْطِ، وَمَا أَخْبَرَ عَنْهُ بِنَعْتِ مَقْطُوعٍ، وَنَحْوُ: (طوبى) وَنَحْوُ: (قُلْ رَجُلٌ يَقُولُ كَذَا إِلَّا زَيْدًا)، وَمَصْحُوبٌ إِذَا الْفَجَائِيَّةُ، قَوْلُهُ: (وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ)^(١) إِنَّ لَمْ يَكُنْ طَلَبًا وَلَا إِنْشَاءً، فَخَرَجَ فَعْلُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

قَوْلُهُ: (إِنَّ) بِكَسْرِ الهمزة وَتَشْدِيدِ النُّونِ، وَقَدْ تُخَفَّفُ فَتَعْمَلُ قَلِيلًا وَيَلْزَمُهَا، [٤٩/و] اللَّامُ إِذَا أَهْمَلْتُ، قَوْلُهُ: (وَهِيَ أُمُّ الْبَابِ) أَيُّ: أَصْلٌ، وَمِنْهُ: مَكَّةُ أُمُّ الْقُرَى، قَالَ بَعْضُهُمْ: تَطْلُقُ الْأُمُّ فِي الْقُرْآنِ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجِهٍ:

(١) والنَّصُّ هَذَا فِي الْأَصْلِ لَابْنِ أَجْرُومٍ فِي مَتْنِ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ١٤.

(وَأَنَّ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ (وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ)

أحدها: الأصل، ومنه ﴿وَأِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِّي حَكِيمٌ﴾ [سورة الزخرف: ٤].

ثانيها: الوالدة، ومنه ﴿فَلَأُمُّهُ الثُّلُثُ﴾ [سورة النساء: ١١].

ثالثها: المرضعة، ومنه ﴿وَأُمَّهُنَّكُمُ اللَّيِّ أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [سورة النساء: ٢٣].

رابعها: المشابهة للأم في الحرمة والتعظيم، ومنه ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [سورة الأحزاب: ٦].

خامسها: المرجع والمصير، ومنه ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾ [سورة القارة: ٩]، وقيل المراد: أمُّ رأسه، وقيل: النار، لأنَّه يأوي إليها^(١).

قوله: (بفتح الهمزة وتشديد النون)^(٢) وقد تُخَفَّفُ ويستمرُّ عملها وجوباً، واسمها محذوفٌ ضمير شأنٍ، وخبرها جملة^(٣)، قوله:

(١) يُنظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت، ٢٨٠/٤، وزاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ط ١، المكتب الإسلامي، دار ابن حزم - بيروت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ١٥٨١ - ١٥٨٢، والجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: عماد البارودي وخيري سعد، المكتبة التوفيقية - مصر، ١٣١/٢٠.

(٢) المقصود (أَنَّ).

(٣) يُنظر في (أَنَّ) المخففة: رصف المباني، ص ١٣٦، والجنى الداني، ص ٢٤٣، ومغني اللبيب ٤٦/١.

بِتَشْدِيدِ النَّونِ فِيهِمَا، (وَلَيْتَ) يَفْتَحُ الثَّاءُ الْمُثَنَاءَ فَوْقَ، (وَلَعَلَّ) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ الْأَخِيرَةِ؛ (تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، وَإِعْرَابُهُ: «إِنَّ» حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَضْبٍ، تَنْصِبُ الْأَسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، وَ«زَيْدًا» أَسْمُهَا، وَ«قَائِمٌ» خَبَرُهَا؛ وَتَقُولُ: «بَلَّغْنِي أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ»، وَإِعْرَابُهُ: «بَلَّغَ» فِعْلٌ مَاضٍ، وَالنُّونُ لِلْوَقَايَةِ، وَالْيَاءُ مَفْعُولٌ، وَ«أَنَّ» حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَضْبٍ، وَ«زَيْدًا» أَسْمُهَا، وَ«مُنْطَلِقٌ» خَبَرُهَا، وَ«أَنَّ» وَأَسْمُهَا وَخَبَرُهَا فِي تَأْوِيلِ مَضَرٍ مَرْفُوعٍ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ «بَلَّغْنِي»، وَالتَّقْدِيرُ: بَلَّغْنِي أَنْطِلَاقَ زَيْدٍ؛ وَتَمْتَّازُ «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةُ بِكَوْنِهَا لَا بُدَّ أَنْ يَطْلُبَهَا عَامِلٌ كَمَا مَثَّلْنَا، بِخِلَافِ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةِ، وَتَقُولُ: «كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ»، وَ«لَكِنَّ عَمْرًا جَالِسٌ»، (وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ)، وَ«لَعَلَّ

(بتشديد النون فيهما)^(١) فَإِنْ خُفِّفَتْ (لَكِنْ) فَهِيَ حَرْفُ اسْتِدْرَاكِ وَعَطْفٍ، فَتُهْمَلُ وَجُوبًا^(٢)، وَإِنْ خُفِّفَتْ (كَأَنَّ) بَقِيَ عَمَلُهَا وَجُوبًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ^(٣)، وَيَقْلُ ذِكْرُ اسْمِهَا، وَلَا يَجِبُ كَوْنُهُ ضَمِيرَ شَأْنٍ، قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ أَنْ يَطْلُبَهَا عَامِلٌ)^(٤) عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، أَوِ الْمَفْعُولِيَّةِ، أَوِ الْإِضَافَةِ، نَحْوُ: رَأَيْتُ إِنَّكَ فَاضِلٌ، وَعِلِمْتُ بِأَنَّكَ فَاضِلٌ، لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا يُوَوَّلُ مَعَهَا بِمَفْرَدٍ مِنْ لَفْظِهِ، خَبَرُهَا إِنَّ الْمَكْسُورَةَ فَإِنَّهُ قَدْ يَطْلُبُهَا عَامِلٌ، نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [سورة مريم: ٣٠].

(١) أي: في (لكنَّ وكأَنَّ).

(٢) يُنْظَرُ: رِصْفُ الْمَبَانِي، ص ٣٤٥، وَالْجَنَى الدَّانِي، ص ٥٣٣، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ١/ ٣٨٥.

(٣) يُنْظَرُ: رِصْفُ الْمَبَانِي، ص ٢٨٤، وَالْجَنَى الدَّانِي، ص ٥٢٢.

(٤) وَالْحَدِيثُ هُنَا عَنْ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ الْهَمْزَةَ.

الْحَبِيبَ قَادِمٌ»؛ وَإِعْرَابُهَا عَلَى وَزَانٍ مَا تَقَدَّمَ، لَا يَخْتَلِفُ عَمَلُهَا،
وَأِنَّمَا تَخْتَلِفُ مَعَانِيهَا لِاخْتِلَافِ أَلْفَاظِهَا، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ هَذَا الْعَمَلَ
لِشَبْهِهَا بِالْفِعْلِ الْمَاضِي، نَحْوُ: «كَانَ» فِي الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ،
وَدَلَالَتِهَا عَلَى الْمَعْنَى، فَمَعْنَى «كَانَ» اتَّصَافُ الْمُخْبَرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ
فِي الْمَاضِي كَمَا تَقَدَّمَ، (وَمَعْنَى إِنَّ) الْمَكْسُورَةُ، (وَأَنَّ) الْمَفْتُوحَةُ
(لِلتَّوَكِيدِ)؛ أَيُ: تَأْكِيدُ النَّسَبَةِ، (وَ) مَعْنَى (كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ، وَهُوَ:
الدَّلَالَةُ عَلَى

قوله: (لاختلاف ألفاظها) [كونه]^(١) علة لاختلاف معانيها غير
مستقيم لاتّحاد معنى (إِنَّ، وَإِنْ) كما يأتي، وغير ذلك، قوله: (بالفعل
الماضي) أي: الناقض كما مثل به، قوله: (للتوكيد)^(٢) اللام زائدة،
أو على توهم عدم ذكر المعنى، أو على معنى النسبة، أي: معناهما
منسوب لهُ نسبة الخبري إلى الكلّي، وكذا يُقال فيما بعدها، قوله:
(توكيد النسبة) إثباتاً أو نفياً أي: توكيد الحكم فيها، قوله: (وهو
تعقيب [٤٩/ظ] الكلام)^(٣) الوجه إسقاط هذه الجملة، فإنّها ليست من
حدّ الاستدراك، والحدّ ما بعدها، ولا يجوز كون ما بعدها ممثلاً لما
قبلها اتّفاقاً، بل نقيض، أو ضدّ، أو خلاف مثال ما يُتوهم نفيه
(ما زيد شجاع) فيتوهم نفي الكرم عنه، فيقال: لكنّه كريم.

قوله: (وهو الدلالة)^(٤) إشارة إلى أنّه ليس المراد بالتشبيه معناه

(١) سقطت من (ت)، وفي (ب): لكونه.

(٢) أي (إِنَّ) و(أَنَّ).

(٣) والحديث عن (لكنّ).

(٤) والحديث عن (كأنّ).

مُشَارَكَةُ أَمْرٍ لِأَمْرٍ فِي الْمَعْنَى، (وَ) مَعْنَى (لَكِنَّ لِالِاسْتِدْرَاكِ)، وَهُوَ:
تَعْقِيبُ الْكَلَامِ بِرَفْعِ مَا يُتَوَهَّمُ ثُبُوتُهُ أَوْ نَفْيُهُ، (وَ) مَعْنَى (لَيْتَ
لِلتَّمَنِّي)، وَهُوَ: طَلَبُ مَا لَا طَمَعَ فِيهِ، أَوْ مَا فِيهِ عُسْرٌ، (وَ) مَعْنَى
(لَعَلَّ لِلتَّرَجِّي)، وَهُوَ: طَلَبُ الْأَمْرِ الْمَحْبُوبِ،

المصدرى الذي هو فعل المتكلم، قوله: (مشاركة أمرٍ لأمرٍ) أي بحسب
مراد المتكلم، فإنَّ المتشابهين قد يتشاركان في أمورٍ متعددة، فيراد واحد
منها مثلاً، والأوّل: هو المشبه، والثاني هو: المشبه به، والمعنى هو وجه
الشبه في الشرف أو الخسة، قوله: (وهو طلب ما لا طمع فيه... إلخ) أي:
ما شأنه ذلك، وأصل التّمني إنشاء حالة مخصوصة ينشأ عنها ميل الطبع إلى
محبة المطلوب^(١)، قوله: (طلب الأمر المحبوب) فيه ما قبله، ولا يكون
إلا فيما يُترجى من المتكلم، أو المخاطب، أو غيرهما، نحو: ﴿لَعَلَّ
السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [سورة الأحزاب: ٦٣].

تنبيه:

لا يجوز تقديم الخبر، ولا معموله على هذه الأحرف مطلقاً،
ولا تقديم معمول الخبر على الاسم مطلقاً، ويجوز توسّطه بين الاسم
والخبر مطلقاً، ولا يجوز تقديم الخبر على الاسم إلا إذا كان ظرفاً،
أو مجروراً، وقد تتصل اللام بعد أن بمعمول الخبر مطلقاً، أو بما
تأخر من اسم، أو خبر، أو بضمير فعلٍ للتأكيد المبالغ فيه، ويجوز
حذف خبر عليم، ويجب إبطال عملهنَّ إن اتصلت بهنَّ ما الحرفية،

(١) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٤/١٦٣.

(وَالْتَوَقُّعُ)، وَهُوَ: الْمُعْبَرُ عَنْهُ عِنْدَ قَوْمٍ بِالْإِشْفَاقِ فِي الْمَكْرُوهِ،
نَحْوُ: «لَعَلَّ زَيْدًا هَالِكٌ»، وَالتَّرَجِّي فِي الْمَحْبُوبِ، نَحْوُ: «لَعَلَّ اللَّهَ
يَرْحَمُنِي»، فَإِنَّ الْهَلَاكَ مِمَّا يُكْرَهُ، وَالرَّحْمَةُ مِمَّا يُحَبُّ.

.....
وَلِذَلِكَ تَسْمَى الْكَافَّةُ إِلَّا (لَيْتَ) فَيَجُوزُ إِعْمَالُهَا وَهُوَ الْأَرْجَحُ،
وَإِهْمَالُهَا، وَخَرَجَ بِالْحَرْفِيَّةِ الْمُوصُولَةِ أَوْ الْمَصْدَرِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا
كَيْدَ سِحْرِ﴾ [سورة طه: ٦٩] فَإِنَّهَا مُحْتَمَلَةٌ لِهَما.

[فائدة:]

أُلْحِقَ بِهَذِهِ الْأَحْرَفِ فِي الْعَمَلِ (لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ) نَصًّا، وَيُقَالُ
لَهَا: (لَا التَّبَرُّةُ)^(١) لِمَشَابَهَتِهَا لَهَا فِي التَّأْكِيدِ، [و/٥٠] وَلِزُومِ الصَّدْرِ،
وَالِاخْتِصَاصِ بِالْأَسْمَاءِ^(٢)، وَإِنَّمَا تَعْمَلُ بِشُرُوطِ أَرْبَعَةٍ: أَنْ يُقْصَدَ بِهَا
نَفْيُ الْجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِغْرَاقِ، وَإِنْ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا جَارٌّ، وَأَنْ
يَتَّصَلَ اسْمُهَا بِهَا، وَأَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا هَا نَكْرَتَيْنِ، وَيَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا إِنْ
تَكَرَّرَتْ، وَيُبْنَى اسْمُهَا عَلَى مَا يَنْصَبُ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُضَافًا، وَلَا
شَبِيهًا بِهِ، وَالْإِعْرَابُ ذَلِكَ فِي نَحْوِ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) خَمْسَةٌ
أَوْجِهٍ: رَفْعُهُمَا، وَنَصْبُهُمَا^(٣)، وَرَفْعُ الْأَوَّلِ مَعَ بِنَاءِ الثَّانِي، وَبِنَاءُ الْأَوَّلِ
مَعَ رَفْعِ الثَّانِي، أَوْ نَصْبُهُ، وَيَمْتَنَعُ رَفْعُ الْأَوَّلِ [وَنَصْبُ الثَّانِي]^(٤).

(١) من مصطلحات الكوفيين. يُنظر: موسوعة المصطلح النحوي ٤٣٦/١.

(٢) سقطت من (ت).

(٣) لا توجد حالة نصبهما، ولعله يقصد: (بناؤهما). يُنظر: اللّمع في العربية، ص ١٠٩.
توجيه اللّمع، ص ١٥٨.

(٤) سقطت من (ث)، و(ج).

[ظَنُّ وَأَخَوَاتُهَا]

(وَأَمَّا) الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ النَّوَاسِخِ، وَهُوَ (ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ)، وَيُسَمَّى مَفْعُولَهَا الْأَوَّلَ، (وَ) تَنْصِبُ (الْخَبَرَ)، وَيُسَمَّى مَفْعُولَهَا الثَّانِي، وَإِنَّمَا تَنْصِبُهُمَا (عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا)، حَيْثُ لَا مَانِعَ.

وَذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَفْعَالٍ،

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ)^(١) وَإِنَّمَا أَخَّرَ لَزَوَالِ الْجَزَيْنِ فِيهِ عَنْ أَصْلِهِمَا الَّذِي هُوَ الرَّفْعُ، قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَا مَانِعَ) أَيِ يَمْنَعُ وَجُوبَ عَمَلِهَا، أَوْ جَوَازِهِ فَإِنَّهَا يُلغى مِنْهَا غَيْرُ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ بِرُجْحَانٍ إِنْ أَخَّرْتَ عَنْ مَعْمُولِيهَا مَعًا، وَبِمَرْجُوحِيَّةٍ إِنْ تَوَسَّطَتْ بَيْنَهُمَا، أَوْ يَبْطُلُ عَمَلُهَا كُلُّهَا فِي اللَّفْظِ وَجُوبًا، وَتَعْمَلُ فِي الْمَحَلِّ، وَتُسَمَّى تَعْلِيْقًا إِنْ وَلِيَهَا مَالُهُ صَدْرُ الْكَلَامِ مِنْ أُمُورٍ سَتَّةٍ، وَهِيَ: مَا النَّافِيَةُ مطلقًا، وَلَا وَإِنْ النَّافِيَتَانِ إِنْ وَقَعَا فِي جَوَابِ قِسْمٍ مَلْفُوظٍ أَوْ مَقْدُورٍ، وَلَا مِ الْابْتِدَاءِ، أَوْ الْقِسْمِ، وَالِاسْتِفْهَامُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِإِضَافَتِهِ، نَحْوُ: عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ، أَوْ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ، أَوْ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَوْ لَزَيْدٌ قَائِمٌ، أَوْ لِيَأْتِيَنَّ زَيْدٌ أَخَوَكَ، أَوْ أَبُو مَنْ زَيْدٌ؟ نَعَمْ إِنْ تَأَخَّرَ الْاسْتِفْهَامُ عَنِ الْمَعْمُولِ الْأَوَّلِ بَقِيَ عَلَى عَمَلِهِ، نَحْوُ: عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ.

[قَوْلُهُ: (وَذَكَرَ مِنْهَا عَشْرَةَ أَفْعَالٍ)^(٢) فَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ كَمَا سَيُشِيرُ إِلَيْهِ،

(١) وَيَقْصِدُ بِهَا: (ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا).

(٢) يُنْظَرُ: تَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ بِشَرْحِ تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٣/ ١٤٥٩ - ١٤٦٤.

أَرْبَعَةٌ مِنْهَا تُفِيدُ تَرْجِيحَ وَقُوعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، (وَهِيَ ظَنَنْتُ)،
 نَحْوَ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، (وَحَسِبْتُ)، نَحْوَ: «حَسِبْتُ بَكْرًا
 صَدِيقًا»، (وَحِلْتُ)، نَحْوَ: «حِلْتُ الْهَلَالَ لَائِحًا»، (وَزَعَمْتُ)،
 نَحْوَ: «زَعَمْتُ زَيْدًا صَادِقًا»؛ وَثَلَاثَةٌ مِنْهَا تُفِيدُ تَحْقِيقَ وَقُوعِ الْمَفْعُولِ
 الثَّانِي، (وَ) هِيَ (رَأَيْتُ)، نَحْوَ: «رَأَيْتُ الْمَعْرُوفَ مَحْبُوبًا»،

ومنها القول إذا استعمل بمعنى الظن، وقيل مطلقاً^(١)، قوله: (أربعة تفيد) أي
 تدل على رُجحان وجوده غالباً، وقد تدل على تعيين وجوده، قوله [٥٠/ظ]
 (ظننت) لا بمعنى اتهمت، وإلا فيتعدى لواحد فقط، قوله: (وحسبت) لا
 بمعنى احمرار اللون أو بياضه^(٢)، ولا بمعنى العد^(٣).

قوله: (وَحِلْتُ) لا بمعنى اختال، ولا بمعنى ظلع بالمشالة، أي:
 عرج، ولا بمعنى صار، وذا خال يخول، أي: يتكبر لكونه في النعمة
 مثلاً^(٤)، قوله: (وزعمت) لا بمعنى الكفالة، ولا بمعنى الهزال، أو
 السم، وأصل استعمال الزعم في الباطل، وقد يكون في الحق، ولم
 يقع في القرآن إلا للأول^(٥)، قوله: (رأيت) لا بمعنى أبصرت، ولا
 بمعنى الذهاب في الرأي، وهذا قد يتعدى لمفعولين^(٦)، نحو: (رأى

(١) قال السيوطي: «فإن كانت ظن بمعنى: اتهم تعدت لواحد...»، وهمع الهوامع
 ٢١٥/٢.

(٢) جاء في لسان العرب: «الحُسْبَةُ سَوَادٌ يَضْرِبُ إِلَى الْحُمْرَةِ»، ٣١٦/١ (حسب).

(٣) سقطت من (ب). ويُنظر: همع الهوامع ٢١٦/٢.

(٤) يُنظر في ذلك: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٤٧٣/٣، لسان العرب (خيل)،
 وهمع الهوامع ٢١٦/٢.

(٥) همع الهوامع ٢١١/٢.

(٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٤٧٣/٣.

(وَعَلِمْتُ)، نَحَوَ: «عَلِمْتُ زَيْدًا صَادِقًا»، (وَوَجَدْتُ)، نَحَوَ: «وَجَدْتُ أَلْعَمَ نَافِعًا»؛ وَاثْنَانِ يُفِيدَانِ التَّصْيِيرَ وَالْإِنْتِقَالَ مِنْ حَالَةٍ إِلَى أُخْرَى، (وَ) هُمَا (أَتَّخَذْتُ)، نَحَوَ: «أَتَّخَذْتُ زَيْدًا صَدِيقًا»،

.....
 الشَّافِعِي^(١) الْوَتَرُ مَدُوبًا^(٢)، قَوْلُهُ: (وَعَلِمْتُ) لَا بِمَعْنَى عَرَفْتُ، وَلَا بِمَعْنَى انْشِقَاقِ الشُّفَةِ الْعُلْيَا^(٣)، قَوْلُهُ: (وَوَجَدْتُ) لَا بِمَعْنَى أَصَبْتُ الشَّيْءَ، وَلَا بِمَعْنَى الْحَزَنُ، أَوْ الْحَقْدُ، أَوْ الْإِسْتِغْنَاءُ^(٤)، قَوْلُهُ: (تَفِيدَانِ التَّصْيِيرَ وَالْإِنْتِقَالَ)^(٥) اعْتَرَضَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ يَجِبُ [إِسْنَادُ] الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي الْخَارِجِ، وَهَذَا يَشْمَلُ نَحَوَ: (صَيَّرْتُ الْمَوْجُودَ مَعْدُومًا)، وَصِدَّقُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخِرِ مَمْتَنِعٌ، وَأَجَابَ [شَيْخُنَا]^(٦): بِأَنَّ كَلَامَهُمْ مُحْمُولٌ عَلَى مَا لَيْسَ فِيهِ مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا: وَهَذَا الْإِعْتِرَاضُ سَاقِطٌ مِنْ أَصْلِهِ، وَبَيَّنَّهُ بِمَا يَعْلَمُ مِنْ مُحَلِّهِ، وَمِنْهُ: أَنَّ الْمَرَادَ بِالْعَدَمِ عَدَمُ الْإِعْتِبَارِ بِالشَّيْءِ، لَا بِمَعْنَى عَدَمِ الْوُجُودِ الْمَقَابِلِ لَهُ، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَأَتَّخَذْتُ) لَا بِمَعْنَى أَقَامَ بِالْمَكَانِ مِثْلًا^(٧)، قَوْلُهُ:

(١) هو محمد بن إدريس بن العباس الشَّافِعِي، وُلِدَ سَنَةَ (١٥٠هـ)، فُقِيهِ، وَصَاحِبُ مَذْهَبٍ، لَهُ: الْأُمُّ، الرَّسَالَةُ. تَوَفِيَ سَنَةَ (٢٠٤هـ). يُنْظَرُ: تَارِيخُ بَغْدَادٍ ٥٧/٢.

(٢) يُنْظَرُ: الرَّسَالَةُ، ص ١٤٢. بَابُ فَرْضِ الصَّلَاةِ.

(٣) قَالَ السُّيُوطِيُّ: «فَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى: عَرَفَ تَعَدَّتْ لِوَاحِدٍ... أَبُو بِمَعْنَى عِلْمٍ عِلْمِي فَهُوَ أَعْلَمُ، أَيْ مُشَقُّوقُ الشُّفَةِ الْعُلْيَا...»، ٢/٢١٣.

(٤) يُنْظَرُ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢/٢١٣.

(٥) وَيَقْصِدُ (أَتَّخَذْتُ) وَ(جَعَلْتُ).

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (ت).

(٧) يُنْظَرُ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢/٢١٨.

(وَجَعَلْتُ)، نَحَوَ: «جَعَلْتُ الطِّينَ إِبْرِيْقًا»؛ وَوَاحِدٌ يُفِيدُ حُصُولَ
النَّسْبَةِ فِي السَّمْعِ، (وَ) هُوَ: (سَمِعْتُ)، نَحَوَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ»،
فَالنَّبِيُّ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَجُمْلَةٌ «يَقُولُ» مَفْعُولٌ ثَانٍ، هَذَا عَلَى
رَأْيِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ «سَمِعْتُ» إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَا
لَمْ يُسْمَعْ تَعَدَّتْ لِاثْنَيْنِ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ جُمْلَةَ «يَقُولُ» وَنَحْوَهَا
فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمَفْعُولِ،

(وجعلت) لا بمعنى أوجب، ولا بمعنى أوجدت، نحو: (جعلت
للعامل كذا)^(١)، ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾^(٢).

قوله: (على رأي أبي عليّ الفارسيّ)^(٣) وهو مرجوح، قوله:
(على ما لا يسمع) أي: على اسم عين، نحو: (سمعتُ زيدًا يقرأ)
فإن دخلت على ما يسمع نحو: (سمعتُ قراءة زيد) تعدّى لواحدٍ
اتفاقًا، قوله: (على [٥١/و] الحال) أي: لا على بدلٍ، أو بيانٍ خلافًا
لمن أدعاه فراجعهُ، قوله: (من المفعول) أي: إن كان معرفةً، وإلاَّ

(١) تنصب مفعولين إذا كانت بمعنى (صيّد). يُنظر: همع الهوامع ٢/٢١٦.

(٢) سورة الأنعام: ١.

(٣) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، نحويّ مشهور، ومن أكابرهم،
له: الشيرازيات، والبصريّات، والبغداديات، والإيضاح، والتكملة. توفي سنة
(٣٧٧هـ). يُنظر ترجمته: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري
(ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس - بغداد، ص ٢٣٢، تاريخ
بغداد ٢٧٥/٧، وبغية الوعاة ٤٩٦/١. وهذا الرأي في سمعتُ ليس للفارسيّ وحده،
وإنما سبقه الأخفش الأوسط، وتبع الفارسيّ: ابن عصفور، وابن بابشاذ. يُنظر: شرح
جمل الزّجاجي ١/١٠٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣/١٤٧٦، وهمع
الهوامع ١/١٥٠.

لَأَنَّ أَفْعَالَ الْحَوَاسِ لَا تَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ؛ وَ(تَقُولُ) فِي إِعْرَابِ (ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، «ظَنَنْتُ» فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ«زَيْدًا» مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَ«مُنْطَلِقًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ؛ (وَ) فِي إِعْرَابِ: (خِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا)، خِلْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَأَصْلُ «خِلْتُ» خِيلْتُ بِكَسْرِ الْيَاءِ، نُقِلَتْ الْكُسْرَةُ إِلَى الْخَاءِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا، ثُمَّ حُذِفَتِ الْيَاءُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَ«عَمْرًا» مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَ«شَاخِصًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ؛ (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) مِنْ أَمْثَلَةٍ مَا يُفِيدُ الرَّجْحَانِ، وَمِنْ أَمْثَلَةٍ مَا يُفِيدُ التَّحْقِيقَ، وَمِنْ أَمْثَلَةٍ مَا يُفِيدُ التَّصْيِيرَ بِلاَ فَرْقٍ؛ وَهَذَا الْقِسْمُ، أَعْنِي ظَنٌّ وَأَخَوَاتِهَا، دَخِيلٌ فِي الْمَرْفُوعَاتِ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُذَكَرَ فِي الْمَنْصُوبَاتِ، وَلَكِنَّهُ

.....
فهي صفة، قوله: (لَأَنَّ أَفْعَالَ الحواسِ) أي: لأنَّ شرطَ أفعالِ هذا الباب أن تكونَ قلبيةً، أي متعلِّقٌ معناها بالقلبِ، قوله: (في إعرابِ) هو إخراجٌ عن ظاهرِ كلامِ المصنِّفِ، مِنْ إِنَّهَا لِلتَّمْثِيلِ الْمَجْرَدِ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ زِيَادَةَ الْفَائِدَةِ، قوله: (ما يفيدُ الرَّجْحَانِ)، نحو: (عدَّ، وهَبَّ، وَحَجَى).

قوله: (ما يفيدُ التَّحْقِيقَ) وهو: (ألقى، وتعلَّم) بمعنى: اعلم، ودَرَى، قوله: (ما يفيدُ التَّصْيِيرَ)، نحو: (صيرتُ، وحوَّلتُ) وسكتَ عن القسمِ الرَّابِعِ لضعفه كما عَلِمَ، قوله: (أعني ظنَّ... إلخ) ذكرَ هذا لدفعِ توهمِ رجوعِ اسمِ الإشارةِ قبلَهُ لما يفيدُ التَّصْيِيرَ لِقَرَبِ مِنْهُ، قوله: (دخيلٌ) أي: ليس في محلِّه، قوله: (وحقُّه) أي: المناسبُ فيه، وموافقٌ للطَّبعِ والعقلِ، ولكنَّهُ استدراكٌ على ما أفادَهُ حقُّه، وفي ذكْرِ الاستطرادِ تسليمٌ لتلكِ الإفادةِ، لأنَّه ذكُرَ الشَّيْءُ في غيرِ محلِّه مع غيرهِ

ذَكَرَ اسْتَطْرَادًا لِتَتْمِيمِ النَّوَاسِخِ.

.....
لمناسبة بينهما، وأشار بقوله: (لتتميم النّواسخ) إلى بقية معنى الاستطراد الذي هو الجواب عن مخالفة ذلك الحقل [فتأمل] (١).

□ □ □ □ □ □

(١) سقطت من (ث)، و(ج)

[النَّعْتُ]

(بَابُ النَّعْتِ)

بَابُ النَّعْتِ

وَيُقَالُ لَهُ الْوَصْفُ، وَالصِّفَةُ، قَدَّمَهُ عَلَى بَقِيَّةِ التَّوَابِعِ لَمَّا مَرَّ،
وَبَعْضُهُمْ ذَكَرَهَا نَظْمًا بِقَوْلِهِ:

[١٦] نَعْتُ الْبَيَانِ مُؤَكِّدٌ بَدَلُ النَّسْقِ هَذَا هُوَ التَّرْتِيبُ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ

وَحَقِيقَتُهُ: أَنَّهُ التَّابِعُ الْمَشْتَقُّ بِالْفِعْلِ، أَوْ بِالْقَوْلِ الْمَوْضَحِ لِحَقِيقَةِ
مَتَبَوِّعِهِ، أَوْ الْمَخْصَصُ لَهُ^(١)، وَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ بَعْضُ أَحْكَامِهِ، كَمَا
أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ.

والتَّابِعُ مُطْلَقًا: مَا شَارَكَ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ الْحَاصِلِ

(١) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ، ص ١١٩.

رَسَمَهُ بِبَعْضِ خَوَاصِّهِ تَقْرِيْبًا عَلَى الْمُبْتَدِئِ، فَقَالَ: (النَّعْتُ
تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ) إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مَرْفُوعًا، (وَنَصْبِهِ) إِنْ
كَانَ الْمَنْعُوتُ مَنْصُوبًا، (وَحَفْضِهِ) إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مَحْفُوظًا،
(وَتَعْرِيفِهِ) إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْرِفَةً، (وَتَنْكِيرِهِ) إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ

وَالْمُتَجَدِّدُ^(١)، وَإِطْلَاقُ التَّابِعِ عَلَى الْمَبْنِيِّ مِنَ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ مَجَازٌ
لِعَدَمِ الْإِعْرَابِ [٥١/ظ] فِيهِمَا الَّذِي يَقَعُ فِيهِ التَّبَعِيَّةُ، وَالْعَامِلُ فِي التَّابِعِ
هُوَ الْعَامِلُ فِي مَتْبُوعِهِ إِلَّا الْبَدَلَ، وَمَعْنَى الْمَشْتَقُّ: مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ
وَصَاحِبِهِ، كَاسِمِ الْفَاعِلِ، وَاسِمِ الْمَفْعُولِ، وَمَعْنَى الْمُؤَوَّلُ بِهِ: مَا أَقِيمَ
مَقَامَهُ، كَاسِمِ الْإِشَارَةِ^(٢) (وَذِي) بِمَعْنَى صَاحِبِ، وَالْمَنْسُوبِ،
وَالْجُمْلَةِ، وَالْمَصْدَرِ الْمَلْتَزِمِ تَذْكِيرَهُ وَإِفْرَادِهِ نَحْوَ: عَدَلْ، قَوْلُهُ: (فِي
رَفْعِهِ)^(٣) أَيْ فِي نَوْعِ رَفْعِهِ، فَيَدْخُلُ مَا لَوْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا لَفْظًا، وَفِي
الْآخِرِ تَقْدِيرًا، أَوْ مُحَلًّا، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا بِالْحَرَكَاتِ، وَفِي الْآخِرِ
بِالْحُرُوفِ، [وَكَذَا يُقَالُ فِي نَصْبِهِ وَغَيْرِهِ]^(٤).

قَوْلُهُ: (وَتَعْرِيفِهِ) نَعَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّعْتُ أَعْرَفَ مِنَ
الْمَنْعُوتِ، وَيُمْكِنُ اسْتِفَادَتُهُ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ^(٥)، فَإِنْ وَجَدَ، نَحْوَ:

(١) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ، ص ١١٧.

(٢) خَصَّصَ بَعْضُهُمْ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ بـ: غَيْرِ الْمَكَانِيَّةِ. يُنْظَرُ: شَرْحُ الْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ،
ص ١١٩.

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي الْأَصْلِ مِنْ مَتْنِ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ١٤.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ت).

(٥) يُشِيرُ فِي هَذَا إِلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ: «وَتَعْرِيفُهُ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْرِفَةً»،
ص ٨٥.

نَكْرَةً؛ سَوَاءٌ كَانَ النَّعْتُ حَقِيقِيًّا أَمْ سَبَبِيًّا؛ ثُمَّ إِنْ رَفَعَ النَّعْتُ ضَمِيرَ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَتِرِ تَبِعَهُ أَيْضًا فِي تَذْكِرِهِ وَتَأْنِيثِهِ وَإِفْرَادِهِ وَتَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ، وَيَكْمُلُ لَهُ حِينَئِذٍ أَرْبَعَةٌ مِنْ عَشْرَةٍ؛ وَيُسَمَّى النَّعْتُ حِينَئِذٍ حَقِيقِيًّا، وَإِنْ رَفَعَ سَبَبِيَّ الْمَنْعُوتِ الظَّاهِرِ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَتَبِعَهُ فِي اثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةٍ، وَيُسَمَّى النَّعْتُ حِينَئِذٍ سَبَبِيًّا؛ (تَقُولُ) فِي النَّعْتِ الْحَقِيقِيِّ الرَّافِعِ لَضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَتِرِ فِي

(جاء الرَّجُلُ صَاحِبُكَ) تَعَيَّنَ بَدَلًا أَوْ بَيَانًا، وَيَجُوزُ نَعْتُ الْمَعْرِفِ بِلَامِ الْجَنْسِ بِالنَّكْرَةِ، قَوْلُهُ: (حَقِيقِيًّا)^(١) وَهُوَ الْجَارِي عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ فِي الْوَاقِعِ^(٢)، وَعَكْسُهُ السَّبَبِيُّ، وَهَذَا [جَوَابُ] لِمَنْ قَوْلُهُمْ إِنْ الْحَقِيقِيُّ مَا رَفَعَ ضَمِيرَ الْمَنْعُوتِ، مَعَ أَنَّهُ سَبَبِيٌّ، فَذَكَرَ الشَّارِحُ لَهُ تَبَعًا لَهُمْ وَلَوْ عَدَلَ عَنْهُ لَمَّا مَرَّ كَانَ أَوْلَى، قَوْلُهُ: (وَتَأْنِيثُهُ) مَا لَمْ يَرُدَّ إِفْرَادُهُ وَتَذْكِرُهُ كَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، قَوْلُهُ: (الظَّاهِرُ) هُوَ مَا قَابَلَ الْمُسْتَتَرَ، فَيَشْمَلُ الضَّمِيرَ الْبَارِزَ، [وَأَشَارَ بِلَفْظِ (السَّبَبِيِّ) إِلَى وَجْهِ تَسْمِيَّتِهِ سَبَبِيًّا، وَإِلَّا فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مَعَ مَا بَعْدَهُ فَتَأَمَّلْ]^(٣)، قَوْلُهُ: (اِقْتَصَرَ) فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ حَيْثُ اللَّزُومُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَّبِعَهُ فِي وَاحِدٍ مِنَ الْخَمْسَةِ الْبَاقِيَةِ أَوْ فِي اثْنَيْنِ مِنْهَا، قَوْلُهُ: (تَقُولُ... إلخ) جَمْلَةٌ مَا ذَكَرَهُ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ مَثَالًا، لِأَنَّ الْمَنْعُوتَ: إِمَّا مَفْرُودًا، أَوْ مَثْنِيًّا، أَوْ مَجْمُوعًا، وَكُلٌّ مِنْهَا إِمَّا مَذْكَرٌ أَوْ

(١) شرح كتاب الحدود للأبدي، ص ١٣١، وشرح الحدود النحوية، ص ١١٩.

(٢) يريد أن يقول إنَّ تعريف النعت السببي هو: «ما رَفَعَ ظاهراً مُتَلَبِّساً بضمير الموصوف»، وشرح كتاب الحدود للأبدي، ص ١٣١.

(٣) سقطت من (ث).

الرَّفْعِ مَعَ الْإِفْرَادِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّذْكِيرِ: (قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَ) فِي النَّصْبِ: (رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَ) فِي الْخَفْضِ: (مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ)؛ وَتَقُولُ مَعَ التَّنْكِيرِ وَالْإِفْرَادِ: «جَاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ»؛ وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ الْمَذْكَرِ مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَ الزَّيْدَانِ الْعَاقِلَانِ»، وَ«رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ الْعَاقِلَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الْعَاقِلَيْنِ»؛ وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ الْمَذْكَرِ مَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَ رَجُلَانِ عَاقِلَانِ»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ»؛ وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَ

مؤنث، فهي ستّة، وكلّ منها إمّا مُعرّفة، أو نكرة [٥٢/و] فهي اثنا عشر، وكلّ منهما إمّا مرفوع، أو منصوب، أو مجرور فهي ستّة وثلاثون، وكلّ منها: إمّا حقيقيّ أو سببيّ فهي اثنان وسبعون، ويُزادُ عليه ما أشار إليه بقوله: (فأما مع الجمع إلى آخره)، وبقوله: (فإن نعت باسم المفعول إلى آخره)، قوله: (الرافع... إلخ) هو تفسير لما قبله كما تقدّم، قوله: (في الرفع) متعلّق بـ(تقول)^(١) أو حال من النعت، وكذا ما بعده، قوله: (مع الإفراد والتعريف) وكان حقّه ذكر التذكير أيضًا، لتمام الأربعة من العشرة التي هي موجودة في جميع هذه الأمثلة، قوله: (وتقول مع التنكير والإفراد) وفي نسخة: (في الإفراد مع التنكير) وهي الأنسب بالسياق، قوله: (وتقول في تثنية المذكر... إلخ) مثل في المعرف بما مفردّه علّم، وفي المذكر بما مفردّه نكرة مع صحّة الثاني في الأوّل،

(١) (تقول) في الأصل من متن الأجرومية، ص ٨٥.

الزَّيْدُونَ الْعَاقِلُونَ»، وَ«رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ الْعَاقِلِينَ»، وَ«مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ
الْعَاقِلِينَ»؛ وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَ رِجَالٌ عُقْلَاءُ»، وَ«رَأَيْتُ رِجَالًا
عُقْلَاءَ»، وَ«مَرَرْتُ بِرِجَالٍ عُقْلَاءَ»؛ وَتَقُولُ فِي الْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ مَعَ
التَّعْرِيفِ: «جَاءَتْ هِنْدُ الْعَاقِلَةِ» وَ«رَأَيْتُ هِنْدًا الْعَاقِلَةَ»، وَ«مَرَرْتُ
بِهِنْدِ الْعَاقِلَةِ»؛ وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَتْ أُمْرَأَةٌ عَاقِلَةٌ»، وَ«رَأَيْتُ أُمْرَأَةً
عَاقِلَةً»، وَ«مَرَرْتُ بِأُمْرَأَةٍ عَاقِلَةٍ»؛ وَتَقُولُ فِي مُثْنَى الْمُؤَنَّثِ مَعَ
التَّعْرِيفِ: «جَاءَتِ الْهِنْدَانِ الْعَاقِلَتَانِ»، وَ«رَأَيْتُ الْهِنْدَيْنِ الْعَاقِلَتَيْنِ»،
وَ«مَرَرْتُ بِالْهِنْدَيْنِ الْعَاقِلَتَيْنِ»؛ وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَتِ أُمْرَأَتَانِ
عَاقِلَتَانِ»، وَ«رَأَيْتُ أُمْرَأَتَيْنِ عَاقِلَتَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِأُمْرَأَتَيْنِ عَاقِلَتَيْنِ»؛
وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ
الْعَاقِلَاتُ»، وَ«رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ الْعَاقِلَاتِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ
الْعَاقِلَاتِ»؛ وَمَعَ التَّنْكِيرِ أَيْضًا: «جَاءَتْنِي نِسَاءٌ عَاقِلَاتُ»، وَ«رَأَيْتُ
نِسَاءً عَاقِلَاتِ»، وَ«مَرَرْتُ بِنِسَاءٍ عَاقِلَاتِ»؛ فَالْنَعْتُ فِي هَذَا كُلِّهِ

ولعلَّه إشارةٌ إلى أَنَّ المفردَ العَلَمَ إذا ثُنِيَ قُصِدَ تنكيرُهُ لدخولِ (أل) المعرفةِ عليه، ولا يجتمعُ معرفانِ على معرفٍ واحدٍ، وكذا يُقالُ في تمثيلِهِ للجمعِ بعدهُ، [فتأمل] (١).

قوله: (وتقولُ في تشيةِ المؤنَّثِ... إلخ) يجري هنا ما في الَّذِي قبلَهُ مِنَ السُّؤالِ والحكمةِ، وكذا في الجمعِ المؤنَّثِ بعدهُ فتأملُ، قوله: (فالْنَعْتُ في ذلكَ كُلُّهُ) وهو سِتَّةٌ وثلاثونَ مثالًا.

(١) سقطت من (ت).

رَافِعٍ لِّصَمِيرِ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَتِرِ، وَتَقُولُ فِيمَا إِذَا رَفَعَ سَبَبِي الْمَنْعُوتِ
الظَّاهِرَ فِي الْإِفْرَادِ مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَ زَيْدٌ الْقَائِمُ أَبُوهُ»، وَ«رَأَيْتُ
زَيْدًا الْقَائِمَ أَبُوهُ»، وَ«مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْقَائِمِ أَبُوهُ»؛ وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَ
رَجُلٌ عَاقِلٌ أَبُوهُ»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا أَبُوهُ»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
عَاقِلٍ أَبُوهُ»؛ وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ الْمَذْكُورِ مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَ الزَّيْدَانِ
الْقَائِمُ أَبُوَاهُمَا»، وَ«رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ الْقَائِمِ أَبُوَاهُمَا»، وَ«مَرَرْتُ
بِالزَّيْدَيْنِ الْقَائِمِ أَبُوَاهُمَا»؛ وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَ رَجُلَانِ قَائِمٌ
أَبَوَاهُمَا»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ قَائِمًا أَبُوَاهُمَا»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمِ
أَبَوَاهُمَا»؛ وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَنِي الرَّجَالُ
الْقَائِمُ آبَاؤُهُمْ»، وَ«رَأَيْتُ الرَّجَالَ الْقَائِمِ آبَاؤُهُمْ»، وَ«مَرَرْتُ بِالرَّجَالِ
الْقَائِمِ آبَاؤُهُمْ»؛ وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَنِي رِجَالٌ قَائِمٌ آبَاؤُهُمْ»،
وَ«رَأَيْتُ رِجَالًا قَائِمًا آبَاؤُهُمْ»، وَ«مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمِ آبَاؤُهُمْ»؛
وَتَقُولُ فِي الْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَتْ هِنْدُ الْقَائِمِ
أَبُوَهَا»، وَ«رَأَيْتُ هِنْدًا الْقَائِمِ أَبُوَهَا»، وَ«مَرَرْتُ بِهِنْدِ الْقَائِمِ
أَبُوَهَا»؛ وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَتْنِي أُمْرَأَةٌ قَائِمٌ أَبُوَهَا»، وَ«رَأَيْتُ أُمْرَأَةً

قوله: (وتقول فيما إذا رفع... إلخ) الجار متعلق بتقول، وما
واقعة، سكت عن التذكير لضمّة أمثلة المؤنث معه كما يأتي، قوله:
(وتقول في ثنية المذكر) يجري فيه ما تقدّم من الحكمة، قوله: (جاء
الرجال) قد خالف في هذا أسلوبه السابق للعلم باستفادة الحكم مما
سبق.

قَائِمًا أَبُوهَا»، وَ«مَرَرْتُ بِأُمْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا»؛ وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ الْمُؤَنَّثِ مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَتِ الْهِنْدَانِ الْقَائِمُ أَبَوَاهُمَا»، وَ«رَأَيْتُ الْهِنْدَيْنِ الْقَائِمَ أَبَوَاهُمَا»، وَ«مَرَرْتُ بِالْهِنْدَيْنِ الْقَائِمِ أَبَوَاهُمَا»؛ وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَتِ أُمْرَأَتَانِ قَائِمٌ أَبَوَاهُمَا»، وَ«رَأَيْتُ أُمْرَأَتَيْنِ قَائِمًا أَبَوَاهُمَا»، وَ«مَرَرْتُ بِأُمْرَأَتَيْنِ قَائِمِ أَبَوَاهُمَا»؛ وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ الْقَائِمُ آبَاؤُهُنَّ»، وَ«رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ الْقَائِمَ آبَاؤُهُنَّ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ الْقَائِمِ آبَاؤُهُنَّ»؛ وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَتِ نِسَاءٌ قَائِمٌ آبَاؤُهُنَّ»، وَ«رَأَيْتُ نِسَاءً قَائِمًا آبَاؤُهُنَّ»، وَ«مَرَرْتُ بِنِسَاءٍ قَائِمِ آبَاؤُهُنَّ»؛ فَالْنَعْتُ فِي هَذَا الْقِسْمِ يُلْزِمُهُ الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ دَائِمًا مَعَ غَيْرِ الْجَمْعِ،

قوله: (والنعت في هذا القسم)^(١) الذي أمثلته ستة وثلاثون [٥٢/ظ] مثالاً أيضاً، قوله: (يلزمه الإفراد) أي: في اللغة المشهورة بخلاف لغة (أكلوني البراغيث)^(٢)، فلا يلزمه الإفراد فيها، وسكت عن

(١) أي النعت السببي.

(٢) وهي لغة قليلة لبعض القبائل التي خالفت الأصل الذي استقرت عليه الفصحى، ... وهو إلحاق علامات التثنية والجمع بالفعل المسند إلى اسم ظاهر مثنى إلى اسم ظاهر مثنى أو جمع كما تلحقه التاء إذا كان مسنداً إلى مؤنث، مثل: الزيدان ذهبوا والزيدون ذهبوا... يُنظر: الكتاب ١٩/١، ومجاز القرآن، - لأبي عبيدة (ت ٢١٠هـ)، تحقيق: د. فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٠١/١، والأصول في النحو، لابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين مبارك، ط ٣، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ٧١/١، ولغة أكلوني البراغيث، د. محمد أحمد الدالي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الثالث، المجلد الثالث، المجلد الثامن والستون، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، ص ٤٠١.

وَأَمَّا مَعَ الْجَمْعِ فَيَخْتَارُ تَكْسِيرَهُ عَلَى إِفْرَادِهِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجَالٍ قِيَامَ آبَائِهِمْ»، وَيُضَعَّفُ تَصْحِيحُهُ.

هَذَا إِذَا نَعَتَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، فَإِنْ نَعَتَ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ أَوْ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ جَازَ فِيهِ هَذَا الْأَسْتِعْمَالُ، وَجَازَ فِيهِ أَنْ يُحوَّلَ الْإِسْنَادُ عَنِ السَّبَبِيِّ الظَّاهِرِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ، فَيَسْتَتِرُ فِي

.....
غير الإفراد كاللذكير، لأنه باقٍ على أصله، قوله: (في غير الجمع... إلخ) أي: المفرد، والمثنى، وفيه نظرٌ بنحو: جاء رجلٌ قيامٌ غلمانِهِ، وجاء رجُلَانِ قيامٌ غلمانِهِمَا، مَعَ أَنَّ هَذَا يَخْتَارُ عَلَى الْإِفْرَادِ نَظَرًا لِلْسَّبَبِيِّ، فَإِنْ أُريدَ بِالْجَمْعِ فِي كَلَامِهِ هَذَا السَّبَبِيُّ فَلَا إِشْكَالَ، وَلَا إِيرَادَ، قَوْلُهُ: (فَيَخْتَارُ تَكْسِيرَهُ عَلَى إِفْرَادِهِ)، وَقِيلَ: عَكْسُهُ، وَهُوَ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، وَمَشَى عَلَيْهِ السَّيِّدُ، وَلَكِنَّ الْمُخْتَارَ الْأَوَّلَ، لخروج اسمِ الْفَاعِلِ بِالتَّنْكِيرِ عَنِ مُشَابَهَةِ الْفِعْلِ، وَقِيلَ: الْأَوَّلَى مِرَاعَاةُ الْمَنْعُوتِ، قَوْلُهُ: (ويضعف تصحيحه) [بل لا يجوز على اللغة المشهورة^(١) السابقة]^(٢).

قَوْلُهُ: (هذا ظاهرٌ كلامِهِ) رجوعُ اسمِ الْإِشَارَةِ لِقِسْمِ السَّبَبِيِّ، وَإِلَّا قَيَّدَ رَجُوعَهُ لِلْحَقِيقِيِّ أَيْضًا، قَوْلُهُ: (إِنْ نَعَتَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ) أي: ولم يكن مضافًا، وإِلَّا، نَحْوُ: (زيدٌ قائمٌ) فيجري فيه ما ذكره بعده،

(١) وقصارى القول في هذه المسألة: تكسير الوصف وهو أفصح من الإفراد عند سيبويه والمبرد والجُزُولِيِّ. والإفراد أفصح عند الأبدئيِّ والشلوبيين، يُنظر: شرح الأجرومية في علم العربية (السَّنْهَوْرِيُّ) ٣٧١/١، وشرح التصريح على التوضيح ٣٧١/١.

(٢) سقطت من (ت)، و(ج).

النَّعْتِ؛ وَيُنْصَبُ السَّبَبِيُّ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ أَوْ يُخَفَضُ
بِإِضَافَةِ النَّعْتِ إِلَيْهِ؛ وَحِينَئِذٍ يُطَابِقُ مَنْعُوتُهُ فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّثْنِيَةِ
وَالْجَمْعِ، وَيَرْجِعُ إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ؛ مِثَالُهُ: «جَاءَ زَيْدٌ الْمَضْرُوبُ
الْعَبْدِ»، أَوْ «الْحَسَنَ الْوَجْهَ»، بِنَصْبِ «الْعَبْدِ» أَوْ «الْحَسَنَ الْوَجْهَ»

ويجري في اسم المفعول ما مرَّ في اسم الفاعل من الأمثلة الاثنين
والسبعين السابقة، إن رجع اسم الإشارة لجميع ما تقدّم، وهو في
اسم المفعول ظاهرٌ، ويجري في الصّفة المشبهة ما يمكن فيها،
والمراد بالاستعمال في كلامه رفع السببي لا بقيد كونه فاعلاً، قوله:
(في التّأنيث... إلخ) اقتصر في المطابقة على ما ذكره لعدم المطابقة
في البقية مما قبله في كلام المصنّف، قوله: (ويرجع إلى القسم
الأوّل) أي: في تلك المطابقة مع بقائه على أنّه سببيّ، وليس المراد
كونه يصيرُ حقيقياً فتأمّل، قوله: (بنصب العبد) أي على المفعول به،
ونصب (الوجه) على التشبيه بالمفعول به.

تنبيه:

[٥٣/و] إذا تعدّدت النعوتُ جازَ العطفُ، نحو: ﴿سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ
الْأَعْلَى﴾ [سورة الأعلى: ١] الآيات، وتركه، نحو: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ
حَلَّافٍ﴾ [سورة القلم: ١٠] الآيات، وإذا علم المنعوتُ بدونِ النعتِ،
نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة: ٢] جازَ
[القطع إلى] ^(١) الرّفْعَ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ وجوباً، وإلى النّصبِ بفعلٍ

(١) من حاشية (أ).

وَجَرَّهَمَا ، وَكَذَا تَفَعَّلُ فِي كُلِّ مِثَالٍ بِمَا يُنَاسِبُهُ.

[الْمَعْرِفَةُ وَأَقْسَامُهَا]

(وَالْمَعْرِفَةُ) مِنْ حَيْثُ هِيَ (خَمْسَةُ أَشْيَاءَ:) الْأَوَّلُ: (الْأَسْمُ

محذوف وجوباً، وإذا كان النعت جملة وقطعت، فلا محل لها من الإعراب^(١).

قوله: (والمعرفة)^(٢) لأمها للجنس وذكرها هنا لمكان التعريف والتنكير المتقدم في النعت، وهي: ما وضع لشيء بعينه كاسم الإشارة، فإنه موضوع للتعين والتعريف، فالرجل موضوع لشخص أو جنس معين معلوم عند السامع، وكذا البقية، قوله: (خمس أشياء)^(٣) والوجه إنها ستة^(٤) كما يأتي، وإنما حصرها بالعد لقلّة أفرادها، ولعدم ضابط ينطبق عليها سالم من النقد، وأعرفها الضمير وإن رجع إلى نكرة، ثم العلم، ثم الإشارة، ثم الموصول، ثم المحلى، ثم المضاف، وأعرف الأعلام، اسم الله، ثم أسماء الأماكن، ثم الأناسي، ثم الأجناس، وأعرف الإشارة القريب، ثم المتوسط، ثم البعيد، وأعرف المحلى، ذو الحضور، ثم ذو العهد الشخصي، ثم

(١) يُنظر: شرح الأجرومية في علم العربية ٣٧٣/١.

(٢) بدأ بذكر أقسام المعرفة.

(٣) يقصد عدد المعارف.

(٤) والسّادس هو الاسم الموصول الذي لم يذكره صاحب متن الأجرومية، ص ١٤.

الْمُضْمَرُ)، وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ، (نَحْوُ: أَنَا، وَ) نَحْنُ؛ أَوْ مُخَاطَبٍ، نَحْوُ: (أَنْتَ)، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ؛ أَوْ غَائِبٍ، نَحْوُ: هُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ؛ (وَ) الثَّانِي: (الْأَسْمُ الْعَلَمُ)، وَهُوَ: مَا عُلِقَ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ مَا

الجنسي، قوله: (المضمر) ويقال الضمير من الأسماء، [وهو الستر والإخفاء، أو من الضمور، بمعنى: الهزال^(١)، لقلّة حروفه غالباً، ويقال له عند الكوفيين كنايةً ومكنى^(٢)].

قوله: (وهو ما دلّ) أي: (اسمٌ دلّ... إلخ) سواءً مستتراً وهو ما لا صورة له في اللفظ استناداً واجباً، أو جائزاً، أو بارزاً، وهو ما لا صورة في اللفظ، أو متصلاً، وهو ما لا يُبتدأ به، ويقع في محلّ الرّفْع، والنّصب، والجرّ أو منفصلاً [٥٣/ظ] ويقع في غير الجرّ.

قوله: (على المتكلّم) أي: متكلّم به، وكذا في المخاطب، والغائب، ولا بُدّ له من مرجع، فخرج لفظ متكلّم، والظواهر كلّها، وحروف المضارعة، والحروف اللاحقة للضمائر، [كالتاء والكاف، والهاء]^(٣)، فإنّها كلّها دالة على التكلّم والخطاب والغيبة، كما تقدّمت الإشارة إليها في المضارع، قوله: (الاسمُ العلمُ)^(٤) وهو ما عُلّق،

(١) سقطت من (ث).

(٢) يُنظر: موسوعة المصطلح النحوي ١/١٨٥، ٤٦٤، ٦٠٩/٢، ٦١٠.

(٣) سقطت من (ب)، و(ج).

(٤) قال الفاكهي (ت ٩٧٢): «العلم ما وُضِعَ لمعيّن لا يتناول غيره، وهو قسمان: شخصي وجنسي»، وشرح الحدود النحوية، ص ٧٠.

أَشْبَهُهُ، سَوَاءٌ كَانَ عِلْمُ شَخْصٍ لِعَاقِلٍ، (نَحْوُ: زَيْدٌ) وَهِنْدٌ، أَمْ غَيْرَ عَاقِلٍ؛ إِمَّا لِمَكَانٍ، نَحْوُ: عَدَنُ (وَمَكَّةُ)، أَمْ لِغَيْرِهِ، كَشَذَقِمَ: أَسْمُ جَمَلٍ، وَهَيْلَةَ: أَسْمُ شَاةٍ؛ أَوْ عِلْمُ جِنْسٍ، إِمَّا لِحَيَوَانٍ، نَحْوُ:

أَي: وَضَعَ عَلَى شَيْءٍ، أَي: شَخْصٍ، أَوْ مَعْنَى بَعِينِهِ^(١)، أَي: مَعَيَّنٍ عِنْدَ الْوَاضِعِ غَيْرِ مُتَنَاولٍ مَعْنَى مَا أَشْبَهُهُ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ حَقِيقَةً، أَوْ كَمَا، فَدَخَلَ الْعِلْمُ بِالْغَلْبَةِ، وَالْمُفْرَدِ، وَالْمُرَكَّبِ الْإِسْنَادِيِّ، وَالْمُزْجِيِّ، وَالْجُمْلَةِ الْمُسَمَّيِّ بِهَا، وَالْكُنْيَةِ، وَهِيَ: مَا صَدَرَتْ بِأَبٍ، أَوْ أُمٍّ، أَوْ ابْنٍ، أَوْ بِنْتٍ، وَاللَّقَبُ، وَهُوَ: مَا أُشْعِرَ بِمَدْحٍ، أَوْ ذَمٍّ، وَيُؤَخَّرُ عَنِ الْكُنْيَةِ^(٢)، قَوْلُهُ: (لِعَاقِلٍ) [أُولَى]^(٣) مِنْهُ لِعَالَمٍ، قَوْلُهُ: (عَدَنُ)^(٤) بَفَتْحَتَيْنِ بِلَدٍ بِسَاحِلِ الْيَمَنِ، وَمِنْ [مَدَائِنِهِ]^(٥)، قَوْلُهُ: (شَذَقِمَ)^(٦) بَفَتْحِ الشَّيْنِ، وَسَكُونِ الدَّالِّ الْمَعْجَمَتَيْنِ، بَعْدَهُمَا قَافٌ، عِلْمُ جَمَلٍ لِلنُّعْمَانِ ابْنِ الْمَنْذَرِ^(٧)، قَوْلُهُ: (هَيْلَةَ) عِلْمُ شَاةٍ، قَوْلُهُ: (عِلْمُ الْجِنْسِ) وَهُوَ الْمَوْضُوعُ لِلْمَاهِيَّةِ مَلَا حَظًّا مَعَهَا تَعَيَّنَهَا سِوَاءَ اسْتَعْمَلْتُ فِي فَرْدٍ مِنْهَا أَوْ أَكْثَرَ، بِخِلَافِ اسْمِ الْجِنْسِ، فَإِنَّهُ الْمَوْضُوعُ لِلْمَاهِيَّةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ، فَإِنْ

(١) بشرط أن تكون هذه الكنى مضافة. يُنظر: شرح الحدود النحوية، ص ٧٢.

(٢) وقيل هو: «ما أُشْعِرَ برفعة المسمى أو بضعته».

(٣) مطموسة في (أ).

(٤) يُنظر في (عدن): معجم البلدان ٨٩/٤ - ٩٠.

(٥) مطموسة في (أ).

(٦) في لسان العرب (شَذَقِمَ) بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ ٣٢٠/١٢ (شَذَقِمَ).

(٧) النُّعْمَانُ بْنُ الْمَنْذَرِ بْنِ حَارِثِ بْنِ جَبَلَةَ، مِنْ مُلُوكِ الْمَنَاذِرَةِ فِي الْحِيرَةِ، تَوَفَّى سَنَةَ (٥٩٥م). يُنظر: الأعلام ٤٣/٨.

حُضَا جِرُ: عِلْمٌ لِلضَّبْعِ، وَأُسَامَةٌ: عِلْمٌ لِلْأَسَدِ؛ أَوْ لِمَعْنَى، كَسُبْحَانَ
وَبِرَّةٍ؛ (و) الثَّالِثُ: (الْأَسْمُ الْمُبْهَمُ)، وَأَرَادَ بِهِ أَسْمَ الْإِشَارَةِ،

دَخَلْتُ عَلَيْهِ أَدَاةُ التَّعْرِيفِ حَصَلَ لَهُ تَعْيِينٌ بِهَا، وَبِذَلِكَ فَارَقَ عِلْمُ
الْجِنْسِ، قَوْلُهُ: (حُضَا جِرُ)^(١) هُوَ عِلْمٌ لِلضَّبْعِ، وَأُسَامَةٌ، عِلْمٌ
لِلْأَسَدِ^(٢)، وَسُبْحَانَ عِلْمٌ لِلتَّسْبِيحِ^(٣)، وَبِرَّةٌ عِلْمٌ لِلْمِبْرَةِ [بِمَعْنَى الْبِرِّ]^(٤)،
وَإِذَا أُضِيفَ الْعِلْمُ، أَوْ دَخَلْتُ عَلَيْهِ أَدَاةُ تَعْرِيفٍ انْسَلَخَ عَنِ الْعِلْمِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (وَأَرَادَ بِهِ اسْمَ الْإِشَارَةِ) فِيهِ قَصُورٌ، إِذْ يَلْزَمُ سَقُوطُ
الْمَوْصُولِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ^(٥)، وَالْوَجْهُ أَنَّ يَكُونُ [٥٤/و] كَلَامُهُ شَامِلًا
لَهُمَا، وَتَمَثِيلُهُ بِالْإِشَارَةِ لَا يَنَافِيهِ، فَإِنَّ الْمَوْصُولَاتِ مُبْهَمَةٌ^(٦)، وَهِيَ:
إِمَّا خَاصَّةٌ، نَحْوُ: الَّذِي لِلْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ، وَالَّتِي لِلْمَفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ،
وَاللَّذَانِ، وَاللَّتَانِ لِمُثْنَاهُمَا بِالْأَلْفِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا، وَالْأُلَى،
وَالَّذِي لَجَمْعِ الْمَذْكُورِ، وَاللَّائِي وَاللَّاتِي لَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ، وَيَجُوزُ فِيهِمَا
إِثْبَاتُ الْيَاءِ وَحَذْفُهَا، وَأَمَّا عَامَةٌ، وَهِيَ: مَنْ، وَمَا، وَأَلْ، وَذُو، وَذَا،
وَيَحْتَاجُ الْمَوْصُولُ إِلَى صِلَةٍ بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ، إِلَّا أَلْ فَبِمَفْرَدٍ، وَإِلَى عَائِدٍ
وَتَعْيِينُهُ بِصِلَةٍ، [وَتَعْيِينُ اسْمِ الْإِشَارَةِ بِهَا]^(٧).

(١) يُنْظَرُ مَعْنَى (حُضَا جِرُ): لِسَانُ الْعَرَبِ ٢٠٢/٤ (حُضَجِر).

(٢) يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ ١٨/١٢ (أَسْم).

(٣) يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ ٤٧٢/٢ (سَبَّح).

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ج).

(٥) يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ ١٠/٢ (بَرَّت).

(٦) يُنْظَرُ فِي دَلَالَةِ مُصْطَلَحِ (الْمُبْهَمِ) عَلَى أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، وَالْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ وَغَيْرِهِمَا:

مَوْسُوعَةُ الْمَصْطَلَحِ التَّحْوِيّ ٢٨٤/١.

(٧) سَقَطَتْ مِنْ (ت).

وَوَجْهُهُ إِبْهَامُهُ عُمُومُهُ وَصَلَاحِيَّتُهُ لِلإِشَارَةِ بِهِ إِلَى كُلِّ جِنْسٍ وَإِلَى كُلِّ شَخْصٍ، (نَحْوُ: هَذَا) حَيَوَانٌ وَجَمَادٌ وَفَرَسٌ وَرَجُلٌ وَزَيْدٌ، وَهُوَ أَقْسَامٌ: فَهَذَا لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكَرِ، (وَهَذِهِ) لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، وَهَذَانِ لِلْمُثَنَّى الْمَذْكَرِ، وَهَاتَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ، بِالْأَلْفِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ فِيهِمَا نَصْبًا وَجَرًّا؛ (وَهَؤُلَاءِ)، بِالْمَدِّ عَلَى الْأَفْصَحِ، لِيَجْمَعَ الْمَذْكَرُ

قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَقْسَامٌ) أَصْلُهَا عَقْلًا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، لِأَنَّهُ: إِمَّا مُفْرَدٌ، أَوْ مُثَنَّى، أَوْ جَمْعٌ، وَكُلٌّ مِنْهَا: إِمَّا لِمَذْكَرٍ، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ، فَهَذِهِ سِتَّةٌ، وَكُلٌّ مِنْهَا: إِمَّا لِقَرِيبٍ، أَوْ مُتَوَسِّطٍ، أَوْ بَعِيدٍ، لَكِنَّهُمْ اكْتَفَوْا بِصِيغَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْجَمْعِ مُطْلَقًا، فَيَسْقُطُ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ، فَالْبَاقِي خَمْسَةٌ عَشَرَ، هَكَذَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ، وَفِي كَلَامِ شَيْخِنَا: إِنَّهَا مِئَةٌ وَثَمَانِيَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَالْمُسْتَعْمَلُ مِنْهَا اثْنَانِ وَسَبْعُونَ، وَفِيهِ نَظَرٌ فَرَاغَهُ^(١).

قَوْلُهُ: (فَهَذَا لِلْمُفْرَدِ وَالْمَذْكَرِ) وَلَوْ حُكِّمًا كَالْفَرِيقِ وَالْمَذْكَورِ، وَالْجَمْعِ، وَأَصْلُ ذَا ثَلَاثِيٍّ وَضْعًا، بِدَلِيلِ تَصْغِيرِهِ عَلَى ذِيَا بِإِعَادَةِ الْمَحْذُوفِ، وَزَادَ ذَاهُ، وَذَا بِهَا أَوْ هَمْزَةٌ مَكْسُورَتَيْنِ بَعْدَ الْأَلْفِ مَمْدُودًا، قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ) وَلَوْ حُكِّمًا، كَالطَّائِفَةِ، وَالْجَمَاعَةِ، وَذَالِهَا، وَفِي هَائِهَا السُّكُونُ، وَالْكَسْرُ بِإِشْبَاعٍ أَوْ عَدَمِهِ، قَوْلُهُ: (لِلْمُثَنَّى الْمَذْكَرِ) أَيِ: لِلثَّانِيَيْنِ مِنْهُ، وَكَذَا الْمُؤَنَّثُ، قَوْلُهُ: (بِالْأَلْفِ رَفْعًا... إلخ) صَرِيحَةٌ إِنَّهَا مَعْرَبَةٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ لَمَّا عَارَضَهَا مِنَ التَّثْنِيَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِ الْأَسْمَاءِ، وَلاِخْتِلَافِ آخِرِهَا بِالْعَوَامِلِ، [قَوْلُهُ: (هَؤُلَاءِ)]

وَالْمَوْنَتْ؛ (وَ) الرَّابِعُ: (الْأَسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ) لِلتَّعْرِيفِ،
(نَحْوُ: الرَّجُلُ) وَالرَّجُلَةُ، (وَالْغَلَامُ) وَالْغَلَامَةُ؛ (وَ) الْخَامِسُ:

بهمزة أوله مضمومة، وقد تُبدَلُ ما [٥٤/ظ] كذلك، ويكسر آخره
بلا تنوين، ونقل عن الرضّي^(١) تنوينه للتَّنْكِيرِ^(٢) كما في (صِهْ، وَمِهْ)
بضم آخره^(٣)، قوله: (بِالْمَدِّ) على الأفصح عند الحجازيين وقصره
غيرهم، وعند قصره يُرسم بالياء، لأنَّ أَلِفَهُ مجهولة الأصل،
فحملت على الياء فراراً من الثقل، بضمه في أول الكلمة وواو في
آخرها^(٤)، قوله: (الْأَلِفُ، وَاللَّامُ)^(٥) لو عبَّرَ بـأَلٍ أو بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ
لكانَ أنسبَ، وقد تُبدَلُ ميمًا في لغة حمير^(٦)، سواءً كانت لامه
تُدغم في أوله، وخرج بقوله: (لِلتَّعْرِيفِ) ما ليس كالزائدة في اسمٍ أو
غيره، [كما مرَّ]^(٧).

(١) هو رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، عاش حياته بين العراق والمدينة المنورة، له شرح على الكافية، وشرح آخر على الشافية. توفي سنة ٦٨٨هـ يُنظر ترجمته: بغية الوعاة ٥٦٧/١ - ٥٦٨.

(٢) الذي يقوله الرضّي الأستراباذي هو عن (أولاء) وليس (هؤلاء). قال الرضّي: «... أولاء... وقد ينون مكسورًا، ويكون التنوين للتَّنْكِيرِ، كما في: صِهْ...» وشرح الرضّي على الكافية ٤٧٦/٢.

(٣) سقطت من (ث)، و(ج).

(٤) والكلام عن (هؤلاء).

(٥) الرضّي على الكافية ٤٧٦/٢.

(٦) يُنظر هذه اللغة: تهذيب اللغة ٦٢٥/١٥، والمعجم الكامل في لهجات الفصحى، د. داود سلوم، ط ١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ٢٨.

(٧) سقطت من (ت).

(مَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ) الْمَذْكُورَةِ، تَقُولُ فِي
 الْمُضَافِ إِلَى الضَّمِيرِ: «غَلَامِي» وَ«غَلَامُهَا»، وَفِي الْمُضَافِ إِلَى
 الْعَلَمِ: «غَلَامُ زَيْدٍ» وَ«غَلَامُ مَكَّةَ»، وَفِي الْمُضَافِ إِلَى الْأَسْمِ
 الْمُبْهَمِ: «غَلَامُ هَذَا» وَ«غَلَامُ هَذِهِ»، وَفِي الْمُضَافِ إِلَى الْأَسْمِ
 الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ: «غَلَامُ الرَّجُلِ»، وَ«غَلَامُ الْمَرْأَةِ»، وَمَا
 أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ فَهُوَ فِي دَرَجَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ،
 إِلَّا الْمُضَافِ إِلَى الْمُضْمَرِ فَإِنَّهُ فِي دَرَجَةِ الْعَلَمِ، وَإِنَّمَا قُيِّدَتْ

قَوْلُهُ: (وَمَا أُضِيفَ) وَلَوْ بِوَاسِطَةٍ، نَحْوَ: عَبْدُ غَلَامٍ زَيْدٍ، إِضَافَةً
 مَعْنَوِيَّةً لِيُخْرَجَ إِضَافَةُ الْوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ، وَلَيْسَ الْمُضَافُ مَنْقُولًا فِي
 الْإِبْهَامِ، نَحْوَ: مِثْلُ، وَغَيْرُ، وَنَظِيرُ، وَسِوَى، [وَنِد، وَتَرْب] ^(١)،
 وَشَبَّهَهُ، بِغَيْرِ يَاءٍ فَإِضَافَةُ هَذِهِ لَا تَفِيدُهَا تَعْرِيفًا [غَالِبًا] ^(٢)، [إِلَّا إِنْ أُريدَ
 الْمَغَايِرَةُ أَوْ الْمِمَاطِلَةُ مِنْ [هَذِهِ] الْوُجُوهِ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ إِضَافَةُ شَبَّهِهِ
 بِالْيَاءِ تَفِيدُ التَّعْرِيفَ بِالسَّوَادِي مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، نَعَمْ إِضَافَةُ: حَسْبُكَ،
 وَنَهْيُكَ، وَنَاهِيكَ، وَكَافِيكَ، وَدَكَ، وَشَرَعَكَ، وَكَفُوكَ، مِثْلُ الْكَافِ لَا
 تَفِيدُ تَعْرِيفَهُ [غَالِبًا] ^(٣)، قَوْلُهُ: (غَلَامِي) لَغَلَامٍ مَعَيَّنٍ مَبْهَمٍ، قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ
 فِي رُتْبَةِ الْعَلَمِ) لِأَنَّهُ قَدْ يُنْعَتُ بِهِ، نَحْوَ: جَاءَ زَيْدٌ صَاحِبُكَ، وَلَا يَكُونُ
 النَّعْتُ أَعْلَى مِنَ الْمَنْعُوتِ كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا قُيِّدَتْ... إلخ) فِيهِ نَظَرٌ، إِذْ لَا دَخَلَ لِلتَّقْيِيدِ بِهَا،

(١) سَقَطَتْ مِنْ (ت).

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (أ).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ت).

الْمَعْرِفَةُ بِالْحَيْثِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ لِأَنَّ الْمَعَارِفَ الَّتِي ذَكَرَهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَوْنِهَا تُنَعْتُ وَيُنَعْتُ بِهَا أَقْسَامٌ: الْأَوَّلُ: الْمُضْمَرُ لَا يُنَعْتُ وَلَا يُنَعْتُ بِهِ؛ الثَّانِي: الْعَلَمُ يُنَعْتُ وَلَا يُنَعْتُ بِهِ؛ الثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ وَالْخَامِسُ: اِسْمُ الْإِشَارَةِ وَالْمُعَرَّفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ وَالْمُعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ تُنَعْتُ وَيُنَعْتُ بِهَا.

[النِّكَرَةُ]

(وَالنِّكَرَةُ) لَا تَنْحَصِرُ بِالْعَدِّ بَلْ بِالْحَدِّ، وَحَدُّهَا: (كُلُّ اِسْمٍ

فيما ذكره، كما هو ظاهر، فالوجه كون التقييد على نظير ما تقدّم غير مرة، للفرار من قسمة الشيء إلى نفسه وغيره، قوله: (المضمر... إلخ) إمّا كونه لا يُنَعْتُ، فلأنّه غني عن الإيضاح غالباً، وإمّا كونه لا يُنَعْتُ بِهِ، فلحقّ بعد ما لاشتقاقٍ عن الوصفية ذاتاً وتأويلاً [٥٥/و] فلا يجوز فيه شيءٌ منهما، ويشاركه في ذلك اسم الفعل، ومصدره حذف عامله وجوباً، نحو: (سقياً)، (مَنْ، وما) الموصولان، واسم الشرط، والاستفهام، وكم الخبرية.

قوله: (الْعَلَم) وإنّما نَعْتُ لاحتياجه إلى الإيضاح، ولم يُنَعْتُ بِهِ لخلوه كما مرّ، قوله: (تُنَعْتُ وَيُنَعْتُ بِهَا)^(١) لكن لا يُنَعْتُ اسم الإشارة إلّا بمثله، أو بالمضاف لمثله، أو لما فيه أل، ولا يُنَعْتُ لما فيه أل إلّا بمثله، أو بالمضاف لمثله، قوله: (والنِّكَرَةُ)^(٢) لا تنحصر

(١) ويقصد هنا (اسم الإشارة) و(المعرّف بالالف واللام) و(المعرّف بالإضافة).

(٢) والأصل في «النكرة» من متن الأجرومية، ص ١٤.

شائع في جنسه) الشَّامِلُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، (لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ) مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِهِ (دُونَ آخَرَ)، نَحْوُ: «رَجُلٌ»، فَإِنَّهُ شَائِعٌ فِي جِنْسِ

بالعدِّ [لعدم ضبط أفرادها]^(١)، بل بالحدِّ، أي: التَّقْرِيبيِّ، إذ ليس لها حدٌّ سالمٌ، والنِّكَرَاتُ تتفاوتُ كالمعارفِ، فَأَنْكَرَهَا: شَيْءٌ، ثُمَّ مَتَحَيَّزٌ، ثُمَّ جِسْمٌ، ثُمَّ نَامٌ، ثُمَّ حَيَوَانٌ، ثُمَّ مَاشٍ، ثُمَّ ذُو رَجْلَيْنِ، ثُمَّ إِنْسَانٌ، ثُمَّ رَجُلٌ، وفي عبارة بعضهم [أَكْثَرُهَا]^(٢): مَذْكُورٌ، ثُمَّ مَوْجُودٌ، ثُمَّ مُحَدَّثٌ، ثُمَّ جَوْهَرٌ، ثُمَّ جِسْمٌ، ثُمَّ حَيَوَانٌ، إِنْسَانٌ، ثُمَّ رَجُلٌ، ثُمَّ عَالَمٌ.

قوله: (كُلُّ اسْمٍ)^(٣) أَدْخَلَ كُلًّا عَلَى الْاسْمِ، لَا عَلَى الْجِنْسِ فَهِيَ صَحِيحَةٌ، لِأَنَّ الْمَعْنَى انْطِبَاقُ الْجِنْسِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ كَمَا يَأْتِي، وَالْجِنْسُ أَمْرٌ كُلِّي يَوْجَدُ فِي جَمِيعِ أَفْرَادِهِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ الشَّامِلُ لَهُ، أَي: لِلْاسْمِ الَّذِي يُذَكَّرُ لِنَحْوِ السُّؤَالِ عَنْهُ، فَهُوَ شَامِلٌ لِلنَّوْعِ، وَالصِّفَةِ، لَا الْجِنْسِ الْمَصْطَلَحِ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْمِيزَانِ^(٤).

قوله: (لَا يَخْتَصُّ... إلخ)^(٥) هُوَ تَفْسِيرٌ لِلشُّيُوعِ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِهِ) إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ مَفْهُومَ الْجِنْسِ الْكُلِّيِّ، وَأَنَّ فِي كَلَامِ

(١) سقطت من (ث).

(٢) مَطْمُوسَةٌ فِي (أ)، وَفِي (ج): أَنْكَرَهَا.

(٣) وَالتَّصُّ فِي مَتْنِ الْأَجْرُومِيَّةِ، وَهُوَ: «وَالنِّكَرَةُ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ»، ص ١٤.

(٤) قَالَ الْإِمَامُ تَقِيَّ الدِّينِ الشُّبْكِيُّ (ت ٧٥٦هـ): «وَالْمُرَادُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى أَنَّ تَكُونَ [كُلٌّ]

عَلَى حَسَبِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، إِنْ كَانَ مَفْرَدًا مَفْرَدًا، وَإِنْ كَانَ مَثْنِيًّا فَمَثْنِيًّا، وَإِنْ كَانَ جَمْعًا فَجَمْعٌ...» أَحْكَامُ كُلِّ وَما عَلَيْهَا تَدُلُّ، لَتَقِيَّ الدِّينِ الشُّبْكِيُّ، تَحْقِيقٌ: د. طه محسن، ط ١، دار الشؤون الثقافية، بغداد ٢٠٠٠م، ص ٣٠. وَيُنْظَرُ: تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ، ص ١٥٨.

(٥) وَالتَّصُّ مِنْ مَتْنِ الْأَجْرُومِيَّةِ، وَهُوَ: «وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ»، ص ١٤.

الرَّجَالِ، الصَّادِقِ عَلَى كُلِّ حَيَوَانٍ ذَكَرٍ نَاطِقٍ بَالِغٍ مِنْ بَنِي آدَمَ، لَا يَخْتَصُّ لَفْظُ «رَجُلٍ» بِوَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ الرِّجَالِ دُونَ آخَرَ، بَلْ هُوَ صَادِقٌ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِهِ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ؛ وَهَذَا الْحَدُّ فِيهِ غُمُوضٌ؛ (وَتَقْرِيْبُهُ)؛ أَيُّ: تَقْرِيْبُ حَدِّ النِّكَرَةِ عَلَى الْمُبْتَدِئِ: (كُلُّ مَا)؛ أَيُّ: كُلُّ أَسْمٍ (صَلَحَ) بِفَتْحِ اللَّامِ وَضَمِّهَا،

المصنّف مضافٌ محذوفٌ، لتصحَّ نسبةُ الشيوعِ إليه، إذ الجنسُ لا شيوعٌ فيه، لأنَّه للماهية، بل ولا وجودٌ له في الخارج، وشملتِ الأفرادَ مالها وجودٌ في الخارج، أو لواحدٍ منها، وما لا وجودَ لشيءٍ، كرجلٍ وقمرٍ، وبحرٍ زئبقٍ، [٥٥/ظ] قوله: (مِنْ إِفْرَادِ جِنْسِهِ) في نسخة: (مِنْ جِنْسِ إِفْرَادِهِ) وهي خلافُ الصَّوابِ، قوله: (في جنسٍ) أَيُّ: في إِفْرَادِهِ، كما مرَّ وسيصرِّحُ به أيضًا، قوله: (على سبيل البدلِ) أَيُّ: صِدْقُهَا عَلَى وَاحِدٍ بَدَلًا عَنِ الْآخَرِ، لا معه ولا تمنعُ غيره، قوله: (فيه غموضٌ) ^(١) أَيُّ: خفاءٌ لما عرفت.

قوله: (وتقريبه) أَيُّ: تقريبُ وصوله إلى ذهنِ المبتدئ وسهولته عليه، قوله: (صَلَحَ) ^(٢) أَيُّ: بحسبِ الوضعِ، وإن امتنعَ دخولُها عليه، نحو: ذُو، وما، ومَنْ نكرتين، وصِهٍ، ومِهٍ منونين، لأنَّها بمعنى: صاحبٍ، وشيءٍ، وإنسانٍ، وسكوتٍ، وانكنافٍ، كذا قالوه، وفيه: أنَّه انتقالٌ مِنْ غُمُوضٍ إِلَى مثله، فالوجهُ أَنْ يُرَادَ الدخولُ بالفعلِ، [ولا

(١) أَي حدِّ النكرة المذكورة آنفاً.

(٢) والنصُّ مِنْ متن الأجرومية، وهو: «وتقريبه كُلُّ ما صَلَحَ دخولُ الألفِ واللامِ عليه»، ص ١٤.

(دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ) فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ، فَهُوَ نَكْرَةٌ؛ (نَحْوَ):
«رَجُلٌ»، وَ«فَرَسٌ»؛ فَإِنَّهُمَا يَصْلُحُ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِمَا،
فَتَقُولُ: (الرَّجُلُ وَالْفَرَسُ).



يُضَرُّ جَهْلَ الْمَبْتَدِئِ لِبَعْضِهَا^(١).

قَوْلُهُ: (فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الزَّائِدَةِ^(٢)، فَإِنَّهَا تَدْخُلُ
عَلَى غَيْرِ [الْأَسْمَاءِ]^(٣)، وَلَا يُضَرُّ خُرُوجُهَا بِقَوْلِهِ: (كُلُّ اسْمٍ) إِذْ لَا
مَانِعَ مِنْ خُرُوجِ [الشَّيْءِ بِقَيْدَيْنِ]^(٤) أَوْ ذِكْرِ الْاسْمِ أَوَّلًا لِبَيَانِ مَا لَا
لِلْاحْتِرَازِ بِهِ، قَوْلُهُ [الرَّجُلُ، وَالْفَرَسُ]^(٥) هُمَا مَجْرُورَانِ فِي كَلَامِ
الْمُصَنِّفِ، وَتَحْوِيلُ الشَّارِحِ يَوْجِبُ رَفْعُهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُنَاسِبٍ،
وَإِيهَامُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ تَدْخُلُ عَلَى الرَّجُلِ، وَالْفَرَسِ،
مَدْفُوعٌ بِأَدْنَى تَأْمُلٍ، بَلْ لَا يَسْرِي إِلَيْهِ فَهْمٌ، فَلَا حَاجَةَ لَتَكْلُفٍ حَصَلَ
بِهِ إِخْلَالٌ، [فَتَأْمَلُ]^(٦).



(١) سقطت من (ث).

(٢) أي: (أل) الزائدة.

(٣) في (أ): الآتي.

(٤) مطموسة في (أ).

(٥) مطموسة في (أ)، واضطربت في (ت) بتقديم الفرس على الرجل.

(٦) سقطت من (ت).

[حُرُوفُ الْعَطْفِ]

(بَابُ الْعَطْفِ)

بَابُ الْعَطْفِ

هو لغةٌ: الميلُ والحنو ونحوهما^(١)، وهو قسمان: عطفٌ نسقي، وهو المرادُ هنا [كما قاله الشَّارحُ]^(٢)، وعطفٌ بيانٍ، لأنَّه يبيِّنُ متبوعه، وهو موضَّحٌ ومخصَّصٌ كما في النِّعَتِ، غيرَ أنَّه جامدٌ بخلافِ النِّعَتِ، ويجوزُ في المعارفِ والنِّكراتِ، على الأصحَّ، ويجوزُ إعرابهُ بدلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ إِلَّا لمانعٍ، نحو: هندٌ قامَ زيدٌ أخوها، فيتعيَّنُ في أخوها كونه عطفٌ بيانٍ لأنَّ البدلَ [٥٦/و] على نيَّةِ تكرارِ العاملِ، فهو حينئذٍ من جملةٍ أُخرى، فتخلو جملةُ الخبرِ عن رابطٍ، ويتبعُ معطوفه كما يتبعُ النِّعَتَ.

(١) لسان العرب ٢٤٩/٩ (عطف). ويُنظر حذَّه: شرح كتاب الحدود للأبدي، ص ١٣٤، وشرح الحدود التَّحوية، ص ١٢١، ١٣١.

(٢) سقطت من (ج).

وَمُرَادُهُ عَطْفُ النَّسَقِ، وَهُوَ الْعَطْفُ بِحُرُوفٍ مَخْصُوصَةٍ.

(وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشْرَةٌ) عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ «إِمَّا» أَلْمَكْسُورَةُ

قوله: (ومرادُه عطفُ النسق) لو جعله شاملاً لعطفِ البيانِ، وجعلَ اشتماله عليه عُذْرًا في ذكرِهِ عقبَ النَّعْتِ لكانَ أولى، لكنَّهُ نظرَ إلى الظاهرِ بقرينةِ ذَكَرَ حُرُوفَ العطفِ والنَّسَقِ بمعنى النَّظْمِ، والمرادِ المنسوقِ، قوله: (وهو) أي: اصطلاحًا، عطفُ بحروفٍ مخصوصةٍ، ويُقالُ: هو التَّابِعُ المتوسِّطُ بينه وبينَ متبوعِهِ بأحدِ حُرُوفٍ مخصوصةٍ^(١)، وهو إمَّا على اللَّفْظِ، وهو الغالبُ والأكثرُ، وشرطُهُ صِحَّةُ توجُّهِ العاملِ إلى المعطوفِ، وأمَّا على المحلِّ، وله شروطُ ثلاثة: إمكانيُّ توجُّهِ العاملِ، فلا يجوزُ: مررتُ بزيدٍ وعمراً، وكونُ الموضعِ بحقِّ الأصالةِ، فلا يجوزُ: هذا الضَّاربُ زيدًا وأخيه، لعدمِ أصالةِ الجرِّ في اسمِ الفاعلِ، ووجودُ المجوِّزِ، أي: الطَّالِبِ، فلا يجوزُ: إنَّ زيدًا وعمرو قاتمانِ، لعدمِ الابتداءِ لطالِبٍ للخبرِ لنسخِهِ، وأمَّا على التَّوَهُّمِ، وشرطُهُ صحَّةُ دخولِ ذلكِ العاملِ المتوهَّمِ، وشرطُ حسِنِهِ كثرتهُ، فلا يجوزُ: أصبحَ زيدٌ قائمًا وقاعدٍ، بالجرِّ لعدمِ دخولِ الباءِ في خبرِهِ، وعُلِمَ مِنَ التَّعْرِيفِ السَّابِقِ عدمُ وجودِ الدَّورِ فيه، لعدمِ ذِكْرِ العطفِ فيه فلا اعتراضَ، وكونُ ذِكْرِ الحُرُوفِ يُغْنِي عن تعريفِهِ لا يمنعُ مِنَ تعريفِهِ فتأمل، قوله: (عشرة)^(٢) وهي قسمانِ: ما يقتضي التَّشْرِيكَ في اللَّفْظِ والمعنى، وهو سبعةٌ: الواو، والفاءُ، وثُمَّ،

(١) يُنظر: شرح كتاب الحدود للأبدي، ص ١٣٥، وشرح الحدود النحوية، ص ١٣١.

(٢) والنصُّ في متن الأجرومية: «وحروف العطف عشرة»، ص ١٥.

أَلْهَمْزَةٌ عَاطِفَةٌ، وَالتَّحْقِيقُ خِلَافُهُ؛ (وَهْيَ)؛ أَي: حُرُوفُ الْعَطْفِ
الْعَشْرَةِ: (أَلْوَاؤُ) لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ،
نَحْوَ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ؛ (وَالْفَاءُ) لِلتَّرتِيبِ

وَحَتَّى، وَأَوْ، وَأَمْ، وَأَمَّا، عَلَى الْقَوْلِ بِهَا لِأَنَّهَا مِثْلُ: أَوْ كَمَا يَأْتِي،
وَمَا يَقْتَضِي التَّشْرِيكَ فِي اللَّفْظِ فَقَطْ، وَهُوَ الْبَاقِي، وَذَكَرَهُ الْعَشْرَةُ لَرَدِّ
مَا قِيلَ إِنَّ مِنْهَا: إِلَّا، وَلَيْسَ، وَأَي، قَوْلُهُ: (وَالْتَّحْقِيقُ خِلَافُهُ)^(١) فَهِيَ
حَرْفُ [٥٦/ظ] تَفْصِيلٍ فَقَطْ لَا عَطْفٍ عَلَى الرَّاجِحِ، قَوْلُهُ: (لِمُطْلَقِ
الْجَمْعِ)^(٢) وَيُقَالُ لِلْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ، [فَمَوْدَى]^(٣) الْعِبَارَتَيْنِ وَاحِدٌ، وَالْفَرْقُ
بَيْنَهُمَا اصْطِلَاحٌ فَقْهِيٌّ، قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ) أَيِ فَهِيَ لَا تَفِيدُهُ، وَلَا
الْمَعْيَةَ، وَاكْتَفَى بِذِكْرِ عَدَمِ التَّرتِيبِ عَنْهَا لِدُخُولِهَا فِيهِ، أَوْ لِأَنَّ التَّرتِيبَ
هُوَ الْمَدْعَى فَاحْتِاجَ لِنَفْيِهِ وَحْدَهُ، قَوْلُهُ: (قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ) ظَاهِرُ
كَلَامِهِ أَنَّ هَذِهِ مِنْ تَمَامِ صِيغَةِ الْمِثَالِ^(٤) لِيَسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ
الْمَذْكُورِ، وَقَدَّمَ الْقَبْلِيَّةَ لِأَنَّهَا أَقْوَى فِي رَدِّ التَّرتِيبِ بِجَعْلِ الْمَتَأَخِّرِ
سَابِقًا، وَأَعْقَبَهَا بِالْبَعْدِيَّةِ لِأَنَّهَا عَكْسُهَا، [وَإِذَا أُطْلِقَتْ عِنْدَ ذِكْرِ هَذِهِ
الثَّلَاثَةِ فَهِيَ مُحْتَمَلَةٌ لَهَا، لَكِنَّ الْمَعْيَةَ بَرَجُحَانٌ وَأَكْثَرِيَّةٌ، وَالْبَعْدِيَّةُ بِكَثْرَةِ،
وَالْقَبْلِيَّةُ بِقَلَّةٍ]^(٥).

(١) يَتَحَدَّثُ عَنْ (إِمَّا): «... بِأَنَّ إِمَّا الْمَكْسُورَةَ الْهَمْزَةُ عَاطِفَةٌ وَالتَّحْقِيقُ خِلَافُهُ»، ص ٩٠.

(٢) أَي: الْوَاوُ الْعَاطِفَةُ.

(٣) فِي: (ث)، وَ(ج): فَمَعْنَى.

(٤) وَالْمِثَالُ هُوَ: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو).

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ث).

وَالْتَعْقِيبُ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ فَعَمَرُوا»، إِذَا كَانَ عَمَرُو جَاءَ عَقِبَ
مَجِيءِ زَيْدٍ؛ (وَتَمَّ) بِضَمِّ الْمُثَلَّثَةِ، لِلتَّرْتِيبِ

قَوْلُهُ: (لِلتَّرْتِيبِ)^(١) اللُّغَوِيُّ أَوِ الذِّكْرِيُّ، وَأَكْثَرُهَا فِي عَطْفِ
مَفْصَلٍ عَلَى مَجْمَلٍ، وَالتَّعْقِيبُ دَفْعٌ بِالْأَوَّلِ الْمَعْيَةِ، [وَبِالْثَّانِيَةِ] الْمَهْمَلَةِ،
[وَذَكَرَهُمَا]^(٢) لِبَيَانِ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لَهُمَا، وَلِأَنَّ الثَّانِيَّ خَاصٌّ بَعْدَ عَامٍ،
وَهُوَ مَعْتَبَرٌ فِي الْمَخَاطَبَاتِ، وَلِأَنَّهُ لَا يُقَالُ يُسْتَغْنَى بِالْمَثَلِ عَنِ الْأَوَّلِ
لَوْ قُوعِ الْأَوَّلِ فِي مُحَلِّهِ، وَإِنَّمَا يَعْتَرِضُ بَعْكِسُهُ فَتَأَمَّلْ، وَتَعْقِيبُ كُلِّ شَيْءٍ
بِحُسْبِهِ فَدَخَلَ نَحْوُ: تَزَوَّجَ زَيْدٌ فَوُلِدَ لَهُ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الزَّوْاجِ
وَالْوِلَادَةِ إِلَّا مُدَّةَ الْحَمْلِ، أَقْلَهُ أَوْ غَالِبُهُ أَوْ أَكْثَرُهُ، وَإِمَّا، نَحْوُ: ﴿وَكَمْ
مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْتُهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنَا﴾ [سورة الأعراف: ٤] فَهُوَ عَلَى حَذْفِ
الْإِرَادَةِ، وَقَدْ تَأْتِي لِمَجَرَّدِ الرَّبْطِ، نَحْوُ: إِنَّ جِئْتَنِي فَأَنَا أَكْرَمُكَ، قَوْلُهُ:
(بِضَمِّ الْمُثَلَّثَةِ)^(٣) مَعَ تَشْدِيدِ اللَّمِيمِ وَتَخْفِيفِهَا، وَإِلْحَاقِ تَائِيهَا مَفْتُوحَةً أَوْ
سَاكِنَةً، فَهِيَ أَرْبَعُ لُغَاتٍ^(٤)، وَاحْتِرَازُ بِالضَّمِّ عَنِ الْفَتْحِ فَإِنَّهَا ظَرْفٌ^(٥)،
قَوْلُهُ: (لِلتَّرْتِيبِ)^(٦) أَيِ: وَقُوعُ الْفِعْلِ بَعْدَ الْفِعْلِ، وَالتَّرَاخِي بِمَعْنَى
الْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ كَوْنُ الزَّمَنِ [٥٧/و] الَّذِي بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ زَائِدًا عَلَى مَا لَا بُدَّ

(١) بدأ بالحديث عن (الفاء) العاطفة.

(٢) سقطت من (ت).

(٣) ويقصد (تَمَّ).

(٤) واللُّغَاتُ الْأَرْبَعُ هِيَ: تَمَّ وَهِيَ الْأَصْلُ، وَتَمَّ، وَتَمَّتْ، وَتَمَّتْ. يُنْظَرُ: الْجَنَى الدَّانِي،
ص ٤١٠. وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ (ت ٧٦١هـ) لُغَةً وَاحِدَةً وَهِيَ (تَمَّ). يُنْظَرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ
١٥٨/١.

(٥) يُنْظَرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ ١٦٢/١. وَعِنْدَهَا يُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْبَعِيدِ.

(٦) أَيِ (تَمَّ).

وَالْتَرَاخِي، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمِرُو»، إِذَا كَانَ مَجِيءُ عَمِرٍ وَبَعْدَ مَجِيءِ زَيْدٍ بِمُهْلَةٍ؛ (وَأَوْ) لِلتَّخْيِيرِ وَالْإِبَاحَةِ

منه بينهما، أَخْذًا مِمَّا مَرَّ، وَقَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى الْفَاءِ كَقَوْلِهِ: جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ، وَقَدْ تَأْتِي لِلتَّرْتِيبِ فِي عُقْلِ الْمَرَاتِبِ كَذَلِكَ، نَحْوُ: سَارَ زَيْدٌ، ثُمَّ أَبُوهُ، ثُمَّ جَدُّهُ، وَقَدْ تَأْتِي لِلتَّرْتِيبِ فِي التَّقْدِيرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ﴾^(١) الْآيَةُ [سُورَةُ الْأَعْرَافِ: ١١]، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّرَ خَلْقَ بَنِي آدَمَ وَتَصْوِيرَهُمْ فِي الْأَزْلِ، وَالْأَمْرُ بِسُجُودِ الْمَلَائِكَةِ لِآدَمَ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُمَا، فَلَا حَاجَةَ لِجَعْلِ الْآيَةِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، أَيْ: خَلَقْنَا أَبَاكُمْ إِلَى آخِرِهِ، وَإِنْ كَانَ جَوَابًا قَانِعًا، مَعَ أَنَّهُ لَا تَرْتِيبَ بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ وَتَصْوِيرِهِ، فَتَأَمَّلْهُ^(٢)، قَوْلُهُ: (التَّخْيِيرُ)^(٣) وَهُوَ: مَا كَانَ بَيْنَ أُمُورٍ لَا تَجْتَمِعُ اثْنَانِ مِنْهَا بِحَسَبِ فَعْلِهَا، أَوْ وَصْفِهَا فِي وَاحِدٍ مِنْهَا، كَالْتَزْوِيجِ الْمَذْكُورِ، وَكَاتِّصَالِ الْكُفَّارَةِ، لِأَنَّهُ إِذَا أُخْرِجَ اثْنَيْنِ مِنْهَا فَالْكُفَّارَةُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَقَطْ، وَمَا ذَكَرَ فِيمَا لَا يَوْجَدُ اجْتِمَاعُهُ شَرْعًا، وَمِثْلُهُ عَقْلًا، كَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، أَوْ عُرْفًا كَالْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ^(٤)، قَوْلُهُ: (وَالْإِبَاحَةُ) وَهِيَ: مَا تَكُونُ بَيْنَ أُمُورٍ يُمْكِنُ جَمْعُهَا عَلَى مَا مَرَّ، فَدَعَايَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِبَاحَةِ غَيْرِ الشَّرْعِيَّةِ لَيْسَتْ فِي مُحَلِّهَا^(٥).

(١) وَالْآيَةُ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾.

(٢) يُنْظَرُ تَفْسِيرُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: الْكَشَافُ ٦٨/٢، الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ ١٣٧/٧، الدَّرُّ الْمَصُونُ ٢٣٧/٣.

(٣) يُنْظَرُ: مَعْجَمُ مُصْطَلَحِ الْأُصُولِ، ص ٧٩.

(٤) يُنْظَرُ: مَعْجَمُ مُصْطَلَحِ الْأُصُولِ ص ٧٩.

(٥) وَالْإِبَاحَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْفَقْهِ هِيَ: «التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْفَعْلِ وَالتَّرْكِ»، وَمَعْجَمُ مُصْطَلَحِ الْأُصُولِ، ص ٧٩.

بَعْدَ الطَّلَبِ، نَحْوُ: «تَزَوَّجَ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا»، وَ«جَالِسِ الْعُبَّادَ أَوْ الزُّهَادِ»، وَلِلْإِبْهَامِ وَالشَّكِّ بَعْدَ الْخَبَرِ نَحْوُ:

قَوْلُهُ: (بَعْدَ الطَّلَبِ) شَمَلَ الْأَمْرَ، وَالنَّهْيَ بِصِيغَةِ الْفَعْلِ أَوْ غَيْرِهَا، كَالْتَّمَنِ، وَالْعَرْضِ، وَيُعْلَمُ التَّخْيِيرُ وَالْإِبَاحَةُ^(١) بِحَسَبِ الْقَرِينَةِ، نَعَمْ فِي الْاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: أَعْنَدُكَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو؟ لَا يَظْهَرُ فِيهِ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّهَا بَعْدَ النَّهْيِ لَتَرْكِ الْجَمِيعِ، [هُوَ اسْتِعْمَالُ طَارِئٍ عَلَى أَصْلِ اللَّغَةِ]^(٢).

قَوْلُهُ: (وَالْإِبْهَامِ) وَيُقَالُ لَهُ: التَّشْكِيكُ، لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ عَالِمٌ بِالْحَكْمِ، وَمَرَادُهُ التَّعْمِيَةُ عَلَى الْمَخَاطَبِ، وَالشَّكِّ بِمَعْنَى: التَّرَدُّدِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الْحُكْمِ^(٣). [٥٧/ظ] قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْخَبَرِ) الْمَقَابِلُ لِلطَّلَبِ فِيمَا قَبْلَهُ، وَقَدْ تَأْتِي لِلتَّقْسِيمِ نَحْوُ، الْكَلِمَةُ: اسْمٌ، أَوْ فَعْلٌ، أَوْ حَرْفٌ، وَلِلْإِضْرَابِ (كَمِئَةُ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) وَبِمَعْنَى الْوَاوِ، نَحْوُ^(٤):

(١) وَقَدْ فَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ (التَّخْيِيرِ) وَ(الْإِبَاحَةِ) فَقَالُوا إِنَّ التَّخْيِيرَ هُوَ: «رَدُّ الْعَاقِلِ إِلَى اخْتِيَارِهِ، إِنْ شَاءَ فَعَلَ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ»، وَالْإِبَاحَةُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي هَامِشٍ سَابِقٍ: «التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْفَعْلِ وَالتَّرْكِ، أَيْ: مَا يَسْتَوِي فَعْلُهُ وَتَرْكُهُ»، وَمَعْجَمُ مُصْطَلَحِ الْأَصُولِ، ص ٧٩.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٣) يُنْظَرُ: كَشَافُ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ ٢٠٢/١ - ٢٠٣.

(٤) صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الْبَسِيطِ، وَعَجَزَهُ:

كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

وهو لجريز بن الخطفي في مدح الخليفة عمر بن عبدالعزيز. والشاهد فيه: مجيء (أو) العاطفة بمعنى (الواو) العاطفة. يُنْظَرُ الشَّاهِدُ: الْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ ١٤٥/٤، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٨٩/١. وَوَرَدَ فِي دِيْوَانِ جَرِيرِ ٤١٦/١:

نَالَ الْخِلَافَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدًا كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ
وَحِينَئِذٍ لَا شَاهِدَ فِيهِ.

﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [٢٤] سورة سَبَأٍ /
 / آيَةُ: ٢٤، وَنَحْوُ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [١٨] سُورَةُ الْكَهْفِ / آيَةُ:
 [١٩]؛ (وَأَمْ) لِطَلَبِ التَّعْيِينِ، نَحْوُ: «أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو»، إِذَا كُنْتَ

[١٧] جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا

وبمعنى ألا، وبمعنى إلى كما مر، قوله: ﴿وَإِنَّا أَوْ
 إِيَّاكُمْ﴾... [سورة سبأ: ٢٤]... إلخ^(١) هذا مثال الإبهام، وهو في
 أوّل الأولى كما قاله ابن هشام^(٢)، وفي الثانية كما قاله
 الدّماميني^(٣)، والمعنى: إن أحد الفريقين منّا، وحكم ثابت له أحد
 الأمرين من الهدى والضلال، وعلم مما ذكر أنّ نسبة هذه المعاني
 لأو، ولكونها أحد السّبيين، والمذكور قبلها سبب آخر، إذ لو انفردت
 عنه لم تفد شيئاً من ذلك، قوله: (وَأَمْ لطلب التعيين) أي: أصلها
 ذلك، وإلا فقد تقع في كلام فيه التّسوية بالهمزة، أو غيرهما كما
 أدري، وما أبالي، وليت شعري، ثم إن كان لا يستغنى أحد معطوفها

(١) الآية: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.

(٢) هو أبو محمد جمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري، صاحب التصانيف المتميزة،
 قطر الندى وبلّ الصدى، وشذور الذهب، ومغني اللبيب، توفي سنة ٧٦١هـ يُنظر
 ترجمته: طبقات الشافعية ٣٣/٦، وبغية الوعاة ٦٨/٢، والأعلام ٢٩١/٤. ويُنظر رأيه:
 مغني اللبيب ٨٧/١.

(٣) هو بدر الدين محمد ابن أبي بكر بن عمر الدّماميني. له ثلاثة شروح على مغني
 اللبيب، توفي سنة ٨٢٧هـ. يُنظر ترجمته: شذرات الذهب ١٨١/٧، الضوء اللامع
 ١٨٤/٧، وبغية الوعاة ٢٧/١، والأعلام ٥٧/٦. ويُنظر رأيه: شرح الدّماميني على
 مغني اللبيب ٢٤٥/١.

عَالِمًا بِأَنَّ أَحَدَهُمَا عِنْدَ الْمُخَاطَبِ وَلَكِنَّكَ لَا تَعْرِفُ عَيْنَهُ، وَطَلَبْتَ مِنْهُ تَعْيِينَهُ؛ (وَإِمَّا) الْمَكْسُورَةُ الْهَمْزَةُ الْمَسْبُوقَةُ بِمِثْلِهَا، مِثْلُ: «أَوْ» فِي مَعْنَاهَا، نَحْوُ: ﴿فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [٤٧] سُورَةُ مُحَمَّدٍ / آيَةُ: ٤؛ وَقِسِ الْبَاقِي؛

عَنْ الْآخِرِ سُمِّيَتْ مُتَّصِلَةً، وَإِلَّا فَتُسَمَّى مَنْقُطَةً نَحْوُ آيَةِ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ [سورة الرعد: ١٦] وَقَدْ تَحْتَمِلُهَا، نَحْوُ: ﴿أَمْ نَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: ٨٠] وَيَجُوزُ أَنْ تُبَدَّلَ أَمْ بِأَوْ فِيمَا لَمْ تَسْبِقْهُ الْهَمْزَةُ نَحْوُ: (سواء علي قمت أو قعدت) [خلافًا لِمَنْ مَنَعَهُ^(١)].

قَوْلُهُ: (وَإِمَّا الْمَكْسُورَةُ الْهَمْزَةُ) عَلَى الْأَفْصَحِ، وَيَجُوزُ فَتْحُهَا، وَيَجُوزُ إِبْدَالُ مِيمِهَا يَاءً مَعَهُمَا، فَهِيَ أَرْبَعُ لُغَاتٍ، وَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ إِنْ وَمَا^(٢)، قَوْلُهُ: (الْمَسْبُوقَةُ بِمِثْلِهَا)^(٣) أَي: غَالِبًا، وَقِيلَ دَائِمًا، قَوْلُهُ: (مِثْلُ أَوْ فِي مَعْنَاهَا) أَيِ الْمُتَقَدِّمِ مِنَ التَّخْيِيرِ، أَوْ الْإِبَاحَةِ، أَوْ الْإِبْهَامِ، أَوْ الشَّكِّ، وَتَرَدُّ أَيْضًا لِلتَّقْسِيمِ وَلَا تَرَدُّ لِلْإِضْرَابِ، وَلَا غَيْرِهِ مِمَّا مَرَّ فِي أَوْ، قَوْلُهُ: (﴿فَإِمَّا مَنَّا﴾ [محمد: ٤]... إلخ)^(٤) هُوَ مِثَالُ التَّخْيِيرِ بَعْدَ الطَّلَبِ، أَي: الْإِمَامُ مَخِيرٌ فِي الْأَسِيرِ بَيْنَ أَنْ يُطْلِقَهُ بِلا شَيْءٍ، أَوْ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ فِدَاءً، قَوْلُهُ: (وَقِسِ الْبَاقِي) مِنْ مَعَانِ أَوْ، فَالْإِبَاحَةُ بَعْدَ الطَّلَبِ، نَحْوُ: تَعَلَّمَ إِمَّا نَحْوًا، وَإِمَّا فَقَهَا، وَلِلتَّشْكِيكِ بَعْدَ [٥٨/و]

(١) سقطت من (ث)، و(ج).

(٢) يُنْظَرُ: الْجَنَى الدَّانِي، ص ٤٩١.

(٣) يَقْصَدُ: «بِمِثْلِهَا»، (أَوْ).

(٤) آيَةُ: ﴿فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾.

(وَبَلْ) لِلْإِضْرَابِ، نَحْوُ: «أَضْرَبَ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا»؛ (وَلَا)

.....
الخبر، نَحْوُ: إِمَّا أَنَا، وَإِمَّا أَنْتَ، وَإِمَّا عَلَى هُدًى، وَإِمَّا عَلَى ضَلَالٍ،
وَلِلشَّكِّ، نَحْوُ: قَرَأْتُ إِمَّا سُورَةَ كَذَا، وَإِمَّا سُورَةَ كَذَا، قَوْلُهُ: (وَبَلْ)
وَلِلْعَطْفِ بِهَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ شَرْطَانِ: إِفْرَادُ مَعْطُوفِيهَا، وَأَنْ تُسَبِّقَ
بِإِيجَابٍ، أَوْ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ نَفْيٍ، فَإِنْ وَقَعَتْ فِي الْجُمْلِ: فَهِيَ
حَرْفُ ابْتِدَاءٍ لَا عَاطِفَةٌ، خِلَافًا لِابْنِ مَالِكٍ^(١)، قَوْلُهُ: (لِلْإِضْرَابِ) بِمَعْنَى
إِثْبَاتِ الْحُكْمِ لَمَّا بَعْدَهَا مُطْلَقًا، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ بَعْدَ إِيجَابٍ، أَوْ أَمْرٍ، فَمَا
قَبْلَهَا مَسْكُوتٌ عَنْهُ، بِمَعْنَى جَوَازِ ثُبُوتِ الْحُكْمِ لَهُ وَعَدْمُهُ، وَإِنْ
كَانَتْ بَعْدَ نَهْيٍ أَوْ نَفْيٍ فَمَا قَبْلَهَا بَاقٍ عَلَى حَكْمِهِ، وَيَحْكُمُ لَمَّا بَعْدَهَا
بِنَقِيضِهِ، قَوْلُهُ: (وَلَا)^(٢) وَلِلْعَطْفِ بِهَا شَرْطَانِ: إِنْ تَسَبَّقَ بِإِيجَابٍ، أَوْ
أَمْرٍ اتِّفَاقًا، أَوْ نِدَاءٍ خِلَافًا لِابْنِ سَعْدَانَ^(٣)، وَالِدُّعَاءُ كَالْأَمْرِ وَإِنْ لَا
يَصْدُقُ أَحَدُ مَعْطُوفَيْهَا عَلَى الْآخَرِ، خِلَافًا لِابْنِ الْخَبَّازِ^(٤)، قَوْلُهُ:

(١) يُنْظَرُ رَأْيُهُ: الْجَنَى الدَّانِي، ص ٢٥٣، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ١/١٥٢. وَقَدْ ذَكَرَ الْعَلِمِيُّ عَلَى
شَرْحِ التَّصْرِيحِ أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ هُوَ لِابْنِ النَّازِمِ، وَلَيْسَ لِابْنِ مَالِكٍ. يُنْظَرُ: شَرْحُ
التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ ٢/١٤٧.

(٢) بَدَأَ يَتَحَدَّثُ عَنْ (لَا) الْعَاطِفَةِ.

(٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدَانَ الضَّرِيرِ، مِنْ تَلَامِيذِ أَبِي حَمْزَةَ الْكِسَائِيِّ، تَوَفِيَ سَنَةَ (٢٣١هـ).
يُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ: طَبَقَاتُ التَّحْوِيلِ وَاللَّغَوِيِّينَ، ص ١٥٣، وَتَارِيخُ بَغْدَادَ ٥/٣٢٤، وَبُغْيَةُ
الْوَعَاةِ ١/١١١. وَيُنْظَرُ رَأْيُهُ: الْجَنَى الدَّانِي، ص ٣٠٢.

(٤) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ بـ (ابْنِ الْخَبَّازِ)، لَهُ تَوْجِيهِ اللَّمْعِ، وَالْغَرَّةُ
الْمَخْفِيَّةُ فِي شَرْحِ الدَّرَةِ الْأَلْفِيَّةِ، تَوَفِيَ سَنَةَ (٦٣٩هـ). يُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ: بَغْيَةُ الْوَعَاةِ
٢/٢١٦، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٥/٢١٢، وَالْأَعْلَامُ ١/١١٤. وَيُنْظَرُ رَأْيُهُ الْغَرَّةُ الْمَخْفِيَّةُ فِي
شَرْحِ الدَّرَةِ الْأَلْفِيَّةِ ١/٣٨٨، وَتَوْجِيهِ اللَّمْعِ، ص ٢٨٧.

لِلنَّفِي، نَحْو: «جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُوءَ»؛ (وَلَكِنْ) بِسُكُونِ النُّونِ
لِلْاِسْتِدْرَاكِ، نَحْو: «لَا تَضْرِبُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا»؛ (وَحَتَّى فِي بَعْضِ
الْمَوَاضِعِ) تَكُونُ عَاطِفَةً، وَمَعْنَاهَا التَّدْرِيجُ وَالْغَايَةُ، نَحْو: «مَاتَ
النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ»، وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَكُونُ ابْتِدَائِيَّةً، نَحْو:
«حَتَّى مَاءٍ دِجْلَةٌ أَشْكَلُ»، وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَكُونُ جَارَةً، نَحْو:

.....
(لِلنَّفِي) أَي لِنَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا بَعْدَهَا، وَإِثْبَاتِهِ لِمَا قَبْلَهَا بِقَصْرِ قَلْبٍ أَوْ
إِفْرَادٍ، قَوْلُهُ: (وَلَكِنْ) وَلِلْعَطْفِ بِهَا شُرُوطُ ثَلَاثَةٌ: إِفْرَادُ مَعْطُوفِيهَا،
وَعَدَمُ اقْتِرَانِهَا بِالْوَاوِ، وَإِنْ تُسَبِّقَ بِنَهْيٍ أَوْ نَفْيٍ، فَإِنْ فَقَدَ شَرْطًا فَهِيَ
حَرْفُ ابْتِدَاءٍ وَاسْتِدْرَاكِ، قَوْلُهُ: (وَحَتَّى) وَلِلْعَطْفِ بِهَا شُرُوطُ أَرْبَعَةٍ: كَوْنُ
مَا بَعْدَهَا ظَاهِرًا مَفْرَدًا جَزْءًا لِمَا قَبْلَهَا حَقِيقَةً، أَوْ حَكْمًا، غَايَةً لَهُ فِي
شَرَفٍ أَوْ عَدَمِهِ، وَأَشَارَ [المَصْنُفُ] ^(١) بِقَوْلِهِ: (فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ) ^(٢)
إِلَى أَنَّ الْعَطْفَ بِهَا قَلِيلٌ، قَوْلُهُ: (لِلتَّدْرِيجِ) هُوَ انْقِضَاءُ الشَّيْءِ شَيْئًا
فَشَيْئًا، فَهُوَ مَلْزُومٌ لِلْغَايَةِ الَّتِي هِيَ آخِرُهُ، فَعَطْفُهَا عَلَيْهِ مِنْ عَطْفِ الْبَعْضِ
الْمَقْصُودِ عَلَى الْكُلِّ ^(٣)، قَوْلُهُ: (تَكُونُ ابْتِدَائِيَّةً) بِمَعْنَى: أَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي
بَعْدَهَا لَا تَعْلَقُ لَهَا بِمَا قَبْلَهَا مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ، وَذَلِكَ إِذَا فَقَدَتْ شَرْطًا
مِمَّا مَرَّ وَدَخِلَتْ عَلَى الْجُمْلِ [٥٨/ظ] حَقِيقَةً ^(٤)، قَوْلُهُ: (تَكُونُ جَارَةً) إِذَا
فَقَدَتْ ذَلِكَ، وَكَانَ مَا بَعْدَهَا مَفْرَدًا، وَلَوْ تَأْوِيلًا كَالْمَصْدَرِ
الْمَسْبُوكِ، وَتَكُونُ بِمَعْنَى: إِلَى تَارَةٍ، وَبِمَعْنَى كَيْ، وَقِيلَ: تَكُونُ بِمَعْنَى

(١) سقطت من (ج).

(٢) «وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ». مِنْ مَتْنِ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ١٥.

(٣) يُنْظَرُ: كَشَافُ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ ٨٨/٢.

(٤) يُنْظَرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ ٥٠٠/٢.

قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [٩٧ سُورَةُ الْقَدْرِ / آيَةُ: ٥]،
فَتَحَصَّلَ أَنَّ لـ «حَتَّى» ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَرُبَّمَا تَعَاقَبَتْ هَذِهِ
الْأَوْجُهُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِحَسَبِ الْإِرَادَةِ، كَمَا
إِذَا قُلْتَ: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا»، فَإِنْ رَفَعْتَ الرَّأْسَ
فَ «حَتَّى» حَرْفُ ابْتِدَاءٍ، وَإِنْ نَصَبْتَهَا فَ «حَتَّى» حَرْفُ عَظْفٍ، وَإِنْ
جَرَرْتَهَا فَ «حَتَّى» حَرْفُ جَرٍّ؛ وَهَذِهِ الْحُرُوفُ الْعَشْرَةُ مَعَ اخْتِلَافِ
مَعَانِيهَا تُشَرِّكُ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا فِي إِعْرَابِهِ.

إِلَّا، كقوله^(١):

[١٨] لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

وعليه فهو استثناء منقطع، قوله: (وربما تعاقبت)^(٢) أي: صحَّ
إِرَادَةُ أَيِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، قَوْلُهُ: (فحتى حرف ابتداء) والرأس مبتدأ
محذوف الخبر، أي: مأكول، قوله: (مع اختلاف معانيها) أي في
الجملة والأكثر، فلا ينافي ما مرَّ من اتِّحَادٍ مَعْنَى إِمَّا، وَأَوْ،
والتَّرتِيبُ، والتَّشْرِيكُ فِي الْحَكْمِ، [ونحو ذلك، فتأمل]^(٣)، قوله: (في
إعرابه) توطئة لما بعده، وفيه عمومُ التَّشْرِيكِ.

(١) الشَّاهِدُ مِنَ الْكَامِلِ لِلْمَقْنَعِ الْكَنْدِيِّ. الشَّاهِدُ فِيهِ: مَجِيءُ (حَتَّى) بِمَعْنَى (إِلَّا) يُنْظَرُ
دِيَوَانُهُ، ص ٢١٠. ضَمَنَ شُعْرَاءُ أُمُويُّونَ (الْقِسْمُ الرَّابِعُ). حَمَاسَةُ الْمَرْزُوقِي ١٦٥١/٤،
وَالْجَنَى الدَّانِي، ص ٥٠٦.

(٢) أي: تعاقب شروط (حتى) المذكورة آنفاً.

(٣) سقطت من (ث).

[حُكْمُ حُرُوفِ الْعَطْفِ]

(فَإِنْ عَطَفْتَ) أَنْتَ (بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ) الْمَعْطُوفَ، (أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ) الْمَعْطُوفَ، (أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ) الْمَعْطُوفَ، (أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ) الْمَعْطُوفَ؛ (تَقُولُ) فِي عَطْفِ الْأَسْمِ عَلَى الْأَسْمِ فِي الرَّفْعِ: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو، وَ) فِي النَّصْبِ (رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا، وَ) فِي الْخَفْضِ (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمَرٍ)؛ وَتَقُولُ فِي عَطْفِ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الرَّفْعِ: «يَقُومُ وَيَقْعُدُ زَيْدٌ»، وَفِي النَّصْبِ: «لَنْ يَقُومَ وَيَقْعُدَ زَيْدٌ»، وَفِي الْجَزْمِ: «لَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ»

قوله: (أَنْتَ) دفعَ به توهُمُ كَوْنِ التَّاءِ سَاكِنَةً لِلتَّائِيثِ عَائِدَةً عَلَى الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا، لَكِنَّ مَنَعَ مِنْهُ الظَّرْفَ بِقَوْلِهِ: (بِهَا)، قَوْلُهُ: (عَلَى مَرْفُوعٍ) لَفْظًا، أَوْ تَقْدِيرًا، أَوْ مُحَلًّا، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ [وَكَلَامُهُ] ^(١) لَا يَشْمَلُ الْعَطْفَ عَلَى مَا لَا مُحَلَّ لَهُ مَعَ صَحَّتِهِ.

قوله: (عَطْفِ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ) يَشْتَرِطُ فِي جَوَازِ عَطْفِهِ: اتِحَادُهُمَا فِي الزَّمَنِ، فَلَا يَعْطَفُ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى مُضَارِعٍ مُسْتَقْبَلٍ مُعْنَى، وَيَجُوزُ عَطْفُ مَاضٍ لَفْظًا مُسْتَقْبَلٌ مُتَعَيَّنٌ عَلَى مُضَارِعٍ مُسْتَقْبَلٍ وَعَكْسُهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾ [سورة الفرقان: ١٠] عِنْدَ مَنْ جَزَمَهُ، قَوْلُهُ: (يَقُومُ، وَيَقْعُدُ) هَذَا فِي الْمُضَارِعِ، وَفِي الْمَاضِي: جَاءَ زَيْدٌ وَرَكَبَ، وَفِي الْأَمْرِ: اضْرَبْ زَيْدًا، وَقُمْ، قَالَ

(١) مَطْمُوسَةٌ فِي (أ).

زَيْدٌ»، وَقِسْ سَائِرَ حُرُوفِ الْعَطْفِ عَلَى هَذَا.

وَفُهُمَ مِنْ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ عَطْفُ الظَّاهِرِ عَلَى الظَّاهِرِ،
وَالْمُضْمَرِ عَلَى الْمُضْمَرِ، وَالظَّاهِرِ عَلَى الْمُضْمَرِ، وَعَكْسِهِ، وَالنَّكَرَةِ

.....

بعضهم: وفي عطف الفعل على الفعل تجوز، لأنه من عطف الجمل،
وأجيب بأن المقصود الفعل لاتحاد فاعل الفعلين.

قوله [٥٩/و] (وَفُهُمَ مَنْ إِطْلَاقِهِ) بقوله: (فإن عطفَ إلى آخره)^(١)
وَفُهُمَ منه جوازُ عطفِ الفعلِ على الاسمِ وعكسِهِ، وهو كذلك إن كانَ
الاسمُ مما يشبهُ الفعلَ، وجوازُ عطفِ الجملةِ اسميتينِ أو فعلتينِ أو
مختلفتينِ، سواءَ كانَ لهما محلٌّ من الإعرابِ أوْلاً، وسواءَ اتَّفقتا
إنشاءً أو خبراً أوْلاً، قوله: (والمضمر... إلخ) نَعَم العطفُ على
الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصلِ بغيرِ فاصلٍ ضعيفٍ وعلى المجرورِ بدونِ
إعادةِ الجارِّ كذلك، عندَ الجمهورِ، وخالفَهُم ابنُ مالِكٍ^(٢)، قوله:

(١) يُراجع الهوامش الخمسة السابقة.

(٢) قال ابن مالِك (ت ٦٧٢هـ) في قضية عطف الظاهر على المضمر المتصل المخفوض: «وَجَبَ الاعْتِرَافُ بِصَحَّةِ الْجَوَازِ»، وشرح التسهيل ٢٣٣/٣. ويُنظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ٦٦٦. ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن هناك مَنْ أجاز ذلك أيضاً منهم: الكوفيون، ومن البصريين أيضاً قطرب (٢٠٦)، والأخفش الأوسط (ت ٢١٦هـ)، ومن المتأخرين أبو حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). يُنظر تفصيل ذلك: قضية عطف الظاهر على المضمر المتصل المخفوض، قراءة الإمام حمزة (والأرحام) نمطاً، د.يوحنا مرزا الخامس، مجلة العرب السعودية، ج ٩ و ١٠، نيسان/أيار، ٢٠٠٦م، ص ٧٣٣.

عَلَى النَّكِرَةِ، وَالْمَعْرِفَةِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ، وَالْمَعْرِفَةِ عَلَى النَّكِرَةِ،
وَعَكْسِهِ، وَالْمُفْرَدِ وَالْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ وَالْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، بَعْضُهَا
عَلَى بَعْضٍ، تَطَابُقًا وَتَخَالُفًا.

.....
(مطابقًا وتخالفًا) وهو راجعٌ إلى جميع ما تقدّم، والمرادُ به التَّشْرِيكُ
في الحكمِ وعدمه، ويجوزُ رجوعُهُ إلى التَّطَابُقِ من حيثُ الإفرادِ
والتَّثْنِيَةِ والجمعِ ونحوها، وهو ظاهرٌ كلامِهِ، والتَّحْقِيقُ عدمُ ذلك،
[ويحتملُ أنْ يرادَ ما يعمُّ جميعَ ذلك، وهو أفيدُ]^(١).



(١) سقطت من (ج).

[التوكيد]
(بَابُ التَّوَكِيدِ)

بَابُ التَّوَكِيدِ

هو لغة: التَّقْرِيرُ والتَّثْبِيتُ^(١)، وعرفاً: تابعٌ يُقصدُ به كونُ المتبوعِ على ظاهرِهِ، وهذا ظاهرٌ في التَّوكِيدِ المعنويِّ^(٢)، وكلامُ المصنِّفِ ظاهرٌ فيه، ويمكنُ حملُ كلامِ المصنِّفِ على الأعمِّ الشَّامِلِ للفظيِّ، ولا يُنافيه ما بعده كما سيأتي، واللفظيُّ^(٣) إعادةُ الأوَّلِ بلفظه اسمًا كان، أو فعلاً، أو حرفاً، أو مركباً منها، أو جملةً، لكنْ يشترطُ في الحرفِ غيرَ الجوابيِّ إعادةُ ما اتَّصلَ به مَعَهُ، نحو: منك منك، وإنَّ زيذاً إنَّ زيذاً قائمٌ، والأكثرُ في الجملةِ اقترانُها بالعاطفِ، حيثُ لا لبسٌ، وقيدُهُ

(١) لسان العرب ٤٦٦/٣ (وكد).

(٢) يُنظر: شرح كتاب الحدود للأبدي، ص ١٣٦، وشرح الحدود النحوية، ص ١٢٢.

(٣) يُنظر: شرح الحدود النحوية، ص ١٢٣.

يُقْرَأُ بِالْوَاوِ وَبِالْهَمْزَةِ وَبِالْأَلِفِ. (التَّوَكُّيدُ) بِمَعْنَى الْمُؤَكَّدِ، بِكَسْرِ
 الْكَافِ، (تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ)، بِفَتْحِ الْكَافِ، (فِي رَفْعِهِ) إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا، نَحْوُ:
 «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، وَ«جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ»؛ (وَ) فِي (نَضْبِهِ) إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا،
 نَحْوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ»، وَ«رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ»؛ (وَ) فِي (خَفْضِهِ) إِنْ كَانَ
 مَخْفُوضًا، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ كُلِّهِمْ»؛ (وَ) فِي
 (تَعْرِيفِهِ) إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ، فَإِنَّ «زَيْدًا» وَ«الْقَوْمَ»
 مَعْرِفَتَانِ، الْأَوَّلُ بِالْعِلْمِيَّةِ وَالثَّانِي بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَ«نَفْسُهُ» وَ«كُلُّهُمْ»
 مَعْرِفَتَانِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ، وَلَمْ يَقُلْ: «وَتَنْكِيرِهِ» كَمَا قَالَهُ فِي النَّعْتِ،
 لِأَنَّ أَلْفَاظَ التَّوَكُّيدِ كُلَّهَا مَعَارِفٌ، فَلَا تَتَّبِعُ النِّكَرَاتِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ.

بعضهم بثم خاصة، والمختار في علميته الحساب بابا بابا أن
 مجموعهما حال كالخبر في نحو: حلوا حامض، قوله: (يقرأ... إلخ)
 والواو أفصح، قوله: (بمعنى المؤكد بكسر الكاف)، فهو من إطلاق
 المصدر على اسم الفاعل، قوله: (في رفعه) أي [٥٩/ظ] في نوع رفعه،
 وإن اختلفا لفظًا، أو تقديرًا، أو محلًا، أو في الحركة والحرف، وكذا
 ما بغيره، قوله: (نحو: جاء زيد... إلخ) أشار بالمثل الأول إلى
 توكيد النسبة، وبالثاني إلى توكيد الشمول، قوله: (بالإضافة إلى
 الضمير) الملفوظ به، أو المقدّر في الجمع وتوابعه، وقيل: إن ألفاظه
 صارت كالأعلام، قوله: (فلا تتبع النكرات) عند البصريين^(١)، واختار

(١) مذهب البصريين أن النكرة لا يؤكد مطلقًا مؤقتة كشهر أو غير مؤقتة كوقت،
 والكوفيون يذهبون إلى أن النكرة تؤكد مطلقًا. يُنظر: حاشية العلامة ابن الحاج على
 شرح متن الأجرومية، ص ١٥٩.

[أَلْفَاظُ التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ]

(وَيَكُونُ)؛ أَي: التَّوَكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ (بِأَلْفَاظِ مَعْلُومَةٍ) عِنْدَ الْعَرَبِ، لَا يُعَدَّلُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا؛ (وَ) الْأَلْفَاظُ الْمَعْلُومَةُ (هِيَ: النَّفْسُ) بِسُكُونِ الْفَاءِ، أَي: الذَّاتُ؛ (وَالْعَيْنُ) الْمُعَبَّرُ بِهَا عَنِ الذَّاتِ مَجَازًا، مِنْ بَابِ التَّغْيِيرِ بِالْبَعْضِ عَنِ الْكُلِّ، وَيُؤَكَّدُ بِهِمَا لِرَفْعِ الْمَجَازِ عَنِ الذَّاتِ، فَإِنْ قُلْتَ: «جَاءَ زَيْدٌ»، اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ أَرَدْتَ كِتَابَهُ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ ثِقْلَهُ، فَإِذَا قُلْتَ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ» أَوْ

ابنُ مالِكٍ^(١) جَوَّازُ تَوَكِيدِ النِّكَرَةِ الْمَحْدُودَةِ، كَيَوْمٍ، وَشَهْرٍ، وَسَنَةٍ، لَا غَيْرِهَا، كَسَاعَةٍ، وَزَمَانٍ.

قَوْلُهُ: (مَعْلُومَةٌ) لَوْ قَالَ: مَخْصُوصَةٌ، لَكَانَ أَوْلَى، قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْعَرَبِ) كَانَ الْأَوْلَى: عِنْدَ النُّحَاةِ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّنَاوُلِ، وَإِنْ كَانَ النُّحَاةُ تَابِعِينَ لِلْعَرَبِ، قَوْلُهُ: (لَا يَعْدَلُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا)^(٢) وَتَكُونُ مَفْرَدَةً، وَمُتَعَدَّةً، وَلَا يَجُوزُ عَطْفُهَا، وَلَا قَطْعُهَا، وَلَا اتِّبَاعُهَا بِنِكَرَةٍ، قَوْلُهُ: (بِسُكُونِ الْفَاءِ) لَا بَفَتْحِهَا الَّذِي هُوَ الْهَوَاءُ الْمَمْتَدُّ مِنْ دَاخِلِ الرَّثَةِ إِلَى خَارِجِهَا وَعَكْسِهِ، قَوْلُهُ: (الْمُعَبَّرُ بِهَا عَنِ الذَّاتِ) أَي: لَا حَقِيقَتِهَا الَّتِي هِيَ الْبَاصِرَةُ، وَإِلَّا فَهِيَ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ.

(١) يُنْظَرُ: شَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ وَعُدَّةُ الْلَاظِ، ص ٥٦٣ - ٥٦٤.

(٢) يَتَحَدَّثُ عَنِ التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ.

«عَيْنُهُ» أَرْتَفَعَ الْمَجَازُ وَثَبَّتِ الْحَقِيقَةُ؛ (وَكُلُّ)

قوله: (ارتفع المجاز) عن الذات، ولذلك سُمِّيَ هذا القسم برفع مجاز النسبة، أي: أَنَّ نسبة الفعلِ إلى الذاتِ محتملةٌ للحقيقةِ والمجازِ بأنَّ يكونَ الفاعلُ غيرَها، فبالِتوكيدِ يضعفُ ذلكَ المجازُ على الأقربِ، أو يرتفعُ بالكليةِ، [وهو ظاهرُ كلامِ الشَّارحِ] ^(١)، قال شيخنا: والمجازُ فيه يحتملُ أَنَّهُ بحذفِ مضافٍ ويحتملُ [٦٠/و] أَنَّهُ مِنَ المجازِ اللغويِّ باستعمالِ اللَّفْظِ في غيرِ ما وُضِعَ لَهُ ^(٢)، ويحتملُ أَنَّهُ مِنَ المجازِ العقليِّ بالإِسْنَادِ إلى غيرِ ما هو لَهُ ^(٣)، قوله: (أو ثقله) بكسر الثاء، وسكونِ القافِ، واحدُ الأثقالِ، وأما بفتحِ القافِ فهوَ ضدُّ الخَفَّةِ، قوله: (ارتفع المجازُ وثبتت الحقيقة) فيه نظرٌ بالاحتياجِ إلى الجمعِ بينِ النَّفْسِ والعينِ، فالأولى ما مرَّ من أَنَّ الاحتمالَ يضعفُ فقط، قوله: (وكلُّ) ^(٤) ويؤكدُ بها مفردُ ذو أجزاءٍ بذاتهِ عاملُهُ نحو: اشترى العبدُ كَلَّهُ، ويؤكدُ المثني بكلا للمذكَّرِ، وكلتا للمؤنَّثِ إِنْ اتَّحَدَا، إِلَّا نحو: جاء زيدٌ، وذهبَ عمرو [كلاهما] ^(٥).

(١) سقطت من (ث).

(٢) المجاز اللغوي هو: «نقل الألفاظ عن حقائقها اللغوية إلى معانٍ أخرى بينها صلة ومناسبة»، ومعجم البلاغة العربية، ص ١٥٠. ويُنظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢١٧/٣.

(٣) المجاز العقلي هو: «إِسْنَادُ الفعلِ أو معناه إلى غيرِ ما هو له عند المتكلِّمِ في الظاهر، لعلاقة مع قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له»، ومعجم البلاغة العربية، ص ٤٤٢. ويُنظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢١٣/٣.

(٤) في الأصل هو من متن الآجرومية: «وكل وأجمع»، ص ١٢.

(٥) سقطت من (ج).

وَأَجْمَعُ)، يُؤَكِّدُ بِهِمَا لِلْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ، فَإِذَا قُلْتَ: «جَاءَ الْقَوْمُ»
أَحْتَمِلَ أَنَّ الْجَائِي بَعْضُهُمْ، وَأَنَّكَ عَبَّرْتَ بِالْكُلِّ عَنِ الْبَعْضِ، فَإِذَا
أَرَدْتَ التَّنْصِصَ عَلَى مَجِيءِ الْجَمِيعِ قُلْتَ: «جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ
أَجْمَعُونَ»، وَقَدْ يَحْتَاجُ الْمَقَامُ إِلَى زِيَادَةِ التَّوَكِيدِ، فَيُؤْتَى بِالْفَافِ
أَخْرَ مَعْلُومَةٍ، (و) تُسَمَّى تِلْكَ الْأَلْفَاظُ (تَوَابِعَ أَجْمَعٍ) وَتَوَابِعُ أَجْمَعٍ

قَوْلُهُ: (وَأَجْمَعُ)^(١) ومثله: جميع، [وعامة، وهو جمع الذي
للمذكّر، جمع بضمّ ففتح في المؤنث، ومثله جمعاء]^(٢)، قَوْلُهُ:
(لِلْإِحَاطَةِ) أَوْ الشُّمُولِ، وَبِذَلِكَ سُمِّيَ هَذَا الْقِسْمُ، وَعُطِفَ الشُّمُولُ
تَفْسِيرًا أَوْ مَسَاوٍ، قَوْلُهُ: (وَأَنَّكَ عَبَّرْتَ... إلخ) أي: مجاز كما مرّ
بِالْكُلِّ، أي: بِالْأَسْمِ الدَّالِّ عَلَى الْكُلِّ، كَالْقَوْمِ عَنِ الْبَعْضِ، أي:
بِمَعْنَى ذَلِكَ إِمَّا لَكُونَكَ لَمْ تَعْتَدْ بِغَيْرِ مَنْ جَاءَ أَوْ بِفَعْلِهِ لِحَسْبِهِ، أَوْ
خَسَّةِ فَعْلِهِ مَثَلًا، قَوْلُهُ: (التَّنْصِصُ)^(٣) بحسب الظاهر، ولذلك قال
سيبويه^(٤): لَا يَرْتَفَعُ إِلَّا بِجَمِيعِ الْأَلْفَاظِ، قَوْلُهُ: (جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ
أَجْمَعُونَ) أي: أَنَّ الْمَجِيءَ وَقَعَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَلَيْسَ فِيهِ اتِّحَادُ
زَمَنِ مَجِيئِهِمْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ ﴿٣٠﴾
[سورة الحجر: ٣٠]، قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَحْتَاجُ الْمَقَامُ... إلخ) أي: لَتَوْهَمُ
تَخَلُّفِ بَعْضٍ أَوْ إِنكَارِ سَامِعٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، قَوْلُهُ: (وَتَوَابِعُ) هَذَا فِي

(١) والنص في متن الأجرومية كما ذكرنا آنفاً، ص ١٥.

(٢) سقطت من (ت).

(٣) يُنْظَرُ الْهَامِشُ السَّابِقُ.

(٤) الكتاب ٣٨٠/٢ - ٣٨١.

لَا تَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ؛ (وَهِيَ)؛ أَيُّ: تَوَابِعُ أَجْمَعَ: (أَكْتَعُ)، مَاخُوذٌ مِنْ: تَكْتَعُ الْجِلْدُ، إِذَا اجْتَمَعَ، (وَأَبْتَعُ)، مَاخُوذٌ مِنَ الْبَتْعِ، وَهُوَ: طُولُ الْعُنُقِ، (وَأَبْصَعُ) بِالضَّادِ الْمُهْمَلَةِ، مِنَ الْبَضْعِ، وَهُوَ: الْعَرَقُ الْمُجْتَمِعُ.

وَالْأَصْلُ إِفْرَادُ «النَّفْسِ» عَنِ «الْعَيْنِ»، وَ«كُلٌّ» عَنْ «أَجْمَعَ»، وَ«أَجْمَعَ» عَنْ تَوَابِعِهِ؛ (تَقُولُ) فِي إِفْرَادِ «النَّفْسِ» عَنِ «الْعَيْنِ» فِي الرَّفْعِ: (قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَ) فِي إِفْرَادِ «كُلٌّ» عَنْ «أَجْمَعَ» فِي

كلام المصنّف مرفوعٌ، وقد أخرجهُ الشَّارِحُ عنه إِلَى النَّصْبِ، وهو معيَّبٌ فِي اللَّفْظِي، قَوْلُهُ: (لَا تَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ) وكَذَا لَا تَتَقَدَّمَ الْعَيْنُ عَلَى النَّفْسِ، وَلَا أَجْمَعَ عَلَى [٦٠/ظ] كُلِّ، كَمَا سَيَأْتِي.

قَوْلُهُ: (مِنْ تَكْتَعُ الْجِلْدِ) فِيهِ إِنَّ هَذَا رِبَاعِيٌّ، وَلَا يُصَاغُ مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، وَإِنَّهُ لَا يُشْتَقُّ مِنَ الْفَعْلِ، قَوْلُهُ: (بِالضَّادِ الْمُهْمَلَةِ)، وَقِيلَ: بِالْمَعْجَمَةِ مِنَ الْبَضْعِ، وَهُوَ: الرَّيُّ^(١)، قَوْلُهُ: (وَالْأَصْلُ إِفْرَادُ النَّفْسِ عَنِ الْعَيْنِ) أَيُّ: ذَكَرَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا وَحْدَهَا، وكَذَا مَا بَعْدَهُ، قَوْلُهُ: (وَأَجْمَعَ) مِنْ تَوَابِعِهِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا تَفْرُدُ تَوَابِعُهُ عَنْهُ، وَلَا بَعْضُهُمَا عَنْ بَعْضٍ [فَرَاغَهُ]^(٢).

قَوْلُهُ: (تَقُولُ فِي إِفْرَادِ النَّفْسِ... إلخ)، وَتَقُولُ فِي عَكْسِهِ: جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ، قَوْلُهُ: (وَفِي إِفْرَادِ كُلِّ... إلخ) وَفِي عَكْسِهِ: رَأَيْتُ الْقَوْمَ

(١) لسان العرب ١١/٨ - ١٢ (بضع).

(٢) سقطت من (ب).

النَّصْبُ: (رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَ) فِي إِفْرَادٍ «أَجْمَعَ» عَنْ تَوَابِعِهِ فِي
 الْخَفْضِ: (مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ)، وَتَقُولُ فِي أَجْتِمَاعِ «النَّفْسِ»
 وَ«الْعَيْنِ»: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ»، وَفِي أَجْتِمَاعِ «كُلِّ» وَ«أَجْمَعَ»:
 «رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ»، وَفِي أَجْتِمَاعِ: «أَجْمَعَ» وَتَوَابِعِهِ:
 «مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ أَبْتَعِينَ أَبْصَعِينَ»،

أَجْمَعِينَ، قَوْلُهُ: (فِي أَجْتِمَاعِ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ) أَي: فِي حَالَةِ الرَّفْعِ
 وَالْمَتْبُوعِ مَفْرُودًا، فَإِنَّ تَبَعًا مَعًا أَوْ أَحَدِيهِمَا لِمَثْنَى، فَالْأَفْصَحُ جَمْعُهُمَا
 عَلَى صِيغَةِ أَفْعَلٍ بِضَمِّ الْعَيْنِ، نَحْوُ: جَاءَ الزَّيْدَانُ أَنْفُسَهُمَا، وَتَجُوزُ
 التَّثْنِيَةُ، نَحْوُ: جَاءَ الزَّيْدَانِ نَفْسَاهُمَا، وَدُونَهُ الْإِفْرَادَ، نَحْوُ: جَاءَ
 الزَّيْدَانِ نَفْسَهُمَا، وَإِنْ تَبَعًا جَمْعًا وَجَبَ الْأَوَّلُ، نَحْوُ: جَاءَ الزَّيْدُونَ
 أَنْفُسُهُمْ؛

قَوْلُهُ: (مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ... إلخ) وَتَقْدِيمُ أَبْتَعَ عَلَى
 أَبْصَعَ مَجَازَاةً لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ أَبْصَعَ مَقْدَّمٌ عَلَيْهِ،
 وَتَقُولُ فِي غَيْرِ جَمْعِ الْمَذْكَرِ: جَاءَتِ النِّسَاءُ كَتَعَ بَتَعَ، بَعْدَ تَنْوِينِ
 الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ الصَّرْفِ، وَفِي عِلَّتِهِ خِلَافٌ أَقْرَبُهَا: أَنَّهُ
 لِلْوَصْفِ وَالْعَدْلِ عَنْ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ: وَجَاءَتِ الْقَبِيلَةُ جَمْعًا
 كَتَعًا بَصْعًا بَتَعًا، وَجَاءَ الْجَيْشُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْتَعُ أَبْصَعُ، وَاخْتَارَ
 ابْنُ مَالِكٍ^(١)، وَابْنُ هِشَامٍ جَوَازُ الْإِبْتِدَاءِ بِمَا شِئْتَ مِنْ هَذِهِ
 الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ.

بِشَرْطِ تَقَدُّمِ «النَّفْسِ» عَلَى «الْعَيْنِ»، وَ «كُلُّ» عَلَى «أَجْمَعَ»،
وَ «أَجْمَعَ» عَلَى تَوَابِعِهِ.

قوله: (يشرط تقدم النفس... إلخ) ^(١) وذلك لأنَّ النَّفْسَ للماهية حقيقةً، والعينَ مجازاً، كما مرَّ، وقُدِّمَ على كُلِّ لَأَنَّ الإحاطةَ وصفٌ للنَّفْسِ، ومعنى قائمٌ بها، وقُدِّمَ كُلُّ على أَجْمَعَ لَأَنَّهُ جامدٌ، وقد [و/٦١] يقع مبتدأً، والمشتقُّ تابعٌ لَهُ، وقُدِّمَ أَجْمَعَ على تَوَابِعِهِ، لَأَنَّهُ أقوى في النصِّ على الجمعِية، وقُدِّمَ أَكْتَعُ لكونِهِ أظهرَ فيها مِنْ أَبْصَعَ، [وهو أظهرُ فيها مِنْ أَبْتَعَ] ^(٢).

تنبيه:

عُلِمَ مِنْ كَلَامِ المَصْنُفِ أَنَّ أَجْمَعَ وتَوَابِعُهُ مجردةٌ عن الضَّميرِ لفظاً وإنَّما هو مقدورٌ، وهو كذلك وأَمَّا قولُهُم: جاءَ القومُ بأَجْمَعِهِمْ، فهو بضمِّ الميمِ مفردةٌ جمع، كفرُخ، وأفْرِخ، والمعنى: جاءوا بجماعتِهِم، وجوَّزَ النَّووي ^(٣) فِيهِ الفَتْحَ، أي: جميعَهُم، وعلى كلِّ فالباقيَةُ زائدةٌ، لَأَنَّهُ لا تجوزُ إِلَّا في النَّفْسِ، والعَيْنِ، نحو: جاءَ زيدٌ نَفْسُهُ أو بِنَفْسِهِ، أو عَيْنُهُ، أو بَعَيْنِهِ.



(١) شرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية ٢/٢٩٣.

(٢) سقطت من (ج).

(٣) لم أجد رأي الإمام النُّووي في المِظَانِ التي تحدَّث إليها.

(بَابُ الْبَدَلِ)
[الْبَدَلُ وَحُكْمُهُ]

الْبَدَلُ تَابِعٌ لِلْمُبْدَلِ مِنْهُ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَجَزْمِهِ،

بَابُ الْبَدَلِ

هو لغة: العوض^(١)، واصطلاحاً: هو التَّابِعُ المقصودُ بالحُكْمِ بغيرِ واسطة^(٢)، فخرجَ العطفُ، بلْ وغيرُهُ مِنْ بَقِيَّةِ التَّوَابِعِ، ويسمّيه الكوفيون التَّرْجَمَةَ^(٣) والتَّيْبِينَ^(٤) والتَّكْرِيرَ^(٥)، قوله: (في رفعه... إلخ) إنّما اقتصرَ على وجوه الإعرابِ [مراعاةً لكلام المصنّف]^(٦)، وقدمها على كلامه لدفع إيهام [عدم]^(٧) شمولِ التَّبعيةِ للفظيِّ والتَّقديريِّ

(١) قال الفراء (ت ٢٠٧هـ): «بَدَلٌ وبَدَلٌ لغتان». لسان العرب ٤٨/١١ (بدل).

(٢) شرح الحدود النحوية، ص ١٢٥.

(٣) يُنظر: موسوعة المصطلح النحويّ ٤٤١/١، ٦٣٥/٢.

(٤) يُنظر: موسوعة المصطلح النحويّ ٢٤٩/١، ٢٧٨.

(٥) يُنظر: موسوعة المصطلح النحويّ ٣٦٥/١، ٣٧٦.

(٦) سقطت من (ث).

(٧) من حاشية (أ).

وَهَذَا مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ: (إِذَا أُبْدِلَ اُسْمٌ مِنْ اُسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبَعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ)، مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَخَفْضٍ وَجَزْمٍ.

[أَنْوَاعُ الْبَدَلِ]

(وَهُوَ)؛ أَيُّ: بَدَلُ الْأَسْمِ مِنَ الْأَسْمِ، وَالْفِعْلِ مِنَ الْفِعْلِ؛
(عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ) عَلَى الْمَشْهُورِ: الْأَوَّلُ: (بَدَلُ الشَّيْءِ مِنْ

والمحلي، وصرح بها ثانياً لدفع إيهام تعدد أنواع الإعراب، في البدل على نوع واحد في المبدل، وسكت عن إفراده وإظهاره وتذكيره وتعريفه وفروعها لما سيأتي، وسكت عن إبدال الجملة من مثلها كقوله تعالى في بدل البعض: ﴿أَمَذْكُرُ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الشعراء: ١٣٢] إلى آخره، وعن إبدال الجملة من المفرد كقوله^(١):

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً... ..

البيت.

لأنه إبدالٌ كيف يلتقيان من حاجةٍ وأخرى، وهما بمعنى حاجتين؟ وعن عكس ذلك كإبدال يومئذٍ من إذا في: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾ [سورة الزلزلة: ١] إلى آخره، قوله: (على المشهور) مقابلة ما

(١) صدر بيت من الطويل منسوب للفزدق، وتماه:

وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

والشاهد فيه: كيف يلتقيان فإنه بدلٌ من قوله: «حاجة».

يُنظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٥٤٣/١، وشرح الأشموني ١١٤٣/٣، وشرح التصريح ١٨٠/١، وليس في ديوانه.

الشَّيْءِ)؛ أَي: بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ هُوَ مُسَاوٍ لَهُ فِي الْمَعْنَى؛ (و) الثَّانِي: (بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ)؛ أَي: بَدَلُ الْجُزْءِ مِنْ كُلِّهِ، قَلِيلًا

قِيلَ: إِنَّ بَدَلَ الْبَعْضِ وَالِاشْتِمَالَ يَرْجِعَانِ إِلَى بَدَلِ الْكُلِّ [٦١/ظ] لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِالْعَامِّ مَرَادُهُ الْخَاصَّ، وَإِنَّهُ حَذَفَ الْمُضَافَ الْعَامَّ وَنَوَاهُ، لِأَنَّ قَوْلَكَ: أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثَلَاثَةً، إِنَّمَا تَرِيدُ أَكَلْتُ بَعْضَهُ، ثُمَّ تَبَيَّنَ بِأَنَّهُ ثَلَاثَةٌ.

قَوْلُهُ: (بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ)^(١) وَيُسَمَّى بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ^(٢)، وَالْإِضَافَةُ فِيهِمَا بَيَانِيَّةٌ، قَوْلُهُ: (مُسَاوٍ لَهُ فِي الْمَعْنَى) أَي: أَنَّ يَكُونُ مَسْمَاهُمَا وَاحِدًا بِحَسَبِ الْمَرَادِ وَإِنْ اخْتَلَفَا مَفْهُومًا، وَهُوَ وَاضِحٌ، وَمَا صَدَقًا كَالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ فِي نَحْوِ: زَيْدٌ أَخُوكَ، وَيُفَارِقُ عَطْفَ الْبَيَانِ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالنِّسْبَةِ هُنَا: الثَّانِي، وَالْأَوَّلُ كَالْتَّوَطُّةِ لَهُ، وَفِي الْبَيَانِ بِالْعَكْسِ، وَالثَّانِي كَالْمُبَيِّنِ وَالْمَوْضِحِ لَهُ، قَوْلُهُ: (بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ) أَمَّا عَكْسُ ذَلِكَ فَقَدْ أَجَازَهُ بَعْضُهُمْ مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ:

[٢٠] رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ^(٣)

وَرَدَّ لِاشْتِمَالِ الْقَطْعِ فِيهِ، قَوْلُهُ: (أَي بَدَلُ الْجُزْءِ) وَمِنْ كُلِّهِ، سِوَاءٍ كَانَ ذَلِكَ الْجُزْءُ فَرْدًا أَوْ لَا، وَإِضَافَتُهُ بَيَانِيَّةٌ أَيْضًا.

(١) النَّصُّ فِي الْأَصْلِ فِي مَتْنِ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ١٦.

(٢) يُنْظَرُ: مُوسَوَةُ الْمَصْطَلَحِ النَّحْوِيِّ ٣٣٦/٢ - ٦٣٨.

(٣) الشَّاهِدُ مِنَ الْخَفِيفِ لَعُبِيدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرُّقِيَّاتِ. وَرَوَايَةُ الدِّيَوَانِ:

نَضَرَ اللَّهُ أَعْظَمًا الطَّلِحَاتِ

وَالطَّلِحَةُ الْمَذْكُورُ هُوَ: طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلْفٍ. يُنْظَرُ: دِيَوَانُهُ بِتَحْقِيقِ: د. مُحَمَّدٍ

يُوسُفِ نَجْمٍ، دَارُ صَادِرٍ - بَيْرُوتُ ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م، ص ٢٠، وَالْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ

الْخِلَافِ ٤١/١، وَشَرْحُ الْمِفْصَلِ ٤٧/١.

كَانَ ذَلِكَ الْجُزْءُ أَوْ كَثِيرًا أَوْ مَسَاوٍ بِالْجُزْءِ الْآخِرِ؛ (و) الثَّالِثُ:
(بَدَلُ الْأَشْتِمَالِ)، وَهُوَ أَنْ يَشْتَمَلَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ عَلَى الْبَدَلِ أَشْتِمَالًا
بِطَرِيقِ الْإِجْمَالِ لَا كَأَشْتِمَالِ الظَّرْفِ عَلَى الْمَظْرُوفِ؛ (و) الرَّابِعُ:

قَوْلُهُ: (وبدل الاشتمال)^(١) هو ما ليس عينه ولا بعضه، بل ما
بينهما علاقة تامة، [ولذلك]^(٢) سَمِيَ بالاشتمال، قَوْلُهُ: (وهو أن
يشتمل المبدل منه على البدل)^(٣) فالإضافة بمعنى اللام، وقيل:
المشتمل العامل أو البدل، [وقيل: المراد دلالة أوّل الكلام بالإجمال
على آخره]^(٤)، فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ: (أعجبني زيد) فليس المراد ذاته، بل
شيء آخر غيرُه شاملٌ للعلم وغيره، وهو بهذا المعنى شاملٌ لما إذا
كَانَ الْأَوَّلُ مُشْتَمَلًا عَلَى الثَّانِي، نَحْوُ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ
فِيهِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧] أَوْ عَكْسُهُ، نَحْوُ: سَلَبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ أَوْ لَا، وَلَا
نَحْوُ: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَهَذَا صَرِيحٌ كَلَامِهِ بِقَوْلِهِ: (اشتمالاً) بِطَرِيقِ
الْإِجْمَالِ، وَهُوَ يَخَالِفُ تَخْصِيصُهُ قَبْلَهُ الْمَذْكُورَ، وَشَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَتْ
[٦٢/و] النِّسْبَةُ إِلَى الْمَتَّبِعِ صَحِيحَةً حَقِيقَةً، نَحْوُ: أَكَلْتُ الْجَزَرَ وَرَقَهُ،
وَرَأَيْتُ زَيْدًا ثَوْبَهُ، خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ، قَوْلُهُ: (لا كاشتمال
الظرف... إلخ) أَي: اللَّفْظُ الَّذِي ذَكَرَ غَلْطًا، فَهُوَ مَنْ سَبَقَ اللِّسَانَ
مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لَذِكْرِهِ، وَلِذَلِكَ لَا يَقَعُ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ، [وخصّه

(١) وهذا النص في الأصل في متن الأجرومية، ص ١٦.

(٢) في (ج): وبذلك.

(٣) هنا يُعرّف (بدل الاشتمال).

(٤) سقطت من (ث).

(بَدَلُ الْغَلَطِ)؛ أَي: بَدَلٌ عَنِ اللَّفْظِ الَّذِي ذُكِرَ غَلَطًا، لَا أَنَّ الْبَدَلَ نَفْسُهُ هُوَ الْغَلَطُ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ؛ كَذَا حَرَّرَهُ فِي «التَّوْضِيحِ»؛ فَمِثَالُ

بعضهم بالشَّعرِ، وبعضهم بالنَّثرِ^(١)، وبعضهم نفاه مطلقًا، والراجحُ: جَوَازُهُ مطلقًا، قَوْلُهُ: (كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ الْعِبَارَةَ تَوَهَّمُ ذَلِكَ، فَلَا شَكَّ فِي عَدَمِ تَوَهُّمِهِ، مَعَ مَا مَرَّ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْحَكْمِ، فَلَا حَاجَةَ لِإِسْنَادٍ فِيهِ، وَلَا لِتَحْرِيرِهِ فِي التَّوْضِيحِ أَوْ غَيْرِهِ، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ الْإِنْتِفَاءُ فَتَأَمَّلْ، قَوْلُهُ: (الَّذِي ذَكَرَهُ... إِنْخِ)^(٢) أَي: هَذَا اللَّفْظُ مِمَّاثِلٌ لِّلْفَظِ التَّوْضِيحِ فِي فَائِدَةِ الْمُرَادِ.

تنبيه:

بَقِيَ مِنَ الْبَدَلِ قِسْمَانِ، أَحَدُهُمَا: بَدَلُ النِّسْيَانِ^(٣) بِأَنَّهُ يُقْصَدُ الْإِخْبَارُ بِالْأَوَّلِ، ثُمَّ يَظْهَرُ لَهُ فَسَادُ قَصْدِهِ فَيُخْبَرُ بِالثَّانِي، وَيُمْكِنُ إِدْرَاجُ هَذَا الْقِسْمِ فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ، لِأَنَّ هَذَا غَلَطٌ بِالْجَنَانِ، وَمَا قَبْلَهُ غَلَطٌ بِاللِّسَانِ، ثَانِيَهُمَا: بَدَلُ الْإِضْرَابِ^(٤)، وَيُقَالُ لَهُ بَدَلُ الْبَدَاءِ بِالْمَدِّ، وَهُوَ مَا يُقْصَدُ فِيهِ الْإِخْبَارُ بِالْأَوَّلِ، ثُمَّ يَبْدُو لِلْمَتَكَلِّمِ الْإِخْبَارُ بِالثَّانِي مِنْ غَيْرِ إِبْطَالِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمَصْنُفُ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ نَفَاهُ، وَادَّعَى أَنَّ مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ مَحْمُولٌ عَلَى إِضْمَارِ الْوَائِ لَا بَلٍ، وَالْأَحْسَنُ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ الْعَطْفُ بِبَلٍ، لِيَكُونَ مِنَ عَطْفِ النَّسْقِ لَثَلًا يُتَوَهَّمُ إِرَادَةُ الصِّفَةِ.

(١) سقطت من (ت).

(٢) يُنْظَرُ الْهَامِشُ السَّابِقُ.

(٣) يُنْظَرُ: مُوسَوَةُ الْمِصْطَلَحَاتِ النَّحْوِيَّةِ ٢٦٩/١، ٦٣٩/٢ - ٦٤٠.

(٤) يُنْظَرُ: مُوسَوَةُ الْمِصْطَلَحَاتِ النَّحْوِيَّةِ ٦٤٢/٢.

بَدَلَ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ فِي الْأَسْمِ، (نَحْوَ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ)،
وإِعْرَابُهُ: «جَاءَ»: فِعْلٌ مَاضٍ، وَ «زَيْدٌ»: فَاعِلٌ، وَ «أَخُوكَ»: بَدَلٌ
مِنْ «زَيْدٍ»، بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ، وَيُسَمَّى بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلٍّ، وَيُسَمِّيهِ
أَبْنُ مَالِكٍ بِالْبَدَلِ الْمُطَابِقِ؛ (وَ) مِثَالُ بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ:
(أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلْثَهُ) أَوْ نِصْفَهُ أَوْ ثُلْثَيْهِ، وَإِعْرَابُهُ: «أَكَلْتُ» فِعْلٌ
وَفَاعِلٌ، وَ «الرَّغِيفَ» مَفْعُولٌ بِهِ، وَ «ثُلْثَهُ» بَدَلٌ مِنَ الرَّغِيفِ، بَدَلٌ

قَوْلُهُ: (وَسَمَّاهُ ابْنُ مَالِكٍ^(١))، بِالْبَدَلِ الْمُطَابِقِ) وَهُوَ أَوْلَى،
لَوْقُوعِهِ فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْكَلِيَّةُ فِيهَا مُحَالَةٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا
أَجْزَاءٌ، نَحْوُ: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ اللَّهُ ﴿[٦٢/ظ] [سورة
إبراهيم: ١ - ٢] عَلَى قِرَاءَةِ جَرِّ الْجَلَالَةِ، وَهَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ
ضَمِيرٍ، لِأَنَّهُ عَيْنُ الْأَوَّلِ^(٢)، قَوْلُهُ: (وَمِثَالُ بَدَلِ الْبَعْضِ... إلخ)
وَيَجُوزُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْبَدَلِ عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ بِخِلَافِ بَدَلِ الْكُلِّ، قَوْلُهُ:
(وِثْلُهُ بَدَلٌ مِنَ الرَّغِيفِ)^(٣) وَاقْتَصَرَ عَلَى هَذَا لِأَنَّهُ الَّذِي فِي كَلَامِ
الْمُصَنِّفِ، [وَمِثْلُهُ نِصْفُهُ وَثْلَيْهِ الْمَذْكُورَانِ أَيْضًا]^(٤)، وَلَوْ سَاوَى
الْبَدَلُ الْمَبْدَلُ مِنْهُ، نَحْوُ: أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلْثَهُ وَثْلَيْهِ، فَهُوَ مِنْ بَدَلِ

(١) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ (ت ٦٧٢هـ): «بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ». وَذَكَرُ الْمُطَابَقَةُ أَوْلَى، وَشَرَحَ
الْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ ٢٩/١.

(٢) الْحَدِيثُ هُنَا عَنْ (بَدَلِ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ).

(٣) قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ «اللَّهُ» بِالرَّفْعِ اسْتِثْنَاءً عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْخَفْضِ عَلَى
الْبَدَلِ. يُنْظَرُ: السَّبْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ، ص ٣٦٢، وَالْكَشَفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ
وَعَلَّلَهَا وَحَجَّجَهَا ٢٥/٢.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ث)، وَ(ج).

بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَمَنْعَ الْمُحَقَّقُونَ دُخُولَ «أَلْ» عَلَى «كُلِّ» وَ«بَعْضٍ»؛
(و) مِثَالُ بَدَلِ الْأَشْتِمَالِ (نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ)، وَإِعْرَابُهُ: «نَفَعَنِي» فِعْلٌ
وَمَفْعُولٌ، وَ«زَيْدٌ» فَاعِلٌ، وَ«عِلْمُهُ» بَدَلٌ مِنْ زَيْدٍ بَدَلُ أَشْتِمَالٍ؛ (و)
مِثَالُ بَدَلِ الْغَلَطِ (رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ)، وَإِعْرَابُهُ: «رَأَيْتُ» فِعْلٌ
وَفَاعِلٌ، وَ«زَيْدًا» مَفْعُولٌ بِهِ، وَ«الْفَرَسَ» بَدَلٌ مِنْ زَيْدًا بَدَلُ غَلَطٍ،

الْبَعْضِ أَيْضًا، إِلَّا إِنَّ قَدَرَ الْعَطْفِ سَابِقًا عَلَى الْإِبْدَالِ، فَهُوَ مِنْ
بَدَلِ الْكُلِّ، وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا بَدَّ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ مِنْ ضَمِيرٍ
مَلْفُوظٍ بِهِ، أَوْ مَقْدَّرٍ، نَحْوُ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ
اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران: ٩٧] [أي: منهم] (١).

قَوْلُهُ: (وَمَنْعَ الْمُحَقَّقُونَ... إلخ) أي: لَأَنَّهُمَا فِيهِمَا مَعْنَى
الْإِضَافَةِ، لَكِنْ أَجَازَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ، وَغَيْرُهُ مِنْ مَتَأَخَّرِي النُّحَاةِ (٢)، قَوْلُهُ:
(وَمِثَالُ بَدَلِ الْأَشْتِمَالِ... إلخ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ ضَمِيرٍ فِيهِ
مَلْفُوظٍ بِهِ، أَوْ مَقْدَّرٍ، كَمَا فِي بَدَلِ الْبَعْضِ السَّابِقِ، وَشَرْطُ صَحَّتِهِ
إِمْكَانُ فَهْمٍ مَعْنَاهُ عِنْدَ حَذْفِهِ، وَحَسَنُ الْكَلَامِ بِتَقْدِيرِ حَذْفِهِ، فَلِهَذَا جَعَلَ
نَحْوُ: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ أَخُوهُ، بَدَلُ إِضْرَابٍ لِعَدَمِ فَهْمِ الْمَعْنَى عِنْدَ حَذْفِهِ،
وَامْتِنَاعِ نَحْوِ: أَسْرَجْتُ زَيْدًا دَابَّتَهُ، لِأَنَّهُ وَإِنْ فَهِمَ مَعْنَاهُ لَا يَحْسَنُ
اسْتِعْمَالُهُ، بَلْ لَا يَسْتَعْمَلُ، فَإِنْ وَرَدَ مِثْلُهُ فَهُوَ مِنَ اللَّفْظِ وَنَحْوِهِ، قَوْلُهُ:

(١) سقطت من (ت).

(٢) المشهور في هذه المسألة أَنَّ الذي أجاز هو ابن دُرُسْتَوِيَه (ت ٣٧٧هـ)، وَالزَّجَاجِيُّ
(ت ٣٤٠هـ). وَمَنْعَ ذَلِكَ الْأَصْمَعِيُّ (ت ٢١٦هـ) وَمَنْ تَلَا تَلَوْهُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ. يُنْظَرُ
تَفْصِيلُ ذَلِكَ: تَاجُ الْعُرُوسِ ١٢٦/١٨ - ١٢٧.

وَذَلِكَ أَنَّكَ (أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: الْفَرَسَ) أَبْتِدَاءً، (فَغَلِطْتَ)، فَجَعَلْتَ زَيْدًا مَكَانَهُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ)؛ أَيُّ: عَوَّضْتَ زَيْدًا مِنْ لَفْظِ الْفَرَسِ. فَهَذِهِ أُمْتِلَةُ أَقْسَامِ الْبَدَلِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْأَسْمِ.

وَأَمَّا فِي الْفِعْلِ، فَقَالَ الشَّاطِبِيُّ: تَجْرِي فِيهِ الْأَقْسَامُ الْأَرْبَعَةُ؛ مِثَالُ بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ فِي الْفِعْلِ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ

(فَغَلِطْتَ) أَيُّ: فَحَصَلَ الْغَلْطُ مِنْكَ بِسَبْقِ اللَّسَانِ، وَمِثْلُهُ جَعَلْتُ، وَأَبْدَلْتُ، إِذْ لَا قَصْدَ فِي ذِكْرِهِ، فَتَأَمَّلْ، قَوْلُهُ: (هَذِهِ أُمْتِلَةُ أَقْسَامِ الْبَدَلِ الْأَرْبَعَةِ) قَالَ فِي الْجَامِعِ^(١): وَيَجُوزُ قَطْعُ الْبَدَلِ وَيَحْسُنُ مَعَ الْفَصْلِ، نَحْوُ: ﴿بَشِّرْ مَنْ ذَلِكُمُ﴾ [سورة الحج: ٧٢] وَتَجِبُ إِنْ وَقَعَ [٦٣/و] مُتَعَدِّدًا وَلَمْ يَفِ بِهِ، نَحْوُ: (اتَّقُوا الْمَوْبِقَاتِ: الشَّرْكَ وَالسَّحْرُ)^(٢).

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا فِي الْفِعْلِ... إلخ) قَالَ الرَّضِيُّ: وَيَشْتَرُطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَرْجَحَ فِي الْبَيَانِ مِنَ الْأَوَّلِ، وَإِلَّا فَهُوَ تَأْكِيدٌ لَا بَدَلٌ، وَأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مَلَائِمَةٌ، فَلَا يَجُوزُ الْبَدَلُ فِي، نَحْوُ: مَنْ يَسْتَعْنِ بِزَيْدٍ لَا يُغْنِ^(٣)، قَوْلُهُ: (مِثَالُ بَدَلِ الشَّيْءِ... إلخ) قَالَ بَعْضُهُمْ^(٤): وَهَذَا الْقِسْمُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، قَوْلُهُ: (﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ [سورة الفرقان: ٦٨ - ٦٩]...).

(١) يُنْظَرُ: الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْإِمَامِ الْقُرْطُبِيِّ (ت ٦٧١هـ)، ٨١/١٢. وَالْمَسْأَلَةُ أَيْضًا فِي: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٦٢٨/٢، وَهَمْعُ الْهُوَاعِ ٢٢٢/٥.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ السَّحْرِ بِرَقْمِ ٥٧٦٤ بِلَفْظِ: «اجْتَنِبُوا الْمَوْبِقَاتِ: الشَّرْكَ بِاللَّهِ، وَالسَّحْرُ»، ص ١٠٧١.

(٣) شَرَحَ الرَّضِيُّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٣٩٣/٢. وَيُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٦٢٧/٢.

(٤) يُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٦٢٧/٢.

أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَعَفُ لَهُ الْكَذَابُ ﴿٢٥﴾ سُورَةُ الْفُرْقَانِ / الْآيَتَانِ: ٦٨ وَ ٦٩ [فَإِنَّ مَعْنَى مُضَاعَفَةِ الْعَذَابِ هِيَ لَقِيِ الْأَثَامِ؛ وَمِثَالُ بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ: «إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدُ لِلَّهِ يَرْحَمَكَ»؛ وَمِثَالُ بَدَلِ الْأَشْتِمَالِ قَوْلُهُ [مِنَ الرَّجَزِ]:

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

إِلْخ) ^(١) جَعَلَ بَعْضُهُمْ ^(٢) هَذَا مِنْ بَدَلِ الْأَشْتِمَالِ وَقُرِئَ ^(٣) بَرَفَع (يُضَاعَفُ) عَلَى الْأَسْتِنَافِ أَوْ الْحَالِ، قَوْلُهُ: (وَمِثَالُ بَدَلِ الْبَعْضِ) ^(٤) هَذَا الْقِسْمُ نَفَاهُ بَعْضُهُمْ مَدْعِيًا عَدَمَ الْخِلَافِ فِي نَفْيِهِ، مُدْعِيًا أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَتَّبَعُ، وَعُورِضَ بِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ: أَنَّ لَفْظَهُ لَا يَتَّبَعُ فَلَا سَمَ كَذَلِكَ، وَإِنْ أَرَادَ مَعْنَاهُ فَمَمْنُوعٌ ^(٥).

قَوْلُهُ: (وَمِثَالُ بَدَلِ الْأَشْتِمَالِ... إلخ) إِبْطَاتُ هَذَا الْقِسْمِ [هُوَ الصَّحِيحُ] ^(٦) وَقِيلَ بِنَفْيِهِ، قَوْلُهُ: (إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ... الْبَيْتِ) ^(٧) عَلَى خَبَرِ إِنْ مَقْدَمًا، وَ(اللَّهُ) مَنْصُوبٌ بِنَزْعِ وَائِ الْقِسْمِ، وَ(إِنْ تُبَايَعَا) مَسْنَدٌ

(١) وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ﴿٦٨﴾ يُضَعَفُ لَهُ الْكَذَابُ.

(٢) يُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٦٢٧/٢ - ٦٢٨.

(٣) وَهِيَ قِرَاءَةُ عَاصِمٍ. يُنْظَرُ: السَّبْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ ص ٤٦٧.

(٤) يُشِيرُ إِلَى بَيْتٍ لَا يُعْرَفُ لَهُ قَائِلٌ، مِنْ الرَّجَزِ، وَتَمَامُهُ:

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ٧٨/١، الْمَقْتَضِبُ ٦٣/٢، الْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْأَلْفِيَّةِ

١٩٩/٤، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ ١٦٢/٢.

(٥) يُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٦٢٧/٢ - ٦٢٨.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (ث).

(٧) وَالْفَقْهُ فِي شَرْعِ الْمَقْدَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ: (وَالْمَجِيءُ طَائِعًا مِنْ صِفَاتِ الْمُبَايَعَةِ)، ص ٩٧.

لَأَنَّ الْأَخْذَ كَرَهَا وَالْمَجِيءَ طَائِعًا مِنْ صِفَاتِ الْمُبَايَعَةِ؛ وَمِثَالُ
بَدَلِ الْغَلَطِ: «إِنْ تَأْتِنَا تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ». هَذَا مُلَخَّصُ كَلَامِهِ، وَالذَّرْكُ
عَلَيْهِ.

وَأَوْجُهُ بَدَلِ الْأَسْمِ مِنَ الْأَسْمِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الضَّرْبُ مِنْ

.....
لشخص امتنع من مبايعة الملك، فَأَلْفُهُ لِلإِطْلَاقِ، والجمله اسمٌ إنَّ،
وتؤخذ منصوبٌ على البدل من تبايع، ويجيء معطوفٌ عليه و(كرهاً)
صفةٌ مصدرٌ محذوفٌ، أو حالٌ، أي: كارهاً كطائع، وقد اجتمع في
البيت نصبُ الفعل من ثلاثة وجوه: بالحرف، والبدل، والعطف،
قوله: (والمجيء طائعاً... إلخ) الأولى إسقاط هذا، لأنَّ الفعل فيه
ليس من البدل، قوله: (هذا ملخص كلامه) قد بقي من كلامه بدل
الإضراب والغلط، ومثّل له بقوله: (إن تطعم زيداً تكسبه [٦٣/ظ]
أكرمك)، [ولم يذكره الشارح لعدم ذكر القسمين في كلام المصنّف،
كما تقدّم] (١)، وأشار بقوله: (ملخص) إلى أنّه منقولٌ بالمعنى، وأسندّه
إليه ليبراً من عهديه مما تقدّم فيه من الخلاف وغيره.

تنبيه:

لا يشترط في بدل الفعل من الفعل والجمله من الجمله ضميرٌ،
لأنّه متعدد، قوله: (وأوجه بدل الاسم من الاسم) خرج بدل الفعل
من الفعل، والجمله من مثلها، والجمله من المفرد، وعكسه، قوله:

(١) سقطت من (ت).

جِهَةِ الْحِسَابِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ، حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَةٍ فِي سِتَّةَ عَشَرَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا إِمَّا مَعْرِفَتَانِ أَوْ نَكِرَتَانِ، أَوِ الْأَوَّلُ مَعْرِفَةٌ وَالثَّانِي نَكِرَةٌ أَوْ بِالْعَكْسِ؛ فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ، وَكُلُّ مِنْهَا إِمَّا مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهَرٌ أَوْ مُخْتَلِفَاهُمَا؛ فَهَذِهِ سِتَّةَ عَشَرَ؛ وَكُلُّ مِنْهَا إِمَّا بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ، أَوْ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، أَوْ بَدَلُ أَشْتِمَالٍ، أَوْ بَدَلُ غَلِطٍ؛ فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ؛

(من جهة الحساب) أي: من حيثُ القسمة العقلية، وإن لم يمكن تصوُّره في بعضها، ككونِ المضميرين من أقسامِ النكرة، قوله: (أربعة وستون) بقطع النظر عن بدلِ النسيان والإضراب، وإلا فهي ستة وتسعون، قوله: (من ضرب أربعة) وهي أنواعُ البدل، أو من ضرب ستة على ما مرَّ، قوله: (في ستة عشر) الحاصلة من ضرب أربعة، وهي المضميران، والمظهران، والمختلفان منهما، قوله: (وكلُّ منها) أي الأربعة، قوله: (أو مختلفا هما) بكونِ الأوَّلِ مُضْمَرًا، والثاني مُظْهَرًا، أو عكسه، قوله: (فهذه ستة عشر) لأنَّ المعرفتين: إِمَّا مضميران، أو مظهران، أو الأوَّلُ مضمراً، والثاني مظهرًا، [أو عكسه]^(١)، والنكرتين كذلك، والمختلفتين كذلك، قوله: (وكلُّ منهما) أي: من الستة عشر، قوله: (فهذه أربعة وستون) منها ستة عشر في المعرفتين، لأنَّهما: إِمَّا مضميران، أو مظهران، أو الأوَّلُ مضمراً، والثاني مظهرًا، أو الثاني مظهرٌ، أو بالعكس، وكلُّ منها مع كلِّ من أنواعِ البدل الأربعة، ومنها ستة عشر في النكرتين على وزانِ ذلك، ومنها ستة

(١) سقطت من (ج).

وَتَفَاصِيلُهَا مِنْ الْجَوَازِ وَالْأَمْتِنَاعِ مَذْكُورٌ فِي الْمَطْوَلَاتِ.

[٦٤/و] عشرَ مع كونِ الأوّل معرفةً، والثّاني نكرةً، ومنها ستة عشرَ في عكسِهِ، قوله: (وتفاصيلها) جَمْعُ تفصيلٍ بمعنى التّبين وقطعُ بعضها عن بعضٍ، أو جمعٌ مفصّلٌ بمعنى المبين، أي: بيانُ أقسامِها من الجوازِ، وإلّا بالمعنى الشّامِلِ لعدمِ التّصويرِ، كما مرّت الإشارةُ إليه، مذكورٌ في المطوّلَاتِ، وحاصلهُ: أنّه يجوزُ إبدالُ المظهرِ مطلقاً، أي سواءً كانا معرفتين، أو نكرتين، أو مختلفينِ منهُما في كلّ من أنواعِ البدلِ الأربعةِ الّتي في كلامِ المصنّفِ، أو السّتةِ على ما تقدّمَ، وأنّه يجوزُ إبدالُ المظهرِ من المضميرِ الغائبِ في أنواعِ البدلِ المذكورةِ، ومن المضميرِ الحاضرِ في بدلِ البعضِ، أو الاشتمالِ، أو الغلطِ، وكذا في بدلِ الكلِّ إنْ أفادَ إحاطةً، نحو: رأيتك زيدا، ورأيتني عمراً، وأنّه لا يجوزُ الأخفشُ^(١) مطلقاً، نحو: رأيتك زيدا، ورأيتني عمراً، وأنّه لا يجوزُ إبدالُ مضميرٍ من مضميرٍ مطلقاً، وأجازه البصريون في المنصوبِ^(٢)، نحو: رأيتك إياك، وإنّه لا يجوزُ إبدالُ مضميرٍ من مضميرٍ مطلقاً، فإن سُمِعَ منه شيءٌ فهو تأكيدٌ، وأمثلةُ ذلك لا يخفى على مَنْ له تمييزٌ، فلا حاجةَ إلى ذكرِها بالتمييزِ.



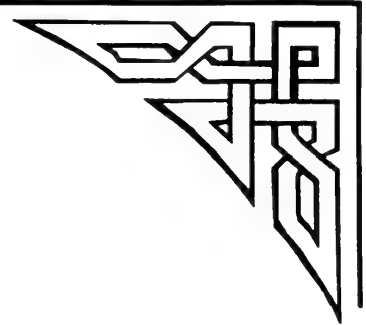
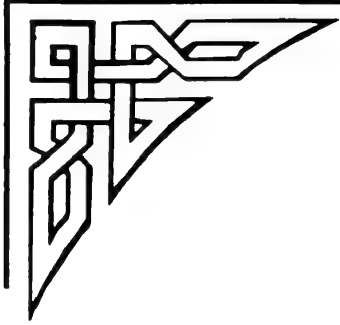
(١) والكوفيون أيضاً. يُنظر: ارتشاف الضرب ٦٢٤/٢.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب ٦٢٤/٢.

[عَدَدُ الْمَنْصُوبَاتِ، وَأُمِثِلْتُهَا]
(بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ)

وَتَقَدَّمَ مَنْصُوبَاتُ الْأَفْعَالِ.

(الْمَنْصُوبَاتُ) مِنْ الْأَسْمَاءِ (خَمْسَةٌ عَشَرَ)



بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

أي: ما يقع منصوبًا منها لفظًا، أو تقديرًا، أو محلاً، قوله:
(وتقدّمت منصوباتُ الأفعالِ) لعلّه جمعها مجازاةً لكلام المصنّف، أو
باعتبارِ إفرادها، أو جزءِ بيانها، أو النّواصبِ، وإلّا فالمنصوبُ من
الأفعالِ واحدٌ فقط، [كما مرّ]^(١).

قوله: (خمسَةٌ عَشَرَ) كذا في جميع النسخ، والمذكورُ فيما يأتي
أربعةَ عشرَ فقط، ولعلّه لم يذكرِ الخامسَ عشرَ نسيانًا، وهو خبرُ ما
الحجازيّة، أو مفعولًا ظنّ وأخواتها، [٦٤/ظ] وسينبّه عليه الشّارحُ،

(١) سقطت من (ت).

مَنْصُوبًا، (وَهِيَ) عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ وَالتَّعْدَادِ: (الْمَفْعُولُ بِهِ)،
نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»؛ (وَالْمَصْدَرُ) الْمَنْصُوبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ
الْمُطْلَقَةِ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا»؛ (وَضَرْفُ الزَّمَانِ)، نَحْوُ: «صِمْتُ
يَوْمًا»؛ (وَضَرْفُ الْمَكَانِ)، نَحْوُ: «جَلَسْتُ أَمَامَ الشَّيْخِ»؛ وَهَذَانِ
الظَّرْفَانِ الْمُسَمَّيَانِ بِالْمَفْعُولِ فِيهِ؛ (وَالْحَالُ)، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ
رَاكِبًا»؛ (وَالْتَّمِيزُ)، نَحْوُ: «طَبْتُ نَفْسًا»؛

قَوْلُهُ: (على سبيل الإجمال) المقابل للتفصيل، وإضافته بيانية، وعطف
التعداد لبيان نوعه، بمعنى أَنَّ الإجمال المذكور من حيث العدد، لا
من حيث الأحكام المجملة مثلًا، قَوْلُهُ: (نحو: ضربت زيدًا) أي
نحو: زيدًا من ذلك، وكذا فيما يأتي، قَوْلُهُ: (على المفعوليَّة المطلقَة)
أشار بذلك إلى أَنَّ المراد بالمصدر هنا: ما يُسمَّى بذلك، لإخراج
اسم الحدث الجاري على فعله، أي: المشتمل على حروف فعله،
وفيه أيضًا ردٌّ على مَنْ قَدَّمَ المصدرَ على المفعولِ به نظرًا لذلك،
ووجه الرد: أَنَّ المراد بالمصدر هنا المفعولُ المقيَّد بالإطلاق، فساوى
المفعولَ به في التقييد بالظرف، وامتاز المفعولُ به بكثرتِه، وبأنَّه الَّذي
يلتبسُ بالفاعلِ ويقومُ مقامه، وإذا أطلق المفعولُ انصرفَ إليه، فهو
أحقُّ بالتقديم^(١)، قَوْلُهُ: (وهذان الظرفان... إلخ) فيه إشارة إلى
تقديمهما على ما بعدهما لوجود وصفِ المفعوليَّة فيهما، وقَدَّمَ ظرفَ
الزَّمانِ لأنَّ الزَّمانَ جزءٌ من معنى الفعل، وقَدَّمَ الحالَ على التَّمييزِ لأنَّ

(١) قال الفاكهي (ت ٩٧٢هـ): «حدَّ المفعول المطلق: أي، الذي لم يُقيَّد بأداة هو
المصدر الفضلة المسلَّط عليه عامل من لفظه»، وشرح الحدود النحوية، ص ١٠٥.

(وَأَسْمُ لَا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ، نَحْوُ: «لَا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ»؛
 (وَالْمُسْتَثْنَى) فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ، نَحْوُ: «جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»؛
 (وَالْمُنَادَى)، نَحْوُ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ»؛ (وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ)، نَحْوُ:
 «جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ»؛ (وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ)، نَحْوُ: «سِرْتُ وَالنَّيْلُ»؛
 (وَخَبَرٌ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا)، نَحْوُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»؛ (وَأَسْمُ إِنَّ
 وَأَخَوَاتُهَا)، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»؛ وَخَبَرٌ «مَا» الْحِجَازِيَّةُ، نَحْوُ:
 ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [١٢ سُورَةُ يُوسُفَ / آيَةُ: ٣١]، وَقَدْ أَخْلَ بِذِكْرِهِ؛

.....
 عاملها لفظيًّا أبدًا، وقدمه على اسم لا للاتفاق على عمله، وقدم
 اسمها على المستثنى لعدم الواسطة فيها، ولتقدم عاملها، وقدمه على
 المنادى لأنَّ عاملَ المنادى غيرُ أصليٍّ، ولم يذكره مع المفعول به،
 كما فعل بعضهم لأنَّ له أحكامًا تخصُّه، وأخَّرَ المفعول لأجله عنه
 لقلَّته، وأخَّرَ عنه المفعول معه لأنَّه أقلُّ، بل قيلَ بنفيه من أصله،
 وأخَّرَ كانَ وما معها لأنَّ ذَكَرَ ذلك هنا كالاستطراد، وقدمَ كانَ
 وأخواتها على إِنَّ وأخواتها لما مرَّ.

قوله: (النَّافِيَةُ [٦٥/و] لِلْجِنْسِ) أي: لصفته وحكمه كما يأتي،
 قوله: (في بعضِ أحواله) أي: الذي هو المرادُ هنا، قوله: (قراءةٌ
 للعلم) في التَّمثِيلِ به نظرٌ مع ما يأتي من اشتراطِ كونه قليًّا، وسيأتي
 ما فيه، قوله: (وخبرٌ ما) هو عطفٌ على المفعول به في كلامِ
 المصنِّف، أو لا كالذي قبله، وأشار بقوله: (وقد أخلَّ بذكره)^(١) إلى

(١) المراد بمن أخلَّ هو الإمام الصنهاجي في متن الأجرومية.

وَمَفْعُولَا «ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا»، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، وَإِنَّمَا
 أَسْقَطُهُمَا لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ، أَوْ لِكَوْنِهِمَا دَاخِلَيْنِ فِي
 قِسْمِ الْمَفْعُولِ بِهِ؛ (وَالْتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ) كَمَا تَقَدَّمَ
 فِي الْمَرْفُوعَاتِ: (النَّعْتُ وَالْعَطْفُ وَالتَّوَكُّيدُ وَالْبَدَلُ)؛ وَسَتَمُرُّ بِكَ
 فِي أَبْوَابٍ مُتَعَدِّدَةٍ

.....
 أَنَّهُ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الرَّابِعَ عَشَرَ، لِيَكْمَلَ بِهِ تَمَامَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ
 فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ، لِأَنَّ الْإِخْلَالَ عَيْبٌ، وَالتَّرْجُمَةُ لِلشَّيْءِ وَالنَّقْصُ عَنْهُ
 مِنَ الْمَعِيبِ، وَيُقَالُ لِلشَّارِحِ قَدْ أَخْلَيْتَ بِذِكْرِهِ فِيمَا يَأْتِي، [وهذا أقوى
 فِي الْعَيْبِ فَتَأَمَّلْ] (١).

قَوْلُهُ: (وَمَفْعُولَا... إلخ) هُوَ عَطْفٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ أَيْضًا، وَلَمْ
 يَقُلْ أَخْلَى بِذِكْرِهِ لَمَّا ذَكَرَهُ مِنَ الْجَوَابِ، قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا أَسْقَطُهُمَا) أَيِ:
 مَفْعُولِي ظَنَنْتُ، قَوْلُهُ: (لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ) فِيهِ انتِقَادٌ بِذِكْرِ
 كَانَ وَإِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَقَدْ يَعْتَذِرُ عَنْ ذِكْرِ هَذَيْنِ بِاخْتِلَافِ عَمَلِهِمَا فِي
 الْجَزَائِنِ فَاحْتَاجَ إِلَى التَّنْصِيفِ عَلَى الْمَرَادِ هُنَا، قَوْلُهُ: (أَوْ لِكَوْنِهِمَا)
 أَيِ: مَفْعُولِي ظَنَنْتُ، دَاخِلَيْنِ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ، اعْتَرَضَ بِذِكْرِ الْمَنَادَى مَعَ
 دَخُولِهِ فِيهِ، وَقَدْ يَعْتَذِرُ عَنْهُ بِمَا مَرَّ، وَبِأَنَّ مَفْعُولِي ظَنَنْتُ مِنَ الْمَفْعُولِ
 بِهِ حَقِيقَةٌ، وَالْمَنَادَى مِنْهُ حُكْمًا، قَوْلُهُ: (وَسَتَمُرُّ بِكَ) أَيِ الْمَنْصُوبَاتُ
 الْمَذْكُورَةُ كُلُّهَا، وَنِسْبَةُ الْمُرُورِ إِلَيْهَا مُجَازِيَةٌ أَيْضًا، لِأَنَّهَا مِنْ ظَرْفِيَّةِ
 الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ، وَلَوْ أَسْقَطَ لَفْظَ (فِي) لَكَانَ أَنْسَبَ، وَ(مُتَعَدِّدَةً) صِفَةٌ

(١) سقطت من (ث).

بَابًا بَابًا عَلَى تَرْتِيبِهَا فِي التَّعْدَادِ.

لِأَبْوَابٍ، أَوْ مَنْصُوبٌ حَالًا مِنْ فَاعِلٍ [٦٥/ظ] تَمَرُّ.

قَوْلُهُ: (بَابًا بَابًا) قَالَ شَيْخُنَا: الْمَخْتَارُ أَنَّ مَجْمُوعَ الْأَسْمِينَ مَنْصُوبٌ بِالْعَامِلِ، كَقَوْلِهِمْ: الرُّمَانُ حَلَوٌ حَامِضٌ، وَقِيلَ: إِنَّ الْأَوَّلَ بِمَعْنَى مَرْتَبَةٍ، وَالثَّانِي تَوْكِيدٌ لَهُ لِإِفَادَةِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، فَلِذَلِكَ التَّزَمَ ذِكْرُهُ، وَقِيلَ: إِنَّ الثَّانِي وَصِفٌ لِلأَوَّلِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ قَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِقَبْلِ، وَاعْتَرَضَ بِإِخْرَاجِ الْبَابِ الْأَخِيرِ، وَبَعْضُهُمْ بِبَعْدِ، وَاعْتَرَضَ بِإِخْرَاجِ الْبَابِ الْأَوَّلِ، وَبَعْضُهُمْ بِمَفَارِقٍ لِإِدْخَالِهِمَا، أَيْ: مَنْفَصِلٌ غَيْرُ مُخْتَلِطٍ بَاخِرٌ^(١)، قَوْلُهُ: (عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ) أَيْ: فِي الْأَغْلَبِ، وَإِلَّا فَقَدْ خَالَفَ فِي اسْمٍ لَا، [وَالْمُسْتَشْنَى فِيمَا يَأْتِي]^(٢).

□ □ □ □ □ □

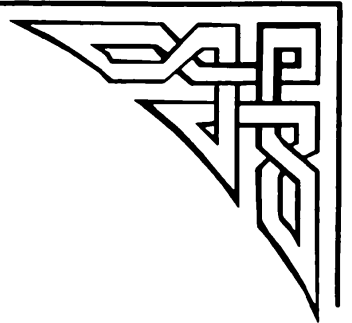
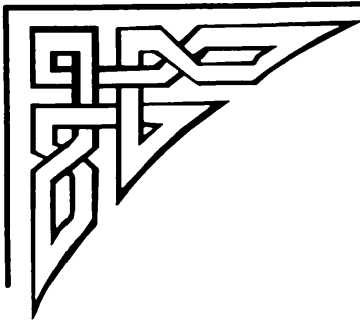
(١) مسألة تعدد الحال، فيها خلاف، يُنظر تفصيل ذلك: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٣١٣/٥ - ٢٣١٦.

(٢) سقطت من (ت)، و(ج).

[الْمَفْعُولُ بِهِ]
(بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ)

أَلْهَاءُ مِنْ بِهِ تَعُودُ عَلَى «أَلْ» الْمَوْصُولَةِ فِي الْمَفْعُولِ.

(و) الْمَفْعُولُ بِهِ (هُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي



بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

قَوْلُهُ: (الهاء من به... إلخ)^(١) والجار والمجرور، ونائبُ الفاعل، وهذا بحسبِ أصلِهِ، وقد صارَ الآنَ عَلَمًا لِّلأسمِ المصطلحِ عليه، ومثلهُ المفعولُ لَهُ، ومعه، وفيهِ، قَوْلُهُ: (هو الاسمُ) خرجَ الفعلُ، والحرفُ، والجملةُ، إذا [...] أَلْفَاظُهَا، قَوْلُهُ: (المنصوبُ) بالفعلِ، أو اسمِهِ، أو المصدرِ، أو لاسمِ الفاعلِ، والأصلُ ذِكْرُ عاملِهِ، وقد يُحذفُ جوازًا للدليلِ، نحو: مَكَّةَ لِمَن تَأْهَبُ لِسَفَرٍ، أو وجوبًا في نحوِ الاشتغالِ، وَخُصَّ بِالنَّصْبِ لَأَنَّهُ قد يتعدَّدُ، بخلافِ

(١) أي: المفعول به.

يَقَعُ بِهِ) أَي: عَلَيْهِ، (الْفِعْلُ) الصَّادِرُ مِنَ الْفَاعِلِ، (نَحْوَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا)، فَ «زَيْدٌ» اسْمٌ مَنْصُوبٌ وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، وَهُوَ الضَّرْبُ؛ وَهَذَا التَّعْرِيفُ بِالرَّسْمِ كَمَا مَرَّ؛ (وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ)، فَالْفَرَسُ مَفْعُولٌ بِهِ، لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ، وَهُوَ الرُّكُوبُ؛ (وَهُوَ)؛ أَي: الْمَفْعُولُ بِهِ، (قِسْمَانِ:) قِسْمٌ (ظَاهِرٌ وَ) قِسْمٌ (مُضْمَرٌ؛ فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ) مِنْ نَحْوِ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»، وَ«رَكِبْتُ الْفَرَسَ»؛

الفاعل، وَسُمِعَ رَفْعُهُمَا، وَنَصِبُهُمَا، وَعَكُسُ مَا ذَكَرَ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبَسِ، وَلَا يُقَاسُ، قَوْلُهُ: (يَقَعُ بِهِ) أَي: يَتَعَلَّقُ بِهِ بَحِثٌ يَتَوَقَّفُ تَعَقُّلُهُ عَلَيْهِ، فَشَمَلَ نَحْوَ: أَرَدْتُ السَّفَرَ، وَمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَضَابِطُهُ: صِحَّةُ الْإِخْبَارِ بِاسْمِ مَفْعُولٍ فَعَلُهُ عَنْهُ، نَحْوَ: زَيْدٌ مُضْرُوبٌ.

قَوْلُهُ: (يَقَعُ بِهِ) فَالْبَاءُ بِمَعْنَى عَلَى، وَبِهِ يُخْرِجُ بَقِيَّةَ الْمَفَاعِيلِ، وَضَمِيرٌ عَلَيْهِ رَاجِعٌ لِلْإِسْمِ بِاعْتِبَارِ مَسْمَاهُ، أَوْ هُوَ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، قَوْلُهُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) الضَّرْبُ إِسْمٌ [٦٦/و] بَعْنَفٍ مِنْ جِسْمٍ لَجِسْمٍ مِنَ الْحَيَوَانِ أَوْ غَيْرِهِ، نَحْوُ: ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾ [سورة الأعراف: ١٦٠]، قَوْلُهُ: (وَهَذَا التَّعْرِيفُ بِالرَّسْمِ) وَقَدْ مَرَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي تَعْرِيفِ الْفَاعِلِ، [فَرَاغُهُ] ^(١).

قَوْلُهُ: (مِنْ نَحْوِ ضَرَبْتُ زَيْدًا... إلخ) هُوَ بَيَانٌ لِمَا تَقَدَّمَ، وَلِلْمَرَادِ مِنْ ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ، وَنَحْوُهُمَا مِنْ كُلِّ اسْمٍ غَيْرِ مُضْمَرٍ،

(١) سقطت من (ب).

(وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ) أَيْضًا: قِسْمٌ (مُتَّصِلٌ وَ) قِسْمٌ (مُنْفَصِلٌ،
فَالْمُتَّصِلُ) هُوَ الَّذِي لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ
بِـ «إِلَّا»؛ وَهُوَ (اثنَا عَشَرَ) نَوْعًا؛ الْأَوَّلُ: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ
وَحَدُّهُ، (نَحْوَ قَوْلِكَ: ضَرَبَنِي) زَيْدٌ، فَأَلْيَاءُ مِنْ «ضَرَبَنِي» مَفْعُولٌ بِهِ،
وَهُوَ مَبْنِيٌّ لَا يَدْخُلُهُ إِغْرَابٌ؛ (وَ) الثَّانِي: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ
غَيْرُهُ أَوْ الْمُعْظَمُ نَفْسَهُ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (ضَرَبْنَا) زَيْدٌ، فَـ «نَا» مَفْعُولٌ
بِهِ مَحَلُّهُ نَضْبٌ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ؛ (وَ) الثَّلَاثُ: ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ الْمُذَكَّرِ،

قَوْلُهُ: (وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ) وَكُلُّ مِنْهُمَا اثنَا عَشَرَ، وَتَقَدَّمَ فِي الْفَاعِلِ اثنَا
عَشَرَ، وَفِي الْمَبْتَدَأِ اثنَا عَشَرَ، وَسَيَأْتِي فِي الْمَخْفُوضِ اثنَا عَشَرَ، [فَهِى
سِتُونَ ضَمِيرًا] ^(١).

وَتَقَدَّمَ فِي الْإِعْرَابِ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ فَيَزَادُ عَلَيْهَا، قَوْلُهُ:
(هُوَ الَّذِي لَا يَتَقَدَّمُ... إلخ) هُوَ مَسَاوٍ لِقَوْلِهِ فِيمَا مَرَّ: (هُوَ الَّذِي لَا
يَبْتَدَأُ بِهِ إِلَى آخِرِهِ) وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ الْإِتِّصَالَ بِعَامِلِهِ،
وَانْفِصَالُهُ عَنْهُ، وَمَا ذَكَرَ تَعْرِيفُ لِلضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا بِقَيْدِ
كُونِهِ مَفْعُولًا بِهِ، قَوْلُهُ: (اثنَا عَشَرَ نَوْعًا) إِنْ أَرَادَ بِالنَّوعِ بِاعْتِبَارِ تَعَدُّدِ
الْمُتَكَلِّمِ بِهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الْيَاءَ مَثَلًا فَرْدٌ مِنْ إِفْرَادِ مَا
يَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحَدُّهُ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، إِذْ لَيْسَ غَيْرُهَا، قَوْلُهُ: (ضَرَبْنَا)
بِفَتْحِ الْمَوْحَدَةِ [كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ] ^(٢)، وَإِلَّا فَهُوَ فَاعِلٌ كَمَا مَرَّ،

(١) سقطت من (ت).

(٢) سقطت من (ث).

نَحْوَ قَوْلِكَ: (ضَرَبَكَ) زَيْدٌ، فَالْكَافُ مِنْ «ضَرَبَكَ» مَفْعُولٌ بِهِ مَحَلُّهُ نَضْبٌ، وَفَتْحَتُهُ فَتْحَةُ بِنَاءٍ لَا فَتْحَةُ إِغْرَابٍ؛ (و) الرَّابِعُ: ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (ضَرَبَكَ) زَيْدٌ، فَالْكَافُ الْمَكْسُورَةُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لَا إِغْرَابَ فِيهِ؛ (و) الْخَامِسُ: ضَمِيرُ

قَوْلُهُ: (ضَرَبَكَ) حُكِيَ عَنْ سَبْيُوهِ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَلْحَقُ كَافَ الْمَذْكُورِ أَلْفًا، وَكَافَ الْمُؤَنَّثِ يَاءً فَيَقُولُ: أَعْطَيْنَكَاهُ، وَأَعْطَيْتَكِيهَ، وَبَعْضُهُمْ يَلْحَقُ بَتَاءَ الْمُؤَنَّثِ يَاءً، نَحْوَ: رَمَيْتِيهِ^(١).

قَوْلُهُ: (مَطْلَقًا) أَي: لِمَذْكُورٍ أَوْ مُؤَنَّثٍ، قَوْلُهُ: (ضَرَبَكُمْ) هُوَ وَأَمْثَالُهُ فِي نَحْوِ: ضَرَبَهُمْ، وَمَرَّ بِهِمْ، وَيَجُوزُ فِيهِ لُغَاتُ أَرْبَعَةٍ^(٢)، وَكُلُّهَا قُرِئَ بِهَا، وَهِيَ: بِسُكُونِ الْمِيمِ فِي أَحْسَنِ اللُّغَاتِ، وَضَمُّهَا، بِإِشْبَاعٍ أَوْ اخْتِلَاسٍ [٦٦/ظ] أَوْ ضَمُّهَا قَبْلَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ، وَسُكُونُهَا قَبْلَ غَيْرِهَا^(٣)، وَإِذَا اتَّصَلَ بِالْمِيمِ ضَمِيرٌ وَجَبَ الضَّمُّ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ^(٤)، وَتَرَجَّحَ عِنْدَ غَيْرِهِ^(٥)، نَحْوُ: ﴿أَنْزَلْنَاهُكُمْ هَا﴾^(٦)، وَقُرِئَ (أَنْزَلْنَاهُكُمْ هَا) بِسُكُونِ الْمِيمِ^(٧)، وَجِهَ الضَّمُّ: أَنَّ الضَّمَائِرَ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا،

(١) الكتاب ٢٠٠/٤.

(٢) يُنْظَرُ تَفْصِيلُ ذَلِكَ: تَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٢١٧/٥، الدُّرُّ الْمَصُونُ ٩٥/٤.

(٣) يُنْظَرُ: الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٢١٧/٥، وَمَعْجَمُ الْقُرْآنِ ١٠٨/٣.

(٤) يُنْظَرُ: تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ وَتَكْمِيلُ الْمَقَاصِدِ، ص ٢٤ - ٢٥.

(٥) وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ أَبِي رَيْعٍ (ت ٥٩٩هـ). يُنْظَرُ: تَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٢١٧/٥.

(٦) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ يَقُولُوا أَرْءَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَى يَنَابُوعٍ مِنْ رَبِّي وَأَنَا نَسِيٌّ عَنْكُمْ فَتُحِبُّونَ﴾ [هُود: ٢٨].

(٧) قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ (ت ٣٧٠هـ): «أَنْزَلْنَاهُكُمْ هَا بِجَزْمِ الْمِيمِ عَبَّاسٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍو»، مَخْتَصَرٌ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ، ص ٥٩. وَيُنْظَرُ: مَعْجَمُ الْقُرْآنِ ١٠٨/٣.

الْمُخَاطَبِ فِي التَّثْنِيَةِ مُطْلَقًا، نَحْوَ قَوْلِكَ: (ضَرَبَكُمَا) زَيْدٌ، فَالْكَافُ
 ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ؛ (و) السَّادِسُ:
 ضَمِيرُ جَمْعِ الْمَذْكَرِ الْمُخَاطَبِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (ضَرَبَكُم) زَيْدٌ،
 فَالْكَافُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَالْمِيمُ عَلَامَةُ
 الْجَمْعِ؛ (و) السَّابِعُ: ضَمِيرُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ فِي الْخِطَابِ، نَحْوَ
 قَوْلِكَ: (ضَرَبَكُنَّ) زَيْدٌ، فَالْكَافُ وَحْدَهَا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي
 مَحَلِّ نَصْبٍ، وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ عَلَامَةُ جَمْعِ الْإِنَاثِ فِي الْخِطَابِ؛

والأصل في ضمير الجميع الإشباع بالواو، قوله: (فالهاء) وفي نسخة
 (فهاء ضمير) وهي الصحيحة، لأنَّ الصحيح في هذه: أَنَّ الضَّمِيرَ هو
 مجموعُ الهاءِ والألفِ، قوله: (ولا تقع الكاف والهاء المتصلتان)
 ومثلهما ياء المتكلم، قوله: (في موضع رفع) أي: فقط فلا يَرُدُّ نحو:
 أعجبني ضربِي زيدٌ، أو ضَرَبُكَ عمرو، أو ضَرَبُهُ خالدًا، فالضَّمائرُ
 الثلاثة في محلِّ رفعٍ على الفاعلية بالمصدر، وفي محلِّ جرٍّ بالإضافة،
 وتقدَّم أيضًا أَنَّها تقعُ في محلِّ رفعٍ وجرٍّ بعدَ لولا.

قوله: (إِيَّاي) في إيا سبع لغاتٍ، وقرئ بجميعها: كسرُ الهمزة
 وتشديدُ الياءِ، وهي لغةُ الجمهورِ، وكسرُ الهمزة وفتحُها مع تخفيفِ
 الياءِ، وإبدالُ الهمزة هاءً مكسورةً، أو مفتوحةً مع تشديدِ الياءِ،
 وتخفيفِها^(١)، قوله: (علامة الجمع)^(٢) كان الأولى أن يقول علامةً غيرَ

(١) يُنظر: تفسير البحر المحيط ١٣٩/١ - ١٤٠، الدرُّ المصون ٧٥/١.

(٢) يتحدَّث عن (إِيَّاكم).

(و) الثَّامِنُ: ضَمِيرُ الْمُفْرَدِ الْمَذَكَّرِ الْغَائِبِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ (ضَرَبَهُ) عَمَرُو، فَالْهَاءُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، مَبْنِيٌّ، لَا إِغْرَابَ فِيهِ؛ (و) التَّاسِعُ: ضَمِيرُ الْمُفْرَدَةِ الْغَائِبَةِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: هِنْدٌ (ضَرَبَهَا) زَيْدٌ، فَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ الْمُؤَنَّثُ، وَمَوْضِعُهَا

المفرد ليشمل المثنى، أو يُراد بالجمع ما فوق الواحد، وهذا أقرب إلى كلامه بدليل ما بعده، قوله: (والكافُ حرفُ خطابٍ، والميمُ والألفُ علامةُ التثنية)^(١) كذا في نسخة، [وهو الصَّوابُ]^(٢)، ويحملُ عليها ما في النُّسخة الأخرى بقوله: (والكافُ والميمُ والألفُ علامةُ التثنية).

قوله: (علامةُ الجمع) أَل في الجمع للعهدِ الذَّكْرِي، قوله: (جمعُ المؤنَّثِ المخاطباتُ) كَانَ الْأُولَى أَنْ يَقُولَ: الْمُخَاطَبُ، أَوْ الْإِنَاثُ الْمُخَاطَبَاتُ^(٣)، قوله: (في الخطابِ مستدرَكٌ).

قوله [٦٧/و] (والهَاءُ وَالْأَلْفُ) هُوَ إِضَاحٌ، وَالْأُولَى أَنْ يَقُولَ: وَهَاءٌ، لِأَنَّ الْكَلِمَةَ عَلَى حَرْفَيْنِ، قوله: (والهَاءُ وَالْمِيمُ وَالْأَلْفُ... إلخ) هُوَ عَلَى التَّوْزِيعِ، فَالْهَاءُ عَلَامَةُ الْغَيْبَةِ، وَالْمِيمُ وَالْأَلْفُ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ، قوله: (والهَاءُ وَالْمِيمُ... إلخ)^(٤) فِيهِ التَّجَوُّزُ كَالَّذِي قَبْلَهُ،

(١) يُنْظَرُ تَفْصِيلُ الْمَسْأَلَةِ: الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ٦٩٥/٢، الْمَسْأَلَةُ رَقْمُ (٩٨)، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ ١٢٢/١.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ج).

(٣) يَتَحَدَّثُ عَنْ (إِيَاهُنَّ).

(٤) يَتَحَدَّثُ عَنْ (إِيَاهَا).

نَضْبٌ، وَفَتَحْتُهَا فَتْحَةُ بِنَاءٍ لَا فَتْحَةُ إِغْرَابٍ؛ (و) الْعَاشِرُ: ضَمِيرُ الْمُثْنَى الْغَائِبُ مُطْلَقًا، نَحْوَ قَوْلِكَ: الزَّيْدَانِ (ضَرَبَهُمَا) عَمَرُوا، فَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ؛ (و) الْحَادِي عَشَرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ الذُّكُورِ الْغَائِبِينَ، نَحْوَ قَوْلِكَ: الزَّيْدُونَ (ضَرَبَهُمْ) عَمَرُوا، فَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ فِي التَّذْكِيرِ؛ (و) الثَّانِي عَشَرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: الْهِنْدَاتُ (ضَرَبَهُنَّ) عَمَرُوا، فَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ عَلَامَةُ جَمْعِ الْإِنَاثِ، وَمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْكَافَ وَالْهَاءَ وَحَدَهُمَا هُوَ الضَّمِيرُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَلَا تَقَعُ الْكَافُ أَوْ الْهَاءُ الْمُتَّصِلَتَانِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَقَعَانِ فِي مَوْضِعِ النَّضْبِ أَوْ الْخَفْضِ.

(و) الضَّمِيرُ (الْمُنْفَصِلُ)، وَهُوَ الَّذِي يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ أَوْ يَقَعُ بَعْدَ «إِلَّا» وَمَا فِي مَعْنَاهَا، (أَثْنَا عَشَرَ) نَوْعًا أَيْضًا: الْأَوَّلُ: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَحَدَهُ، (نَحْوَ قَوْلِكَ: إِيَّايَ) أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّايَ»، فَ «إِيَّا» فِيهِمَا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ فِي مَوْضِعِ نَضْبٍ عَلَى

.....

وكذا في الذي بعده، [قوله: (هو الصحيح)] وهو المختار والراجح^(١)، وقيل: الضَّمِيرُ الْكَافُ وَالْهَاءُ، وَإِيَّا عَمَادًا، وقيل الضَّمِيرُ مجموعهما، ومثلُ الْكَافِ وَالْهَاءِ (نا) في إِيَّانا كما مرَّ^(٢).

(١) سقطت من (ث).

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٩٥/٢، وتفسير البحر المحيط ١٣٩/١ - ١٤٠.

الْمَفْعُولِيَّةُ، وَالْيَاءُ الْمُتَّصِلَةُ بِهَا حَرْفُ تَكْلَمٍ؛ (و) الثَّانِي: ضَمِيرُ
 الْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ أَوْ الْمُعْظَمُ نَفْسُهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (إِيَّانَا) أَكْرَمْتُ،
 أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّانَا» فَ «إِيَّا» وَخَذَهَا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي
 مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَ«نَا» الْمُتَّصِلَةُ بِهَا عَلَامَةُ الْجَمْعِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ
 الْمُشَارَكَةِ أَوْ التَّعْظِيمِ؛ (و) الثَّالِثُ: ضَمِيرُ الْمَفْرَدِ الْمُخَاطَبِ، نَحْوُ
 قَوْلِكَ: (إِيَّاكَ) أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ»، فَ «إِيَّا» ضَمِيرُ
 الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ الْمَفْتُوحَةُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ حَرْفُ الْخِطَابِ؛ (و)
 الرَّابِعُ: ضَمِيرُ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (إِيَّاكَ) أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا
 أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ»، فَ «إِيَّا» ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ الْمَكْسُورَةُ
 حَرْفُ خِطَابٍ؛ (و) الْخَامِسُ: ضَمِيرُ الْمُثْنَى الْمُخَاطَبِ مُطْلَقًا،
 نَحْوُ قَوْلِكَ: (إِيَّاكُمَا) أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكُمَا»، فَ «إِيَّا»
 ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ عَلَامَةُ الْمُثْنَى؛ (و)
 السَّادِسُ: ضَمِيرُ جَمْعِ الذُّكُورِ وَالْمُخَاطَبِينَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (إِيَّاكُمْ)
 أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكُمْ»، فَ «إِيَّا» ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ،
 وَالْكَافُ وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ؛ (و) السَّابِعُ: ضَمِيرُ الْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ
 الْمُخَاطَبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (إِيَّاكنَّ) أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا
 إِيَّاكنَّ» فَ «إِيَّا» ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ حَرْفَانِ
 دَالَّانِ عَلَى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ فِي الْخِطَابِ؛ (و) الثَّامِنُ: ضَمِيرُ الْمَفْرَدِ
 الْمَذْكَرِ الْغَائِبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (إِيَّاهُ) أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا
 إِيَّاهُ»، فَ «إِيَّا» ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ عَلَامَةُ عَلَى الْغَيْبَةِ فِي
 الْمَذْكَرِ؛ (و) التَّاسِعُ: ضَمِيرُ الْمَفْرَدَةِ الْغَائِبَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (إِيَّاهَا)

أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهَا»، فَ «إِيَّا» ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ،
وَالْهَاءُ وَالْأَلِفُ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ فِي الْغَيْبَةِ؛ (وَ) الْعَاشِرُ: ضَمِيرُ
الْمُثَنَّى الْغَائِبِ مُطْلَقًا، نَحْوَ قَوْلِكَ: (إِيَّاهُمَا) أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا
أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُمَا»، فَ «إِيَّا» ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ وَالْمِيمُ
وَالْأَلِفُ عِلَامَةُ التَّنْثِيَةِ فِي الْغَيْبَةِ؛ (وَ) الْحَادِي عَشَرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ
الذُّكُورِ الْغَائِبِينَ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (إِيَّاهُمْ) أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا
إِيَّاهُمْ»، فَ «إِيَّا» ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ وَالْمِيمُ عِلَامَةُ الْجَمْعِ
فِي التَّذْكِيرِ؛ (وَ) الثَّانِي عَشَرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ الْغَائِبِ، نَحْوَ
قَوْلِكَ: (إِيَّاهُنَّ) أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُنَّ»، فَ «إِيَّا»
ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ وَالنُّونُ الْمُسَدَّدَةُ عِلَامَةُ جَمْعِ الْإِنَاثِ فِي
الْغَيْبَةِ؛ وَمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ «إِيَّا» وَحْدَهَا هِيَ الضَّمِيرُ، وَاللَّوَّاحِقَ لَهَا
حُرُوفُ تَكْلِمٍ وَخِطَابٍ وَغَيْبَةٍ وَتَنْثِيَةٍ وَجَمْعٍ هُوَ الصَّحِيحُ.

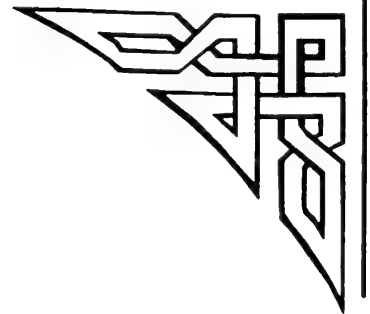
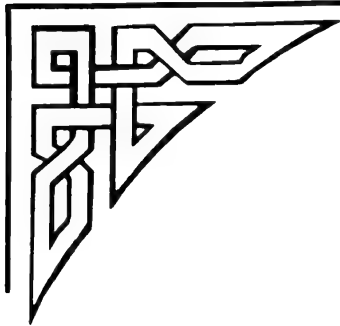


[الْمُضَدَّرُ]

(بَابُ الْمَضَدْرِ)

الْمَنْصُوبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ.

(الْمُضَدَّرُ هُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ



بَابُ الْمَصْدَرِ

قوله: (على المفعول المطلق) الأولى أن يقول: على المفعوليَّة المطلقَّة، أو على أنه المفعول المطلق، والمراد بإطلاقه: عدم تقييده بجارٍ كبقية المفاعيل، ولأنَّه اسمٌ للحدثٍ من حيث هو، ولذلك صار الإِطلاقُ قيدًا فيه، وقد تقدَّم فائدة تقييده به^(١)، قوله: (هو الاسم) على ما تقدَّم، المنصوبُ بفعله أو وصفه أو مصدرٍ مثله ملفوظٌ بعامله أو مقدورٍ جوازًا أو وجوبًا، نحو: سقيًا، ورعيًا، وحمدًا، وشكرًا

(١) مصطلح (المفعول المطلق) من ابتداعات علماء القرن الرابع الهجري، وأول واضح له هو ابن السَّراج. يُنظر: الأصول في النحو ١/١٥٩، وموسوعة المصطلح النحوي

الَّذِي يَجِيءُ) حَال كَوْنِهِ (ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ)، كَمَا إِذَا قِيلَ لَكَ صَرَّفَ (نَحْوَ) ضَرَبَ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: (ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا)، فَ«ضَرْبًا» جَاءَ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ، لِأَنَّ «ضَرَبَ» هُوَ الْأَوَّلُ، وَ«يَضْرِبُ» هُوَ الثَّانِي، وَ«ضَرْبًا» هُوَ الثَّالِثُ.

ووَيْلٌ، ووَيْحٌ، ونحوها^(١).

قَوْلُهُ: (الَّذِي يَجِيءُ) أَي: يَنْطِقُ بِهِ الْمَصْرَفُ ثَالِثًا إِنْ جَاءَ قَبْلَهُ بِمَاضٍ، أَوْ مُضَارِعٍ، وَإِلَّا فَثَانِيًا، أَوْ ابْتِدَاءً، وَخَرَجَ بِالنُّطْقِ: الْمَرْتَبَةُ فَهُوَ لِلأَوَّلِ فِيهَا ذَاتًا، لِأَنَّ غَيْرَهُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ عَلَى الرَّاجِحِ، قَوْلُهُ: (فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ) أَي: تَغْيِيرُ صَيغَتِهِ إِلَى صَيغَةٍ أُخْرَى، وَسَيَأْتِي لَذَلِكَ مَزِيدُ بَيَانٍ فِي الْبَابِ بَعْدَهُ، وَهَذَا رَسْمٌ كَمَا مَرَّ فِي غَيْرِهِ، أَوْ إِضَاحٌ وَتَقْرِيبٌ عَلَى الْمُبْتَدِئِ، وَحَقِيقَتُهُ الْأَسْمُ، قَوْلُهُ: (الْفَضْلَةُ)^(٢) الْمَسْلُطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ مُطْلَقًا عَلَى الْأَصَحِّ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ بِاعْتِبَارِ [٦٧/ظ] فَائِدَتِهِ، مُؤَكَّدَةٌ لِعَامِلِهِ إِنْ كَانَ مُصَدَّرًا، أَوْ لِمَصْدَرٍ مَفْهُومٍ مِنْ فَعْلِهِ، وَهَذَا اسْمٌ جَنْسٍ لَا يَثْنَى، وَلَا يُجْمَعُ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، وَمَبِينٌ لِعَامِلِهِ إِمَّا بِلَفْظٍ، نَحْوُ: رَجَعَ الْقَهْقَرَى، أَوْ بِغَيْرِهِ، نَحْوُ: ضَرَبَ ضَرَبَ الْأَمِيرِ، وَهَذَا يَثْنَى وَيُجْمَعُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَمَبِينٌ لَعَدَدِ عَامِلِهِ، وَيَثْنَى وَيُجْمَعُ اتِّفَاقًا، نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ، قَوْلُهُ: (صَرَّفَ) هُوَ فَعْلٌ أَمْرٍ، قَوْلُهُ: (فَضْرَبًا [مَصْدَرٌ])^(٣) جَاءَ ثَالِثًا... إلخ) وَهَذَا بِالنَّظَرِ لِأَصْلِهِ، وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْهُ غَيْرُهُ كَعَصَى، وَسَوْطٍ، وَنَبَاتٍ، وَغَيْرِهَا.

(١) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ، ص ١٠٥.

(٢) لَمْ أَجِدْهُ فِي نَصِّ الشَّيْخِ خَالِدٍ بِشَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ.

(٣) سَاقِطَةٌ مِنَ النَّسْخِ جَمِيعًا، وَمَا أُبْتَنَاهُ مِنْ شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ١٠٤. وَيُنْظَرُ:

حَاشِيَةُ الْعَلَامَةِ ابْنِ الْحَاجِّ عَلَى شَرْحِ مَتْنِ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ١٧٤.

[أَنْوَاعُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ]

(وَهُوَ)؛ أَي: الْمَصْدَرُ الْوَاقِعُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، (قِسْمَانِ:) قِسْمٌ (لَفْظِيٌّ وَ) قِسْمٌ (مَعْنَوِيٌّ)، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُوَافِقَ لَفْظُ الْمَصْدَرِ لَفْظَ فِعْلِهِ النَّاصِبِ لَهُ أَوْ لَا، (فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ)؛ أَي: الْمَصْدَرُ (لَفْظَ فِعْلِهِ) فِي حُرُوفِهِ الْأُصُولِ وَمَعْنَاهُ (فَهُوَ)؛ أَي: الْمَصْدَرُ (لَفْظِيٌّ)، سَوَاءٌ وَافَقَهُ مَعَ ذَلِكَ فِي تَحْرِيكِ عَيْنِهِ، نَحْو: «فَرِحَ

قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي: الْمَصْدَرُ، وَمِنْ حَيْثُ تَسْمِيَّتُهُ إِذَا ذَكَرَ مَعَهُ فِعْلُهُ، قَوْلُهُ: (النَّاصِبُ لَهُ) هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ، قَوْلُهُ: (فِعْلِهِ) هُوَ فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ^(١) مَنْصُوبٌ، وَغَيْرُهُ الشَّارِحُ إِلَى الْجَرِّ مَعَ ظُهُورِ إِعْرَابِهِ وَهُوَ مَعِيبٌ^(٢)، قَوْلُهُ: (فِي حُرُوفِهِ) الْأُصُولُ وَهِيَ مَا تَقَابَلُ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ فِي مِيزَانِهِ، وَهُوَ فِعْلٌ فِي الثَّلَاثِيِّ، وَفِعْلٌ فِي الرَّبَاعِيِّ، قَوْلُهُ: (وَمَعْنَاهُ) قِيدٌ لَا بَدَّ مِنْهُ، إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ مُوَافَقَةِ اللَّفْظِ مُوَافَقَةُ الْمَعْنَى نَحْو: مَعِينٌ لِلْمُسَاعِدِ، وَمَعِينٌ لِلْمَصِيبِ بِالْعَيْنِ، [قَوْلُهُ: (مَعَ ذَلِكَ) أَي: مَعَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ]^(٣)، قَوْلُهُ: (فِي تَحْرِيكِ عَيْنِهِ) أَي فِي حَرْفِهِ الْمَقَابِلُ لِلْعَيْنِ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْحَرَكَةُ، لِأَنَّ فَرِحَ مَكْسُورُ الْعَيْنِ وَفَرَحًا مَفْتُوحُهَا،

(١) والمقصود صاحب متن الأجرومية الصنهاجي.

(٢) ليس كذلك، وما هو مثبت في متن الأجرومية بالجر: «... لفظي ومعنوي فإن وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظي»، ص ١٨، وليس من الشيخ خالد.

(٣) سقطت من (ث)، و(ج).

فَرَحًا» أَوْ لَا، (نَحَوَ: قَتَلْتُهُ قَتَلًا) فَحُرُوفُ «قَتَلَ» هِيَ حُرُوفُ «قَتَلًا»
 بِعَيْنِهَا، إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ، وَالْمَصْدَرُ سَاكِنُ الْعَيْنِ؛ (وَإِنْ
 وَافَقَ)؛ أَيِ: الْمَصْدَرُ، (مَعْنَى فِعْلِهِ) النَّاصِبُ لَهُ (دُونَ) مُوَافَقَةِ
 (لَفْظِهِ) فِي حُرُوفِهِ، (فَهُوَ)؛ أَيِ: الْمَصْدَرُ (مَعْنَوِيٌّ)، لِمُوَافَقَتِهِ
 لِلْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى دُونَ الْحُرُوفِ، (نَحَوَ: جَلَسْتُ قُعُودًا وَقُمْتُ
 وَقُوفًا)، فَإِنَّ الْمَصْدَرَ الَّذِي هُوَ قُعُودٌ مُوَافِقٌ لِفِعْلِهِ الَّذِي هُوَ جَلَسَ
 فِي مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ، لِأَنَّ الْقُعُودَ وَالْجُلُوسَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ،
 وَحُرُوفُهُمَا مُتَغَايِرَةٌ، فَحُرُوفُ «جَلَسَ» الْجِيمُ وَاللَّامُ
 وَالسِّينُ؛ وَحُرُوفُ «قُعُودٍ» الْقَافُ وَالْعَيْنُ وَالْوَاوُ وَالذَّالُ، وَكَذَا
 تَقُولُ فِي الْقُوفِ وَالْقِيَامِ؛ وَهَذَا التَّقْسِيمُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ إِنَّمَا

.....
 قَوْلُهُ: (بِعَيْنِهَا) أَيِ مِنْ حَيْثُ النَّوْعُ وَالنَّطْقُ، لَا مِنْ حَيْثُ الشَّخْصُ،
 لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ قِيَامُهُ بِمَحَلِّينِ فَتَأَمَّلْ، قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْقُعُودَ، وَالْجُلُوسَ
 بِمَعْنَى وَاحِدٍ) مِنْ حَيْثُ مِلَاصَقَةُ الْأَلْيَسَيْنِ لِلْمَقَرِّ، فَلَا يُخَالَفُ مَا قِيلَ إِنَّ
 الْقُعُودَ عَنِ الْاضْطِجَاعِ، وَأَنَّ الْجُلُوسَ عَنِ الْقِيَامِ، أَوْ عَكْسِهِ^(١).

قَوْلُهُ [٦٨/و] (فَحُرُوفُ جَلَسَ: الْجِيمُ... إلخ) مَسْمِيَّاتُ هَذَا
 الْأَسْمَاءِ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا تَقُولُ... إلخ) مِنْ حَيْثُ انتِصَابُ الْقَامَةِ، وَإِنْ
 قِيلَ: إِنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْقِيَامِ الْأَخْذَ مِنَ السُّفْلِ إِلَى الْعُلُوِّ.

(١) الفروق في اللغة - لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: جمال عبدالقادر،
 ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص ٢٥.

يَتَمَشَّى عَلَى مَذْهَبِ الْمَازِنِيِّ الْقَائِلِ بِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَعْنَوِيَّ يَنْصَبُ
بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ مَعَهُ، وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ
بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ مِنْ لَفْظِهِ، فَتَقْدِيرُ «جَلَسْتُ قُعُودًا» جَلَسْتُ وَقَعَدْتُ
قُعُودًا، فَلَا؛ وَتَمَثِيلُهُ فِي اللَّفْظِيِّ بِالْمُتَعَدِّي، وَفِي الْمَعْنَوِيِّ بِاللَّازِمِ
لِلْإِيضَاحِ لَا لِلتَّخْصِصِ، إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا يَجْرِي مَعَ الْمُتَعَدِّي وَاللَّازِمِ.

قوله: (بأنَّ المصدرَ المعنويَّ... إلخ) هذه العبارة صريحة في
أنَّ كونَ المصدرِ فيه معنويٌّ متفقٌ عليه، وإنَّما الخلافُ في عاملِهِ فقط،
واعترضهُ على المصنِّف^(١) في التَّقْسِيمِ مخالفةً، ويوجبُ أَنَّهُ لَفْظِيٌّ
دائمًا فقط، فكانَ حقُّ العبارة أنْ يقولَ بأنَّ هناكَ مصدرًا معنويًّا فتأمل،
قوله: (أمَّا على مذهب... إلخ) وهذا المذهبُ المنصورُ، وقول
الجمهور^(٢)، قوله: (فلا) أي: فلا يتمشى ما ذكره المصنِّف.
[تنبيه:

يُعتبرُ لعملِ المصدرِ عملُ الفعلِ شروطٌ ثمانية: أنْ لا يكونَ
محذوفًا، ولا مصغَّرًا، ولا محدودًا بعددٍ، ولا موصوفًا قبل العملِ،
نحو: ضربُكَ الشَّدِيدَ زيدًا، ولا مضمَّرًا، نحو: ضربُكَ زيدٌ أحسنَ
وهو عمرًا قبيحٌ، ولا مفصولًا مِنْ معمولِهِ بغيرِ مجرورٍ، ولا مؤخرًا
عنه، وإنْ يصحَّ أنْ يُجعلَ محلُّه إنْ أو ما والفعلُ، ويكثرُ عمله مضافًا
لفاعله، ويقلُّ منكرًا، ويضعفُ معرفًا بأل^(٣).

(١) المصنِّف وهو الإمام الصنهاجي وخلافه مع الشَّارح الشيخ خالد الأزهرى.

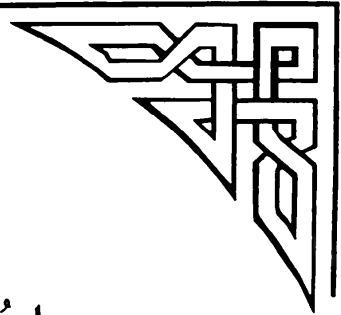
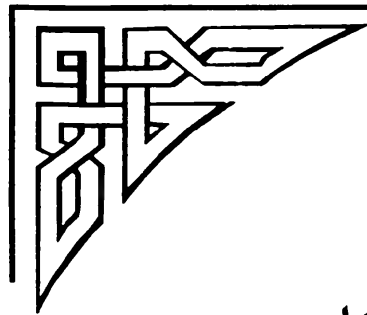
(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب ٢٠٢/٢ - ٢٠٣.

(٣) سقطت من (ب).

[ظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ]
(بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ، وَظَرْفِ الْمَكَانِ)

الْمُسَمَّيْنِ بِالْمَفْعُولِ فِيهِ.

(ظَرْفُ الزَّمَانِ، هُوَ: اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبِ) بِاللَّفْظِ



بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ [ظَرْفِ الزَّمَانِ]

أصلُ الظَّرْفِ الوعاءُ^(١) فسمِّيا بذلك لشبههما به، كما أشار إليه بقوله: (المسمَّيْنِ بِالْمَفْعُولِ فِيهِ)، قوله: (هو اسمُ الزَّمَانِ) أي: لفظٌ دالٌّ على مجرّد الزَّمَانِ حقيقةً، أو حكمًا^(٢)، فدخلَ نحو: القارظينَ، وخرجَ نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [سورة النساء: ١٢٧]، قوله: (المنصوب) لفظًا أو تقديرًا أو محلاً، فخرجَ نحو: هذا يومُ الجمعة، أو يومُ الجمعةِ مباركٌ، قوله: (باللفظ) هو متعلّق بمنصوبٍ، وهو

(١) لسان العرب ٢٢٩/٩ (ظرف).

(٢) شرح الحدود النحوية، ص ١٠٧.

الدَّالُّ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاقِعِ فِيهِ، (بِتَقْدِيرِ) مَعْنَى (فِي) الدَّالَّةِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، سِوَاءٍ فِيهِ الْمُبْهَمُ وَالْمُخْتَصَّرُ، (نَحْوُ: الْيَوْمَ)،

العاملُ فِيهِ، وَهُوَ مَا يَعْمَلُ [٦٨/ظ] فِي الْمَصْدَرِ [مِمَّا مَرَّ] ^(١).

قَوْلُهُ: (الدَّالُّ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاقِعِ فِيهِ) أَي: الَّذِي يَصَحُّ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ مَنْفِيًّا، نَحْوُ: مَا صُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَجُوزُ حَذْفُ ذَلِكَ الْعَامِلُ لِلدَّلِيلِ، نَحْوُ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ، لِمَنْ قَالَ: مَتَى قَدِمْتُ؟ وَيَجِبُ حَذْفُهُ إِنْ وَقَعَ صِفَةً، أَوْ صَلَةً، أَوْ حَالًا، أَوْ خَبْرًا، أَوْ مُشْتَغَلًا عَنْهُ، أَوْ مَسْمُوعًا، نَحْوُ: حِينَئِذٍ، أَي: كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ، قَوْلُهُ: (بِتَقْدِيرِ مَعْنَى فِي) وَإِنْ لَمْ يَصَحَّ ظَهُورُ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَفَاقًا لِلْجُمْهُورِ ^(٢)، فَخَرَجَ بِتَقْدِيرِهَا وَجُودُهَا، نَحْوُ: فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَوْ عَدَمِ تَقْدِيرِهَا، نَحْوُ: يَخَافُونَ يَوْمًا، وَخَرَجَ بِتَقْدِيرِ مَعْنَاهَا تَقْدِيرُ لَفْظِهَا، نَحْوُ: ﴿أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [سُورَةُ الْمَمْتَحَنَةِ: ١٠] [كَمَا مَرَّ] ^(٣)، قَوْلُهُ: (الدَّالَّةُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ) هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى وَجْهِ تَسْمِيَّتِهِ بِالظَّرْفِ كَمَا مَرَّ، وَالظَّرْفِيَّةُ كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ يَسْتَقَرُّ فِيهِ شَيْءٌ آخَرُ، قَوْلُهُ: (الْمُبْهَمُ) وَهُوَ مَا لَيْسَ لَهُ أَحَدٌ يَحْصُرُهُ، وَيُقَالُ فِيهِ مَا لَا يَصَحُّ أَنْ يَقَعَ جَوَابًا لِمَتَى، أَوْ لَكُمْ، مَعْرِفَةً كَانَ أَوْ نَكْرَةً، نَحْوُ: زَمَانٌ، وَحِينَ، وَوَقْتُ، وَالزَّمَانُ، وَالْحِينُ.

قَوْلُهُ: (وَالْمُخْتَصَّرُ) وَهُوَ مَا لَهُ حَدٌّ يَحْصُرُهُ، أَوْ يَصَحُّ جَوَابًا لِمَتَى، أَوْ لَكُمْ، وَيُقَالُ لِمَا فِي جَوَابِ مَتَى مُحْصُورٌ، وَلِمَا فِي جَوَابِ

(١) سقطت من (ت).

(٢) يُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٢٢٥/٢.

(٣) سقطت من (ج).

وَهُوَ: مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، تَقُولُ: «صِمْتُ
 الْيَوْمَ»، أَوْ «يَوْمًا»، أَوْ «يَوْمَ الْخَمِيسِ»؛ (وَاللَّيْلَةَ)، وَهِيَ: مِنْ
 غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، تَقُولُ: «أَعْتَكَفْتُ اللَّيْلَةَ» أَوْ
 «لَيْلَةً» أَوْ «لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ»؛ (وَعُدَّةً) بِالتَّنْوِينِ مَعَ التَّنْكِيرِ وَبِعَدَمِهِ مَعَ
 التَّعْرِيفِ، وَهِيَ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، تَقُولُ:
 «أَزُورُكَ غَدَوَةً»، أَوْ «غَدَوَةً يَوْمَ الْأَثْنَيْنِ»؛ (وَبُكْرَةً) بِالتَّنْوِينِ وَتَرْكِه
 عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي «غَدَوَةً»، وَهِيَ: أَوَّلُ النَّهَارِ، وَأَوَّلُ النَّهَارِ مِنْ
 طُلُوعِ الْفَجْرِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ، تَقُولُ:

كَمْ مَعْدُودٌ، فَإِنْ صَلَحَ لهما: فمحصورٌ ومعدودٌ، فالأوَّلُ كشهرٍ
 رمضانَ، والثاني كيومينَ، والثالثُ كربيعٍ وجمادى، وبقيةُ الشُّهُورِ،
 والعربُ لم تَصِفْ لفظَ شهرٍ إلَّا لرمضانَ والرَّبيعينَ، قوله: (وهو من
 طلوعِ الفجرِ) أي: شرعًا، وأمَّا حقيقةً، ولغةً، وعرفًا: فمِنْ طُلُوعِ
 الشَّمْسِ، وقد يطلقُ اليومَ على ما يشملُ الليلةَ، وعلى الزَّمانِ مطلقًا،
 كيومِ الأحزابِ، قوله: (إلى طلوعِ الفجرِ) أي شرعًا، وإلَّا فإلى طلوعِ
 الشَّمْسِ كما مرَّ، قوله: (بالتَّنْوِينِ مَعَ التَّنْكِيرِ) أي: مَعَ إِرَادَةِ كونِها
 نَكْرَةً [٦٩/و] لا تختصُّ بمعينٍ، قوله: (مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ) أي: وقتَ
 صَلَاتِهِ، قوله: (وأوَّلُ النَّهَارِ... إلخ) إِنْ كَانَ هَذَا الْخِلَافُ مِنْ حَيْثُ
 اللُّغَةُ فَغَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِمَا تَقَدَّمَ فِي الْيَوْمِ، بَلْ هَذَا أَوَّلَى، أَوْ مِنْ حَيْثُ
 الشُّرُوعُ، فَكَذَلِكَ لَمَّا مَرَّ أَيْضًا، وَلِقَوْلِهِمْ: لَوْ جَامَعَ الصَّائِمُ فِي نَهَارِ
 رَمَضَانَ الشَّامِلَ لِمَا بَعْدَ الْفَجْرِ اتِّفَاقًا، أَوْ مِنْ حَيْثُ ابْتِدَاءُ زَمَنِ الْبَكْرَةِ،
 فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: وَأَوَّلُ زَمَنِهَا مِنَ الْفَجْرِ إِلَى آخِرِهِ، وَانْظُرْ لِمَ

«أَجِيْتُكَ بُكْرَةً» أَوْ «بُكْرَةَ النَّهَارِ»؛ (وَسَحَرًا) بِالتَّنْوِينِ إِذَا لَمْ تُرَدْ بِهِ سَحَرَ يَوْمَ بَعَيْنِهِ، وَبِلَا تَنْوِينٍ إِذَا أَرَدْتَ بِهِ ذَلِكَ، وَهُوَ: آخِرُ اللَّيْلِ، وَآخِرُ اللَّيْلِ قُبَيْلَ الْفَجْرِ؛ تَقُولُ: «أَجِيْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرًا»، وَ«سَحَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، أَوْ «أَجِيْتُكَ سَحَرًا مِنَ الْأَسْحَارِ»؛ (وَعَدًا)، وَهُوَ: اِسْمٌ لِلْيَوْمِ الَّذِي بَعْدَ يَوْمِكَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ، تَقُولُ: «أُكْرِمُكَ عَدًا»؛ (وَعَتْمَةً)، وَهِيَ: ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، تَقُولُ: «آتِيكَ عَتْمَةً»، أَوْ «عَتْمَةً لَيْلَةَ الْخَمِيسِ»؛ (وَصَبَاحًا)، وَهُوَ: أَوَّلُ النَّهَارِ، تَقُولُ:

سَكَتَ عَنْ انْتِهَائِهَا؟ قَوْلُهُ: (قُبَيْلَ) بِمِثَالَةِ بَعْدَ الْمَوْحِدَةِ، مُصَغَّرًا اسْمٌ لِلزَّمَنِ الْمَلِصِقِ لِلْفَجْرِ، فَهُوَ أَخْصَرُ مِنْ قَبْلُ، وَكَذَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، قَوْلُهُ: (أَجِيْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرًا وَسَحَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) وَهُوَ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، أَيِ: لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ، لِأَنَّ السَّحَرَ جُزْءٌ مِنَ اللَّيْلِ كَمَا مَرَّ، أَوْ أَرَادَ بِالْيَوْمِ مَا يَشْمَلُ اللَّيْلَةَ، [كَمَا مَرَّ]^(١)، أَوْ إِنَّ فِي الْعِبَارَةِ تَسْمِيحًا مُوَكَّلاً إِلَى ظُهُورِهِ، قَوْلُهُ: (بَعْدَ يَوْمِكَ) لَوْ قَالَ عَقِبَهُ لَوْفَى بِالْمَقْصُودِ، وَقَدْ يَطْلُقُ عَلَى الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ مُطْلَقًا، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّنْوِينَ وَعَدَمَهُ فِي هَذَا وَمَا بَعْدَهُ، لِأَنَّهَا مَنْوَنَةٌ دَائِمًا مَعَ عَدَمِ الْإِضَافَةِ أَوْ أَل.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ) أَيِ: مِنْ بَعْدِ الْعِشَاءِ، أَوْ مِنْ قُبَيْلِ وَقْتِهَا، قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَوَّلُ النَّهَارِ) أَيِ: عَلَى الْقَوْلِ إِنَّهُ مِنَ الْفَجْرِ، لَمَا فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ يُقَالُ لَابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ^(٢) عِنْدَ إِرَادَةِ أَذَانِ الْفَجْرِ

(١) سقطت من (ث).

(٢) اسمه عمرو، وقيل حصين، صحابي، أسلم قديمًا، والأشهر في اسم أبيه قيس بن زائدة، وشهد القادسية في خلافة عمر محمد بن خطاب فاستشهد بها، وهو الأعمى =

«أَنْتَظِرْنِي صَبَاحًا»، أَوْ «صَبَاحَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»؛ (وَمَسَاءً) بِالْمَدِّ، وَهُوَ مِنْ الظُّهْرِ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ، تَقُولُ: «أَجِيْتُكَ مَسَاءً»، أَوْ «مَسَاءَ يَوْمِ الْخَمِيسِ»؛ (وَأَبَدًا)، وَهُوَ: الزَّمَانُ الْمُسْتَقْبَلُ الَّذِي لَا نِهَايَةَ

(أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ)^(١)، وَسَكَتَ عَنْ آخِرِ وَقْتِهِ، وَلَعَلَّهُ إِلَى الظُّهْرِ، لِأَنَّهُ مُقَابِلُ الْمَسَاءِ الْآتِي، وَقَدْ يُطْلَقُ مَا بَعْدَ نَصْفِ اللَّيْلِ لَمَّا سَيَأْتِي، قَوْلُهُ: (إِلَى آخِرِ النَّهَارِ) وَقَدْ يَمْتَدُّ إِلَى نَصْفِ اللَّيْلِ وَيَعْقِبُهُ الصَّبَاحُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الزَّمَانُ الْمُسْتَقْبَلُ) فَلَا يَصِحُّ مَا صَحَّبْتُكَ أَبَدًا، قَوْلُهُ الَّذِي لَا نِهَايَةَ [٦٩/ظ] لِمُنْتَهَاهُ فَلَا يَتَجَزَّأُ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَثْنَى، وَلَا يُجْمَعُ، إِذْ لَيْسَ هُنَاكَ زَمْنٌ آخَرُ يَنْضُمُ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا أُريدَ خُصُوصُ أَزْمَنَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْهُ، فَيَصِحُّ ذَلِكَ كَالْآبَادِ، عَلَى أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ هَذَا مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّدِينَ، وَالْمُرَادُ بِمُنْتَهَاهُ: نَهَايَتُهُ، وَلَوْ عَبَّرَ بِهِ لَكَانَ أَظْهَرَ، إِذِ الْمُنْتَهَى

= المذكور في سورة (عَبَسَ)، توفي سنة ١٥هـ. يُنظر ترجمته: الطبقات الكبرى، لابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٢٣/٢، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ط ١، دار أبي حيان، القاهرة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ٥٤٨/٢، أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، ط ١، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، ص ٦٣٧.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الآذان، باب آذان الأعمى برقم (٦١٧): «إِنَّ بِلَالًا يُوذَّنُ بِلِيلٍ فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ثُمَّ قَالَ: وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى، لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ». صحيح البخاري، ص ١٢٥. ويُنظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٦١٧/٢، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، (ت ٨٥٥هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ١٨٠/٤.

لِمُنْتَهَاهُ، تَقُولُ: «لَا أَكَلَمُ زَيْدًا أَبَدًا»، أَوْ «أَبَدَ الْآبِدِينَ»؛ (وَأَمَدًا)،
وَهُوَ: ظَرْفٌ لِزْمَنِ مُسْتَقْبَلٍ، تَقُولُ: «لَا أَكَلَمُ زَيْدًا أَمَدًا»، أَوْ «أَمَدَ
الدَّهْرِ»، أَوْ «أَمَدَ الدَّاهِرِينَ»؛ (وَحِينًا)، وَهُوَ: اسْمٌ لِزْمَنِ مُبْتَدِئٍ،
تَقُولُ: «قَرَأْتُ حِينًا»، وَ «حِينَ جَاءَ الشَّيْخُ»؛ (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) مِنْ
أَسْمَاءِ الزَّمَانِ الْمُبْتَدِئَةِ، نَحْوُ: «وَقْتُ» وَ «سَاعَةٌ» وَ «أَوَانٌ»؛
وَالْمُخْتَصَّةُ، نَحْوُ: «ضَحَى» وَ «ضَحْوَةٌ».

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَمْثِلَةَ مِنْهَا مَا هُوَ ثَابِتٌ التَّصَرُّفِ

والنَّهَايَةُ وَاحِدٌ، قَوْلُهُ: (وهو ظرفٌ لزمانٍ مستقبلٍ) لو أَسْقَطَ لَفْظَ ظَرْفٍ
وَعَرَّفَ الزَّمَانَ لَكَانَ أَوْلَى، لِأَنَّهُ مُرَادِفٌ لِمَا قَبْلَهُ، إِلَّا أَنَّ يُوَوَّلُ الظَّرْفُ
بِالاسْمِ وَالتَّنْكِيرِ لَخَوْفِ الِالْتِبَاسِ، قَوْلُهُ: (الزمن مبهم) أَي: فِي أَصْلِهِ
وَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَعَيَّنٌ، نَحْوُ: ﴿هَذَا آتٍ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [سورة
الإنسان: ١] لِأَنَّ الْإِنْسَانَ آدَمَ، وَالْحِينَ فِيهِ أَرْبَعُونَ عَامًا، [قَوْلُهُ: (هذه
الأمثلة) عَبَّرَ بِالْأَمْثِلَةِ دُونَ الظَّرُوفِ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ مَا خَرَجَ مِنْهَا عَنْ
النَّصِبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ لَا يُسَمَّى ظَرْفًا، وَهُوَ كَذَلِكَ، فَلَا اعْتِرَاضَ
عَلَيْهِ^(١)، قَوْلُهُ: (ثَابِتُ التَّصَرُّفِ) وَهُوَ التَّصْرِيفُ، أَمَّا الْإِنْصَرَفُ: فَهُوَ
وَجُودُ تَنْوِينِ الصَّرْفِ فِيهِ، وَأَمَّا إِنْصَرَفَ هُنَا: فَهُوَ وَقُوعُهُ مُبْتَدَأً، أَوْ
خَبَرًا، أَوْ مَفْعُولًا بِهِ، أَوْ حَالًا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَعَدَمُ التَّصَرُّفِ لَزُومُهُ
لِلنَّصِبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَلَا يُخْرِجُهُ عَنْهَا: جَرُّ عِنْدَ بَيْنٍ، وَلَا أَيْنَ بِإِلَى،
وَلَا مَتَى بِإِلَى، أَوْ حَتَّى، لِأَنَّ مَعْنَى تِلْكَ الْحُرُوفِ فِيهَا مَعْنَى فِي

(١) سقطت من (ث)، و(ج).

وَالْأَنْصِرَافِ، كَ «يَوْمٍ» وَ«لَيْلَةٍ»؛ وَمِنْهَا مَا هُوَ مَنْفِيٌّ التَّصَرُّفِ
وَالْأَنْصِرَافِ، نَحْوُ: «سَحَرَ» إِذَا كَانَ ظَرْفًا لِيَوْمٍ بَعَيْنِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُنَوَّنُ
لِعَدَمِ أَنْصِرَافِهِ، وَلَا يُفَارِقُ الظَّرْفِيَّةَ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِ؛ وَمِنْهَا مَا هُوَ ثَابِتٌ
التَّصَرُّفِ مَنْفِيٌّ الْأَنْصِرَافِ، نَحْوُ: «غَدَوَةٌ» وَ«بُكَرَةٌ» عَلَمَيْنِ؛ وَمِنْهَا
.....

غالبًا، وأشرنا بقولنا (هنا) إلى أَنَّ التَّصَرُّفَ يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَ،
لَأَنَّ التَّصَرُّفَ وَعَدَمَهُ فِي كَلَامِ النُّحَوِيِّينَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ^(١):

أحدها: أَنَّ المنصرفَ ما تَخْتَلَفُ أبنيتُهُ باختلافِ الأزمنة، وغيرُ
المتصرفِ ما ليسَ كذلك، وهذا خاصٌّ بالأفعالِ كضرب، وعسى.

ثانيها: أَنَّ المتصرفَ [٧٠/و] ما تَخْتَلَفُ ذاته ومادته على أبنيةٍ
مختلفةٍ وغيرُ المتصرفِ ما ليسَ كذلك، وهذا خاصٌّ بالأسماءِ غيرِ
الظُّروفِ، كاسمِ الفاعلِ، واسمِ الإشارة.

ثالثها: أَنَّ المتصرفَ ما يَقَعُ عَلَى وجوهِ الإعرابِ، وغيرُ
المتصرفِ ما ليسَ كذلك، وهذا نوعانِ لَأَنَّهُ قد يَكُونُ فِي غيرِ أسماءِ
الزَّمانِ كاقْتِصَارِ أَيْمَنَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَسُبْحَانَ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، وهذا
ليسَ مُرَادًا هُنَا، وقد يَكُونُ فِي أسماءِ الزَّمانِ وهو المرادُ هُنَا عَلَى مَا
تَقَدَّمَ فَافْهَمْ وَرَاجِعْ وَتَأَمَّلْ.

قوله: (إِذَا كَانَ ظَرْفًا لِيَوْمٍ بَعَيْنِهِ) أَي إِذَا كَانَ اسْمًا لِسَحَرٍ لَيْلَةٍ
يَوْمٍ بَعَيْنِهِ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ، قوله: (نَحْوُ: غَدَوَةٌ، وَبُكَرَةٌ عَلَمَيْنِ)

(١) يُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٢٢٦/٢ - ٢٢٧.

مَا هُوَ ثَابِتٌ أَلَا نَصِرَافٍ مَنَفِيٍّ أَلَتَّصَرَّفٍ، نَحْوُ: «عَتَمَةٌ» وَ«مَسَاءٌ».

[ظَرْفُ الْمَكَانِ]

(وَوَظَرْفُ الْمَكَانِ، هُوَ: اسْمُ الْمَكَانِ) الْمُبْهَمِ (الْمَنْصُوبُ)

لأنَّهما ممنوعانِ من الصرفِ حينئذٍ للعلميةِ والتأنيثِ اللفظيِّ، ويخرجانِ عن النَّصْبِ على الظرفيةِ إلى غيره، وأشارَ بقوله: (نحو) إلى أنَّ لهما نظائرَ، وهو كذلك، كشعبانَ، ورمضانَ، خلافاً لمن زعمَ أنَّه ليسَ هناكَ غيرُهما، والغُدوةُ ما بينَ أوَّلِ وقتِ صلاةِ الغداةِ وطلوعِ الشَّمْسِ وهو وقتُ الصُّبْحِ، قوله: (وَوَظَرْفُ الْمَكَانِ) أي: المرادُ هنا هوَ المعرَّفُ بما بعده، وإِلا فَوَظَرْفُ الْمَكَانِ هو اسمُ المكانِ مطلقاً لغةً^(١).

قوله: (المبهم) وهو ما ليسَ معناه شخصاً معيناً بذاته، فشمِلَ ما لا تعيينَ فيه أصلاً، كمكانٍ، ومالهُ تعيينٌ بواقع فيه، نحو: مقعدٌ، ومصعدٌ، ومهبطٌ، ولما وجدَ فيه قعودٌ، أو صعودٌ، أو هبوطٌ، وما له تعيينٌ بمجاورةِ كَأَمَامَ، وخلفَ، وعرفهُ بعضهم بما له اسمٌ بسببِ أمرٍ لم يدخلَ في مسمّاهُ، [وهو يشملُ ما ذَكَرَ]^(٢)، وعلى كُلِّ منهما يخرجُ البيتُ، والدارُ، والقريةُ، والبلدُ [٧٠/ظ] والمدينةُ، والمسجدُ العرفيُّ، فإنَّها لا تجرُّ إِلا بفي ظاهرةٍ، فإنْ حذفَتْ فنصبُها على التَّوَسُّعِ، قاله

(١) شرح الحدود النحوية، ص ١٠٧.

(٢) سقطت من (ث).

بِالْلَفْظِ الدَّالِّ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاقِعِ فِيهِ، (بِتَقْدِيرِ) مَعْنَى (فِي) الدَّالَّةِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، (نَحْوَ: أَمَامَ)، وَهُوَ بِمَعْنَى قُدَّامَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ أَمَامَ الشَّيْخِ»، أَيْ: قُدَّامَهُ؛ (وَخَلْفَ)، وَهُوَ ضِدُّ قُدَّامَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ خَلْفَكَ»؛ (وَقُدَّامَ)، وَهُوَ مُرَادِفٌ لِأَمَامَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ قُدَّامَ الْأَمِيرِ»؛ (وَوَرَاءَ) بِالْمَدِّ، وَهُوَ مُرَادِفٌ لِخَلْفَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ وَرَاءَكَ»؛ (وَفَوْقَ)، وَهُوَ الْمَكَانُ الْعَالِي، تَقُولُ: «جَلَسْتُ

ابن مالك^(١) وجماعة، أو على المفعول به، قاله جماعة أيضاً، أو على الظرفية تشبيهاً بالمبهم، ورجحه شيخنا الرَّمْلِيُّ^(٢)، وغيره، ويستثنى من المبهم جانبٌ، وخارجٌ، وداخلٌ، وجوفٌ، وجهةٌ، ووجهٌ، وكنفٌ، ودزىٌّ، فهي كالمختص لأنه لا يقال: جلسْتُ جانبَ زيدٍ، بل يُقالُ في جانبِهِ، أو إلى جانبِهِ، وهكذا.

قوله: (بِالْلَفْظِ... إلخ) تقدّم ما فيه آنفاً، وكذا ما بعده، ولا يكون العاملُ فيه إلّا من جنسِهِ، فلا يُقالُ: جلسْتُ مقعدَ زيدٍ، قوله: (هو بمعنى قُدَّامَ) أي: مسمّاهما واحداً، فهو توطئةٌ لترادفهما المذكور بعده، قوله: (وهو مرادفٌ لـخلف) وقد يأتي بمعنى قُدَّامَ، ومنه: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [سورة الكهف: ٧٩]، الآية قوله: (وهو المكانُ العالي) وقد

(١) يُنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٩٦ - ٩٧.

(٢) هو محمد بن أحمد بن حمزة الرَّمْلِيُّ، فقيه، له: (نهاية المحتاج شرح المنهاج)، توفي سنة (١٠٠٤هـ). يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٣٢٨/٣، والأعلام ٧/٦، ومعجم المؤلفين ٢٥٥/٨.

فَوْقَ الْمِنْبَرِ»؛ (وَتَحْتَ)، وَهُوَ ضِدُّ فَوْقَ، نَحْوُ: «جَلَسْتُ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»؛ (وَعِنْدَ)، وَهُوَ لِمَا قَرُبَ مِنَ الْمَكَانِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ»، أَيْ: «قَرِيبًا مِنْهُ»؛ (وَمَعَ)، وَهُوَ اسْمٌ لِمَكَانٍ الْاجْتِمَاعِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ مَعَ زَيْدٍ»، أَيْ: مُصَاحِبًا لَهُ؛ (وَإِزَاءَ)، بِمَعْنَى

يُرَادُ بِهِ الْعُلُو فِي الرُّتْبَةِ، قَوْلُهُ: (وَهُوَ ضِدُّ فَوْقَ) مَكَانًا، أَوْ رُتْبَةً، كَمَا مَرَّ، قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ) بِكسْرِ أَوَّلِهِ، وَقَدْ يُفْتَحُ، وَقَدْ يُضْمُّ، فَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْفًا، أَوْ مَجْرورًا بِمِنْ خَاصَّةً، وَقَوْلُ الْعَوَامِ: جِئْتُ إِلَى عِنْدِكَ مِنَ اللَّحْنِ، قَوْلُهُ: (مِنْ الْمَكَانِ)^(١)، بَيَانٌ لِمَا أَيْ: لِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ، فَهِيَ وَقَدْ تَرَدَّدَ لِلزَّمَانِ، نَحْوُ: (إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى)^(٢)، قَوْلُهُ: (وَمَعَ) فَهِيَ اسْمُ ظَرْفٍ عَلَى الْأَصَحِّ، لَا حَرْفٌ كَمَا قِيلَ، وَيدُلُّ عَلَى اسْمِيَّتِهَا تَنَوُّيْنَهَا كَقَوْلِهِمْ: مَعًا، وَدُخُولُ مَنْ عَلَيْهَا كَقَوْلِهِمْ: ذَهَبَ مَنْ مَعَهُ، وَقُرِئَ: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ﴾^(٣) [سورة الأنبياء: ٢٤]، قَوْلُهُ: (وَهُوَ اسْمٌ لِمَكَانِ الْاجْتِمَاعِ) وَلِهَذَا صَحَّ الْإِخْبَارُ بِهَا عَنِ الذَّاتِ، ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [سورة محمد: ٣٥]، وَتُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى زَمَانِ الْاجْتِمَاعِ، نَحْوُ: (جِئْتُكَ مَعَ الْعَصْرِ) وَتُسْتَعْمَلُ [٧١/و] مُرَادِفَةً لِعِنْدَ، قَوْلُهُ: (وَإِزَاءَ) بِكسْرِ أَوَّلِهِ، وَالزَّايِ الْمَعْجَمَةِ، وَالْمَدُّ.

(١) يُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٢/٢٦٤.

(٢) حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ بِرَقْمِ (١٢٨٣)، ص ٢٣٨، وَمُسْلِمٌ فِي بَابِ الصَّبْرِ عَلَى الْمَصِيبَةِ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى بِرَقْمِ (٩٢٦)، ص ٣٣١.

(٣) قِرَاءَةُ «ذِكْرٌ»، لِيَحْيَى بْنِ يَعْمُرَ (ت ١٢٩هـ). يُنْظَرُ: مُخْتَصَرُ شَوَاذِ الْقُرْآنِ ٩١، وَمَشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٨٢/٢، وَإِعْرَابُ الْقِرَاءَاتِ الشَّوَاذِ ١٠٢/٢.

مُقَابِلَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ إِزَاءَ زَيْدٍ»، أَيُّ: مُقَابِلَهُ؛ (وَحِذَاءَ)، بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ، بِمَعْنَى قَرِيبًا، تَقُولُ: «جَلَسْتُ حِذَاءَ زَيْدٍ»، أَيُّ: قَرِيبًا مِنْهُ؛ (وَتَلْقَاءَ)، بِمَعْنَى إِزَاءَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ تَلْقَاءَ الْكُعْبَةِ»؛ (وَهُنَا)، بِضَمِّ الْهَاءِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ، اِسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ هُنَا»، أَيُّ: فِي الْمَكَانِ الْقَرِيبِ؛ (وَتَمَّ) بِفَتْحِ الثَّاءِ، اِسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ تَمَّ»، أَيُّ: فِي الْمَكَانِ الْبَعِيدِ؛ (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ الْمُبْهَمَةِ، نَحْوُ: يَمِينٍ وَشِمَالٍ وَمَا أَشْبَهُهُمَا.

قَوْلُهُ: (بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ)^(١) أَيُّ: مع كسرٍ أَوَّلِهِ المَهْمَلِ، قَوْلُهُ: (وَتَلْقَاءَ) بكسرِ المثناةِ الفوقيةِ أَوَّلَهُ، وسكونِ اللّامِ والمدِّ، وجميعُ هذه الظروفِ معربةٌ منصوبةٌ على الظرفيةِ [كما تقدّم]^(٢)، قَوْلُهُ: (بِضَمِّ الْهَاءِ... إلخ) ويجوزُ كسرُ الهاءِ وفتحُها مع تشديدِ النُّونِ فيهما، وهي اسمٌ مبنيٌّ مطلقًا، قَوْلُهُ: (بِفَتْحِ الثَّاءِ المثلثةِ)^(٣) وهي اسمٌ مبنيٌّ أيضًا، ويلحقُهما هاءُ التَّائِيثِ، فيقالُ ثَمَّةٌ، ولا تلحقُها تاءُ التَّائِيثِ [بخلافِ تَمَّ العاطفةِ]^(٤)، قَوْلُهُ نَحَوَ: (يَمِينٌ، وَشِمَالٌ، وَذَاتُ الْيَمِينِ وَذَاتُ الشِّمَالِ)، قَوْلُهُ: (وَمَا أَشْبَهَهَا) نَحَوَ: بَزِيدٍ، وَفَرَسُخٌ، وَمِيلٌ، وَمَجْلِسٌ، وَمَقْعَدٌ، وَمَرْمَى، وَمَسْعَى، وَمَنْزَلٌ، وَمَسْجَدٌ، بِالمعنى الشرعي لا العرفي.

(١) يتحدث عن (حِذَاءَ): «وَحِذَاءَ: بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ». شرح المقدمة الأجرومية، ص ١٠٧.

(٢) سقطت من (ت).

(٣) يتحدث عن (تَمَّ): «وَتَمَّ بِفَتْحِ الثَّاءِ المثلثةِ»، ص ١٠٨.

(٤) سقطت من (ث).

[الْحَالُ]
(بَابُ الْحَالِ)

(الْحَالُ هُوَ الْأَسْمُ) الْفَضْلَةُ (الْمَنْصُوبُ)

بَابُ الْحَالِ

مِنَ التَّحْوِيلِ بِمَعْنَى: الْإِنْتِقَالِ^(١)، فَأَلْفُهَا بَدَلٌ مِّنْ وَاوٍ، وَتُذَكَّرُ وَتَوُنَّثُ، وَهُوَ أَكْثَرُ^(٢)، وَقَدْ يُوْنَّثُ لَفْظُهَا فَيُقَالُ حَالَةٌ، قَوْلُهُ: (الْحَالُ)^(٣) أَي: الْإِصْطِلَاحِيَّةُ، هُوَ الْأَسْمُ: وَلَوْ تَأْوِيلًا، فَشَمَلَ الْجُمْلَةَ وَالظَّرْفَ، لِأَنَّهُمَا فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ، فَإِنَّ: جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ، فِي تَأْوِيلِ قَوْلِكَ مَقَارِنًا لَطُلُوعِ الشَّمْسِ، وَشَرَطَ الْجُمْلَةَ كَوْنُهَا خَبَرِيَّةً لَمْ تَصْدُرْ بِعِلْمِ اسْتِقْبَالٍ، مُرْتَبِطَةً بِوَاوِ ضَمِيرٍ، قَوْلُهُ: (الْفَضْلَةُ) أَي: شَأْنًا، أَوْ غَالِبًا، وَإِنْ تَوَقَّفَ صَحَةُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ كَمَا يَأْتِي، قَوْلُهُ: (الْمَنْصُوبُ)

(١) وَالتَّصَرُّفِ فِي الْأَصْلِ فِي مَتْنِ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ١٨.

(٢) لِسَانُ الْعَرَبِ ١٨٤/١١ (حَوْل).

(٣) قَالَ الْفَاكُهِيُّ (ت ٩٧٢هـ): «تَأْنِيْهُهَا أَفْصَحُ مِنْ تَذْكِيْرِهَا»، ص ١٠٩.

بِالْفِعْلِ وَشِبْهِهِ، (الْمُفَسِّرُ لِمَا أَنْبَهُم مِّنَ الْهَيَّاتِ)؛ أَيِ: الصِّفَاتِ
الَّلَّاحِقَةِ لِلذَّوَاتِ الْعَاقِلَةِ وَغَيْرِهَا، وَيَجِيءُ الْحَالُ مِّنَ الْفَاعِلِ نَصًّا،
(نَحْوَ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا)، فَ «رَاكِبًا» حَالٌ مِّنَ «زَيْدٍ»، وَ «زَيْدٌ»
فَاعِلٌ بِ «جَاءَ»؛ (وَ) مِّنَ الْمَفْعُولِ نَصًّا، نَحْوَ: (رَكِبْتُ الْفَرَسَ
مُسْرَجًا)، فَ «مُسْرَجًا» حَالٌ مِّنَ «الْفَرَسِ»، وَ «الْفَرَسُ» مَفْعُولٌ
بِ «رَكِبْتُ»؛ (وَ) مُحْتَمَلٌ لِأَن يَكُونَ مِّنَ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ، نَحْوَ:
(لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا)، فَ «رَاكِبًا» حَالٌ مُحْتَمَلَةٌ لِأَن تَكُونَ مِّنَ

لفظًا، أو تقديرًا، أو محلاً، قوله: (بالفعل) صريحًا، أو تأويلًا،
نحو: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [سورة هود: ٧٢] فإنه في تأويل أشير أو أنه.

قوله: (وشبهه) كاسم الفاعل، والمصدر، والظرف، لأنها تعمل
عمله، قوله: (أي الصفات اللاحقة للذوات) سواء كانت محسوسة،
أو لا، فدخل: [٨١/ظ] ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [سورة فاطر: ٣١]، ومات
زيدٌ مسلمًا، ونحو ذلك، وضابطها أن تقع في جواب كيف، قوله:
(من الفاعل) ولو بالظرف، نحو: زيدٌ في الدار قائمًا، فقائمًا حالٌ من
فاعل الظرف، قوله: (ومن المفعول) لم يقيده، فهو المفعول به،
ويشهد له المثال، وقد يُراد به الأعم، ولا ينافيه المثال لصحة مجيئها
من المنادى، نحو: يا ربنا منعمًا، [ومن المفعول معه، نحو: سرتُ
والنيلَ جاريًا]^(١) ومن المفعول المطلق، نحو: ضربتُ الضربَ شديدًا،
قوله: (ومحتملة... إلخ) ومنه: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [سورة التوبة:

(١) من حاشية (أ).

التَّاءِ الَّتِي هِيَ فَاعِلٌ «لَقِيَ» أَوْ مِنْ «عَبَدَ اللَّهَ» الَّذِي هُوَ مَفْعُولُ «لَقِيَ»؛ (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) مِنْ الْأَمْثِلَةِ. وَلَا يَجِيءُ الْحَالُ مِنْ الْمُبْتَدَأِ، وَيَجِيءُ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَجِيءُ مِنَ الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً»، وَمِنْ الْمَجْرُورِ بِالْمُضَافِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيُّبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [٤٩ سُورَةُ الْحُجُرَاتِ / آيَةُ: ١٢]، فَ «مَيْتًا» حَالٌ مِنْ «أَخِيهِ»، وَالْغَالِبُ أَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا مُشْتَقَّةً مُنْتَقَلَةً.

٣٦] كما في المغني^(١)، ومنها معًا، نحو: (لَقِيَتْهُ رَاكِبِينَ).

قَوْلُهُ: (وَلَا تَجِيءُ الْحَالُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ) هُوَ الْمَنْصُورُ، وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ وَفِي [مَجِيئِهَا]^(٢) مِنْ اسْمٍ كَانَ خِلَافًا، وَتَجِيءُ مِنَ الْخَبَرِ اتِّفَاقًا^(٣).

قَوْلُهُ: (وَمِنْ الْمَجْرُورِ بِالْمُضَافِ) إِنْ كَانَ بَعْضًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا مَثَلٌ، أَوْ كَبَعْضِهِ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ لَوْ حُذِفَ، نَحْوُ: ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [سُورَةُ النَّحْلِ: ١٢٣]، أَوْ عَلَمًا فِيهِ، نَحْوُ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [سُورَةُ يُونُسَ: ٤]، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ [فِي أَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ هُوَ الْعَامِلُ فِي] الْمُضَافِ عَلَى الصَّحِيحِ، قَوْلُهُ: (مُشْتَقَّةٌ) لِأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى حَدَثٍ وَصَاحِبِهِ، قَوْلُهُ: (مُنْتَقَلَةٌ) لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي اللَّازِمَةِ.

(١) ينظر: مغني اللبيب ٧٣٣/٢.

(٢) مطموسة في (أ).

(٣) يُنْظَرُ الْمَسْأَلَةُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٣٣٤/٢، تَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ بِشَرْحِ تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٢٢٤٣/٥، وَشَرْحُ الْأَجْرُمِيَّةِ (السَّنْهَوْرِي) ٥٦٧/٢، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٧/٤.

[شُرُوطُ الْحَالِ وَشُرُوطُ صَاحِبِهَا]

(وَلَا تَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً)، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ الْأَمْثِلَةِ مِنْ نَحْوِ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»، فَ «رَاكِبًا» حَالٌ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الرُّكُوبِ، وَمُنْتَقِلَةٌ غَيْرُ لَازِمَةٍ، وَوَاقِعَةٌ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَنَكِرَةٌ وَصَاحِبُهَا زَيْدٌ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ بِالْعِلْمِيَّةِ؛ وَقَدْ يَتَخَلَّفُ جَمِيعُ ذَلِكَ؛ فَمِنْ تَخَلُّفِ الْأَشْتِقَاقِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإَنْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ [٤ سُورَةُ النَّسَاءِ / الْآيَةُ: ٧١] فَ «ثُبَاتٍ» بِمَعْنَى مُتَفَرِّقِينَ حَالٌ جَامِدَةٌ؛ وَمِنْ تَخَلُّفِ الْإِنْتِقَالِ: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [٣٥ سُورَةُ فَاطِرٍ / الْآيَةُ: ٣١]، فَ «مُصَدِّقًا» حَالٌ لَازِمَةٌ غَيْرُ مُنْتَقِلَةٍ؛ وَمِنْ تَخَلُّفِ التَّنْكِيرِ: «جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ»،

قَوْلُهُ: (نَكِرَةٌ) لِأَنَّهَا كَالْخَبَرِ فِي الْأَصْلِ وَلِذَلِكَ كَانَتْ بَعْدَ [مَعْرِفَةٍ]^(١) وَلِذَلِكَ لَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً، لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ، قَوْلُهُ: (فَمِنْ تَخَلُّفِ الْأَشْتِقَاقِ) أَي: صُورَةٌ، وَإِلَّا فَهُوَ مُشْتَقٌّ بِالتَّأْوِيلِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ، قَوْلُهُ: (وَمِنْ تَخَلُّفِ الْإِنْتِقَالِ... إلخ) قَدْ يُقَالُ: عَدَمَ الْإِنْتِقَالِ لِقَرِينَةٍ خَارِجِيَّةٍ، وَهُوَ لَا يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهَا مُنْتَقِلَةً فِي ذَاتِهَا، [فَتَأْمَلْ]^(٢).

قَوْلُهُ: (وَمِنْ تَخَلُّفِ التَّنْكِيرِ) أَي: فِي الصُّورَةِ، وَإِلَّا فَهُوَ نَكِرَةٌ

(١) مَطْمُوسَةٌ فِي (أ).

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

ف «وَحْدَهُ» حَالٌ مَعْرِفِيٌّ، وَهُوَ بِمَعْنَى مُنْفَرِدًا؛ وَمِنْ تَخَلُّفِ وَقُوعِ
 الْحَالِ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ: «كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ؟»، ف «كَيْفَ» حَالٌ
 مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى تَمَامِ الْكَلَامِ؛ وَالْمُرَادُ بِتَمَامِ الْكَلَامِ أَنْ يَأْخُذَ الْمُبْتَدَأُ
 خَبْرَهُ وَالْفِعْلُ فَاعِلُهُ، سَوَاءٌ تَوَقَّفَ حُصُولُ الْفَائِدَةِ عَلَى الْحَالِ كَمَا
 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنِ﴾ ﴿٣٨﴾
 [٤٤ سُورَةُ الدُّخَانِ / الْآيَةُ: ٣٨]، أَمْ لَا؛ نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»؛

تأويلًا، كما أشار إليه، ولا حاجة لذكر هذه التَّحْقِيقَاتِ [٧٢و] لأنها
 موجودٌ فيها الشُّرُوطُ بِالتَّأْوِيلِ، قَوْلُهُ: (حَالٌ مَعْرِفِيٌّ) بفتح الميم،
 وسكون العين، وكسر الرَّاءِ مخففةً، أو بضمِّ الميم، وفتح العين،
 والرَّاءِ مثقلةً، والأوَّلُ أنسبُ بسياقِ الكلام، ومن هذا مجيءُ الحالِ
 معرفةً بآلِ مؤولةٍ بزيادتها، نحو: أدخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ، قَوْلُهُ:
 (وجاءوا الجماء الغفير)^(١) ومعرفةً بِالْعَلَمِيَّةِ، نحو: جاءت الخيلُ
 بدادًا، [بمعنى متبددة]^(٢)، فإنه علمٌ جنسٍ على التبدُّ، (كُفَّار) علمٌ
 للْفَجَرَةِ أَي: الفجور، قَوْلُهُ: (ومن تخلف وقوع... إلخ) أَي: في
 اللَّفْظِ، وإلا فهي متأخرةٌ في الرُّتْبَةِ، قَوْلُهُ: (فكيف: حال) أَي: هنا،
 وقد تأتي شرطًا غيرَ جازمٍ، أو استفهاميةً، أو بمعنى الكيفية، نحو:
 (انظر كيف صنع زيد).

قَوْلُهُ: (سواءٌ توقَّف... إلخ) كان المناسبُ لسياقِ الكلامِ إيرادَ

(١) لم أجد هذا النصَّ في شرح المقدمة الأجرومية.

(٢) سقطت من (ت).

وَمِنْ تَخَلَّفٍ تَعْرِيفٍ صَاحِبِ الْحَالِ: «وَصَلَّى وَرَاءَهُ رَجُلٌ قِيَامًا»،
وَالْمُرَادُ بِصَاحِبِ الْحَالِ مَنْ الْحَالُ وَصِفَتْ لَهُ فِي الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى
أَنَّ «رَاكِبًا» فِي قَوْلِنَا: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا» وَصِفَتْ لِزَيْدٍ فِي الْمَعْنَى.



هذه على كونها فضلة، وهو بالنظر، للأصل فيها، قوله: (وَمِنْ تَخَلَّفٍ
تعريف صاحب الحال... إلخ) قد يقال كما في المبتدأ: إِنَّ النكرة
إِذَا عَمَّتْ، أَوْ خَصَّتْ جَاءَتِ الْحَالُ مِنْهَا، كما يصحُّ الابتداء، وقد
صرّحوا بذلك، نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ﴾ [سورة فصلت: ١٠]، وما هنا
من ذلك بجعل تنوين رجالٍ للتعظيم، وبما قرّرناه عُلِمَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْءٌ
مِمَّا ذَكَرَهُ مِنَ التَّخَلُّفَاتِ فَرَاغَهُ.

تنبيه:

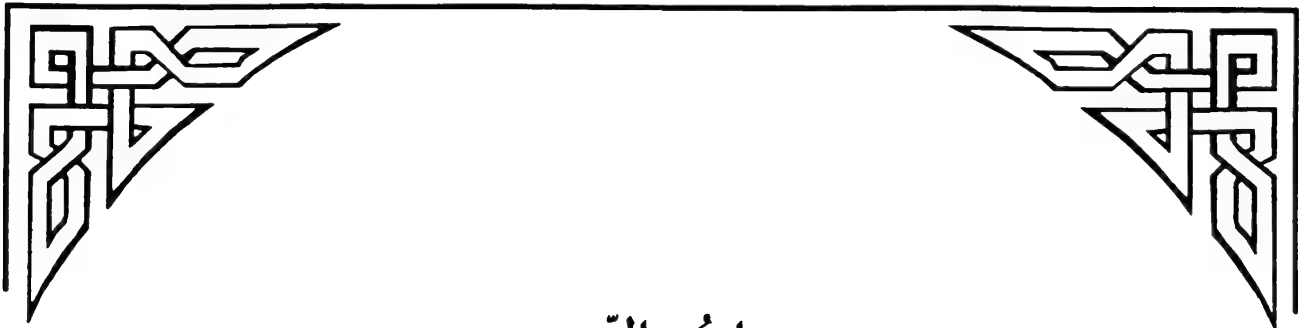
قَدْ تَتَعَدَّدُ الْحَالُ لَوَاحِدٍ وَلِمَتَعَدِّدٍ، وَيَجُوزُ فِي الْمَتَعَدِّدِ تَأْخِيرُ
الجميع إِذَا أَمِنَ اللَّبَسَ، وَإِلَّا جَعَلَتْ كُلُّ حَالٍ تَالِيَةً لَصَاحِبِهَا، وَقَدْ
تَكُونُ فِي الْمَفْرَدِ مُتَدَاخِلَةً إِنْ كَانَتْ مِنْ ضَمِيرٍ مَا قَبْلَهَا.



[التَّمْيِيزُ]
(بَابُ التَّمْيِيزِ)

أَيُّ: التَّفْسِيرِ.

(التَّمْيِيزُ، هُوَ: الْأَسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ لِمَا أَنْبَهُمْ مِنْ
الذَّوَاتِ) وَمِنْ النَّسَبِ، فَالثَّانِي (نَحْوَ قَوْلِكَ:



بَابُ التَّمْيِيزِ

بمعنى: المميّز، اسمُ فاعلٍ، وهو لغةٌ: التفضيلُ، والتَّيْيِينُ،
والتَّفْرِيقُ، والتَّفْسِيرُ، كما ذكره^(١)، واقتصرَ عليه مراعاةً لكلامِ
المصنّف، قوله: (الاسمُ) أَي: الصَّريحُ، قوله: (المنصوبُ) بما سبقه
من فعلٍ أو شبهه، [٧٢/ظ] أو مميّزه كما سيذكره، قوله: (المفسّر...
إلخ) أَي: على معنى، ويجوزُ إظهارُها، إلّا في تمييزِ العددِ، والحوّلِ
عن الفاعلِ أو المفعولِ، قوله: (أو من النسبِ) بكسرِ التَّوْنِ، جمعُ
نسبةٍ، ولم يذكره المصنّفُ اقتصاراً على الأظهرِ، أو اكتفاءً عنه

(١) أي كما ذكر هذه الأخيرة (التفسير).

تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَتَفَقَّأَ؛ أَي: أُمْتَلَأَ، (بَكْرٌ شَحْمًا، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا)؛ فَ «عَرَقًا» تَمَيِّزٌ لِإِبْهَامِ نِسْبَةِ التَّصَبُّبِ إِلَى زَيْدٍ، وَ«شَحْمًا» تَمَيِّزٌ لِإِبْهَامِ نِسْبَةِ التَّفَقُّؤِ إِلَى بَكْرٍ، وَ «نَفْسًا» تَمَيِّزٌ لِإِبْهَامِ نِسْبَةِ الطَّيْبِ إِلَى مُحَمَّدٍ؛ وَأَصْلُ الْكَلَامِ: «تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ»، وَ«تَفَقَّأَ شَحْمُ بَكْرٍ»، وَ«طَابَتْ نَفْسُ مُحَمَّدٍ»؛ فَحَوَّلَ الْإِسْنَادُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَحَصَلَ إِبْهَامٌ فِي النِّسْبَةِ، فَجِئَ بِالْمُضَافِ الَّذِي كَانَ فَاعِلًا وَجُعِلَ تَمَيِّزًا، وَالْبَاعِثُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ

بالمثال، أو لدخوله في الذوات، لأنَّ النسبة تتعلق بها على الأصحَّ عند النُّحَاةِ^(١)، لأنَّ قولَكَ (طَابَ زَيْدٌ)^(٢) أصله: طَابَ شَيْءٌ زَيْدٌ، فَإِنَّ الذَّاتَ مَقْدَرَةً، وَ(نَفْسًا) تَمَيِّزٌ لِدَلَالَةِ الشَّيْءِ، قَوْلُهُ: (فَالثَّانِي) الَّذِي هُوَ تَمَيِّزُ النِّسْبَةِ، وَقَدَّمَهُ لِأَصَالَةِ الْعَمَلِ فِي عَامِلِهِ، قَوْلُهُ: (تَصَبَّبَ) أَي: تَحَدَّرَ، قَوْلُهُ: (عَرَقًا) أَي: مِنْ جِهَةِ الْعَرَقِ، أَوْ مِنَ الْعَرَقِ، قَوْلُهُ: (وَأَصْلُ الْكَلَامِ) أَي: تَقْدِيرُهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُحَوَّلًا، قَوْلُهُ: (عَنِ الْمُضَافِ) الَّذِي هُوَ الْفَاعِلُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ، وَقَدْ يَكُونُ مُحَوَّلًا عَنِ الْمُضَافِ الْمَفْعُولِ، نَحْوُ: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [سورة القمر: ١٢]، وَالْأَصْلُ: فَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ، فَعَمَلَ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ، [وَقَدْ يَكُونُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا سَنَأْتِي عَلَيْهَا]^(٣).

(١) يُنْظَرُ فِي حُدَّة: شَرْحُ الْحُدُودِ التَّحْوِيَّةِ، ص ١١٥.

(٢) يُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٣٧٧/٢.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

ذَكَرَ الشَّيْءِ مُبْهَمًا ثُمَّ ذَكَرَهُ مُفَسَّرًا أَوْقَعَ فِي النَّفْسِ، وَالنَّاصِبُ
لِلتَّمْيِيزِ فِي هَذِهِ الْأُمُثِلَةِ هُوَ الْفِعْلُ الْمُسْنَدُ إِلَى الْفَاعِلِ؛ (و) مِثَالُ
الْأَوَّلِ: أَغْنِي تَمْيِيزَ الذَّوَاتِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (أَشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ
غُلَامًا، وَمَلَكَتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً)، فَ «غُلَامًا» تَمْيِيزٌ لِلْإِبْهَامِ الْحَاصِلِ
فِي ذَاتِ عِشْرِينَ، وَ«نَعْجَةً» تَمْيِيزٌ لِلْإِبْهَامِ الْحَاصِلِ فِي ذَاتِ
تِسْعِينَ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَعْدَادِ مُبْهَمَةٌ لِكُونِهَا صَالِحَةً لِكُلِّ مَعْدُودٍ،
وَمِنْهُ تَمْيِيزُ الْمَقَادِيرِ كَ «رِطْلٍ زَيْتًا»، وَ«قَفِيزٍ بُرًّا»، وَ«شِبْرِ أَرْضًا»،

قَوْلُهُ: (أَوْقَعَ) أَي: أَشَدُّ وَقُوعًا وَتَمَكُّنًا، قَوْلُهُ: (أَغْنِي تَمْيِيزَ
الذَّاتِ) وَيَسْمَى: تَمْيِيزُ الْمَفْرَدِ، وَمِنْهُ مَا دَلَّ عَلَى تَعَجُّبٍ، نَحْوُ: اللَّهُ دَرْدُ
فَارِسًا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(١): إِنَّ هَذَا مِنْ تَمْيِيزِ النَّسْبَةِ، وَرُجِّحَ وَهُوَ لَيْسَ
مَحُولًا عَنْ شَيْءٍ، [وَمِثْلُهُ: امْتَلَأَ الْإِنَاءَ مَاءً]^(٢).

قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَي: مِنْ هَذَا الْقِسْمِ، تَمْيِيزُ الْمَقَادِيرِ، وَهِيَ مَا
دَلَّتْ عَلَى كَمٍّ مَتَّصِلٍ، وَالْأَعْدَادُ مَا دَلَّتْ عَلَى كَمٍّ مُنْفَصِلٍ، وَمِنْهَا تَمْيِيزُ
كَمٍّ، لِأَنَّهَا كِنَايَةٌ عَنْ عَدَدٍ مُجْهُولٍ جَنْسًا وَمَقْدَارًا، وَهِيَ إِمَّا اسْتِفْهَامِيَّةٌ
لِلسُّوَالِ عَنْ كَمِّيَّةِ الشَّيْءِ، وَتَمْيِيزُهَا يَكُونُ مَنْصُوبًا مَفْرَدًا أَبَدًا، وَيَجُوزُ
جَرُّهُ إِنْ جَرَتْ بِالْحَرْفِ، نَحْوُ: كَمَّ عَبْدًا مَلَكَتْ، وَبِكُمْ دِينَارًا اشْتَرَيْتَ؟
وَالجَارُّ لَهُ مِنْ مَقْدَرَةٍ، وَتَمْيِيزُهَا مُجْرُورٌ دَائِمًا مَفْرَدًا تَمْيِيزُ الْمَائَةِ [٧٣/و]
فَمَا فَوْقَهَا أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ الْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا، نَحْوُ: كَمَّ عَبْدٍ مَلَكَتْ؟
أَوْ كَمَّ عِبِيدٍ مَلَكَتْ؟

(١) يُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٣٧٨/٢ - ٣٧٩.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ث)، وَ(ج).

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ وَالنَّاصِبُ لِلتَّمْيِيزِ بَعْدَ الْأَعْدَادِ وَالْمَقَادِيرِ مَا دَلَّ عَلَى عَدَدٍ أَوْ مِقْدَارٍ؛ (و) قَوْلُهُ: (زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبَا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا) لَيْسَ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قِسْمِ تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى ذِكْرِ الْعَدَدِ، وَشَرُطُ نَصْبِ التَّمْيِيزِ الْوَاقِعِ بَعْدَ أَسْمِ التَّفْضِيلِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى كَمَا فِي هَذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ جِئْتَ مَكَانَ أَسْمِ التَّفْضِيلِ بِفِعْلِ وَجَعَلْتَ التَّمْيِيزَ فَاعِلًا، وَقُلْتَ: «زَيْدٌ كَرُمَ أَبُوهُ وَجَمَلُ وَجْهُهُ» لَصَحَّ، وَإِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُمَا مِنْ بَابِ تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ لِأَنَّ الْأَصْلَ: «أَبُو زَيْدٍ أَكْرَمُ مِنْكَ»، وَ«وَجْهُهُ أَجْمَلُ مِنْكَ»، فَحَوَّلَ الْإِسْنَادُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَجُعِلَ الْمُضَافُ تَمْيِيزًا، فَصَارَ «زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبَا» وَ«أَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا»؛ فَ «زَيْدٌ» مُبْتَدَأٌ، وَ«أَكْرَمُ» خَبَرُهُ، وَ«مِنْكَ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ «أَكْرَمُ»، وَ«أَبَا» مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ،

قَوْلُهُ: (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) وَمِنْهُ يُعَدُّ مَا دَلَّ عَلَى مِمَاثِلَةٍ، نَحْوُ:

﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [سورة الكهف: ١٠٩] وَعَلَى غَيْرِيَّةٍ، نَحْوُ: (إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا أَبَلًا)^(١)، قَوْلُهُ: (مَا دَلَّ عَلَى عَدَدٍ أَوْ مِقْدَارٍ) كَعَشْرِينَ، وَرَطْلٍ، وَشِبْرٍ، وَنَحْوَهَا، قَوْلُهُ: (وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُتَقَدَّمَ... إلخ) وَقَدْ يَعْتَذَرُ بِأَنَّهُ لَخَفَائِهِ عَلَى الْمُبْتَدِئِ جَعَلَهُ قِسْمًا بِرَأْسِهِ وَأَخْرَهُ، قَوْلُهُ: (وَأَبَا مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ)، وَالنَّاصِبُ لَهُ وَلَمَّا بَعْدَهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ.

(١) يُنْظَرُ: الْأَصُولُ فِي النُّحُو ٢٤٨/١.

و«أَجْمَلُ» مَعْطُوفٌ عَلَى «أَكْرَمُ»، وَ«مِنْكَ» مُتَعَلِّقٌ بِ«أَكْرَمُ»،
و«وَجْهًا» تَمْيِيزٌ.

[شُرُوطُ التَّمْيِيزِ]

(وَلَا يَكُونُ) التَّمْيِيزُ (إِلَّا نَكْرَةً) خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ، وَلَا حُجَّةَ
لَهُمْ فِي قَوْلِهِ: وَطَبَّتِ النَّفْسَ، لِإِمْكَانِ حَمْلِ «أَلْ» عَلَى الزِّيَادَةِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً)^(١) اِقْتِصَارًا عَلَى أَقْلٍ مَا يَكْفِي فِي
حَصُولِ الْمَقْصُودِ كَالْحَالِ، لَكِنْ يَخَالِفُهَا فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا جَامِدًا
غَالِبًا فَلَا يَرُدُّ: اللَّهُ دَرُّهُ فَارْسًا، وَلَا يَقَعُ جَمْلَةً وَلَا شَبْهَهَا، وَلَا يَجُوزُ
تَقْدِيمُهُ عَلَى مُمَيِّزِهِ، وَلَا عَلَى عَامِلِهِ مَطْلَقًا، وَمَنْعَ الْجُمْهُورِ وَقَوَعُهُ
مُؤَكَّدًا، فَلَا يَفْسِّرُ بِنِسْبَةٍ، وَلَا ذَاتٍ وَجُوزَهُ بَعْضُهُمْ، كَقَوْلِ أَبِي
طَالِبٍ^(٢):

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

وَالْجُمْهُورُ أَنَّهُ مُؤُولٌ، قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ) أَي: خَالَفَتْهُمْ
خِلَافًا، أَوْ حَالَةً كُونِي مَخَالَفًا، أَوْ اللَّامَ لِلتَّأْكِيدِ، قَوْلُهُ: (وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ)

(١) أَي التَّمْيِيزُ.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ. الشَّاهِدُ فِيهِ: وَرُودُ التَّمْيِيزِ مُؤَكَّدًا لَا رَافِعًا لِلِإِبْهَامِ فِي «دِينًا». يُنْظَرُ:
شَرْحُ دِيوَانِ أَبِي طَالِبٍ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ خَلِيلُ الْخَطِيبِ، طَنْطَا - مِصْرَ ١٩٥١م،
وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ وَعُدَّةِ الْلَاظِفِ، ص ٧٨٨، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ ٩٦/٢،
خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٧٦/٢، ٣٩٧/٩، الْمَعْجَمُ الْمَفْصَلُ فِي شَوَاهِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، إِعْدَادُ:
د.إِمِيلُ بَدِيعُ يَعْقُوبَ، ط ١، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بَيْرُوتَ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ٦٦/٨.

أي: للكوفيين في جوازه تعريفه بذلك البيت، لإمكان حمله على أن أل زائدة، وبعض النسخ فيها جميع البيت، وهو قول رشيد بن شهاب الشكري، وأصله أن قبيلته: قتل عمراً، وكان قيس حميماً له، فأراد الأخذ بثأره، [فلما رأى ذوات تلك القبيلة، أو أكابرهم أعرض عن أخذ الثأر]^(١)، وتسلى عن عمرو، فأنشده ابن شهاب، [المذكور]^(٢) بقوله^(٣):

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو [٧٣/ظ]



(١) سقطت من (ت).

(٢) سقطت من (ج).

(٣) الشاهد من الطويل، والصحيح أن اسم الشاعر راشد كما في المفضليات، ص ٣١٠. والشاهد فيه: أراد: وطبت نفساً لأنه تميز، والتميز لا يعرف. يُنظر: المفضليات، ص ٣١٠، وشرح المفضليات، ص ٦١٥، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ١٥٣.

[الاستثناء]

(بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ)

وَهُوَ الْإِخْرَاجُ

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

مِنَ الثَّانِي بِمَعْنَى: الْعُطْفُ، نَحْوَ: ثَبِتُ الْحَبْلَ إِذَا عَطَفْتُ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضِهِ، أَوْ بِمَعْنَى الصَّرْفِ، نَحْوَ: [صَرَفَ] ^(١) عَنَانَ الدَّابَّةِ: صَرَفَهَا عَنْ مَقْصُودِهَا ^(٢)، قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْإِخْرَاجُ... إلخ) قَالَ السَّعْدُ ^(٣): يَطْلُقُ الِاسْتِثْنَاءُ عَلَى أَرْبَعَةِ أُمُورٍ: عَلَى إِخْرَاجِ زَيْدٍ، وَعَلَى

(١) سَقَطَتْ مِنْ (أ).

(٢) لِسَانُ الْعَرَبِ ١١٥/١٤ (ثَنِي).

(٣) هُوَ مَسْعُودُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّفْتَازَانِيّ، الْإِمَامُ الْبَلَاغِيّ، لَهُ: شَرْحُ الْمَخْتَصَرِ وَالْمَطْوَلِ فِي شَرْحِ تَلْخِيصِ الْمِفْتَاحِ، تُوْفِيَ سَنَةَ ٧٩٢ هـ. يُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ: الْبَدْرُ الطَّالِعُ بِمَحَاسِنِ مِنْ بَعْدِ الْقُرْنِ السَّابِعِ، لِمَحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الشُّوكَانِيِّ (ت ١٢٥٠ هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ حَسَنٌ حَلَّاقٌ، ط ١، دَارُ ابْنِ كَثِيرٍ، دِمَشْقُ وَبَيْرُوتُ ١٤٢٧ هـ/٢٠٠٦ م، ٣٠٣/٢، وَالْأَعْلَامُ ٢١٩/٧.

ب «إِلَّا» أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ فِي الْكَلَامِ السَّابِقِ.

(وَحُرُوفُ الْأَسْتِثْنَاءِ)؛ أَي: أَدَوَاتِهِ، (ثَمَانِيَّةٌ) وَسَمَّاهَا حُرُوفًا تَغْلِيْبًا، (وَهِيَ) فِي الْحَقِيقَةِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ: حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ،

زَيْدٍ الْمَخْرُجُ، وَعَلَى لَفْظِ زَيْدٍ الْمَذْكُورِ بَعْدَ إِلَّا، وَعَلَى مَجْمُوعِ زَيْدٍ، وَإِلَّا وَبِهَذِهِ الْاِعْتِبَارَاتِ، اخْتَلَفَتِ الْعِبَارَاتُ فَيَحْمَلُ فِي كُلِّ مَحَلٍّ عَلَى مَا يُنَاسِبُهُ^(١)، وَالْمُنَاسِبُ فِي التَّرْجُمَةِ هُنَا: اللَّفْظُ، لِأَنَّهُ الْمَنْصُوبُ، فَفِي كَلَامِ الشَّارِحِ تَسَامُحٌ، قَوْلُهُ: (بِإِلَّا... إلخ) خَرَجَ بِهِ الْبَدَلُ، وَالصَّفَةُ، وَالشَّرْطُ، وَالْغَايَةُ، وَنَحْوُهَا، وَالْأَخَوَاتُ النَّظَائِرُ، قَوْلُهُ: (مَا لَوْلَاهُ) أَي: شَيْءٌ لَوْلَا الْإِخْرَاجُ لَدَخَلَ ذَلِكَ الشَّيْءُ فِي حُكْمِ الْكَلَامِ قَبْلَهُ حَقِيقَةً، أَوْ حَكْمًا، فَشَمَلَ الْمَنْقَطَعَ، قَوْلُهُ: (ثَمَانِيَّةٌ) أَي: عَلَى الْمَذْكُورِ هُنَا، وَبَقِيَ مِنْهَا: لَيْسَ، وَلَا يَكُونُ، وَهُمَا قَلِيلٌ، فَهُوَ قِسْمٌ رَابِعٌ، وَفِي الْحَقِيقَةِ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ سِتَّةٌ فَقَطْ، لِأَنَّ سَوَى بَلَاغَاتِهَا وَاحِدٌ، قَوْلُهُ: (وَسَمَّاهَا حُرُوفًا تَغْلِيْبًا) أَي: غَلَبَ إِلَّا لَكُونِهَا الْأَصْلُ فِي عَمَلِ هَذَا الْبَابِ عَلَى غَيْرِهَا، عَلَى أَنَّ سَبْيُوهُ يُطْلَقُ الْحَرْفَ عَلَى الْاسْمِ وَالْفِعْلِ^(٢)، فَلَا تَغْلِيْبَ، قَوْلُهُ: (حَرْفٌ)^(٣) بِاتِّفَاقٍ صَوَابٍ الْعِبَارَةُ حَرْفٌ

(١) يُنْظَرُ: الْمَطْوَلُ شَرْحُ تَلْخِيصِ الْمِفْتَاحِ، لِسَعْدِ الدِّينِ التَّفْتَازَانِيِّ (ت ٧٩٢هـ)، ط ١، دَارُ إِحْيَاءِ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ٣٨٤.

(٢) يُنْظَرُ الْكِتَابُ ١/١٢، ٤٢٠، ٢٦٠/٣، عَلَى أَنَّ الْحَرْفَ جَاءَ لِمَعَانٍ أُخْرَى لَتَدَلَّ عَلَى الْقِرَاءَةِ وَالظَّرْفِ وَحَرْفِ الْهَجَاءِ وَالصَّوْتِ. يُنْظَرُ: حُرُوفُ الْمَعَانِي فِي مَعْجَمِ لِسَانِ الْعَرَبِ، يُوْحَنَّا مِيرْزَا خَامِسَ، رِسَالَةُ مَا جَسْتِيرَ مِنْ جَامِعَةِ تَكْرِيتَ، ص ١٤ - ١٧.

(٣) أَي: (إِلَّا).

وَهُوَ (إِلَّا)؛ وَاسْمٌ بِاتِّفَاقٍ، (وَ) هُوَ (غَيْرٌ، وَسَوَى) كَرِضًا،
(وَسَوَى) كَهْدَى، (وَسَوَاءً) كَسَمَاءٍ؛ وَمُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْفِعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ،
(وَ) هُوَ (خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا).

وَلِلْمُسْتَثْنَى بِهَذِهِ الْأَدَوَاتِ حَالَاتٌ:

.....
لا غيرٌ، واسمٌ لا غيرٌ، لأنَّ لفظَ الاتفاقِ صريحٌ في أنَّ في غيره
خلافًا، وليسَ كذلك بل معناه: أنَّه يجوزُ أن يستعملَ فعلًا، وإن
يستعملَ حرفًا، كما أشارَ إليه بلفظِ التَّردُّدِ، وليسَ في كونه فعلًا، أو
حرفًا، قولانِ مثلاً فتأمل، قوله: (وهو إلا) قدَّما لأنها الأصلُ في
الاستثناءِ كما مرَّ، وعملَ غيرها [٧٤و] بحمليهِ عليها، وقدَّم بعدها
الأسماءَ لشرفِها، وهذانِ القسمانِ يقعُ بعدها الاستثناءُ المتَّصلُ
والمنقطعُ ولا يقعُ المنقطعُ بعدِ الثَّالثِ، [ولا بعدَ ليسَ، ولا
يكونُ] (١).

قوله: (وَسَوَاءٌ كَسَمَاءٍ)، و(سَوَاءٌ) كِبَاءٌ، قوله: (ومتَرَدِّدٌ... إلخ)
محلُّه في، خلا، وعدا، أنَّ تجرُّدًا عن ما، وإلَّا فهما فعلانِ ليسَ
غيرُ، ولا تقتَرَنُ حاشا بما، قوله: (بهذه الأدواتِ) مِن حيثُ مجموعُها
لا كلُّ فردٍ منها، قوله: (حالاتُ) أي: باعتبارِ التَّغليبِ، وإلَّا فليسَ
للمستثنى بغيرِ، وسوى إلَّا حالةٌ واحدةٌ، وليسَ للمستثنى بخلا،
وعدا، وحاشا، إلَّا حالتانِ.

(١) سقطت من (ث)، و(ج).

[حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا]

فَالْمُسْتَثْنَى بِ «إِلَّا» يُنْصَبُ (وَإِذَا كَانَ الْكَلَامُ) قَبْلَهَا
 (تَامًا مُوجِبًا)، وَالْمُرَادُ بِ «الَّتَام» أَنْ يُذْكَرَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ،
 وَالْمُرَادُ بِ «الْمُوجِبِ» بَفَتْحِ الْجِيمِ: مَا لَا يَسْبِقُهُ نَفْيٌ وَلَا شِبْهُهُ،
 وَذَلِكَ (نَحْوَ قَوْلِكَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) فَ «قَامَ» فِعْلٌ مَاضٍ،
 وَ «الْقَوْمُ» فَاعِلٌ، وَ «إِلَّا» حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ، وَ «زَيْدًا» مَنْصُوبٌ بِإِلَّا عَلَى
 الِاسْتِثْنَاءِ؛ (وَ) مِثْلُهُ: (خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا) فَ «خَرَجَ» فِعْلٌ
 مَاضٍ، وَ «النَّاسُ» فَاعِلٌ، وَ «إِلَّا» حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ، وَ «عَمْرًا» مَنْصُوبٌ
 بِإِلَّا عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ؛ وَالِاسْتِثْنَاءُ فِي هَذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ مِنْ كَلَامٍ تَامٍ

قَوْلُهُ: (يُنْصَبُ وَجُوبًا) عَلَى الْأَصَحِّ، وَفِيهِ لُغَةٌ بِالْبَدَلِيَّةِ، وَخَرَجَ
 عَلَيْهَا آيَةٌ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة البقرة: ٢٤٩] وَسِوَاءُ فِي ذَلِكَ
 الِاسْتِثْنَاءِ الْمَتَّصِلُ وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ، وَالْمَنْقَطَعُ وَهُوَ الْمَجَازُ، قَوْلُهُ: (قَبْلَهَا)
 الْوَجْهَ إِسْقَاطُهُ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَقْدِيمِهِ وَتَأْخِيرِهِ فِي الْمَتَّصِلِ وَالْمَنْقَطَعِ،
 نَحْوَ: قَامَ إِلَّا زَيْدًا، أَوْ إِلَّا حَمَارُ الْقَوْمِ، وَنَحْوَ: إِلَّا زَيْدًا أَوْ، إِلَّا
 حَمَارًا، قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ قَبْلَهَا رَتْبَةً، قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِالتَّامِ) كَذَا
 فِي نَسْخَةٍ، وَالْأَوْجَهُ بِالتَّامِ، [كَمَا فِي نَسْخَةٍ أُخْرَى] (١).

قَوْلُهُ: (مَنْصُوبٌ بِإِلَّا) أَي: عَلَى الرَّاجِحِ مِنْ أَوْجِهٍ ثَمَانِيَةٍ، وَقِيلَ
 مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ بِوَاسِطَةِ إِلَّا.

(١) سقطت من (ت).

مُوجِبٌ؛ أَمَّا كَوْنُهُ «تَامًا»، فَلِذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَهُوَ «الْقَوْمُ» فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ، وَ«النَّاسُ» فِي الْمِثَالِ الثَّانِي؛ وَأَمَّا كَوْنُهُ «مُوجِبًا»، فَلِأَنَّهُ لَمْ يُسَبِّقْ بِنَفْيٍ وَلَا شِبْهِهِ. (وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ) الَّذِي قَبْلَ «إِلَّا» (مَنْفِيًّا)، بِأَنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ نَفْيٌ، وَكَانَ (تَامًا)، بِأَنْ ذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ (جَازَ فِيهِ)؛ أَيٌ: فِي الْمُسْتَثْنَى، (الْبَدَلُ) مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، سَوَاءً كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا، (وَ) جَازَ فِيهِ أَيْضًا (النَّصْبُ) بِـ «إِلَّا» (عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ)، بِالرَّفْعِ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْقَوْمِ؛ وَيَجِبُ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ اتِّصَالُهُ بِضَمِيرِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، وَهُوَ هَهُنَا مُقَدَّرٌ، وَتَقْدِيرُهُ: إِلَّا زَيْدٌ مِنْهُمْ. (وَ) يَجُوزُ (إِلَّا زَيْدًا) بِالنَّصْبِ عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ، وَنَحْوَ قَوْلِكَ: «مَا مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ

قَوْلُهُ: (الَّذِي قَبْلَ إِلَّا فِيهِ) مَا تَقَدَّمَ، قَوْلُهُ: (جَازَ فِيهِ) الْبَدَلُ وَهُوَ أَجُودُ مَرْفُوعًا أَوْ لَا وَهَذَا فِي الْأَسْتِثْنَاءِ الْمُتَّصِلِ، وَإِلَّا تَعَيَّنَ النَّصْبُ مُطْلَقًا، قَوْلُهُ: (مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ) أَيٌ: مِنْ لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ، نَحْوُ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يِعْبَأُ بِهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لِأَنَّ مِنَ الْبَاءِ الزَّائِدَتَيْنِ وَلَا، [٧٤/ظ] الْجَنَسِيَّةَ لَا تَعْمَلُ فِي مَعْرِفَةٍ، فَيَتَعَيَّنُ رَفْعُ: اللَّهُ، وَزَيْدٌ، وَنَصْبُ شَيْئًا، قَوْلُهُ: (وَتَجِبُ... إلخ) هُوَ مَرْجُوحٌ، لِأَنَّ الرِّبْطَ الَّذِي وَجَبَ الضَّمِيرَ فِي الْبَدَلِ لِأَجْلِهِ مَوْجُودٌ هُنَا بِدُونِهِ، لِأَنَّ إِخْرَاجَ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ بِإِلَّا يُوجِبُ أَنَّهُ بَعْضُهُ، وَلَيْسَتْ الْمَخَالَفَةُ بِالنَّفْيِ وَالْإِبْطَاتِ الَّتِي لَا تَوْجُدُ إِلَّا فِي الْأَسْتِثْنَاءِ مَانِعَةً مِنَ الْبَدَلِيَّةِ، لَافْتِقَارِ الْحَرْفِ لِذَلِكَ.

إِلَّا زَيْدٌ» بِالْجَرِّ عَلَى الْبَدَلِ، وَ«إِلَّا زَيْدًا» بِالنَّصْبِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، وَنَحْوُ: «مَا رَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا» بِالنَّصْبِ لَا غَيْرَ، سَوَاءٌ جَعَلْتَهُ بَدَلًا مِنْ الْمَنْصُوبِ أَوْ مَنْصُوبًا بِـ «إِلَّا» عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، وَيُظْهَرُ أَثَرُ الْاِخْتِمَالَيْنِ فِي النَّاصِبِ لَهُ مَا هُوَ، وَفِي تَقْدِيرِ الضَّمِيرِ وَعَدَمِهِ؛ فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا فَالنَّاصِبُ لَهُ «رَأَيْتُ» مُقَدَّرًا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرَّرِ الْعَامِلِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ وَيَجِبُ تَقْدِيرُ الضَّمِيرِ مَعَهُ عَلَى مَا مَرَّ؛ وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ يَكُونُ النَّاصِبُ لَهُ «إِلَّا» عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ ضَمِيرٍ. (وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا)، بِأَنْ لَمْ يُذَكَّرِ الْمُسْتَثْنَى

قوله: (وهو الصحيح)^(١) وهو قول الجمهور.

قوله: (ويجب)^(٢) تقدير الضمير على المرجوح السابق، قوله: (على الصحيح) وهو الراجح كما مر، قوله: (ناقصًا) بأن فقد منه

(١) شرح المقدمة الأجرومية ص ١١٥.

(١) إِنَّ نَاصِبَهُ هُوَ (إِلَّا) وَهُوَ مَذْهَبُ سَيُوبِهِ وَالْمَبْرَدِ وَابْنِ مَالِكٍ.

(٢) إِنَّ النَّاصِبَ مَا قَبْلَ (إِلَّا) مِنْ فِعْلٍ أَوْ غَيْرِهِ بِتَعْدِيَةِ (إِلَّا) قَالَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ.

(٣) إِنَّ مَا قَبْلَ (إِلَّا) مُسْتَقْلًا وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ.

(٤) إِنَّ النَّاصِبَ (أُسْتِثْنَى) مُضْمَرًا بَعْدَ (إِلَّا) حَكَاهُ السَّيرَافِيُّ عَنِ الْمَبْرَدِ وَالزَّجَّاجِ.

(٥) إِنَّ النَّاصِبَ (أَنْ) مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ (إِلَّا) حَكَاهُ السَّيرَافِيُّ عَنِ الْكَسَائِيِّ.

(٦) إِنَّ النَّاصِبَ (إِنْ) الْمَكْسُورَةُ الْمَخْفُفَةُ مَرَكَّبًا مِنْهَا وَمِنْ (لَا) وَ(إِلَّا) حَكَاهُ السَّيرَافِيُّ أَيْضًا عَنِ الْفَرَّاءِ.

(٧) إِنَّ النَّاصِبَ لَهُ مَخَالَفَتُهُ لِلْأَوَّلِ، وَنَقَلَ عَنِ الْكَسَائِيِّ.

يُنْظَرُ: الْجَنَى الدَّانِي، ص ٤٧٦ - ٤٧٧.

(٢) وَفِي نَاصِبِ الْمُسْتَثْنَى أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ.

مِنْهُ (مَنْفِيًّا)، بِأَنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ نَفْيٌ أَوْ شِبْهُهُ، (كَانَ) الْمُسْتَثْنَى (عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ) الْمُقْتَضِيَةِ لَهُ مِنْ رَفْعٍ وَنَضْبٍ وَخَفْضٍ، وَأُلْفِيَّ عَمَلٍ «إِلَّا»، فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ «إِلَّا» يَطْلُبُ فَاعِلًا رَفَعْتَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، (نَحَوَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ)، فَ «زَيْدٌ» مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِـ «قَامَ»، وَ «إِلَّا» مُلْغَاةٌ؛ (وَ) إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ «إِلَّا» يَطْلُبُ مَفْعُولًا نَصَبْتَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، نَحَوَ: (مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا)، فَ «زَيْدًا» مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ بِـ «ضَرَبْتُ»، وَ «إِلَّا» مُلْغَاةٌ؛ (وَ) إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ «إِلَّا» يَطْلُبُ جَارًا وَمَجْرُورًا يَتَعَلَّقُ بِهِ خَفَضْتَ

التَّمَامُ وَالْإِجَابُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ، قَوْلُهُ: (وَأُلْفِيَّ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْعَمَلُ لَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، قَوْلُهُ: (عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ) فِيهِ تَجَوُّزٌ، فَإِنَّ الْفَاعِلَ هُوَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ الْمَقْدَرُ، لَكِنْ لَمَّا أُقِيمَ هَذَا مَقَامَهُ سُمِّيَ بِاسْمِهِ وَكَذَا يُقَالُ [فِي الْمَفْعُولِيَّةِ] ^(١)، قَوْلُهُ: (لَأَنَّ مَا قَبْلَ إِلَّا) تَفَرَّغَ لِلْعَمَلِ فِيمَا بَعْدَهَا لَفْظًا، أَوْ رَتَبَةً لِيَدْخُلَ نَحَوَ: مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ، فَإِنَّ مَا قِيلَ إِلَّا مَتَأَخَّرًا رَتَبَةً وَعَكْسُهُ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ فِي هَذَا مِنْ اسْمٍ عَامٍّ كَمَا مَرَّ.

تنبيه:

قَدْ يَقَعُ فِي هَذَا الْقِسْمِ بَعْدَ إِلَّا جُمْلَةٌ إِمَّا خَبَرٌ، نَحَوَ: مَا زَيْدٌ إِلَّا يَقُومُ، أَوْ صِفَةٌ، نَحَوَ: مَا جَاءَنِي مِنْهُمْ رَجُلٌ إِلَّا يَقُومُ، أَوْ حَالٌ، نَحَوَ: مَا جَاءَنِي زَيْدًا إِلَّا يَضْحَكُ، وَكَثِيرًا مَا يَقَعُ الْحَالُ بَعْدَ إِلَّا مَاضِيًا مَجْرُودًا مِنْ قَدِّ وَالْوَاوِ.

(١) مَطْمُوسَةٌ فِي (أ).

الْمُسْتَثْنَى بِحَرْفِ جَرٍّ، نَحْوُ: (مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ)، فَ «زَيْدٌ»
مَخْفُوضٌ بِالْبَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِ «مَرٍّ»، وَ «إِلَّا» مُلْغَاةٌ؛ وَيُسَمَّى الْأُسْتِثْنَاءُ
حِينَئِذٍ مُفَرَّغًا، لِأَنَّ مَا قَبْلَ «إِلَّا» مِنَ الْعَوَامِلِ تَفَرَّغَ لِلْعَمَلِ فِيمَا
بَعْدَهَا؛ هَذَا حُكْمُ الْأُسْتِثْنَاءِ بِ «إِلَّا».



[الْمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَأَخْوَاتِهَا]

(وَأَمَّا الْمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَسَوَى) بِكَسْرِ السِّينِ، (وَسَوَى)
بِضْمِّهَا، مَعَ الْقَصْرِ فِيهِمَا، (وَسَوَاءٍ) بِالْمَدِّ وَفَتْحِ السِّينِ أَفْصَحُ
مِنْ كَسْرِهَا؛ (فَهُوَ مَجْرُورٌ) بِإِضَافَةِ غَيْرِ وَسَوَى وَسَوَى وَسَوَاءٍ
إِلَيْهِ، (لَا غَيْرُ)؛ أَيُّ: لَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ الْجَرِّ، وَحَذَفَ مَا

قَوْلُهُ: (وَسَوَى) وَهِيَ لَازِمَةٌ لِلنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَةِ الْمَكَانِيَّةِ

الْمَجَازِيَّةِ تَقْدِيرًا فِي الْمَقْصُورِ، وَلَفْظًا فِي الْمَمْدُودِ، قَوْلُهُ: (لَا غَيْرُ)^(١)

فِيهِ تَصْرِيحٌ بِجَوَازِ نَفْيِ غَيْرِ بَلَا خِلَافًا لِابْنِ هَشَامٍ فِي جَعْلِهِ مِنْ

اللَّحْنِ^(٢)، وَإِنَّمَا يُقَالُ لَيْسَ غَيْرُ فَقَطْ، قَوْلُهُ أَيُّ: (لَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ

الْجَرِّ) هُوَ تَفْسِيرُ مَعْنَى [٧٥/و] لَا تَفْسِيرُ إِعْرَابٍ، وَإِلَّا لَقَالَ لَا غَيْرُ الْجَرِّ

جَائِزًا.

(١) وَالنَّصُّ فِي الْأَصْلِ مِنْ مَتْنِ الْأَجْرُومِيَّةِ: «وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ، وَسَوَى، وَسَوَى، وَسَوَاءٍ،
مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ»، ص ٢٠.

(٢) مَغْنَى اللَّيْبِ ٢٠٩/١.

أُضِيفَ إِلَيْهِ «غَيْرُ»، وَبَنَاهَا عَلَى الضَّمِّ تَشْبِيهًا بِـ «قَبْلُ» وَ«بَعْدُ»،
وَيُعْطَى غَيْرَ وَسَوَى وَسَوَى وَسَوَاءَ مَا يُعْطَاهُ الْأَسْمُ الْوَاقِعَ بَعْدَ
«إِلَّا» مِنْ وَجُوبِ النَّصْبِ بَعْدَ الْكَلَامِ التَّامِّ الْمُوجِبِ، لَكِنْ
عَلَى الْحَالِ؛ وَمِنْ جَوَازِ الْإِتْبَاعِ بَعْدَ التَّامِّ الْمَنْفِيِّ، وَمِنْ
الْإِجْرَاءِ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ فِي النَّاقِصِ الْمَنْفِيِّ.

قَوْلُهُ: (لَكِنَّ عَلَى الْحَالِ) أَي: مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، أَوْ عَلَى
الِاسْتِثْنَاءِ أَيْضًا سِوَاءَ تَقَدَّمَ الْمَثْنَى، أَوْ لَا، مَتَّصِلًا كَانَ، أَوْ لَا كَمَا
مَرَّ، قَوْلُهُ: (وَمِنْ جَوَازِ الْإِتْبَاعِ) أَي: فِي غَيْرِ الْمَنْقَطَعِ كَمَا تَقَدَّمَ،
قَوْلُهُ: (وَمِنْ الْأَجْزَاءِ) هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ غَيْرَ مِنَ الظُّرُوفِ الْمَتَصَرِّفَةِ،
وَقَدْ مَرَّ خِلَافُهُ، فَلَعَلَّ الْمَصْنُفَ لَا يُوَافِقُ عَلَيْهِ، قَوْلُهُ: (عَلَى تَقْدِيرِ
الْحَرْفِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ) وَهُوَ فِي حَاشَا دَائِمٌ، وَتَقْدِيرُ الْحَرْفِيَّةِ أَكْثَرُ، وَلَا
تَدْخُلُ عَلَيْهَا مَا، وَفِيهَا لُغَاتُ ثَلَاثُ: إِبْثَاتُ أَلْفِيهَا، وَإِسْقَاطُ أَحَدِيهِمَا،
وَقَدْ تَقَعُ اسْمًا فَيَخْرُجُ عَمَّا هُنَا، وَمَعْنَاهُ التَّبَرُّثُ، وَنَصْبُهَا نَصْبُ
الْمَصْدَرِ، وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا اللَّامُ، وَيَجُوزُ فِيهَا التَّنْوِينُ وَعَدَمُهُ^(١)
وَفِي خِلَا، وَعَدَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْفَعْلِيَّةِ فِيهِمَا أَكْثَرُ، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا
مَا تَعَيَّنَتِ الْفَعْلِيَّةُ لِأَنَّهَا خَاصَّةٌ بِالْجُمْلِ.

(١) يُنْظَرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ ١/١٦٤ - ١٦٦.

[الْمُسْتَثْنَى بَعْدًا وَأَخَوَاتِهِ]

(وَالْمُسْتَثْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا يَجُوزُ) فِيهِ (نَضْبُهُ وَجَرُّهُ) عَلَى تَقْدِيرِ الْحَرْفِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، (نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا) بِالنَّضْبِ عَلَى أَنَّ «خَلَا» فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا، وَ«زَيْدًا» مَفْعُولٌ بِهِ، (وَ) خَلَا (زَيْدٌ) بِالْجَرِّ، عَلَى أَنَّ «خَلَا» حَرْفٌ جَرٌّ، وَ«زَيْدٌ» مَجْرُورٌ بِـ «خَلَا»؛ (وَعَدَا عَمْرًا) بِالنَّضْبِ عَلَى أَنَّ «عَدَا» فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا، وَ«عَمْرًا» مَفْعُولٌ بِهِ، (وَ) عَدَا (عَمْرُو) بِالْجَرِّ، عَلَى أَنَّ «عَدَا» حَرْفٌ جَرٌّ، وَ«عَمْرُو» مَجْرُورٌ بِـ «عَدَا»؛ (وَحَاشَا زَيْدًا وَزَيْدٌ) بِالنَّضْبِ وَالْجَرِّ عَلَى وَزَانٍ مَا قَبْلَهُ.



قَوْلُهُ: (وَجُوبًا) لِنْيَابَتِهِ عَنْ إِلَّا وَفِي غَيْرِ هَذَا يُسْتَتَرُ الْفَاعِلُ جَوَازًا.

قَوْلُهُ: (حَرْفٌ جَرٌّ) مَعْنَاهُ الْإِسْتِثْنَاءُ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ مَا قَبْلَهُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبِيهِهِ، وَمَحَلُّ جَمَلَتِهِ النَّضْبُ، وَمَحَلُّ الْجَمَلَةِ الْفِعْلِيَّةِ النَّضْبُ عَلَى الْحَالِ، أَيْ: مُجَاوِزِينَ، وَضَمِيرُهَا عَائِدٌ عَلَى اسْمِ فَاعِلٍ، أَيْ: الْقَائِمُ أَوْ عَلَى الْبَعْضِ، أَيْ: بَعْضِهِمْ، أَوْ عَلَى مُصَدِّرٍ لِفِعْلٍ أَيْ: الْقِيَامِ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ، وَالْمُسْتَثْنَى بَلِيسٌ وَلَا يَكُونُ مَنْصُوبٌ لَا غَيْرَ، لِأَنَّهُ خَبَرُهُمَا، [وَفِي اسْمَهُمَا مَا مَرَّ آنفًا] ^(١).

(١) سقطت من (ث)، و(ج).

[شُرُوطُ إِعْمَالِ «لَا» عَمَلِ إِنَّ]
(بَابُ «لَا»)

النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ.

(أَعْلَمَ) بِكُسْرِ الهمزة، فِعْلُ أَمْرٍ مِنْ عِلْمٍ يَعْلَمُ؛ (أَنَّ «لَا»

بَابُ لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ

أي الحقيقة والماهية، أو النافية للخبر عن جنس الاسم، وتسمى لا التبرئة^(١)، ونسبة النفي إليها مجاز، وخرج النافية للوحدة [٧٥/ظ] لأنها كليس، والناهية لأنها للأفعال، والزائدة لأنها لا عمل لها، قوله: (اعلم) فيه تنبيه وتأكيّد للاعتناء بذلك، قوله: (أَنَّ لَا) المذكورة، إذ لعملها أربعة شروط: كونها نافية للجنس، ومعمولها نكرتين، وعدم انفصالها، وعدم اقترانها بجار، والمصنّف أشار إلى ذلك إلّا الأخير.

(١) والمصطلح من استعمالات الكوفيين. يُنظر: موسوعة المصطلح التحوي ٤٣٥/١.

تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ) وَجُوبًا، لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا، (بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا بَاشَرَتْ) «لَا» (النَّكِرَةَ)، بِأَنْ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ، (وَلَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا»)، فَتَنْصِبُ النَّكِرَةَ لَفْظًا إِذَا كَانَتْ النَّكِرَةُ مُضَافَةً لِمِثْلِهَا، نَحْوُ: «لَا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ»، وَتَنْصِبُ النَّكِرَةَ مَحَلًّا إِذَا كَانَتْ النَّكِرَةُ مُفْرَدَةً عَنِ الْإِضَافَةِ وَشِبْهِهَا، (نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ)، فَ «لَا» حَرْفٌ نَفْيٍ، وَ «رَجُلٌ» أَسْمُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَمَوْضِعُهُ نُصِبَ بِ «لَا»، وَ«فِي الدَّارِ» خَبَرُهَا؛ وَذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّ «رَجُلًا» وَنَحْوَهُ مَنْصُوبٌ لَفْظًا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ،

قَوْلُهُ: (تَنْصِبُ) حَمَلًا عَلَى أَنَّ لِمِشَابَهَتِهَا لَهَا فِي التَّوَكِيدِ، وَلِزُومِ الصِّدْرِ، وَالِاخْتِصَاصِ بِالْجُمْلِ الْإِسْمِيَّةِ، قَوْلُهُ: (النَّكِرَاتُ) وَلَوْ صُورَةً، أَوْ تَأْوِيلًا، كَالْعَلَمِ الْمَقْصُودِ تَنْكِيرُهُ، قَوْلُهُ: (وَجُوبًا) قَيْدٌ لِلشَّرْطِ بَعْدَهُ، قَوْلُهُ: (لَفْظًا) هُوَ مُقَابِلُ مَحَلٍّ فِيشْمَلُ الْمَقْدَّرُ، قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ) فِيمَا لَيْسَ شَبِيهَا بِالْمُضَافِ، قَوْلُهُ: (إِلَى مِثْلِهَا) وَكَذَا إِلَى مَعْرِفَةٍ حَيْثُ لَا تَتَعَرَّفُ النَّكِرَةُ بِالْإِضَافَةِ، نَحْوُ: لَا مِثْلَ زَيْدٍ حَاضِرٍ، وَمِنْهُ: إِنْ جَعَلْتَ الْكَافَ بِمَعْنَى مِثْلٍ، فَإِنْ جَعَلْتَ حَرْفًا فَالْأَسْمُ مُحذُوفٌ، وَالْجُمْلَةُ الْخَبَرُ، وَالْأَصْلُ: لَا أَحَدٌ كَزَيْدٍ.

قَوْلُهُ: (مَبْنِيٌّ) لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى (فِي) الْإِسْتِغْرَاقِيَّةِ، أَوْ لِتَرْكِبِهِ مَعَ (لَا) كَخَمْسَةِ عَشَرَ، وَحُرَّكَ نَظَرًا لِأَصْلِ الْإِسْمِيَّةِ، وَكَانَتْ فَتْحَةً، لِأَنَّهَا الَّتِي كَانَ يَسْتَحَقُّهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ، وَلِمُنَاسَبَةِ ثَقُلِ التَّرْكِبِ، قَوْلُهُ: (عَلَى الْفَتْحِ) أَوْ نَائِبُهُ كَالْيَاءِ فِي الْمَثْنَى وَالْجَمْعِ، وَالْكَسْرَةِ فِي الْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، قَوْلُهُ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ) لِقَوْلِهِ: تَنْصِبُ مِنْ غَيْرِ

وَنُسِبَ إِلَى سِبَبِيهِ؛ هَذَا إِذَا بَاشَرَتْ «لَا» النَّكِرَةَ، (فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا)، بِأَنَّ فُصْلَ بَيْنَهُمَا بِفَاصِلٍ، أَوْ دَخَلَتْ «لَا» عَلَى مَعْرِفَةٍ، (وَجَبَ الرِّفْعُ) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، (وَوَجَبَ) عِنْدَ غَيْرِ الْمُبَرِّدِ وَأَبْنِ كَيْسَانَ (تَكَرَّارُ «لَا»)، نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا أُمْرَأَةٌ، وَنَحْوُ: «لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو»؛ (وَإِنْ تَكَرَّرَتْ «لَا») مَعَ مُبَاشَرَةِ النَّكِرَةِ (جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ) عَلَى الْإِعْمَالِ: (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا أُمْرَأَةٌ)، بِفَتْحِ «رَجُلٍ» وَرَفْعِ «أُمْرَأَةٍ» وَنَصْبِهَا أَوْ فَتْحِهَا؛ (وَإِنْ

تنوين، بل صريحة، لأنه مع البناء لا تنوين، فلا حاجة لنفيه فتأمل،
[وإنما لم يبين المضاف وشبهه لمعارضه الإضافة]^(١).

قوله: (ووجب) أي: في صورتين تكرارها، ليكون عوضاً عما فاتها من نفي الجنس، لأنه في الحقيقة بمنزلة المكرر [٧٦و]، ولكون (لا) عاملة عمل ليس، ونفيها للجنس ظاهر لا نص، [قوله: (جاز إعمالها) أي: عمل أن، ومحلها مع اسمها رفع بالابتداء، والظرف بعده الخبر على الصحيح، ومحل اسمها وحده نصب بها، والظرف بعده خبرها]^(٢).

قوله: (وإلغاؤها) أي: عن عمل إن فهي إما عاملة عمل ليس، أو لا عمل لها، وضمير المؤنث في كل منهما عائد إلى لا سواء الأولى والثانية أو هما معاً، قوله: (بفتح رجل) على عمل إن ورفع

(١) سقطت من (ج).

(٢) سقطت من (ث)، و(ج).

شِئْتُ قُلْتُ) عَلَى الْإِلْغَاءِ: (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا أَمْرَأَةٌ)، بِرَفْعِ «رَجُلٌ»، وَرَفْعِ «أَمْرَأَةٌ»، أَوْ فَتْحِهَا؛ وَالْحَاصِلُ أَنَّ لِلنَّكِرَةِ بَعْدَ «لَا» النَّافِيَةِ خَمْسَةَ أَوْجِهٍ: ثَلَاثَةٌ مَعَ فَتْحِ النَّكِرَةِ الْأُولَى، وَاثْنَانِ مَعَ رَفْعِهَا؛ وَتَوْجِيهِ كُلُّ مِنْهَا مَذْكُورٌ فِي الْمُطَوَّلَاتِ.



.....
 امرأة على أَنَّهَا اسمٌ لا إِنْ عملتَ عملَ ليسَ، أَوْ عطفًا على محلٍّ لا مَعَ اسمِهَا إِنْ كَانَتْ لَا عملَ لَهَا، قَوْلُهُ: (وَفَتْحُهَا) على عملِ الثَّانِيَةِ عملَ إِنْ كَالأُولَى، قَوْلُهُ: (بِرَفْعِ رَجُلٍ) أَوْ على أَنَّهُ اسمٌ لا إِنْ عملتَ عملَ ليسَ، قَوْلُهُ: (وَفَتْحُهَا) فمرأة على عملِ الثَّانِيَةِ عملَ إِنْ، ومتى كَانَتْ الثَّانِيَةُ لَا عملَ لَهَا فَالكَلَامُ جَمْلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِلَّا فَجَمْلَتَانِ، قَوْلُهُ: (خَمْسَةُ أَوْجِهٍ) وَبَقِيَ سَادِسٌ مَمْنُوعٌ، وَهُوَ رَفْعُ الْأَوَّلِ، وَنَصَبُ الثَّانِي لِعَدَمِ مَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ، قَوْلُهُ: (وَتَوْجِيهِ كُلُّ مَذْكُورٍ... إلخ) وَقَدْ عَلِمْتَهُ.

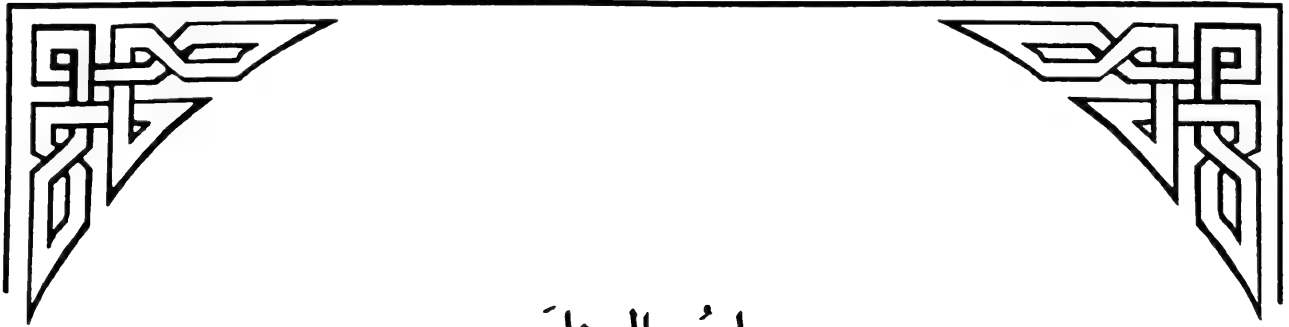
تنبيه:

إِذَا وُصِفَ اسمٌ لَا بِصِفَةٍ مَفْرَدَةٍ، نَحْوَ: لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ، جَازَتْ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ إِنْ وَصَلَتْ الصِّفَةُ، وَإِلَّا اِمْتَنَعَ الْفَتْحُ فَقَطْ، وَالتَّوَكُّيدُ اللَّفْظِيُّ كَالصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَالْبَدَلُ النَّكِرَةُ كَالْمَفْصُولَةِ، وَمِثْلُهُ عَطَفُ الْبَيَانِ إِنْ قِيلَ بِجَوَازِهِ فِي النَّكِرَةِ، [وَيَجِبُ الرِّفْعُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ] ^(١).

(١) سقطت من (ب).

[الْمُنَادَى]
(بَابُ الْمُنَادَى)

بِفَتْحِ الدَّالِ.



بَابُ الْمُنَادَى

هُوَ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ، لِأَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ فِيهِ نَائِبٌ عَنْ فَعْلٍ، أَيْ:
أَدْعُو مِثْلًا، وَأَفْرَدَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ الْخَاصَّةِ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، قَوْلُهُ:
(بِفَتْحِ الدَّالِ) لَا بِكسْرِهَا [٧٦/ظ] لِأَنَّهُ الطَّالِبُ، وَأَصْلُهَا مِنَ النَّدَاءِ بِكسْرِ
النُّونِ وَضَمِّهَا، وَهَمْزُهُ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ^(١)، لِأَنَّ نَدْوَتُ الْقَوْمِ: جَلَسَتْ
مَعَهُمْ فِي النَّادِي، وَهُوَ مَحَلُّ التَّحَدُّثِ، وَالنَّدَاءُ لُغَةً: الدُّعَاءُ، [وَعُرْفًا
الدُّعَاءُ بِيَاءٍ أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا]^(٢).

(١) وَفِي اللِّسَانِ مِنَ (الياء)، وَفِي قَامُوسِ الْمُحِيط، وَتَاجُ الْعُرُوسِ مِنَ (الألف). يُنْظَرُ:
لِسَانُ الْعَرَبِ ٣١٣/١٥ (نَدِي)، الْقَامُوسُ الْمُحِيط ٣٩٤/٤، تَاجُ الْعُرُوسِ ٢٤/٤٠.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ج). وَيُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ ٣١٣/١٥ (نَدِي).

(الْمُنَادَى) هُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ بِـ «يَا» أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا؛ وَهُوَ: (خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ)، وَالْمُرَادُ بِـ «الْمُفْرَدِ» هُنَا وَفِي بَابِ «لَا» السَّابِقِ مَا لَيْسَ مُضَافًا وَلَا شَبِيهًا بِهِ؛ (وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ) بِالنِّدَاءِ دُونَ غَيْرِهَا؛ (وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ) بِالذَّاتِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ وَاحِدٌ مِنْ أَفْرَادِهَا؛ (وَالْمُضَافُ) إِلَى غَيْرِهِ؛ (وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ)، وَهُوَ: مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ.

قوله: (هُوَ) أي: المُنَادَى عُرْفًا، وَأَمَّا لُغَةً: فهو المدعو^(١)، قوله: (إِقْبَالُهُ) أي: تَوَجُّهُهُ إِلَيْكَ، بِذَاتِهِ، أَوْ قَلْبِهِ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا، نَحْوُ: ﴿يَجِبَالُ﴾ [سورة سبأ: ١٠]، وَفِي دَعَاءِ اللَّهِ طَلْبُ الْإِجَابَةِ، وَفِي الْمَصَابِ التَّوَجُّعُ وَالتَّفَجُّعُ، قَوْلُهُ: (أَخَوَاتُهَا) أي: نِظَائِرُهَا، وَهِيَ (أَيَا، وَهَيَا، وَأَيُّ) مَقْصُورَةٌ وَمَمْدُودَةٌ، وَالْهَمْزَةُ كَذَلِكَ، وَهِيَ لِلْقَرِيبِ وَحْدَهَا، قَوْلُهُ: (وَفِي بَابِ لَا) السَّابِقُ كَانَ الْأَنْسَبُ ذِكْرُهُ هُنَاكَ، وَالْإِحَالَةُ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ الْعَادَةُ مِنَ الْإِحَالَةِ عَلَى الْأَوَّلِ، قَوْلُهُ: (مَا لَيْسَ... إلخ) شَمَلَ الْمَرْكَبُ، كَاثِنِي عَشَرَ، فَإِذَا نَادَيْتَهُ بُنِي عَلَى الْأَلْفِ، [وَهُوَ] مُفْرَدٌ هُنَا، [وَجَعَلَهُ الْكُوفِيُّونَ^(٢) بِالْيَاءِ كَالْمُضَافِ]^(٣).

قوله: (وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ... إلخ) أي: لَفْظٌ اتَّصَلَ بِهِ لَفْظٌ آخَرُ يَتَوَقَّفُ فَهْمُ مَعْنَى الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ الْمَتَّصِلُ بِعَطْفِ قَبْلِ النِّدَاءِ، نَحْوُ: يَا زَيْدًا وَيَا عَمْرًا، فِي الْمُسَمَّى بِهِمَا، قِيلَ وَمِنْهُ الْمَوْصُولُ، نَحْوُ: يَا مَنْ فَعَلَ

(١) لسان العرب ٣١٣/١٥ (ندي).

(٢) يُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٢٠/٣.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ث)، وَ(ج).

(فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ الْمُقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ) فِي حَالَةِ الْأَخْتِيَارِ، فَمِثَالُ الْمُفْرَدِ الْعَلَمِ (نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَ) مِثَالُ النَّكِرَةِ الْمُقْصُودَةِ نَحْوُ: (يَا رَجُلُ)، لِمُعَيَّنٍ؛ هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنِ النَّكِرَةُ الْمُقْصُودَةُ مَوْصُوفَةً، فَإِنْ كَانَتْ مَوْصُوفَةً، فَالْعَرَبُ تُؤَثِّرُ نَصْبَهَا عَلَى ضَمِّهَا، يَقُولُونَ:

كَذَا، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ، فَيَقْدَرُ الضَّمُّ فِي آخِرِهِ، قَوْلُهُ: (فَيُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِّ) وَمَحَلُّهُمَا نَصْبٌ لَمَّا مَرَّ، وَلَوْ قَالَ: عَلَى مَا يَرْفَعَانِ بِهِ لَكَانَ أَعَمَّ، لِيَشْمَلَ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ فِي الْمَثْنَى وَالْجَمْعِ، إِلَّا أَنْ يُرَادَ الضَّمُّ حَقِيقَةً، أَوْ حَكْمًا، وَحُكْمُهُ بِنَاءُ الْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ أَشْبَهَ الْكَافَ الْأَسْمِيَّةَ فِي (أَدْعُوكَ) الْمَشَابَهَةِ لِلْكَافِ الْحَرْفِيَّةِ فِي (ذَلِكَ) لَفْظًا وَمَعْنَى، وَاحْتِجَ لِلشَّبهِ الثَّانِي لِأَنَّ شَبَهَ الْأَسْمِ الْمَبْنِيِّ لَا يَوْجِبُ الْبِنَاءَ، [٧٧/و] وَكَانَ عَلَى حَرَكَةِ لِلْإِعْلَامِ بِالْأَسْمِيَّةِ، وَكَانَتْ ضَمَّةٌ خَوْفَ اللَّبْسِ بِالْمُضَافِ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا حُذِفَ الْيَاءُ فِي حَالَةِ الْكُسْرِ، أَوْ قُلِبَتْ أَلْفًا فِي حَالَةِ الْفَتْحِ.

قَوْلُهُ: (فِي حَالَةِ الْأَخْتِيَارِ) خَرَجَ حَالَةُ الْإِضْطِرَارِ، فَيَجُوزُ تَنْوِينُهُ وَنَصْبُهُ مَعًا، أَوْ أَحَدُهُمَا، قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَتْ مَوْصُوفَةً) أَيِ: بِمَفْرَدٍ كَمَا مَثَلُ، وَكَذَا بِجُمْلَةٍ أَوْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ عَلَى الْأَصَحِّ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ^(١)، قَوْلُهُ: (عَلَى ضَمِّهَا كَذَا) فِي النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ، وَهِيَ الصَّوَابُ، بِخِلَافِ نَسْخَةٍ عَلَى رَفْعِهَا، لِأَنَّ الْمَنَادَى لَا يَرْفَعُ بِحَالٍ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ تَعَيَّنَ النَّصْبُ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ، وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ الضَّمَّ أَيْضًا^(٢).

(١) وهو: «يا عظيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ».

(٢) يُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٢٠/٣.

«يَا رَجُلًا كَرِيمًا أَقْبَلَ» وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ»، نَقَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ عَنِ الْفَرَّاءِ وَأَقْرَهُ. (وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ) الَّتِي هِيَ النَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ وَالْمُضَافِ وَالْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ، (مَنْصُوبَةٌ) وَجُوبًا (لَا غَيْرُ)؛ أَيْ: لَا يَجُوزُ فِيهَا غَيْرُ النَّصْبِ، مِثَالُ النَّكِرَةِ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ قَوْلُ الْوَاعِظِ: «يَا غَافِلًا وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ»، إِذَا لَمْ يَقْصِدْ غَافِلًا بَعَيْنِهِ، وَمِثَالُ الْمُضَافِ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ!»، وَمِثَالُ الْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ: «يَا حَسَنًا وَجْهَهُ!»، وَ«يَا طَالِعًا جَبَلًا!»، وَ«يَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ!»، وَ«يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ» فِيمَنْ سَمَّيْتَهُ بِذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (يَا رَجُلًا كَرِيمًا) فِيهِ وَصْفُ الْمَعْرِفَةِ بِالنَّكِرَةِ إِلَّا بِالنَّظَرِ لِلضُّورَةِ، قَوْلُهُ: (مَنْصُوبَةٌ) أَيْ: لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، لَا مُحَلًّا لِمَا تَقَدَّمَ، قَوْلُهُ: (مِثَالُ النَّكِرَةِ... إلخ) يَصَحُّ فِي مِثَالِهِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الشَّبِيهِ بِالْمُضَافِ، لِأَنَّ جُمْلَةً (وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ) حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ (غَافِلًا) وَالْعَامِلُ وَاحِدٌ.

قَوْلُهُ: (فِيْمَت) ^(١) سَمَّيْتَهُ بِذَلِكَ قَبْلَ النَّدَاءِ، وَيَمْتَنَعُ إِدْخَالُ يَا عَلَى ثَلَاثِينَ، لِأَنَّهُ جِزْءُ الْعَلَمِ، وَإِذَا نَادَيْتَ جَمَاعَةً فِيهِمْ هَذَا الْعَدَدُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَعِينَةً نَصَبْتَهُمَا أَيْضًا، وَإِلَّا ضَمِمْتَ الْأَوَّلَ، وَعَرَفْتَ الثَّانِي بِأَلٍ، وَنَصَبْتَهُ أَوْ رَفَعْتَهُ إِلَّا أَنْ أُعِيدَتْ يَا، فَيَجِبُ ضَمُّهُ وَتَجْرِيدُهُ مِنْ أَلٍ، وَلَا تَدْخُلُ يَا عَلَى مَا فِيهِ أَلٍ، وَيَتَوَصَّلُ إِلَى نَدَائِهِ بِأَيِّ وَأَيَّ وَهَذَا، [نَحْوَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا أَيُّهَا الْمَرْأَةُ، وَيَا هَذَا الرَّجُلُ] ^(٢)، فَأَيُّ هُوَ

(١) لَمْ أَجِدْ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ث).

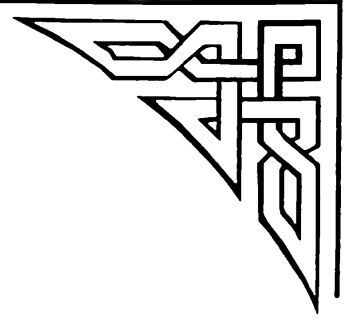
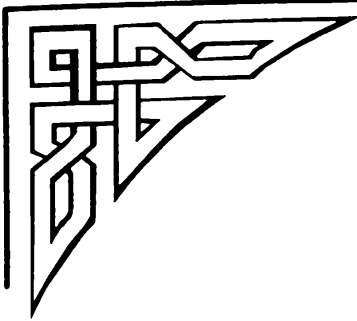
فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ ثَانٍ وَضَمَّ وَاِفْتَحَ أَوَّلًا تُنْصِبُ
أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ، ص ٤٠.

[الْمَفْعُولُ لَهُ]

(بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ)

وَيُسَمَّى: الْمَفْعُولَ لَهُ، وَالْمَفْعُولَ لِأَجْلِهِ.

(وَهُوَ الْأَسْمُ) الْمَصْدَرُ (الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ) عِلَّةٌ وَ(بَيَانًا
لِسَبَبِ وَقُوعِ الْفِعْلِ) الصَّادِرِ مِنْ فَاعِلِهِ، (نَحْوَ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ



بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

قَوْلُهُ: (الْمَصْدَرُ) أَي: الْقَلْبِيُّ، لِأَنَّ الذَّوَاتَ لَا تَقَعُ عَلَيْهِ، فَلَا
يُقَالُ: جِئْتُكَ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ، قَوْلُهُ: (الْمَنْصُوبُ) بِمَا قَبْلَهُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ
شَبْهِهِ عَلَى الْمَرْجَحِ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى عَامِلِهِ، وَعَلَى مِمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ
فَضْلَةٌ، قَوْلُهُ: (الَّذِي يَذَكِّرُ عِلَّةً) وَلِذَلِكَ كَانَتْ عَلَامَتُهُ: أَنْ يَصَحَّ وَقُوعُهُ
فِي جَوَابٍ: لَمْ فَقُلْتُ كَذَا؟ وَأَشَارَ بِذِكْرِ عِلَّةٍ إِلَى أَنَّ الْبَيَانَ فِي كَلَامِهِ
بِمَعْنَاهَا، أَي: لِإِظْهَارِ سَبَبِ الْفِعْلِ، قَوْلُهُ: (الصَّادِرُ مِنْ فَاعِلِهِ) أَي:
وَاتَّحَدَ زَمَانًا وَفَاعِلًا عَلَى الرَّاجِحِ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَهَذِهِ شُرُوطُ خَمْسَةٍ
مَتَى فَقَدْ وَاحِدًا مِنْهَا وَجِبَ جَرُّهُ بِالْحَرْفِ، وَهُوَ: مِنْ، وَالْبَاءِ، وَفِي،

إِجْلَالًا لِعَمْرٍو)، فَ «إِجْلَالًا» مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ ذِكْرَ عِلَّةٍ وَسَبَبٍ لَوْقُوعِ
الْفِعْلِ الصَّادِرِ مِنْ «زَيْدٍ»، فَإِنَّ سَبَبَ قِيَامِ زَيْدٍ لِعَمْرٍو هُوَ إِجْلَالُهُ
وَتَعْظِيمُهُ؛ وَإِعْرَابُهُ: «قَامَ زَيْدٌ»: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ«إِجْلَالًا» مَفْعُولٌ
لِأَجْلِهِ، وَ «لِعَمْرٍو» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ «إِجْلَالًا»؛ (وَقَصْدُكَ
أَبْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ)، فَ «أَبْتِغَاءٌ» مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ ذِكْرَ عِلَّةٍ لِبَيَانِ سَبَبِ
الْقَصْدِ؛ وَإِعْرَابُهُ: «قَصَدْتُكَ» فِعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ، وَ«أَبْتِغَاءٌ»
مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، وَ «مَعْرُوفِكَ» مُضَافٌ إِلَيْهِ؛ وَنَبَّهَ بِهِذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ

والكاف، ويجوز جرّه مع الشُّروط، والمراد باتِّحادِ زمانيهما: أَنْ يَقَعَ
الْحَدَثُ فِي بَعْضِ زَمَانِ الْمَصْدَرِ، أَوْ مُتَّصِلًا [بِهِ] قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ، نَحْوَ:
جِئْتُكَ طَمَعًا فِي جَاهِكَ، أَوْ خَوْفًا مِنْ فِرَارِكَ، أَوْ إِصْلَاحًا لِحَالِكَ.

قوله: (لَوْقُوعِ الْفِعْلِ) وَهُوَ الْقِيَامُ، قَوْلُهُ: (وَتَعْظِيمُهُ) [٧٨/و] عَطْفُهُ
تَفْسِيرٌ، قَوْلُهُ: (وَقُوعِ الْفِعْلِ) وَهُوَ الْقَصْدُ الَّذِي هُوَ الذَّهَابُ إِلَيْهِ،
وَالْأَبْتِغَاءُ هُوَ الطَّلَبُ بِالْقَلْبِ، أَيْ: مِيلُهُ إِلَى تَحْصِيلِ مَرَادِهِ، فَإِنْ أُريدَ
الْقَصْدُ بِالْقَلْبِ أَيْضًا لَزِمَ اتِّحَادُ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ، فَلَمْ يَوْجَدْ حَدٌّ ثَانٍ
حَتَّى يَتَقَارَنَا، إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ مَطْلَقَ الْقَصْدِ أَعَمُّ مِنْهُ لِقَصْدِ الْمَعْرُوفِ،
فَكَأَنَّهُ غَيْرُهُ وَاقَعَ فِيهِ، [فَتَأَمَّلْ هَذَا وَرَاجِعُهُ وَحَرِّزُهُ] ^(١).

قوله: (وَنَبَّهَ) ^(٢) مِنَ التَّنْبِيهِ، وَهُوَ الْإِيقَاطُ ^(٣).

(١) سقطت من (ث).

(٢) المثالان المذكوران في متن الأجرمية: «قام زيدٌ إجلالاً لعمرو وقصدتُك ابتغاءَ معروفك». في متن الأجرمية، ص ٢٢.

(٣) لسان العرب ٥٤٧/١٣ (نبه).

عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي وَاللَّازِمِ، وَلَا بَيْنَ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ وَغَيْرِهِ.



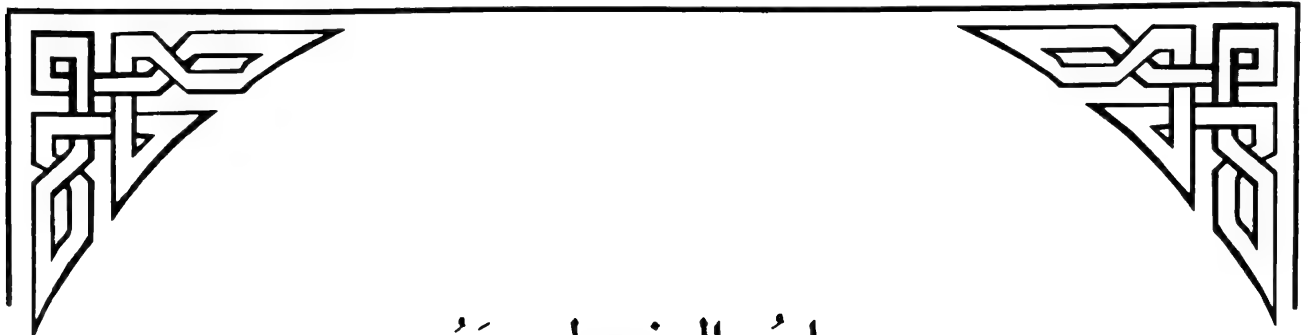
قوله: (في ذلك) أي في وجود المفعول له وصحته، قوله: (الفعل المتعدي) هو قصد، واللازم قام، والمصدر المضاف هو ابتغاء وغيره إجلالاً، ويجوز جرّها، أي: لأجل عمرو، ولا ابتغاء معروفك.



[الْمَفْعُولُ مَعَهُ]

(بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ)

(و) الْمَفْعُولُ مَعَهُ (هُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ) بَعْدَ وَاوِ الْمَعِيَّةِ
(الَّذِي يُذَكِّرُ لِبَيَانِ مَنْ فَعَلَ مَعَهُ الْفِعْلُ)؛ أَي: الْمَذْكُورُ لِبَيَانِ مَنْ
صَاحِبُ مَعْمُولِ الْفِعْلِ، (نَحْوَ قَوْلِكَ: جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ)،
فـ«الْجَيْشُ» أَسْمٌ مَنْصُوبٌ مَذْكُورٌ لِبَيَانِ مَنْ صَاحِبَ الْأَمِيرِ فِي
الْمَجِيءِ، (وَأَسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ)، فـ«الْخَشَبَةُ» أَسْمٌ مَنْصُوبٌ



بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

أَي: الَّذِي وَجَدَ فَعْلُ الْفَاعِلِ بِمَصَاحِبَتِهِ، قَوْلُهُ: (الاسْمُ) الْفَضْلَةُ
الصَّرِيحُ فَخَرَجَ الْجُمْلَةُ وَالْمَوْوَلُ عَلَى الْأَصَحِّ، نَحْو: وَتَأْتِي مِثْلُهُ، وَتَشْرَبُ
اللَّبَنَ، لِأَنَّهُ مَوْوَلٌ مَعْطُوفٌ، وَنَحْو: مَزَجْتُ مَاءً وَعَسَلًا، لِأَنَّ الْمَعِيَّةَ
مُسْتَفَادَةٌ مِنَ الْعَامِلِ، قَوْلُهُ: (الْمَنْصُوبُ) بِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْفِعْلِ وَمَا فِيهِ حُرُوفُهُ
وَمَعْنَاهُ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى عَامِلِهِ، قَوْلُهُ: (اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ)
الْإِسْتَوَاءُ: الْإِرْتِفَاعُ^(١)، وَالْخَشَبَةُ مَقْيَاسٌ يُعْرَفُ بِهِ قَدْرُ إِرْتِفَاعِ الْمَاءِ فِي

(١) لسان العرب ٤٠٩/١٤ (سوا).

مَذْكُورٌ لِبَيَانِ مَنْ صَاحَبَ الْمَاءَ فِي الْأَسْتِوَاءِ؛ وَنَبَّهَ بِهِذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ عَلَى أَنَّ الْمَنْصُوبَ بَعْدَ الْوَاوِ قَدْ يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ كـ «الْجَيْشِ»، وَقَدْ لَا يَجُوزُ كـ «الْخَشْبَةِ». (وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَ) خَبَرُ (أَخَوَاتِهَا)، نَحْوُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، (وَأَسْمُ إِنَّ وَ) أَسْمُ (أَخَوَاتِهَا)، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، (فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ) أَسْتَطْرَادًا عَقِبَ بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى

زيادته^(١)، والمعنى: ارتفع الماء المصاحب للخشبة حتى وصل إلى آخرها مثلاً، قوله: (قد يجوز) معه العطف كالجيش، والعطف فيه أرجح لصحة توجه العامل إلى الجيش من غير ضعف، قوله: (وقد لا يجوز كالخشبة) لعدم صحة توجه العامل إليها، ومنه: لا تنه عن القبيح وإتيانه، فيجب النصب لفساد المعنى على العطف ويترجح [٧٨/ظ] النصب في نحو: كن أنت وزيداً كالأخ، لأن المقصود أمر المخاطب وحده، لا زيداً أيضاً، ويتساوى مع الرفع في نحو: ما صنعت أنت وإيالك؟ لتأكيد الضمير المتصل، فإن لم يؤكد وجب [النصب، ويجب]^(٢) الرفع إذ لم تصح المعية، نحو: جاء زيد وعمر قبلاً، أو بعده، فهذه خمسة أحوال.

قوله: (وخبّر أخواتها) إشارة إلى أن أخواتها عطف على كان، لا على خبر، وليس المراد من خبر كان العلمية، بل ما له تعلق بها، فلا يقال العطف على جزء العلم، ورجوع الضمير إليه ممنوع، قوله: (عقب) بغير تحية على الأفصح.

(١) لسان العرب ٣٥١/١ (خشب).

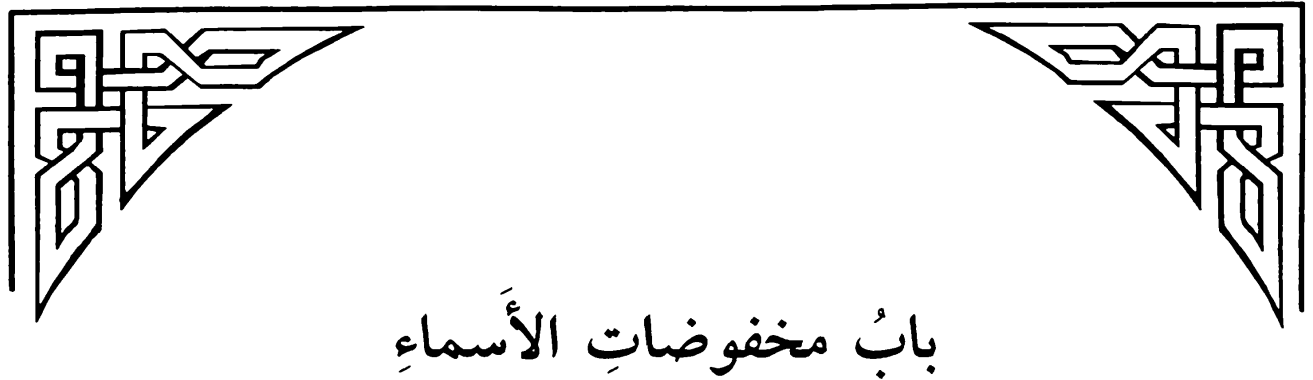
(٢) من حاشية (أ).

إِعَادَتِهِمَا ؛ (وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ) الْمَنْصُوبَةُ (قَدْ تَقَدَّمتْ هُنَاكَ) فِي أَبْوَابِ
أَرْبَعَةٍ عَقَبَ النَّوَاسِخَ، وَمِنْ جُمْلَتِهَا تَابِعُ الْمَنْصُوبِ الْمَقْصُودُ بِالذِّكْرِ
هُنَا، وَمِثَالُهُ فِي النَّعْتِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ»، وَفِي الْعَطْفِ:
«رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا»، وَفِي التَّوَكِيدِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ»، وَفِي
الْبَدَلِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا أَخَاكَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[الْمَخْفُوضَاتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ]
(بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ)

بِإِضَافَةٍ «مَخْفُوضَاتٍ» إِلَى الْأَسْمَاءِ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ، وَهِيَ خَاتِمَةُ الْكِتَابِ.

(الْمَخْفُوضَاتُ) الْمَشْهُورَةُ عَلَى (ثَلَاثَةِ) أَقْسَامٍ: قِسْمٌ



وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (لِبَيَانِ الْوَاقِعِ) إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلَاِحْتِرَازِ، إِذْ لَا يَدْخُلُ الْأَفْعَالُ خَفْضٌ، قَوْلُهُ: (الْمَشْهُورَةُ) أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ بَقِيَ الْجَرُّ بِالْجَوَارِ نَحْوَ: جُحِرُ ضَبٌّ خَرْبٍ، وَجَوَّزَهُ بَعْضُهُمْ بِالنَّعْتِ، كَمَا ذَكَرُوا فِي نَحْوِ التَّوَكِيدِ فِي: رَأَيْتُ أَزْوَاجَ النِّسَاءِ كُلَّهُمْ، وَفِي عَطْفِ الْبَيَانِ لِقُرْبِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْعِهِ الْمُحَقِّقُونَ فِي الْبَدَلِ لِلْفَصْلِ بِالْعَامِلِ الْمَقْدُورِ، وَفِي عَطْفِ النَّسْقِ لِلْفَاصلِ أَيْضًا، وَأَجَابُوا عَنْ جَرِّ الْأَرْجْلِ فِي آيَةِ ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [سورة المائدة: ٦] بِمَا يَعْلَمُ مِنَ الْمَطْوَلَاتِ، وَبَقِيَ أَيْضًا الْجَرُّ بِالتَّوَهُّمِ، نَحْوُ: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدٌ، بِجَرِّ قَاعِدٍ عَلَى تَوَهُّمِ الْبَاءِ

(مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ)، نَحَوَ: «بِزَيْدٍ»، (وَ) قِسْمٌ (مَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ)، نَحَوَ: «غُلَامُ زَيْدٍ»، وَقِسْمٌ مَخْفُوضٌ بِالتَّبَعِيَّةِ عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ وَالسَّهَيْلِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَهُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ: (وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ)، نَحَوَ: «بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ»، وَقَدْ اجْتَمَعَتِ الثَّلَاثَةُ فِي الْبَسْمَلَةِ؛ (فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ، فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ)،

.....
 فِي خَبَرٍ لَيْسَ لِكَثْرَتِهِ^(١)، وَالتَّحْقِيقُ رَجوعُهُمَا لِلخَفَضِ بِالْحَرْفِ وَالْإِضَافَةِ، قَوْلُهُ: (بِالْإِضَافَةِ) أَي: بِسَبَبِهَا، أَوْ بِمَعْنَى الْمِضَافِ، لِأَنَّ الْجَرَءَ بِهِ لَا يَبْهَاهَا عَلَى الصَّحِيحِ، وَالْمَشْهُورُ فِي الْأَوَّلِ الْمِضَافُ، وَفِي الثَّانِي الْمِضَافُ إِلَيْهِ، وَقِيلَ: عَكْسُهُ، وَقِيلَ: يَجُوزُ كُلُّ فِي كُلٍّ^(٢)، وَالْإِضَافَةُ لُغَةً: الْمِيلُ وَالْإِلْصَاقُ وَالْإِسْتِنَادُ^(٣)، وَعُرْفًا: نِسْبَةُ تَقْيِيدِيَّةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَقْتَضِي انْجِرَارَ [٧٩و] ثَانِيَهُمَا دَائِمًا، وَيَدْخُلُ فِيهَا الْجُمْلُ، لِأَنَّهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ، وَهِيَ إِمَّا مُحَضَّةٌ: وَتَسَمَّى مَعْنَوِيَّةً إِنْ أَفَادَتْ تَعْرِيفًا، أَوْ تَخْصِيصًا، وَإِلَّا فَلَفْظِيَّةٌ: وَهِيَ إِضَافَةُ الْعَامِلِ إِلَى مَعْمُولِهِ.

قَوْلُهُ: (عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ) وَهُوَ مَرْجُوحٌ، وَالرَّاجِحُ أَنَّ الْجَارَّ لَهُ مَا جَرَّ مَتَبَوِّعَهُ، إِلَّا فِي الْبَدَلِ فَعَامِلُهُ مُقَدَّرٌ^(٤)، [قَوْلُهُ: (بِالْحَرْفِ) أَلْ فِيهِ لِلْجَنْسِ، وَيَتَعَلَّقُ بِمَا قَبْلَهُ مِنْ مُشْتَقٍّ مُطْلَقًا، وَفَعْلٌ جَامِدٌ، وَفِي اسْمِ

(١) يُنْظَرُ الْمَسْأَلَةُ: الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ٦٠٢/٢، الْمَسْأَلَةُ رَقْمُ (٨٤).

(٢) قَالَ جَلَالُ الدِّينِ السُّيُوطِيُّ (ت ٩١١هـ): «وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْمِضَافُ وَالثَّانِي هُوَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُ سُبُوبِهِ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الَّذِي يُضَافُ إِلَى الثَّانِي، فَيُسْتَفِيدُ مِنْهُ تَخْصِيصًا وَغَيْرَهُ. وَقِيلَ: عَكْسُهُ. وَثَالِثُهَا: يَجُوزُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا». هَمْعُ الْهُوَامِعِ ٢٦٥/٤.

(٣) يُنْظَرُ: هَمْعُ الْهُوَامِعِ ٢٦٤/٤.

(٤) يُنْظَرُ: الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ٦٠٢/٢، الْمَسْأَلَةُ رَقْمُ (٨٤).

وَهِيَ أُمُّ حُرُوفِ الْخَفْضِ، نَحَوَ: «مِنْ الْبَصْرَةِ»، (وَالِى)، نَحَوَ: «إِلَى الْكُوفَةِ»، (وَعَنْ)، نَحَوَ: «عَنْ زَيْدٍ»، (وَعَلَى)، نَحَوَ: «عَلَى السَّطْحِ»، (وَفِي)، نَحَوَ: «فِي الْمُصْحَفِ»، (وَرُبَّ) بِضَمِّ الرَّاءِ، نَحَوَ: «رُبَّ رَجُلٍ»، (وَالْبَاءِ)، نَحَوَ: «بِالْمَنْدِيلِ»، (وَالْكَافِ)، نَحَوَ: «كَالْأَسَدِ»، (وَاللَّامِ)، نَحَوَ: «لِزَيْدٍ»؛ (وَ) مَا يُخَفَضُ (بِحُرُوفِ الْقَسَمِ)؛ أَي: الْيَمِينِ، (وَهِيَ: الْوَاوُ وَالْبَاءُ وَالْتَّاءُ)، نَحَوَ: «وَاللَّهِ»، وَ«بِاللَّهِ»، وَ «تَاللَّهِ»؛ (وَبَوَاوِ رَبِّ)، نَحَوَ: «وَلَيْلٍ»؛ أَي: وَرُبَّ لَيْلٍ، (وَبِمُذِّ وَمُنْذُ)، نَحَوَ: «مُذِّ يَوْمِ الْخَمِيسِ»، وَ«مُنْذُ

جامدٍ ولم يؤول وجهان، ولا يتعلّق بحروفِ الباقي»^(١).

قوله: (وهي أم الحروف)^(٢) أي: أصلها ولذلك دخلت على ما لا يتصرّف من الظروف، نحو: عند، وقبل، وبعد، ولدى، ولدن، ومع، وعن، وعلى اسمين، قوله: (بالمنديل) من المندل، وهو الانتقال، أو الوسخ وهو معروفٌ يجعلُ في اليد^(٣)، قوله: (وبواوِ، رَبِّ) الرَّاجِحُ أَنَّ الْخَافِضَ رَبَّ الْمَقْدَّرَةِ، وتقعُ بعد الفاءِ وثُمَّ، [كالواوِ]^(٤).

قوله: (وبمذ، ومنذ) وهما للزمانِ خاصّةً، بمعنى من أن، دخلاً على حاضرٍ، نحو: مذ يومنا، ولا تدخلانِ على مستقبلٍ، وبمعنى من

(١) سقطت من (ج).

(٢) أي: (من) الجارة.

(٣) لسان العرب ٦٥٣/١١ (ندل).

(٤) سقطت من (ث).

يَوْمَ الْخَمِيسِ»؛ (وَأَمَّا مَا يُخَفَضُ بِالْإِضَافَةِ، فَنَحْوَ قَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ) فَـ «زَيْدٍ» مَخْفُوضٌ بِإِضَافَةِ غُلَامٍ إِلَيْهِ، (وَهُوَ)؛ أَيُّ: الْمَخْفُوضُ بِالْإِضَافَةِ، (عَلَى قِسْمَيْنِ): الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: (مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ) الدَّالَّةُ عَلَى الْمُلْكِ، (نَحْوَ: غُلَامُ زَيْدٍ)، أَوْ الْأَخْتِصَاصِ، نَحْوَ: «بَابُ الدَّارِ»؛ (وَ) الْقِسْمُ الثَّانِي: (مَا يُقَدَّرُ بِمِنْ) الدَّالَّةُ عَلَى بَيَانِ الْجِنْسِ، (نَحْوَ: ثَوْبٌ خَزٌّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ)؛ أَيُّ: ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ، وَبَابٌ مِنْ سَاجٍ، وَالْخَزُّ نَوْعٌ مِنَ الْحَرِيرِ،

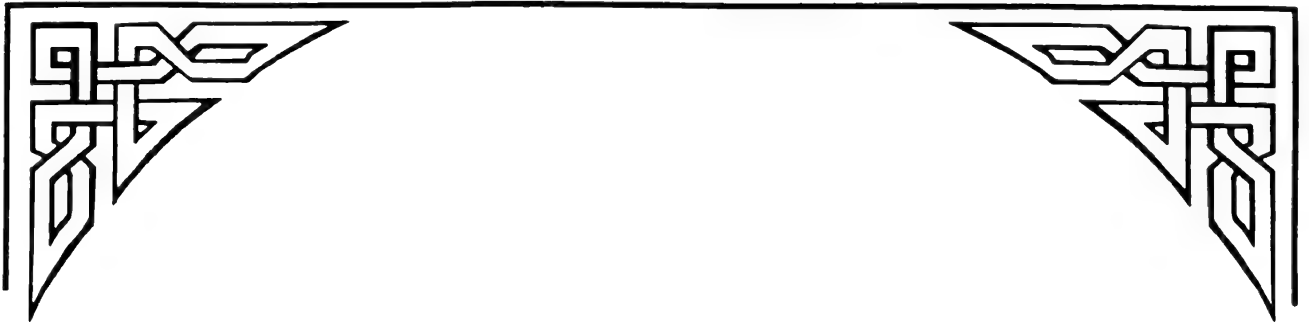
وإلى معاً إن دخلاً على معدودٍ، نحو: مذ يومين، ثم هما مبتدآن إن دخلاً على مرفوع، أو جملة إسمية، أو فعلية، وما بعدهما الخبر نحو: مذ يومان أو مذ زيد قائم، أو مذ يقوم زيد، قوله: (ما يقدر باللام)^(١) أي: ما يكون المناسب في معناه معناها وإن امتنع ذكرها كيوم الأحد، ويصح تقديرها في جميع المضافات، ولذلك ذهب بعضهم إلى أن جميع الإضافات على تقديرها فقط، وذهب بعضهم إلى أنه ليس في الإضافات تقدير حرف أصلاً^(٢).

قوله: (وما يقدر بمن)^(٣) ويظهر ويكثر في المعدودات [٧٩/ظ] والمقادير عشرة رجال، ورطل زيت، وفيما إذا أضيف عدد إلى عدد كثلث مائة، قوله: (ثوب من... إلخ) هذا تقدير وتوضيح، وليس من مقدرة في الإضافة، وإنما الإضافة على معناها، وعلى معنى

(١) والنص في الأصل في متن الأجرومية، ص ٢٣.

(٢) يُنظر: همع الهوامع ٢٦٥/٤ - ٢٦٦.

(٣) والنص في الأصل في متن الأجرومية، ص ٢٣.



الخاتمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد،
وآل محمد، وبعد:

فالحياة في ظلال النحو ومباحثه حياةٌ يملؤها الحجاجُ
والاستدلال، والعرض والمقال، وهي حياةٌ لا يصبرُ عليها إلا من
ذاق طعم العربية وسحرها، وعاش معها بروحه ووجدانه، وقلبه
وكيانه، فهي ميراث قومٍ تكلموا فأفصحوا، ونطقوا فأبانوا، ومما
زادها شرفاً وفضلاً نزول القرآن الكريم بها، ليكون خير كتاب أنزل،
على خير رسول أرسل.

وقد شرفني الله تعالى بالحياة في ظلال هذه اللغة الشريفة،
ومباحثها الدقيقة اللطيفة مدةً من عمري، هي تلك المدة التي قضيتها
في تحقيق ودراسة حاشية العلامة القليوبي على شرح الشيخ خالد
الأزهرى، رحمه الله تعالى، على متن الأجرومية، فكنْتُ أتأمل ذلك

السر البديع، والذوق العالي الرفيع، الذي أودعه الله تعالى في هذه اللغة (والله أعلم حيث يجعل رسالته).

فقد كنتُ أنتقل في رياضها الغناء، روضةً بعد روضة، أبحثُ عن أسرار أحكام النحو، وأفتشُ في مباحثه، وأقفُ على تغاير المعاني تبعاً لتغاير الحركات النحوية، والأحكام الإعرابية. فأدركتُ جيداً أنها لغةٌ عظيمةٌ جديرةٌ بأن ينفق الرجال مُهجَ قلوبهم، ونفائس أوقاتهم، وبُنيّات عقولهم، في سبيل خدمتها وتعليمها ونشرها.

وقد يخالفني كثيرون في هذا الرأي، وربما يتهموني بالمبالغة!! ولكن ما على العاشقين من سبيل، ومن حفظ حجةً على من لم يحفظ، كما قيل، وإني، ويشهد الله، لا أسخر من آرائهم، ولا أستخفُّ بها، ولا أنفردُ برأيي دون آرائهم، لأنَّ من استشار الرجال شاركهم بعقولهم، ولكني أعلن عن قناعاتي، وأفصح عن حقيقة شعور استقر في أعماق نفسي، وملك سويداء قلبي! فعلى هذا لا لوم عليّ ولا عتاب.

ولمّا كانت مقتضيات البحث تتطلب تقديم خاتمة تلخص العمل، رأيت تسجيل هذه الخاتمة لتكون وصفاً ملخصاً للرسالة وعملي فيها، وذلك على النحو الآتي:

● الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي الشافعي المصري الأزهرى (ت ١٠٦٩هـ) من علماء النحو والعربية والفقه والشريعة البارزين في القرن الحادي عشر للهجرة في مصر والعالم الإسلامي.

● للشيخ القليوبي، رحمه الله تعالى، مؤلفات كثيرة في علوم الشريعة والفقه والعقائد والكلام والتصوف والمنطق والميقات والهيئة، وهذه المؤلفات الثرية تشهد على تمكن الشيخ من هذه العلوم كلها، وتضلعه فيها.

● تعد المقدمة الأجرومية لمؤلفها الشيخ ابن أجروم الصنهاجي (ت ٧٢٣هـ) من أشهر متون النحو العربي عند المتأخرين، وقد حظيت بالكثير من الشروح والحواشي والتوضيحات التي دبجتها أقلام العلماء والفضلاء، ومن هذه الشروح المفيدة شرح العلامة الشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) عليها، فهو من أجل الشروح المدرسية وأنفعها، ولكن شرح الشيخ الأزهرى، رحمه الله تعالى، استغلق فهمه واستعصى على كثير من طلبة العلم المبتدئين الأمر الذي جعل الشيخ الشهاب القليوبي يكتب حاشية لطيفة على ذلك الشرح يفك بها ما استغلق فهمه على الطلبة، ويقرب فيها ما بُعد فهمه واستيعابه منها.

● اختلف المترجمون للقليوبي في تسمية حاشيته على شرح الشيخ خالد الأزهرى، ولكن ارتأى الباحث أن يكون الاسم المختار للحاشية هو: (حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد على الأجرومية) وذكر الباحث المرجحات التي اعتمدها لاختيار هذه التسمية.

● أجمعت كتب المصادر والتراجم على صحة نسبة هذه الحاشية للشيخ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي.

● اعتمد المحقق في تحقيق حاشية القليوبي خمس نسخ

مخطوطة من الكتاب، وهى نسخ تتصف بالجودة والكمال فى بعضها، وذكر أوصاف كل نسخة بشكل دقيق.

● جاء عمل الباحث فى التحقيق والدراسة عملاً أكاديمياً منضبطاً ودقيقاً، على ما يوافق معايير البحث والدراسة والتحقيق المتبعة فى الجامعات الرصينة، والأبحاث العلمية الجادة.

● تعد حاشية القليوبي من كتب النحو المدرسى التعليمى المهمة فى زماننا، خاصة مع الضعف الذى يشهده الكثير من طلبة العربية فى المراحل الأولى لدراستهم لهذا العلم، وتحقيقها ونشرها وجعلها فى متناول الباحثين سيساهم كثيراً فى إثراء معلومات الطالب المبتدئ، وترسيخ معلومات الطالب المتوسط، وتذكرة العالم المنتهى فى علم النحو.

● لم يخرج القليوبي عن شرح الشيخ خالد الأزهرى، وإنما التزم بالشرح وأبوابه كافة، وسار على نهجه وطريقته فى التقسيم وعرض المادة العلمية ومناقشتها.

● عني القليوبي بشرح الألفاظ وإعرابها، وعرض المادة النحوية، وذلك من أجل تيسير فهم الأحكام النحوية على الطلبة المبتدئين بدراسة علم النحو.

● جعل القليوبي تعقيباته وتعليقاته التى استدرك فيها على الشارح الشيخ خالد الأزهرى تحت عنوان (تنبيه)، وقد كثرت هذه التنبيهات كثرة ظاهرة فى الحاشية، مما يدل على عمق الفكر النحوى، ونضج التحليل اللغوى عند الشيخ القليوبي.

● ومن أجل إعطاء القارئ والطالب، على حد سواء، فكرة عن الموضوع الذي يناقشه القليوبي في حاشيته تبعًا للشارح، فإن المحشّي القليوبي، رحمه الله تعالى، يستهل كل باب من أبواب الشرح بتوضيح وبيان معاني مصطلحات الباب، فيذكر المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي، ويذكر بعض الفوائد العلمية المتعلقة بالباب.

● ومن الظواهر الجديرة بالاهتمام في حاشية القليوبي: عنايته بالإعراب التطبيقي، إذ أولى إعراب المفردات والجمل والتراكيب عناية فائقة. وفي هذا تدريب للطلبة على الإعراب، وتنمية لقدراتهم في حل التراكيب والجمل النحوية.

● عني القليوبي عناية فائقة ببيان معاني المفردات الغريبة التي ترد في شرح الشيخ الأزهرى، أو الشواهد النحوية التي يسوقها لإثبات قاعدة نحوية أو حكم نحوي، وهذا أسلوب مدرسي ممتاز يتيح للطالب الاطلاع على مخزون لغوي كبير من المفردات والمعاني المعجمية تسهل له طريق العربية وتعلمها.

● ومن مظاهر الفكر النحوي عند القليوبي عنايته بالحدود النحوية وتعريفاتها، فهو يقف عند كل مصطلح نحوي، ويورد تعريفه بطريقة تقرّبه إلى الفهم كثيرًا.

● عني القليوبي في حاشيته بضبط الألفاظ عناية خاصة، فقلّ أن يمر على لفظ يحتاج إلى ضبط إلا ويضبطه ويذكر ما فيه من لغات، كي يكون الطالب على بينة من أمره في طلب العلم وضبطه.

● لمّا كانت القاعدة النحوية من مهمات علم النحو أولاهها

القليوبي عناية فائقة، فهو يذكر القاعدة النحوية ويشرحها ويورد بعض الأمثلة تطبيقات عليها، كي يترسخ فهمها في ذهن الطالب، فالعلم إذا ضبطته القاعدة ثبت ورسخ في الأذهان.

● كانت أصول النحو وشواهد حاضرة بغزارة في حاشية القليوبي، وتنوعت شواهد النحوية بين الشواهد القرآنية، وشواهد الحديث النبوي الشريف، والشواهد الشعرية، وشواهد كلام العرب المنثور. وتنوع الشواهد في الحاشية يدل على سعة علم القليوبي بالعربية وأصولها، والنحو العربي وطرق إثبات أحكامه، فهو يورد الشاهد ليثبت به حكماً نحوياً، أو يعزّز به قاعدة، أو يقرر به ظاهرة نحوية مطردة في كلام العرب.

● وافق القليوبي النحويين كافة في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقرآته المتواترة والشواذ على إثبات الحكم النحوي.

● كان العلامة القليوبي من المكثرين بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وهو في توجهه هذا يكون من النحويين الذين أجازوا الاستشهاد بحديث النبي ﷺ على إثبات كلام العرب وأساليبهم في الخطاب، وقد كانت أغلب الأحاديث التي استشهد بها القليوبي من قسم الصحيح والمتفق عليه إلا حديثاً واحداً فقط. ولم يقتصر استشهاده بالحديث على إثبات حكم نحوي فقط، بل استشهد بالحديث على إثبات فصاحة اللفظ واستعماله في العربية أيضاً.

● كان الشاهد الشعري حاضراً بغزارة في حاشية القليوبي، فقد استشهد، رحمه الله تعالى، بالشعر على إثبات قاعدة أو حكم نحوي، أو فصاحة لفظة واستعمالها في كلام العرب. ووافق علماء العربية

السابقين في عدم الاستشهاد بأشعار المولدين، واقتصر استشاده بالشعر على شعر القدامى من الجاهليين والمخضرمين.

● أولى القليوبي الخلاف النحوي وتعدد الآراء عناية بارزة في حاشيته، بل أكثر من ذكرها، وكانت آراء النحويين القدامى كأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، والخليل (ت ١٧٥هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ)، وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) عمدته في النقاش والحوار، ولم يهمل أيضًا آراء النحويين المتأخرين كابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ومالك (ت ٧٦٢هـ)، والرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، وغيرهم من العلماء البارزين. ولا شك في أن الخلاف بين نحويي البصرة والكوفة كان حاضرًا وبكثرة في حاشية القليوبي، فقد أورد الكثير من المسائل الخلافية بين علماء المدرستين وغيرهما من مدارس النحو.

● أما المصطلحات النحوية التي استخدمها القليوبي في حاشيته فقد كانت بصرية في أغلبها، وقد يذكر مصطلحات متعددة ومشاركة للمعنى الواحد، ولعل السبب في ذلك يعود للمنهج المدرسي التعليمي الذي اتبعه في حاشيته، علمًا أن المصطلح النحوي صار اليوم علمًا خاصًا له دراساته وأبحاثه المستقلة، خاصة ما له علاقة بنشأته وتطوره واستخداماته في كتب النحويين قديمًا وحديثًا.

● وقد كان البحث المنطقي والأساليب المنطقية في إثبات القضايا والأحكام النحوية حاضرًا في حاشية القليوبي، ويُعدّ القياس من أبرز المباحث المنطقية التي وجدت بكثرة في علم أصول النحو، وقد استعمله القليوبي في مواضع متعددة من حاشيته لإثبات الأحكام

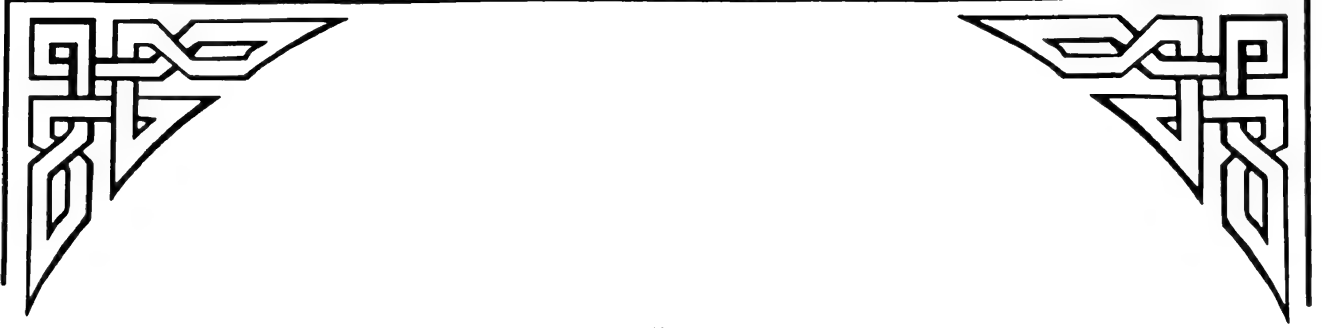
النحوية، وهو في ذلك يتابع العلماء والنحويين الذين سبقوه في هذا الميدان.

● أما علل النحو والتعليل النحوي للأحكام فقد شكل ظاهرة بارزة في حاشية القليوبي، فهو يذكر الحكم النحوي ويلتمس له عللاً عقلية منطقية فلسفية، ولا يدخر جهداً في ذلك.

● ولم يكن القليوبي ناقلًا فقط! بل لم يرض لنفسه هذا الوصف! لذا نراه ينتقد الكثير من الأحكام النحوية ويناقشها، فمنها ما يقومه ويهذهبه، ومنها ما يوجهه، ومنها ما يرده ولا يقبل به. ولم يكتف بانتقاد الشارح الأزهرى فقط، بل انتقد آراء غيره من النحويين أيضاً.

● أخيراً، هذا كتاب جديد في المكتبة النحوية، وهو كتاب نحو تعليمي مدرسي، يحتاجه طالب النحو كثيراً في أول الطريق لضبط علم النحو وعلله وأصوله وأحكامه، وقد بذلت في تحقيقه ودراسته جهداً ليس باليسير، فقد شغلني سواد ليلي، وبياض نهاري، وآثرت العمل فيه على الكثير من الأعمال والمهمات والواجبات، فما كان في عملي هذا من صواب فهو بتوفيق الله تعالى، وما كان فيه من إخفاق أو خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، وإنني راجع عنه إلى الصواب، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.





ملخص

حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد على الأجرومية

يزخرُ التُّراثُ الإسلاميُّ بمؤلفات في العلوم كلّها، فلم يترك علماء السَّلف باباً إلَّا وطرقوه، فكتبوا في الجغرافيا، والبلدانيات، والهندسة، والطبِّ، والجبر، والحساب، والحشرات، والجراثيم، والأنواء، وأسماء الخيل، والحيوانات، وفي كُلِّ نكتةٍ صغيرةٍ ثمة تأليف من تأليف السَّلف الصَّالح.

وعلى هذا آليْتُ على نفسي أن يكون لي وقفةٌ مع التُّراث الإسلاميِّ وفي مجال تخصصي (النحو العربيِّ)، فاخترْتُ بعد التُّكلان على الله مخطوطة لم يسبقني إليها باحثٌ أو ناشرٌ، مخطوطةٌ وجدتُ فيها كلَّ مقوّمات الدّرس النّحويِّ من تعليمٍ، وتشذيبٍ للمادّة النّحويّة، عثرتُ على المخطوطة في دار الكتب المصريّة، وكان في هذه الدّار (خمس نُسخ) منها، والمخطوطة في الأصل حاشية على شرح الشيخ خالد الأزهريّ المتوفى سنة (٩٠٥هـ) على متن الأجرومية لابن آجرّوم المتوفى سنة (٧٢٣هـ). وعَنَّ لي وتبيّن أنّ الحاشية هي للشيخ العلامة شهاب الدّين أحمد بن أحمد بن سلامة، أبي العباس الشافعيّ

القليوبي المصري (ت ١٠٦٩هـ)، وكان اسم المخطوط (حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد الأزهرى على الأجرومية).

وبعد قراءة المخطوطات الخمس للحاشية قراءة مستفيضة استوت هذه الرسالة على مقدّمة وقسمين وفهارس فنية:

أما القسم الأول من الرسالة فكانت الدراسة حول المخطوطة وصاحبها، وجعلته في فصلين:

الفصل الأول: كان بعنوان: شهاب الدين القليوبي، درست فيه اسم الإمام القليوبي، ونسبه، ولقبه، وكنيته، وأخلاقه، وتلاميذه، وشيوخه، وآثاره، ووفاته وكل ما يتعلق بالرجل رَحِمَهُ اللهُ.

والفصل الثاني: جاء بعنوان: حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد الأزهرى، فدرست أولاً الإمام الأجرومي حياته وشيوخه وتلاميذه ووفاته.

ثمّ تصدّينا لحاشية القليوبي فأثرنا أن نُعرّف بمنهاجه على الشرح فدرسنا: موضوعات الحاشية وطريقته في الحشي، واستهلالاته، وإعراباته وغيرها من الموضوعات والمسائل النحوية.

ثمّ وقفنا ونحن ندرس منهاج القليوبي عند شواهد: فدرسنا منهاجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر والنثر، وبعد ذلك أتينا على الآراء النحوية والمسائل الخلافية في الحاشية، وأخيراً درسنا في هذا القسم (الفكر النحوي): المنطق، والعلل النحوية، ونقد المسائل النحوية.

وكانت خاتمة الدراسة توثيق اسم الحاشية والتأكد من اسمها

الصحيح، فاتضح لدينا أن اسمها الصحيح هو (حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد على الآجرومية)، وبعدها قمنا بتوثيق نسبة المؤلف إلى المؤلف وبأدلة لا تقبل الشك.

أما القسم الثاني، فكان تحقيق الحاشية، فقمنا بتحقيق النص تحقيقاً علمياً فنسبنا الآراء إلى قائلها، وصححنا إذا نسبت إلى غير أصحابها، وخرّجنا الآيات القرآنية الكريمة، وخرّجنا أيضاً الأحاديث النبوية الشريفة من مظانها وأصولها، أما الشواهد الشعرية فخرّجناه من الديوان والمصادر الأدبية واللغوية، ولم نترك النص من دون تشكيل، وإذا اقتضى الأمر عرّفنا بدلالة الألفاظ من المعجمات وغيرها.

وذيّلنا الرسالة بفهارس فنية خدمت النص والقارئ فصنعنا فهارس للآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والأشعار والأعلام والقبائل والمصادر وغيرها.

وأقول بآخرة لا يسعني إلا أن أشكر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد عبدالله الذي بذل جهوداً حثيثة لمتابعة الرسالة وتقديمها، كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل من قدّم معلومة أفادت البحث والباحث.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

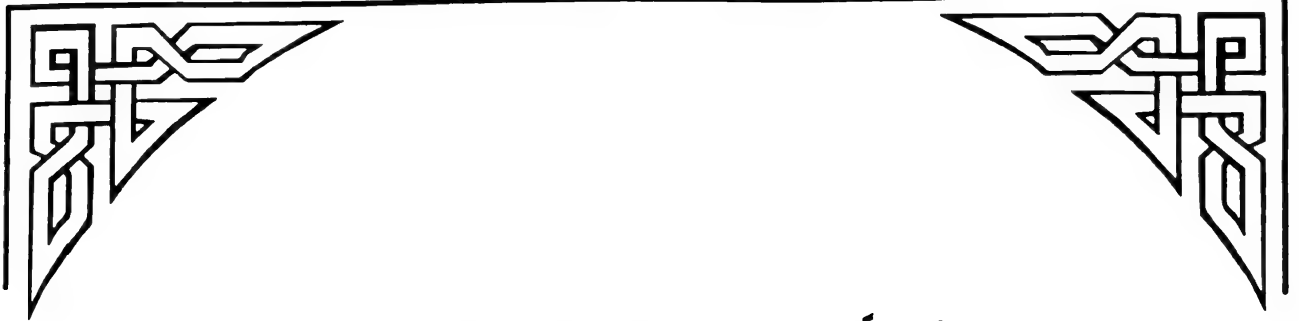
أمير فتاح عباس

كركوك

١٦ - ٥ - ٢٠١٨ م

الفهارس الفنية

- * أولاً: فهرس الآيات القرآنية.
- * ثانياً: فهرس القراءات القرآنية.
- * ثالثاً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- * رابعاً: فهرس الأبيات الشعرية.
- * خامساً: فهرس أنصاف الأبيات.
- * سادساً: فهرس الأعلام.
- * سابعاً: فهرس الجماعات والقبائل.
- * فهرس المصادر والمراجع.
- * فهرس المحتويات.



أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	نصها	الصفحة
<u>سورة الفاتحة</u>		
٢	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٣٥١
٥	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	٢٤٥
<u>سورة البقرة</u>		
٥٤	﴿بَارِكُمْ﴾	١٨٥
٨٠	﴿أَمْ نَقُولُ عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾	٣٧٠
١٨٤	﴿فَعِذَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	٢٢٠
٢١٤	﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾	٢٥٦
١٧٩	﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ﴾	١٥٥
<u>سورة النساء</u>		
١١	﴿فَلَا مِثْرَ الثُّلُثِ﴾	٣٣٢
٢٣	﴿وَأَمَّا هُنَّ فَبِأَنفُسِكُمْ أَزْجَعْتُمْ﴾	٣٣٢
٧٨	﴿يُذَرِّكُمْ﴾	٢٧١
١٢٧	﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾	٤١٦
<u>سورة المائدة</u>		
٦	﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾	٤٦٤
٨٩	﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾	١٨٦

الآية	نصها	الصفحة
سورة الأنعام		
١	﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾	٣٤٠
١٥١	﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾	٢٥٩
سورة الأعراف		
٤	﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾	٣٦٦
١١	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ﴾	٣٦٧
١٦٠	﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾	٤٠٣
سورة التوبة		
٣٦	﴿وَقِيلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾	٤٢٨
٤٠	﴿إِلَّا نَضُرُّهُ﴾	٢٦٥
سورة يونس		
٤	﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾	٤٢٩
سورة هود		
٢٨	﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾	٤٠٥
٧٢	﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾	٤٢٨
سورة يوسف		
٩٦	﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾	٢٤٩
سورة الرعد		
١٦	﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾	٣٧٠
سورة إبراهيم		
١ - ٢	﴿...صِرَاطَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهُ﴾	٣٩٠
سورة الحجر		
٣٠	﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٢٠﴾﴾	٣٨١

الآية	نصها	الصفحة
<u>سورة النحل</u>		
١٢٣	﴿أَنْ آتَيْعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾	٤٢٩
<u>سورة الإسراء</u>		
٧٦	﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	٢٥٠
<u>سورة الكهف</u>		
٢٩	﴿وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾	٢٦٣
١٠٩	﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾	٤٣٦
<u>سورة مريم</u>		
٣٠	﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾	٣٣٣
٧٥	﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾	٢٦٣
<u>سورة طه</u>		
٦٩	﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَجِرٌ﴾	٣٣٦
<u>سورة الأنبياء</u>		
٢٤	﴿هَذَا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ﴾	٤٢٥
<u>سورة الحج</u>		
٧٢	﴿يَسِّرْ مِنَ ذَالِكُمْ﴾	٣٩٢
<u>سورة المؤمنون</u>		
٢٧	﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلَّ﴾	٢٤٩
<u>سورة القصص</u>		
٨	﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾	٢٥٣
<u>سورة العنكبوت</u>		
٦٥	﴿دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ﴾	٢٤٠

الآية	نصها	الصفحة
-------	------	--------

سورة الأحزاب

٦	﴿وَأَزْوَاجَهُمْ أَمْهَنَهُمْ﴾	٣٣٢
٣٣	﴿لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾	٢٥٣
٦٣	﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾	٣٣٥

سورة سبأ

١٠	﴿يَجِبَالٍ أَوِيٍّ﴾	٤٥٤
----	---------------------	-----

سورة فاطر

٣	﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾	٣٠٦
٣١	﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾	٤٢٨
٣٨	﴿أَوَلَمْ نَعْمَرَكُمْ﴾	٢٦٢

سورة فصلت

١٠	﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ﴾	٤٣٢
----	-----------------------------------	-----

سورة الزخرف

٤	﴿وَلَئِنَّكُمْ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ﴾	٣٣٢
---	------------------------------------------------------------------	-----

سورة محمد ﷺ

٣٥	﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾	٤٢٥
----	----------------------	-----

سورة الذاريات

٢٥	﴿سَلَّمَ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾	٣١٨
----	------------------------------	-----

سورة الحديد

١٦	﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾	٢٦٢
٢٣	﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾	٢٥٢
٢٩	﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾	٢٦٠

الآية نصها الصفحة

سورة الممتحنة

٤١٧ ١٠ ﴿أَنْ تَكُونُ مِنْ﴾

سورة القلم

٣٥١ ١٠ ﴿وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَّافٍ﴾

سورة المطففين

٢٩٠ ٣ ﴿كَالْوُحْمِ أَوْ رَزْوُهُمْ﴾

سورة الطارق

٢٦٢ ٤ ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾

سورة الأعلى

٣٥١ ١ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾

سورة القارعة

٣٣٢ ٩ ﴿فَأَمَّهُمْ هَاوِيَةٌ﴾

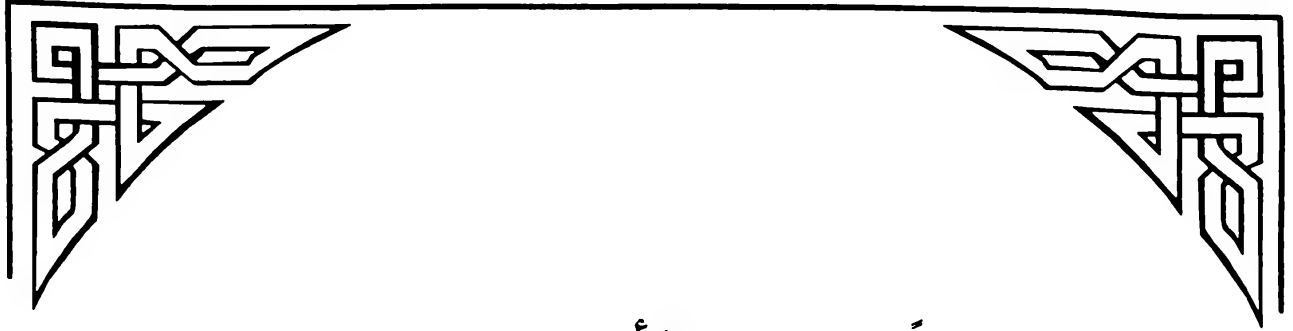




ثانياً: فهرس القراءات القرآنية

ت	الآية	القراءة	الصفحة
١	﴿بَارِكْ﴾ [البقرة: ٥٤]	قرأ أبو عمرو بسكون الهمزة.	١٨٥
٢	﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]	قرأ جعفر الصادق <small>عليه السلام</small>	
		بسكون الياء.	١٨٦
٣	﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا﴾ [هود: ٢٨]	قرئ بسكون الميم.	٤٠٥
٤	﴿...صِرْطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١-٢]	بخفض لفظ الجلالة، وهو ما يوافق رواية حفص عن	
		عاصم.	٣٩٠
٥	﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْفَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]	قرئ بالشواذ (لا يلبثوا)	٢٥٠





ثالثاً: فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة	ت الحديث
٣٩٢	١ «اتقوا الموبقات: الشرك والسحر»
٤٢٠	٢ «أصبحت، أصبحت»
٤٢٥	٣ «إنما الصبر عند الصدمة الأولى»
٣٠٥	٤ «لا إله إلا الله كنز»
٢٥٧	٥ «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه»
١٠٥	٦ «كاد الفقر أن يكون كفراً»



رابعاً: فهرس الأبيات

الصفحة	ت البيت
١٧٢	(١) يمرون بالدهناء خفافاً عيانهم
٣٨٧	(٢) رحم الله أعظماً دفنوها
٣٢٦	(٣) ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى
٢٧١	(٤) فأصبحت أنى تأتها تستجير بها
٤٣٨	(٥) رأيته لما إن عرفتنا
١٥٦	(٦) رب من أنضجت غيظاً قلبه
٣٧٣	(٧) ليس العطاء من الفضول سماحة
٢١٣	(٨) اجمع وزن عادلاً أنت بمعرفة
٣٤٣	(٩) نعمت البيان مؤكداً
١٦١	(١٠) لولا الحياء وأن رأسي قد عسا
٣٢٦	(١١) صاح شمر ولا تزل ذاكر
٤٣٧	(١٢) ولقد علمت بأن دين محمد
	ويرجعن من دارين بجر الحقائق
	بسجستان طلحة الطلحات
	ولا زال منهلاً بجرعائك القطر
	تجد حطباً جزلاً ونارا
	صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
	قد تمنى لي موتاً ولم يُطع
	حتى تجود وما لديك قليل
	ركب وزد عجمة فالوصف قد كمل
	هذا هو الترتيب في القول
	فيه المشيب لزرت أم القاسم
	الموت فنسيانه ضلال مبين
	من خير أديان البرية دينا



خامساً: فهرس أنصاف الأبيات (حسب ورودها في النص المحقق)

ت	نصف البيت	الصفحة
(١)	يعصون السليط أقاربه	١٧٢
(٢)	خالط من سلمى خياشيم وفا	٢٠١
(٣)	فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا	٢٠٢
(٤)	علفتها تبناً وماءً بارداً	٢٥١
(٥)	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا	٢٧٠
(٦)	استغن ما أغناك ربك بالغنى	٢٧٤
(٧)	وما يجاورنا إلّاك ديارُ	٢٩١
(٨)	لعل أبي المغوار منك قريب	٣٠٦
(٩)	جاء الخلافة أو كانت له قدراً	٣٦٩
(١٠)	إلى الله أشكو بالمدينة حاجة	٣٨٦
(١١)	يا سعد سعد الأوس	٤٥٧

سادساً: فهرس الأعلام

- | | |
|----------------------------------------------------------|---------------------------------------------------|
| (١٩) العبادي: ١٢٨ | (١) ابن آجروم: ١١٨ |
| (٢٠) عدي بن زيد العاملي: ١٦١ | (٢) الأخفش: ١٦٠، ٤٦٥ |
| (٢١) أبو علي الفارسي: ٣٤٠ | (٣) آدم: ١٢٦ |
| (٢٢) أبو عمرو بن العلاء: ١٨٥ | (٤) الجزولي: ١٣٠ |
| (٢٣) قس بن ساعدة: ١١٥ | (٥) جعفر (الصادق): ١٨٦ |
| (٢٤) الكسائي: ٢٤٠ | (٦) خالد الأزهرى: ١٠٣، ١٠٦ |
| (٢٥) ابن مالك: ١١٠، ٢٣٦، ٢٩٤،
٣٧٥، ٣٧٩، ٣٩٠، ٤٠٥، ٤٢٤ | (٧) الخليل: ٢١١ |
| (٢٦) محمد ﷺ: ١١٢ | (٨) داود غليلي: ١١٦ |
| (٢٧) ابن هشام: ٣٦٩ | (٩) الدماميني: ٣٦٩ |
| (٢٨) النعمان بن المنذر: ٣٥٤ | (١٠) رشيد بن شهاب اليشكري: ٤٣٨ |
| (٢٩) النووي: ٣٨٤ | (١١) الرضي: ٣٥٧ |
| (٣٠) يعرب بن قحطان: ١١٥، ١١٦ | (١٢) الزجاجي: ١٣٩، ٣٢٢ |
| | (١٣) الزمخشري: ١١٩، ٣٩١ |
| | (١٤) سحيم بن وثيل: ٢٧٠ |
| | (١٥) السعد: ٤٣٩ |
| | (١٦) سيبويه: ١٨٢، ٢١١، ٢١٦،
٢٤١، ٣٠٤، ٣٨١، ٤٠٥ |
| | (١٧) الشافعي: ٣٢٥ |
| | (١٨) شيخنا (الرملي): ١٢٨، ٤٠١،
٤٢٤ |

سابعاً: فهرس الجماعات والقبائل

(١٧) الملائكة: ١١١، ٢١٨، ٣٦٧

(١٨) النحاة: ١٤٠، ٣٧٩، ٤٣٤

(١) آل النبي عليهم السلام: ١١٣

(٢) أهل الأصول: ٣٠٥

(٣) أهل اللغة: ١٢٥، ١٣٩

(٤) أهل الميزان: ٣٠٤، ٣٦٠

(٥) البربر: ١١٨

(٦) البصريين: ٢٤١، ٢٥٣، ٢٦٠

٢٧٣، ٣٧٨

(٧) بعضهم (بعض النحويين): ١٤٠

(٨) بني آدم: ٣٦٧

(٩) بني المطلب: ١١٣

(١٠) بني هاشم: ١١٣

(١١) الحجازيين: ٣٥٧

(١٢) الجمهور: ٢١٩، ٢٤٨، ٢٥٠

٢٥٧، ٢٧٧، ٣١٠، ٣٧٥، ٤٢٩

٤٣٧

(١٣) جمهور الشارحين: ١٢٩

(١٤) الصحابة: ١١٤

(١٥) العرب: ١٢٨، ٢١٧

(١٦) الكوفيون: ٢٢٩، ٢٤٠، ٢٥٧

٢٧٣، ٤٣٧، ٤٥٤

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

أولاً الكُتب:

- ١ - ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة - لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ) - تح: د. طارق الجنابي - مكتبة النهضة العربية - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢ - أبجد العلوم - للسيد الصادق حسن القونجي (ت ١٣٠٧هـ) - نشره: أحمد شمس الدين - ط/١ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٣ - الإبدال والمعاقبة والنظائر - لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) - تح: عز الدين التتوخي - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- ٤ - أحكام كلّ وما عليها تدلّ - لتقي الدين الشبكي (ت ٧٥٦هـ) - تح: د. طه محسن - ط/١ - دار الشؤون الثقافية - بغداد ٢٠٠٢م.
- ٥ - إحياء النحو - لإبراهيم مصطفى - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٦ - أخبار النحويين البصريين (كتاب) - لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) - تح: فرينس كرنكو - المطبعة الكاثوليكية - خزانة الكتب العربية - بيروت ١٩٣٦م.
- ٧ - الاختيار لتعليل المختار - لعبد الله بن محمد بن مودود الموصلي الحنفي (ت ٦٨٣هـ) - ط/١ - دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت/لبنان ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- ٨ - الأذكار - لأبي زكريا محيي الدين يحيى شرف النُّوويّ (ت ٦٧٦هـ) - تح: عبدالقادر الأرنبوط - دار الفكر للطباعة والنَّشر والتَّوزيع - بيروت/لبنان ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٩ - ارتشاف الضَّرْب مِنْ لسان العرب - لأبي حَيَّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ) - تح: د. مصطفى أحمد النَّماس - مطبعة النُّسر الذَّهبيّ - مكتبة الخانجيّ - القاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١٠ - الأزهية في علم الحروف (كتاب) - لعلي بن محمَّد النُّحويّ الهرويّ (ت ٤١٥هـ) - تح: عبدالمعين الملوحيّ - مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ١١ - أساس البلاغة - لأبي القاسم محمود بن عمر الزَّمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) - تح: عبدالرَّحيم محمود - دار المعرفة للطَّباعة والنَّشر - بيروت/لبنان ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٢ - أُسْدُ الغابة في معرفة الصَّحابة - لابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) - ط/١ - دار ابن حزم - بيروت/لبنان ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- ١٣ - أسرار العربيّة (كتاب) - لأبي البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) - تح: محمَّد بهجة البيطار - مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ١٤ - أسماء خيل العرب وفرسانها - لابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ) - رواية أبي منصور الجواليقيّ (ت ٥٤٠هـ) - تح: د. نوري حمودي القيسي، ود - حاتم صالح الضَّامن - ط/١ - عالم الكتب - بيروت/لبنان ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ١٥ - اشتقاق أسماء الله - لأبي القاسم الرِّجَاجيّ (ت ٣٤٠هـ) - تح: د. عبدالحسين المبارك - ط/٢ - مؤسَّسة الرُّسالة للطَّباعة والنَّشر والتَّوزيع - بيروت/لبنان ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٦ - إصباح الشيعة بمصباح الشريعة - لأبي الحسين تاج الدين البيهقيّ (كان حيًّا سنة ٥٧٦هـ) - تح: إبراهيم البهادريّ - ط/١ - مؤسَّسة الصَّادق - قم/طهران ١٤١٦هـ.
- ١٧ - إصلاح المنطق - لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق، ابن السَّكِّيت (ت ٢٤٤هـ) - تح: أحمد محمَّد شاكر وعبدالسَّلام هارون - ط/٤ - دار المعارف بمصر.
- ١٨ - الأصمعيّات - لأبي سعيد بن قُريب الأصمعيّ (ت ٢١٦هـ) - تح: أحمد محمَّد شاكر وعبدالسَّلام هارون - ط/٤ - دار المعارف بمصر ١٩٧٦م.
- ١٩ - الأصوات اللغويّة - د. إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصريّة ٢٠٠٧م.

- ٢٠ - الأصول في النحو - لأبي بكر محمد بن سهل بن السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ) -
تح: د. عبدالحسين الفتلي - ط/٣ - مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر
والتوزيع - بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٢١ - الأضداد (ضمن ثلاثة في الأضداد) - لأبي عُبيد (ت ٢٤٤هـ) - تح: ط/١ -
عالم الكتب - بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٢٢ - الأضداد (ضمن كتاب ثلاثة كُتِبَ في الأضداد) - لعبدالمك بن قُريب
الأصمعي (ت ٢١٦هـ) - تح: أوكست هفتر دار الكتب العلمية.
- ٢٣ - إعراب القراءات الشَّواذ - لأبي لبقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) - تح:
محمد السيد أحمد عزوز - ط/١ - عالم الكتب - بيروت/لبنان ١٤٣١هـ -
٢٠١٠م.
- ٢٤ - إعراب القرآن - لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النَّحَّاس
(ت ٣٢٨هـ) - تح: د. زهير غازي زاهد - ط/١ - عالم الكتب للطباعة
والنشر والتوزيع - بيروت/لبنان ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٢٥ - الأعلام - خير الدين الزركلي - ط/٤ - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٩م.
- ٢٦ - الاقتراح في علم أصول النحو (كتاب) - لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)
- تح: د. أحمد سليم الحمصي ود محمد أحمد قاسم - ط/١ - جروس
برس - ١٩٨٨م.
- ٢٧ - الألفاظ الكتابية - لعبد الرحمن بن عيسى الهمداني (ت ٣٢٠هـ) - الدار
العربية للكتاب ١٩٨٠م.
- ٢٨ - الأمالي الشجرية - لأبي السَّعادات هبة الله بن علي بن حمزة الشَّجَرِي
(ت ٥٤٢هـ) - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت/لبنان.
- ٢٩ - إنباه الرواة على أنباه النُّحاة - للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن
يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ) - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - ط/١ - مطبعة
دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٥٠م - ١٩٧٣م.
- ٣٠ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النُّحويين البصريين والكوفيين - لأبي
البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) - تح: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار
الفكر للطباعة والنشر.
- ٣١ - أنوار الربيع في أنواع البديع - للسيد علي صدر الدين بن معصوم المدني
(ت ١١٢٠هـ) - تح: شاهر هادي شكر - ط/١ - مؤسسة التاريخ العربي
للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت/لبنان ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

- ٣٢ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) -
تح: محمد محيي الدين عبدالحميد - ط/٦ - دار الندوة الجديدة -
بيروت/لبنان ١٩٨٠م.
- ٣٣ - الإيضاح في علل النحو - لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي
(ت ٣٤٠هـ) - تح: د. مازن المبارك - ط/٣ - دار النفائس - بيروت
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٣٤ - الإيضاح في علوم البلاغة - لجلال الدين محمد بن عبدالرحمن (الخطيب
القزويني) (ت ٧٣٩هـ) - أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى عن مطبعة
السنة المحمدية بالقاهرة - بغداد.
- ٣٥ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون - لإسماعيل باشا البغدادي
(ت ١٢٤٨هـ) - مؤسسة التاريخ العربي - بيروت.
- ٣٦ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)
- تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - ط/١ - مطبعة عيسى البابي الحلبي
وشركاه - القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٤٦م.
- ٣٧ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة - لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي
(ت ٨١٧هـ) - تح: محمد المصري - مطبعة جامعة دمشق - منشورات وزارة
الثقافة والإرشاد القومي - دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٣٨ - تاج العروس من جواهر القاموس - نشره: د. عبدالمنعم خليل وكريم سيد
محمد - ط/١ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٣٩ - تاريخ بغداد - لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) - دار
الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت/لبنان.
- ٤٠ - التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين - لأبي البقاء عبدالله بن الحسين
العكبري (ت ٦١٦هـ) - تح: د. عبدالله بن صالح العثيمين - ط/١ - دار
الغرب الإسلامي - بيروت/لبنان ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٤١ - تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن - لبن أبي الإصبع
المصري (ت ٦٢٤هـ) - تح: د. حفني محمد شرف - الجمهورية العربية
المتحدة - القاهرة.

- ٤٢ - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب - لأبي الحجاج يوسف بن سليمان (الأعلم الشنتمري) (ت ٤٧٦هـ) - تح: د. زهير عبدالمحسن سلطان - ط/١ - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد/العراق ١٩٩٢م.
- ٤٣ - تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب - لمحمد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٥٥هـ) - تح: د. عمر مصطفى - ط/١ - دار الينابيع - دمشق ٢٠٠١م.
- ٤٤ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) - تح: محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - الجمهورية العربية المتحدة/القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ٤٥ - التعريفات - لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ) - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد/العراق.
- ٤٦ - تفسير البحر المحيط - لأبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) - نشره: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض وآخرون - ط/٢ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٤٧ - تفسير غريب القرآن - لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) - تح: السيد أحمد صقر - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٤٨ - التكملة (كتاب) - لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) - تح: د. كاظم بحر المرجان - ط/٢ - عالم الكتب - بيروت/لبنان ١٤١٩م - ١٩٩٩م.
- ٤٩ - التلخيص في علوم البلاغة - لجلال الدين محمد بن عبدالرحمن (الخطيب القزويني) (ت ٧٣٩هـ) - تح: عبدالرحمن البرقوقي - ط/٢ - المكتبة التجارية الكبرى بمصر ١٣٥٠هـ - ١٩٣٢م.
- ٥٠ - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد - لمحَبّ الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) - تح: د. علي محمد فاخر وآخرين - ط/١ - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٥١ - التيسير في القراءات السبع (كتاب) - لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) - تح: أوتو برترل - مطبعة الدولة - إستانبول ١٩٣٠م.

- ٥٢ - الجمل في النحو (كتاب) - لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) - تح: د. علي توفيق الحمد - ط/٤ - مؤسسة الرسالة/دار الأمل - بيروت وإربد ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٥٣ - جمهرة الأمثال (كتاب) - لأبي هلال الحسين بن عبدالرحمن العسكري (ت ٣٩٥هـ) - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش - المكتبة العصرية - صيدا/بيروت ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٥٤ - جمهرة أنساب العرب - لابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ) - تح: عبدالسلام محمد هارون - دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.
- ٥٥ - الجنى الداني في حروف المعاني - لابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) - تح: د. طه محسن - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل/العراق ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- ٥٦ - جواهر الأدب في معرفة كلام العرب - للإمام علاء الدين بن علي الإربلي (ت ٧٢٩هـ) - تح: السيد محمد مهدي الموسوي - ط/٢ - المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.
- ٥٧ - حاشية الصبان على شرح الأشموني - لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) - ط/١ - دار الفكر - بيروت/لبنان ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٥٨ - حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام - لعبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) - تح: نظيف محرم خواجه - دار النشر فرانتس شتاير - فيسبادن ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٥٩ - حاشية العلامة ابن الحاج، أحمد بن محمد المرداسي (ت ١٢١٦هـ) - ط/١ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- ٦٠ - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب - لمصطفى بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) - مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة.
- ٦١ - حجة القراءات - لأبي زرعة بن عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة (كان حياً سنة ٤٠٥هـ) - تح: سعيد الأفغاني - ط/٥ - مؤسسة الرسالة - بيروت لبنان ١٤٢٤هـ - ٢٠٠١م.
- ٦٢ - حروف المعاني (كتاب) - لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) - تح: د. علي توفيق الحمد - ط/٢ - مؤسسة الرسالة/دار الأمل - بيروت وإربد ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٦٣ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة - لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) - المكتبة العصرية - صيدا/بيروت/لبنان - ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- ٦٤ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ) - نشره: عبد الله المنشاوي ومحمد أحمد عيسى ومحمد عبد الله الهندي - ط/١ - مكتبة الإيمان - المنصورة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٦٥ - حياة الحيوان الكبرى - لكمال الدين محمد بن موسى الدميري (ت ٨٠٨هـ) - نشره: أحمد حسن بسج - ط/٣ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ٦٦ - خزانة الأدب وغاية الأرب - لابن حجة الحموي (ت ٨٣٧هـ) - ط/١ - المكتبة العصرية - صيدا/بيروت/لبنان ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- ٦٧ - خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب - لعبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) - تح: عبدالسلام محمد هارون - ط/١ - مطبعة المدني - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٢هـ/١٩٨١م - ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٦٨ - الخصائص - لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) - تح: محمد علي النجار - ط/٤ - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ١٩٩٠م.
- ٦٩ - الخط (كتاب) - لابن السراج (ت ٣١٦هـ) - تح: د. موفق حسين عليوي - ط/١ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- ٧٠ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر - لمحمد بن أمين المحبّي (ت ١١١١هـ) - تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل - ط/١ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٧١ - دراسة الصوت اللغوي - د. أحمد مختار عمر - عالم الكتب بالقاهرة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٧٢ - الدرر اللوامع على همع الهوامع - لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ) - نشره: أحمد السيد سيد أحمد علي - المكتبة التوفيقية - القاهرة.
- ٧٣ - الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون - للإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف المعروف بـ (السّمين الحلبي) (ت ٧٥٦هـ) - ط/١ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٧٤ - دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون - للقاضي عبدالنبي بن عبدالرّسول الأحمد - عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص - ط/١ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٧٥ - ديوان الأدب - لأبي إبراهيم إسحاق الفارابي (ت ٣٥٠هـ) - تح: د. أحمد مختار عمر - مطبوعات مجمع اللغة العربية - القاهرة.

- ٧٦ - ديوان جرير - بشرح محمد بن حبيب (ت ٢٤٥هـ) - تح: د. نعمان محمد أمين طه - دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
- ٧٧ - ديوان سويد بن أبي كاهل البشكري - تح: شاعر العاشور - ط/٤ - دار صادر - بيروت ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- ٧٨ - ديوان شعر ذي الرثمة - صححه ونقحه: كارليل هنري هيس - مطبعة كلية جامعة كمبريج - ١٣٣٧هـ - ١٩١٩م.
- ٧٩ - ديوان شعر عدي بن الرقاق العاملي، عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب الشيباني (ت ٢٩١هـ) - تح: د. نوري حمودي القيسي، ود - حاتم صالح الضامن - مطبعة المجمع العلمي العراقي - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٨٠ - ديوان عبيد بن قيس الرقيات - تح: د - محمد يوسف نجم - دار صادر/دار بيروت - ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.
- ٨١ - ديوان العجاج - رواية: عبدالملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ) وشرحه - تح: د. عزة حسن - مكتبة دار الشرق - بيروت ١٩٧١م.
- ٨٢ - ذخائر التراث العربي الإسلامي - عبدالجبار عبدالرحمن - ط/١ - مطبعة جامعة البصرة - الجمهورية العراقية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٨٣ - الرد على النحاة - لابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) - تح: د - شوقي ضيف - دار المعارف بمصر ١٩٨٢م.
- ٨٤ - الرسالة - للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) - د - عبداللطيف الهميم، ود - ماهر ياسين - ط/١ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٨٥ - رصف المباني في شرح حروف المعاني - للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي (ت ٧٠٢هـ) - تح: أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٨٦ - الزينة في الكلمات الإسلامية العربية - لأبي حاتم الرازي (ت ٣٢٢هـ) - تح: حسين فيض الله الهمداني - ط/١ - مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٨٧ - السبعة في القراءات (كتاب) - لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) - تح: د. شوقي ضيف - ط/٣ - دار المعارف بمصر ١٩٨٨م.
- ٨٨ - سر صناعة الإعراب - لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) - تح: د. حسن هندايي - ط/٢ - دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- ٨٩ - سرُّ الفصاحة - لأبي محمد عبدالله بن سعيد الخفاجي (ت ٤٦٦هـ) - تح: د. داود غطّاشة - ط/١ - دار الفكر، ناشرون وموزعون - عمان/الأردن - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٩٠ - سنن الترمذي - للإمام محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ) - تح: محمد ناصر الألباني - ط/٢ - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض - ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٩١ - شذرات الذهب في أخبار من الذهب - لابن عماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت/لبنان ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٩٢ - شرح الأجرومية في علم العربية - لعلي بن عبدالله السنهوري (ت ٧٢٣هـ) - تح: د. محمد خليل عبدالعزيز - ط/١ - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع - جمهورية مصر العربية ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٩٣ - شرح ابن عقيل - لبهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) - تح: محمد محيي الدين عبدالحميد - ط/١٠ - مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.
- ٩٤ - شرح أبيات سيبويه (كتاب) - لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ) - تح: د. زهير غازي زاهد - ط/١ - مطبعة الغري - النجف الأشرف/العراق ١٩٧٤م.
- ٩٥ - شرح أبيات سيبويه - لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي (ت ٣٨٥هـ) - تح: د. محمد علي سلطاني - ط/- دار العصماء - دمشق/سوريا ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- ٩٦ - شرح أبيات مغني اللبيب - لعبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) - تح: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق - ط/١ - مكتبة دار البيان - دمشق ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ٩٧ - شرح الأزهرية - للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) - المطبعة الكبرى ببولاق - القاهرة.
- ٩٨ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) - لأبي الحسن علي نور الدين الأشموني (ت ٩٠٠هـ) - ط/١ - دار الفكر - بيروت/لبنان ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٩٩ - شرح الألفية - لابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) - تح: د. فخر الدين قباوة - ط/١ - دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر - بيروت/لبنان ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- ١٠٠ - شرح ألفية ابن مالك - لبدر الدين محمد بن محمد ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) - المطبعة العلوية في النجف الأشرف ١٣٤٢هـ.
- ١٠١ - شرح التصريح على التوضيح - للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- ١٠٢ - شرح الحدود النحوية - لعبدالله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) - تح: د. زكي فهمي الألوسي - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل/العراق ١٩٨٨م.
- ١٠٣ - شرح ديوان الفرزدق - شرحه: إيليا الحاوي - ط/١ - دار الكتاب العربي - بيروت/لبنان ١٩٨٣م.
- ١٠٤ - شرح ديوان المفضليات - لأبي القاسم محمد بن بشار الأنباري (ت ٣٠٤هـ) - تح: كارلوس يعقوب لايل - مكتبة المثنى مطبوعة بالأوفست - بغداد ١٩٢٠م.
- ١٠٥ - شرح الرضي على الكافية - لرضي الدين محمد بن الحسن الإسترأبادي (ت ٦٨٨هـ) - تح: يوسف حسن عمر - ط/١ - مؤسسة الصادق - طهران ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ١٠٦ - شرح شافية ابن الحاجب - لرضي الدين محمد بن الحسن الإسترأبادي (ت ٦٨٨هـ) - تح: محمد نور الحسن و محمد الزفزاف و محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ١٠٧ - شرح الشافية (ضمن: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط) - للعلامة الجاربردي (ت ٧٤٦هـ) - تح: محمد عبدالسلام شاهين - ط/١ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- ١٠٨ - شرح شواهد المغني - لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) - بعناية: محمد محمود الشنقيطي - منشورات مكتبة الحياة - بيروت/لبنان.
- ١٠٩ - شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ - لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) - تح: عدنان عبدالرحمن الدوري - مطبعة العاني - وزارة الأوقاف - بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ١١٠ - شرح قواعد الإعراب - لمحيي الدين الكافيجي (ت ٨٧٩هـ) - تح: د. فخر الدين قباوة - ط/٣ - دار طلاس - الجمهورية العربية السورية ١٩٩٦م.

- ١١١ - شرح كتاب الحدود للأبدي - لعبدالرحمن بن محمد بن محمد، ابن قاسم المالكي الحنفي (ت ٩٢٠هـ) - تح: د - المتولي رمضان أحمد - الناشر وكالة الشروق للدعاية والنشر - مصر ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١١٢ - شرح الكافية الشافية - لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) - تح: أحمد يوسف القادري - ط/١ - دار صادر - بيروت ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١١٣ - شرح المفصل - لموفق الدين ابن يعيش الحلبي (ت ٦٤٣هـ) - عالم الكتب/بيروت - مكتبة المتنبي/القاهرة.
- ١١٤ - شرح المفضليات - لأبي زكريا يحيى بن علي بن محمد التبريزي (ت ٥٠٢هـ) - تح: علي محمد البجاوي - دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- ١١٥ - شرح المقدمة الأجرومية - في أصول علم العربية - للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) - تح: محمود نصار - ط/١ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ١١٦ - شرح المقدمة الجزرية - الدكتور غانم قدوري الحمد - ط/١ - مركز الدراسات والمعلومات القرآنية - المملكة العربية السعودية ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ١١٧ - شعر أعشى همدان - (ضمن أشعار الأعشى) - تح: جاير - لندن ١٩٢٨م.
- ١١٨ - شعر عبدالله بن الحر الجعفي (ضمن شعراء أمويون) - دراسة وتحقيق: د - نوري حمودي القيسي - منشورات جامعة الموصل ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- ١١٩ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح - لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) - تح: د. طه محسن - دار أفاق عربية للصحافة والنشر - الجمهورية العراقية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٢٠ - الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها - لأبي الحسن أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) - تح: د. مصطفى الشوييمي - مؤسسة بدران للطباعة والنشر - بيروت/لبنان ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.
- ١٢١ - صحيح البخاري - لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ) - ضبط النص: محمود محمد، وحسن نصار - ط/٦ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- ١٢٢ - صحيح مسلم - للحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ) - ط/٦ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ٢٠١١م.
- ١٢٣ - الصناعتين (كتاب) - لأبي هلال الحسين بن عبدالرحمن العسكري (ت ٣٩٥هـ) - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا/بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٢٤ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع - لشمس الدين محمد عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ) - منشورات دار ومكتبة الحياة - بيروت/لبنان.
- ١٢٥ - طبقات الشافعية الكبرى - لتقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) - تح: محمود محمد الطنّاحي، وعبدالفتاح محمد الحلو - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- ١٢٦ - الطبقات الكبرى - لابن سعد (ت ٢٣٠هـ) - نشره: محمد عبدالقادر عطا - ط/٢ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٢٧ - طبقات النحويين واللغويين - لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - ط/٢ - دار المعارف بمصر ١٩٨٤م.
- ١٢٨ - ظاهرة التنوين في اللغة العربية - عوض المرسي جهادي - ط/١ - مكتبة الخانجي ودار الرفاعي - القاهرة والرياض ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- ١٢٩ - العباب الزاخر واللباب الفاخر - للإمام رضي الدين الحسن بن محمد الصّغاني (ت ٦٥٠هـ) - تح: فير محمد حسن - ط/١ - مطبعة المجمع العلمي العراقي - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ١٣٠ - علل النحو - لابن الورق (ت ٣٨١هـ) - تح: د - محمود جاسم الدرويش - بيت الحكمة - جمهورية العراق/بغداد ٢٠٠٢م.
- ١٣١ - عمدة القاري، شرح صحيح البخاري - للشيخ بدر الدين أبي محمد محمود ابن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ) - راجعه: صدقي جميل العطار - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت/لبنان ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٣٢ - غاية النهاية في طبقات القراء - لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) - تح: برجستراسر - ط/١ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٣٣ - الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية - لابن الخبّاز (ت ٦٣٩هـ) - تح: حامد محمد العبدلي - ط/١ - مطبعة العاني - دار الأنبار - العراق/الرمادي ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- ١٣٤ - الفاء الفصيحة - لمحمد بن أسعد جلال الدين الدواني (ت ٩٢٨هـ) - تح: د. طه محسن - ط/١ - دار تموز - دمشق ٢٠١١م.
- ١٣٥ - الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر - لمحمد بن أبي الفتح البعلبي (ت ٧٠٩هـ) - تح: د. ممدوح محمد خسارة - ط/١ - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٣٦ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) - ط/١ - دار أبي حيان - القاهرة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١٣٧ - الفروق في اللغة - لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) - تح: جمال عبدالغني مدغمش - ط/١ - مؤسسة الرسالة - بيروت/لبنان ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٣٨ - فوات الوفيات - لابن شاعر الكتبي (ت ٧٦٤هـ) - تح: د. إحسان عباس - دار صادر بيروت.
- ١٣٩ - فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح - للإمام أبي عبدالله محمد بن الطيب الفاسي (١١٧٠هـ) - تح: د. محمود يوسف فجّال - ط/٢ - دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٤٠ - القاموس المحيط - لمجد الدين الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) - عالم الكتب - بيروت.
- ١٤١ - الكتاب - لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) (ت ١٨٠هـ) - تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون - ط/٣ - مطبعة المدني - مصر ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٤٢ - كتاب الموسيقى الكبير - لأبي إبراهيم إسحاق الفارابي (ت ٣٥٠هـ) - تح: غطاس عبدالملك ود. محمود محمد الحفني - دار الكتاب العربي بالقاهرة.
- ١٤٣ - القسطاس في علم العروض - لجار الله محمود الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) - تح: د. فخر الدين قباوة - ط/٢ - مكتبة المعارف - بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ١٤٤ - كشاف اصطلاحات الفنون - لمحمد بن علي التهانوي (ت ١١٥٨هـ) - تح: أحمد محمد بسج - ط/٢ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٤٥ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان.

- ١٤٦ - الكلّيات (معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة) - لأبي البقاء أيّوب بن موسى الحسني الكفويّ (ت ١٠٩٤هـ) - تح: د. عدنان درويش ومحمّد المصريّ - ط/٢ - مؤسّسة الرّسالة - بيروت/لبنان ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١٤٧ - اللّامات (كتاب) - لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزّجاجيّ (ت ٣٤٠هـ) - تح: د. مازن المبارك - مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ١٤٨ - اللّباب في علل البناء والإعراب - لأبي البقاء العكبريّ (ت ٦١٦هـ) - تح: (ج/١) د. غازي مختار طليمات و(ج/٢) د. عبدالإله نبهان - ط/١ - دار الفكر المعاصر ودار الفكر - بيروت ودمشق ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ١٤٩ - لسان العرب - لابن منظور (ت ٧١١هـ) - دار صادر للطباعة والنّشر ودار بيروت للطباعة والنّشر - بيروت ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- ١٥٠ - اللّمع - لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ (ت ٣٩٢هـ) - تح: حامد المؤمن - ط/١ - مطبعة العاني - منشورات متدى النّشر - النّجف الأشرف/بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٥١ - ما ينصرف وما لا ينصرف - لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) - تح: هدى قراعة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة - الجمهوريّة العربيّة المتّحدة/القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ١٥٢ - متن الأجروميّة - لأبي عبدالله محمّد بن محمّد الصّنهاجيّ (ت ٧٢٣هـ) - دار الصّميّع للنّشر والتّوزيع - الرياض ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١٥٣ - المثلث - لابن السيد البطلوسيّ (ت ٥٢١هـ) - صلاح مهدي الفرطوسيّ - وزارة الثّقافة والإعلام - دار الرّشيد للنّشر - جمهوريّة العراق ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ١٥٤ - مجاز القرآن - لأبي عبيدة معمر بن المثنّى التّيميّ (ت ٢١٠هـ) - تح: د. فؤاد سزكين - مكتبة الخانجيّ بمصر.
- ١٥٥ - مجمع الأمثال - لأبي الفضل أحمد بن محمّد النّسابوريّ (ت ٥١٨هـ) - تح: محمّد محيي الدّين عبدالحميد - ط/٣ - دار الفكر - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م.
- ١٥٦ - المُختَسَب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ (ت ٣٩٢هـ) - تح: عليّ النّجدي ناصف ود عبدالحميد النّجار ود. عبدالفتاح شلبي - وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة - القاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

- ١٥٧ - المحيط في اللغة - للصاحب بن إسماعيل بن عبّاد (ت ٣٨٥هـ) - تح: الشيخ محمد حسن آل ياسين - ط/١ - عالم الكتب - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٥٨ - مختصر في شواذ القرآن، من كتاب (البديع) - لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) - تح: برجشتراسر - دار الهجرة.
- ١٥٩ - مراتب النّحويين - لعبد الواحد بن علي، لأبي الطيب اللّغويّ (ت ٣٥١هـ) - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - ط/١ - المكتبة العصرية للطباعة والنّشر - صيدا/بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٦٠ - المزهري في علوم اللّغة وأنواعها - لجلال الدّين السيوطي (ت ٩١١هـ) - تح: محمد أحمد جاد المولى و محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر - بيروت/لبنان.
- ١٦١ - المساعد على تسهيل الفوائد - لبهاء الدّين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) - تح: د. محمد كامل بركات - ط/٢ - جامعة أمّ القرى - المملكة العربيّة السّعوديّة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ١٦٢ - مشكل إعراب القرآن (كتاب) - لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) - تح: ياسين محمد السّواس - مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ١٦٣ - المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير - لأحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠هـ) - دار الحديث - القاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٦٤ - المعارف - لابن قتيبة الدّينوري (ت ٢٧٦هـ) - تح: د. ثروت عكاشة - ط/٢ - دار المعارف - مصر.
- ١٦٥ - معاني الحروف (كتاب) - لأبي الحسن علي بن عيسى الرّمانيّ النّحويّ (ت ٣٨٤هـ) - تح: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي - ط/٢ - مكتبة الطالب الجامعيّ - مكّة المكرّمة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ١٦٦ - معجم أسماء الأفعال في اللّغة العربيّة - أيمن عبدالرزّاق الشّوّا - ط/١ - مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٦٧ - معجم البلاغة العربيّة - للدكتور بدوي طبانة - ط/٤ - دار ابن حزم - بيروت/لبنان ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٦٨ - معجم البلدان - لياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦هـ) - ط/٢ - دار صادر - بيروت ١٩٩٥م.

- ١٦٩ - معجم القراءات القرآنية - د. أحمد مختار عمر ود عبدالعال سالم مكرم - ط/٢ - مطبوعات جامعة الكويت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٧٠ - المعجم الكامل في لهجات الفصحى - جمع وترتيب: د. داود سلوم - ط/١ - عالم الكتب/مكتبة النهضة العربية - بيروت/لبنان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٧١ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع - للوزير لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧هـ) - تح: د. جمال طلبة - ط/١ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ١٧٢ - معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٧٣ - معجم المصطلحات البلاغية وتطورها - د. أحمد مطلوب - ط/١ - الدّر العربية للموسوعات - بيروت/لبنان ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٧٤ - معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق بها - د. عبدالعلي المسئول - ط/١ - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٧٥ - معجم المصطلحات النحوية والصرفية - د. محمد سمير نجيب - ط/١ - مؤسّسة الرسالة/دار الفرقان - بيروت وعمّان ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٧٦ - معجم المطبوعات العربية والمعربة - يوسف أليان سرّيس - مطبعة سرّيس بمصر ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.
- ١٧٧ - المُعَرَّب مِنَ الْكَلَامِ الْأَعْجَمِيِّ عَلَى حُرُوفِ الْمَعْجَم - لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) - تح: أحمد محمد شاكر - ط/٢ - مطبوعات مركز تحقيق التراث ونشره - مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ١٧٨ - معرفة القُرَّاء الكبار على الطَّبَقَات والأَعْصَار - لشمس الدّين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) - تح: د. طيّار آلتى قولاج - ط/١ - منشورات مركز البحوث الإسلامية - إستانبول ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ١٧٩ - المغني في النحو - للإمام ابن فلاح اليميني النحوي (ت ٦٨٠هـ) - تح: د. عبدالرزاق عبدالرحمن السّعدّي - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ١٩٩٩م.
- ١٨٠ - مغني اللّيب عن كتب الأعراب - لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) - تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - ط/٥ - مؤسّسة الصّادق - طهران ١٣٧٨هـ.

- ١٨١ - مفتاح العلوم - لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد السكاكي (ت ٦٢٦هـ) - ط/١ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
- ١٨٢ - الْمُفْضَلِيَّات - للمفضل بن محمد الضبي (ت ١٧٨هـ) - تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - ط/٥ - دار المعارف - مصر ١٩٧٦م.
- ١٨٣ - المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية - للشيخ بدر الدين أبي محمد محمود ابن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ) - ط/١ - دار صادر - بيروت.
- ١٨٤ - الْمُقْتَضِب - لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) - تح: عبد الخالق عزيمة - عالم الكتب - بيروت.
- ١٨٥ - المقدمة الجزولية في النحو - لأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي (ت ٦٠٧هـ) - تح: د - شعبان عبدالوهاب محمد - ط/١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٨٦ - الْمُقَرَّب - لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) - تح: د. أحمد عبدالستار الجوارى وعبد الله الجبوري - مطبعة العاني - وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - بغداد.
- ١٨٧ - الممتع في التصريف - لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) - تح: د. فخر الدين قباوة - ط/٣ - منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ١٨٨ - مِنْ أَسْرَارِ اللُّغَةِ - د. إبراهيم أنيس - ط/٤ - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٧٢م.
- ١٨٩ - الْمِنْحُ الْفِكْرِيَّة فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْجَزْرِيَّة - ملأ علي القاري (ت ١٠١٤هـ) - تح: أسامة عطايا - ط/١ - دار الغوثاني للدراسات القرآنية - دمشق ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٩٠ - الْمُنْصَف فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّصْرِيف - لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) - تح: إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين - ط/١ - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - وزارة المعارف العمومية/إدارة إحياء التراث القديم - مصر ١٣٧٣هـ - ١٣٧٩هـ/١٩٥٤م - ١٩٦٠م.
- ١٩١ - موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة - علي حسن علي الحلبي، ود - إبراهيم القيسي، ود. حمدي محمد مراد - ط/١ - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- ١٩٢ - موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار - د. يوحنا مرزا الخامس - ط/١ - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- ١٩٣ - موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب - للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) - تح: د. عادل محمد عبدالرحمن، ود. خليل إبراهيم السامرائي - ط/١ - ديوان الوقف السني/جمهورية العراق - ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ١٩٤ - موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف - د. خديجة الحديثي - منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية ١٩٨١م.
- ١٩٥ - النبات (كتاب) - لأبي حنيفة الدينوري (ت ٢٨٢هـ) - تح: برنهارد لفين - دار النشر فرانز شتاينر - فيسبايدن ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ١٩٦ - نتائج الفكر في النحو (كتاب) - لأبي القاسم الشَّهيلي (ت ٥٨١هـ) - تح: د. محمد إبراهيم البنا - دار الرياض للنشر والتوزيع.
- ١٩٧ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء - لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) - تح: د. إبراهيم السامرائي - مكتبة الأندلس - بغداد.
- ١٩٨ - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب - للشيخ أحمد بن المقرئ التلمساني (ت ١٠٤١هـ) - تح: د. إحسان عباس - ط/٥ - دار صادر - بيروت ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ١٩٩ - هدية العارفين/أسماء المؤلفين وأثار المصنفين - لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٢٤٨هـ) - مؤسسة التاريخ العربي - بيروت.
- ٢٠٠ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) - تح: د. عبدالعال سالم مكرم - عالم الكتب - القاهرة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٠١ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لابن خلكان (ت ٦٨١هـ) - تح: د. إحسان عباس - دار صادر - بيروت.

ثانياً الأَطَارِيح والرسائل:

- ٢٠٢ - حروف المعاني في معجم لسان العرب - يوحنا مرزا خامس - أطروحة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التربية للبنات في جامعة تكريت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

ثالثاً الدوريات:

- ٢٠٣ - مجلّة العرب - أثر كثرة استعمال المصطلح النّحويّ وقلّته في عزوّه إلى البصريين أو الكوفيين - يوحنا مرزا خامس - نُشر في عددين مُتتاليين - ج/٣ و ٤ و ج/٥ و ٦ - السّنة (٤٥) - ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٢٠٤ - مجلّة العرب - قضية عطف الظّاهر على المضمر المتّصل المخفوض، قراءة حمزة ((والأرحام)) نمطاً - يوحنا مرزا الخامس - نُشر في الجزء ٩ و ١٠ السّنة (٤١) الرّبيعان ١٤٢٧هـ - نيسان/أيار ٢٠٠٦م.
- ٢٠٥ - مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق - لغة أكلوني البراغيث - د. محمد أحمد الدّالي - الجزء الثالث/المجلّد الثامن والسّتون - المحرّم ١٤١٤هـ - تموز ١٩٩٣م.

رابعاً الأنترنت:

- ٢٠٦ - الدّليل إلى شروح الأجروميّة - تأليف: محمّد تبركان أبو عبدالله - نُشر على الأنترنت بتاريخ جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ - أبريل ٢٠١٤م.



فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٧
تقديم د. غانم قدوري الحمد	٩
تقديم د. إياد سالم صالح السامرائى	١٢
المقدمة	١٥
القسم الأول: الدراسة	٢٣
الفصل الأول: شهاب الدين القليوبى (ت ١٠٦٩هـ)	٢٥
أولاً - حياته	٢٥
١ - اسمه ونسبه	٢٥
أ - الشافعى	٢٦
ب - القليوبى	٢٦
ج - المصرى	٢٧
٢ - لقبه	٢٨
٣ - كنيته	٢٩
٤ - مولده	٢٩
٥ - أخلاقه، وطلبه للعلم، والآراء فيه	٣٠
٦ - شيوخه	٣٣
٧ - تلاميذه	٣٥
٨ - آثاره	٣٦
٩ - وفاته	٣٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الثَّاني: حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد على الأجرومية	٤٠
الإمام ابن آجرُوم	٤٠
ومن تلاميذه	٤١
ومن مؤلفاته	٤١
الشيخ خالد الأزهرى	٤٢
ومن تلاميذه	٤٢
ومن مؤلفاته	٤٣
كتاب الأجرومية	٤٣
شروح الأجرومية	٤٥
أولاً: شروح القُدَامى	٤٥
ثانياً: إعرابها	٤٨
ثالثاً: الشُّروح الحديثة	٤٨
شرح الشيخ خالد على الأجرومية	٤٩
الحواشي على شرح الشيخ خالد	٥١
منهاج القليوبي في حاشيته	٥٤
أولاً: موضوعات الكتاب	٥٤
ثانياً: طريقة الإمام القليوبي في الحاشية	٥٦
١ - استهلالاته	٥٧
٢ - إعرابه	٥٨
٣ - شرحه للألفاظ	٥٨
٤ - تعريفاته	٥٩
أ - تعريفات نحوية	٥٩
ب - تعريفات لعلوم العربية	٦٠
٥ - ضبطه للألفاظ	٦٠
٦ - توضيحه للقاعدة النحوية	٦٠
ثالثاً: شواهد الحاشية	٦١
١ - القرآن الكريم	٦١

الموضوع	رقم الصفحة
٢ - الأحاديث النبوية الشريفة	٦٣
أ - الأحاديث المستشهد بها	٦٤
ب - التنوع في الاستشهاد	٦٤
٣ - الشواهد الشعرية	٦٤
رابعاً: الآراء النحوية والمسائل الخلافية في الحاشية	٦٦
خامساً: مصطلحات الحاشية	٧٠
سادساً: الفكر النحوي في حاشية العلامة القليوبي	٧٢
١ - المنطق	٧٣
٢ - العلل النحوية	٧٤
٣ - نقد المسائل النحوية	٧٤
اسم الحاشية	٧٦
نسبة الحاشية إلى الإمام القليوبي	٧٧
عملي في التحقيق	٧٨
حاشية العلامة القليوبي على شرح الشيخ خالد على الأجرومية	٨١
وصف المخطوطات المعتمدة	٨٣
(١) النسخة الأولى (أ) وهي نسخة الأصل	٨٣
(٢) النسخة الثانية (ب): مساعدة لنسخة الأصل	٨٤
(٣) النسخة الثالثة (ت): وهي نسخة مساعدة ثالثة	٨٦
(٤) النسخة الرابعة (ث): وهي نسخة مساعدة رابعة	٨٦
(٥) النسخة الخامسة (ج): وهي نسخة مساعدة خامسة	٨٧
صور من النسخ المعتمدة في التحقيق	٨٩
النص المحقق	١٠١
المقدمة	١٠٣
بابُ الكلام	١٢٤
أنواعُ الكلام	١٣٧
عَلَامَاتُ الْأَسْمِ	١٤٤
عَلَامَاتُ الْفِعْلِ	١٦٠

الموضوع	رقم الصفحة
عَلَامَاتُ الْحَرْفِ	١٦٤
بَابُ الإِعْرَابِ	١٦٨
أَنْوَاعُ أَوْ أَقْسَامُ الإِعْرَابِ	١٨٧
بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الإِعْرَابِ	١٩٢
نِيَابَةُ النُّونِ عَنِ الضَّمَةِ	٢٠٣
عَلَامَاتُ النَّصْبِ	٢٠٤
الْفَتْحَةُ وَمَوَاضِعُهَا	٢٠٥
نِيَابَةُ الْأَلِفِ عَنِ الْفَتْحَةِ	٢٠٥
نِيَابَةُ الْكَسْرِ عَنِ الْفَتْحَةِ	٢٠٦
نِيَابَةُ الْيَاءِ عَنِ الْفَتْحَةِ	٢٠٦
نِيَابَةُ حَذْفِ النُّونِ عَنِ الْفَتْحَةِ	٢٠٨
عَلَامَاتُ الْخَفْضِ	٢٠٨
الْكَسْرَةُ وَمَوَاضِعُهَا	٢٠٩
نِيَابَةُ الْكَسْرِ عَنِ الْيَاءِ	٢١١
نِيَابَةُ الْفَتْحَةِ عَنِ الْكَسْرِ	٢١٢
عَلَامَاتُ الْجَزْمِ	٢٢٢
مَوَاضِعُ السُّكُونِ	٢٢٤
مَوَاضِعُ الْحَذْفِ	٢٢٥
الْمُعْرَبَاتُ (فَصْلٌ) فِي ذِكْرِ حَاصِلِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَوَّلِ بَابِ عِلَامَاتِ الإِعْرَابِ	
إِلَى هُنَا	٢٢٦
الْمُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ	٢٢٧
الْأَصْلُ فِي إِعْرَابِ مَا يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَمَا خَرَجَ عَنْهُ	٢٢٨
الْمُعْرَبَاتُ بِالْحُرُوفِ	٢٣٠
إِعْرَابُ الْمُشْتَى	٢٣٠
إِعْرَابُ جَمْعِ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ	٢٣١
إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ	٢٣١
الْأَفْعَالُ وَأَنْوَاعُهَا (بَابُ الْأَفْعَالِ) الْأَصْطِلَاحِيَّةِ	٢٣٤

الموضوع	رقم الصفحة
بابُ الأفعالِ الاصطلاحية	٢٣٤
أَحْكَامُ الْفِعْلِ	٢٣٩
نَوَاصِبُ الْمُضَارِعِ	٢٤٧
جَوَازِمُ الْمُضَارِعِ	٢٦١
عَدَدُ الْمَرْفُوعَاتِ وَأَمْثَلُهَا (بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ)	٢٧٦
بابُ الْفَاعِلِ	٢٧٩
أَقْسَامُ الْفَاعِلِ وَأَنْوَاعُ الظَّاهِرِ مِنْهُ	٢٨٢
أَنْوَاعُ الْفَاعِلِ الْمُضْمَرِ	٢٨٤
النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ (بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ)	٢٩٤
تَغْيِيرُ الْفِعْلِ بَعْدَ حَذْفِ الْفَاعِلِ	٢٩٦
أَقْسَامُ نَائِبِ الْفَاعِلِ	٢٩٨
الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ (بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ)	٣٠٤
الْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ	٣٠٩
أَقْسَامُ الْخَبَرِ	٣١٣
نَوَاسِخُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ (بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ)	٣١٩
كَانَ وَأَخَوَاتُهَا	٣٢٠
إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا	٣٣١
ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا	٣٣٧
الْتَعَتُ (بَابُ الْتَعَتِ)	٣٤٣
الْمَعْرِفَةُ وَأَقْسَامُهَا	٣٥٢
النَّكِرَةُ	٣٥٩
حُرُوفُ الْعَطْفِ (بَابُ الْعَطْفِ)	٣٦٣
بَابُ الْعَطْفِ	٣٦٣
حُكْمُ حُرُوفِ الْعَطْفِ	٣٧٤
التَّوَكُّيدُ (بَابُ التَّوَكُّيدِ)	٣٧٧
الْفَافُ التَّوَكُّيدِ الْمَعْنَوِيَّ	٣٧٩
(بَابُ الْبَدَلِ) الْبَدَلُ وَحُكْمُهُ	٣٨٥

الموضوع	رقم الصفحة
بابُ البدلِ	٣٨٥
أَنْوَاعُ الْبَدَلِ	٣٨٦
عَدَدُ الْمَنْصُوبَاتِ، وَأَمْثَلُهَا (بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ)	٣٩٧
الْمَفْعُولُ بِهِ (بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ)	٤٠٢
الْمَصْدَرُ (بَابُ الْمَصْدَرِ)	٤١١
أَنْوَاعُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ	٤١٣
ظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ (بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ، وَظَرْفِ الْمَكَانِ)	٤١٦
ظَرْفُ الْمَكَانِ	٤٢٣
الْحَالُ (بَابُ الْحَالِ)	٤٢٧
شُرُوطُ الْحَالِ وَشُرُوطُ صَاحِبِهَا	٤٣٠
التَّمْيِيزُ (بَابُ التَّمْيِيزِ)	٤٣٣
شُرُوطُ التَّمْيِيزِ	٤٣٧
الْأَسْتِثْنَاءُ (بَابُ الْأَسْتِثْنَاءِ)	٤٣٩
حُكْمُ الْمُسْتَشْنَى بِإِلَّا	٤٤٢
الْمُسْتَشْنَى بِغَيْرِ وَأَخَوَاتِهَا	٤٤٦
الْمُسْتَشْنَى بَعْدَ وَأَخَوَاتِهِ	٤٤٨
شُرُوطُ إِعْمَالِ «لَا» عَمَلِ إِنَّ (بَابُ «لَا»)	٤٤٩
بابُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ	٤٤٩
الْمُنَادَى (بَابُ الْمُنَادَى)	٤٥٣
الْمَفْعُولُ لَهُ (بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ)	٤٥٨
الْمَفْعُولُ مَعَهُ (بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ)	٤٦١
بابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ	٤٦٤
الخاتمة	٤٦٩
ملخص حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد على الأجرومية	٤٧٧
الفهارس الفنية	٤٨١
فهرس الآيات القرآنية	٤٨٣

الموضوع	رقم الصفحة
فهرس القراءات القرآنية	٤٨٨
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة)	٤٨٩
فهرس الأبيات الشعرية	٤٩٠
فهرس أنصاف الأبيات	٤٩١
فهرس الأعلام	٤٩٢
فهرس الجماعات والقبائل	٤٩٣
فهرس المصادر والمراجع	٤٩٤
فهرس المحتويات	٥١٣

